البسيط في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله
القرشي الأشبيلي السبتي
"٥٩٩ - ٦٨٨"

تحقيق ودراسة

الدكتور عياد بن عيد الثبيتي



البسيط
في
شرح جمل الزجاجي

البسيط في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله
القرشي الأشبيلي السبتي
" ٥٩٩ - ٦٨٨ "

تحقيق ودراسة
الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي

السفر الأول



الطبعة الاولى

1407 - 1986



دار الغرب الإسلامي

ص. ب: 5787 - 113
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب

رسالة علميّة تقدم بها المحقق لنيل درجة الدكتوراه من كليّة اللغة العربية بجامعة أم القرى ، وقد ناقشتها لجنة تتألف من :

الدكتور / محمود الطناحى ـ مشرفاً

الدكتور / حسين شرف ـ عضواً

الدكتور / محمد ابراهيم البنا ـ عضواً

مساء يوم الخميس ١٨/٨/١٤٠٢ هـ . فأجازتها بتقدير ممتاز مع التوصية بطبعها على نفقة الجامعة .

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

بقلم : محمود محمد الطناحي

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وسيد المرسلين . اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ، ومن دعا بدعوته ، وتمسك بسنته إلى يوم الدين .

وبعد :

فهذا أثر من آثار عناية المغاربة بالنحو والنحاة . ولقد زاحم المغاربة إخوانهم المشارقة على فنيـن عظيمين من فنون التراث ، هما فن القراءات وفن النحو .

أما القراءات فقد ظهر المغاربةُ عليها ظهوراً بيِّناً ، ومدُّوا في التصنيف فيها يدا ، وبحسبنا أن نذكر من فرسانهم في هذا الميدان : أبا عمرو الداني ، ومكي بن أبي طالب ، وأبا العباس المهدوي ، وإسماعيل بن خلف ، والقاسم بن فِيُرَّة ، المعروف بالشاطبي الضرير .

وأما علم النحو ، فللمغاربة به احتفاء زائد . يقول جلال الدين السيوطي : « وأما المغرب فأهله أصحاب اعتناء شديد بذلك ، والنحاة به جم غفير » .

ويقول القفطي ، في ترجمة الصيمري عن كتابه « التبصرة » : « ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة ، ولا يوجد به نسخةٌ إلاّ من جهتهم » .

وفيما وراء ذلك فللمغاربة فضل على التراث لا يجحد ، فهم الذين أظهروا آثار المشارقة بالشرح والبيان : فهذا أبو عبيد البكري الأونبي الأندلسي ، يعمد الى نصين خطيرين من نصوص المشارقة ، بالشرح والتفسير : أولهما كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ويسمى شرحه هذا : فصل المقال . والثاني : أمالي أبي علي القالي ، واسم شرحه : اللآلي ، الذي نشره العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي ـ رحمه الله ـ باسم : سمط اللآلي .

ويشرح ابن السيد البطليوسي كتاب ابن قتيبة : أدب الكتاب ، فيما سماه : الاقتضاب .

ولم يعرف شرح للسيرة النبوية ـ المعروفة بسيرة ابن هشام ـ أوعب وأكثر جمعاً من شرح أبي القاسم السهيلي ، المسمى : الروض الأنف والمشرع الرِّوى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى .

وعلى كثرة شروح مقامات الحريري ، فإنَّ من أهم شروحها شرح أبي العباس الشريشي الأندلسي .

وكان مما اهتم به المغاربة من آثار المشارقة النحوية كتاب سيبويه ، وإيضاح الفارسي وجمل الزجاجي . وعن هذا يقول اليافعي ، صاحب مرآة الجنان : « وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً». وصاحبنا ابن أبي الربيع أحد الذين توفروا على هذا الكتاب بالشرح والبيان . يقول عن شرحه الحافظ أبو عبدالله الذهبي : « لم تشذ عنه مسألة من العربية » .

وقد كان مما جرى به القدر أني صورت الجزء الموجود من ذلك الشرح ، من الخزانة العامة بالرباط ، بالمغرب الأقصى سنة ١٣٩٥ هـ لمعهد المخطوطات بالقاهرة ، وقد حركني إليه ورغبني فيه احتفال القوم به هناك ، فهم يعدونه من أكرم الأعلاق ، وأندر الذخائر التي تضمها المكتبة المغربية .

ثم كان ما كان من اختيار أخي عياد بن عيد الثبيتي لذلك المخطوط ، تحقيقاً ودرساً لدرجة الدكتوراه ، وأشهد أنه قد اختاره من عند نفسه ، معرفة منه بقدره ، اذ كان قد جال جولات كثيرة في مخطوطات النحو الأندلسي استقرت به عند ذلك الكتاب .

وقد عرفت « عياداً » منذ ثماني سنوات ، طالب علم يجمع أصول النحو الأندلسي المخطوط ، إذ كان معنياً آنذاك بدراسة أبي الحسين بن الطراوة النحوي .

وأعترف أني حين رأيته أول مرة بمعهد المخطوطات بالقاهرة ، لم أعطه من نفسي ووقتي أكثر مما أعطيه لطلبة العلم الذين يختلفون الى المعهد ، ويصدني عن كثير من هؤلاء الطلبة أن فيهم غفلة وعجلة ، فقد صار التراث في أيامنا هذه مطية ذلولا ، يركبها كل عاجز ، قصُرت خطاه وكلت قواه . وقد قلت مرات كثيرة ، ولن أسأم من القول : إن جامعاتنا العربية لم تحسن الى التراث ، حين سمحت بتسجيل النصوص للحصول على شهاداتها العليا ، دون أن تزود الطالب بما يعينه على تحقيق ذلك النص ، من معرفة لمناهج التحقيق ، وقراءة المخطوطات المشرقية والمغربية ، وتوثيق النقول وتخريج الشواهد ، وصنع الفهارس ، وكيفية تقديم النص ، والتعليق عليه ، ثم الوقوف على أمهات المراجع العربية في فنون التراث المختلفة ، ومعرفة التعامل معها ، وحدود الإفادة منها . فلم يجد الطالب الذي يتصدى لتحقيق نص ، سبيلاً أمامه إلا أن يركض هناك وهناك ، ويتخبط بين منهج وآخر ، ولا يخرج بشيء لأنه دخل بغير زاد .

لكني أعترف أيضاً أني رأيت في « عياد » مثالاً للطالب الجاد ، فهو ـ علم الله ـ من أكثر الطلاب الذين عرفتهم، حباً للعلم، وامتلاكاً لأسبابه، وتهدّياً لدروبه ، وهو حين اختار النحو الأندلسي مجالاً لدراساته العليا ، اتصل بالمكتبة الأندلسية اتصالاً وثيقاً ، فجمع تراجم رجاله وآثار مصنفيه من

مظانها الأصيلة ، ووقف على رسوم الخط المغربي ومصطلحات المغاربة ، فسلم بذلك مما يقع فيه كثير من المشارقة ، من أخطاء وأوهام ، حين يتصدون للدراسات الأندلسية والمغربية ، دون أن يكون لهم أنس بالمكتبة الأندلسية ، ومعرفة برسوم القوم وأعرافهم ومصطلحاتهم .

ثم كانت له رحلة الى تونس والمغرب الأقصى ، فعرض وشافه وجالس العلماء هناك ، من أمثال العلامة الجليل شيخنا الكبير الحجة الثبت الأستاذ محمد المنوني ، حرس الله مهجته ، وهو زين المغرب وجماع فضائله .

وقد عاد « عياد » من رحلته الى تونس والمغرب وأسبانيا ، بزاد طيب ملأ منه عيبته من المخطوطات ، أفاد منه ، وأفاد غيره ، فهو لم يشد على ما جمع يد الضنانة، بل بذله لإخوانه، غنيمة باردة، برحب من قلبه وانشراح من صدره .

وممن أفاد من هذا الزاد الشهي ، من طلبة العلم بالمملكة العربية السعودية ، أبناؤ نا البررة :

الشيخ علي سلطان الحكمي ، الذي أقام درساً للدكتوراه بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، بتحقيق كتاب « الملخص في ضبط قوانين العربية » لابن ابي الربيع . وقد زَوَّده « عياد » بثلاث نسخ من الكتاب ، نسخة من الزاوية الحمزاوية بالرباط ، وهي أعلى نسخ الكتاب وأتمها ، واثنتين جلبهما من الأسكوريال بأسبانيا، وإحدى النسختين عليها خط ابن أبي الربيع .

والشيخ حماد محمد الثمالي ، وكان من نصيبه « شرح الجمل » لابن الفخار .

والشيخ محمد الزين زروق ، مبعوث جامعة أم درمان الاسلامية بالسودان ، الى جامعة أم القرى بمكة المكرمة . وقد وقع في سهمه « تقييد ابن لب الغرناطي على الجمل » .

إلى إخوة غير هؤلاء من طلبة العلم ، اشتغلوا بالدراسات النحوية الأندلسية ، داخل المملكة وخارجها ، وضع أمامهم « عياد » محصوله من المخطوطات المغربية ، ودلهم على ما فتح الله به عليه من المطبوعات المغربية ، التي يعز وجودها في مكتبات المشرق .

وهذا ما ينبغي أن تقوم عليه الوشائج بين طلبة العلم ، تواصلاً كريماً ، وتعاوناً نبيلاً ، براً بالعلم ، ونشراً للمعرفة .

أقول قولي هذا ، لأن من حق « عيّاد » ومن على شاكلته من طلبة العلم الأوفياء ، أن نعرف لهم يدهم الكريمة ، وأن نشيد بما صنعوه ، بعثاً للهمم ، وحفزاً للعزائم ، وإحياءً لسنن قديمة في تاريخنا التراثي ، في زمن شحت فيه النفوس ، وطوى كثير من أهل العلم صدروهم على ما عندهم ، كزازة وبخلاً . ثم تولى فريق آخر وهم منكرون ، تجافياً عن الحق ، وإنكاراً للفضل .

وربنا المستعان ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب
أبو أروى
محمود محمد الطناحي
بمكة البلد الأمين . في الرابع من رمضان ١٤٠٥ هـ

المقـدمـة

الحمـد لله رب العـالمين ، والصـلاة والسـلام على سيـد الأولين والآخرين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فلاختياري تحقيق كتاب البسيط ودرسه موضوعاً لرسـالة الـدكتوراه حديث مجمله أني عثرت على مصورته المحفوظة في معهد المخطوطات بالقاهرة في أول رحلاتي إليها عام ١٣٩٨ هـ ، وكنت اذ ذاك معنياً بتتبع آراء أبي الحسين بن الطراوة ، كَلِفاً بكتب نحاة الأندلس ، إذ هي مظان طلبتي ، وحين قرأت في الكتاب عجبت لصدوف الباحثين عنه ، وازورارهم عن درسه وتحقيقه ، لكنَّ عجبي لم يطل فلم أكد أتصفح أوراقه حتى عرفت سبب ذلك متمثلاً في اضطراب ترتيب كثير من صفحاته ، ويستلزم عودها الى نسقها الصحيح وقتاً ليس قصيراً قد يفاجأ الباحث بعده بأسقاط لا قِبَلَ له بترقيعها ، واهتزازٍ في تصوير صفحاتٍ منه لا تكاد تقرأ من بعضها سطراً ، فعكفت على قراءته ، أستخلص آراء ابن الطراوة منه ، وأعيد ترتيب صفحاته حتى استقام أودها أو كاد ، فوجدت في مصورة المعهد سقطاً لم أستطع حينذاك تبيُّنَ مقداره ، ولما وصلت المغرب ويممت خزانتها العامة بالرباط ، واطلعت على مخطوطة « البسيط » تبينت أنَّ الساقط من مصورة معهد المخطوطات ورقةٌ واحدةٌ ، فنقلتها بخط يدي ، وأنَّ الصفحات المهتزة التصوير في مصورة المعهد واضحة في أصل المخطوط ، فكتبت من أشدها طمساً أسطراً .

ولما انتهيت من رسالة الماجستير عرضت على استاذي الفاضل الدكتور / راشد الراجح كتاب البسيط لابن أبي الربيع ، وقرأت عليه منه فصولاً فشجعني على تكبد عناء تحقيقه ، وآزرني في تسجيله موضوعاً لدرجة الدكتوراه فكان ، وبدأت رحلةً ثانية أنقب فيها عن آثار ابن أبي الربيع وأخباره ، وآثار تلاميذه وشيوخه وأقرانه ، فسافرت الى عدد من الأقطار العربية من بينها مصر ، والمغرب الأقصى ، وإلى أسبانيا ، ومن المغرب - وبعون من أفاضل علمائه - حصلت على مصورات كثيرة، منها مصورة لمخطوطة البسيط .

ولما عدت من رحلتي كان أستاذي المشرف قد أُعطِيَ سنة تفرغ علمي فأسند الإشراف على الرسالة الى أستاذي الفاضل الدكتور / محمود الطناحي ، ومعه بدأت العمل الحقيقي في إعدادها.

بقي أن أشير الى أنَّ من أهم دوافعي الى العمل في تحقيق هذا الكتاب ما قيل عن مصنفه ، وما قيل عنه ، فقد قالوا عن الرجل : « إمام أهل النحو في زمانه » ، وقالوا عن الكتاب : « لم تشذ عنه مسألة في العربية » ، وإمام على هذه الصفة ، وكتاب في هـذه المنزلة، فمن أن يشتغل بهما الباحثون ، لكن أحداً - فيما أعلم - لم يندب نفسه الى درس حياة الرجل وآثاره درساً جادّاً ، وإلى تحقيق شيء من آثاره تحقيقاً علمياً ، فندبت نفسي لهذه المهمة معترفاً بقصر باع ، وقلة اطلاع أحاول جاهداً التقليل منها .

وقد قسمت البحث الى قسمين : أولهما للدراسة ، وثانيهما للنص المحقق . أما الدراسة فكانت في بابين :

الباب الأول : تكلمتُ فيه عن ابن أبي الربيع في خمسة فصول :

الفصل الأول : نسبه وأسرته ، حياته ، بيئته .

الفصل الثاني : شيوخه .

الفصل الثالث : ثقافته ومكانته العلمية .

الفصل الرابع : تلاميذه .

الفصل الخامس : وفاته وآثاره .

الباب الثاني : تحدثت فيه عن البسيط في شرح الجمل في فصول سبعة ، يتلوها وصف نسخة الكتاب .

الفصل الأول: الجمل: عنايةُ الناس به وشروحه .

الفصل الثاني : البسيط : توثيق نسبته ، تجزئته ، زمن تأليفه .

الفصل الثالث : منهج ابن أبي الربيع في كتابه البسيط .

الفصل الرابع : مصادره ومذهب ابن أبي الربيع النحوي فيه .

الفصل الخامس : شواهده .

الفصل السادس : أثره في النحاة الخالفين .

الفصل السابع : موازنة بين البسيط وبين شرحي الجمل لابن عصفور ، ولابن بزيزة .

أما القسم الثاني فتضمَّنَ النصَّ المحقق تقفوه الفهارس .

وفي الختام أجد لزاماً عليّ أن أذكرَ فأشكر فَضْلَ جمعٍ من أساتذتي الأكارم ، وزملائي الأفاضل كان لهم ولا يزال في عنقي دينٌ لا يقوم شكري بوفائه في مقدمتهم أستاذي الفاضل الدكتور / محمود الطناحي الذي كابد معي في قراءة نص الكتاب ما كابد ، وبذل من أوقات راحته الكثير في سبيل انجاز البحث رضيَّةً بذلك نفسُه ، منشرحاً به صَدْرُه ، فأفدت من ملاحظاته السديدة ، وآرائه الصائبة ما أسأل الله جلت قدرته أن يتولى عني به جزاءه .

والأستاذين الفاضلين الدكتورين / محمد إبراهيم البنا ، وحسين محمد شرف اللذين شَرُفْتُ بمناقشتهما ، فأفدت من علمهما ، ولا زلت أقبس من ملاحظاتهما فوائد جمة ، بل إنَّ أحدهما ـ وهو الدكتور البنا ـ ظل يعيد النظر في كتاب البسيط ويطلعني على ملاحظات جيِّدة لا يفطن الى أمثالها الا أمثاله ممن تمرس بأساليب القدماء ، وخبر اصطلاحات نحاة الأندلس ، وطرائق

درسهم مسائل النحو وقضاياه .

والأستاذ الفاضل الشيخ محمد المنوني الذي أمدني بعدد من نفيس المصادر ، ونبهني الى بعض الأمور التي ما كانت تخطر لي على بال.

والأستاذ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة الذي نبهني الى بحثه « أبو الفضل التجاني كما يصوره ابن رشيد في رحلته » المنشور في النشرة العلمية للكلية الزيتونية » .

والأستاذ عبدالله الصبيحي الذي أهداني إحدى نسختيّ المكتبة الصبيحية بسلا من « اختصار الأخبار» بعد أن عَزَّ مطلبُه في مكتبات الرباط .

والأستاذ الصديق بن العربي ـ شفاه الله ـ .

وزملائي الأفاضل : سعد حمدان الغامدي ، محمد الدعجاني ، عبد الرحمن العثيمين ، سعود الثبيتي ، حماد الثمالي .

لجميع هؤلاء ، وكلِ من قدَّم لي عوناً شكر معترف بالفضل لأهله .

والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل .

د / عياد بن عيد الثبيتي

مكة المكرمة / حيّ جبل النور

في الرابع والعشرين من رمضان المبارك ١٤٠٥ هـ

البَابُ الأوّل

ابن أبي الرّبيع

الفصل الأوّل

نسبه وأسرته ، حياته ، بيئته

نسبه وأسرته :

هو[1] أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن

(١) انظر عن ابن أبي الربيع الذيل والتكملة ١٠٥/٦ ، ٣٧٠ ، عنوان الدراية ص ٣١٨ ، صلة الصلة ص ٨٣ ، ملء العيبة ١٠٨/٣ ، برنامج ابن أبي الربيع جمع تلميذه ابن الشاط ، حققه وقدم له بمقدمة ضافية الدكتور عبد العزيزالاهواني ، ونشره في المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات ٩١/١ـ ١٢٠ ، ٢٥٥/٢ ـ ٢٧١ ، برنامج التجيبي صفحات ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٥١ . ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

تاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ ، الطالع السعيد ٤٧٧ ـ ٤٧٩ ، برنامج الوادي آشي صفحات ٦٢ ، ٩٩ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٥٦ ، الوافي بالوفيات (مخطوط المكتبة الأحمدية بتونس) ٧/ ل ٣٨٦ ، والترجمة فيه مستقاة من تاريخ الاسلام للذهبي ، الاحاطة ٢٨٩/١ ، ٧٧/٣ ، ٨١ ، ٩٣ ، ١٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، تاج المفرق ٩٦/٢ ، اختصار الأخبار ص ١٦ ، غاية النهاية ٤٨٤/١ ، برنامج المجاري صفحات ٦٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، فهرسة الرصاع ص ١٣٦ ، بغية الوعاة ١٢٥/٢ ، فهرس ابن غازي صفحات ٦٣ ، ٩٦ ، ١١٠ ، ١١٨ ، درة الحجال ٣٣/١ ، ٦٠ ، ٤٢/٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٧٠/٣ ، نفح الطيب ٢١٠/٢ ، ٦١٩ ، =

عبيد الله بـن أبي الربيع القرشي [1] الأموي العثماني ـ من ذرّية أمير المؤمنين الخليفة الراشد عثمان بن عفان [2] رضي الله عنه ـ .

قال ابن القاضي في درة الحجال : «أصله من قرطبة من بني أمية ، ونسبه يتصل بعثمان رضي الله عنه خرج جده من قرطبة في آخر دولة بني أمية زمن الفتنة ، واستوطن لبلة وأقام بها هو وبنوه ، ثم انتقلوا الى إشبيلية»[3] .

ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته التي انتقلت من قرطبة الى لبلة ثم إلى إشبيلية غير أن تلميذه التجيبي ذكر والده فقال : « الشيخ الأجل » [4] مما قد يشعر أن له مشاركة في العلـم، وإن لم يكن من النابهين .

كما ترجم إبن عبد الملك لأحد أقاربه ـ ولعله من أبناء عمومته ـ فقال : « علي بن عبدالله [كذا] بن أبي الربيع القرشي : إشبيلي روى عن أبي القاسم بن أبي هارون ، وكان ضابطاً متقناً ، حياً سنة عشرين وستمائة » [5] .

وترجم السيوطي لمحمد بـن علي هذا فقال : « محمد بن علي بن محمد أبي الربيع بن عبيد الله بن أبي الربيع ، أبو عمر القرشي العثماني

= ٤/١٤٥ ، ٥/٢٣٢ ، ٢٧٤ ، ٣٥٦ ، ٤٢٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ازهار الرياض ٢/٢٩٨ ، ٣٤٨ ، ٣/٢٧ ، ٥/٤٤ ، كشف الظنون ١/٢١٢ ، ٢/١٨١٩ ، روضات الجنات ٥/١٧٤ والترجمة فيه منقولة بالنص عن بغية الوعاة ، فهرس الفهارس ١/٣٣٣ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٦٧ ، نشأة النحوص ٢٦٤، الاعلام ٤/١٩١ ، معجم المؤلفين ٦/٢٣٦ ، المدارس النحوية ص ٣١٩ .

(١) هكذا جاءت سلسلة نسبه في برنامجه جمع تلميذه ابن الشاط ، وفي برنامج تلميذه التجيبي وغيرهما إلّا صلة الصلة فقد جاء فيهـا : « عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن ابي الـربيع « بسقوط » احمد بن عبيدالله » وهو سهو كما ذكر الدكتور الاهواني في مقدمة البرنامج .

(٢) برنامج التجيبي ص ١٧ .

(٣) درة الحجال ٣/٧٢ . ويبعد أن يكون الخارج من قرطبة جده الأدنى .

(٤) برنامج التجيبي ص ١٧ .

(٥) الذيل والتكملة ٥/١/٣٠٦ .

الأندلسي الإشبيلي النحوي ، ولد ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة سبع عشرة وستمائة بإشبيلية»[1].

- حياته :

لم يكن أبو الحسين بن أبي الربيع ممن شارك في صنع أحداث عصره ، فدراسة تلك الأحداث مما لا طائل تحته ، فلقد عاش أبو الحسين في إشبيلية منذ ولادته سنة ٥٩٩ هـ حتى سقوط إشبيلية سنة ٦٤٦ هـ مشغولاً بتلقي العلم عن عدد من الأساتيذ الجلة الذين كانت تزدان بهم إشبيلية من أهلها ، ومن الطارئين عليها ، كأبي علي الشلوبين ، وأبي الحسن الدبّاج ، وأبي القاسم بن بقي ، وابن خلفون ، وغيرهم [٢] .

- ثم باشتغاله بإقراء صغار الطلبة ، فقد ذكر السيوطي أن أبا علي الشلوبين أذن لابن أبي الربيع بالتصدر لإقراء النحو « وصار يرسل اليه الطلبة الصغار ، ويحصل له منهم ما يكفيه ، فإنه كان لا شيء له » [٣] .

ولا نعرف عن حياة ابن أبي الربيع بعد ذلك شيئاً حتى تقع الكارثة فتسقط اشبيلية في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ هـ فينتقل الى سبتة ماراً بشريش .

وفي سبتة ألقى أبو الحسين عصا التسيار ، وظل مكباً على التعليم منقبضاً عن الناس ، فلا نعرف له رحلة الى المشرق ، أو الى العواصم المغربية كما صنع كثير من أقرانه وتلاميذه . وكانت سبتة أيام ورود ابن أبي الربيع قد آلت إمرتها بإجماع ذوي الحل والعقد فيها - الى الفقيه أبي القاسم محمد بن أحمد العزفي ، ابن القاضي الفقيه المحدث أحمد بن محمد

---

(١) بغية الوعاة ١/١٩٠ .

(٢) انظر ما سيأتي في الفصل الثاني « شيوخه » ، الدراسات اللغوية في الأندلس ص ٣٠ فما بعدها ، مقدمة برنامج ابن أبي الربيع للدكتور عبد العزيز الأهواني.

(٣) بغية الوعاة ٢/١٢٥ .

العزفي الذي سيأتي ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع . وكان أبو القاسم من العلماء المشهورين ، والساسة المذكورين ، ونعمت سبتة في عهده بأزهى أيامها رخاء واستقراراً ، ومما زاد في مكانة سبتة أنها ورثت إشبيلية علمها وعلماءها الذين وجدوا في رعاية أبي القاسم ما شجعهم على معاودة نشاطهم فتوافد طلاب العلم على سبتة من أقطار المغرب [1] .

ـ بيئته :

عاش ابن أبي الربيع في المدة ما بين ٥٩٩ ـ ٦٤٦ هـ في إشبيلية وكانت إشبيلية منذ أن اتخذها بنو عباد قاعدة لملكهم محط أنظار العلماء والأدباء ، ولما أصبحت الأندلس قطراً من أقطار الدولة الموحدية اعتنى بها الموحدون أيما عناية فجعلوها عاصمة القطر « منها ينفذ أمرهم وفيها يستقر ملكهم ، وبنوا بها قصوراً عظيمة ، وأجروا فيها المياه، وغرسوا البساتين » [2] وفي ظل هذه العناية زاد أمرها « على صفة كل واصف وأتى على نعت كل ناعت » [3] . وكان بلاط واليها الموحدي ملتقى رجالات العلم والأدب ، لما عرف عن الموحدين من تشجيع للعلماء والمفكرين . وحسبك أن تعلم أن من ولاة إشبيلية الموحدين أبا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الذي وليها من قبل أبيه من عام ٥٥١ الى ٥٥٨ وهو العام الذي مات فيه والده فبويع بالخلافة . وكان يعقوب مشهوراً بحدبه على العلماء ، وحبه للعلم ومشاركته فيه . وحرصه على اقتناء الكتب بأي وسيلة [4] .

---

(١) انظر عن سبتة اختصار الأخبار عما كان بسبتة من سني الآثار ، ودراسة قيمة للأستاذ محمد ابن تاويت نشرت في مجلة البحث العلمي المغربية على ثلاث حلقات بعنوان « سبتة الأسيرة » ـ الأعداد ٢٥ ص ١٠٧ ـ ١٦٧ ، ٢٦ ص ١١١ ـ ١٤٧ ، ٢٧ ص ١١٩ ـ ١٨٤ ، مقدمة « رسائل ديوانية من سبتة في العهد العزفي » للدكتور محمد الحبيب الهيلة .

(٢) المعجب ص ٥٢٣ .

(٣) المصدر نفسه ض ٥٢٢ .

(٤) المصدر نفسه ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

قال المراكشي : « كان .. طيب المجالسة ، أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والاسلام ، صرف عنايته الى ذلك أيام كونه بإشبيلية والياً في حياة أبيه ، ولقي بها رجالاً من أهل علم اللغة والنحو والقرآن منهم الأستاذ اللغوي المتقن أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الملك المعروف عندهم بابن ملكون ، فأخذ عنهم جميع ذلك وبرع في كثير منه » [١] .

وسار على نهجه ابنه أبو يوسف يعقوب المنصور الذي خلفه في ولاية إشبيلية ثم في الخلافة . وظلت إشبيلية حتى سقوطها في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ بعد حصار دام بضعة عشر شهراً [٢] تحتفظ بمكانتها العلمية المرموقة ، وبرز فيها عدد من مشاهير الشعراء والعلماء منهم : ابن الصابوني [٣] وإبراهيم بن سهل الإسرائيلي [٤] ، وأبو الحسن الدّبّاج ، وأبو علي الشلوبين ، وابن بقي ، وابن خلفون ، وغيرهم .

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٤٦ .

(٢) انظر عصر المرابطين والموحدين ٢/٤٨٤ .

(٣) انظر ترجمته في اختصار القدح المعلى ص ٦٩ ، المغرب ١/٢٣ .

(٤) انظر ترجمته في رايات المبرزين ص ٥١ ، المغرب ١/٢٦٤ .

الفصل الثاني

شيُوخه

تلقى أبو الحسين العلم عن جماعة من كبار علماء عصره ، جاء ذكرهم في برنامجه الذي جمعه تلميذه ابو القاسم بن الشاط الأنصاري ، وعدتهم اثنا عشر شيخاً . وما تضمنه البرنامج من الشيوخ عدد ضئيل اذا قيس بكثير من كتب البرامج والفهارس والمشيخات التي يصل فيها عدد الشيوخ الى المئات [1] . لكن ذلك يبدو مقبولاً اذا تأملنا ثلاثة أمور :

١ ـ أن ابن أبي الربيع لم يغادر إشبيلية ـ فيما أعلم ـ في وقت الطلب للقاء الشيوخ في البلدان الأخرى .

٢ ـ أنّه تصدر للإقراء مبكراً ، فقد ذكروا أنّ شيخه أبا علي الشلوبين أذن له في الاشتغال ، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار ، ويحصل منهم ما يكفيه فإنه كان لا شيء له [2] .

---

(١) انظر مقدمة برنامج ابن أبي الربيع / مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول ١١٣/١ .

(٢) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

٣ ـ أن المصادر التي ترجمت لأبي الحسين بن أبي الربيع لم تذكر له شيوخاً غير المذكورين في برنامجه ، إلا ما جاء في الاحاطة في ترجمة أبي سليمان داود بن سليمان بن داود بن حوط الله الأندي من قوله : « قال ابن أبي الربيع : لازمت ابني حوط الله ، فكان أبو محمد يفوق أخاه والناس في العلم، وكان أبو سليمان يفوق أخاه والناس في الحلم[1]». وهذا الكلام ـ لو صح ـ غريب حقاً ، فلم يشر أحد من الذين ترجموا لابن أبي الربيع الى هذه الترجمة ، بل إن تلميذه ابن الشاط ذكر في برنامج شيخه محمدَ بن نبيل ، ولم أقف له على ترجمة ، ولا شك أن ابني حوط الله أشهر من محمد هذا . ومما يزيد في غرابة النص ـ لو كان سليماً ـ أن أبا محمد عبدالله بن سليمان توفي سنة ٦١٢ هـ كما ذكر النباهي ، والسيوطي [2] وقال التجيبي تلميذ ابن أبي الربيع ـ المعنيّ بذكر مروياته عن شيخه بأسانيدها ولم يذكر في أي سند منها واحداً من ابني حوط الله ـ : « وتناولت جميعه [كتاب الإيضاح] بتونس كلأهما الله من يد الشيخ الفقيه أبي عبدالله محمد بن الشيخ الفقيه القاضي المقرىء أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن التجيبي المراكشي المولد، التونسي الاستيطان ، وحدثنا به عن القاضي الأجل أبي محمد عبدالله بن سليمان بن داود الأنصاري ابن حوط الله اجازة خطّها له بيده المباركة على ظهر الايضاح المذكور في سنة عشر وستمائة ، وهو آخر من روى عنه في الدنيا فيما أعلم » [3] . ولعل التجيبي هذا أخذ كتاب الإيضاح في أثناء تولي ابن حوط الله القضاء بسلا ، قال القاضي النباهي « ولي القضاء بكور كثيرة من الأندلس وغيرها، فولي بإشبيلية، وميورقة، ومرسية، وقرطبة، وسبتة وسلا ، ثم عاد من سلا والياً قضاء مرسيه فتوفي بمدينة غرناطة في شهر ربيع

---

(١) الاحاطة ١/٥٥ .
(٢) المرقبة العليا ص ١١٢، بغية الوعاة ٢/٤٤ .
(٣) برنامج التجيبي ص ٢٧٩ . ٠

الأول سنة ٦١٢ ، فدفن بها . . »[١] .

ويؤخذ من هذا النص أنّ أبا محمد بن حوط لحق بالرفيق الأعلى وابن أبي الربيع في السنة الثالثة عشرة من عمره ، ولعله ولي قضاء إشبيلية ولم يبلغ ابن أبي الربيع العاشرة، وهو عمر لا يمكن صاحبه من مثل قوله: «لازمت ابني حوط الله ، فكان أبو محمد يفوق أخاه والناس في العلم . . » .

ومما يحسن ذكره هنا أن محقق الاحاطة قال تعليقاً على : « ابن أبي الربيع » : « في المخطوطين : ابن الربيع » ، وهذا يعني أنه أضاف [أبا] من عنده ، ولم يذكر لهذا الاقحام وجهاً فأوقعني في هذا الإشكال الذي اضطرني الى التنقيب في كتب التراجم عن شخصية ذلك القائل حتى وقفت على قول ابن عبد الملك : « سليمان بن علي بن محمد بن سليمان الكتامي : شلبي أبو الربيع المغربي ، روى عن أبي الحطاب بن واجب ، وأبي سليمان وأبي محمد ابني حوط الله **واختص بهما** »[٢] .

فاستظهرت أن يكون هذا الرجل صاحب القول المذكور في الاحاطة ، وأن تكون (ابن) التي أشار المحقق الى وجودها في نسخة الاحاطة تحريفاً أو قراءة خاطئة لـ « أبو » الواردة في كنية سليمان هذا . ويعضد هذا قول ابن عبد الملك : « واختص بهما » .

ومهما يكن من أمر ، فهذه تراجم موجزة لشيوخ ابن أبي الربيع المذكورين في برنامجه :

١ ـ أحمد بن محمد العَزَفِي (٥٥٧ ـ ٦٣٣)[٣] .

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن

(١) المرقبة العليا ص ١١٢ .
(٢) الذيل والتكملة ٤/٧٦ .
(٣) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٣/٧١ في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ ، نيل الابتهاج ص ٦٣ ، الاعلام ١/٢١٨ .

أبي عزفة اللخمي العزفي السَّبتي . فقيه محدث مشهور ، من آثاره : برنامج احتفل فيه ، ومنهاج الرسوخ في علم الناسخ والمنسوخ .

أخذ عن أبي زيد السُّهيلي وأبي القاسم بن بشكوال ، وأبي بكر بن خير وأبي محمد بن الفرس .

قال ابن أبي الربيع : « كتب إليّ بإجازة جميع ما رواه عن جميع شيوخه » (١) . ومن الكتب التي رواها عنه بالإجازة : صحيح مسلم وسنن الترمذي وسيرة ابن هشام ، والشفا ، الكافي لابن عبد البر ، مقامات الحريري (٢) .

٢ - ابن بَقِي (٥٣٧ - ٦٢٥ هـ) (٣) .

قاضي القضاة أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي ، يعرف بابن بَقِي فهو من ذراري بقي بن مَخْلد .

نقل النباهي عن ابن الزُّبير قوله : « كانت له إمامة في اللغة ، وعلم العربية ، وألّف كتاباً في الآيات المتشابهات قيل : إنَّه من أحسن شيء في بابه » (٤) .

أخذ عن أبيه وجده ، وأبي زيد السهيلي ، وابن بشكوال . و « انفرد برواية الموطأ عن ابن عبد الحق قراءة ، وعن ابن الطَّلاَّع سماعاً » (٥) .

قال ابن ابي الربيع : « قدم علينا إشبيلية ، وهو شيخ كبير ، فسمعت

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦١ .

(٢) برنامج التجيبي صفحات ٩١ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦ ، برنامج ابن أبي الربيع صفحات ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ .

(٣) ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع اكثر من ترجم له وانظر ترجمته في تاريخ قضاة الأندلس ص ١١٧ ، بغية الوعاة ١/٣٩٩ ، نيل الابتهاج ص ٦٣ ، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام ٢/١٣٥ ، الأعلام ١/٢٧١ .

(٤) تاريخ قضاة الأندلس ص ١٧ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٧ .

عليه بعض كتاب الكافي لأبي عبدالله بن شريح ، وبعض كتاب الموطأ رواية يحيى بن يحيى ، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه » [١] .

وروى عنه غير ذلك كتباً كثيرة في القراءات والحديث ، والفقه كما روى عنه كتاب الجمل للزجاجي [٢] .

٣ ـ ابن سِتارى (٦٤٧ هـ) [٣] .

أبو محمد عبدالله بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الإِستجي ، المعروف بابن ستارى قال ابن الأَبَّار : « وكان من أهل الفهم والتَيقظ والاستنباط الحسن ، وله جوابات فيما سئل عنه ـ تدل على نباهته ، ومتانة علمه » [٤] .

قال ابن أبي الربيع : « سمعت عليه بعض المستصفى ، وأبعاضاً من كتب فقهية وأجازني كتاب البراذعي ، حدثني به عن أبي الحسن الأبياري » [٥] .

٤ ـ الشلطيشي [٦] .

ابو محمد عبدالله بن محمد الجُذَامى الشَلْطيشي .

ذكر ابن الأَبَّار أنه « كان فقيهاً مدرساً لمذهب مالك ولم تكن عنده رواية » [٧] .

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ .

(٢) انظر برنامج التجيبي صفحات ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٧٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، برنامج ابن أبي الربيع صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٣) ذكره ابن القاضي في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر ترجمته في التكملة ٩٠٧/٢ .

(٤) التكملة ٩٠٨/٢ .

(٥) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ . وكتاب البراذعي المشار اليه هو التهذيب في اختصار المدونة .

(٦) ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، التكملة ٨٨٨/١ .

(٧) التكملة ٢/ ٩٠٨.

قال ابن أبي الربيع : « قرأت عليه بعضاً من كتاب المختصر لأبي محمد ابن أبي زيد وسمعت منه بعضاً ، ولم أكلمه ، وسمعت عليه أبعاضاً من غيره من كتب الفقه » [1] .

٥ ـ الدَّبَّاج (٥٥٦ ـ ٦٤٦) [2] .

أبو الحسن علي بن جابر بن علي بن محمد بن يحيى اللخمي الإشبيلي المعروف بالدَّبَّاج .

أخذ عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن نُجْبة وأبي ذر الخُشَنِي ، وأبي الحسن بن خروف ، وأبي بكر بن صاف .

قال ابن الزبير : « كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً فاضلاً » [3] .

وقال ابن سعيد : « وكان مع رقة حاشيته وتلطفه مع أصناف غاشيته ، أمتن الناس ديناً ، وأخلصهم يقيناً حتَّى إنَّ أهل اشبيلية ارتضوه لجامع العدبَّس إماماً ، ورزقه الله من حب الخاص والعام ما صير حبه لزاماً » [4] .

قال ابن أبي الربيع : « حضرت مجالسه بجامع العدبَّس، وسمعت عليه بعض كتاب سيبويه وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه » [5] .

٦ ـ الشلوبين (٥٦٢ ـ ٦٤٦ هـ) [6] .

الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي .

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٣ .

(٢) ذكره اكثر من ترجم لابن ابي الربيع في شيوخه وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٧ ، اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ ، رايات المبرزين ص ١٦ ، المغرب ١/٢٦٠ ، صلة الصلة ص ١٣٧ ، غاية النهاية ١/٥٢٨ ، بغية الوعاة ٢/١٥٣ .

(٣) صلة الصلة ص ١٣٧ .

(٤) اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ .

(٥) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٦) ذكره كل من ترجم لابن أبي الربيع من شيوخه ـ وانظر ترجمته في اختصار القدح المعلى ص ١٥٢ ، برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٨ ، صلة الصلة ص ٧٠ ، بغية الوعاة ٢/٢٢٤ ، مقدمة التوطئة .

قال ابن سعيد : « وكان والده خبازاً بإشبيلية فأنفت نفسه من صنعته وانحرفت همته عن حرفته وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحداً - في عصره - يوازيه ، شهدت مجلس إقرائه بإشبيلية غاصاً بالبلديين والغرباء من الآفاق ثم رحلت فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام والعراق وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة »[1] .

ولأبي علي الشلوبين مصنفات كثيرة منها : التوطئة ، شرح الجزولية كبير وصغير ، شرح كتاب سيبويه ، تقييد على المفصل ، الاعتراض والانفصال[2]. أخذ عنه مشاهير علماء النحو واللغة في القرن السابع أمثال ابن عصفور وابن الحاج وابن أبي الربيع وابن الضائع ، والأبذي والصفار .

قال ابن أبي الربيع : « لزمت مجلسه وقرأت عليه جميع كتاب الإيضاح وأكثر كتاب سيبويه وسمعت بعضه بقراءة غيري وقرأت عليه بعض الحماسة الأعلمية وبعض الأمثال لأبي عبيد وسمعت عليه بقراءة غيري بعض شعر حبيب وبعض الأمالي للبغدادي وبعض المفصل للزمخشري. قال : وكانت الجزولية تقرأ عليه وأنا أسمعها وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه »[3] . وأخذ عنه غير ذلك كتباً كثيرة منها : الكامل ، والجمل ، وإصلاح المنطق[4] .

وقد أكثر ابن أبي الربيع من النقل عن شيخه أبي علي الشلوبين - كما سيأتي - ويتضح في نقله احترامه له واعتداده بأقواله .

---

(١) اختصار القدح المعلى ص ١٥٢ .

(٢) سأتكلم عن هذا الكتاب عند الحديث عن مصادر البسيط .

(٣) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٩ .

(٤) المصدر نفسه صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر برنامج التجيبي صفحات ١٥١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

٧ - ابو الفتوح العبدري (٦٣٦ هـ) [١] .

قال ابن الزبير: «كانَ متقدماً في الأصول والفقه نحوياً عـارفاً»[٢] أخذ عن ابن خروف وغيره .

قال ابن أبي الربيع : « وأخذت عنه المستصفى بين قراءة وسماع ، وسمعت عليه أبعاضاً من كتب الفقه » [٣] .

٨ - ابن زَغْلَل [٤] .

أبو عمرو محمد بن إبراهيم بن محمد بن يوسف الأزدي الإشبيلي . أخذ عن أبيه قال ابن عبد الملك : « روى عنه شيخنا أبو الحسين عبيد الله بن أبي الربيع ، وكان من جلة العاقدين للشروط ببلده مبرزاً في العدالة فقيهاً حافظاً ، عارفاً بالنوازل فرضياً » [٥] .

وقال ابن أبي الربيع : « حملت عنه إجازة كتاب ابن القاسم الحوفي في الفرائض ، وحدثني به عن أبيه عن القاضي أبي القاسم المذكور » [٦] .

٩ - ابن أبي هارون (٥٧٥ - ٦٤٧) [٧] .

أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي . أخذ عن أبيه أبي القاسم وأبي الحسن بن خروف وأبي بكر بن طلحة وأبي محمد بن حَوْط الله .

---

(١) ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، صلة الصلة ص ٢١٩ ، بغية الوعاة ٢/٢٤٤ .
(٢) صلة الصلة ص ٢١٩ .
(٣) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .
(٤) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٣/٧١ في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، الذيل والتكملة ٦/١٠٥ .
(٥) الذيل والتكملة ٦/١٠٥ .
(٦) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .
(٧) ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع اكثر من ترجم له ، وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ، الذيل والتكملة ٦/٣٢ .

قال ابن عبد الملك : « وحدثنا عنه أبو بكر بن يربوع ، وأبو الحسين بن أبي الربيع ، وكان من جلة المقرئين وكبار الأستاذين ، متقدماً في النحو والأدب صالحاً متغافلاً عن الناس »[1] .

وقال ابن أبي الربيع : « قرأت عليه الكتاب العزيز بقراءات السبعة حسب ما تضمنه كتاب الكافي ، وبالإدغام الكبير ، وبقراءة يعقوب ، وسمعت منه كتاب الكافي لأبي عبدالله بن شريح ، وقرأت عليه كتاب المفردات من تأليفه وتأليف ابنه شريح ، والجمل مرتين ، والتبصرة للصيمري ، والأشعار الستة ، والفصيح وعرضتها عليه ، وأدب الكتاب وعرضت عليه من أوله الى « إقامة الهجاء » ، وإصلاح المنطق وعرضته عليه دُوَلاً ، والحماسة الأعلمية وعرضتها عليه دولاً إلّا يسيرا من آخرها وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه »[2] .

١٠ ـ ابن خَلْفُون (٥٥٥ ـ ٦٣٦ هـ)[3] .

أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن خلفون الأزدي الأُونْبي . أخذ عن أبي بكر بن الجد وأبي القاسم بن الملجوم وأبي محمد بن حوط الله وابن بقي ، وأبي ذر الخشني وغيرهم .

« وكان من متقني صناعة الحديث ، متقدماً في معرفة رواته ، وتمييز طبقاتهم وأحوالهم ، معروفاً بالصدق والدين المتين ، والجري على سنن السلف الصالح »[4] .

---

(١) الذيل والتكملة ٣٢/٦ .

(٢) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ، وانظر برنامج التجيبي صفحات ٣٣ ، ٣٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ .

(٣) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٧١/٣ في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر ترجمته في التكملة ٦٤٣/٢ ، الذيل والتكملة ١٢٨/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٤٠٠/٤ .

(٤) الذيل والتكملة ١٢٩/٢ .

له آثار منها : أسماء شيوخ البخاري، والمعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم ، والتقريب في علوم الحديث .

قال ابن أبي الربيع : « لقيته بإشبيلية وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه » [1] .

ومما رواه عنه التيسير للداني ، صحيح البخاري ، الجمل ، إصلاح المنطق ، والفصيح وغيرها [2] .

١١ ـ محمد بن عبدالله القرطبي (٦٢٨) [3] .

أبو بكر محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن يحيى الأنصاري المعروف بالقرطبي .

أخذ عن أبي الحسن نُجْبة ، وأبي العباس بن مضاء ، وأبي الحسن بن خروف ، وابن صاف ، وأبي محمد بن حَوْط الله ، وأبي ذر الخُشَنى .

وكان مقرئاً مجوداً متواضعاً عابداً ورعاً فاضلاً ، متقللاً من الدنيا ، عاكفاً على التقييد ، حريصاً على استفادة العلم ، وأخذه عن أهله صغاراً وكباراً » [4] .

قال ابن أبي الربيع : « لزمته وحضرت مجلسه وقرأت عليه بعض كتاب الموطأ ، وسمعت عليه بعض تآليفه في التفسير ، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه » [5] .

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ .

(٢) المصدر نفسه صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ وانظر برنامج التجيبي ص ٧٧ ، ٢٨٢ ، برنامج المجاري ص ١٠٠ .

(٣) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٣/٧٠ ، في شيوخ ابن أبي الربيع وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ، التكملة ترجمة رقم «٩٩١» ، عن هوامش البرنامج ، الذيل والتكملة ٦/٢٣٩ .

(٤) الذيل والتكملة ٦/٢٤٠ .

(٥) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

١٢ ـ محمد بن نبيل (٦٣٩ هـ) .

انفرد بذكره برنامج ابن أبي الربيع ، وجاء فيه : « القاضي الفرضي أبو بكر محمد بن نبيل مولى عبد العزيز بن محمد بن نوح الغافقي . . . . قال الاستاذ ـ رضي الله عنه ـ : تعلمت عليه الفرائض » [١] .

* * *

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .

الفصل الثالث

ثقافته ومكانته العلمية

ثقافته :

نشأ ابن أبي الربيع في إشبيلية فأخذ مبادىء القراءة والكتابة وألم بشيء من اللغة والنحو ، وحفظ القرآن والشعر ثم أخذ في مدارسة العلم والتلقي عن مشاهير علماء اشبيلية وبعض الطارئين عليها فقرأ عليهم أربعين كتاباً تضمنها برنامجه الذي جمعه تلميذه ابن الشاطّ ، ولم يسجل فيه إلّا الكتب (المقررة) التي قرأها على أشياخه « قراءة تدقيق وتحقيق « ومن هنا صغر حجم برنامجه ، وقلت أسماء الكتب ، ومن هنا أيضاً زادت قيمة برنامجه ، لأنّه أصبح مستنداً للكتب المقررة في مرحلة الدراسة العالية في عصره ، وصورة أمينة لحلقات الدرس العامة في المسجد أو في غيره من مجتمعات الطلبة بأساتذتهم ، ويمكننا استناداً الى هذا أن نقول إن معظم هذه الكتب ـ إن لم تكن كلها ـ التي أوردها ابن أبي الربيع هي الكتب التي وقع عليها الإجماع بين المتخصصين في العلوم الإسلامية المتصلة بالدين واللغة والأدب . . . »[1] .

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع « مقدمته » ـ مجلة معهد المخطوطات ١١٦/١/١ .

ويمكنني أن أجمل المجالات الثقافية التي بَرَّز فيها أبو الحسين بن أبي الربيع فيما يلي :

١ ـ النحو واللغة والأدب :

فقد أخذت كتب النحو واللغة والأدب نصيب الأسد من قراءاته على أشياخه فقد قرأ عليهم ـ كما جاء في برنامجه ـ سبعة عشر كتاباً في ذلك هي : كتاب سيبويه ، والجمل للزجاجي ، والإيضاح لأبي علي الفارسي ، والمفصل للزمخشري ، والكراسة للجزولي ، والكامل للمبرد ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والفصيح لثعلب ، والأمثال لأبي عبيد ، وأدب الكتاب لابن قتيبة ، والأمالي لأبي علي القالي ، والمقامات للحريري ، والحماسة ، وشرح أشعار الستة الجاهليين للأعلم ، وشعر أبي تمام ، وشعر أبي الطيب ، وسقط الزند[١] للمعري . وبعض هذه الكتب قرأه أكثر من مرة ، وعلى أكثر من شيخ . ولم تقف قراءاته عند هذه الكتب بل قرأ غيرها كثيراً ، فقد صرح في كتابه البسيط بالنقل عن التذكرة ، والبغداديات ، والأغفال لأبي علي الفارسي ، وكتاب القد لابن جني ، والأفعال لابن القوطية ، والحلل لابن السيد ، والتوطئة لأبي علي الشلوبين[٢] .

٢ ـ القراءات :

قرأ ابن أبي الربيع القرآن الكريم بالأربع عشرة رواية المشهورة المعروفة عن القراء السبعة المشهورين حسب ما تضمنه كتاب الكافي ، وبالإدغام الكبير ، وبقراءة «يعقوب»[٣].

وقرأ على أشياخه أربعة من كتب القراءات هي : الكافي لأبي عبدالله محمد بن شريح ، والمفردات الذي اشترك في تأليفه محمد بن شريح ، وابنه

(١) مضى ذكر هذه الكتب ، وأسماء الشيوخ الذين رواها عنهم في رسم شيوخه .
(٢) انظر فهرس الكتب المذكورة في المتن .
(٣) برنامجه / مجلة معهد المخطوطات ٢٥٦/٢/١ .

شريح ، والتيسير لأبي عمرو الداني ، والهداية لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي .

ولم تقتصر قراءاته في كتب القراءات على هذه ، فقد أخذ عنه تلميذه التجيبي كتاب « الانتصاف من أبي عمرو المقرىء الداني . . » لشريح [1] .

٣ ـ الفقه وأصوله :

أخذ ابن أبي الربيع عن أشياخه ثمانية من كتب الفقه المالكي هي : التفريع لابن الجلاب ، والتلقين للقاضي عبد الوهاب ، والتهذيب في اختصار المدونة للبراذعي ، والرسالة والمختصر لابن أبي زيد ، والكافي لابن عبد البر ، ومختصر الطليطلي ، والمقدمات لابن رشد .

أما كتب الأصول فلم يذكر منها في برنامجه إلاّ كتاب المستصفى للغزالي ، ولم تقف قراءاته عند هذه الكتب فقد قرأ عليه تلميذه التجيبي بعض كتاب « الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة » لابن شاس [2] .

٤ ـ الحديث والسيرة :

أخذ ابن أبي الربيع عن أشياخه الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي ، والسيرة لابن هشام ، والشفاء ، والأحكام لعبد الحق الإشبيلي .

٥ ـ الفرائض والحساب :

على الرغم من كثرة وصف العلماء لابن أبي الربيع بالفرضي الحسابي [3] فلم أجد في برنامجه تصريحاً بقراءته غير كتاب الحوفي في

---

(١) برنامج التجيبي ص ٤٥ .
(٢) المصدر نفسه ص ٢٧١ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٦ ، صلة الصلة ص ٨٣ ، درة الحجال ٧١/٣ .

الفرائض فقد أخذه إجازة عن ابن زغلل ، وقال عن محمد بن نبيل : « تعلمت عليه الفرائض » كما تقدم في رسم شيوخه .

مكانته العلمية :

تصدر ابن أبي الربيع للإقراء مبكراً فقد كان فقيراً ، ورأى شيخه أبو علي الشلوبين نجابته فأذن « . . . له أن يتصدر لإشغاله ، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار ، ويحصل له منهم ما يكفيه ، فإنه كان لا شيء له . . »[1] .

وفي إشبيلية بقي ابن أبي الربيع متصدراً للإقراء حتى سقوطها سنة ٦٤٦ هـ ، ولكنه لم يشتهر كاشتهاره في سبتة ، فقد كانت إشبيلية تزدان بعدد وافر من جلة شيوخه وأقرانه ، كشيخيه أبي على الشلوبين ، وأبي الحسن الدباج .

فلما سقطت إشبيلية في يد النصارى تفرق علماؤها في المدائن ، وكانت سبتة مستقر عدد وافر منهم ، من أنبههم أبو الحسن بن أبي الربيع ، الذي وجد في عناية العزفيين ورعايتهم ما شجعه على معاودة نشاطه العلمي ، فأكب على التعليم والتأليف ، وقد أثنى في مقدمة كتابيه البسيط والكافي على العزفيين ثناء عاطراً ، وذكر أنهم السبب في نشاط همته لشرح كتابي الجمل والإيضاح .

ونستطيع أن نتبين منزلة ابن أبي الربيع العلمية من خلال الأمور التالية :

أ ـ علماء سبتة في القرن السابع ومكانة ابن أبي الربيع بينهم :

استوطن ابن أبي الربيع سبتة بعد خروجه من إشبيلية عند سقوطها في يد النصارى سنة ٦٤٦ هـ . فتصدر للتدريس بسبتة ، وظل عاكفاً على ذلك حتى أتاه اليقين . وكانت سبتة آنذاك تزدان بعدد وافر من العلماء بعضهم من

---

(١) بغية الوعاة ٢/١٢٥ .

طبقة شيوخ ابن أبي الربيع ، وبعضهم من أقرانه ، وبعضهم أصغر منه فتتلمذوا عليه ، وفي برنامج التجيبي إشارات كثيرة الى كثير من علماء سبتة في القرن السابع ، وفي غيره من كتب برامج الشيوخ ، وكتب الرحلات والتراجم إشارات الى عدد طيب منهم ، ومن مشاهير أولئك العلماء :

١ ـ أحمد بن يوسف بن فرتون السلمي (٦٦٠ هـ) .

له ذيل على كتاب الصلة لابن بشكوال ، واستدراك على السهيلي في كتابه « التعريف والاعلام »[١] .

٢ ـ عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد العزيز الهواري الجزيري (٧٠١ هـ) .

وصفه تلميذه التجيبي بقوله : « الشيخ العدل المبرز مقدم الموثقين المجيدين بسبتة »[٢] أخذ عن والده ، وعن أبي مروان الباجي ، وأجازه من المشرق جماعة منهم : ابن الحاجب ، وابن الصلاح ، وابن المنير[٣] .

أكمل التجيبي سماع صحيح البخاري عليه « في جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وستمائة »[٤] .

٣ ـ عبد المهيمن بن عبدالله بن محمد الأنصاري (٦٩٥ هـ) .

وصفه التجيبي بقوله : « الشيخ الفقيه الفرضي الكاتب الحاسب العدل المبرز »[٥] وأخذ عنه أبعاضاً من : الموطأ ، والشفا للقاضي عياض ، وشعب الإيمان لعبد الجليل الأولى الأندلسي »[٦] .

---

(١) ترجمته في جذوة الاقتباس ١١٧/١ ، دليل مؤرخ المغرب الأقصى ٢٦٢/١ ، الاعلام ٢٧٤/١ .

(٢) برنامج التجيبي ص ٧٤ .

(٣) برنامج الوادي آشي ص ١٤٣ ، درة الحجال ١٣٣/٣ ـ ١٣٤ .

(٤) برنامج التجيبي ص ٧٥ ، وترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٤ ، درة الحجال ١٧٥/٣ .

(٥) برنامج التحيبي ص ١٣٨ .

(٦) المصدر نفسه ص ٣٩ ، ١٣٨ ، ١٥١ .

٤ ـ **عبيد الله بن عبد العزيز بن عبيدالله القرشي: ابن القاري.**

وصفه تلميذه التجيبي بقوله : « الشيخ المقرىء الفاضل الثبت القاضي . . . »[١] وأخذ عنه الكافي في القراءات ، ويسيراً من الموطأ . تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي[٢] .

٥ ـ **علي بن عبدالله المتيوي : أبو الحسن (٦٦٩ هـ) .**

قال التجيبي في نعته « الشيخ الفقيه حافظ المغرب بلا مدافعة لمذهب مالك في زمانه »[٣] . وقال التنبكتي : « الفقيه الحافظ المدرس الصالح الورع أبو الحسن . كان من حوز سبتة ونزل بها ، ودرس بها ، وكان من حفاظ فروع المذهب . . »[٤] . أخذ عنه محمد بن عبد الرحيم القيسي شيخ التجيبي الرسالة لأبن أبي زيد القيرواني[٥] .

٦ ـ **علي بن عبدالله بن محمد الانصاري : ابن قطرال (٦٥١ هـ) .**

قرأ عليه أبو بكر بن حبيش الشمائل للترمذي[٦] ، وقرأ عليه أبو يعقوب بن عقاب بشاطبة الشمائل ، والسنن للترمذي، والموطأ، وصحيحي البخاري ومسلم ، وسنن الدارقطني ، وسنن أبي داود ، والسير ، والاستيعاب ، والشهاب ، والمغازي لابن حبيش ، والتقصي والملخص ، ولقيه بمراكش فسمع عليه وأجازه إجازة عامة[٧]. وقرأ عليه الحسين بن طاهر بن رفيع الحسيني صحيح البخاري «في عام ثمانية

(١) برنامج التجيبي ص ٣٣.
(٢) المصدر نفسه ص ٣٣ ، ٥٩ ، ٢٦٢ .
(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٧ .
(٤) نيل الابتهاج ص ٢٠٣.
(٥) المصدر نفسه ص ٢٦٧ .
(٦) ملء العيبة ٢/٩٩ .
(٧) برنامج التجيبي ص ٧٦ .
(٨) ملء العيبة ٢/٣١٠-٣١١ .

وثلاثين وستمائة بجامع سبتة الأعظم»[1].

٧ ـ مالك بن المرحل (٦٩٩ هـ) :

ابو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي .

قال السيوطي : « كان ذاكراً للآداب واللغة ، شاعراً رقيقاً مطبوعاً سريع البديهة حسن الكتابة ، والشعر أغلب عليه ، أخذ عن الشلوبين والدباج [2] . نظم فصيح ثعلب ، وقدراً من أدب الكتاب لابن قتيبة ، وله قصائد تسمى « العشريات » نظم فيها السيرة النبوية على نسق ما ذكره ابن اسحاق ، وقصائد في مدح الرسول ﷺ تدعى : « المعشرات اللزومية ، قرأ عليه أربعة الكتب هذه ، وخامس هو فهرسة المقرىء أبي جعفر ابن الفحام تلميذُه التجيبي [3] .

وقع بينه وبين أبي الحسين بن أبي الربيع نفرة بسبب « كان ماذا ؟ » التي خطأه ابن الربيع فيها عند ورودها في شعره فأبى مالك إلاّ صحة التركيب ، وصنف كل واحد منهما في ذلك مصنفاً ـ كما سيأتي ـ ونال ابن المرحل من أبي الربيع ، قال أبو حيان : « وألسنة الشعراء حداد ، وإلاّ فلا نسبة بين أبي الربيع ، وابن المرحل ، فابن أبي الربيع ملأ الأرض نحواً » [4] .

٨ ـ ابن عَبِيدَة الإشبيلي (٧٠٦ هـ) .

قال التجيبي : « خاتمة المقرئين أبي بكر محمد بن عبدالله بن عبيدة الأنصاري الإشبيلي النحوي الأديب ومستوطن سبتة » [5] .

---

(١) المصدر السابق.

(٢) بغية الوعاة ٢/١٧١ ، وترجمته في برنامج الوادي آشى ص ١٤٣، درّة الحجال ٣/١٩ .

(٣) برنامج التجيبي ص ١٣٧ ، ٢٤٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ .

(٤) بغية الوعاة ٢/١٧١

(٥) برنامج التجيبي ص ٣٤ .

شرح الجمل للزجاجي ، وهو من تلاميذ ابن أبي الربيع كما سيأتي .

سمع عليه التجيبي كتاب الكافي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن شريح [1] .

٩ ـ ابن مسليون (٦٧٠ هـ تقريباً) .

أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري .

قال ابن الجزري : « أستاذ مقرىء كبير مشهور عارف . . . أقرأ الناس بسبتة ثم بتونس وطال عمره ، وبعد صيته ، قرأ عليه القراءات أبو إسحق الغافقي مقرىء سبتة ، وأبو العباس البطرني شيخ تونس » [2] .

سمع منه ابن الشاط كتابي التيسير لأبي عمرو الداني سنة أربع وستين وستمائة [3] وليس في هؤلاء العلماء ـ على جلالة قدرهم ـ في ضوء ما قرأت عنهم ـ من يساوي أبا الحسين بن أبي الربيع في تمكنه من علوم العربية وأخذه بحظ وافر من القراءات والفقه .

ب ـ ثناء العلماء عليه :

ومما يدل على علو رتبة أبي الحسين العلمية إجماع العلماء الذين ترجموا له على الثناء عليه ، وقديماً قيل :

الناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً ما لم يروا عنده آثار إحسان

فمن ذلك قول تلميذه التجيبي « شيخ الاستاذين وإمام المقرئين ، وخاتمة المعربين العلامة الأوحد ، الحافظ النحوي ، اللغوي ، الفرضي ، الحسابي ، المتفنن » [4] .

---

(١) برنامج التجيبي ص ٣٤.

(٢) غاية النهاية ٢/٢٣٨ .

(٣) برنامج التجيبي ص ٣٩ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٦ .

وقول تلميذه ابن الشاط : « أعلم من لقيناه ، وأعظم من روينا عنه العلم ولقناه ، وأجل من نظم بين يديه اجتماعنا ، وعظم بما لديه انتفاعنا »(١) .

وقول ابن الزبير : « ونفع الله به كثيراً ، وكان نحوياً ، لغوياً جليلاً ، فرضياً ، معاناً على علمه بما جبل عليه من الانقباض عن الناس ، ومباعدة أهل الدنيا ، وقلة العيال وشغل البال ، منعكفاً على التدريس والتعليم حتى أتاه اليقين » (٢) .

وقول السيوطي : « إمام أهل النحو في زمانه . . ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه » (٣) .

وقول ابن القاضي : « وكان زعيم وقته في النقل ، وجودة التأليف ، ودقة النظر ، وكان إليه المفزع في المشكلات . بصيراً بالفقه وأصوله ، والقراءات ، والحساب والفرائض، إمام الناس في النحو » (٤) .

جـ ـ آثاره العلمية :

استأثر النحو بمؤلفات ابن أبي الربيع، فكل ما وجد من آثاره ـ كما سيأتي ـ نحو خالص كشرح الإيضاح «الكافي» وملخصه «الملخص في ضبط قوانين العربية » ، وشرحي الجمل : البسيط ، والوسيط ـ أو تغلب على الصبغة النحوية كما هو الشأن في تفسيره .

ولعل من أهم سمات كتابيه : البسيط في شرح الجمل ، والكافي في الإفصاح عن معاني كتاب الإيضاح ـ وهما أهم كتبه ـ أنهما عودة الى فهم

---

(١) مستهل برنامج ابن أبي الربيع ـ جمع تلميذه ابن الشاط / مجلة معهد المخطوطات ٢٥٥/٢/١ .

(٢) صلة الصلة ص ٨٣ .

(٣) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٤) درة الحجال ٧١/٣ .

كتب الأوائل فهماً صحيحاً ينبع من طول مفاتشة هذه الكتب بعد قراءتها على أكابر الشيوخ قراءة فهم وتدبر ، ومن هنا تصدى ابن أبي الربيع للحملات الشعواء التي شنها عدد من علمـاء الأندلس في القرون الخامس والسادس ، والسابع ، واستهدفت أصول النحو ، وجزئياته ، وبعض كبار أعلامه ، والتي وجدت قبولاً كبيراً لدى دعاة التجديد بحجة أنها مفتاح تيسير النحو[1] ، في حين يتطلب التيسير الحقيقي للنحو فهماً عميقاً لأصوله ، لاطراح ما حمل على تلك الأصول من تفسيرات ، ليست منها في شيء ، واتخذ هدم تلك التفسيرات معبراً الى هدم الأصول ـ الى جانب وضوح العبارة ، ومناقشة الفكرة مناقشة متأنية ترتكز على إيضاح القواعد الأساسية وذكر عللها ، وتوجيه ما ندّ عنها ، يقول في مقدمة الكافي في شـرح الإيضاح : « . . . فكثرت الاعتراضات عليه ، لأن النظار بين مقصر ومدرك ، ومستوف النظر ومترك ، فأخذت مستعيناً بالله (في بيان) خفيه ، وإيضاح مشكله ، وتقييد مطلقه ، وتفصيل مجمله ، وحل عقده . . . ، والانفصال عما اعترض عليه به ، وبيان ما وقع الإشكال للمعترض (به) . . . »[2].

وقد قدر العلماء مؤلفات ابن أبي الربيع حق قدرها ويشهد لذلك أمران :

١ ـ احتفاؤهم بها في حياة مؤلفها من ذلك ما نقل ابن رشيد في ملء العيبة من حديث دار بينه وبين أبي عبدالله بهاء الدين بن النحاس ، إذ سأله ابن النحاس : من أيّ بلاد المغرب هو؟ فقال : من سبتة.

قال ابن رشيد : « فكان أول ما فاتحني به أن قال : أيعيش سيدنا أبو الحسين ابن أبي الربيع ؟

قلت : نعم .

---

(١) انظر مقدمة الدكتور/ شوقي ضيف لكتاب الردّ على النحاة لابن مضاء.

(٢) الكافي ١/ ص ٤ .

فقال : ذلك شيخنا إفادة بوصول كتابه إلينا ، أو بوفادته علينا ، أو معنى هذا ، يعني شرحه لكتاب إيضاح الفارسي (كذا) المسمى بالكافي في الإفصاح.

ثم قال : وما قرأت عليه ؟ .

قلت : ما يقرأ طلاب العلم والعربية ، فاستفسرني فقلت : قرأت الجمل ، والإيضاح ، والكتاب ، فلما ذكرت له الكتاب قال : اعبر الى جانبي ، فامتنعت فعزم عليّ ، وأقعدني الى جانبه » [1] .

وفي هذا النص أمران تجدر الاشارة إليهما هما :

أ ـ تقدير بهاء الدين بن النحاس جودة مؤلف ابن أبي الربيع « الكافي » وإفادته منه ، ولذا قال : « سيدنا . . . ذاك شيخنا إفادة».

ب ـ علو منزلة ابن رشيد عند ابن النحاس عند علمه بقراءته كتاب سيبويه على أبي الحسين بن أبي الربيع لعلمه إحكام ابن أبي الربيع كتاب سيبويه بقراءته على أكابر الشيوخ قراءة فهم وتدبر ، ثم تصديه لإقرائه وقتاً طويلاً ، وإلى هذه المسألة أشار ابن خلدون في قوله الذي نقله المقري في أزهار الرياض : « لم نشاهد في المائة الثامنة من سلك طريق النظار بفاس ، بل (في) جميع هذه الأقطار ، لانقطاع ملكة التعليم عنهم . . . ولهذا لم يتصدر من الفاسيين من يقرىء الكتاب كما هو متداول بين أهل الأندلس مثل ابن أبي الربيع ، والشلوبين ، وغيرهما » [2] .

٢ ـ حرصهم عليها وقيامهم على دراستها وتدريسها خير قيام ، قال ابن غازي في فهرسه عن شيخه أبي عبدالله محمد بن الحسين النيجي الشهير

---

(١) ملء العيبة ١٠٨/٣ ـ ١٠٩ .

(٢) أزهار الرياض ٢٦/٣ ـ ٢٧ .

بالصغير : « ولازمت مجلس إقرائه لألفية ابن مالك ، وكان ينقل عليها كلام المرادي مستوفى ، ويطرز ذلك بكلام أبي الحسين بن أبي الربيع **وكان مولعاً به مستحضراً له** »[1] .

وقال الرصّاع : « وقدم الى الحضرة العليّة رجل من أهل الأندلس يقال له : الفقيه الأجل النحوي أبو عبدالله البلنسي له يد كبيرة في علم العربية يقوم بكتب ابن أبي الربيع قياماً عظيماً »[2] .

لقد انتشرت كتب ابن أبي الربيع في حياته فلقيت قبولاً لدى العلماء ، وظلت محل عنايتهم بعد وفاته زمناً طويلاً ، فكتابه « القوانين » من الكتب التي اعتنى بإقرائها العلماء الى عصور متأخرة ، فقد كان من الكتب التي تدرس في زاوية ابن مهدي «محمد بن مهدي الجراوي الدرعي ت **٩٧٩**»[3].

---

(١) فهرس ابن غازي ص ٦٣ .

(٢) فهرسة الرصاع ص ١٣٦ .

(٣) الحركة الفكرية في عهد السعديين ٢/٥٣٤، حضارة وادي درعة (فصله من مجلة دعوة الحق من العددين الثاني والثالث من السنة السادسة عشرة) للأستاذ محمد المنوني ص ١١ .

الفصل الرابع

تلاميذه

تصدّر ابن أبي الربيع للإقراء في إشبيلية مبكراً ، فقد ذكروا أن شيخه أبا على الشلوبين أذن له في الاشتغال وصار يرسل إليه الطلبة الصغار[1] .

وينبغي أنْ أُنَبِّهَ هنا على خطأ ـ لعله طباعي ـ وقع في درة الحجال لابن القاضي ، وذلك قوله : « وقعد للإقراء عام ٥٢٤ »[2] فهذا محال، إذ أنّ ابن القاضي نفسه ذكر أنَّ ابن ابي الربيع ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة ولعل صواب التاريخ عام ٦٢٤ ، وعليه يكون ابن أبي الربيع قد تصدّر للاقراء في حدود الخامسة والعشرين من عمره ، وظل يقرىء بإشبيلية حتى خرج منها عقب سقوطها في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ فوصل الى سبتة ، واستقر بها منعكفاً على التدريس والتعليم[3] و « نفع الله به كثيراً »[4] .

وإنَّ رجلاً يقعد للإقراء هذه المدة الطويلة لا بد أنْ يكون عدد تلاميذه

---

(١) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٢) درة الحجال ٧٢/٣ .

(٣) (٤) صلة الصلة ص ٨٣ .

كبيراً غير أنَّ ما استطعت معرفته من تلاميذ ابن أبي الربيع لا يتجاوز بضعة وثلاثين تلميذاً وهم :

١ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الإشبيلي (٦٤١ ـ ٧١٦)[١] .

خرج من إشبيلية صغيراً بعد تغلب النصارى عليها سنة ٦٤٦ ، فلازم ابن أبي الربيع بسبتة ، وتصدر بعده للإقراء مكانه ، اعتمد عليه شيخ نحاة غرناطة أبو عبدالله محمد بن علي الخولاني ـ ابن الفخار ـ من آثاره : شرح الجمل ، وكتاب في قراءة نافع . أخذ عن ابن أبي الربيع كتاب التيسير لأبي عمرو الداني ، والجمل للزجاجي ، والتلقين للقاضي عبد الوهاب كما أخذ عنه كتابه القوانين [٢] .

ويوجد الجزء الرابع من شرح الإيضاح لابن أبي الربيع بخط تلميذه إبراهيم الغافقي المذكور ـ في الخزانة العامة بالرباط رقم ٣٧٩ ك .

٢ ـ ابن الحاج التجيبي .

ابراهيم بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله التجيبي .

قال تلميذه ابن رشيد في تحليته : « الشيخ الفقيه الفاضل الحسيب الأصيل، ذو البيت المثيل ، والمجد الأثيل ، الكاتب البارع الكامل أبو اسحاق . . . » [٣] .

لقيه ابن رشيد بتونس في مقدمه عليها من بلاد المغرب، وكتب له ابن الحاج مجيزاً، ولبنيه وبعض أصحابه جميع ما يحمله عن أشياخه في أواسط

---

(١) ترجمته في المرقبة العليا ص ١٣٣ ، غاية النهاية ٨/١ ، بغية الوعاة ٤٠٥/١ ، درة الحجال ١٧٦/١ .

(٢) انظر برنامج المجاري صفحات : ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ .

(٣) ملء العيبة ١٢٧/٢ .

شهر ربيع الأول عام أربعة وثمانين وستمائة[1].

قال ابن رشيد : « ونقلت من خطه تسمية أشياخه »[2] وذكر ابن الحاج من شيوخه : أبا الحسن الدباج ، وأبا علي الشلوبين ، وأبا عبدالله الأزدي السبتي ، وأبا محمد طلحة بن محمد بن طلحة الأموي ، وأبا القاسم العزفي[3] .

وقال : « وممن أخذت عنه أيضاً ، ولم يجزني الاجازة العامة : الأستاذ الفقيه أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المصمودي السبتي ، . . . ، وأبو الحسين بن أبي الربيع[4] .

٣ ـ أبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزّبير الثقفي الغرناطي (٦٢٧ ـ ٧٠٨)[5] .

قال ابن الخطيب : «إليه انتهت الرياسة بالأندلس في صناعة العربية ، وتجويد القرآن ، ورواية الحديث الى المشاركة في الفقه والقيام على التفسير والخوض في الاصلين » .

أخذ عن ابن فرتون ، وابن سيد الناس ، وابن أبي الربيع[6] .

من آثاره : صلة الصلة ، ملاك التأويل في المتشابه اللفظ من التنزيل ، تقييد على كتاب سيبويه .

أخذ عنه أبو حيان ، وابن جابر الوادي آشي .

---

(١) ملء العيبة ١٢٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ١٣١/٢ .

(٤) المصدر نفسه ١٣٢/٢ .

(٥) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ٩٩ ، الديباج المذهب ١٨٨/١ ، غاية النهاية ٣٢/١ . بغية الوعاة ٢٩١/١ ، درة الحجال ١١/١ .

(٦) درة الحجال ٧٠/٣ .

٤ ـ أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي (٦٤٩ ـ ٧٢٨) [١] .

وصفه في الاحاطة بالتفنن « في كثير من المآخذ العلمية ، والرياسة في تجويد القرآن والمشاركة في العربية ، والفقه ، واللغة ، والأدب ، والعروض . . . والحفظ للتفسير » [٢] .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وأبي اسحاق الغافقي ، وابن الضائع ، وابن الزبير [٣] .

من آثاره : لذات السمع من القراءات السبع « نظم » ورصف نفائس اللآلىء ـ في النحو ـ .

٥ ـ أحمد بن عبدالله الأنصاري ، المعروف بالرُصَافي [٤] .

وصفه البَلَوي في تاج المفرق بالصلاح ثم قال : « له حظ من الآداب وافر . . إمام ناظم ناثر » [٥] .

سمع علي ابن أبي الربيع كثيراً من كتاب سيبويه ، ومن الايضاح ، ومن الجمل ومن شرحيه عليهما وأجاز له وكتب له بخطه [٦] .

٦ ـ أبو الحسين بن سليمان القرطبي .

أخذ عن ابن أبي الربيع سيرة ابن هشام [٧] .

---

(١) ترجمته في الإحاطة ٢٨٧/١، الديباج المذهب ١٩٥/١، غاية النهاية ٤٧/١، بغية الوعاة ٣٠٢/١، درّة الحجال ٦٠/١.

(٢) الاحاطة ٢٨٨/١ .

(٣) المصدر نفسه ٢٨٩/١ .

(٤) ترجمته في تاج المفرق ٩٦/٢ ، درة الحجال ٣٣/١ ، الحلل السندسية ٨٢٤/٤ ، عن تاج المفرق .

(٥) تاج المفرق ٩٦/٢ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) فهرس ابن غازي ص ١١٠ .

٧ ـ أبـو القـاسم خلف بن عبـد العـزيـز بن محمـد بن خلف القَبْتَـوَري (٦١٥ ـ ٧٠٤) [١] .

جاء في بغية الوعاة « قال الصفدي : كان له معرفة بالنحو واللغة .

وقال الذهبي : كان له باع مديد في الترسـل والنظم مـع التقوى والصلاح » [٢] أخذ عن والده ، وأبي الحسن الدَّبَّاج ، وابن أبي الربيع [٣] .

نشرت له مجموعة رسائل ديوانية بتحقيق الدكتور/محمد الحبيب الهيلة.

٨ ـ أبو طالب : عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد العَزَفي [٤] .

قال ابن الخطيب « وكان من أهل الجلالة والصيانة، وطهارة النشأة ، حافظاً للحديث ، ملازماً لكتاب الله ، عارفاً بالتاريخ . . . قرأ على الأستاذ أبي الحسين ابن أبي الربيع وغيره . . » [٥] .

٩ ـ عبد الملك بن شعيب الفشتالي.

قال ابن القاضي « كان قاضياً بفاس سنة ٧٠٦ » [٦] .

أجاز له ابن أبي الربيع رواية السفر الرابع من كتابه الكافي ، كما أجاز له رواية جميع ما يصح عنده أنه ألفه أو رواه عن جميع شيوخه وكتب له ذلك بخطه على صفحة العنوان من نسخة من السفر الرابع من كتاب الكافي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط رقم ٣٧٩ ك . وقد نبهني إليها الأستاذ الفاضل محمد المنوني .

---

(١) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ٦٢ ، بغية الوعاة ١/٥٥٥ ، درة الحجال ١/٢٦٢ ، نفح الطيب ٢/٥٩٥ ، مقدمة رسائله التي نشرها الدكتور الهيلة بعنوان « رسائل ديوانية من سبتة في العهد العزفي » .

(٢) بغية الوعاة ١/٥٥٥ .

(٣) برنامج الوادي آشي ص ٦٢ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٨٣ فما بعدها .

(٥) الاحاطة ٣/٣٨٤ .

(٦) درة الحجال ٣/١٤٨ .

١٠ ـ أبـو محمد عبـد المهيمن بن محمـد بن عبـد المهيمن الحضـرمي (٦٧٦ ـ ٧٤٩) [١] .

قال في الاحاطة : « له القدح المعلى في علم العربية ، والمشاركة الحسنة في الأصلين ، والامامة في الحديث ، والتبريز في الأدب والتاريخ واللغة والعروض » [٢] .

أخذ عن أبي الحسين بن أبي الربيع ، وأبي بكر بن عبيدة ، وأبي جعفر بن الزبير وأجاز له من المشرق ابن تيمية ، وابن عساكر ، وابن النحاس [٣] .

١١ ـ علي بن سليمان بن أحمد الأنصاري.

قال ابن القاضي : « ابو الحسن صهر أبي الحسن الصغير . كان فقيهاً استاذاً نحوياً توفي بفاس سنة ٧٣٠» [٤] .

١٢ ـ علي بن عبدالله بن محمد التيـاني.

أخذ عن ابن أبي الأحوص ، وابن أبي الربيع ، وابن الضائع ، وأخذ عنه ابن جابر الوادي آشي [٥] .

١٣ ـ قـاسم بن عبـدالله بن محمـد الانصـاري السَّبتي : ابن الشَّـاطّ (٦٤٣ ـ ٧٢٣) [٦] .

قال ابن فرحون : «أقرأ عمره بمدينة سبتة : الأصول ، والفرائض ،

---

(١) ترجمته في الاحاطة ١١/٤ ، بغية الوعاة ١١٦/٢ ، درة الحجال ١٧٣/٢ ، نفح الطيب ٤٦٥/٥ ، ٤٦٨ .

(٢) الاحاطة ١١/٤ .

(٣) المصدر نفسه ١٣/٤ .

(٤) درة الحجال ٢٤٥/٣ .

(٥) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٥٥ ، درّة الحجال ٢١٦/٣ .

(٦) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٦٨ ، الديباج المذهب ١٥٢/٢ ، درة الحجال ٢٧٠/٣ .

مقدماً موصوفاً بالامامة ، وكان موفور الحظ من الفقه ، حسن المشاركة في العربية ، كاتباً مترسلاً ، ريان من الأدب ، له نظر في العقليات » [1] .

من آثاره : أنوار البروق في تعقب مسائل القواعد والفروق . غُنْيَة الرائض في علم الفرائض .

وابن الشَّاطّ هذا هو الذي جمع برنامج شيخه ابن أبي الربيع .

١٤ ـ ابو القاسم بن عمران الحضرمي (ـ ٧٥٠) .

لم أقف على اسمه غير أنَّ الذهبي ذكره في آخر ترجمة ابن أبي الربيع فقال : « قرأت هذه الترجمة على قائلها ابي القاسم بن عمران . قال : حضرت مجلس الاستاذ أبي الحسين وسمعت عليه ، وأجـاز قبل موته لكل من أدرك حياته بعد أن رغب في ذلك طلبته » [2] .

وبقيت أَتَلَمَّسُ أخباره فيما يقع تحت يدي من كتب التراجم ، فلم أظفر بشيء حتى عثرت له على ترجمة موجزة في بلغة الامنية ـ لمحمد الحضرمي السَّبتي ـ الذي أعاد نشره الأستاذ محمد بن تاويت في الحلقة الثالثة من بحثه الممتع « سبتة الأسيرة » المنشور في العدد السابع والعشرين من مجلة البحث العلمي المغربية وجاء في تلك الترجمة : « سبتي ، حاج ، رحال ، مصنف ، راوية ، يحمل صحيح البخاري عن الحَجَّار وهو سند عال متصل السماع لا نظير له في المغرب وله معرفة بالقراءات والعربية ، وكان ناظراً في خزانة الجامع الأعظم » [3] .

وعد من تلاميـذه أبا عبـدالله بن خميس الانصاري ، وأبـا الحسن الجذامي « النباهي » [4] صاحب « المرقبة العليا » .

---

(١) الديباج المذهب ٢/١٥٢ .

(٢) تاريخ الاسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ .

(٣) مجلة البحث العلمي المغربية عدد ٢٧ ص ١٢٣ .

(٤) المرجع نفسه .

١٥ ـ القاسم بن يوسف التُجِيبي (ـ ٧٣٠) [١] .

قال التنبكتي : « صاحب الرحلة المشهورة ، وكان عالماً بارعاً ، محدثاً حافظاً متقناً عارفاً بالحديث قيماً على أنواعه ضابطاً ثقة » [٢] .

عرض على ابن أبي الربيع القرآن الكريم بالأربع عشرة رواية المعروفة عن القراء السبعة في ثمان عرضات في « مدة آخرها شهر ربيع الآخر سنة ست وثمانين وستمائة » [٣] . كما عرض عليه القرآن بقراءة يعقوب من فاتحة الكتاب الى سورة المؤمنون ، وأخذ عنه من كتبه الشرح الأوسط على الجمل والملخص في ضبط قوانين العربية ، وقرأ عليه برنامجه جمع تلميذه ابن الشاط . قال التجيبي : « قرأت جميعها على الإمام أبي الحسين بدراه من سبتة حرسها الله تعالى ورحمه في محرم سنة ست وثمانين وستمائة » [٤] . كما أخذ عنه غير ذلك كثيراً من كتب القراءات والحديث والسير واللغة والأدب [٥] .

١٦ ـ محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن الحاج السلمي البلفيقي ـ من ذرية العباس بن مرداس (ـ ٦٩٤) [٦] .

قرأ على ابن أبي الربيع « فتلا عليه القرآن العزيز بالقراءات السبع وتفقه عليه في رسالة أبي محمد بن أبي زيد ، وأخذ عنه العربية واللغة ، واستظهر عليه فصيح ثعلب ، وأجاز له » [٧] .

---

(١) ترجمته في نيل الابتهاج بهامش الديباج ص ٢٢٢ .
(٢) نيل الابتهاج ص ٢٢٢ .
(٣) برنامج التجيبي ص ١٧ ـ ٢٢ .
(٤) المصدر نفسه ص ٢٤٧ .
(٥) المصدر السابق صفحات ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
(٦) ترجمته في الاحاطة ٢٤٨/٣ ، درة الحجال ٥٩/٢ .
(٧) درة الحجال ٦٠/٢ ، وانظر برنامج الوادي آشي ص ١٢٤ .

١٧ ـ أبو الطيب محمد بن ابراهيم بن محمد السَّبتي القوصي (ـ ٦٩٥) [١] .

فقيه أديب فاضل له إلمام بالهندسة والهيئة وعلوم كثيرة .

قرأ علي ابن أبي الربيع شرحه على الإيضاح كما قرأ عليه كتاب سيبويه وقف الأدفوي على إجازة ابن أبي الربيع له رواية كتاب سيبويه عنه ـ بخط ابن أبي الربيع على ظهر نسخة من نسخ الكتاب وأورد نص تلك الإجازة[٢] .

اختصر شرح الإيضاح لابن أبي الربيع وهو الذي أدخله ديار مصر .

١٨ ـ ابو عبدالله محمد بن ابراهيم بن يوسف بن غُصن القَصْرى الاشبيلي السَّبتي (ـ ٧٢٣) [٣] .

قال المقري : « من ولد شَدَّاد بن أوس الأنصاري ـ الجزيري ، نسبة الى الجزيرة الخضراء ، الإمام المقرىء الزاهد ، عرض على الأستاذ ابن أبي الربيع الموطأ من حفظه ، وأخذ عنه النحو ، وكان من أولياء الله الصالحين وعباده الناصحين آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر لا تأخذه في الله لومة لائم ، عارفاً بمتون الحديث وأحكامه ، فقيهاً متقناً لمذاهب الأئمة الأربعة والصحابة والتابعين » [٤] .

توفى ببيت المقدس سنة ٧٢٣ .

وينبغي التنبيه الى سقط أو تحريف وقع في الذيل والتكملة في قوله : « نشأ بسبتة وتأدب بها بالعلامة أبي الحسين بن أبي الزبير » [٥] فصوابه ـ فيما أعتقد ـ : « بالعلامة أبي الحسين بن أبي الربيع ، وابن الزبير » بسقوط

---

(١) ترجمته في الطالع السعيد ص ٤٧٧ ، الوافي بالوفيات ٦/٢ ، بغية الوعاة ١٤/١ .

(٢) الطالع السعيد ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨ .

(٣) ترجمته في الذيل والتكملة ٥٠٦/٦ ، غاية النهاية ٤٧/٢ ، درة الحجال ٢٥٨/٢ ، نفح الطيب ٢٠٧/٢ ، وانظر برنامج الوادي آشي ص ٩٩ .

(٤) نفح الطيب ٢٠٧/٢ .

(٥) الذيل والتكملة ٥٠٦/٦ .

كلمتي « الربيع » و « ابن » ، أو : « أبي الحسين بن أبي الربيع » فتحرفت « الربيع » الى الزبير.

١٩ ـ أبو بكر محمد بن أحمد بن ادريس بن مالك بن عبد الواحد القللوسي (ـ ٧٠٧) [١] .

من أهل اصطبونة .

قال ابن فرحون : « كان رحمه الله ـ إماماً في العربية ، والعروض . . . وألف في الفرائض جزءاً شهيراً » [٢] ، من آثاره : شرح ملاحن ابن دريد وشرح الفصيح .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وأبي القاسم الحَصَّار ، وابن الزبير [٣] .

٢٠ ـ محمد بن أحمد بن محمد القيسي (٦٢٥ ـ ٧٠١) .

قال ابن القاضي : « كان فقيهاً سنياً ، محدثاً مسنداً حافظاً ، ضابطاً ، حسن الخط والتقييد ، وكان يعقد الشروط بالمرية ، وقد ناب عن بعض القضاة بها ، وكان له عناية بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم رحل الى سبتة في طلب العلم فأخذ بها عن أبي الحسين بن أبي الربيع والقاضي ابي عبدالله : محمد الأزدي القرطبي » [٤] .

٢١ ـ أبو خالد محمد بن احمد بن محمد بن رضوان بن أرقم النميري الوادي آشي (ـ ٦٩٤) [٥] .

قال السيوطي : نقلاً عن ابن الخطيب ـ : « . . . كان متضلعاً من

---

(١) ترجمته في الديباج المذهب ٢٨٥/٢ ، الاحاطة ٧٥/٣ ، بغية الوعاة ٢٢١/١ .
(٢) الديباج المذهب ٢٨٥/٢ .
(٣) الاحاطة ٧٧/٣ .
(٤) درة الحجال ٦٢/٢ .
(٥) ترجمته في بغية الوعاة ٤٢/١ ، وانظر برنامج التجيبي ص ٩٠ .

العربية قارضاً للشعر ، مشاركاً في الفرائض والحساب ، جم التحصيل . . . خرج عن بلده في الفتنة فقطن سبتة ، ولازم ابن أبي الربيع وأخذ عنه العربية والأدب وكمل عليه كتاب سيبويه وغيره وانتفع به كثيراً » [1] .

٢٢ - أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الطنجالي الهاشمي (٦٤٠ - ٧٢٤) [2] .

ولي القضاء بمالقة فحمدت سيرته ثم استعفى فأعفي .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وابن أبي الأحوص ، وأبي جعفر بن الزبير [3] .

٢٣ - أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم الرندي (٦٦٠ - ٧٠٨) [4] .

كاتب بليغ وأديب شهير رافق ابن رشيد في رحلته الى المشرق ولما قفل استكتبه أبو عبدالله محمد بن محمد بن نصر - صاحب غرناطة - فلما مات قلده أبو عبدالله المخلوع الوزارة والكتابة ، وأشرك معه في الوزارة عبد العزيز الداني فلما هلك أفرده بها ولقبه ذا الوزارتين .

قال المقري : « وأخذ ببجاية عن خطيبها أبي عبدالله بن رحيمة وبتونس عن قاضيها ابن الغماز ، البلنسي ، وأخذ العربية عن قدوة النحاة أبي الحسين عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي » [5] .

---

(١) بغية الوعاة ٢/٤٢ .

(٢) ترجمته في المرقبة العليا ص ١٥٥ ، الاحاطة ٣/٢٤٥ ، نفح الطيب ، ٥/٢٨٩ ، وانظر درة الحجال ٢/١١٣ ففيها تاريخ وفاته - بالأرقام - ٧٣٣ هـ .

(٣) الاحاطة ٣/٢٤٧ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٢/٤٤٤ ، نفح الطيب ٥/٤٩٨ .

(٥) نفح الطيب ٢/٦١٩ .

٢٤ ـ أبو القاسم محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الطيب القيسي (ـ ٧٠١)[١] .

قال ابن عبد الملك : كان مجوداً للقرآن العظيم من أحسن الناس صوتاً به ، وأطيبهم نغمة في إيراده ذا حظ صالح من رواية الحديث وعلم الفقه والعربية شديد القوة الحافظة فاستظهر في صغره أوان طلبه جملة وافرة من دواوين العلم »[٢] .

تلا « بحرف نافع من طريقيه والإدغام الكبير عن ابي عمرو ، وبرواية يعقوب على أبي الحسن عبيدالله بن أبي الربيع »[٣] .

٢٥ ـ محمد بن عبدالله بن عَبيدة الإشبيلي (ـ ٧٠٦)[٤] .

نقل السيوطي عن ابن رشيد قوله عنه : « استاذ مقرىء ، أديب نحوي ، بارع »[٥] أخذ عن أبي الحسن الدَّبَّاج ، وأبي الحسين بن أبي الربيع ، وأخذ عنه الوادي آشي[٦] .

٢٦ ـ محمد بن علي التجاني .

قال عنه ابن رشيد « يشارك في فنون من الطلب : نحو ، ولغة ، وبيان ويتقدم في الكتابة والخطابة ونحوهما بأبلغ معنى وأحصف نسج ، وأفصح لفظ »[٧] .

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/٣٧٠ ، برنامج الوادي آشي ص ١٢٢ ، غاية النهاية ٢/١٧١ ، درة الحجال ٢/٢٤٨ .

(٢) الذيل والتكملة ٦/٣٧١ .

(٣) المصدر نفسه ٦/٣٧٠ .

(٤) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٢١ ، غاية النهاية ٢/١٨٢ ، بغية الوعاة ١/١٧٠ ، درة الحجال ٢/٢٥٩ ، وانظر اختصار الاخبار ص ١٨ .

(٥) بغية الوعاة ٢/١٧٠ .

(٦) برنامج الوادي آشي ص ١٢١ .

(٧) انظر أبو الفضل التجاني كما يصوره ابن رشيد في رحلته / مقالة للشيخ محمد الحبيب =

قال ابنُ رشيد : « وأصحبني عند إرادة الانصراف استدعاء بخطه لآخذ به خطوط الشيوخ والاصحاب . . . فلما وافيت سبتة وطني حامداً الله وشاكراً عرضت هذا الاستدعاء على جماعة أشياخنا وأصحابنا فكتب فيه نظماً جميع ادبائهم [1] .

وممن أجاز التجاني ابن أبي الربيع وقد نظم الإجازة على لسانه مالك بن المرحَّل فقال :

أكرم اللهُ مستجيزاً أتانا ... منه شعرٌ سامى السماكَ وجازَه
صدرتْ عنه قطعةٌ سحرتنا ... أي سحر أحلّه وأجازه
أطْلَعَتْ سبعةً كمثل الدراري ... حَقَّرت عند رؤية أرجازه
يا أبا الفضل يا فتى آل تجّا ... ن عنينا بما طلبت نجازه
إن تكن تؤثر الاجازة فاقبل ... عن عبيد الإلّه هذي الاجازة
هو ينمى الى قريش ويُكْنَى ... جدُّه بالربيع فاغْدُ مجازه
وآروِ عنه ما قاله ورواه ... فالكلام المنظوم فيه وجازه
وعلى الشرط في حقيقة نقل ... إننا لا نجيز فيه مجازه
قاله عام ستة وثمانيـ ... ـن وست من المئات مجازه [2]

٢٧ ـ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفَخَّار الجُذامي الأركشي (٧٢٣) [3] .

قال ابن الخطيب: «استوطن مالقة وتصدر للإقراء بها، مفيد العلم

= ابن الخوجة بالعدد الأول من السنة الأولى للنشرة العلمية للكلية الزيتونية ص ٢٥٨ ، ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) المرجع نفسه ص ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(٣) ترجمته في الاحاطة ٩١/٣ وفيه « محمد بن عبد الرحمن » الديباج المذهب ٢٨٨/٢ ، بغية الوعاة ١٨٧/١ ، درة الحجال ٨٣/٢ ، ١٢٦ ، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٣٤٢/٤ .

متفننه: من فقه وعربية وقراءات وأدب وحديث... وقرأ بسبتة على الأستاذ الفرضي إمام النحاة أبي الحسين بن أبي الربيع»[1].

له مؤلفات منها: شرح مختصر ابن أبي زيد. وأجوبة الاقناع والاحساب في مشكلات مسائل الكتاب وابتداء فوائد الدول ـ شرح الجمل ـ

٢٨ ـ أبو عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس الفهري: ابن رُشَيد (٦٥٧ ـ ٧٢١)[2].

قال في الإحاطة: «كان رحمه الله فريد دهره عدالة وجلالة وحفظاً وأدباً.. واسع الأسمعة على الاسناد صحيح النقل أصيل الضبط تام العناية بصناعة الحديث قيماً عليها بصيراً بها محققاً فيها،... مضطلعاً بغيرها من العربية واللغة والعروض، فقيهاً أصيل النظر ذاكراً للتفسير، ريان من الأدب، حافظاً للأخبار والتواريخ مشاركاً في الأصلين عارفاً بالقراءات..»[3].

أخذ عن ابن أبي الربيع القرآن الكريم بالقراءات السبع بمضمن كتاب التيسير، وقرأ عليه كتاب سيبويه، والجمل، والإيضاح، وقيد عنه تقييداً حسناً على كتاب سيبويه[4].

من آثاره ملء العيبة، السَنَنُ الأبين في السند المعنعن، تلخيص القوانين في النحو.

---

(١) الاحاطة ٣/٩٢.

(٢) ترجمته في الاحاطة ٣/١٣٥، الوافي بالوفيات ٤/٢٨٤، بغية الوعاة ١/١٩٩، جذوة الاقتباس ١/٢٨٩، درة الحجال ٢/٩٦، ازهار الرياض ٢/٣٤٧، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٤/٣٤٢، وانظر ملء العيبة ٣/١٠٩.

(٣) الاحاطة ٣/١٣٧.

(٤) جذوة الاقتباس ١/٢٨٩، ملء العيبة ٣/١٠٩.

٢٩ ـ محمد بن مالك بن عبد الرحمن بن المرحّل :

أخذ عن أبيه ، وأبي علي الشلوبين ، وأبي الحسن الدَّبّاج ، وأبي الحسين بن أبي الربيع [١] .

٣٠ ـ محمد بن محمد بن إبراهيم العبدري القرشي .

أخذ عن ابن أبي الربيع الشفا للقاضي عياض [٢] .

٣١ ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن القرطبي .

أخذ عن ابن أبي الربيع الكافي لابن شريح الرعيني [٣] .

٣٢ ـ أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الغفور بن غالب القضاعي[٤] .

نقل السيوطي عن التجيبي قوله في رحلته « إمام نبيل ، وشيخ جليل ، مقدم في القراءات، عارف بالأصلين متكلم ماهر، حاذق بالعربية ذاكر للغة.

سمع من الحافظ محمد بن خلفون وغيره ، وأخذ النحو عن أبي الربيع [٥] .

٣٣ ـ محمد بن محمد بن أبي عمر بن خليل السكوني السبتي [٦] .

٣٤ ـ محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي / أبو عبدالله (ـ ٧٠٣) [٧] .

جاء في المرقبة العليا نقلاً عن ابن الزبير وصفه : « كان نبيل

---

(١) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٣٢ ، درة الحجال ٢/٢٦٤ .
(٢) فهرس ابن غازي ص ١١٨ .
(٣) فهرس ابن غازي ص ٩٦ ولعل القرطبي هذا هو المترجم في درة الحجال ٢/١٠٨ .
(٤) ترجمته في بغية الوعاة ١/٢٢٩ .
(٥) هكذا في بغية الوعاة ١/٢٢٩ ، وأرجح أن صواب العبارة : ابن أبي الربيع .
(٦) فهرس ابن غازي ص ١٢٩ .
(٧) ترجمته في المرقبة العليا ص ١٣٠ ، الديباج المذهب ٢/٣٢٥ ، درة الحجال ٢/٢٤ ، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٤/٣٣١ ، وانظر مقدمة « بقية السفر الرابع من كتاب الذيل والتكملة».

الأعراض عارفاً بالتاريخ والأسانيد ، بعيد التصرف ، أديباً بارعاً ، شاعراً مجيداً ذا معرفة بالعربية واللغة والعروض . وألف كتاباً جمع فيه بين كتابي ابن القطان وابن المواق على كتاب الاحكام لعبد الحق مع زيادات نبيلة من قبله وكتاباً آخر سماه بالذيل والتكملة لكتاب الصلة » [1] .

وابن عبد الملك من تلاميذ ابن أبي الربيع صرّح بذلك ابن عبد الملك في قوله في ترجمة محمد بن ابراهيم الأزدي ـ ابن زغلل ـ « روى عنه شيخنا ابو الحسين عبيدالله بن أبي الربيع » [2] .

٣٥ ـ أبو عبدالله محمد بن يوسف بن ابراهيم الأمي [3] .

نزيل المرية « له مشاركة في العربية وتحقق بعلم الحساب والفرائض وتقدم في ذلك » [4] .

رحل الى سبتة فأخذ بها عن ابن أبي الربيع ، وابن الشَّاطِّ ، وأبي إسحاق الغافقي ، ومالكَ بن المرحل [5] .

٣٦ ـ محمد بن يوسف النفزي الغرناطي (٧٤٥) [6] .

أبو حيان الأندلسي ، علمٌ مشهور جداً أخذ عن ابن أبي الربيع بالاجازة ، ونقل عنه كثيراً في كتبه وسماه في بعض تلك النقول شيخه [7] .

٣٧ ـ محمد بن يوسف التجيبي .

ذكر القاسم بن يوسف التجيبي أنَّه سمع طائفة من كتاب الاحكام لعبد

---

(١) المرقبة العليا ص ١٣٠ .

(٢) الذيل والتكملة ١٠٥/٦ .

(٣) ترجمته في درّة الحجال ٥٨/٢ .

(٤ ، ٥) المصْدر نفسه.

(٦ ، ٧) مصادر ترجمته كثيرة فانظر منها/ الوافي بالوفيات ٢٦٧/٥ ، الإحاطة ٤٣/٣ بغية الوعاة ٢٨٠/١ ، نفح الطيب ٥٣٥/٢ ، أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي .
انظر على سبيل المثال منهج المسالك لابي حيان صفحات ٨٠ ، ٢٦٦ ، ٣١٠ ، ٤٠٤ .

الحق ـ النسخة الصغرى ـ على ابن أبي الربيع بقراءة أخيه محمد هذا [١] .

٣٨ ـ يوسف بن علي بن يوسف اليحصبي (ـ ٧٠٣) .

قال ابن القاضي : « له حظ وافر من العربية والأدب وحفظ اللغة وقرض الشعر [٢] .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وأبي الحسن الأُبَّذِي ، وأجاز لـه ابن فرتون [٣] .

---

(١) برنامج التجيبي ص ١٥١ .

(٢) درة الحجال ٣/٢٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ٣/٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

الفصل الخامس

وفاته وآثاره

وفاته : توفي أبو الحسين بن أبي الربيع بسبتة « يوم الجمعة السادس عشر لشهر صفر سنة ثمان وثمانين وستمائة »[1] . ودفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء[2] .

وليس صحيحاً قول بروكلمان «ثم عاد إلى إشبيلية مرة أخرى وتوفي بها»[3] ولست أدري من أين أتى بهذا؟ فهو لم يذكر من مصادر ترجمة ابن أبي الربيع سوى بغية الوعاة، وليس فيه ذكر للمكان الذي توفي به[4].

وجاء في درة الحجال « ودفن بالمنيا »[5] . ويبدو ان هذا تصحيف

(١) صلة الصلة ص ٨٣ .

(٢) اختصار الاخبار ص ١٦ . وفي ملاحق الكتاب ـ نقلاً عن كتاب الاستبصار في عجائب الامصار : « وفي آخر المدينة بشرقها جبل كبير في شعراء كثيفة يسمى جبل الميناء » اختصار الاخبار ص ٦٩ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٣٦٧/٥ .

(٤) انظر بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٥) درة الحجال ٧١/٣ .

فقد سبق أنَّ ابن أبي الربيع دفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء .

ـ آثاره :

على الرغم من اتفاق أكثر المصادر على وصف أبي الحسين بن أبي الربيع بالتبريز في الفقه والفرائض ، والامامة في النحو ، فإن أحداً من مترجميه لم يذكر له ـ فيما أعلم ـ كتباً في الفقه ولا في الفرائض. واقتصرت كتبه التي ذكروها على العربية والتفسير وهذه قائمة بأسماء كتب ابن أبي الربيع مع نبذة مختصرة عن كل كتاب منها :

١ ـ البسيط في شرح الجمل : لم أجد منه إلا السفر الأول ، وهو الذي قمت بتحقيقه ، وسأفرد فصلاً لدراسته سائلاً الله عونه وتوفيقه .

٢ ـ تفسير القرآن الكريم وهو آخر آثاره تصنيفاً ، ذكره تلميذه التجيبي في برنامجه فقال : « . . . ما تسنى لشيخنا العلامة أبي الحسين القرشي رحمه الله من تفسير الكتاب العزيز وإعرابه وذلك من فاتحة الكتاب الى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ الله الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُم قالوا لا عِلْمَ لنا إنَّك أنت عَلاَّمُ الغُيُوبِ ﴾ [1] وعاقته عن إتمامه منيته . . وهو آخر ما ألف » [2] .

ولم يذكر هذا الكتاب أحدٌ غير التُجيبي ـ فيما أعلم ـ ، ومن الجزء الأول منه نسخة خطية في الخزانة العامة بالرباط رقمها ٣١٥ ق ، ومنها مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة وفي مركز البحث العلمي بكلية الشريعة ـ مكة المكرمة ـ بقلم اندلسي قديم في ١٥٠ ورقة مبتورة الآخر تنتهي في أثناء تفسير قوله تعالى : ﴿ رَبَّنا واجْعَلْنا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ومن ذُرِّيَتِنَا أُمةً مُسْلِمَةً لك ﴾ [3] ، والنسخة مقابلة وبها آثار رطوبة وعليها تملك

(١) سورة المائدة آية ١٠٩ .

(٢) برنامج التجيبي ص ٥٠ .

(٣) سورة البقرة آية ١٢٨ .

لمحمد بن عبدالله بن عبد الجليل التَّنَسي (ت ٨٩٩) ثم لولده محمد .

٣ ـ الشرح الأوسط على كتاب الجمل . ذكره التجيبي في برنامجه فقال « الشرح الأوسط على كتاب الجمل من إملاء شيخنا العلامة أبي الحسين ابن أبي الربيع . . » (١) .

قلت : وفي مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش نسخة خطية من الجزء الأول من شرح الجمل لابن ابي الربيع رقمها ١٠٠ ، تمكنت من الحصول على مصورة لها بمعونة الأستاذ الفاضل : « الصديق بن العربي » جاء في نهايتها : « كمل النصف الأول من شرح جمل الزجاجي إملاء الشيخ الأوحد الصالح النحوي اللغوي الفرضي أبي الحسين عبيدالله بن أبي الربيع ، والنسخة مكتوبة بخط أندلسي نسخها محمد بن أحمد بن مخلوف سنة ٧٢٤ ، وعليها تملك لإبراهيم الرشيد بن عبدالله بن محمد ، وبالنسخة عيث أرضة وآثار رطوبة .

وهذا الشرح أقل بسطاً للمسائل والأبواب من كتاب البسيط الذي أعمل على تحقيقه غير أنه ليس شديد الايجاز فهو وسط بين البسط والاختصار ، وهذا مع ملاحظة كلمة « املاء » التي جاءت في نص التجيبي وفي نهاية النسخة المخطوطة ما يجعلني أرجح أن يكون هو الشرح الأوسط الذي ذكره التجيبي .

٤ ـ تقييد على كتاب سيبويه :

قال الذهبي : « وله تعليق على سيبويه » (٢) وذكر ابن الخطيب وغيره في ترجمة ابن رشيد أنه قَيَّد عن ابن أبي الربيع تقييداً حسناً على كتاب

---

(١) برنامج التجيبي ص ٢٨٠ .

(٢) تاريخ الاسلام للذهبي حوادث ٦٨٨ .

سيبويه [1]. وقال السيوطي : « وصنف . . . شرح سيبويه » [2] والأظهر أنّه تقييد على الكتاب ، وليس شرحاً كالذي نفهمه من كلمة شرح . وعلماؤنا الأقدمون ـ عليهم سحائب الرحمة ـ يسمون ما كان من هذا القبيل تقييداً وتعليقاً وطررا ونكتاً ، وقد يسمونه شرحاً .

ومهما يكن من أمر فإنّي لم أقف لهذا التقييد على أثر ، ولا وجدت ـ فيما اطلعت عليه من كتب النحو ـ نقلاً عنه .

٥ ـ كان ماذا ؟

من مصنفات ابن أبي الربيع مصنف خصصه لبيان خطأ نحو « كان ماذا ؟ » وكان الدافع الى هذا التصنيف أنه سمع منشداً ينشد قول مالك بن المرحل :

وإذا عشقت يكون ماذا؟ هل له دين علّي فيفتدى ويروح

فقال ابن أبي الربيع : لحن هذا الناظم ، لا يقال : كان ماذا ؟ ولا يكون ماذا ؟ ولا فعل ماذا ولا يجوز ما كان على هذه الطريقة ولا سمع » [3] .

فعارضه مالك في هذا ، فلج الخصام بين الرجلين ، وقالا في ذلك شعراً ، قال مالك :

عاب قوم كان ماذا؟ ليت شعري لم هذا؟
واذا عابوه جهلاً دون علم كان ماذا

وقال ابن أبي الربيع :

كان ماذا ليتها عدم جنبوها قربها ندم

(١) الاحاطة ١٤٦/٣ ، جذوة الاقتباس القسم الأول ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .
(٢) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .
(٣) انظر النبوغ المغربي ٥٩/٢ .

ليتني يا مال لم أرها انها كالنار تضطرم [1]

وألف كل من الرجلين في نصرة مذهبه مصنفاً .

أما مصنف ابن أبي الربيع فلم أقف له على أثر ، وأما ما صنفه مالك بن المرحل فقد سماه : « الرمي بالحصا والضرب بالعصا » . واطلعت على قطعتين منه : إحداهما نشرها الأستاذ عبدالله كنون في كتابه « النبوغ المغربي » ، والقطعة الثانية وقفت عليها في مكتبة الأستاذ الفاضل محمد المنوني ، وخط هذه القطعة رديء جداً ، وبها آثار أرضه .

وفي القطعة التي أوردها الأستاذ عبدالله كنون نصوص مختلفة استشهد بها مالك بن المرحل على أن ما جاء في شعره صحيح فصيح كما تضمنت طرفاً من مناقشات ابن أبي الربيع لتلك الشواهد وردود مالك على تلك المناقشات ولا يتسع المجال لايراد الأدلة التي ذكرها مالك .

لذا سأكتفي بالاشارة الى دليل واحد منها أورده مالك وذكر توجيه ابن أبي الربيع له. وذلك هو ما روي أن أم حبيبة ـ رضي الله عنها ـ قالت للنبي ﷺ: هل لك في بنت أبي سفيان؟ فقال: أصنع ماذا؟[2].

وناقش ابن أبي الربيع هذه الحجة فوجه الحديث توجيهين :

أحدهما : انه نقل بالمعنى وعليه لا تثبت به حجة .

الثاني : انه لحن ، فطرقه ـ كما ينقل ابن المرحل عن ابن أبي الربيع ـ تجتمع في هشام بن عروة بن الزبير ، وكان ابن أمة [3] .

وهذه المناقشة تظهر نهج ابن أبي الربيع في الاستشهاد بالحديث فهو

---

(1) انظر نفح الطيب ١٤٥/٤ ، بغية الوعاة ٢٧١/٢ ، حاشية يس على التصريح ١٣٩/١ .

(2) انظر النبوغ المغربي ٦٣/٢ والحديث في صحيح البخاري ١٢٧/٦/ كتاب النكاح باب « وربائبكم اللاتي في حجوركم » وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الرضاع ٢٥/١٠ .

(3) النبوغ المغربي ٦٤/٢ .

من العلماء المتشددين في قبول الشواهد من الحديث الشريف، وسيأتي لهذا فضل بيان . كما يتضح منها معرفة ابن أبي الربيع بأحوال الرواة [1] .

٦ ـ الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الإيضاح:

كذا جاء اسمه في مقدمته وسماه التجيبي في برنامجه : « الكافي في الافصاح عن نكت كتاب الايضاح » [2] ، وسماه الذهبي : « الافصاح » وبعضهم يكتفي بتسميته بشرح الايضاح . وهذا الكتاب أشهر كتب ابن أبي الربيع وأكثرها انتشاراً وصل الى مصر في حياة مؤلفه فامتدحه بهاء الدين بن النحاس [3] . وكان الذي أدخله مصر تلميذ ابن أبي الربيع محمد بن ابراهيم بن محمد السبتي القوصي واختصره كما تقدم في ترجمته . والكتاب في عدة مجلدات ، منه نسخ متعددة يكمل بعضها بعضاً وهي :

١ ـ الجزء الأول : منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس من تحبيس السلطان أبي عنان المريني سنة ٧٥٠ رقمها ٥١٣ .

ومنه نسخة أخرى بمكتبة الزاوية الحمزيّة بالمغرب رقمها ١٧ .

ونسخة ثالثة ـ نبهني اليها الأستاذ الفاضل محمد المنوني ـ بمكتبة الجامع الكبير بمكناس رقمها ٤١١ .

---

(١) مما يجمل ذكره أنّ هذه المشادة بين الرجلين انتهت ـ فيما أظن ـ بألفة نجم عنها ان مالك بن المرحل يكتب على لسان ابن أبي الربيع اجازة لأبي الفضل التجاني أبياتاً أوردها ابن رشيد في ملء العيبة وقد تقدمت الأبيات وجاء فيها قوله :

قاله عام ستة وثمانيـ ـن وست من المئات مجازه

وهذا يعني أنّ هذه الاجازة كتبها مالك قبل وفاة ابن أبي الربيع بسنتين وكان مالك قد ناهز الثمانين ، وقد تعداها أبو الحسين وما أظن هذا السن يصلح للشحناء .

(٢) برنامج التجيبي ٢٨٠ .

(٣) ملء العيبة ١٠٩/٣ .

٢ ـ الجزء الثاني : منه نسخة بمكتبة الزاوية الحمزيّة رقمهـا ١٧ .
ومنه نسخة ثانية بالخزانة الملكية بالرباط رقمها ٥٢٩٨ .
٣ ـ الجزء الثالث : منه نسخة بخط ابن آجروم حبسها على خزانة القرويين بفاس . ونسخة بالزاوية الحمزية رقمها ٤١ مخرومة من الطرفين .
٤ ـ الجزء الرابع : منه نسخة نفيسة بالخزانة العامة رقم ٣٧٩ ك بخط احمد بن ابراهيم الغافقي ـ تلميذ ابن أبي الربيع ، مؤرخة في شهر شوال سنة ثمان وخمسين وستمائة وفي صدر الجزء اجازة بخط ابن أبي الربيع لأبي مروان عبد الملك بن شعيب الفشتالي ، ونسخة بالزاوية الحمزية رقم ٤١ ويوجد السفر الخامس من نسخة أخرى في دار الكتب المصرية رقمه ١٦ نحو، ومنه مصورة في معهد المخطوطات، ونسب خطأ في فهرسة الدار والمعهد الى ابن هشام الخضراوي مع أنَّ اسم ابن أبي الربيع مثبت على صفحة العنوان .

ومن هذا الكتاب نقول كثيرة في كتب النحو :

انظر على سبيل المثال منهج السالك لأبي حيان ٢٢٥ ، ٢٧١ ، ٣١٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، الجنى الداني ص ٣٠٩ ، توضيح المقاصد ١/١٨٩ .

الاشباه والنظائر ١/ صفحات ٣٠ ، ٤٠ ، ٧٠ ، ٢٠١ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٧٨ ، ٢/ صفحات ١٢ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١١ .

٧ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية :

هكذا سماه التجيبي في برنامجه . وقال السيوطي في بغية الوعاة « وصنف . . الملخص ، القوانين ـ. كلاهما في النحو » وكلامه يقتضي انهما كتابان وهو ما استقر في ذهني حتى فطن أخي الاستاذ عبد الرحمن العثيمين الى أن نسخة الخزانة العامة بالرباط من القوانين ونسختي

الاسكوريال من الملخص كتاب واحد ، لكن هذا لم يحل الاشكال تماماً ، اذ أن نسخة الخزانة العامة من القوانين تنقصها أوراق من أولها منهـا صفحة العنوان ، فبقيت أظن أنَّ القوانين كتاب آخر حتى حصلت على مصورة لنسخة الملخص المحفوظة بمكتبة الزاوية الحمزيّـة ووقفت على نسخة تامة بمكتبة القرويين بفاس ، فإذا النسختان كتاب واحد ، وليس بينهما من فروق إلا ما يكون بين نسخ الكتاب الواحد عادة . ثم اطلعت بعد ذلك ـ في منزل الاستاذ محمد المنوني بالرباط على مصورته من برنامج التجيبي ولم يكن قد طبع حينذاك ، فوجدت فيه التسمية التي قدمتها وتلك في نظري هي التسمية الصحيحة لكني وجدت العلماء عند النقل منه والاشارة اليه مختلفين فمنهم من يسميه الملخص ومنهم من يسميه القوانين ، وهذه التسمية أشهر ـ ومن هنا ظنه السيوطي كتابين .

ومن هذا الكتاب نقول في عدد من المصادر . ومن أطرفها ما جاء في رحلة العياشى إذ قال : « ومما رأيته بمكة / القوانين لابن أبي الربيع في علم النحو وقيدت منها ما نصه . . . » [1] ثم أورد نصاً منه .

ويقوم بتحقيق الكتاب لنيل درجة الدكتوراه الزميل الأستاذ علي سلطان الحكمي بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

---

(١) رحلة العياشي ٢/٢٥٧ .

الباب الثاني

البسيط في شرح جمل الزجاجي

الفصل الأوّل

"الجمل" عناية النّاس به وشروحه

الحديث عن أبي القاسم الزجاجي حديث معاد لا طائل تحته ، فقد خص الرجل بدراسات ضافية منها ما جاء تصديراً لما نشر من مؤلفاته كالإيضاح في علل النحو والأمالي ، والأخبار . . ومنها ما جاء مستقلاً بذاته .

والذي يهمني هنا كتاب الجمل ، ذلك الكتاب الذي ملأت شهرته الآفاق فاعتنى بشرحه وشرح أبياته والتعليق عليه والتنبيه على خطئه جهابذة العلماء على مدار العصور حتى قال اليافعي : «وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً »[1] .

وقد تيسر لي ـ بفضل الله ومَنِّه ـ التعرف على عدد لا بأس به من شروح الجمل وشروح أبياته هي :

١ ـ شرح الجمل لابن العريف (٣٩٠) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية

---

(١) مرآة الجنان ٢/٣٣٢ .

ويعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه أحد الطلبة العراقيين بكلية دار العلوم بالقاهرة .

٢ ـ شرح الجمل لأبي الفتوح ثابت الجرجاني (٤٣١) / فهرسة ابن خير ٣١٥/ بغية الوعاة ١/٤٨٢، كشف الظنون ٦٠٤ .

٣ ـ شرح مشكل جمل الزجاجي لخلف بن فتح القيسي (٤٣٤) بغية الوعاة ١/٥٥٦ .

٤ ، ٥ ، ٦ ـ ثلاثة شروح لأبي العلاء المعري (٤٤٩) هي : تعليق الجليس ، جزء اسعاف الصديق ، ثلاثة اجزاء عون الجمل ـ شرح شواهد الجمل ـ وهو آخر ما أملاه / إنباه الرواة ١/٦٤ ـ ٦٦ ، معجم الأدباء ٣/١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ وانظر بغية الوعاة ١/٣١٧ .

٧ ـ شرح أبيات الجمل لابن سِيده (٤٥٨) منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس .

٨ ـ شرح الجمل للواسطي الضرير (قاسم بن محمد بن مباشر) بغية الوعاة ٢/٢٦٢ .

٩ ـ ١٠ ـ شرح الجمل ـ واسمه الحُلَل ـ وشرح أبياته لسعيد بن عيسى الرعيني القصري الأصفر (٤٦٢) / الذيل والتكملة ٤/٣٩ .

١١ ، ١٢ ، ١٣ ـ ثلاثة شروح لابن بابشاذ (٤٦٩) ، شرح كبير ، وشرح صغير ، وشرح فيه إكمال ما بين الشرحين / انظر البلغة ص ١٠٠ ، فهرسة ابن خير ص ٣١٥ ، مقدمة شرح المقدمة المحسبة .

وقد حقق الشرح الصغير مصطفى امام ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

١٤ ـ شرح الجمل لعلي بن فَضَّال المجاشعي (٤٧٩) ذكره القاضي عياض في الغنية ص ٢٢٧ .

١٥ ـ شرح الجمل لإسحاق بن الحسن الزيات / التكملة ١٩٢/١ .

١٦ ، ١٧ ـ شرحان لابن السيد البطليوسي (٥٢١) أحدهما للأبيات واسمه « الحُلَل في شرح أبيات الجمل » ـ مطبوع ، والثاني : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ـ مطبوع . وكثير من العلماء يسميه الحلل ايضاً ، وهو مطبوع بهذه التسمية في بغداد . وسيأتي عند الرقم (٢٦) ما يدل على أنَّ لابن السيد شرحاً ثالثاً للجمـل وقف فيه عند باب الندبة .

١٨ ـ شرح الجمل لابن الباذش الغرناطي (٥٢٨) بغية الوعاة ١٤٣/٢ كشف الظنون ص ٦٠٤ .

١٩ ـ شرح أبيات الجمل لابن يسعون (٥٤٠) ، منه نقل في شرح أبيات معنى اللبيب ٣٣/٢ .

٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ـ توطئة المدخل الى كتاب الجمل ، وشفاء الصدور ـ شرح أبيـات الجمل ـ ، ومختصـره « المختزل » . لأحمـد بن عبد الجليـل التدميري (٥٥٥) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٢٣٦/١/١ : « وشرح أبيات الجمل بكتاب جم الافادة كثير الإمتاع وسماه « شفاء الصدور » وفرغ من تأليفه سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ثم اختصره في كتاب سماه « المختزل » وانظر جذوة الاقتباس ١٣٨/١ ، كشف الظنون ص ٦٠٤ ومن شرح الأبيات نقل في المزهر ١٨٠/١ ، وأما توطئة المدخل فمنه نقل في تذكرة النحاة لأبي حيان ٢/ ص ٨٢ .

٢٣ ـ الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل لابن الخشَّاب (٥٦٧) بغية الوعاة ٢ / ٣٠ كشف الظنون ٦٠٤ .

٢٤ ـ ٢٥ ـ شرحان لمحمد بن ميمون العبدري القرطبي (٥٦٧) كبير وصغير / الذيل والتكملة ٦/٣١٥ ، بغية الوعاة ١/١٤٧ ، وانظر كشف الظنون ص ٦٠٤ .

٢٦ ـ إكمال شرح أبي محمد بن السيد على الجمل لعلي بن إبراهيم الأنصاري بن سعد الخير (٥٧١) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥/١/١٨٨ « ومنها إكمال شرح أبي محمد بن السيد علي الجمل من حيث انتهى اليه وتوفي عنه وذلك مما بعد باب الندبة .

وفي كشف الظنون أنَّه سماه الحلل، لكنه ذكره في شروح الجمل الجرجانية / كشف الظنون ٦٠٣ .

٢٧ ـ شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي (٥٧٧) منه نسخ في الزاوية الحمزيّة ومكتبة ابن يوسف العامة بمراكش والأحمدية بتونس .

٢٩ ـ شرح الجمل لابن ملكون (٥٨٤) / التكملة ترجمة رقم «٤٠» .

٢٨ ـ شرح الجمل للسهيلي (٥٨١) لعله نتائج الفكر ـ الذي نشره الدكتور محمد إبراهيم البنا .

٣٠ ـ شرح الجمل لمحمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد الأنصاري البلنسي (٥٨٦) / الذيل والتكملة ٦/١٦١ ، بغية الوعاة ١/٦٨ .

٣١ ـ شرح الجمل لعلي بن قاسم الاشبيلي ابن الزقاق (٦٠٥) ، قال القفطي في إنباه الرواة ٢/٣٠٤ : « وصنف في النحو » شرحاً لكتاب الجمل للزجاجي » في أربع مجلدات كبار ملكته بخطه » وانظر كشف الظنون ٦٠٤ .

٣٢ ـ شرح الجمل لابن خروف (٦٠٩) ، الذيل والتكملة ٥/١/٣٢١ ، بغية الوعاة ٢/٢٠٣ ومنه نسخة في مكتبة جامع ابن يوسف العامة رقمها ٢١٤ وبها خروم .

٣٣ ـ شرح أبيات الجمل لعبد الكريم بن عطايا القرشي الزهري (٦١٢) بغية الوعاة ٢/١٠٧ .

٣٤ ـ إغراب العمل في إعراب أبيات الجمل لسليمان بن بنين بن خلف الدقيقي (٦١٤) بغية الوعاة ٢/١٧٢ .

٣٥ ـ شرح أبيات الجمل لعلي بن عبدالله الوهراني (٦١٥) بغية الوعاة ٢/١٧٢ ، كشف الظنون ٦٠٤ .

٣٦ ـ شرح الجمل لأبي علي الرندي ـ عمر بن عبد المجيد (٦١٦) الذيل والتكملة ٥/٢/٤٥٣ .

٣٧ ـ شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة اليابري الاشبيلي (٦١٨) واسمه بغية الأمل في شرح الجمل كما ذكر الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٧/ ل ٦٦ وانظر بغية الآمال ص ٣٣ .

٣٨ ـ شرح الجمل لأحمد بن عبد المؤمن القيسي (٦١٩) الذيل والتكملة ١/١/٢٧٠ ، نفح الطيب ٢/١١٥ .

٣٩ ، ٤٠ ـ الرسالة الفريدة والأملوحة المفيدة لابن حَرِيق البلنسي (٦٢٢) « ضمنها أبيات الجمل موطئاً لكل بيت بما يستدعي معناه ، قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة « وقفت عليها بخطه وشرحها » ومن شرحها نسخة خطية بمكتبة الاسكوريال .

٤١ ـ كتاب التمشية على أبواب الجمل لعبد العزيز بن علي السماني القرطبي (٦٢٤) منه نقل في تذكرة النحاة لأبي حيان ٢/ ص ٢٥١ .

٤٢ ـ شرح الجمل لمحمد بن أحمد بن أبي غالب العبدري (٦٢٦) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥/٢/٥٨٧ : « وقفت له على شرح الجمل من تأليفه بخطه وسماه « بالمنتخل » وهو مختصر مفيد » .

٤٣ ـ شرح الجمل لابن معطى (٦٢٨) بغية الوعاة ٢/٣٤٤ .

٤٤ ـ شرح الجمل للأعلم البطليوسي (٦٣٧) التكملة ترجمة رقم ٤٩٦ .

٤٥ ـ الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه الى الاختلال لأبي علي الشلوبين (٦٤٦) ذكره في شرحه الكبير على الجزولية ل ٣٨ .

٤٦ ـ تعليق على الجمل لفضيل بن محمد المعافري (قبيل ٦٥٠) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥٤٢/٢/٥ : « وله تعليق مستحسن على جمل الزجاجي دل على فهمه ونبله وتناقله الناس استجادة له » .

٤٧ ـ شرح رسالة ابن حريق البلنسي لأبي الحجاج يوسف بن محمد بن ابراهيم الانصاري البياسي (٦٥٣) منه نسخة بمكتبة الزاوية الحمزيّة رقمها ١٣٢ . (وانظر رقم ٣٩ ـ ٤٠) .

٤٨ ـ غاية الأمل في شرح كتاب الجمل لإبراهيم بن عبد العزيز القرشي التونسي / ابن بزيزة (٦٦٣) نبهني اليه وأعارني مشكوراً مصورته منه صديقي الأستاذ عبد الرحمن العثيمين ، ويعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه الزميل / محمد غالب عبد الرحمن بكلية دار العلوم بالقاهرة .

٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ـ ثلاثة شروح لابن عصفور (٦٦٩) بغية الوعاة ٣١٠/٢ ، بقي منها شرحان / حقق الشرح الكبير الدكتور جعفر صاحب ابو جناح وطبع الجزء الأول منه بالعراق .

٥٢ ـ شرح الجمل لأبي علي المالقي (؟) ذكره مالك بن المرحل في الجزء المنشور من كتابه الرمي بالحصى / انظر النبوغ المغربي ٦٣/٢ .

٥٣ ـ شرح الجمل لابن الضائع (٦٨٠) منه نسختان بدار الكتب المصرية وثالثة بالخزانة العامة بالرباط ويعمل على تحقيق الجزء الأول منه الأستاذ / يحيى علوان البلداوي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالازهر .

٥٤ ـ شرح الجمل للحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص الفهري البلنسي ابن الناظر (٦٨٠) بغية الوعاة ١/٥٣٥ ، كشف الظنون ٦٠٤ .

٥٥ ـ شرح الجمل لمحمد بن محمد بن مَخْلَد الشاطبي / التكملة ٢/٥٨٠ ، وانظر بغية الآمال ص ٣٩ .

٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ : شروح لأبي الحسين بن أبي الربيع (٦٨٨) ذكرها تلميذه التجيبي فقال في برنامجه ص ٢٨٠ : « وله على كتاب الجمل عدة شرحات » فلعلها ثلاثة : كبير وأوسط وصغير بقي منها : السفر الأول من الشرح الكبير « البسيط » وهو موضوع هذه الرسالة . والنصف الأول من الشرح الأوسط ـ ظناً ـ وقد تقدم الكلام في هذا .

٥٩ ـ ٦٠ ـ وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللبلي (٦٩١) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، وله شرح الجمل ذكره في مواضع من وشي الحلل .

٦١ ـ الاملاء المنتخل في شرح كتاب الجمل لإبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري السبتي منه نقل في تذكرة النحاة لأبي حيان ٢/٢٦ وانظر بغية الوعاة ١/٤٠٧ ، همع الهوامع ٢/٣١ ، ١٣٤ ، ٥/٢٤ .

٦٢ ـ شرح الجمل لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الاشبيلي الخفاف / سماه ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١ « الموضوع الأكمل » وتوجد نسخة من الجزء الثالث منه في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة واسمه على صفحة عنوانها « المنتخب الأكمل . . . » .

٦٣ ـ تقييد على الجمل لابن عبد النور المالقي (٧٠٢) / الاحاطة ١/٨٠ .

٦٤ ـ شرح الجمل لأبي بكر بن عَبِيدة الاشبيلي (٨٠٦) / اختصار الأخبار ص ١٨ ، وله ذكر في الجزء الثاني من شرح ألفية ابن معطى للرعيني ـ مخطوطة برلين ـ ل ١٤٩ .

٦٥ ـ شـرح الجمل لإبـراهيم بن احمد الغـافقي (٧١٠) بغية الـوعـاة / ٤٠٥/١ ، كشف الظنون ٦٠٤ وفيه « وهو شرح كبير » وتوجد نسخة من شرح له في الخزانة العامة بالرباط رقمها ٢٢ ق ومنها مصورة بمعهد المخطوطات ومركز البحث العلمي ، وأوراقها ١١٣ فقط ، والنسخة كاملة فلعلهما شرحان .

٦٦ ـ شرح الجمل لمحمد بن علي الغرناطي المعروف بالشامي (٧١٥) البغية ١٩٣/١ ، كشف الظنون ٦٠٤ .

٦٧ ـ املاء فوائد الدول في ابتداء مقاصد الجمل لأبي بكر محمد بن علي / ابن الفخار الجذامي الأركشي (٧٢٣) الاحاطة ٩٤/٣ .

٦٨ ـ شرح الجمل لأبي عبدالله محمد بن علي / ابن الفخار الخولاني / البيري (٧٥٤) منه عدة نسخ ، نسخة في غرناطة ذكرها بـروكلمان ١٧٥/٢ ، وثانية في الخزانة العامة بالرباط وثالثة في مكتبة الـزاوية الحمزيّـة .

٦٩ ـ المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي (٧٤٩) منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء ـ الكتب المصادرة ـ رقمها ٦٦ ـ نحو / انظر مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن ص ٥٦٩ .

٧٠ ـ شرح أبيات الجمل لابن هشام الانصاري (٧٦٢) كشف الظنون ٦٠٤ وينسب اليه شرح الجمل الموجودة نسخته بالمكتبة الأحمدية بحلب رقم (٩٧٦) ومنه مصورة بمعهد المخطوطات وبمركز البحث العلمي بمكة .

٧١ ـ تقييد على بعض جمل الزجاجي لأبي سعيد بن لب الغرناطي (٧٨٠) ومنه نسخة بمكتبة الاسكوريال رقمها ١٠٩ .

٧٢ ـ شرح الجمل لابن هطيل (٨١٢) انظر مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن ص ٣٧٧ .

٧٣ ـ شرح الجمل للقلصادي (٨٩١) انظر مقدمة رحلة القلصادي ص ٤٥ ، عن البستان لابن مريم ص ١٤٣ .

٧٤ ـ شرح أبيات الجمل للصنهاجي / محمد بن علي بن عبد الرحمن / أَتَمَّه سنة ٨٩٨ منه نسخة ببرلين رقمها (١٠٠٨) .

٧٥ ـ شرح الجمل الكبيرة لإدريس الإدريسي / رأيت اسمه في فهارس دار الكتب المصرية رقمه (هـ ١٩٤٠) ولم أطلع عليه .

وتوجد للجمل ولأبياته شروح مجهولة منها :

٧٦ ـ تحصيل الأمل في شرح كتاب الجمل من السفر الثاني منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس رقمها ١١٨٥ ذكرها ابن أبي شنب في مقدمة الجمل ص ١٥ ووهم في تاريخ نسخها فقال : بتاريخ ٦٤٨ ، والصواب ٧٦٢ وهي تبدأ بباب ما ينصرف وما لا ينصرف وتنتهي بنهاية الجمل وظنه بروكلمان شرحاً للشواهد .

٧٧ ـ شرح آخر لمجهول مخروم الأول والآخر مجلد كبير / منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير بمكناس رقمها ٣٥١ .

٧٨ ـ شرح الشواهد لمجهول / منه نسخة في مكتبة كوبريلي رقمها ١٥٠٧ / ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/١٧٥ .

٧٩ ـ شرح الجمل لمجهول / منه نسخة في باتنة بالهند رقمها ١٥٦٢ ذكره بروكلمان أيضاً .

ومن الكتب التي تتعلق بجمل الزجاجي مقدمة الجزولي المسماة بالجزولية والكراسة والقانون . . وله نسخ كثيرة وشروح عديدة . قال

السيوطي في بغية الوعاة ٢/٢٣٦ : « وله المقدمة المشهورة وهي حواشي على الجمل للزجاجي » .

ومما يحسن ذكره هنا أنَّ شروح جمل الزجاجي اختلطت بشروح جمل عبد القاهر الجرجاني في كشف الظنون ، وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان . فقد عد الحاج خليفة ـ رحمه الله ـ في شروح جمل الجرجاني / شرح ابن السيد البطيلوسي وابن خروف وأحمد بن عبد المؤمن الشريشي ، والرندي ، وعلي بن إبراهيم الأنصاري ـ ابن سعد الخير ـ ، ومحمد بن علي الغرناطي ـ الشامي ، وذكره أيضاً في شراح جمل الزجاجي ـ وابن عصفور[1] . وهي كلها شروح لجمل الزجاجي .

أمَّا بروكلمان فقد جعل شرح البعلي لجمل الجرجاني كتابين وعده في شروح جمل الزجاجي[2] والصواب انه من شروح الجمل الجرجانية ، واسمه « الفاخر في شرح جمل عبد القاهر » .

* * *

(١) كشف الظنون ص ٦٠٣ وجاء في هامشه عن شروح ابن عصفور « وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي » هكذا في هامش الأصل بخط بعض الفضلاء .

(٢) تاريخ الأدب العربي ٢/١٧٥ .

الفصل الثاني

البسيط: توثيق نسبته، تجزئته، وزمن تأليفه

البسيط من كتب ابن أبي الربيع قليلة الذكر في المصادر التي عرضت لآثاره أو نقلت عنها لكن ذلك لا يفسح مجالاً للشك في نسبته إليه، إذ ذكره التُجيبي في برنامجه ضمن آثار شيخه ابن أبي الربيع فقال: « وله على كتاب الجمل عدّة شرحات، أعظمها الكتاب الموسوم بالبسيط، وهو في عدّة مجلدات ظهر فيه حفظه وتبريزه »[1].

كما ذكره الخزاعي في تخريج الدلالات السمعية في مصادره فقال: « والبسيط في شرح الجمل لأبي الحسن بن أبي الربيع »[2]. ونقل عنه في أول الكتاب فقال: « وفي البسيط لابن أبي الربيع: قالوا: أَيْشٍ هذا، والمعنى: أي شيءٍ هذا، فحذفت العين واللام وبقيت الفاء لكثرة الاستعمال. ذكره في باب القسم »[3] كما ذكره بهذه التسمية ـ البسيط ـ

(١) برنامج التجيبي ص ٢٨٠.

(٢) تخريج الدلالات السمعية ص ٨٢١.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٣، وانظر البسيط ص ٢٤٤ من المخطوط.

الرعيني في شرح ألفية ابن معطي [1] ، والشاطبي في شرح الألفية [2] .

تجزئته :

قال الذهبي في سياق حديثه عن آثار ابن أبي الربيع : « وكتاب كبير في عشرة مجلدات ، شرحاً للجمل ، لم تشذ عنه مسألة في العربية » [3] . ونحو هذا في بغية الوعاة [4] .

ويستوقف الباحث قول الذهبي : « في عشرة مجلدات » ، وما أظنه الّا تحريفاً صوابه ما ذكره التُجيبي في برنامجه وهو قوله : « عدّة مجلدات » .

وأظن أنَّ البسيط في أربعة مجلدات - أسفار - فالباقي منه - وهو السفر الأول - يحتوي على شرح ربع كتاب الجمل ، وقد وقفت على نسخة خطية قديمة من الجمل تاريخ نسخها سنة ٥٩٠ مقسمة الى أربعة أرباع في مستهل كل ربع فهرس الأبواب التي فيه ، وينتهي الربع الأول بنهاية باب الصفة المشبهة ، وهو الباب الذي ينتهي به السفر الأول من كتاب البسيط .

زمن تأليفه :

يظهر لي أنَّ البسيط من أوائل مؤلفات أبي الحسين بن أبي الربيع فقد جاء في مقدمته أنَّ الذي أعانه على إكماله وتتميمه الذي اتفق الأنام على فضله وتقديمه . . « ابو القاسم محمد بن أحمد العَزَفي » وأبو القاسم هذا هو أمير سبتة حين قدمها ابن أبي الربيع وظلَّ أميرَها حتى وافته المنية سنة ٦٧٧ . وذكر في مقدمة شرحه للإيضاح انه لم يتخلص لشرحه لولا « الجلة الفقهاء السادة العظماء ، الصفوة الكرماء » أبو حاتم ، وأبو الوفا ، وأبو طالب بنو أبي القاسم محمد بن أحمد العزفي .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للرعيني - مخطوطة برلين - ٢/ ل ١٢١ .

(٢) شرح الألفية للشاطبي ٢/ ل ٩٠ ، وانظر ما سيأتي في « أثر البسيط في النحاة الخالفين » .

(٣) تاريخ الاسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ .

(٤) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

فالبسيط - إذاً - أقدم تأليفاً من شرح الإيضاح « الكافي » والكافي - بكل تأكيد أقدم من الملخص ، اذ جاء ذكره في الملخص - والتفسير آخر مؤلفات ابن أبي الربيع وهذا يعني أن البسيط من أقدم مؤلفات ابن أبي الربيع .

* * *

الفصل الثالث

منهج ابن أبي الرّبيع في كتابه "البَسيط"

غير خاف أنَّ ابن أبي الربيع يشرح في هذا السفر الربع الأول من كتاب الجمل ، وهو يشتمل على بضعة وعشرين باباً ، مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع ونصب وخفض وجزم .

وقد التزم بترتيب الجمل فلم يقدّم ولم يؤخر ولم ينقص من أبوابه ، واذا كان الإيجاز والاختصار قد حالا بين الزجاجي وبين تقسيم الأبواب الى فصول ومباحث فإنَّ مَدَّ القول في المسائل والإفاضة في شرحها قد مكنا ابن أبي الربيع من تجزئة الأبواب إلى فقرات تبدأ كلُّ فقرة بإيراد نص من كلام الزجاجي يورده ابن أبي الربيع ثم يأخذ في إيضاحه وشرحه ، وقد يقسم الكلام على نص الزجاجي إلى فصول ، فيقول عقب إيراد كلامه : « الكلام هنا في ثلاثة فصول » أو نحو ذلك [١] . وقد يفتتح الباب بمقدمة يشرح فيها العنوان أو يحدُّه أو يوطىء للكلام في مسائله .

---

(١) البسيط ص ٢٤ ، ٣٩ ، ٤٢ . . . (من المخطوط ، وكذا ما بعده).

ففي باب الاعراب مثلاً ابتدأ ببيان المعاني اللغوية لكلمة « اعرب » ثم حد الاعراب وذكر أنَّه مشتَقٌّ من قولهم « أَعْرَبَ الرجل عن حاجته اذا أبان عنها أَوْ من: عَربت معدةُ الرجل اذا تَغَيَّرت ، وأجاز أن يكون مشتقاً من قوله تعالى : ﴿ عُرُباً أتراباً ﴾ أي حساناً ويكون معنى أعربته : حَسَّنْتُه . ثم ذكر أَنَّ الاعراب يكون في اللفظ ويكون في التقدير وأخذ يوضح ذلك [1] .

وفي باب البدل حَدَّ البدلَ بأَنَّه : « التابع على تقدير تكرار العامل » ثم ذكر أَنَّ المبرد يذهب الى أَنَّ النية في المبدل منه الطرح ، ثم تطرق الى اظهار العامل في البدل وما فيه من خلاف [2] . ثم ابتدأ في ايراد كلام الزجاجي وشرحه . ومثل ذلك يقال في باب اسم الفاعل اذ قدم له بمقدمة طويلة قبل إيراد كلام الزجاجي .

ورغبة من ابن أبي الربيع ـ رحمه الله ـ في استيفاء الكلام على المسائل والقضايا التي يعالجها نراه يفرد أحياناً مسائل يستكمل فيها بعض الجوانب التي لم يجد لها مجالاً مناسباً في أثناء إيضاحه كلام الزجاجي .

وقد يورد قولاً من أقوال العرب أو مثالاً يتصل بالباب ثم يرسل العنان في الحديث عنه ، ففي باب العطف يفرد مسألة يتكلم فيها عن العطف على معمولي عاملين فيذكر اختلاف النحاة فيه ، ثم يذكر أدلة من أجازه ، ثم يناقش هذه الأدلة في استفاضة يعز نظيرها [3] .

وفي باب ما تتعدى اليه الأفعال يفرد مسألة للحديث عن الالغاء في باب أعلمت [4] .

وفي باب الابتداء يفرد عدداً من المسائل للكلام على الضمير الذي

---

(١) البسيط ص ٧ ـ ٨ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٣.

(٣) المصدر نفسه ص ٦٣ ـ ٦٤ .

(٤) المصدر نفسه ص ٦٣ .

يربط الخبر إذا كان جملة بالمبتدأ ، وشروط حذفه ، وما ينوب منابه ، والكلام على قولهم : « كلُّ رجل وضيعتُه » والكلام على « ضَرْبِي زيداً قائماً » وعن دخول الفاء في خبر المبتدأ [1] .

وإذا تجاوزت ترتيب أبواب الكتاب وفصوله ومسائله ، وأردت أن تتعرفَ الكتاب من داخله استوقفتك أمور عدة كل أمر منها يساعد في رسم صورة واضحة لطريقة ابن أبي الربيع في معالجة القضايا النحوية ، وموقفه من الميراث النحوي الضخم الذي تركه الاسلاف ، والنهج الذي ارتضاه في توجيه ما نَدَّ عن القواعد ، أو بدا مخالفاً لبعض جزئياتها : منها :

١ ـ طول نفس ابن أبي الربيع في الشرح والتحليل وذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم ومناقشة تلك الاستشهادات . والشواهد على هذا كثيرة جداً . وأكتفي بالتمثيل هنا ببابين ومسألتين . أمَّا البابان فقد راعيتُ في اختيارهما ألَّا يكونا مما يطول فيه الكلام عادة .

وأول هذين البابين باب الاشتغال فقد أورد ابن أبي الربيع اعتراض بعض النحويين على عنوان الباب . وعلى قول الزجاجي فيه « إذا اشتغل الفعلُ عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء » .

إذ ذكروا أنَّ الفعل لا يشتَغِل بالضمير حتى يرتفعَ المفعول بالابتداء ثم اعتذر عن الزجاجي وأورد قوله : « ويجوز نصبه » فقال : « اعلم أنَّ نصب هذا الاسم بإضمار فعل يفسره ما بعده خارج عن القياس لأنه لا يحذف الشيء حتى يتقدم من اللفظ أو من قرائن الحال ما يَدُلُّ على الفعل ـ وأمَّا أنْ يحذف الفعل على شريطة التفسير فخارج عن القياس ، وشبَّهه سيبويه بالإضمار على شريطة التفسير نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمروٌ ، ونحو : رُبَّه رجلاً ، فكما أنَّ الاضمار على شريطة التفسير لا يقال الا بالسماع

---

(١) المصدر نفسه ص ١٢١ ـ ١٢٩ .

ولا يقدم عليه بالقياس ؛ لأنَّه خارج عن طريقة الاضمار فلزم أن يكون الحذف على شريطة التفسير يحفظ ولا يقاس عليه . فيجب عما ذكرته أن تَضْبِطَ الموضع الذي ورد فيه فاعلم أنَّه جاء بسبعة شروط»[1]، ثم أورد تلك الشروط شارحاً لها ذاكراً ما في بعض الأمور التي يوردها خلال ذلك من خلاف ، وشغل ذلك من المخطوط خمس صفحات ، وهو مع ذلك لا يزال في مستهل الباب وتلك الشروط بإجمال هي :

١ ـ أنْ يكونَ المشغول عنه مساوياً للضمير أو السبب في إعرابه ، وفيه تفصيل ينظر في مكانه .

٢ ـ أن تكونَ جهةُ النصب واحدة .

٣ ـ ألَّا يحولَ بين الاسم والفعل بحرف صَدْر نحو حروف الاستفهام وحروف الشرط .

٤ ـ ألَّا يعملَ الفعلُ المفسِّر إلا في واحد، وهنا يورد ثلاثة اقوال للنحاة في مثل قولك : « إنْ زيدٌ عمراً يضربْهُ » .

ر المفسِّر يلي الاسمَ المنصوب باضمار فعل .

سم ما يطلب بالجملة الاسمية ولا يصح أن تقعَ بعده .

لمفسِّر الّا فعلاً أو ما جرى مجرى الفعل[2] .

والباب الثاني الذي بسط ابن أبي الربيع الكلام فيه وأفاض ما شاء هو باب الفرق بين إنَّ وأنَّ فقال : « لما قدم أن (إن) المكسورة ، و (أن) المفتوحة متفقان في التوكيد ومتفقان في الدخول على المبتدأ والخبر اخذ يبين الفرق بينهما وأخذ الناس في الفرق بينهما مآخذ أحدها : تبيين مواضع (إن) المكسورة لا غير ، وتبيين المواضع التي تكسر فيها وتفتح ، وما يبقى

(١) البسيط ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٢) البسيط ص ٢٠٨ فما بعدها .

بعدها فتكون فيه مفتوحة ، فقالوا : إنَّ (إنَّ) تكسَرُ في أربعة مواضع ، وتكسر وتفتح في أربعة أُخَر، وما عدا هذه المواضعَ الثمانية تفتح لا غير » [1] ثم أخذ في بيان تلك المواضع شارحاً لها ذاكراً ما عَنَّ له من اختلافات النحاة مناقشاً أقوالهم واستدلالاتهم.

أَمَّا المواضع التي تكسر فيها « إنَّ » فهي مجردة :

١ ـ أن تكونَ أول الكلام .

٢ ـ أن تدخل معها اللام .

٣ ـ أنْ تقعَ بعد حتى التي هي حرف ابتداء .

٤ ـ أن تقع بعد واو الحال .

وأَمَّا المواضع التي تكسر فيها وتفتح فهي مجردة :

١ ـ أن تقعَ بعد القسم .

٢ ـ أن تقعَ بعد القول الذي يصحبه اعتقاد ، وفيه تفصيل يراجع في مكانه .

٣ ـ أن تقع بعد (إذا) الفجائية .

٤ ـ أن تقع بعد (أَمَا) .

وذكر أنَّ ما عدا هذه المواضع يجب الفتح فيه ، ثم قال: «ومن الناس من ضبط هذا بأنْ قال : كل موضع أصلُه للمفردات فإنَّ فيه مفتوحة وكلُّ موضع أصلُه للجمل فتنظر فإنْ عَمِل فيها عامل لفظي فإذا وقعت (إنَّ) فيه فهي مفتوحة ، فإنْ كان غير ذلك فهي مكسورة . فقد تحصَّل مما ذكرته أنها تفتح في ثلاثة مواضع وتكسر فيما عدا ذلك » ثم أخذ في بيان تلك المواضع ، ثم ذكر أنَّ من العلماء من ذهب الى أنَّ (إنَّ) إذا وقعت في موضع المفردات أو في موضع يختص بإحدى الجملتين فهي مفتوحة ، وإذا وقعت في موضع

(١) المصدر السابق نفسه.

تتعاقب فيه الجملتان فهي مكسورة قال : « وهذه الطريقة أخصر ما يُوْضَع في ضبط (إنَّ) و (أنَّ) »[1] .

أمَّا المسألتان اللتان أشرت اليهما فأولهما : استعمال (أَحَد) فقد بسط القول في ذلك بما يعز وجود مثله ، واستمع إليه يقول : « اعلم أن أحداً اختلف النحويون فيه فمنهم من ذهب الى أنَّ أحداً بمنزلة عالم ، ومنهم من قال : هو بمنزلة انسان ، وأنَّ العرب تستعملها بهذين الوضعين ، فتقول : ما في الدار أحد، تريد بذلك: ما في الدار إنسانٌ، وهذا بلا شك المراد، لا تريد أَنَّ الدارَ ليس فيها جِنٌّ ولا انس ، وأَمَّا قوله تعالى : ﴿ أيحسَب أنْ لم يره أحد »[2] فالظاهر من أحد هنا أَنَّ معناه كل من يرى . وتكون (أحد) بمعنى واحد مع غيرها فتقول : أحد عشر ، وأحدٌ وعشرون ، وتأتي وحدها كذلك ، فإذا كانت بمعنى واحد استُعْمِلَت في الواجب والنفي ، وفي العام والخاص ، وأما أحد اذا كانت بمعنى انسان . . . . فلا تكون إلا في النفي العام نحو : ما في الدار أحدٌ ، وما عندك أحدٌ ، ولا يقال : عندك أَحَدٌ ، الا أن يراد معنى واحد ، وعلى هذا جرى كلام سيبويه ولا أعلم له مخالفاً الاّ المبرِّد فإنه قال : أَحَدٌ اذا كان بمعنى انسان لا يستعمل إلا في العام ويستعمل في الواجب وفي النفي فتقول : ما جاءني احد ، وتقول : كل احد يفعل هذا ولا يستعمل في النفي الخاص ولا في الواجب الخاص ، وهذا الذي ذكره أبو العباس لا أعلم له نظيراً . كل ما يستعمل في الواجب العام يستعمل في الواجب الخاص ، وما ذهب اليه سيبويه له نظائر : قالوا : ما بها أَرَمٌ ، وما بها شَفْرٌ ، ولا يقولون : كلُّ شَفْر يقول هذا ، ولا يقال : كل أَرَمٍ يقول هذا ، كما تقول : كلُّ انسان يقول هذا ولما ذكرته نظائر كثيرة »[3] . ثم أورد شاهداً للمبرد ووجه ما جاء في الشاهد ومال الى رأي سيبويه .

(١) البسيط ص ٢١١ .

(٢) سورة البلد آية ٧ .

(٣) البسيط ص ١٨٠ .

والمسألة الثانية التي أطال فيها ابن أبي الربيع هي ضمير الشأن والقصة وذلك عند شرحه لقول الزجاجي - في باب كان - : « والوجه الرابع : أن يكون اسمها مستتراً فيها معنى الأمر والشأن ، وتقع بعدها جملة تفسِّر ذلك المضمر ، لأنه مضمر لا يظهر فلا بُدَّ مما يفسره » [1] .

فقد تحصل أَنَّ كان إذا وقعت بعدها جملة فعلية كانت أو اسمية فاسمها ضمير شأن مستتر ، وأن الأصل . في مثل : « كان زيد قائم » : هو زيد قائم ثم دخلت كان فارتفع الضمير بها فاستتر ، ومثل ذلك الكلام في « كانت هند قائمة » . والأكثر في الضمير أن يكون مذكراً اذا كان المخبر عنه مذكراً ، ومؤنثاً إذا كان المخبر عنه مؤنثاً ، ويجوز أن يكون مذكراً مع المؤنث مؤنثاً مع المذكر ، فتقول : كان هند قائمة ، وكانت زيد قائم على معنى الخبر الذي يعوَّلُ عليه هند قائمة ، والقصة التي يعوَّل عليها زيد قائم ، واستشهد على صحة ما ذكر ، بما حكاه سيبويه من قولهم : إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ . ثم أورد قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [2] وقوله جل شأنه : ﴿ لٰكِنَّا هَوَ اللهُ رَبِّي ﴾ [3] وذكر مذهب الزجاج في (لكنا) وناقشه مناقشةً جيِّدة ، ثم أفاد أن ما ذكر في كان في اضمار ضمير الشأن يكون في أخواتها وأورد ما حكاه سيبويه من قولهم : « ليس الطيبُ الآ المسكُ » وذكر أن سيبويه حمله على اضمار ضمير الشأن وأجاز أن تكون (ليس) قد أجريت مُجْرَى (ما) وناقش ذلك .

ثم ذكر أَنَّ الأفعال الناسخة تأتي تامّة ، وذكر معانيها اذا كانت كذلك ثم عاد الى ضمير الشأن فقال : « وهذا الذي ذكرته في ضمير الأمر والشأن لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافاً ، وجاء ابن الطراوة فقال : قولهم :

(١) الجمل ص ٦٣ ، وانظر البسيط ص ١٨٦ فما بعدها .
(٢) سورة الاخلاص الآية الأولى .
(٣) سورة الكهف آية ٣٨ .

ضمير الأمر والشأن ، لا منقول ، ولا معقول . أمَّا كونه غير معقول فلأمرين :

أحدهما : أنَّهم قالوا في قول العرب : هو زيد قائم : المعنى الخبر الواقع في الوجود زيد قائم ، وبلا شك أنَّ الواقع في الوجود ليس (زيد قائم) ، وإنما الواقع في الوجود قيام زيد ، وقولك : زيد قائم إخبار عنه .

الثاني : أنَّ الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم ، وخبر عنه ، وذلك متناقض ، لأنها من حيث هي مفسرة فكأنـك لم تأت إلاّ بواحد ، . . . . . ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند احدهما الى الآخر ، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفده الأول .

أمَّا قوله ، الخبر الواقع قيام زيد فصحيح ، الاّ أنَّ الخبرَ
حويون ليس هذا ، انما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يعول
ثَ به : زيدٌ قائمٍ ، فأوقعه في هذا الإشكال اشتراك اللفظ
يطلق بإطلاقين : أحدهما ما ذكر ، والثاني ما ذكرته ، وهو
... ي الصنعة ، وبهـذا كان الأستـاذ أبو علي ينفصـل عن هذا الاعتراض وهو صحيح .

وأمَّا قوله : ان التفسير والاخبار يتضادان ، فيظهر لي فيه انفصالان : أحدهما : أنَّ الأصل : زيد قائم لكنهم أرادوا تعظيم الخبر ، وتحقيقه ، فأضمروه أولاً ، لأن الشيء اذا أرادوا تعظيمه أضمروه ، وتارة يبهمونه وتارة يعرفونه ، والثلاثة ترجع الى شيء واحد ، فقالوا : هو ، و (هو) اضمار للخبر الذي يعظمونه ، ويريدون الاعلام بتحقيقه ، ثم فسروه ، فقالوا زيد قائم ، فصار قولك : هو زيد قائم بمنزلة قولك : زيد ضربته ، لأن الأصل : ضربت زيداً ، وانما قدمت زيداً وأخبرت عنه لتأتي به ظاهراً ومضمراً ، وفي ذلك من التأكيد ما ليس في قولك ضربت زيداً . . .

الثاني : أن يقال : انك اذا قلت : هو زيد قائم ، فهو ضمير صالح أن

يكون ضمير مفرد ، وصالح أن يكون ضمير الخبر ، فإذا فسرت بزيد قائم على أنه ضمير الخبر ، فهو من هذه الجهة تفسير ، وهو من جهة تعيين الخبر خبر ، فيكون تفسيراً من جهة ، وخبراً من أخرى ، ويظهر لي أنَّ أبا علي انفصل بهذا الثاني في بعض كتبه ـ وأظنها البغداديات ـ فقد صح بما ذكرته أنه معقول ، فلم يبق الا أن يكون منقولاً . قال الله تعالى : ﴿ إنَّه مَنْ يَأْتِ ربَّه مُجْرِماً فإنَّ له جَهَنَّمَ ﴾ [1] .

وقال تعالى : ﴿ فإنَّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ [2] فهذان ضميران لا يعودان على شيء ، ولا على ما دل عليه الكلام ، ولا يصح أن يقال فيهما الا أن الضمير من إنّه ضمير الخبر ، والضمير من إنّها ضمير القصة .

فإن قلت : أجعلُ الهاءَ من (إنَّه) ومن (إنَّها) كافتين بمنزلة (ما) في : انما زيد قائم ، وهذا مذهب ابن الطراوة .

قلت : هذا لا نظير له ، لأن العرب لا تجعل الأسماء كافة ، وإنما استقر هذا للحروف نحو : انما ، و (ان) مع (ما) في قوله :

* وما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ *

وما ذكرته من أن الشيء اذا عُظِّم أُبْهِم وأضمر ، له نظائر ، وكذلك الضمير يفسره ما بعده له نظير نحو : ربه رَجلاً ، وإذا قدرنا على أن يبقى على ماله نظير من كلام العرب فهو أولى من أن يحدث في كلام العرب ما لم يثبت له نظير » [3] .

وقد أتاح لابن أبي الربيع هذا المنهج الذي ارتضاه في بسط القضايا والمسائل التي يناقشها التوسع في الاستشهاد والتنظير والتعليل والمناقشة ،

---

(١) سورة طه آية ٧٤ .

(٢) سورة الحج آية ٤٦ .

(٣) البسيط ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

فكثيراً ما تجده ـ رغبة في ايضاح جوانب القضية التي يثيرها أو المسألة التي يناقشها ـ يقول : فإن قلت . . . قلت ، أو : فالجواب ، كما أتاح له ذلك المنهج ذكر آراء ومذاهب يعِزُّ وجودُها في كتب النحو المتداولة ، وبعضها لم أقف عليه عند غيره . من ذلك :

١ ـ ما ذهب اليه ابن ملكون من أنَّ الأصلَ في الظروف عدم التصرف [١] .

٢ ـ ما ذهب اليه السهيلي من عدم جَواز حذف المفعول الأول ، وإبقاء الثاني نحو : « أضربت الفحل الناقة ، لأنه قبل النقل كان فاعلاً فلا يجوز حذفه مراعاة للأصل [٢] .

٣ ـ ما ذهب اليه السهيلي أيضاً من أن واو القسم ليست بدلاً من الباء لأنها لو كانت كذلك لكانت مكسورة مثل الباء [٣] .

٤ ـ ما ذهب اليه بعض النحاة من أن (أنْ) الناصبة للفعل المضارع محمولة على (أنَّ) الناصبة للأسماء [٤] .

٥ ـ خلاف البصريين والكوفيين في نحو « غلام حين بقل وجهه » ، اذ (حين) عند الكوفيين زائدة ، وليست كذلك عند البصريين ، بل الكلام على الاتساع [٥] .

٦ ـ ما ذهب اليه ابن الطراوة من مخالفة النحويين في كون (حتى) في نحو : قام القوم حتى زيد ، للغاية بمنزلة الى ، وقوله : « ذلك محال ، لأنك اذا قلت : قام القوم حتى زيدٍ ، فزيدٌ بلا شك قد دخل في القائمين ، واذا

---

(١) البسيط ص ١٠١ .

(٢) المصدر نفسه ص ٨٥ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٤) المصدر نفسه ص ٢١٣ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

قلت : قام القوم الى زيدٍ ، فزيدٌ لم يقم »[1] .

ويتصل بهذا ما نقله من اعتراضات على كلام الزجاجي لم أجدها عند غيره ، وكذلك ما نقله عن شيخه أبي علي الشلوبين من انفصالات وآراء مما لم أجده في كتبه التي اطلعت عليها .

٢ ـ العناية بالاعتراضات والردود :

من الأمور البارزة في السفر الموجود من كتاب البسيط عناية ابن أبي الربيع عناية فائقة بذكر الاعتراضات الموردة على كلام أبي القاسم الزجاجي ، ومناقشتها وردها .

تجد ذلك في أبواب السفر كافة .

والاعتراضات التي يوردها ابن أبي الربيع تشمل : اعتراضات على الترجمة « العنوان » واعتراضات على الحدود واعتراضات على اللفظ واعتراضات على الآراء ، واعتراضات على الاستشهاد .

فمن الاعتراضات على العنوان ما جاء في باب أقسام الأفعال في التعدي ، قال ابن أبي الربيع : « انما وضع الباب لذكر أقسام التعدي . ثم أخذ في تقسيم الأفعال ليستخرج منها ما وضع له الباب ، وهذا منزع صحيح ، وهو في استعمالهم كثير ، وانما احتجت الى هذا لأن من النحويين من رد على أبي القاسم ، وقال : بوب على بيان أقسام الأفعال في التعدي ، وذكر من أقسامه ما لا يتعدى ، حتى احتاج بعض الناس الى أن ينفصل عن هذا فقَدَّر : باب أقسام الأفعال في التعدِّي وغير التعدي ، وحذف (غير التعدي) ، وجعل هذا مثل قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ لكم سرابيلَ تَقِيكُم الحَرَّ ﴾[2] المعنى : والبرد ، وحذف للعلم به . . . . »[3] .

---

(١) البسيط ص ٢٣٥ .

(٢)سورة النحل آية ٨١ .

(٣) البسيط ص ٨٠.

ومن الاعتراضات على الحدود : الاعتراض على حد الاسم عند الزجاجي ، فقد حدَّه بقوله : « الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً . . » فاعتُرِضَ بأن هذا الحد ليس بجامع ولا مانع . أمَّا كونه غير جامع فلأن من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف الخفض ، كالمصادر التي لا تتصرف ، والظروف التي لا تتصرف ، ومذ ومنذ ، وأيْمُن .

وأَمَّا كونه غير مانع فلأن ظروف الزمان تضاف الى الأفعال [1] .

ورد ابن أبي الربيع هذا اعتراض رداً جيداً فيه طول .

ومن الاعتراضات على اللفظ ما ذكره عند إيراد قول الزجاجي « وفعل ثلاثة مفعولين » .

ي الربيع : « ورأيت بعض المتأخرين أبطل هذا اللفظ ،
ـ .عدد لا يضاف الى الصفة ، وانما يضاف العدد الى الأسماء ،
ـعدد الى الصفات شيء لا يقاس عليه ، لأنه جاء على غير قياس ،
صفة ، فقوله : ثلاثة مفعولين خطأ » [2] .

ورَدَّ ابن أبي الربيع هذا الاعتراض بأن سيبويه استعمل مثل هذا التعبير ، ووجهه أن « المفعول » استعمل استعمال الأسماء ، فصحت الاضافة اليه ، كما يقال : ثلاثة أصحاب ، وصاحب في الأصل صفة [3] .

ومن الاعتراضات على الآراء ما ذكره عند قول الزجاجي : « والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة » من أنَّ بعض المتأخرين اعترض هذا من وجهين : أحدهما : « أنه جعل هذه الأسماء معربة بالحروف ، واعرابها بالحروف يؤدي الى بقاء الاسم الظاهر على حرف واحد ، ولا يوجد

---

(١) البسيط نفسه ص ٤ ـ ٦.
(٢ ، ٣) المصدر نفسه ص ٩١ .

في الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد ، وإن كان مبنياً ، فكيف المعرب » [١] .

وقد تكلم ذلك المعترض عن سقوط هذه الحروف عند الاضافة الى ياء المتكلمة ، فقال ابن أبي الربيع : « الجواب عن هذا الاعتراض الثاني : ما أجاب به هذا المعترض عن ذهاب الحروف عند الاضافة الى ياء المتكلم . وذلك أن هذه الحروف لما تنزلت منزلة الحركات ـ على حَسَبِ ما ذكره ـ قال أبو القاسم : إنّها معرفة بها، لأنهم قد حكموا لها بحكم الحركات إذ أسقطوها عند الاضافة الى ياء المتكلم » [٢] .

ومن الاعتراضات على الاستشهاد ما جاء عند ذكر استشهاد الزجاجي بقوله تعالى : ﴿ واذِ ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّه ﴾ [٣] على جواز تقديم المفعول على الفاعل من قول ابن أبي الربيع : « رَدَّ بعضُ الناس هذا بأن قال : أتى بما لا يجوز فيه الاّ التقديم ، وهو قد قال قبل : « وقد يجوز تقديم المفعول » فكان يجب عليه أن يأتي بما يجوز تقديمه ، ولا يأتي بما يلزم تقديمه » [٤] .

وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا الاعتراض بقوله : « إن هذا لو كان في غير القرآن لجاز تقديمه ، ويقال : ابتلى سيد زيد زيداً ، ثم إن العربَ قدمت المفعولَ لجواز تقديمه عندهم ، ثم أضمر لما تقدم ذكره طلباً للاختصار » [٥] .

ومما يحسُن ذكره هنا أَنَّ ابن أبي الربيع اذ يورد الاعتراضات على كلام الزجاجي يقف موقف المتحيِّز له ، المدافع عنه ، الراد الاعتراضات عنه مما جعل بعضَ ردوده ضعيفة .

---

(١) البسيط ص ١٣ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٤ .
(٣) سورة البقرة آية ١٢٤ .
(٤ ، ٥) البسيط ص ٤١ .

من ذلك ما جاء عند إيراده قول الزجاجي - في باب القسم - « وربما حُذِفت لا ، وما » من قول ابن أبي الربيع : « رَدَّ بعضُ الناس هذا ، فقالوا : لا تحذف (ما) ، وانما تحذف (لا) ، ألا ترى أن المبتدأ والخبر اذا كان جواباً للقسم فإنك تقول : والله ما زيد قائم ولا يجوز أن تقول : والله زيد قائم ، وأنت تريد : والله ما زيد قائم ، وكذلك لو كان الفعل ماضياً فقلت : والله ما قام زيد ، لم يجز حذف (ما) ، وكذلك لو كان الفعل مضارعاً يراد به الحال ، فلا يجوز حذف (ما) لا تقول : والله يقوم زيد الآن ، وأنت تريد : والله ما يقوم .... وإنما يحذف حرف النفي في المستقبل .... والمستقبل إنما ينفى بلا .. » وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا الاعتراض بقوله : « إنَّ المستقبلَ أصلُه أن ينفى بلا ، وقد توضع (ما) موضع (لا) ، فيقال : والله ما يقوم زيد . يريد أبو القاسم : أن (لا) تحذف ولا يجعل مكانها (ما) ، واذا لم يجعل مكانها (ما) فكأن العرب حذفت (ما) و (لا) ... وبهذا سمعت الأستاذ أبا علي ينفصل عن هذا الموضع ، وهو حَسَنٌ » [1] .

وأدرك ابن الفخار ما في هذا الجواب من الضَّعْفِ فقال : « وتأَوَّلَه الأستاذ على عادته في توجيه أقوال العلماء بأن قال : .... ، وهذا الذي قاله الأستاذ ممكن في الموضع لكنه تلفيق كما تـرى»[2] .

٣ - العناية بنص الجمل ، وشرح ألفاظه :

وتتمثل هذه العناية في الاشارة الى اختلاف نسخ الجمل كما في قوله : .. والعذر له أنَّ ما دام توجد في بعض النسخ ، وأكثر النسخ على إسقاطها»[3] .

---

(١) البسيط ص ٢٤٠ .
(٢) شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٣ .
(٣) البسيط ص ١٦٣ .

وتتمثل عنايته بشرح ألفاظه في مثل شرحه لقول الزجاجي :

« الله ربُّنا » .

بقوله : « الرَّبُّ المصلح ، يقال : رَبَّه يَرُبُّه . . . . ووزنه فعِل بكسر العين »[1] .

وقوله عند إيراد قول الزجاجي « ومحمد نبينا » .

« . . . وأما قوله : « ومحمد نبينا » فيقال : نبيء بالهمز وبغير همز »

ثم تكلم عن اشتقاقه ، ورد ما ذكره ابن السكيت من امكان اشتقاقه من النبوة ، وهي الارتفاع ، وإن كان صحيحاً من جهة الاشتقاق؛ لأنهم قالوا : تَنَبَّأَ مسيلمة الكذاب بالهمز. . .[2] .

(١) البسيط ص ١٢١ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٢١ .

الفصل الرابع

مصادر السفر الأول من "البسيط" ومذهب ابن أبي الربيع النحوي فيه

ليس من السهل الالمام بالمصادر المتعددة التي استفاد منها أبو الحسين ابن أبي الربيع ، فالرجل من نحاة القرن السابع ، وهذا يعني أن ميراثاً ضخماً من المعارف الإسلامية والعربية المتشابكة التي دونها الأسلاف على مدى عدة قرون أتيح له منه قدر ليس باليسير ، فقد ذكروا أنَّ ابن أبي الربيع كان مبرزاً في علوم عدة منها النحو والفقه والفرائض ، ولما كنت في هذه العجالة انما أتحدث عن مصادر سفر واحد من كتاب في عدة أسفار ـ النحو لحمته وسداه ـ تحتم عليَّ أن أقتصر على مصادر هذا السفر التي لم تقتصر على كتب النحو ـ وان كان لها النصيب الأوفى ـ بل تعدتها الى كتب اللغة والأدب والحديث . . . وغيرها .

ولم ينص ابن أبي الربيع في كثير من الأحيان على مصادره ، واكتفى بقوله : ذهب بعضهم أو ذهب بعض العلماء ، أو منهم من قال ، أو قال بعض المتأخرين أو نحو ذلك . كما استفاد ابن أبي الربيع من بعض المصادر ولم يصرح بذلك . وسيأتي بيان ذلك .

والكتب التي ذكرها ابن أبي الربيع متعددة ، والعلماء الذين سماهم كُثُر ، وليس من همي هنا التطرق الى جميع تلك الكتب ، ولا الكلام عن كل أولئك العلماء ، وانما سأقتصر على العلماء البارزين الذين أكثر ابن أبي الربيع من نقل كلامهم ، وآرائهم ، واستشهاداتهم وناقشهم في بعض تلك الآراء ، وارتضى ما رآه منها صواباً .

ويأتي في مقدمة العلماء الذين أكثر ابن أبي الربيع من نقل كلامهم وآرائهم : سيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، والفارسي ، وابن السيد ، والأستاذ أبو علي الشلوبين .

١ ـ سيبويه

أما سيبويه فهو إمام النحاة ، وكتابه النبع الفياض الذي لا يخلو كتاب نحو معتبر من الارتشاف من فيضه ، والعب من معينه ، وابن أبي الربيع أحد سدنة كتاب سيبويه الذي جدوا في تفهمه وتفهيمه ، يقول التُجِيبي في برنامجه : « سمعت طائفة منه ـ كتاب سيبويه ـ تفقهاً على آخر أئمة المقرئين له بمغربنا الأقصى ، العارفين بغوامضه العلامة أبي الحسين عبيدالله بن أبي الربيع القرشي »[١] .

لقد أقرأ أبو الحسين كتاب سيبويه فأخذه عنه بعض تلاميذه ، ولم يكتف بذلك بل كتب عليه تقييداً أو تعليقاً ، وقد تقدم ذكر ذلك .

واذا كان الأمر كذلك فلا غرابة في كثرة نقول ابن أبي الربيع عن سيبويه التي يصرح فيها باسمه في غالب الأحيان ، ومن تلك النقول ما لم أجده في كتاب سيبويه المطبوع منها قوله بَعْدَ ذكر قول سيبويه إنّ سوى لا تستعمل الا ظرفاً ، ولا يدخل عليها حرف الجر إلاّ في الشعر : « ثم جاء في

(١) برنامج التجيبي ص ٢٧٧ .

كلامه وقال : هي في سوى اسم المظهر قليل »[1] .

ومثل ذلك قوله : « وقد صح التعليق في الاسم ، وان كان قليلاً حكى سيبويه : قطع اللهُ يدَ ورجلَ من قالها ، وأنشد :

يــا من رأى عــارضــاً أســر بــه   بـين ذراعـي وجبـهــة الأســد[2]

والبيت موجود في الكتاب ، أما الشاهد النثري فلم أجده فيه ، وقد بينت ذلك في موضعه .

واذا عدنا الى طريقة ابن أبي الربيع في الاستفادة من كتاب سيبويه وجدناه يعول عليه في شواهده شعراً ونثراً كما يكثر من نقل آرائه ويقف الى جانبها في أغلب الأحيان ، وقد يشرح رأي سيويه ويوضحه ، وأجتزىء ببعض الآراء التي وافق فيها سيبويه :

١ ـ رجَّح مذهب سيبويه في أنَّ ياء تفعلين اسم ، وليست حرفاً كما ادَّعَى الأخفش ، واحتج له[3] .

٢ ـ وافقه على أنَّ نون المثنى والجمع عوض من التنوين والحركة معاً ، قال بعد ايراد ثلاثة مذاهب في هذه النون : « ومنهم من قال : انها عوض من الحركة والتنوين ، وكأن هذا القول أحسن ، وبسطه أن تقول : إن المفرد آخره محرك منون ، فإذا ثنيت أو جمعت بالواو والنون صار الآخر غير محرك ولا منون ، فضعف لذلك آخر التثنية ، وآخر الجمع ، فألحقوهما النون ، لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتنوين . . . . . وكذلك قال سيبويه « كأنها عوض من الحركة والتنوين » ، فلما صارت كأنها عوض من الحركة (والتنوين) غَلَّبوا عليها حكم التنوين في حال وحكم الحركة في حال

---

(١) البسيط ص ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ٩٤.

(٣) المصدر نفسه ص ١٩ .

أخرى ، فأسقطوها مع الاضافة تغليباً لحكم التنوين ، وأثبتوها مع الألف واللام تغليباً لحكم الحركة . وكان ذلك عدلاً فيهما . ولو أسقطوها في الموضعين لضيعوا حكم الحركة ، ولو أثبتوها في الموضعين لضيعوا حكم التنوين . وهذا هو الصحيح في هذه النون » [١] .

٣ ـ ومما أخذ فيه برأي سيبويه واحتجَّ لمذهبه ما ذكره من أن سيبويه فرق بين : سرت رمضان ، وسرت شهر رمضان ، فذكر أن السير في المثال الأول يستغرق الشهر كله . في حين لا يستغرقه في المثال الثاني ، قال : « وهذا بلا شك انما أخذ عن العرب ، وليس مأخوذاً بالقياس ، ولا بالنظر قال الله تعالى : ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾ [٢] .

وقال تعالى : ﴿ إنَّا أنزلناه في ليلة مباركة ﴾ [٣] وقال تعالى : ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ [٤] . فيتحصل من هذه الآي أن الليلة المباركة التي يفرق فيها كل أمر حكيم هي ليلة القدر ، وأن القرآن أنزل فيها ولم ينزل في الشهر كله » [٥] .

٤ ـ وتابعه على أن اعراب الأسماء الستة بحركات مقدرة [٦] .

٥ ـ وأخذ بمذهبه في تصرف خلف وأمام ، ورجَّحه على مذهب الجرمي أنهما لا يتصرفان [٧] .

ولا تقف منزلة سيبويه عند ابن أبي الربيع عند هذا الحد بل تتعداه ، استمع اليه يتحدث عن الابتداء بالنكرة فيفضل رأي سيبويه على رأي المبرد

---

(١) البسيط ص ٣٤ ، ٣٥ .
(٢) سورة البقرة آية ١٨٥ .
(٣) سورة الدخان : آية ٣ .
(٤) سورة القدر الآية الأولى .
(٥) البسيط ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
(٦) المصدر نفسه ص ١٥ ، وانظر الكتاب ٤١٣/٣ .
(٧) البسيط ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، وانظر الكتاب ٤٠٧/١ .

ويعلل ذلك : « وقال سيبويه ، وقد جاء في قليل من الكلام ، وحكى أَمْتٌ في الحجر لا فيك ، وقال المبرد ليس هذا بشاذ ، لأن فيه معنى الدعاء . وجعله من قبيل :

* فترب لأفواه الوشاة وجندل *

وسيبويه أعرف بهذا ، لأنه باشر العرب ، وسمع المتكلم بهذا ، وعلم مراده » [1] .

واستمع اليه يعتذر عن بعض الألفاظ أو التراكيب التي وقعت في كلام الزجاجي فيقول « قوله : فأما بدل البعض من الكل » هذا يدل على أن استعماله لبعض وكل بالألف واللام انما هـو على طريقـة المسامحـة ، ولاستعمال الجماعة له ، فجرى على ذلك ، وان كان فساده من جهة كلام العرب وقد فعل ذلك سيبويه . . . . . وإذا وجد هذا في كلام سيبويه فإن يوجد في كلام غيره أيسر ، لأن سيبويه لحق العرب ، فكلام جيله أقرب لكلام العرب من غيره » [2] .

غير أنَّ هذه المنزلة الرفيعة لسيبويه عند ابن أبي الربيع لم تمنعه من أن يسوي بين مذهبه ومذهب المبرد في « نبئت عبدالله » فمذهب سيبويه أن الأصل : نبئت عن عبدالله ومذهب المبرد أن (نبأ) يتعدى الى ثلاثة مثل « أعلم » قال ابن أبي الربيع : « كلاهما عندي صحيح » [3] . بل إنه يرجح مذهب ابن جني في « لا أبا لزيد » الذي يَقْضِي أنَّ زيداً مجرور بحرف الجر الزائد ، على ما ذهب اليه سيبويه من أن « أبا » مضاف لزيد ، وحرف الجر معلَّق [4] .

---

(١) البسيط ص ١١٧ ، وانظر الكتاب ١/٣٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٩٣ .

(٤) المصدر ص ٩٤، وانظر الكتاب ٢/٢٠٧، الخصائص ٣/١٠٦ .

٢ ـ أبو الحسن الأخفش

تردد اسم الأخفش في كتاب البسيط كثيراً ، ولم يصرح ابن أبي الربيع في المواطن التي ذكره فيها باسم شيء من كتبه ، الأمر الذي يدعونا الى الظن أنه لم ينقل عنه مباشرة ، هذا أمر ، وأمر آخر فآراء الأخفش يسوقها ابن أبي الربيع في الطرف المقابل لآراء سيبويه وجمهرة النحاة ومن هنا كانت مجالاً للرد والمناقشة ، تجد مثالاً واضحاً لذلك في مناقشات ابن أبـي الربيع لآراء الأخفش التالية :

١ ـ ياء تفعلين حرف عند الأخفش ، واسم عند سيبويه ، واستدلَّ الأخفش بـأن الضمير في الـظهور والاستتـار » لا يختلف بحال التأنيث والتذكير ، فإذا ظهر في أحدهما ظهر في الآخر ، واذا استتر في أحدهما استتر في الآخر » [١] .

ورَدَّ ابن أبي الربيع هذه الحجة فقال : « وينفصل عما احتج به أبو الحسن الأخفش بأن يقال : المضمر لا يختلف في الكمون والظهور اذا أمكن لحوق علامة التأنيث ، نحو : زيد قام ، وهند قامت ، واذا تعذر لحاق علامة التأنيث فلا بد من الظهور والمخالفة للمذكر ، ليكون ذلك فارقاً بين المذكر والمؤنث ، وأنت اذا قلت : أنت يا زيد تضرب ، بالتاء للخطاب ، واذا قلت : أنت يـا هند تضـربين وجب ظهور الضمير ليفرق بين المـذكر والمؤنث ، اذ لو لم يظهر لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق » [٢] .

٢ ـ أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ ، ورده ابن أبي الربيع ناقلاً أنَّ « أكثر النحويين منعوا ذلك ، وقالوا : إنَّ الزيادةَ في الحروف خروج

(١) البسيط ص ١٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٩ ـ ٢٠ .

عن القياس فلا تدعى الا بدليل »[1] .

٣ ـ وقال ابن أبي الربيع : « اختلف النحويون في العطف على عاملين فأجازه الأخفش ومنعه جمهور النحويين ثم ذكر أدلة الأخفش فردها واحداً واحداً وأطال في ذلك[2] .

٤ ـ وأجاز الأخفش عمل الوصف المشتق دون اعتماد على نفي أو استفهام أو ما أشبهه ، وناقشه ابن أبي الربيع في ذلك مفضِّلاً رأي سيبويه والجمهور[3] .

٣ ـ أبو العباس المبرد

نقل ابن أبي الربيع عن أبي العباس المبرد في عدة مواضع ناقشه في أكثرها فرد ما ذهب اليه ، ووافقه في قليل منها ، ومن آراء المبرد التي نقلها :

١ ـ أن المبرد يذهب الى أن لأجمعين معنى زائداً على معنى كل في نحو قولك : « ذهب القوم كلهم أجمعون » وذلك المعنى هو : « افادة الاجتماع في المجيء ، فإذا قلت : جاء القوم كلهم أفاد الاحاطة وزوال المجاز في تعلق الفعل ببعضهم . . . . فإذا قلت : أجمعون ، أفاد أن المجيء وقع من الجميع في وقت واحد »[4] .

قال ابن أبي الربيع ـ نقلاً عن شيخه أبي علي الشلوبين ـ : « لو كان ما ذكره صحيحاً لكان منصوباً على الحال »[5] .

٢ ـ ومن ذلك ما ذكره عن المبرد أنه منع أن يكون النقل بحرف الجر

---

(١) البسيط ص ١٢٧ .
(٢) المصدر نفسه ص ٦٣ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٢٩ ، ١٣١ .
(٤ ، ٥) المصدر نفسه ص ٧٢ .

« قال المبرد : لا تقول : ذهبت به ، الا وأنت قد ذهبت معه ، ولا يقال : ذهبت بزيد على معنى ، أذهبته » ورَدَّ ابن أبي الربيع ما ذهب اليه المبرد فقال : « وهذا الذي ذهب اليه لم يُسَاعد عليه ، فإن لسان العرب مخالف له ، حكى ابن قتيبة تكلم فلان فما سقط بحرف » فبلا شك أن المعنى : فيما أسقط حرفاً ، وقال الله تعالى : ﴿ ولو شاء الله لَذَهَبَ بسَمْعِهم وأبصارهم ﴾ [1] المعنى بلا شك : أذهب سمعهم وأبصارهم ، وقال تعالى : ﴿ ما إنَّ مفاتحَه لَتَنُوءُ بالعُصْبَة ﴾ [2] . . . ﴾ [3] .

٣ ـ ومنه ما نقل عن المبرد أنه أجاز زيادة اللام في المفعول ، واستدل على ذلك بقوله سبحانه : ﴿ قل عسى أن يكون رَدِفَ لكم ﴾ [4] المعنى : ردفكم ، قال ابن أبي الربيع : « ويمكن أن تكون هذه الآية على التضمين كأنه ضمن معنى خلص لكم ، ولا يثبت بمحتمل قاعدة ، والتضمين كثير في كلام العرب وفي القرآن . . . . . . » [5] .

٤ ـ ومما يحسن ذكره أن ابن أبي الربيع نسب الى المبرد أن البدل على تقدير طرح الأول واحلال الثاني محله ، وقد وافق في فهم مذهب المبرد ابن بابشاذ ، ثم قال : « وهذا يبطل عندهم من وجهين » [6] ذكر ذلك في مستهل باب البدل ، وبينت في حواشي التحقيق أن هذا الفهم ليس دقيقاً .

٥ ـ كما يحسن أَنْ أُنبه على أَنَّ ابن أبي الربيع لا يقف من أبي العباس المبرد موقف المعارض في كل رأي من آرائه ، فها هو يذكر أنه لا يجيز :

---

(١) سورة البقرة آية ٢٠ .
(٢) سورة القصص آية ٧٦ .
(٣) البسيط ص ٨١ .
(٤) سورة النمل آية ٧٢ .
(٥) البسيط ص ٩٦ .
(٦) المصدر نفسه ص ٧٣ .

مررت بالرجل الضارب الغلام وزيد ، ويحمل قول الشاعر :

* الواهب المائة الهجان وعبدها *

على أنَّ « الهاء عائدة على المائة فقوله وعبدها بمنزلة : عبد المائة الهجان . . . . . ، فنزل هذا منزلة : مررت بالرجل الحَسَنِ الأخِ ووجهه » (١) وعقَّب على هذا ابن أبي الربيع بقوله : « وهذا الذي ذهبَ اليه أبو العباس صحيح » (٢) .

٤ ـ أبو علي الفارسي

أبو علي الفارسي من القمم الشوامخ في النحو العربي ، ومنزلته عند أبي الحسين بن أبي الربيع تقترب من منزلة امام النحاة سيبويه ، ونقولُه عنه تأتي في الدرجة الثانية ـ من حيث الكثرة ـ بعد نقوله عن سيبويه ، ولا غرابة في ذلك ، فكتاب الايضاح للفارسي مما قرأه ابن أبي الربيع قراءة تفقه ، وأقرأه « وكان له رحمه الله بهذا الكتاب اعتناء ، وله فيه نفوذ . . . . . وشرحه شرحاً شافياً » (٣) .

والايضاح من مصادر ابن أبي الربيع المهمة ، فقد نقل منه كثيراً من آراء أبي علي وشواهده وتوجيهاته ، ولا يتسع المجال للافاضة في ذلك بل سأجتزىء ببعض آراء أبي علي التي أوردها ابن أبي الربيع مؤيداً لها أو مناقشاً ، مختصراً أو شارحاً ، ومن تلك الآراء ما لم أقف عليه في شيء من كتب أبي علي :

١ ـ ذهب أبو علي إلى أن أجمع وجمعاء ليسا بمنزلة أحمر وحمراء ، وتبعه ابن أبي الربيع : قال : « فإن قلت : للزومهما للتَّبَعِيَّة على طريقة

---

(١) البسيط ص ٢٦٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) برنامج التجيبي ص ٢٧٨ .

التوكيد أجرى مجرى النعت ، فوضع أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث ليجري على طريقة أحمر وحمراء .

قلت : لو كان الأمر كما ذكرته لم يقل : : أجمعون أبداً ، لأن أحمر لا يقال منه أحمرون ، وأجمعون وان لم يكن جمعاً لأجمع ـ فكأنه جمعه ، وانما جاء أجمع وجمعاء بمنزلة سلمان للمذكر وسلمى للمؤنث ، فكما لا يصح أن يقال : سلمان وسلمى ، بمنزلة سكران وسكرى . وانما كانت الموافقة بالاتفاق من غير قصد ، لا يصح أن يقال : أجمع وجمعاء بمنزلة أحمر وحمراء ، وإنما كان ذلك بالاتفاق ، وهذا الذي ذكرته هو الذي ذهب اليه أبو علي واختاره » [١] .

٢ ـ ذكر ابن أبي الربيع أن الحال مشبه بالظرف ، والظرف يعمل فيه المعنى ، لكن المشبه لا يقوى قوة المشبهة به ، لذا أعملوا المعنى في الظرف مقدماً ومؤخراً ، وأعملوه في الحال مقدماً لا مؤخراً . قال ابن أبي الربيع : ذكر هذا أبو علي في الايضاح وهو صحيح » [٢] .

٣ ـ ذهب الجرمي الى أن (دخل) تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر ، ورده أبو علي ، واستدَلَّ على أن الأصل حرف الحر بخمسة أدلة ، وبسط ابن أبي الربيع تلك الأدلة الخمسة ، ثم ذكر أنها ترجع الى ثلاثة : النظير والنقيض ، والحكم [٣] .

٤ ـ من آراء أبي علي التي ذكرها ابن أبي الربيع ، ولم أجدها فيما رجعت اليه من كتبه ما ذكره عند الكلام على المذاهب في « لما » « التي هي حرف وجوب لوجوب » اذ قال : « الثالث : وهو مذهب أبي علي ، أنها حرف ، وأنها مركبة من (لم) الجازمة ، و (ما) وحدث بالتركيب التغيير في

---

(١) البسيط ص ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ١١٠ .

(٣) انظر البسيط ص ٩٥ والايضاح ١٧١/١ .

اللفظ والمعنى ، فأما التغيير في المعنى فكانت نافية فصارت بما موجبة ، وأما التغيير في اللفظ فكانت تدخل على المضارع فصارت تدخل على الماضي » [1] .

٥ ـ ومن آراء أبي علي المرجوحة في نظر ابن أبي الربيع ما نقل عنه في قوله تعالى : ﴿ وما يُشْعِرُكم أَنَّها اذا جاءت لا يؤمنون ﴾ [2] من قوله بزيادة (لا) وأن التقدير : وما يشعركم أنها اذا جاءت يؤمنون . قال ابن أبي الربيع : « وأخذها الخليل على أن (أن) هنا بمعنى (لعل) والتقدير : لعلها اذا جاءت لا يؤمنون ، وقد ثبت من كلام العرب : ائت السوق أنك تشتري سويقاً » : أي : لعلك تشتري سويقاً . وهذا المأخذ أظهر في الآية » [3] .

ولا تقتصر المواضع التي أفاد فيها أبو الحسين بن أبي الربيع من أبي علي الفارسي على المواضع التي صرح باسمه فيها، بل وجدته ينقل عنه في مواضع ، ولا يصرح بذلك النقل :

من ذلك ما ذكره عند كلامه على يمين » و «شمال» وايراده لقوله تعالى : ﴿ عن اليمين وعن الشمال عِزين ﴾ [4] ، واستشهاده بقول الشاعر :

* وكان الكأس مجراها اليمينا *

فتعويله على أبي على ظاهر[5].

ولم تقتصر افادة ابن أبي الربيع من أبي علي على كتابه الايضاح ، فقد صرح بالنقل عن الأغفال [6] ، وأشار الى البغداديات [7] .

---

(١) البسيط ص ٢٩ .
(٢) سورة الانعام آية ١٠٩ .
(٣) البسيط ص ٨٩ .
(٤) المعارج آية ٣٧ .
(٥) انظر البسيط ص ١٠٨ ، والايضاح ١/١٨٧ ـ ١٨٨ .
(٦) البسيط ص ٢٧ .
(٧) المصدر نفسه ص ١٩٠ .

٥ ـ أبو محمد بن السيد البطليوسي

أبو محمد بن السيد البطليوسي من علماء الأندلس الذين عنوا بكتاب الجمل ، فشرحه وشرح أبياته كما تقدم . ومن أشهر ما كتب حول الجمل كتاب ابن السيد « اصلاح الخلل الواقع في الجمل » الذي أثار عليه ثائرة محبي الجمل ، وابن أبي الربيع واحد منهم ، فتعقبه في اعتراضاته على أبي القاسم ورد أكثرها ، وهو الذي يشير اليه ـ في أكثر الأحيان ـ بقوله : اعترض بعض المتأخرين .

وأحب ان أنبه هنا الى أَنَّ ابن السيد لم يكن مصدراً لابن أبي الربيع في الاعتراضات الموردة على أبي القاسم الزجاجي فحسب ، بل كان مصدراً يستقي منه آراءً وشواهد ، يصرح به تارة ، ولا يصرح أخرى .

فمما صرح فيه بنقله عن ابن السيد ما جاء في قوله :

« ومع هـذا فقد ذكر ابن السيد اعمال فَعِل ، وثبته بغير هذا البيت ، واستدل بقول زيد الخيل :

أتـانـي أنـهـم مـزقـون عـرضي ... جحـاش الكـرملين لهم فـديـد

وهذا مما لا يمكن فيه التأويل » [١] .

ومما لم يصرح فيه بالنقل عن ابن السيد ما جاء في كلامه عن تنزل الفعـل والفاعـل بمنزلـة الشيء الواحـد من استدلالـه بقولهم : كُنْتِيّ ، والقياس : كوني ـ وقد قيل ـ « لكنهم قالوا : كنتى ، لأنهم نزلوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فتنزل (كنت) عندهم تنزلة فُعْل » [٢] .

٦ ـ أبو علي الشلوبين

للأستاذ أبي علي الشلوبين منزلة خاصة لدى أبي الحسين بن أبي

(١) السيط ص ٢٨٢ ، وانظر إصلاح الخلل ص ٢٠٩ .

(٢) البسيط ص ٤٠ ، وانظر اصلاح الخلل ص ٥٥ ـ ٥٦ .

الربيع فهو شيخه الذي أخذ عنه علوم العربية وغيرها ـ كما تقدم ـ وهو اضافة الى ذلك من أبرز أعلام النحو الأندلسي .

وابن أبي الربيع من أكثر تلاميذ الشلوبين افادة منه ، واعتداداً بآرائه واشادة بفضله ، ونقول ابن أبي الربيع عن شيخه أبي علي الشلوبين تكتسب أهمية خاصة ، لأن أكثرها مما لم أجده فيما أعرفه من آثار الشلوبين .

ومما يحسن ذكره هنا أن لأبي على الشلوبين مصنفاً سماه « الاعتراض ، والانفصال في ما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه الى الاختلال » (١) أظن أنه من مصادر ابن أبي الربيع المهمة ، لكنه لم يصرح بهذا الكتاب في شيء من انفصالات شيخه التي ذكرها .

ومن آراء أبي علي الشلوبين وانفصالاته التي أوردها ابن أبي الربيع ما يلي :

١ ـ ذكر ابن أبي الربيع أن الكوفيين يجرون جمع المؤنث السالم مجرى جمع التكسير في جواز حذف تاء التأنيث من فعله واثباتها ثم قال : « وهذا الذي ذهب اليه الكوفيون لا يبعد أن يأتي في ضرورة ، أو في كلام ، قليلاً . . . » .

فإن قلت : قد جاء في الكتاب ﴿ إذا جاءك المؤمنات ﴾ (٢) ، والمؤمنات جمع سالم . قلت: هذا من اقامة الصفة مقام الموصوف ، والأصل : اذا جاءك النساء المؤمنات ، كما جاء ﴿ وقال نسوة ﴾ (٣) . ثم حذف (النساء) ، وأقيم (المؤمنات) مقامه ، فبقي الفعل مع الصفة على حاله مع الموصوف . مراعاة للأصل . وبهذا كان الأستاذ أبو علي يتعلل لهذا الموضوع وهو عندي صحيح » (٤) .

---

(١) ذكره في شرحه الجزولية ، ل ٣٨ من مخطوطة برلين ، وهو من كتبه المفقودة ـ فيما أعلم ـ

(٢) سورة الممتحنة آية ١٢ .

(٣) سورة يوسف آية ٣٠ .

(٤) البسيط ص ٣٧ ـ ٣٨ .

٢ ـ نقل ابن أبي الربيع أن ابن الطراوة خالف النحاة في إفادة (لكن) للاستدراك ، وقال : انما هي ضد (لا) توجب للثاني ما نفي عن الأول فنقول : ما قام زيد لكن عمرو ، فالمعنى أن عمراً هو الذي قام « ثم أورد رد شيخه عليه فقال : « وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا، ويقول : إنَّ الكلاّم لا يقع إلا جواباً لمن قال : قام زيد ، فتريد أن تثبت القيام وتنفيه عن زيد ، ؛ وتوجبه لغيره ، فإذا قلت : ما قام زيد ، فقد جئت بأحد مطلوبيك ، وبقي الآخر ، فاستدركته : لكن عمرو ، فهذا معنى قولهم : لكن للاستدراك بعد النفي » [1] .

٣ ـ وذكر أن الأخفش زاد في الأمور التي تنوب مناب الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ أن يتكرر الأول بمعناه ، فتقول : زيد جاءني الرجل الصالح ، وأنت تريد بالرجل الصالح زيداً ، واستدل بقول الشاعر :

اذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت   حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا

قال ابن أبي الربيع : « وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا فيقول : ليس جواب الشرط كخبر المبتدأ ، لأن خبر المبتدأ اذا كان جملة فلا بد فيها من ضمير ، وان لم تأت بضمير ، فلا يصح أن يكون خبراً ، وجواب الشرط يصح أن يكون جواباً ، وان لم يكن فيه ضمير يعود الى الاسم الذي في الجملة الأولى ، فتقول : ان قام زيد قام عمرو ، واذا قام زيد خرج خالد ، فالضمير في الجواب لا تطلبه الجملة لكونها جواباً ، والضمير في الخبر يطلبه كونه خبراً ، فلا يصح القياس مع اختلاف الوصف » .

ثم عقب ابن أبي الربيع على انفصال شيخه بقوله : « وهذا عندي ممكن أن تراعيه العرب ، وتفرق بين الموضعين ، فتجعل مكان الضمير في الجواب تكرار الأول بمعناه ، ولا تفعل ذلك في الخبر .

---

(١) البسيط ص ٥٩ .

ويمكن عندي انفصال آخر ، وهو أن يقال : انه على حذف الضمير لأن المرء انما يراد به الناس كلهم ، والفتى انما يراد به من عظم من الناس ، ألا ترى أنه قال :

إذا القوم قالوا: من فتى؟ خلت أنني   عنيت فلم أكسل ولم أتبلد»[1]

هذا ومصادر أبي الحسين بن أبي الربيع كثيرة متنوعة كما أسلفت، والعلماء الذين نقل عنهم كثير منهم عدا من تقدم : الخليل ، والكسائي ، والفراء ، وابن كيسان ، ويعقوب بن السكيت ، وثعلب ، وابن قتيبة ، والزمخشري ، وابن الطراوة ، وابن طاهر . . . . وغيرهم .

والكتب التي صرح بذكرها كثيرة أيضاً منها : الحماسة ، الأمالي ، اصلاح المنطق ، تفسير الزمخشري ، والمفصل ، الحلل ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ، والموطأ . . . ، .

مذهب ابن أبي الربيع النحوي في السفر الأول من كتاب البسيط

اذا كان لا بد من التعرض لما اعتاده الناس من بيان انتماء النحاة المتأخرين الى مدارس تكثر عند بعضهم وتقتصر عند آخرين على مدرستي البصرة والكوفة فلا بأس أن أذكر أن ابن أبي الربيع بصري الاتجاه الى أبعد الحدود ، ويتجلى ذلك واضحاً في موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ، فما ذكر مذهب البصريين والكوفيين في مسألة من مسائل الخلاف الا أخذ برأي البصريين ، والشواهد على ذلك كثيرة ، أجتزىء منها ما يلي :

(١) البسيط ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

١ ـ وافق البصريين في عدم جواز حذف التاء من الفعل المسند الى جمع مؤنث سالم [١] .

٢ ـ وافق البصريين في عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور [٢] .

٣ ـ وافق البصريين في عدم جواز عطف الظاهر على المضمر المجرور دون اعادة حرف الجر [٣] .

٤ ـ وافق البصريين في عدم جواز توكيد النكرة بتوكيد الاحاطة [٤] .

٥ ـ وافق البصريين في عدم جواز تعريف التمييز [٥] .

٦ ـ وافق البصريين على عدم جواز اضافة الشيء الى نفسه [٦] .

وكل هذا قد أتيت عليه في حواشي التحقيق .

---

(١) البسيط ص ٣٧ ، وانظر همع الهوامع ٦/٦٥ ، التصريح ١/٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٢) البسيط ص ٥١ ، وانظر شرح الكافية ١/٢٠٧ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، التصريح ١/٣٧٩ .

(٣) البسيط ص ٦١ ، وانظر الانصاف ٢/٤٦٣ .

(٤) البسيط ص ٧٠ ، وانظر الانصاف ٢/٤٥١ .

(٥) البسيط ص ٢٩٠ ، وانظر منهج السالك ص ٢٢٠ ، شرح الكافية ١/٢٢٣ .

(٦) البسيط ص ٢٩٠ ، وانظر الانصاف ٢/٤٣٦ .

الفصل الخامس

شواهد ابن أبي الربيع في كتابه "البسيط"

شواهد القرآن الكريم :

مما يحمد لأبي الحسين بن أبي الربيع اكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فقل أن تجد موضوعاً لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات ، وقد يحكي اختلاف العلماء في توجيهها ويوازن بين آرائهم ، وقد يذكر ما فيها من أوجه القراءات مع توجيهها.

وابن أبي الربيع يجل القراءات ، سبعية كانت أو عشرية أو شاذة فما رأيته لحن قارئاً إلاَّ مرة واحدة نقل عن أبي زيد قوله : « كان أبو السمال يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : ﴿ إنَّكم لذائقو العذابَ الأليم ﴾ (١) ثم قال « وجعله أبو زيد لحناً ، وكذلك هو عند جميع النحويين » (٢) .

---

(١) سورة الصافات آية ٣٨ .

(٢) البسيط ص ٢٧٦ .

وليس في المجال متسع لضرب أمثلة توضح موقف ابن أبي الربيع من القراءات وانما سأكتفي هنا بما ذكره عند ايراده قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ [1] بخفض الأرحام اذ اكتفى بقوله : « وللبصريين أن يقولوا : إنَّ الوقف على (به) ، والأرحام قسم ، والتقدير : وحَقِّ الأرحام » [2] ، مع العلم أنه يذهب مذهب البصريين في هذه المسألة .

وذكر القراءات في قوله تعالى : ﴿ قد بلغت من لدني عذراً ﴾ [3] فلم يفاضل بينها وإنما اكتفى بتوجيه كل قراءة [4] .

شواهد الحديث :

ابن أبي الربيع من المتشددين في الاستشهاد بالحديث الشريف فلم يورد في السفر الذي بين أيدينا إلا بضعة أحاديث ، وتوقف عند أحدها وقفة توضح موقفه الذي ذكرته ، وذلك هو قوله ﷺ (لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : « لولا قومك حديث عهدهم بكفر » فقد استدل به بعض العلماء على أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا لا يلزم الحذف ، وأنكر ذلك ابن أبي الربيع ، وقال عن الحديث : « والكلام في هذا الحديث من وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة في الحديث : « لولا حدثان قومك بالكفر » كذا رواه مالك في موطّئه ، وهذه الرواية لم أرها في الصحاح فيبعد الأخذ بها .

الثاني : أنه يمكن أن يكون (حديث عهدهم بكفر) جملة

(١) سورة النساء الآية الأولى .
(٢) البسيط ص ٢٦٠ .
(٣) سورة الكهف آية ٧٦ .
(٤) البسيط ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

اعتراضية[1] . . » وقد بينت في حواشي التحقيق أن الرواية التي لم يرها ابن أبي الربيع ثابتة في صحيح البخاري .

شواهد الشعر :

شواهد الشعر في السفر الأول من كتاب البسيط لا تصل الى ثلاثمائة شاهد ، وهذا العدد ليس كثيراً ، وقد عول في كثير منها على ما أنشده سيبويه وأبو علي الفارسي والزجاجي ، غير أن شواهد البسيط اشتملت على أبيات قليلة الذكر في كتب النحو المتداولة ، وعلى أبيات أخرى لم أقف عليها في مكان آخر .

فمن الصنف الأول :

قول طرفة ـ وهو الشاهد رقم ٤ :

وكم دون سلمى من عـــدو وبلدة   يَحَارُ بِها الهـادي الخفيف ذلاذلـه

قول امرىء القيس ـ وهو الشاهد رقم ٢٣ :

لعمري لقوم قـد نرى أمس بينهم   مـرابط لـلأمهـار والعكـر الــدثـر

قول الحماسي ـ وهو الشاهد رقم ٤٤ :

* وفـي الأرض مبـثـوثـا شـــجاع وعـقـرب *

قول طرفة ـ وهو الشاهد رقم ١٥٥ :

لــه شـــربتـــان بـــالنهـــار وأربـــع   من الليل حتى آض سخداً مورما

قول النابغة ـ وهو الشاهد رقم ١٩٤ :

* لـكـلفــتني ذنـب امـرىء وتـركـته *

قول الشاعر ـ وهو الشاهد رقم ٢٢٨ :

لئن كنت لا أرمي وتـرمي كنانتي   تصب جانحات النبل كشحى ومنكبي

قول عبدالله بن همام السلولي ـ وهو الشاهد رقم ٢٣٨ :

(١) البسيط ص ١٣٥ ، وانظر ما تقدم في مسألة « كان ماذا ؟ » .

* يـذمـوا لـنـا الـدنـيـا وهـم يـرضعـونـها *

قول قيس بن الحظيم ـ وهو الشاهد رقم ٢٤٠ :

وكنت امرءاً لا أسمع الدهر سبـة   أسب بهـا الا كشفت غـطاءهـا

أما الصنف الثاني ، والذي يشكل إضافة حقيقية ، فهو يتمثل في الشواهد التالية :

١ ـ قول الشاعر   ـ وهو الشاهد رقم ١٣١ :

إذا الناس قالـوا من فتى لعظيمـة   فمـا كلهم يـدعى ولكنـه الفتـى

ولم أقف عليه في مكان آخر .

٢ ـ قول الأفوه الأودي ـ وهو الشاهد رقم ١٤٩ ـ :

تخلي الجمـاجم والأكف سيـوفنـا   ورمـاحنـا بـالـطعن تنتـظم الكلى

ولم أجده في ديوانه المطبوع .

٣ ـ قول العديل بن الفرخ العجلي ـ وهو الشاهد رقم ١٨٥ ـ :

* وعـل النـوى فـي الـدار يجمـع بيـنـنـا *

وذكر المؤلف تمامه في كتابه الكافي ، وهو :

* وهـل يجـمـع السيـفـان ويـحـك فـي غـمـد *

ولم أجده في شعر العديل الذي جمعه الدكتور نوري القيسي غير أنه أورد له قصيدة البيت من بحرها ورويها .

وأحب أن أُنَبِّهَ هنا الى بعض هنات وقعت في رواية بعض الأبيات :

١ ـ قول الفرزدق ـ وهو الشاهد رقم ٧ :

* مـا أنـت بـالـحـكم الـترضـى حـكـومـتـه *

جاء في أكثر من موضع : « ما أنا » ، والصواب الأول .

٢ ـ قول الحماسي ـ وهو الشاهد رقم ١٤٥ :

* كـغصـن الأراك وجـهـه حـين وشـمـا *

جاء مرة « حين بقلا » ، وأخرى « حين وشمًا » ، وهو الصواب .

٣ ـ قول امرىء القيس ـ وهو الشاهد رقم ١٤١ :

* ديار لهند والرباب وفرتني *

هكذا جاء ، وصواب روايته * دار لهند *

وإذا مضى الكلام عن الجديد في شواهد البسيط ، والتنبيه على بعض الهنات في روايته بقي أن أشير الى أن تلك الشواهد تعود جميعها الى عصور الاحتجاج ، ما عدا بيتين اثنين .

أولهما قول الحريري ـ الشاهد رقم ٢٤ :

جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين

ولم يورده ابن أبي الربيع ـ في الحقيقة ـ مستشهداً بل منتقداً (١) .

وثانيهما قول أبي تمام ـ وهو الشاهد رقم ١٦٢ :

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأماني لم يزل مهزولا

ولم يأت به مستشهداً ، وإنما أتى به متابعة لأبي علي الفارسي ـ كما تأتي بأي مثال ثم تذكر ما يجوز فيه من الأوجه الاعرابية .

كما تجدر الاشارة الى أن ابن أبي الربيع يعتني في كثير من الشواهد التي يوردها بشرح ما يحتاج الى شرح من ألفاظها، واعراب ما يراه في حاجة الى اعراب ، وأكتفي بالاشارة الى ما ذكره عند ايراده ، قول علقمة ـ وهو الشاهد رقم ٧٧ :

فلست لأنسى ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب

فقد تكلم عن اشتقاق ملك ، واستشهد على ما ذكره ، ثم ذكر أن (يصوب) بمعنى : ينزل ، واستدل على ذلك ، ثم قال : « ويصوب في

(١) انظر البسيط عند الشاهد رقم ٢٤ .

موضع الحال ، والجملة من (تنزل من جو السماء يصوب) في موضع الصفة لـمـلأك ، والعـطف في قـولـه (ولكن) بـالـواو ، ولكن هنـا مجـردة للاستدراك [1] .

(١) البسيط ص ١٨٢ ، وانظر صفحات ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ .

الفصل السادس

أثر "البسيط" في النحاة الخالفين

تقدَّم أن كتابَ البسيط من أقل كتب ابن أبي الربيع شهرة وانتشاراً ، ومن هنا قلت النقول عنه ، والاشارة اليه ، ومع ذلك فقد تمكنت ـ بعون الله ـ من تَبَيُّنِ أثره في مؤلفات بعض النحاة المتأخرين كتلميذه ابراهيم بن أحمد الغافقي ، وتلميذ الغافقي ابن الفخار الخولاني الالبيري ، وابن لب وغيرهم . وعينت في هوامش التحقيق مواضع تأثرهم به .

أمَّا الغافقي فشرحه للجمل يشبه أن يكون تلخيصاً لشرح ابن أبي الربيع استمع اليه يقول في معنى الاعراب : « الاعراب عند العرب يكون بمعنى البيان ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته اذا أبان عنها ، ويكون بمعنى التغيُّر يقال : عَرِبَت معدة الرجل اذا تغيرت ، وأعربها الطعام اذا غيَّرها ويكون بمعنى الحسن قال الله تبارك وتعالى : ﴿ عرباً أتراباً ﴾ [1] ، وهو عند النحويين : اختلاف الأواخر لاختلاف العوامل » [2] .

---

(١) سورة الواقعة آية ٣٧ .

(٢) شرح الجمل للغافقي ص ٢ ، وانظر ص ٢٩ ، ٣٠ مع ربطها بما جاء في البسيط صفحات ٧ ، ٨ ، ١٠٤ .

وعد الى الموضع ذاته في البسيط فستجد أن ما ذكره الغافقي تلخيص لما جاء في البسيط.

وأمَّا ابن الفخار فشرحه أكملُ من شرح الغافقي ، وقد اعتمد فيه كثيراً على ابن عصفور ، وابن أبي الربيع وهو اليه أميل ، وقد صرح باسمه مراراً ، واستفاد من شرحه مراراً ولم يذكره .

ومن المواضع التي استفاد فيها منه ولم يصرح ما ذكره عند الكلام على حد الاسم عند الزجاجي وما اعترضه به بعض الناس من كونه ليس جامعاً ولا مانعاً ثم ذكر أن قول الزجاجي : « ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً » يحتمل أن يريد الجواز العقلي . وذكر أن (سبحان الله) في معنى براءة الله من السوء ، وبراءة الله يجوز استعمالها بالأوجه الثلاثة [1] .

وهذا الكلام منظور فيه الى ما ذكر ابن أبي الربيع في الموضع ذاته .

واستمع الى قول ابن الفخار عند الكلام على قول الزجاجي : «لأن الأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه : « وأما الهاء من (تستحقه) فتحتمل أن تعود على (شيئاً) ويحتمل أن تعود على الملك المفهوم من تملك ، والأول أوجه من أربعة أوجه :

أحدها : أن شيئاً أقرب اليه .

الثاني : أنه ملفوظ به ، ومراعاة الأقرب والملفوظ به أولى من مراعاة الأبعد وغير الملفوظ به .

الثالث : أن الكلام حينئذ بفهم أن الاضافة تكون على وجهين : على جهة الملك . . . وعلى جهة الاستحقاق . . .

الرابع : أن عودة الضمير على مدلول تملك يصير ما اتصل به توكيداً اذ

(١) شرح الجمل لابن الفخار ص ٨ ، وانظر البسيط ص ٥ .

كان الغرض حاصلاً دونه ، وحمل الكلام على التأسيس اذا أمكن أولى من حمله على التوكيد » (١) .

وعد الى البسيط تجد أن ما ذكره ابن الفخار هو ما ذكره ابن أبي الربيع مع اختلاف يسير في العبارة .

وكذلك صنع ابن لب في تقييده على الجمل فاستفاد من البسيط ، وصرح بابن أبي الربيع حيناً ، ولم يذكره أحياناً أخرى فمن ذلك أن ابن أبي الربيع ذكر أنه يشترط في المبتدأ شرطان :

أحدهما : الافراد .

والثاني : التعريف .

وشرح ذينك شرحاً وافياً فاقتفاه ابن لب في تقييده في ذكر الشرطين، والكلام على الشرط الأول ، وبعض مواضع الابتداء بالنكرة التي ذكرها ابن أبي الربيع عند شرحه الشرط الثاني (٢) .

وممن نقل عن البسيط الشاطبي في الجزء الثاني من شرح ألفية ابن مالك قال : « وذلك أن من المتأخرين من يقول : لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط ثم يذكر من المواضع التي وقعت فيها الفائدة مثل ما ذكره الناظم كالجزولي وابن عصفور في المقرب ، وابن أبي الربيع في البسيط » (٣) .

ونقل منه نصاً مطولاً بدايته قول : « وقال ابن أبي الربيع : ظرف الزمان يكون خبراً عن الحدث ، ولا يكون خبراً عن الجثة . قال : « ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة ، فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون اخباراً عن الجثة اذا أفادت ، فإن لم تفد لم تكن اخباراً ، ولا فرق في هذا

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ص ١٧ ، وانظر البسيط ص ١٢ ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ١٨ ، ٢٥ ، والبسيط ص ١٢ ، ٢٤ .

(٢) تقييد ابن لب ل ٧١ ـ ٧٢، وانظر البسيط ص ١١٦ـ ١١٧ .

(٣) شرح الألفية للشاطبي ٢/٩٧ .

بين ظروف الزمان وظروف المكان ، ثم أتى بأربعة مواضع دليلاً على صحة زعمه . . . » [1] .

وهذا هو نصى كلام ابن أبي الربيع في البسيط .

وممن نقل عن شرح الجمل الراعي في الأجوبة المرضية [2] .

هذه النقول تمثل أثر كتاب « البسيط » خاصة في الخالفين ، وقد ذكرت سابقاً أنه أقل كتب ابن أبي الربيع شهرة ، وانتشاراً ، أما أثر آثار ابن أبي الربيع الأخرى، فهو من الوضوح بحيث لا يخفى على دارسي كتب النحو المتداولة وحسبي أن أشير هنا الى بعض المصادر التي تكرر فيها اسم ابن أبي الربيع مع ذكر الصفحات التي جاء فيها : فانظر مثلاً : منهج السالك لأبي حيان صفحات ٨٠ ، ٨٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٣١٠ ، ٣١٨ . . . . ، الجنى الداني صفحات : ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٨٥ ، ٥٩١ ، ٦٠١ ، توضيح المقاصد والمسالك ١٨٩/١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٥/٢ ، ٨٧/٣ ، ١٥١ ، مغني اللبيب صفحات ٢٨٩ ، ٣٧٦ ، ٣٨٥ ، ٧٦٠ ، همع الهوامع ٢٠/١ ، ٦٩ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦/٢ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٢١ ، ١٨١ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ . . . . ، ١٠٨/٣ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٦٧/٤ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢١٧ ، ٢٧٢ ، ٣٢/٥ ، ٣٤ ، ١٠٤ ، ١٤٥ ، ٢١٨ ، ٢٦٢ ، ٣٠٣ ، ٣٩/٦ ، الاشباه والنظائر ٣٠/١ ، ٧٠ ، ٢٠١ ، ٢٣١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٨ ، ؛ ٢٥٥ ، ٢٧٨ ، ١٢/٢ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١١٤ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، وغيرها .

---

(١) شرح الألفية للشاطبي ٧/٢، وانظر البسيط ص ١٣٦ .

(٢) انظر الأجوبة المرضية ـ تحقيق المزين ـ ص ١١٦ ، ١٢١ .

الفصل السّابع

موازنة بين "البسيط" وبين "شرحي الجمل" لابن عصفور، وابن بزيزه [1] في الأبواب المشتركة بين الكتب الثّلاثة

أ ـ بين البسيط وبين شرح الجمل لابن عصفور

شرح الجمل لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الاشبيلي، من أجل مؤلفاته، كما أنه من أجل شروح الجمل، وقد طبع الجزء الأول منه، وهو ـ في علمي ـ الشرح الوحيد الذي طبع من شروح الجمل على كثرتها .

ويمتاز شرح ابن عصفور بعناية فائقة بالحدود، تلمسها في كل أبوابه تقريباً، مع الافاضة في أحيان كثيرة ـ في شرح الحد، وبيان محترزاته [2] . كما أنه ما ان يتجاوز الأبواب الثلاثة الأول حتى يتخلص من عبارة الزجاجي فيبتدىء الكلام في الأبواب ابتداء، وكأنك أمام كتاب مستقل، وليس شرحاً من شروح الجمل .

---

(١) اخترت هذين الشرحين لأنهما أكمل شروح الجمل التي أطلعت عليها، ومؤلفاهما من معاصري ابن أبي الربيع .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠ فما بعدها .

ولابن عصفور فوق ذلك جرأة على مناقشة أبي القاسم الزجاجي في الحدود والآراء ، من ذلك قوله عند حد الزجاجي الفعل بأنه : « ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل . . . . »[1] وهذا الحد أيضاً فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ « ما » و « أو » ، وقد تقدم أنهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود .

والآخر : أنه ليس بجامع من وجهين :

من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال ، بل كان الظاهر من الحد أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال لولا نصّه على اثباته في باب الأفعال .

ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك الحد من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة. . . »[2] وعلى النقيض من ذلك ابن أبي الربيع فهو ـ كما تقدم ـ حريص على نص الزجاجي، يميل معه فيرد الاعتراضات الموردة عليه.

* وشواهد الشعر عند ابن عصفور أوفر منها عند ابن أبي الربيع اذ بلغت عند ابن عصفور الى نهاية باب الصفة المشبهة ٤١٠ شواهد في حين لم تتجاوز عند ابن أبي الربيع ٢٦٢ شاهداً وفي المقابل فإن شواهد القرآن الكريم لدى ابن عصفور لا تصل الى نصف الشواهد القرآنية لدى ابن أبي الربيع .

* وابن أبي الربيع أكثر بسطاً للمسائل وتوسعاً في الأبواب ، ويتضح

---

(١) الجمل ص ١٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/١ .

(٣) البسيط ص ١٢٤ ـ ١٤٥ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١ .

ذلك جلياً في أبواب : حتى ، والقسم : وباب الأمثلة .

أما في المسائل فمما يوضح ذلك ما يلي :

١ ـ فصّل ابن أبي الربيع ما ينوب عن الضمير العائد من الخبر اذا كان جملة الى المبتدأ . وذكر ابن عصفور ذلك مجملاً ، لكنه زاد أن تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى ، غير أن هذه لا تحتاج الى رابط .

٢ ـ أطال ابن أبي الربيع في الكلام على تقديم خبر المبتدأ ، وذكر مذهب المانعين وفنّد رأيهم [١] في حين مر به ابن عصفور مروراً عابراً [٢] .

٣ ـ أطال ابن أبي الربيع في الكلام على معاني أخوات « كان » اذا كن تامات [٣] ، في حين مر ابن عصفور مروراً سريعاً بكان وأصبح وأضحى وأمسى التامات [٤] .

٤ ـ أطنب ابن أبي الربيع في الكلام على مجيء (على) اسماً ، وذكر أن ابن الطراوة يذهب الى أنها لا تكون حرفاً ، وأطال مناقشته [٥] ، في حين اكتفى ابن عصفور بذكر مجيئها اسماً اذا دخل عليها حرف الخفض ، واستدل بقول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ ، وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ [٦]

٥ ـ لم يتعرض ابن عصفور في باب الخفض للكلام على الخفض بالاضافة في حين تكلم على ذلك ابن أبي الربيع ـ تبعاً للزجاجي ـ وأطال فيه [٧] .

---

(١) البسيط ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١ ـ ٣٥٤ .

(٣) انظر البسيط ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٣/١ .

(٥) البسيط ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ .

(٧) البسيط ص ٢٢٧ .

٦ ـ ومما يتصل بما تقدم أن ابن أبي الربيع ، وان كانت شواهده الشعرية أقل من شواهد ابن عصفور ـ يتوسع في الكلام على الشاهد ـ في كثير من الأحيان ـ فيفسر ما غمض من ألفاظه ، ويعرب بعضاً منها كما جاء عند ايراده قول خرنق بنت هفان :

لا يبعدن قومي الذين هُمُ سُمُّ العُدَاة وآفة الجُزْرِ
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأُزْرِ

اذ قال : « العداة : جمع عاد ، كما تقول : غازٍ وغُزاة ، وفعلة بضم الفاء قياس في جمع فاعل المعتل العين ، نحو : غاب وغباة ، وسم يضم أوله ويفتح ، والمعنى : أنهم سم للأعداء ، يصفهم بالشجاعة .

وقوله : « وآفة الجزر » يصفهم بالكرم ، والجُزْر جمع جزور ، والأصل : جزر بضم الزاي ، ويجوز التسكين كما تقول في حُمُر: حُمْر، وفي عُنُقٍ: عُنْق، ولزم التسكين هنا للوزن والقافية . وكل ما أعد من النوق والجمال للنحر مطلقاً فهو جزور ، فإن أعد ليكون هدياً أو أضحية قيل له : بدنه، ويقال في الشاة المعدة : جزرة ، والجمع جزر ، وجزرات ، وقوله : « والطيبون معاقد الأزر » يصفهم بالعفة كما قال عنترة :

وأغض طرفي ما بدت لي جارتي حتى يواري جارتي مأواها

و (معاقد) منصوب على التشبيه ، ويجوز في غير هذا الموضع أن يقال : الطيبو معاقد الأزر على الاضافة ، ويجوز معاقد أزر ، كما تقول : مررت بالرجل الحسن وجهاً ، والأصل : الطيب معاقد أزرهم ، فنقل الضمير ، وصير فاعلاً ، ونصب على التشبيه بالمفعول به »[1] .

ومن الانصاف أن أذكر أن في شرح الجمل لابن عصفور بسطاً لمسائل لا يوجد مثله في البسيط ، وذكراً لأخرى لم تذكر فيه . ومن أمثلة ذلك :

---

(١) البسيط ص ٥٣ .

١ ـ ما ذكره من زيادة الكوفيين في الأفعال الناسخة ـ كان وأخواتها ـ (مررت) في مثل قولك : مررت بهذا الأمر صحيحاً ، والفعل المكرر في نحو قولك : لئن ضربته لتضربنه الكريم ، ولئن أكرمته لتكرمنه العاقل ، فالكريم والعاقل عندهم خبران للفعلين ، وكذلك أَلْحَقُوا بها اسم الاشارة في نحو : هذا زيدٌ عاقلاً ، اذ جعلوا هذا تقريباً ، وزيداً اسم التقريب ، وعاقلاً خبر التقريب [١] .

٢ ـ فصل ابن عصفور الخلاف في وقوع الفعل الماضي خبراً للأفعال الناسخة غير مقترن بقد [٢] في حين مَرَّ به ابن أبي الربيع مروراً عابراً .

ومهما يكن من أمر ، فإن السفر الأول من كتاب البسيط يفضل ما يناظره من شرح الجمل لابن عصفور ، في غزارة مادته ، وتوسعه في الشواهد القرآنية ، وهو أجدر بأن يسمى شرحاً ، من شرح ابن عصفور لمحافظته على نص الجمل ، والكلام على أمثلته وشواهده .

ب ـ بين البسيط وبين غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة

ابن بزيزة هذا هو : عبد العزيز بن ابراهيم بن أحمد القرشي التونسي ، ترجم له صاحب نيل الابتهاج ، فذكر أنه كان عالماً فقيهاً جليلاً ، له تآليف منها : الاسعاد في شرح الارشاد ، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الاشبيلي ، وتفسير القرآن . . . . » وذكر أنه توفي سنة ٦٧٣ [٣] .

وكتابه « غاية الأمل في شرح الجمل » ، لم تذكره المصادر التي ترجمت له ، لكن نسبته اليه ثابتة فقد جاء في مستهله قوله : « وقال العبد

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٦ ـ ٣٧٧ .

(٢) المصدر نفسه ١/٣٨٠ ـ ٣٨٢ .

(٣) نيل الابتهاج ص ١٧٨ .

الفقير الى الله سبحانه عبد العزيز بن ابراهيم بن بزيزة » ، كما ذكر فيه بعض شيوخه ، وبعض مصنفاته .

وتتضح في شرح ابن بزيزة أمور ، يجمل ابرازها لتكون الموازنة بينه وبين شرح ابن أبي الربيع أقرب ما تكون الى الدقة ، ومن أهم تلك الأمور :

١ ـ لابن بزيزة قدم راسخة في الفقه ، وأصوله ، والحديث والتفسير وعلم الكلام ، لذا لم يكن شرحه نحواً خالصاً ، بل حشد فيه كثيراً من معارفه المتنوعة . ومن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن الكلام ومعناه ـ وقد أطال فيه ـ قال : « واختلف المتكلمون في واضع الأسماء على مذاهب ، فقالوا : هو الله سبحانه ، وهو مذهب الأشعري ، وابن فورك» بدليل قوله سبحانه : ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ [(١)] ، وقوله سبحانه : ﴿ ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ [(٢)] وليس المقصود من الألسنةِ الألسنةَ اللحمانية لتساويها ، بل اللغات . وقيل : هي اصطلاحية ، وهو مذهب أبي هاشم الجبائي وأتباعه وقيل : ابتداؤ ها من الله سبحانه ، وتمامها من الناس ، وهو قول أبي اسحاق الاسفراييني ـ من علماء الأشعرية :....

الخامس : الوقف .

وقيل : إنها تدل على مسمياتها بالذات ، وهو قول عباد بن سليمان الصيمري ، وهو متفق على فساده ...... ، واختلف الأصوليون : هل الأسم هو المسمى أو غيره ؟ وكلامهم فيها طويل .... » [(٣)] ثم أورد قول

---

(١) سورة البقرة آية ٣١ .

(٢) سورة الروم آية ٢٢ .

(٣) غاية الأمل ١/ ص ٥ ـ ٦ .

الأشعرية ، وقول مالك بن أنس رحمه الله ، وتفسير ابن عطيه له واستدل لصحته بحديث شريف [1] .

ومن أمثلته أيضاً قوله ـ بعد إيراد اختلاف النحاة في الآية الكريمة ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً﴾ [2] في اعراب « من » : « وروى أن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة، وكذلك روى عن ابن عباس وابن عمر ـ وعليه أكثر العلماء ـ وعن ابن الزبير ، وهو مذهب مالك رضي الله عنه أنها على قدر الطاقة والقوة ، قال مالك رحمه الله : وقد يجد الزاد من لا يقدر على السفر ، ويقدر على السفر من لا راحلة له ولا زاد ، وقال الضحاك : اذا قدر أن يواجر نفسه فهو مستطيع ، وقيل له في ذلك فقال : لو كان لبعضهم ميراث بمكة أكان يتركه ؟ بل كان ينطلق اليه ، ولو حبوا ، فكذلك يجب عليه الحج . . » [3] .

٢ ـ ويتصل بما تقدم توسع ابن بزيزة في الاستشهاد بالحديث ، وحسبك أن تعلم أن في أبواب التوابع من الأحاديث مثل ما في السفر الأول من البسيط كله .

٣ ـ شواهد الشعر في السفر الأول من البسيط أقل من الشواهد الشعرية فيما يقابله من غاية الأمل ، غير أن ابن أبي الربيع يتوسع في الكلام على بعض الشواهد الى درجة لا نجد نظيرها لدى ابن بزيزة الذي قل أن يتكلم عن معنى الشاهد ، وما قبله ، وقائله كما في قوله : « وأنشد في الباب :

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

البيت لكثير عزة ، أم عمرو الضمرية ، وكان مقدماً في شعراء بني أمية وقصيدته هذه من غرر قصائده ، واختلف أرباب المعاني في معنى هذا

---

(١) المصدر نفسه ١/٦٧٩ .

(٢) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٣) غاية الأمل ١/ ص ٩٣ ، وانظر صفحات ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٣ ، ١٤٢ .

البيت ، ولا يعرف الا بما قبله ، وهو :

فليت قلوصي عند عزة قيدت ... بحبل ضعيف غُرَّ منها فضلت

فقال بعضهم : الذي يقابل رجله السليمة اقامته عندها ، والذي يقابل رجله الشلاء ، ضياع ناقته . وقال أبو الحسن بن سيده : الذي يقابل رجله الصحيحة ثبوته على عهدها ، والذي يقابل الشلاء خترها عهده ، واخلالها به ، وهذا بعيد من طريق المعنى . . . . و (رمى فيها الزمان) جملة في موضع الصفة لرجل ، وحذف مفعول (رمى) ، وهو كثير ، والتقدير رمى فيها الزمان الداء ، والشاهد فيه بدل النكرة من النكرة » [1] .

وأمثال هذا قليل جداً في غاية الأمل ، وأما في البسيط فقد تقدم كلام ابن أبي الربيع عن قول خرنق :

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة ، وآفة الجزر

النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

ومثله ما جاء عند ايراد قول النابغة :

علين بكديون وأشعرن كرة ... فهن اضاء صافيات الغلائل

فقد تكلم عن معاني ألفاظ البيت ، وذكر أن في (اضاء) رِوايتين ، ووازن بين تينك الروايتين .

٤ ـ ابن أبي الربيع أكثر توسعاً في الأبواب ، وبسطاً للمسائل النحوية وأشد عناية بالاعتراضات ، والردود ، من ابن بزيزة ، ويتضح ذلك جلياً في أبواب الابتداء ، وحتى ، ومن مسائل ما لم يسم فاعله ، والصفة المشبهة . .

أما المسائل التي أطال فيها ابن أبي الربيع ، وأجملها ابن بزيزة أو لم يتناولها أصلاً فكثيرة جداً ، أجتزىء منها بما يلي :

---

(١) غاية الأمل ١/٩١ ـ ٩٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص .

(٣) انظر البسيط ص ١٤٠ .

١ ـ اقتضب ابن بزيزة الكلام عن الجوازم فقال : قوله : « والجازم لم ، ولما ولام الأمر ، و (لا) في النهي » وعلى الجملة فالجوازم على قسمين : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين ، فالأول : لم ، ولما ، و (لا) في النهي ويدخل على لم ، ولما أداة الاستفهام ، والفرق بين لم ، ولما أن لم لنفي فعل ليس معه قد ، ولمّا لنفي فعل معه قد . وجازم الفعلين على قسمين : ظرف ، وغير ظرف ، والظرف قسمان : ظرف زمان ، وظرف مكان ، وسنذكره مفصلاً في بابه »[١] في حين أطال : ابن أبي الربيع الكلام في الجوازم[٢] جداً .

٢ ـ أوجز ابن بزيزة مسألة العطف على عاملين فقال : « وكذلك مسألة العطف على عاملين ، وفيه ثلاثة مذاهب : جوازه مطلقاً ، ومنعه مطلقاً وجوازه فيما تقدم فيه المخفوض على المرفوع وقوفاً مع السماع »[٣] في حين أفرد لها ابن أبي الربيع مسألة أورد فيها شواهد المجيزين ، وناقشها دليلاً دليلاً[٤] .

٣ ـ أطنب ابن أبي الربيع في الكلام على رأي ابن الطراوة أن (على) اسم ولا تكون حرفاً ، وناقش مذهبه هذا[٥] على حين اكتفى ابن بزيزة بقوله : « وفهم أبو الحسين ابن الطراوة عن سيبويه ، أنها لا تكون عنده الا اسماً ولا تكون حرفاً البتة ، واستقرأه فيما زعم من كلامه ، وأراد أن يخطىء أبا القاسم فيما ذكره فيها »[٦] .

٤ ـ اقتضب ابن بزيزة الكلام على الأسماء الموصولة فقال: « قوله :

---

(١) غاية الأمل ١/ ص ٢٩ .
(٢) البسيط ص ٢٩ ـ ٣٠ .
(٣) غاية الأمل ١/ ص ٧٦ .
(٤) البسيط ص ٦٣ ـ ٦٤ .
(٥) المصدر نفسه ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .
(٦) غاية الأمل ١/ ص ١٥٥ ـ ١٥٦ .

« أعجب زيداً ما كره عمرو « الى آخر الباب كل ما ذكره ظاهر » ثم تكلم في ايجاز شديد عن الموصول ، والصلة ، وحذف العائد [1] ، في حين أورد ابن أبي الربيع كلام الزجاجي المتقدم فشرحه ، ثم أورد قوله : « ولكنه اسم ناقص لا يتم الا بصلة وعائد ، فقال :

« اعلم أن الكلام هنا في خمسة فصول :

أحدها : بناء الأسماء الموصولة .

الثاني : في الصلة .

الثالث : في الضمير العائد من الصلة الى الموصول .

الرابع : في بيان الحروف الموصولة » [2] .

ثم تكلم عن هذه الفصول بإفاضة ، شغلت أربع صفحات من الخطوط [3] .

ولا ينبغي أن أغفل هنا أمراً يمتاز به ابن بزيزة ، وهو كثرة عزوه الى المصادر التي استفاد منها ، وكثرة تعقبه لابن بابشاذ ، وابن خروف .

ومما تقدم تتضح المنزلة الرفيعة التي يحتلها كتاب البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الذي وصفه تلميذه التجيبي بقوله : « ظهر فيه حفظه وتبريزه » [4] فأصاب .

(١) غاية الأمل ١/ص ٥٣.

(٢) البسيط ص ٤٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٢ - ٤٦ .

(٤) برنامج التجيبي ص ٢٨٠ .

نَسْخَة الكِتَاب

هي نسخة وحيدة لم أظفر بثانية لها مع شدة فحصي ، وهي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط بالمغرب الأقصى برقم (٢٠٦ ق) .

والنسخة بقلم أندلسي دقيق ، تم نسخها سنة خمس وثلاثين وسبعمائة (٧٣٥) ومسطرتها تسعة وعشرون سطراً (٢٩) ، في كل سطر نحو سبع عشرة كلمة ، وقد أغمض الناسخ بعض الكلمات مما اقتضى وقتاً طويلاً في الاهتداء الى وجه الصواب فيها . وبالنسخة آثار رطوبة ، وأكل أرضة زادت من غموض بعض الكلمات ، وبأول النسخة فهرس للأبواب بخط الناسخ ، ثم ترجمة المصنف ، لم يظهر منها سوى سطر وبعض سطر ، وضاع الباقي من أثر الترميم . وبالورقة الأخيرة تمزق في الجزء الأعلى منها ، ضاع بسببه كلام كثير .

* * *

وبعد : فهذا جهدي في درس الكتاب وتحقيقه ، ولست أرى حاجة في بيان ما كابدته من مشقة وعناء ، فهذا مما توجبه أمانة العلم والاخلاص له ، وما ينبغي الادلال بمثل هذا الجهد ، ثم لست أرى فائدة أيضاً في ذكر منهجي والخطوات التي سرت عليها في تحقيق الكتاب فهذا شيء يظهر في تعليقاتي وحواشيّ إن شاء الله . غير أني حرصت على نشر الكتاب وفق مناهج التوثيق والتحقيق التي استقرت عند شيوخ هذه الصنعة . . .

والله الهادي الى سواء السبيل .

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة

صورة الصفحة الثالثة من المخطوطة

صورة الصفحة قبل الأخيرتين من المخطوطة

صورة الصفحة قبل الأخيرة من المخطوطة

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

البسيط

[1]

في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله
القرشي الأشبيلي السبتي
" ٥٩٩ - ٦٨٨ "

تحقيق ودراسة
الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً . [٢]

قال الشيخ الفقيه العلّامة النحوي الأُستاذ المقرىء أبو الحسين بنُ أبي الربيع رحمه الله تعالى ورضي عنه : اللّهم إنّا نحمدك على ما مننت به من نعمة الايمان ، ونشكرك على ما أوليتنا من النعم بتلاوة القرآن ، والنظر من أجله في علم البيان ، حتى اقتطفنا يانِعَ ثماره ، وروينا (١) من عذب أنهاره ، بتعليلٍ يَرِقّ ، ومعنىً جليلٍ يَدِقّ ، وتصريفٍ يعتاص ويشُقّ ، اذ كان باعث النشاط ، وداعية الانبساط ، به تنبسط الاحكام ، ومنه يقتنص الحلال [والحرام، ولولاه ما](٢) علم المحكم والمجمل ، ولا اتَّضح الظاهر والمؤول ، ولا عُرِفَتْ دلالةُ اللَّفظ بفحواه ومفهومه ومعقوله ، اذ ذلك ثانٍ عن معرفة موضوع اللّفظ ومدلوله ، وإذ كانت المعاني في النفس خفيَّةً ، والألفاظُ الدالَّةُ عليها هي البيِّنَةُ الجَلِيَّة ، وكيف يعرف مردودَ المعنى ومقبولَه ، من لا يعرف موضوعَ اللَّفظ ومدلولَه، هذا بَيِّنٌ لا إشكالَ فيه ، وواضحٌ بأول النظر فيه ، فكيف من ينقِّحُ النظر ويستوفيه ، فيجب على الطالب الموفق أن ينظرَ

---

(١) كلمة غامضة في الأصل ، وما أثبته اجتهادي في قراءتها .

(٢) ما بين الاشارتين أصابه طمس في الأصل من جراء الرطوبة ذهب بأكثر حروفه ، وبنحو ما أثبتُّ يتَّجه الكلام .

في علم اللسان أوّلا ويتّخذَ قراءَتهُ عملاً يتقرب به الى مولاته ، ليُحْمَدَ في الآخرة مستقرُّه ومثواه ، وبعد ذلك ينظر في العلوم الشرعيّة ، ويحمل المآخذَ الدينية ، وعند هذا يكون نظرُهُ جارياً على طريق السَّداد ، ويعد من أهل النظر والاجتهاد ، فإن حاد عن هذه الحالة ، فهو مقلِّدٌ لا محالة . على هذا دَرَج الأئمةُ ، وبهذا أوصى علماءُ الأمة ، انظر الى ما قلتُه تجدْهُ في كتبهم مسطوراً ، ومن كلامهم ووصاياهم مشهوراً ، واذا بان الحق وأضاء فليقل الآخر ما شاء ، أجرى الله كلامنا على وجهه ، وجعله خالصاً لوجهه ، وكتبنا فيمن عرف الحق واتّبع سَنَنَه ، واستمع القول فاتّبع أحسنه ، بمَنّه وامتنانه ، وفضله واحسانه وصلى الله على صفوة أنبيائه ، ونُخْبة أصفيائه ، محمد سيِّد البشر ، الشفيع المشَفّع في المحشر ، الذي ختمتَ به النبيين ، وأعليتَ درجتَه في عِلّيين ، فقلتَ وأنت أصدقُ القائلين : ﴿ وما أرسلناك الاّ رحمةً للعالمين ﴾ (١) ، ورضي الله عن أصحابه الذين اجتهدوا في تشييد الإيمان ، وأطفأوا نار البُهْتان ، وأذلُّوا عَبَدَةَ الأوثان ، الذين استضاءت لهم مداركُ العلوم ، شهد لهم بذلك قولُه ﷺ « أصحابي كالنجوم » (٢) جعلنا الله ممن اقتدى بآثارهم ، واهتدى بأنوارهم ، وتخلّق بآدابهم ، وعرف منازعَ كلامهم ، وحشرنا في زُمْرتهم ، ولا عدل بنا عن سُنَّتِهم ، وأحظانا بمحبتهم ، إنَّه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وبعد : فإنَّ (٣) كتابَ أبي القاسم الزجاجي النحوي السَّنِي قد أجمع

---

(١) الأنبياء آية ١٠٧ .

(٢) أورد هذا الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/٧٨ « رقم ٥٨» فقال : « موضوع . رواه ابن عبد البر في جامع العلم » (٢/٩١) ، وابن حزم في « الإحكام » (٦/٨٢) من طريق سلام بن سليم قال : حدثنا الحارث بن غُصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً به . وقال ابن عبد البر : « وهذا اسناد لا تقوم به حجة ، لأنَّ الحارث بن غُصين مجهول . . » الى آخر ما قال .

(٣) الفاء مطموسة في الأصل من أثر الرطوبة .

مقرئو هذه الصَّنعة على تقدُّمِه ، وأَخْذِ النَشْأَةِ الصغار بحفظه وَتَفَهُّمه ، لما رأوا من بركته ، وخبروا من معرفته ، فرأيتُ رأيَهم ، وأخذتُ في ذلك أَخْذَهم ، ووضعتُ عليه تواليفَ عِدَّةٍ ، منها مختصرةٌ ومنها ممتدَّة ، فرأيتُ أن أضعَ كتاباً مبسوطاً ، يَضُمُّ ما فيها ويجمع معانيَها ويستوفيها ، ولم أُمُرَّ بلفظٍ مطلق إلاَّ قيدتُه ، ولا ناقص إلاّ كَمَّلْتُه ، ولا مغلق إلاّ شرحتُه ، ولا اعتراض إلاّ أزلتُه ، ولا شاهدٍ إلاَّ أوضحتُه ، ولا بيتٍ إلاَّ نسبتُه ، على حَسَبِ علمي ، ومُنْتهى فَهْمي ، وسميتُه « البسيط » ، وتجافيتُ فيه عن الإفراط والتفريط ، والله تعالى يصلح أعمالَنا ، ويُبْلِغُنا آمالَنا ، بفضلِه وكرمه / وخيره ونعمِه . [٣]

وكان الذي أعانني على اكمالِه وتتميمه ، الذي اتَّفق الأنامُ على فضلِه وتقديمِه ، فخرُ الزمان ، المذكورُ بكلِّ مكان ، المشكور [١] على كلِّ لسانٍ ، الذي عمَّت فضائلُه وانتشرت في الورى فواضلُه الأفضلُ الأمجدُ ، والسِّيدُ الأوحدُ ، أهل الفضل والوفا ، الفقيهُ الأكملُ أبو الوفا ، ابنُ السيِّدِ الأمجدِ ، الملك الأنجدِ ، الفقيهِ الأوحدِ ، الأَسْنى الأفضل أبو القاسم محمدُ بنُ الإمام العلاّمةِ المحدِّثِ الراوية ، المنهودِ اليه من كلِّ مكانٍ في حياته ، الباقي ذكرُهُ بعدَ وفاته ، الفقيهُ المشاوَرُ أبو العباس أحمدُ بنُ الفقيهِ الخطيبِ الأكملِ الحسيبِ أبـو عبـدالله اللَّخْمي ثم العَـزَفي ، أدام الله مجـدَهـم ، وأبقى سَعْدَهم ، وخلَّدَ مُلْكَهم ، وأدام لهم العافيةَ ، وجعل أقوالَهم الباقية ، ومكَّن لهم السعادةَ ، وأنالهم في الدار الآخرة الحُسْنى والزيادة ، وصلَّى الله على محمد خاتم النبيين ونُخْبة أصفيائه الأكرمين وشرَّف وكرَّم .

قال أبو القاسم الزجاجي (أقسام الكلام ثلاثة) [٢] .

الاقسام : جمع قِسْمٍ ، والقِسْمُ يراد به النوع ، ويراد به الجُزْء . قال

(١) في الأصل « المشكول » .
(٢) الجمل ص ١٧ .

يعقوب [1] في الاصلاح « القِسْمُ : الحَظُّ والنصيب ، تقول هذا قِسْمُك وهذا قِسْمِي » [2] .

والكلام يطلق بإطلاقين :

أحدُهما وهو الأشهرُ فيه : أَنْ يُرادَ به اللَّفظ المركب المفيد بالوضع .

الثاني : أَنْ يُرادَ به كلُّ لفظةٍ وُضِعتْ لمعنىً ، وسمِّيَتْ كلاماً لأَنَّها مبدأُ الكلام فإذا أخذنا الكلامَ على الاطلاق الأول كان (أقسامُ) بمعنى أجزاء ، ولا يَصِحُّ أن يكونَ بمعنى أنواع ، لأَنَّ نوعَ الشيء ينطلق عليه اسمُ ذلك الشيء ، فتقول : الآنسانُ نوعٌ من الحيوان ، وينطلق على الانسان حيوانٌ ، وكذلك جميع أنواع الحيوان اذا اطلقتَ عليه اسمَ الحيوان صحَّ ، ولا تقدر أنْ تُطْلقَ على الفعل كلاماً ، ولا على الحرف ، لأنَّ الفعلَ دون الاسم لا يكون كلاماً ، وكذلك الحرفُ لا يكون كلاماً .

وإن أخذنا الكلام على الاطلاق الثاني كان (أقسامُ) بمعنى أنواع ، لأَنَّ الفعلَ يكون منه الكلام إذا ضُمَّ الى الاسم ، وكذلك الحرف يكون منه كلام اذا ضُمَّ الى الاسم ، أو الى الاسم والفعل ، واطلاق الكلام على اللفظة الموضوعة لمعنىً ، صحيح ومستعمل عند أئمة الصَّنعة [3] ، والأَشهر في الكلام أَنْ يُطْلَقَ على اللفظ المركب .

ومعنى « بالوضع » : أن يضعَه اللافظُ للإفادة ، وهذا تَحَرُّزٌ من لفظ

---

(١) هو ابن السِّكِّيت / من علماء اللغة المشاهير أخذ عن الفراء ، وأبي عمر الشيباني وابن الاعرابي من الكوفيين ، وروى عن الاصمعي وأبي عبيدة من البصريين ، من آثاره اصلاح المنطق ، وكتاب الألفاظ ، توفي ٢٤٤ هـ على الارجح . انظر ترجمته في نزهة الألبّاء ص ١٧٨ ، إنباه الرواة ٤/٥٠ ، بغية الوعاة ٢/٣٤٩ .

(٢) اصلاح المنطق ص ٩ وفيه « يقال : . . . . . » .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٨٧ ـ ٨٨ : « وأراد بالاقسام : الاجزاء او المواد التي يأتلف منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأنَّ الأقسام انّما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم . . » والمؤلف هنا يوجه كلام الزجاجي على نحو يزيل عنه هذا الاعتراض .

الطائر فإنَّه يلفظ بألفاظ مركَّبةٍ مفيدةٍ ولا يُسمَّى كلاماً ، لإنَّه لم يضعها لإفادة أحد ، وانّما لفظ بما عُوِّد وعُلِّم أن يَنطِقَ به في ذلك الحين . والتركيب في الكلام يكون على وجهين : أحدُهما : تركيبُ الاسم [والاسم] [1] . والثاني : تركيبُ الفعل والاسم ، ويدخل الحرف على كل واحدةٍ [2] من الجملتين لما تريد من المعنى .

وأمَّا « زيدٌ في الدار » و « زيدٌ عندنا » فأصلُه من تركيب الاسم والاسم ، لأنَّ الظروفَ والمجرورات إذا وقعا خبرين فلا بُدَّ أَنْ يتعلَّقا بمحذوف تقديره : مستقِرٌ أو استقَرَّ ، فإن جَعَل أحدٌ من النحويين هذا قِسْماً ثالثاً [3] فانّما فعل ذلك مسامحةً ، فإنَّ الاسم لا يظهر والظرف والمجرور قد نابا منابَه ، فصار بذلك كأنَّه لم يكن اذا ناب غيرُهُ منابَه .

وقولُه : (جاء لمعنى) [4] تَحَرُّزٌ من حروف الهجاء ، لأنَّ الحرفَ يطلق في هذه الصَّنعة بثلاث اطلاقات :

أحدُها : أَنْ يُرادَ بلحرف الكلمةُ ، وهو الذي أراد أبو القاسم بقوله في باب حروف الخفض : أي كَلِم الخفض ، إلاّ أنّه قد قال هناك : (الخفض يكون بحروف وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف) [5] .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام مستمدة من املاء المؤلف على الجمل ص ٢ .

(٢) في الأصل : « واحد » ، والتصويب من املاء المؤلف على الجمل ص ٢ .

(٣) نقل هذا المذهب أبو علي الفارسي في العسكريات ل ٣ عن شيخة أبي بكر بن السراج ، واستحسنه ، وكذا عزاه ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٤٤ نقلاً عن الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، والمؤلف في الكافي ١/ ص ٣٣ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢/٢٢ ، ولكن ابن السراج يوافق الجمهور في كتابه الأصول ١/٨٠ ، ونقل عنه هذا ابن الخبّاز في توجيه اللمع ل ٢٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١/٩٠ ، فلعل ابن السراج ذكر ما نقله عنه أبو علي في مكان آخر .

(٤) الجمل ص ١٧ .

(٥) المصدر نفسه ص ٧٣ .

وهذا الاطلاق فاشٍ عندهم (١) ، ومعلوم أَنَّ أبا القاسم لم يُرد بالحرف هنا الكلمةَ، لأنَّه أتى به في مقابلة الاسم والفعل. والكلمةُ [تنطلق ويراد بها](٢) / الاسـمُ والفعـلُ والحـرفُ، لأنَّها الجنس ، والاسم والفعل والحرف أنواعٌ لها . [٤]

الثاني : أَنْ يُرادَ بالحرف حرفُ الهجاء ، ويعلم أيضاً أَنَّ أبا القاسم لم يرد بالحرف هنا هذا ، لأَنَّه قال : « جاء لمعنى » ، ولأنَّه جاء في مقابلة الاسم والفعل ، وحرفُ الهجاء مَبْدَأُ الكَلِم الثلاث ، ولأَجْلِ هـذا قـال أبو علي في كتاب الإيضاح: «اسمٌ وفعلٌ وحرف»(٣). ولم يقل: «جاء لمعنى » ، لأنَّ مجيئَهُ في مقابلة الاسم والفعل يدلُّ على أنَّه لا يُرادُ بالحرف هنا إلَّا حرفُ المعنى (٤) .

قوله (فالاسم ما جاز أَنْ يكونَ فاعلًا أو مفعولًا) (٥) .

فاعل جاز (أَنْ يكونَ) ، والتقدير : ما جاز كونُه فاعلًا أو مفعولًا ، ودخولُ حرف الخفض عليـه ، أي : فاسمٌ من جهـة النظر والقيـاس ، واستعماله فاعلًا ومفعولًا .

اعترض بعضُ الناس هذا الحَدَّ . قال : ليس بجامعٍ ولا مانعٍ ، ولا بُدَّ في كلِّ حَدٍّ ، حقيقياً كان أو غيرَ حقيقي من أَنْ يكونَ جامعاً مانعاً(٦) .

---

(١) « عندهم » ليست واضحة في الأصل .

(٢) اصاب هذه العبارة عَيْثُ الأرضة فأتى على كثير من حروفها .

(٣) الايضاح ١/٦ .

(٤) هذا هو المعنى الثالث للحرف، ولم يصرح ابن أبي الربيع بكونه إيّاه كما صنع مع سابقيه ، ولكنه واضح من كلامه .

(٥) الجمل ص ١٧ .

(٦) أورد هذا الاعتراض ابن السيد في اصلاح الخلل ص ٦ ـ ٨ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٩٠/١ ، واعتذر عنه ابن السيد بأمرين :
« أحدهما : أنَّ أبا القاسم لم يُسَمِّه حَدّاً فيلزمه هذا وإنما هو (رَسْمٌ رَسَمَ به الاسم) على وجه التقريب والتمثيل .

أمَّا كونُه ليس بجامعٍ فإنَّا نجد أسماءً كثيرةً لا تكون فاعلةً ولا مفعولةً ، ولا يدخل عليها حرف من حروف الخفض ، منها : كلُّ مصدر لا يتصرَّفُ نحو : سُبْحَانَ الله ، ورَيْحَانَهُ [1] ، وغيرهما من المصادر التي لا تُسْتَعمل إلَّا منصوبةً نائبةً منابَ الفعل . ومنها : كلُّ ظرف لا يتصَّرف نحو (سحر) اذا أردتَه ليوم بعينه ، و (عشية) و (عَتَمة) وغير ما ذكرته من [2] الظروف التي تلزم النصب على الظرف ، ولا توجد تجري بالاعراب على حَسَب الظروف المتصرِّفة . ومنها : كلُّ اسم لا يُستعملُ إلَّا في النداء ، ولا يُستعملُ في غيره . ومن ذلك (أَيْمُنُ الله) فإنَّه لا يستعمل إلَّا مبتدأً ، ومنها (مُذْ) و (مُنْذُ) على من رفع بهما .

وأمَّا كونُه غيرَ مانعٍ فإنَّ العربَ تقول : جئتُك يومَ خرج زيدٌ ، وكذلك تقول : جئنا حينَ جاء زيدٌ ، وبلا شكٍّ أنَّ ظروفَ الزمان كَلِمٌ يجوز أَنْ يُخْفَضَ بها . وهي يصح دخولُها على الأفعال ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [4] ، [وقال النابغة] [5] .

١ ـ * على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا * [6]

= والثاني : أنَّ أكثر النحويين المتقدمين قد فعلوا هذا ، لأنَّهم حَدُّوا الاسمَ بحدود لا تستغرق أقسامه » اصلاح الخلل ص ٨ .

(١) في اللسان « روح » : « والعرب تقول : سُبْحانَ الله ، ورَيْحَانَه ، قال أهل اللغة : معناه ، واسترزاقه ، وهو عند سيبويه من الأسماء الموضوعة موضع المصادر « وانظر الكتاب ٣٢٢/١ ، والمقتضب ٢٢٠/٣ .

(٢) في الاصل : « في » .

(٣) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٤) سورة الانفطار آية ١٩ .

(٥) تكملة بمثلها يلتئم الكلام ، وسيورد المؤلف الشاهد ص ١٧٤ ، ٤٩٨ مع النص على نسبته الى النابغة .

(٦) تمامه * وقلتُ : ألمّا أصحُ ، والشيبُ وازعُ *

الجواب عن الاعتراض الأول من وجهين :

أحدُهما : أنَّه قال : أو مفعولاً ، والمفعول يكون على خمسةِ أوجه : مفعولاً مطلقاً ، ومفعولاً فيه ، ومفعولاً من أجله ، [ومفعـولاً معه] [1] . فالمفعولُ المطلقُ : المصدرُ انتصب بفعله ، والمفعولُ فيه : الظروف وما جرى مجراها ، والمفعول به : المحلُّ الذي أوقع الفاعلُ به فعلَه ، فسُبْحانَ الله مفعول مطلق ، لأنَّه مصدر انتصب بفعله إلاَّ أنَّ فعله ناب هو منابَه ، و (سحر) اذا أردتَه ليوم بعينه ، وما جرى مَجْراه انتصب على المفعول فيه ، لأنَّه من قبيل الظروف . والمنادى مفعولٌ به ، ألَا ترى أنَّ قولَك : يا عبدَالله ، انتصب باضمار فعلٍ تقديره : أُنادي وأريد ، وما أشبه ذلك على حَسَب ما يبيَّنُ في باب النداء ، فلا تجد يخرج عن هذا إلاَّ (أيْمُنُ) ، فانَّه مبتدأٌ محذوفُ الخبر ، والتقدير : أيْمُنُ الله قَسَمي . إلاَّ أنَّ مذهبَهُ في المبتدأ أنَّه ارتفع على التشبيه بالفاعل ، ذكر ذلك في باب الابتداء [2] .

وأمَّا (مُذْ) و (مُنْذُ) فمذهبُه فيهما أنَهمـا ظرفـان ، وما بعـدهما المبتدأ ، والتقدير عنده : بيني وبين لقائه يومانِ ، على حَسَبِ ما يُبَيِّن ، في باب مُذْ ومُنْذُ [3] ، ولو كان مذهبُه فيهما كمذهب أبي علي [4] لكان الانفصالُ

= والبيت في ديوانه ص ٧٢ ، الكتاب ٣٣٠/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٣/٢، معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، ايضاح الوقف والابتداء ٣٥١/١ ، الزاهر ٤١١/٢ ، الايضاح في علل النحو ص ١١٤ ؛ القطع والائتناف ص ٦٨٠ ، ٧٦٧ ، اعراب القرآن للنحاس ٥٣٣/١ ، الافصاح للفـارقي ص ٢٧٤ ، الانصاف ٢٩٢/١ ، شـرح المفصل ١٦/٣ ، خزانة الأدب ١٥١/٣ .

(١) تكملة بها يتم الكلام مستمدة من كلام المؤلف في املائه على الجمل ص ٣ .

(٢) الجمل ص ٤٨ ، وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٩٢/١ : « واما « أيمن » الذي هو اسم مفرد من اليمين فلم يستعمل مع ذلك الا مبتدأ ، فلذلك لم يدخل تحت الحدّ ، لأنَّ هذا الحدّ انما وضعه ابو القاسم على التسامح . وقد بين ذلك في الايضاح له ، فزاد في الحد : في حَيِّز ذلك ، فيدخل بهذه الزيادة تحت الحدّ جميع الاسماء » .

(٣) انظر الجمل ص ١٥١ .

(٤) « مذ » و « منذ » اذا رفعت الاسم بعدهما ـ عند الفارسي ـ مبتدأ ، والاسم المرفوع بعدهما الخبر / انظر الايضاح ٢٦١/١ ـ ٢٦٢ .

عنهما كالانفصال عن (أَيْمُنُ الله) .

وَأَمَّا اسماء الأفعال نحو : نَزَالِ ، ومَه ، وإيهِ ، وما أشبهها ، فاختلف النحويون فيها فمنهم من ذهب الى أَنَّها أفعالٌ ، جرت في ألفاظها على طريق الأسماء فقالوا في (نَزَالِ) : إنَّها انْزِلْ ، ثُمَّ إنَّ العربَ أجرت لفظَها كلفظ الأسماء ، وكذلك (شَتَّانَ) اصلُه شَتَتَ ، ثم عُدِل من شَتَتَ الى شَتَّان ، وأجروا اللَّفظ مُجْرى الأسماء ، فتسميتهم لها على هذا أسماء ، إنَّما هي مراعاة للفظ ، وانما هي في الحقيقة أفعالٌ ، وهذا مذهبُ الكوفيين [1] ، ومثل هذا (ليس) فإنَّها حرفٌ من جهةِ معناها ، لأنَّها بمنزلة (ما) / تنفي [٥] الجملة التي تدخل عليها ، فكما أنَّ (ما) لا يصحُّ أَنْ يُقالَ فيها : إنَّها فعل لا يصحُّ أَنْ يُقالَ في (ليس) : فعلٌ [2] إلاَّ أَنَّ العربَ أجرت لفظَها مُجْرى الأفعال فألحقوها ضمائرَ الرفع فقالوا : الزيدانِ ليسا قائمينِ ، والزيدونَ ليسوا قائمينَ ، وألحقوها أيضاً علامَةَ التأنيث فقالوا : ليستْ هندٌ قائمةً ، وكان الأصل فيها : لَيِسَ بكسر الياء ، وكان القياس أنْ تُقْلَبَ الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها فيقالُ : لاس كما يُقال: باع ، لكنَّ العربَ سكَّنتِ الياء لتُخالفَ الأفعال في الحقيقة ، فجرت لذلك مَجْرى (ليت) [3] ، فعلى هذا القول لا يصحُّ الاعتراضُ بأسماء الأفعال لأنَّها أفعالٌ في الحقيقة .

ومن النحويين من ذهب الى أَنَّها أسماءٌ لا أفعال ، فنَزَالِ : اسم انْزِل [4] ، وشَتَّان اسم شَتَتَ ، وهَيْهاتَ : اسم بَعُدَ ، كما أَنَّ حَسَّانَ اسمُ

---

(١) انظر الكافي ٣٤٣/١ ، منهج السالك ص ٥ ، توضيح المقاصد ٧٥/٤ ، شرح اللمحة البدرية ٨٠/٢ ، همع الهوامع ١٠٥/٢ .

(٢) القول بحرفية « ليس » مذهبُ جماعة من النحاة منهم :) ابن شُقير ، والفارسي ونقله عن شيخه أبي بكر بن السراج ، ونُسِب في اللسان الى ابن كيسان / انظر الحلبيات ص ١٦٣ ـ ١٦٤ ، كتاب الشعر ل ٣ ، رصف المباني ص ٣٠٠ ، الجني الداني ص ٤٩٤ ، وانظر الأصول ٩٣/١ ففيه يوافق ابن السراج الجمهور على أنَّ (ليس) فعل .

(٣) انظر المرتجل ص ١٢٧ ، شرح المفصل ١١٢/٧ ، وانظر ما سيذكر ص ٧٥٣.

(٤) هذا هو مذهب البصريين / الكتاب ٢٤١/١ ، المقتضب ٢٠٢/٣ ، الاصول ١٦٧/١ ، وانظر منهج السالك ص ٥ ، توضيح المقاصد ٧٥/٤ ، شرح اللمحة البدرية ٨٠/٢ .

لشخص ولا موضع لها من الاعراب ، لأنَّ الاعراب في الأسماء ، إنّما يُوجد دَلالةً على معانٍ في مدلولاتها (١) ، وهي الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، وهذه المعاني لا يمكن أن تُوجدَ في الفعل ، فلا يوجد الاعراب في الالفاظ النائبة لو أجروا (٢) ، فعلى هذا القول يثبت الاعتراضُ عليه بأسماء الافعال .

ومن النحويين من ذهب الى أنّها أسماءٌ للأفعال ، ولها موضع من الاعراب ، وهي منصوبة وذلك أنَّها أسماءٌ ، والاسماء اذا وقعت في الكلام المفيد فلا بُدَّ أن تكونَ مرفوعةً، أو منصوبة، أو مخفوضة، في اللفظ أو في التقدير ، أو في الموضع ، فلا بُدَّ لهذه - إذ هي أسماء مبنية - أنْ يكونَ لها موضعٌ من الاعراب ، فنظروا بماذا تُلْحَق من الاسماء فرأوا أقربَ الأسماء إليها المصادر [النائبة، فأجروا](٢) رويداً مجرى: ضَرْباً زيداً ، لأنَّ كلَّ واحد منهما ناب منابَ فعل ، وهذه النائبة منصوبة فجعلوا موضع هذه الأسماء النصب ، فقد دخلت على هذا تحت قوله : أو مفعولاً ، بهذه الملاحظة ، وعلى هذا المذهب الثالث أكثرُ النحويين ، ويظهر من كلام سيبويه، وهو أقوى من جهة النظر(٣).

الثاني : أنَّه قال : ما جاز أن يكونَ فاعلاً ، أي : ما جاز من جهة تصَوُّر معناه وحقيقته أن يكون فاعلاً، ألا ترى أنَّ (سُبْحان الله) بمعنى: بَراءةُ الله من السُّوء . فكما يصحُّ أنْ يكونَ (براءة الله) فاعلة يصحُّ من جهة

---

(١) في الأصل : « أولاتها » ، والتصويب من الكافي للمؤلف ١/ ص ٣٤٤ .

(٢) في الأصل « الثابتة لو أجروا » تصحيف.

(٣) قال المؤلف في الكافي ١/٣٤٤- ٣٤٥ : « ومن المتأخرين من ذهب الى أن موضعها نصب. . . وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أنَّ موضعَها نصب، وإن لم يكن واضحاً» وذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ١/ ل ٤١ أنَّ هذا مذهب سيبويه والمازني وأبي على الدينوري وأبي على الفارسي في تذكرته ، وفي توضيح المقاصد ٧٥/٤ أنّه مذهب « المازني ومن وافقه ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان » يريد أنّها لا محل لها من الاعراب وأنها في موضع نصب .

القياس أن يكونَ (سُبْحان الله) فاعلاً ، وإن كانت العرب لم تستعمل ذلك ، ألا ترى أنَّك تقول : صحَّت براءةُ الله من السوء [1] ، وكذلك جميع المصادر التي لا تتصرَّف اذا رجعت الى تصوُّرها ودَلالتها وجدتها صالحة أن تكونَ فاعلة ، وان كانت العرب رفضت ذلك ، فليس رفضُ العرب ذلك بالمزيل حقيقةَ الشيء ، وكان هذا الانفصال أقوى ، لأنَّه لو أراد الاستعمال لقال : ما استعملته العرب فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرفٌ من حروف الجر ، وكان يكون بلا شكٍّ أخصر فعدوله الى أن قال : « ما جاز » دليل على أنَّه إنما أراد من جهة تصوره ودَلالته وعلى هذا (أَيْمُنُ الله) يجوز من جهة دَلالته أَنْ يستعملَ فاعلاً ، لأنَّ (أَيْمُنُ الله) بمنزلة : يُمْنُ الله ، واليُمْنُ : البركة ، فكما يُسْتَعمل اليُمْن فاعلاً يجوز أَنْ يُستعملَ (أَيْمُنُ الله) فاعلاً [2] ، فقد صحَّ بما ذكرتُه أنَّ هذا الحدَّ جامع .

وأمَّا الاعتراض الثاني : وهو أنَّه غيرُ مانعٍ ، فالانفصال عنه أَنْ تقولَ : إنَّ الاضافة في مثل قولك : جئتُك يومَ خرج زيدٌ ، وجئتُك حينَ [3] جاء زيدٌ إنّما هي الى المصدر ، فكان القياس أَنْ يكونَ بما أو بأَنْ ، لأنَّ الفعل لا يكون في تأويل المصدر إلّا بحرف يقترن به ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا مَاعَنِتُّم ﴾ [4] ، وكذلك تقول : أعجبني أن قام زيد ، التقـدير : اعجبني قيام زيد ، لكن العرب اتسعت في ظرف الزمان باضافته الى الفعل غير مقرون بحرف ، وقد فعلت العرب ذلك في (آية) في قوله : (بآية أكلتُ معكم حيساً)[5] . وقال الشاعر :

---

(١) انظر هذا في الكافي ١/٤١ والأشباه والنظائر ١/٧٠ ـ ٧١ عنه .

(٢) اقتفى ابن الفخار الخولاني أثر المؤلف في دفع الاعتراض عن كلام أبي القاسم الزجاجي في شرح الجمل ص ٨ ، فأورد الوجهين اللذين اوردهما المؤلف بألفاظ قريبة مما هنا .

(٣) في الأصل : « فيمن » .

(٤) سورة آل عمران آية ١١٨ .

(٥) الحيس : الأقط يخلط بالتمر والسمن « اللسان / حيس » وهذه العبارة قالها ناشب بن بشامة العنبري « الأعور » وكان أسيراً في بكر من وائل ـ وكانوا يعدون لغزو قومه ـ فأرسل الى قومه =

٢ - * بآيةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً * [١]

وفي (ذي) في قوله (لا أَفْعَلُ بذي تَسْلَم)[٢] أي: لا أفعل [بسلامتك، يريد: لا أفعل والله][٣] يسلِّمك، وقد فعلت العرب ذلك في (حيثُ) من ظروف المكان ، فتقول : جلستُ حيثُ جلس زيد ، وهذا كلُّه [٦] خروج عن القياس ، وكذلك : (تَسْمَعُ / بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ من أَنْ تراه) [٤] الأصل: أن تَسْمَع بالمُعَيْدِيّ ، وسيأتي الكلام في هذا مكملاً في ابوابه .

وقوله (والفعل : ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل) [٥] .

اعترض بعض الناس هذا بأنَّه لم يذكر الحال ، والأفعال على ثلاثة أقسام : منها ما يدلُّ على الماضي ، ومنها ما يدلُّ على الحال ، ومنها ما يدلُّ على الاستقبال . فكان قياسه أن يقولَ : ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو حال أو مستقبل [٦] .

= بحضرتهم - رسولاً يبلغهم رسالة منها هذه العبارة ، وأراد أنَّ أخلاطاً تَجَهَّزُوا لغزوكم ففطنوا لمراده . انظر القصة في النقائض ص ٣٠٥ ، الملاحن ص ٥ ، العقد الفريد ١٨٢/٥ ، الامالي ٦/١ ، المزهر ٥٦٩/١ . وفي هذه المصادر : (بآية ما اكلت) ، ولا شاهد في العبارة على هذه الرواية .

(١) تمامه * كأن على سنابكها مداماً *
والبيت في الكتاب منسوب الى الأعشى ، وليس في ديوانه المطبوع ، وقال البغدادي « ولم أره منسوباً إلى الأعشى إلاّ في كتاب سيبويه» انظر الكتاب ١١٨/٣، الإيضاح في علل النحو ص ١١٣، ١١٧، شرح المفصل ١٨/٣، مغنى اللبيب ص ٥٤٩، ٨٣٦، همع الهوامع ٢٨٧/٤ ، خزانة الأدب ١٣٥/٣ ، وما بعدها .

(٢) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، الايضاح في علل النحوص ١١٤ ، ١١٨ .

(٣) تكملة مستمدة من الكتاب ، لسان العرب ، الألف اللينة - (ذوا) .

(٤) من أمثال العرب انظر الفاخر ص ٦٥ ، جمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، فصل المقال ص ١٣٦ ، مجمع الأمثال ١٢٩/١ ، وانظر توجيهه في الكتاب ٤٤/٤ ، الخصائص ٤٣٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ٢٨٥/١ ، ٢٨٩ ضرائر الشعر ص ٢٦٥ ويروى « أن تسمع » و « لأن تسمع » .

(٥) الجمل ص ٢ .

(٦) انظر إصلاح الخلل ص ١٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/١ .

الجواب : أنَّ الماضي له بِنْيَةٌ تَخُصُّه ، وذلك : قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك ، والمستقبل له بنيتان : احداهما تَخُصُّه ، وذلك صيغة الأمر ، اضرب واقتل ، وما أشبه ذلك ، والثانية توجد للحال والاستقبال ، وذلك الفعل المضارع نحو : يضرب ، ويقتل ، فإذا نظرتَ الى هذه الابنية الثلاثة علمت أنَّها أفعال من قوله « ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل » لأنَّ (قام) وما أشبهه يعلم أنَّه فعل لدَلالته على الحدث والزمان الماضي، و(اضرِب) وما أشبهه يعلم أنَّه فعل بدَلالته على الحدث والزمان المستقبل ، و (يضرب) وما أشبهه يعلم أنَّه فعل بذلك أيضاً ، لأنَّه وضع للحال ووضع للمستقبل [1] ، فلمَّا رأى هذا اللفظ كافياً في تعريف الأفعال كلِّها لم يحتج الى ذكر الحال إذ ليس مقصودُه بيان أقسام الافعال ، انَّما مقصوده أن يأتيَ برَسْم يُعْلم منه الفعل ، ويفصل به عن الاسم والحرف ، وسيأتي في باب الافعال ويذكر أقسامها ، وقد ذكر هناك الحال . وتقريبه على المبتدى أن تقولَ : الفعل ما صَلُح معه (قد) أو كان صيغةً للأمر .

وهذا الذي ذكره أبو القاسم مطَّرِد وجامع ومانع في الأكثر ، وليس مانعاً على الاطلاق ، ألا ترى أنَّ أسماء الأفعال تدلُّ على الحدث والزمان الماضي والمستقبل لأنَّك اذا قلتَ : نَزَالِ ، فُهِم منه ما يُفهم من (انْزِل) و (انْزِل) يفهم منه الحدثُ والزمانُ المستقبل ، فكذلك (نَزَالِ) يُفهم منه الحدثُ والزمانُ المستقبل ، وكذلك (شَتَّانَ) يُفهم منه ما يُفهم من (شَتَتَ) ، وكذلك (هيهاتَ) يُفْهم منه ما يُفْهم من (بَعُدَ) ، وكذلك جميع أسماء الأفعال يُفْهم منها ما يُفْهم من الأفعال ، فمن ضرورتها أنْ يُفْهَمَ منها الحدثُ والزمانُ ، فليس بمانعٍ . والمانعُ [2] أنْ يقولَ : « الفعلُ أمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيت لما مضى ، ولما وقع ولم ينقطع ، ولما لم

---

(١) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٧ « ولم يذكر فعل الحال بخصوصيته لدخوله تحت اشتراك صيغة يفعل » .

(٢) في الأصل : « والجامع » تحريف .

يقع » [1] . وبقوله : « أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيت » يخرج أسماء الأفعال . والعذر لأبي القاسم أنْ يقالَ : قد جاء بعد ذلك بما يقتضي هذا ، وهو قولُه : « والحَدَثُ : المصدرُ » على ما يتبيَّن .

وقوله : (والحَدَثُ : المصدرُ) [2] .

يريد أنَّ الحدثَ هو الذي صدر [3] منه الفعلُ ، أي خرج ، فالأصلُ القيامُ فلمَّا أرادوا الإخبار بإيقاعه في زمنٍ ماضٍ قالوا : قام ، فقام ماضٍ ، والقيامُ المصدرُ ، وكذلك القعود هو الذي وُضِع دالاً على هذه الحركة فلمَّا أرادوا الإخبار عن زيد مثلاً بأنَّه أوقعه فيما مضى [قالوا : قَعَدَ] [4] ، وكذلك جميع الأفعال إنَّما هي مأخوذةٌ من الحَدَثِ [5] ، فهي تدلُّ على الحَدَثِ بالحروف والمادَّةِ ، ودالَّةٌ على المعنى الزائد على الحَدَثِ وهو الزمانُ ، وأنَّ الفعلَ جِيء به للإخبارِ عن الفاعلِ أو عن المفعول بالبِنْيَةِ ، وأسماءُ الأفعال ليست كذلك ، لا تدلُّ على الزمان بالبِنْيَةِ ، وإنَّما هي أسماءٌ للافعال ، فتدلُّ على الحَدَث والزمان لأنَّها أسماءُ ما وُضِع دالاً على الحَدَث والزمان ، فبهذا تفترق الأفعال وأسماءُ الأفعال .

وقوله : (وهو اسم الفعل) [6] أي الاسم المأخوذُ منه الفعلُ كما تقول تُراب الآنية أي : التراب المعمول منه الآنية . وذهب السِّوار ، وفِضَّة الخَلْخَال أي : الذهب الذي عُمِل منه السِّوارُ ، فكما أنَّ السوار إنَّما يدلُّ على الذهب بذاته / لا بشكله سُمِّيَ سواراً ، كذلك الفعل يدلُّ على ما أُخِذَ [7] منه ـ وهو الحَدَثُ ـ بحروفه ، ويدلُّ على المعنى الزائد الذي به استحقَّ أنْ

(١) هذا هو حد الفعل عند سيبويه / الكتاب ١/١٢ .
(٢) الجمل ص ١٧ .
(٣) في الأصل « صار » تحريف .
(٤) تكملة بها يلتئم الكلام .
(٥) هذا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المصدر ـ الحدث ـ مأخوذ من الفعل / انظر الايضاح في علل النحو ص ٥٦ ، الانصاف ١/٢٣٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٨ .
(٦) الجمل ص ١٧ .

يُقالَ له فعلٌ ، بالشكلِ والبِنْيَة ، وكذلك : كتَّانُ هذا الثوب ، وصوف هذا الثوب ، المعنى بلا شكٍّ : الكتَّانُ الذي عُمِل منه هذا الثوبُ .

وقوله : (والفعل مشتقٌ منه) [1] : هذا اللفظ أجلى فيما أراد من الكلامين المتقدمين ، فهذه ثلاثُ جملٍ معناها واحد [2] ، ويسمى هذا التتبيع ، قال امرؤ القيس :

٣ ـ * مِكَرٍ مِفَرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً * [3]

ومن الناس من قال: إنَّ الفعلَ الأوَّلَ غيرُ الثاني ، وإنَّ معنى (هو اسمُ الفعل) اي : اسمُ الحَدَثِ وأطلق الفعلَ هنا على الحَدَثِ ، وأراد بالفعل الثاني الفعل الصناعي [4] ، وهو بلا شكٍّ خروجٌ عن الكلام ، واضطرابٌ فيه ، انَّما ينبغي أَنْ يَجْرِيَ الأولُ والثاني على الإطلاق الصناعي ، ويكونُ مأخذُه ما ذكرتُه .

وقوله : (والحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيره) [5] .

قال بعضُ المتأخرين : هذا رَسْمٌ مردودٌ لأنَّ الأسماء الموصولة تَدْخُلُ تحت هذا الرسم، فليس بمانع وإن كان جامعاً، لأنَّ جميع هذه الحروف تدلُّ على معنىً في غيرها، إلاّ أنَّ من الأسماء ما هو كذلك، وإنَّما كان ينبغي أنْ يقولَ: الحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيره، ولم يكن أحَدَ جُزْأي الجملة، وبهذا يقعُ الفصلُ [6].

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) كلمة مطموسة في الأصل ، وما أثبتُّه مستمدٌ من إملاء المؤلف على الجمل ص ٥ .

(٣) تمامه : * كجُلْمُود صَخْرٍ حطَّه السيلُ من عَلِ *

والبيت من معلقته / انظر ديوانه ص ١٩ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨٣ ، شرح القصائد التسع المشهورات ١/١٦٥ .

(٤) إصلاح الخلل ص ٢٦ .

(٥) الجمل ص ١٧ .

(٦) انظر اصلاح الخلل ص ٢٧ .

الجواب : أَنَّ هذه الأسماءَ الموصولة لا تدلُّ على معنىً في غيرها ، إنَّما هي تدلُّ على معنىً مع غيرها، فإذا قلتَ: جاءني الذي قام، لا يدلُّ على معنى في (قام) وإنما يدلُّ على معنى مع (قام)، بخلاف الحرف، وكذلك جميع الاسماء الموصولة تـدلُّ على معانٍ ، إلاَّ أَنَّ تلك المعـانيَ لا تُفْهَمُ إلاَّ بالصلة ، وكذلك (ما) اذا كانت نكرةً موصوفةً ، و (مَنْ) اذا كانت كذلك ، نحو قولك : مررت بمَنْ معجبٍ لك ، فمَنْ هي الموصوفةُ في المعنى ، إلاَّ أَنَّ ذلك المعنى لا يُفْهَمُ إلاَّ بالصلة وليس الحرفُ كذلك ، إنَّما جِيءَ بالحرف ليدلَّ على معنىً في الجملة وهو[1] الاستفهامُ عنها ، [في نحو : هل زيدٌ قائمٌ] [2] ، ولولا الحرفُ ما فُهِمَ ذلك المعنى الذي قُصِدَ في الجملة ، وكذلك : ما زيدٌ قائمٌ ، وبعد المجيءِ بهل يَثْبُتُ الاستفهامُ ، وكذلك بعد المجيء بما ، ثَبَتَ النفي ، وكذلك الألفُ واللاّمُ الداخلتانِ على الاسم الشائع ، إنَّما دلَّت [3] على معنىً ، وهو العهدُ فيما دخلت عليه ، فجميعُ الحروف تدلُّ على معانٍ في غيرها ، والحرفُ يأتي لمعنى في الأسم ، ويأتي لمعنى في الفعلِ ، ولهذا كلِّه أبوابٌ يُبَيَّنُ فيها [4] إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) في الأصل : « وهي » .
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) في الأصل : دخلت ، بإقحام الخاء .
(٤) في الأصل : تبين فيه ، والصواب ما أثبت .

باب الاعراب

الإعرابُ عند العرب يكونُ على وجهين :

أحدهُما : أنْ يكونَ بمعنى البيان ، يقال : أَعْرَبَ الرجلُ عن حاجته اذا أبانَ عنها ، ومنه الحديث (البكر تُسْتَأْمر في نفسها ، وإذنُها صُماتُها ، والثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها)[1] أي : تُبِين .

الثاني : أنْ يكونَ منقولاً من : عَرِبَتْ معدةُ الرجل ، اذا تغيَّرت ، لأنَّ الفعلَ الثلاثي اذا كان لا يتعدَّى فنقله بالهمزة قياس .

وقد يأتي الاعراب على غير هذين الوجهين يقال : أعربَ الرجلُ : اذا كان له خَيْلٌ عِرابٌ ، ويقال : أعربَ الرجلُ : اذا كان عارفاً بالخيل العِراب ، إلاَّ أنَّ الإعراب عند النحويين ليس منقولاً من هذينِ الأخيرينِ ، وإنَّما هو منقولٌ من الأوَّلَين لأنَّ الإعرابَ عند النحويين تغيُّرُ الأواخر لدخول العوامل ، فكلُّ كلمة يتغيَّر آخرُها اذا دخلت عليها العواملُ فهي معربةٌ ، واذا لم يتغيَّر

(1) رواه الإمام أحمد في مسنده ١٩٢/٤ ، مسند عدي بن عميرة الكندي ، وابن ماجه في سننه ٦٠٢/١ « كتاب النكاح ـ باب استئمار البكر والثيب » عن عميرة الكندي : « الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها » وانظر فيض القدير للمناوي ٣٤٢/٣ ، واستشهد بقوله ﷺ « الثيب تعرب . . » الزجاجي في الجمل ص ٢٦١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٠٢/١ ، وانظر في معاني « اعراب » واشتقاقه / اللسان « عرب » الخصائص ٣٦/١ـ٣٧ ، شرح اللمحة البدرية ٢٣٥/١ ، الأشباه والنظائر ٧٥/١ ـ ٧٦ ، وقد اقتفى الغافقي شيخه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٢ ، فذكر ثلاثة معان للاعراب بألفاظ قريبة مما ذكر ابن أبي الربيع .

آخرُها لدخول العوامل فهي مَبْنِيَّةٌ ، وهذا التغيير إنَّما قُصِد به في الأصل الدَّلالةُ على المعاني من الفاعلية والمفعولية ، والإضافة ، فيصحُّ على هذا أنْ يكونَ النحويون نقلوه من : أَعْرَبَ الرجل عن حاجته : اذا / أبان عنها ، [٨] لأنَّ هذه الحركاتِ وُضِعَتِ في الأصل لفَهْم هذه المعاني . ويكون من أَعْرَبَ الطعامُ المعدة : اذا غيَّرها ، لأنَّ هذا تغيُّر في الآخر ، وكان هذا أقرب ، لأنَّك اذا جعلتَه من الأول فيكون التَّصَرُّفُ فيه بالنقل ، واذا جعلتَه من الثاني فيكون التَّصَرُّفُ فيه بالاقتصار على بعض ما وُضِع له بأصل اللغة ، ويكون مثلَ دابَّة لأنَّها بأصل اللغة تنطلق على كل ما يَدِبُّ ، وهي بعُرف الاستعمال تنطلق على ذوات الأربع ، وهذا أقرب من التَّصَرُّف بالنقل.

ويمكن أنْ يكونَ النحويونَ قد اشتقوا من مثل قوله سبحانه : ﴿ عُرُباً أَتْرَاباً ﴾ [١] المعنى : حساناً [٢] ، ويكون معنى أعربتُه : حسَّنْتُه ، لأنَّ جَعْلَ الحركاتِ في الأواخر دالَّةً على المعاني من أحسن ما عُمِل في الكلام ، وأخصره ، وهذا أبعدُ الثلاثة [٣] .

ثم إنَّ الإعرابَ يكونُ في اللفظ ، ويكون في التقدير ، فالذي في اللفظ بَيِّنٌ ، والذي في التقدير يُعْلَمُ بالنظائر ، فإذا قلتَ : جاءني موسى ، ورأيتُ موسى ، فهو متغيِّر في التقدير بالعوامل ، ويعلم ذلك بأنَّ موسى اسمٌ أعجمي بمنزلة ابراهيم ، وابراهيم اذا دخلت عليه العواملُ تغيَّرَ ، فيُعْلَمُ أنَّ موسى كذلك ، لأنَّ الآخرَ ألفٌ ، والألفُ لا تقبل الحركاتِ ، وبهذا النوع يُعْلَمُ أنَّ (سُبْحَانَ اللَّـهِ) معربٌ، وإنْ كانت العربُ لم تغيِّر آخرَه بدخول العوامل وألزمتْهُ طريقةً واحدةً ، لأنَّ (سُبْحَانَ الله) بمنزلة : بَراءة الله من

---

(١) الواقعة آية ٣٧ .

(٢) في التاج « عرب » ٣٣٨/٣ : « فأمَّا العُرُب : فجمع عَرُوب ، وهي المرأة الحسناء المتحببة الى زوجها . . » وسيذكر المؤلف هذا ص٢١٥ .

(٣) عوّل ابنُ الفخار الخولاني الالبيري في شرح الجمل ص ١٢ ـ ١٣ على ما ذكره المؤلف في بيان معاني (أعرب) وما ذكره من أمثلة .

السُّوء ، و (براءةُ الله من السُّوء) يتغيَّرُ آخرُه بدخول العوامل ، فتقول : صحَّت بَراءةُ الله من السُّوء ، فيرتفع ، فيُعْلَمُ بهذا أنَّ (سُبْحان اللّـهِ) لو دخل عليه ما دخل على البراءة ، وتصرَّف كتصرُّفها لتغيَّر بالعوامل ، فهو لذلك معربٌ ، لأنَّك لو قدَّرتَ اختلافَ العوامل لوجب تغيُّرُ الآخِر ، فعُلِم ذلك بالقياس والنظائر ، كما أنَّ (ذا) يُعْلَمُ أنَّه مبنيٌ وأنَّ آخرَه لا يتغيَّرُ في التقدير بنظيره [1] ، وذلك أنَّ نظيرَه مما ليس آخرُه ألفا يتغيرُ بدخول العوامل ألا ترى أنَّ نظيرَ (ذا) : هؤلاء ، لأنَّ كلَّ واحد منهما من أسماء الاشارة ، و(هؤلاء) لا يتغيَّرُ آخرُه عند دخول العوامل فعُلِم أنَّ (ذا) لا يتغيَّرُ في التقدير .

والتغيُّر الذي يكونُ في التقدير لا يكون إلَّا بالحركات ، وأمَّا الذي في اللفظ فيكون بالحروف ، ويكون بالحركات ، ويتبيَّنُ مُكمَّلاً إن شاء الله في الباب الذي بعد هذا .

قوله : (إعرابُ الأسماء رفعٌ ونصْبٌ وخفضٌ ولا جزم فيها) [2] .

يريد إعرابُ الأسماء المُتَمكِّنة ، وهي التي لم تُشْبِهِ الحروف ، ولم تَتَضَمَّن معانيَها لأنَّ الأسماءَ على ثلاثة أقسامٍ : قِسْمٌ أشْبَهَ الحرفَ كالأسماءِ الموصولة ، وأسماءِ الاشارة ، فهذا القسم يكونُ مبنياً .

الثاني : ما تَضَمَّنَ معنى الحرف ، نحو : أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، فهذا ايضاً يُبْنى .

الثالث : ما لم يَتَضَمَّنْ معنى الحرف ، ولم يُشْبِهِ الحرفَ ، فهذا هو المعربُ ، نحو زيدٌ وعمروٌ ورجلٌ ، وما أشْبَهَ ذلك ، وقد يَطْرَأُ على هذه الأسماء التي لم تُوضعَ وَضْعَ الحرف ، ولا تضمَّنَتْ معنى الحرف في بعض أبواب العربية ، طوارىء توجِب بناءَها .

---

(١) في الأصل : « بنظير » .

(٢) الجمل ص ١٨ .

منها التركيبُ مع الحرف ، وذلك نحو : لا رجلَ ، قال الله تعالى : ﴿ لا رَيْبَ فيه ﴾ [1] .

ومنها التركيب مع الصوت ، وذلك نحو : سِيْبَوَيْهِ وعَمْرَويَهِ .

ومنها شَبَهُ المَبْنِيِّ من الأسماء نحو : يَسَارِ وبَدَادِ [2] .

ومنها الإضافة الى الحرف ، نحو قوله : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾[3]، فيمن قرأ بالفتح [4] .

ومنها إضافة الزمان الى الفعل الماضي ، نحو قول النابغة :

* على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا * [١] .

ومنهم من قال : إضافةُ الزمان الى الجملة .

ومنها عَدَمُ التمكين في الكلام ، وهذه كلُّها تُبَيَّنُ في مواضعها إن شاء الله ، وإنَّما الكلامُ هنا فيما بُنِيَ من الأسماء بأصلِ الوضع ، وهو : ما وُضِعَ مُشْبها للحرف ، أو متضمِّناً معنى الحرف .

[٩] قوله : (وإعرابُ الأفعالُ رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ ولا خفضٌ / فيها) [5] . يريد الأفعالَ المضارعةَ الخاليةَ من إحدى النوناتِ الثلاث لأنَّ الأفعال على ثلاثة أقسام :

صيغةُ الأمر ، فهذه مبنيَّةٌ على السكون ، ولا سؤالَ في هذا ، لأنَّ أصلَ الفعلِ البناءُ ، وأصلُ البناء السكون .

---

(١) سورة البقرة آية ٢ .

(٢) فَعَالِ من المَيْسَرة والتَّبَدُّد / انظر الكتاب ٣/٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، الجمل ص ٢٦٣ ، شرح المفصل ٤/٥٣ ـ ٥٤ .

(٣) سورة الذاريات آية ٢٣ .

(٤) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وحمزة والكسائي بالرفع / السبعة ص ٦٠٩ ، حُجَّة القراءات ص ٦٧٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٨٧ ، وانظر في توجيه النصب اعراب القرآن للنحاس ٣/٢٣٥ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

(٥) الجمل ص ١٨ .

الثاني : الفعلُ الماضي : وهو مبنيٌ على الفتح ما لم يلحَقْهُ ضميرُ رفعٍ [غير] [1] الألف في التثنية ، وفي هذا سؤالٌ : لم بُنِيَ على حركةٍ ؟ .

الثالث : الفعلُ المضارع : وهو الذي يتغيَّرُ أوَّلُه بالحروف بحسب ما يُسْنَد اليه وهذا هو المعربُ اذا سَلِمَ من النونات الثلاث . وسيأتي الكلام في هذا كلِّه مكمَّلاً في باب الأفعال [2] .

وقد أعطى بما ذكره أنَّ ألقابَ الإعراب : الرفعُ والنصبُ والخفض والجزمُ ، ولم يذكر ألقابَ البناء هنا ، وذكرها في باب المعرب والمبني في النصف الثاني من هذا الكتاب وقال : إن ألقابَ البناء ضَمٌّ وفَتْحٌ وكَسْرٌ وَوَقْفٌ [3] .

قوله : (تَنْفَرِدُ الأسماء بالخفض والتنوين)[4].

اعلم أنَّ التنوينَ على أربعة أقسام :

أحدُها : تنوين التَّمَكُّن : وهو الذي يَسْقُطُ لعلل [5] ما لا ينصرِفُ نحو : زيد وعمرو ، وما أَشْبَهَ ذلك .

الثاني : تنوين التنكير : وهو الذي يلحق أسماء الأفعال ، نحو : إيهٍ ، وصَهٍ ، والأصوات نحو : غاقٍ ، والأسماء المركَّبة مع الأصوات نحو : سيبويه ، وما أشبه ذلك .

الثالث : تنوين المقابلة : وهو الذي يلحق الجمع المؤنث السالم ،

---

(١) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٢٢٥ .

(٣) الجمل ص ٢٦٢ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٨ .

(٥) في الأصل « للعلل » بلامين قبل العين احدهما مقحمة .

نحو : هنداتٍ ، وزينباتٍ ، وما أَشْبَهَ ذلك .

الرابعُ : تنوينُ العِوَضِ : وهو يلحق في موضعين :

أحدُهما : كلُّ اسم آخُره ياءٌ قبلها كسرةٌ ، وفيه مانع الصَّرْف ، نحو : جوارٍ وغواشٍ ، وامرأة سَمَّيْتَها بقاضٍ . فهذا النوع يُنَوَّنُ في الرفع والخفض ، لنُقْصَانِ البناء ، ولا يُنَوَّنُ في النصب ، لكمال البناء .

الثاني : تنوينُ (يوْمئذٍ) عوضٌ من الجُملة ، لأن الأصل : يومَ إذ كان ذلك ثم حُذِفَت الجملة وعُوِّض منها تنوينٌ . ونظير هذا (بلى) في مثل قوله سبحانه ﴿ بلى قَادِرِينَ ﴾ [1] المعنى : بل [2] نَجْمَعُها قادرينَ ، فحُذِفَ (نجمعها) وجعلتِ الألفُ عِوضاً من ذلك . وذكر سيويه في قول العرب : ذَلَذِل ـ وهو جمع ـ أَنَّ التنوين عِوَضٌ من الألف [3] ، لأنَّ الأصل (ذَلاذِلٌ) ، قال طَرَفَةُ :

٤ ـ وكَمْ دَوْنَ سَلْمَى مِنْ عَدُوٍّ وبَلْدَةٍ يَحَارُ بِها الهادي الخفيفُ ذَلاذِلُه [4]

فحُذِف الألفُ كما حُذِفَت من (عُذَافِر) [5] وعُوِّضَ منها التنوينُ ، وذهب أبو علي في الإيضاح الى أنَّ هذا التنوين تنوينُ صَرْفٍ [6] . وسيأتي هذا في بابه مكملاً أن شاء الله .

وزاد بعضُ النحويين في التنوين قسماً خامساً ، وقال : تنوين

---

(١) سورة القيامة آية ٤ .

(٢) في الأصل (بلى) وما أثبتُّه هو المتَّجه يعضده قول المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٣ « ونظير ذلك بلى ، الاصل : بل » .

(٣) الكتاب ٣/٢٢٨ .

(٤) ديوانه بشرح الأعلم ص ١٢١ وفيه : « وقوله : « الخفيف ذَلاذِلُه » يقال لمن رفع ذيله : خفَّت ذَلاذِلُه أي : شمَّر وأسرع ، وهو مَثَلٌ في السرعة .

(٥) في التاج ١٢/٥٦٠ « عُذَافِر » : « (و) العُذَافِر : (العظيم الشديد من الإبل كالعَذَوْفَر ، وهي بهاء » يقال : جمل عُذافِر ، وناقة عُذَافِرة » .

(٦) الايضاح ١/٣٠٣ .

التَّرَنُّم [1] ، وأنا أذكره .

اعلم أنَّ العربَ اذا لم تَتَرَنَّمْ في القوافي ، على ثلاثة أقسام :

أحدُها : أَنْ يتركوا المـدَّات على حالهـا ولا يُبْدِلـونَ منها شيئـاً وعلى هذه اللغة أكثرُ العرب [2] .

ومنهم : مَنْ يحذِفُها ويجعلُ مكانَها النونَ الساكنةَ إنْ كانت الكلمـةُ مما يجـوز أَنْ يلحقَهـا التنوينُ ، والاَّ فيبقـون المـدَّة ولا يُعَـوِّضـونَ ، فيقـولـون : منزِلن ، فيُبْدِلُونَ من الياء النونَ ، ويقولون :

٥ ـ * مـن طَـلَـلٍ كـالأَتْـحَمِـيِّ أَنْـهَـجا * [3]

ولا يُبْدلونَ من الألف النونَ ، وكذلك يقولون :

٦ ـ * يا صـاحِ مـا هـاجَ الدُّمـوعَ الذُّرَّفا * [4]

---

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ١/ص ١٤ « وهذه التسمية مشكلة ، لأنَّ التَّرَنُّمَ هو ترجيع الصوت وترديده ، وذلك انما يتأتى مع حرف المد دون التنوين ، ووجه ذلك ان يكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للعلم به . والأصل تنوين عدم الترنم ، ويكون سُمِّي بذلك إعتباراً بالموضع الذي يكون فيه التَّرَنُّم اذا كانت القوافي مطلقة ، فتكون تلك التسمية بهذه الملابسة » وانظر الكتاب ٤/٢٠٤ ـ ٢٠٦ ، الجني الداني ص ٢٤٦ .

(٢) في الأصل : « وعلى هذه اللغة هم اكثر . . » باقحام « هم » . وهذه اللغة هي لغة أهل الحجاز / انظر الكتاب ٤/٢٠٦ ، القوافي للأخفش ص ١٠٥ .

(٣) البيت للعجاج ، وقبله ـ وهو مطلع الأرجوزة ـ :

* ما هاج أحزاناً وشَجْوَاً قد شَجَا *

والشاهد يروى « أنهجا » بألف الاطلاق ، وهي رواية الديوان ، ويروى « انهجن » بالنون كما ذكر المؤلف بعد . انظر ديوان العجاج ص ٣٤٨ ، الكتاب ٤/٢٠٧ ، الخصائص ١/١٧١، الصاحبي ص ١٧٣، شرح المقدمة المحسبة ١/١٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٠، توضيح المقاصد ١/٢٧ مغني اللبيب ص ٤٨٧، والأَتْحَميّ: ضرب من بُرُود اليمن، وأنهج: بَلِيَ.

ومما ينبغي ذكره أن القسم الثاني الذي ساق ابن أبي الربيع البيت شاهداً له، لم أجده عند غيره .

(٤) هذا البيت مطلع أرجوزه للعجاج في ديوانه ص ٤٨٨ ، ويروى « الذُّرَّفَنْ » انظر الكتاب ٤/٢٠٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٥٢ ، أمالي السُهيلي ص ٤٦ ، شرح الجمل لابن

ولا يبدلون من الألف النونَ .

ومنهم مَنْ يجعل مكانَها النونَ في كلِّ حالٍ [١] ، وهم أقلُّ العرب فيقولون :

* من طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ [٥] .

و * . . . الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ * [٦] .

فعلى هذه اللغة يأتي التنوينُ على خمسة أقسام ، وهي لغة ضعيفةٌ لا اعتدادَ بها ، وإنَّما المعوَّلُ عليه اللغتانِ المتقدمتانِ ، وعليهما فصحاءُ العرب .

قوله : (ودخول الألف واللام) [٢] .

اعلم أنَّ الألفَ واللامَ يوجدانِ في كلام العرب على ثلاثة أقسام :

أحدُها : أنْ يكونا للعَهْد ، وتارةً يكونُ العهدُ في الشَّخص ، وتارةً يكونُ في الجنس .

الثاني : أنْ تكونَا [٣] الزائدتينِ الداخلتينِ في الذي والتي وما جرى مجراهما ، لأنَّ التعريف للموصول بالصِّلة .

[١٠] الثالث : أنْ تكونا بمنزلة (الذي) ، وهذه لا أذكرها / جاءت إلَّا في الشِّعر ، وهي فيه قليلةٌ . قال :

٧ ـ * ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ * [٤]

= عصفور ١/١١٠ ، توضيح المقاصد ١/٢٧ .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٠٦ : « وأمَّا ناسٌ كثيرٌ من تميم فيبدلون مكان المدّة النونَ . . » وقال الأخفش في القوافي ص ١٠٥ « ناسٌ كثيرٌ من تميم وقيس » .

(٢) الجمل ص ١٨ .

(٣) في الأصل : تكون ، بالافراد .

(٤) تمامه : * ولا الأصيلِ ولا ذو الرَّأيِ والجَدَلِ *

وقبله : يا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفاً أنت حامِلُهُ ... ياذا الخنا ومقال الزُور والخَطَلِ

والبيتان للفرزدق يهجو رجلاً من بني عُذرة ، فضَّل عليه جريراً ، وليسا في ديوانه المطبوع ، =

والألفُ واللام اذا كانتا [١] بمنزلة (الذي) فلا يُوْصَلانِ إلاَّ باسم الفاعل واسم المفعول ، على هذا كلامُ العرب ، والشاذُّ القليل لا يُعْتَدُّ به ولا يُبْنَى عليه .

قولُه : (والنَعْتُ) [٢] .

وهو لا يكون إلاَّ في الأسماء ، وسيأتي بيانُه في باب النعت [٣] .

قولُه : (والتصغير) [٤] .

اعلم أنَّ التصغيرَ في الاسم يجري مجْرى وصفِه بالصِّغر ، فإذا قلتَ : رُجَيْلٌ فكأنَّك قلتَ : رَجْلٌ حقيرٌ ، فإذا صحَّ أنَّ الوصفَ لا يكونُ في الفعل ، فالتصغير كذلك ، والدليل أنَّ التصغيرَ في الأسم يَجْري مَجْرَى وصفه بالصغر أنَّ اسمَ الفاعل اذا وُصِفَ لا يعمل ، واذا صُغِّر لا يعمل ، وأنَّ رجلاً وما جرى مجراه لا يُجْمع بالواو والنون فإذا صُغِّر جُمِعَ بهما ، فتقول : رُجَيْلُونَ ، وجاز ذلك لأنَّه جرى مَجْرى : رِجالٌ حقيرون ، وسيأتي بيانُ هذا في باب التصغير إن شاء الله .

= ولم أقف لهما على سابق ولا لاحق / انظر الشاهد في التهذيب ١٣/١١٩ ، ١٥/٤٦٢ ، رسائل أبي العلاء ص ٨٢ وفيه « الجلد » فكان « الجدل » ، الانصاف ٢/٥٢١ ، التوطئة ص ١٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٢ ، المقرب ١/٦٠ ؛ ضرائر الشعر ص ٢٨٨ ، شرح عمدة الحافظ ص ٩٩ ، شرح التسهيل ص ٢٢٥ ، رصف المباني ص ٧٥ ، ١٤٨ ، شرح اللمحة البدرية ١/٢١٩ ، ٢/٨٤ ، المساعد ١/١٥٠ ، المقاصد النحوية ١/١١٤ ، خزانة الأدب ١/١٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١/١١٤ .

وفي الأصل : « ما انا بالحكم » وكذا في ص ٣١١ وفي املاء المؤلف على الجمل ص ٨ ، وهو خطأ والصواب « أنت » فالشاعر يخاطب رجلاً من بني عذرة كما تقدم - وبها جاءت الرواية في المصادر السالفة كافة كما رواه المؤلف نفسه على الوجه الصحيح في الكافي ١/ ص ٢٢ .

(١) في الأصل : كانت ، بالافراد .

(٢) الجمل ص ١٧ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٢٩٧ فما بعدها.

(٤) الجمل ص ١٨ .

فإن قلتَ فقد قالوا : ما أُمَيْلِحَ زيداً [1] ، وأملحَ فعلٌ .

فالجواب : أنَّ التصغير جاء في هذا النوع من الفعل كما جاء منه الصحيحُ ، ألا ترى أنَّهم قالوا : ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهْ [2] ، وأفعل اذا كانت العينُ منه واواً أو ياءً فإنَّك تنظر، فإن كان فعلاً اعتلَّ تقول: أقامَ وأباع[3]، وإن كان اسماً صحَّت فتقول : أَسْود وأَبيض ، وجرى هذانِ الحكمان في هذا النوع الواحد من الفعل ، وإن كانا من أحكام الاسماء لما في هذا الفعل من [4] الشَّبَهِ بأفْعَلَ التي للتفضيل .

والشبه من خمسة أوجهٍ :

احدها : أنَّ اللَّفظ واحد .

الثاني : أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُؤتى به للزيادة والتعظيم .

الثالث : أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَحْمِل الضمير .

الرابع : أنَّ الضمير في كُلِّ واحدٍ منهما لا يظهر .

الخامس : أنَّ كلَّ واحد منهما لا يتغيَّرُ بناؤه للدَّلالةِ على الزمان ، لأنَّ فعل التعجب وان كان فعلاً فلا يتصَّرفُ على حَسَبِ ما يتبيَّنُ بعد هذا ، والعربُ تعطي الشيء حكمَ ما أَشْبَهَهُ ، وعلى مراعاة الشبه وضع باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وكثيرٌ من أبواب العربية على حَسَب ما يتبيَّنُ .

فإن قلتَ : ما المرادُ بالتصغير في قوله : ما أُميلِحَ زيداً ؟

قلتُ : المرادُ بالتصغير الموصوفُ بالملاحة ، وهو زيدٌ ، ونظير هذا قولك : قامت هندٌ ، لأنَّهم ألحقوا الفعلَ علامةَ التأنيث ، وهم يريدون بذلك الدَلالة على تأنيث الفاعل .

---

(١) كما في قول العرجي :

يا ما أُميلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا ... من هؤليائكُن الضَّال والسَمُرُ

ديوانه ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجرى ٢/ ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ .

(٢) انظر شرح المفصل ٧/١٤٣ .

(٣) في الأصل : قام ، وباع ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل : « لما بين هذا الفعل والأسم من الشبه » وما أثبته الصواب .

قوله : (والنِّداء) (١) .

المنادى مفعولٌ في المعنى ، والفعل لا يكون مفعولاً ، ووضعه يضادُّ ذلك على حَسَبِ ما ذُكِر في الباب الأول (٢) ، ألا ترى أنَّك اذا قلتَ : يا عبدَ الله فالمعنى : أريدُ عبدَ الله ، وأنادي ، وسيأتي الكلام في هذا باب النداء .

قوله : (تَنْفَرِدُ الأفعالُ بالجزم والتَّصَرُّف) (٣) .

التَّصَرُّف أراد به في هذا الموضع اختلافُ الأَبْنِيَةِ لاختلاف الأزمنة ، ويُطْلَق أيضاً التَّصَرُّف على استعمالِ الكلمة في جميع أبواب العربية فيقولون : سُبْحانَ لا يَتَصَرَّفُ لأنَّه لا يُسْتَعمل إلَّا مفعولاً مطلقاً ، وكذلك يقولون في : سَحَر وغُدْوة وبُكْرة ، اذا كُنَّ ليومٍ بعينه : إنَّهن غيرُ متصرفاتٍ ، لأنَّهن لا يُسْتَعملن إلَّا ظروفاً ، وكذلك يقولون في : هَنَاهُ (٤) وفي : مَلْعَنَان (٥) ومَخْبَثَان ، وما كان مثلَها : لا يتصرَّفْنَ لأنَّهن لا يُسْتَعْمَلْنَ إلَّا في النداء ، والأفعال هي التي وُضِعَتْ أبنيتُها دالَّةً على الزمان ، فهي التي تَخْتَلِفُ لاختلاف الأزمنة .

---

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٦٤ فما بعدها .

(٣) الجمل ص ١٨ .

(٤) معنى : يا هناه : يا رجل سوء قال في الكافي ٢/١٤٧ ، ١٤٨ « قالوا : يا هناه وهو كناية عن منكور ، والأصل : هنو ، ثم حذفت لام الكلمة فقيل : هن ، وعلى هذا جرى في الكلام ، فلما جاؤا الى النداء قالوا : يا هن فأجري في النداء على ما أجري في غير النداء وقالوا : يا هناه ، وكأنهم ردوا المحذوف قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها يا هنا ه ويحك ألحقتَ شراً بشر

وَبَنَوْا هذه الكلمة على فَعَالِ فجاء : يا هناو ، فجاءت الواو طرفاً بعد الألف زائدة فانقلبت همزة فقالوا : يا هناء ، ثم أبدلت الهمزة هاء كما قالوا : هَرَاق والأصل : أراق . فجاء : يا هناه ، وهذا أحسنُ ما أُخِذَ عليه هذا «وانظر المقتضب ٤/٢٣٥ «هـ» الأصول ١/٤٢٤ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ل ٤٣ ، أمالي ابن الشجرى ٢/١٠١ ، شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ل ٥٣ ـ ٥٤ ، اللسان « هنا » .

(٥) في الأصل : ملعان بسقوط النون التي بعد العين . و « ملعنان » و « مخبثان » مَفْعَلان من اللَّعن ، والخُبْث .

قولُه : (وإنّما لم تُجْزَمِ الأسماء ، لأنَّها مُتَمَكِّنةٌ يلزمُها حركةٌ وتنوين)[1] .

يَحْتَمِلُ هذا الموضع أنْ يريدَ الأسماءَ التي لا تَنْصَرِفُ ، لأنّ الأسماءَ التي لا تُنْصَرِفُ مُنِعَتِ الخفضَ والتنوين لشَبَهِهَا بالفعل وخفضت بالفتحة ، فيقال : لِمَ لَمْ تُجْزَم في موضع الخفض ، ولم يُجْعل خفضُها كنصبها ، اذ عَدَمُ الخفض فيها إنّما كان لشَبَهِهَا بالفعل ، فكان الواجبُ أنْ تستحِقّ بذلك الجزم ؟

يقال : الاسماء المتمكِّنةُ قياسُها أنْ تكونَ بالحركة والتنوين فحين حُذِف منها / التنوينُ لشبه الفعل لا تَسْقُطُ الحركةُ ، لأنَّ ذلك إجحاف بالكلمة وإخلالٌ بها . [11]

ويَحْتَمِلُ أنْ يريدَ الاسماءَ كلَّها فنقول : الاسم متمَكِّن يدخلُه لذلك التوينُ ، والتنوينُ : نونٌ ساكنةٌ ، فلا تقع إلاّ بعد حركة فلو جزمتَ الاسمَ لذهبتِ الحركةُ ، ولو ذهبتِ الحركةُ لذَهَبَ التنوينُ، ولو ذهب التنوين لاختَلَّ الأسمُ بزوال الحرف الذي دخله بإزاء تمكُّنه .

ومن المتأخرين مَنْ اعترض هذا فقال : عِلَّةُ الاختصاص لا تُلْزم ، فهذا لا يلزم، لأنَّ المعانيَ التي وُضِعَ الاعرابُ عليها ثلاثةٌ : الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ، فجُعِلَ الرفع دليلاً على الفاعلية، وما جَرَى مَجْراها، والنصبُ دليلاً على المفعولية وما جرى مَجْراها والخفضُ دليلاً على الإضافة[2] .

فإن قلتَ : لِمَ لَمْ يكن الجزمُ عِوضاً عن واحدٍ منها ؟

قيل : لو كان عِوضاً من واحدٍ منها لقيل : ولم دخل الجزم ، وسقطت الحركة التي تقدره[3] عوضاً منها، وكلُّ سؤال ينعكِسُ على صاحبه لا يُسأل عنه؟ .

---

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) عزاه السهيلي في نتائج الفكر ص ٩١ الى شيخه أبي الحسين بن الطراوة .

(٣) في الأصل : تقدرها .

قلت : عِلَّةُ الاختصاص تطلب ويُسأل عنها . فإن وُجِدَ للاختصاص وَجْهٌ عُلِّلَ به وإلاَّ فلا يلزم ، وهذا مما وُجِدَ له وَجْهٌ فيلزم أَنْ يُؤتى به على حَسَبِ ما تقدَّم .

وعلَّلَ بعضُ المتأخرين امتناعَ الجزم من الاسم بأنَّ عواملَ الجزم لا معنى لها في الاسم ، وهذا إنَّما يكون جواباً لمن يَسْأَل . فيقول : لِمَ لَمْ يَدْخُلِ الجزمُ في الاسماء بالعوامل التي دَخَلَ بها في الفعل [1] ؟

فقد تحصَّل مما ذكرته امتناعُ الجزم من الاسم بالعوامل التي يكون بها الجزم في الفعل ، وامتناع دخول الجزم في الاسم بدلاً من الرفع أو النصب ، أو الخفض حتى يكونَ دليلاً على ما تدلُّ عليه احدى هذه الحركات . ولا يُمْكِنُ أَنْ يُسألَ عن أكثرِ من هذين .

قولُه : (ولم تُخْفَضِ الأفعالُ ، لأنَّ الخفضَ لا يكون إلاَّ بالإضافة)[2] .

اعلم أَنَّ السؤالَ هنا من وجهين :

أحدُهما : أَنْ يقالَ : لِمَ لَمْ تُخْفَضِ الأفعال بما خُفِضَت به الأسماءُ ؟

والثاني : أَنْ يقالَ : لِمَ لَمْ تُخْفَضِ الأفعالُ بغير ما خُفِضَت به الأسماءُ كما نُصِبَت بغير ما نُصِبَت به الأسماءُ وكما رُفِعَت بغير ما رُفِعَتْ به الأسماءُ ؟

الانفصالُ عن السؤال الأول يكون من وجوهٍ أربعةٍ :

أحدُها : أَنْ يقالَ : إنَّ الخفضَ في الأسماء إنَّما يكونُ بالاضافة ، والاضافة إنَّما تكونُ لتخصيص الأول وتعريفه . ولا يتعرَّفُ الأوَّلُ إلاَّ بما يكونُ معلوماً عند المخاطب نحو : غلامُ زيد ، وصاحبُ عمروٍ ، فعمرو بلا شَكٍّ

---

(١) شرح ابن الفخار الخولاني قول الزجاجي : « وانما لم تجزم الاسماء . . . . . » بنحو ما ذكره ابن أبي الربيع . وانظر المسألة في الايضاح في علل النحو ص ١٠٢ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ص ٣٨ .

(٢) الجمل ص ١٨ .

معروفٌ عند المخاطب ولو لم يكن معلوماً ما صحَّ أنْ يتعرَّفَ الصاحبُ به .

والفعل إنَّما جِيء به لإفادة المخاطب ما لم يكن عندَه فمن ضروراته أنْ يكونَ مجهولاً عند المخاطب ، اذ لو كان معلوماً لما كان في ذلك فائدةٌ ، وكنتَ تخبره بما يعلمُه ، فقد تناقض مدلولُ الفعل والاضافة .

الثاني : أنْ يقالَ : إنَّ الافعالَ أدِلَّةٌ ، والدليل ليس المدلول ، والاضافة إنَّما تكون للمدلول ، بخلاف الاسم ، فإنَّ العربَ تُنزِّلُ الاسمَ منزلةَ المسمَّى ، فنزَّلت زيداً وعمراً وما أشبَهَهما منزلةَ المسميات حتَّى كأنها هي . والدليلُ على الشيء لم يتنزَّل عندهم بتلك المنزلة فلا يُضاف الى الدليل [1] ، ويُضافُ الى الاسم .

وقولُه : (ولا معنى للإضافة للأفعال) [2] صالحٌ أنْ يكونَ على هذا الوجه ، وصالح أنْ يكونَ على الوجه الأوّل .

فإذا ما أَخَذْنَاهُ على الوجه الأول فيكون المعنى : مدلولُ الأفعالِ مجهولٌ عند المخاطب فلا يحصل به تخصيصهُ ولا تعريفُه ، فلا معنى للاضافة ، اذ الاضافةُ انَّما يرادُ منها التخصيصُ والتعريفُ ، فإذا أخذناه على هذا كان على الوجه الأول .

ويمكن أنْ يريدَ أنَّ الافعالَ أدِلَّةٌ فلا معنى للاضافة الى الأفعال ، لأنَّ الاضافَة للمدلولِ لا للدَّليلِ .

قوله : (لا تملك شيئاً ولا تستحِقُّه) [3] .

هذا يُبْطِل المأخذَ الأول ، وانَّما يريد أنَّ الأفعالَ أدِلَّةٌ ، فمدلولُها هو الذي يملك ويستحِقُّ ، وأمَّا الأَدِلَّةُ فلا / تملك ولا تستحِقُّ ، وأعطى بهذا أنَّ [١٢]

(١) هذه العلة للأخفش/انظر الإيضاح في علل النحو ص ١٠٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩/١ .

(٢) و(٣) الجمل ص ١٨ .

الاضافَة تكـونُ على وجهين : إضافـةُ مُلْكٍ ، واضافـةُ استحقاق ، فـإضـافـةُ المُلْكِ نحو قولك : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمروٍ ، واضافةُ الاستحقاق نحو قـوله : ﴿ أعُـوذُ بِرَبِّ النَّـاسِ ﴾ (١) ، فالنَّـاسُ يستحِقُّون رَبـاً ، ولا يمكن أنْ يُقالَ : يملكون رَبّاً ، وهذا كلُّه اذا جعلنا الهاءَ من (تستحقُّه) عائدةً على الشيء .

فإنْ جعلنا الهاءَ عائدةً على المُلْك فلا يكونُ في كلامه ما يَـدُلَّ على أنَّ الاضافَة تكون على وجهين ، بل الظاهرُ حينئـذٍ من كلامِـهِ أنَّ الاضافـةَ تكون على جِهَـةِ المُلْكِ لا غير ، وقـد صَـحَّ بمـا ذكـرتُـه أنَّ الاضـافـةَ تكـونُ على وجهين ، فـالـذي ينبغي أنْ يُقــالَ : إنَّ الهـاءَ عــائـدةٌ على الشيء لا على المُلْكِ .

وقال صاحبُ الكُرَّاسة (٢) : « لإعادة الضمير على الشيء مَزِيّة » (٣) .

وقال الأستاذُ أبو علي في التوطِئَة : « مزايا » (٤) وهي عندي خمسٌ :

أحدُها : أنَّك اذا أعدتَه على الشيء أفاد الكلامُ أنَّ الاضافة تكون على وجهين .

الثـاني : اذا أعدتَـه على المُلْكِ أعطى الكـلامُ بظاهـرة أنَّ الاضافـةَ لا تكونُ إلَّا على وجهٍ واحد ، وهو خطأٌ على حَسَبِ ما ذكرتُه .

الثالث : أنَّ الاعادةَ على الأقرب أولى .

الرابع : أنَّ إعادةَ الضمير على منـطوقٍ أولى من إعادتِـه على مُضَمَّنٍ ،

---

(١) أول سورة الناس .

(٢) و (٣) هو أبو موسى / عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي ، أخذ عن ابن بَرِّي ، أقرأ القرآن مدة ببجاية ثم تولى الخطابة بجامع مراكش ، توفي سنة ٦٠٧ هـ والكراسة : مقدمة في النحو جعلها كالحواشي على الجمل للزجاجي ، واعتمد فيها على شيخه ابن بَرِّي . وتسمى القانون ، والمقدمة الجزولية، الكراسة، وقد شرحها جماعة من العلماء منهم أبو علي الشلوبين وابن معطى ، وعلم الدين اللورقي ، وابن مالك ، وابن الخبَّاز ، انظر إنباه الرواة ٣٧٨/٢ ، صلة الصلة ص ٥٣ ، وفيات الاعيان ٤٨٨/٣ ، وانظر كشف الظنون ١٨٠٠/٢ ، وانظر ما نقله المصنف عن الكراسة في شرحها للشلوبين « خ برلين » ل ٢٨ .

(٤) التوطئة ص ١١٩ ، وقد ذكر في شرح الجزولية ل ٢٨ المزايا : الثانية والثالثة ، والرابعة .

فإنَّ المُلْكَ لم يَجْرِ له ذكرٌ لكن تَضَمَّنَهُ الفعلُ .

الخامسُ : أنَّك اذا أعدتَ الضميرَ على المُلْك يكون (ولا تستحِقُّه) توكيداً ، واذا أمكنَ أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على غيرِ التوكيد فهو أولى [١] .

الثالث :

أنَّ المضافَ إليه يقومُ مَقَامَ التنوين ، فإذا قلتَ : غلامُ زيدٍ ، فزيدٌ قد قام مَقَامَ تنوينِ الغلام ، فلو أُضِيفَ الى الفعل لكان الفعلُ قد قام مَقَام تنوين المضاف ، والفعل لا بُدَّ له من فاعلٍ فيكون التنوين قد قام مَقَامَ جُملة [٢] .

الرابع :

أنَّ الفعلَ لو [أضيف] [٣] اليه لصار مع المضافِ كالشيء الواحد ، والفعلُ لا يخلو عن الفاعل ، فيلحق على هذا الاسم وهو المضاف زيادتانِ والاسمُ لا يَتَحَمَّلُ زيادتينِ ، ولذا لم يتحمَّلِ الألفَ واللامَ والتنوينَ [٤] .

وأمَّا الانفصالُ عن السؤال الثاني فيكون من وجهٍ واحدٍ ، وهو : أنَّ المجرورَ قد تقرَّرَ مع جارِّه كالشيء الواحد ، فلو جُرَّ الفعل لكان مع جارِّه كالشيء الواحد والفعلُ ثقيلٌ ، والثقيلُ لا يَحْتَمِلُ الزيادةَ ، ألا ترى أنَّهُ لم يَتَحَمَّلِ التنوينَ، وجُعِلَ التنوينُ في الاسم لِخفَّتِه ، وهذا الانفصال لو لم يوجد لم يكن السؤالُ لازماً لأنَّه انفصالٌ عن عِلَّة الاختصاص .

* * * *

---

(١) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٧ هذه المزايا ولكنه جمع الأولى والثانية في مزية واحدة .

(٢) هذه العلة للأخفش أيضاً / أنظر الايضاح في علل النحو ص ١١٠ - ١١١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ص ٣٩ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) انظر الايضاح في علل النحو ص ١١١ .

بابُ معرفة علاماتِ الاعراب [1]

اعترض بعضُ الناس هـذه الترجمـة ، بأَنْ قـال : العلامـات هي الاعرابُ ، فكيف أضافها الى الاعراب ، والشيءُ لا يُضافُ الى نفسِه ؟

والانفصالُ عن هذا من وجهين :

أحدُهما : أنْ يكونَ مثلَ : عِرْق النَّسَا [2] ، لأَنَّ العِرْقَ عامٌّ ، والنَّسَا خاصٌّ ، فأَضافَ العامَّ الى الخاصِّ ، وكذلك العلاماتُ عامَّـةٌ والاعرابُ علاماتٌ خاصَّةٌ .

الثاني : أَنَّ الاعرابَ قد بُيِّنَ في الباب الذي قبلَ هذا أَنَّه جِنْسٌ تحتَه أنواعٌ أربعةٌ : [الرفعُ] [3] ، والنصبُ ، والخفضُ ، والجزمُ ، فهذا الباب لبيانِ ما يحتوي عليه كلُّ واحدٍ من هذه الأنواعِ ، فالضَمَّةُ والواوُ والألفُ والنونُ أَنْوَاعُ الرفع ، وكذلك السكونُ والحَذْفُ نوعا الجَزْمِ فأطلق العلاماتِ على أنواعِ آحادِ الاعراب ، فكأَنَّه قال : بابُ معرفةِ أنواعِ الرفع ، وأنواعِ

---

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) في اللسان « نسا » : « النَّسَا بالفتح مقصور بوزن العصا : عِرْقٌ يخرج من الورك مستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر . . . والأفصح أن يُقالَ له : النسا لا عرق النسا . ابن سيده : النسا من الورك الى الكعب ، ولا يقال عرق النسا ، وقد غلط فيه ثعلب فأضافه» . وانـظر اصلاح المنطق ص ١٦٤ .

(٣) تكملة بها يتم الكلام .

النصب ، وأنواع الخفض ، وأنواع الجزم (١) . وهذا الانفصال أَبْيَنُ وأقربُ لكلامه .

قولُه : (للرفعِ أَرْبَعُ علاماتٍ) .

يُحْتاجُ في هذا الفصل الى معرفةِ خمسة أشياء :

أَحدُها : عَدَدُها ، وقد ذكره .

الثاني : تعيينُها ، وقد ذكره .

الثالث : بيانُ المشترك منها والمختصّ .

الرابع : تعيينُ ما يُرْفَعُ بواحدٍ منها .

الخامس : متى يكونُ الاعرابُ ظاهراً ومتى يكون مقدَّراً ؟

[١٣] / فالضَمَّةُ : هي مشتركةٌ خاصةً ، تكونُ في الأسماء ، وتكونُ في الأفعال ، وأمَّا الواوُ والألف فمختصَّانِ بالأسماء ، والنونُ مختصَّةٌ بالفعل .

والذي يُرْفَعُ بالضَمَّة من الأسماء : الاسمُ المفردُ ، والجمعُ المكسَّرُ ، والجمع المؤنَّثُ السالم .

والذي يُرْفَعُ بالضَمَّة من الأفعال : كلُّ فعلٍ مضارع لم يلحقْهُ من آخرِه ضميرٌ ، ولا علامةٌ ، ولا النونُ الخفيفةُ و(٢) الشديدةُ .

والذي يُرْفَعُ بالواو الجمعُ المذكَّرُ السالمُ .

والذي يُرْفَع بالألف التثنيةُ .

والذي يُرْفَعُ بالنون كلُّ فعل لحِقَه أحدُ الضمائر الثلاثة على حَسَبِ ما يتبين بعد هذا إن شاء الله .

وكلُّ ما يُرْفَعُ بالحروف فالاعراب فيه ظاهرٌ .

وما يُرْفَعُ بالضَمَّةِ فالضَمَّةُ فيه ظاهرةٌ ، إلَّا ما آخرُه من الاسماءِ ياءٌ قبلَها

---

(١) انظر الاعتراض والانفصال عنه في شرح الجمل لابن الفخار ص ١٨ ، وهو هناك على النحو الذي ذكره ابن أبي الربيع .

(٢) هكذا في الأصل ، والأولى : « ولا الشديدة » .

كسرةٌ ، وما آخرُه من الأفعال واوٌ قبلَها ضَمَّةٌ وياءٌ [1] قبلَها كسرةٌ ، وما آخرُه ألفٌ اسماً كان أو فعلاً . فهذه جملةُ الباب ، ونرجع الى كلامه .

قولُه: (فأمَّا الضَمَّةُ فتشترك فيها الأسماءُ والأفعال) [2] .

اعترض بعضُ المتأخرين هذا بأَنْ قال : بَيَّنَ أَنَّ الضَمَّةَ تكون في الاسماء والأفعال ، ولم يُبيِّن ما يُرْفَعُ من الأسماء بالضَمَّة ، فهذا الفصلُ ناقصٌ .

الجواب : أَنَّه اذا بيَّنَ ما يُرْفَعُ من الأسماء بالواو ، وما يُرْفَع بالألف وغير ذلك ، وما يُرْفَعُ بالنون وغير ذلك فمعلومٌ أَنَّ ما بقي من معربات الأسماء والأفعال بعد ما عَيَّنَ يُرْفَعُ بالضَمَّة ، اذ لو كان يرفع بغير الضَمَّة ، أو منه ما يرفع بالضَمَّة ومنه ما يرفع بغير الضَمَّة لكانت علاماتُ الرفـع خمسةً ، وهو قد ذكر أَنَّها أربعة ، فتفطَّن لهذا ، فإنَّه صحيحٌ ، واختصار في التعليم وتقريب . ألا ترى أَنَّ المبتدىءَ يَسْهُل عليه هذا المأخذ ولا يَسْهُل عليه أَنْ يقالَ له : يرفع بالضَمَّة الاسمُ المفردُ والجمعُ [3] المكسَّرُ ، والجمع المؤنث السالم ، فإنَّه لا يدري ما معنى الجَمْع المكسَّر ؟ وانما يدري بعد هذا في باب جمع التكسير ، وهذا بَيِّنٌ .

قوله : (والواوُ علامةُ الرفعِ في خمسة أسماءٍ معتلَّةٍ مضافة)[4].

اعترض بعضُ المتأخرين هذا من وجهين :

أحدُهما : أَنَّه قال : خمسةٌ ، وهي سِتَّةٌ ، زاد سيبويه فيها « هناك » وقال : إنَّها تكونُ في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف، وفي الخفضِ بالياء [5] .

---

(١) هكذا في الأصل ، والأولى « أو » .

(٢) الجمل ص ١٨ .

(٣) في الأصل : « ولا الجمع » باقحام « لا » .

(٤) الجمل ص ١٨ - ١٩ .

(٥) انظر الكتاب ٣٦٠/٣ .

الثاني : أنّه جعل هذه الأسماءَ معربةً بالحروف ، وإعرابُها بالحروف يُؤَدِي الى بقاءِ الاسم الظاهر على حَرْفٍ واحد ، ولا يُوْجد في الاسماءِ الظاهرة ما هو على حرفٍ واحد ، وإن كان مبنياً ، فكيف المُعْرَبُ ؟ وانّما يوجد على حرفٍ واحدٍ المضمرُ المتَّصلُ نحو : الكاف من ضَرَبَكَ ، والياءُ من غلامي على حَسَبِ ما يتبيَّن في المضمر . وأمرٌ ثانٍ [١] : أنَّ هذه الأسماءَ قبل الإضافة تعربُ بالحركاتِ، فكيف تعربُ بالحروف بعد الإضافة؟ لا نظير لهذا، لا تَجِدُ اسماً يتغير إعرابه عند الإضافة عما كان يُعْرَبُ به قبل الإضافة.

الثالث : أنَّ أخاك من الاسماء المفردات ، نحو صاحبك ، وغلامك ، ولا تجد شيئاً من هذا النوع يُعْرَبُ بالحروف ، وانّما هذه الأسماءُ معربةٌ بحركات مقدّرة في الحروف ، وأنَّ الأصل (أَخَوُكَ) في الرفع ، و (أَخَوَكَ) في النصب ، و (أَخَوِكَ) في الخفض ، فلو بَقِيَ على هذا لانبغى [٢] أنْ تقلبَ الواو وألفاً ، لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها فتكونُ من الأسماء المقصورة فيقال : أخاك في الأحوال الثلاثة . وقد قيل ذلك ، وان كان قليلاً ، وعليه جاء (مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَل) [٣] إلاَّ أنَّ الأكثرَ عند العرب أنْ يُتْبِعُوا ما قبلَ الآخِرِ الآخِرَ ، فجاء في الرفع بعد الاتباع (أُخُوُكَ) فاستُثْقِلَتِ الضَمَّةُ على الواو فحُذِفَت فبقي (أُخُوك) ، وجاء في النصب (أَخَوَك) فانقلبتِ الواو ألفاً ، لتحركها ، وانفتاحِ ما قبلَها ، فصار (أَخَاك) ، وجاء في الخفض

(١) في الأصل : « ثالث » .

(٢) في اللسان « بغي » : وقولهم ينبغي لك أن تفعل كذا فهو من أفعال المطاوعة ، تقول بغيته فانبغى ، كما تقول : كسرته فانكسر . وفي المصباح المنير (بغى) : « وقد عدوا ينبغي من الأفعال التي لا تتصرف فلا يقال : انبغى ، وقيل في توجيهه : ان انبغى مطاوع بغى ، ولا يستعمل انفعل في المطاوعة إلا اذا كان فيه علاج وانفعال مثل : كسرته فانكسر ، وكما لا يقال : طلبته فانطلب . . . لا يقال : بغيته فانبغى ، لأنه لا علاج فيه ، وأجازه بعضهم ، وحكي عن الكسائي أنه سمعه من العرب » .

(٣) من أمثال العرب انظر / الفاخر ص ٦٣ ، جمهرة الأمثال ٢/٢١٣ ، ٢٤٢ مجمع الأمثال ٢/٣١٨ ، المستقصي ٢/٣٤٧ ، وفي هذه المصادر « أخوك » فلا شاهد فيه ، وقد جاء المثل بالرواية التي أوردها المؤلف في أمالي السهيلي ص ١١٤ .

(أَخِوكَ) فاستُثْقِلَت الكسرةُ في الواو فحُذِفَت ، فبَقِيتِ الواوُ ساكنةً ، فجاءت بعد كسرة فانقلبت ياءً ، ففيه في الرفع حذف الحركة ، وفيه في النصب القلب ، وفيه في الخفض الحذف والقلب على حَسَبِ ما ذكرته وكذلك الكلام في أبيك ، وفي حميك .

وأَمَّا (فُوْكَ): فالأصلُ فيه (فَوْهُكَ) فَحُذِفَتْ / الهاءُ كما حُذِفَت من: يَدٍ [١٤] ودَمٍ ، فصار الإعرابُ في الواو، فجاء (فَوُكَ) في الرفع فأُتْبِعَتِ الفاءُ الواوَ فصار [فُوُكَ] فاستُثْقِلَت الضَّمَّةُ فحُذِفَت فَبقِيَ (فُوْكَ)، وفي النصب [فَوَكَ]. انقلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلَها، فصار (فاك)، وفي الخف [فَوِك] فأُتْبِعَتِ الفاءُ الواوَ فصار (فِوِك)، فاستُثْقِلَتِ الكسرَةُ فحُذِفَت فَبقِيَ (فِوْكَ) فجاءت الواوُ ساكنةً بعد كسرةٍ فقلبت ياءً.

وأَمَّا (ذو) فالأصلُ فيها (ذَوَيٌ) بدليل قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ ﴾ [١] فحُذِفَتِ الّلامُ كما حُذِفَتِ من يَدٍ ودَم ، فَبَقِيَ (ذَوُمال) في الرفع فأُتْبِعَتِ الذَّالُ الواوَ فصار (ذُوُمال) ثم حُذِفَتِ الضَّمَّةُ من الواو استثقالاً لها فصار ذُوْ ، وفي النصب ذَوَمالٍ فانقلبتِ الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، وفي الخفض ذَوِمالٍ فأُتْبِعَتِ الذالُ الواوَ ثم قلبتِ الواوُ ياءً لانكسار ما قبلَها فصار ذي مالٍ .

ووزنها كلُّها فَعَلٌ بفتح العين ، إلاَّ (فاك) فوزنه فَعْلٌ ، والأصلُ (فَوْهٌ) ، لأنَّ الحركَة لا تُدَّعى في الحرف إلاَّ بدليل ، وقد قام الدليلُ على تحريك العين فيما عدا فاك .

أَمَّا الدليل في : أخيك ، وأبيك ، وحَميك فبالاتباع ، لأنَّ العين لو كانت ساكنة لم تتغير ألفاً بالاتباع، لأنَّ الاتباعَ إنَّما يكونُ لمتحرِّكٍ في الأصل ، وقالوا : آباءٌ ، وأَحْمَاءٌ ، وأفعال لا يكونُ لفَعْلٍ الساكنِ العينِ

---

(١) سورة سبأ آية ١٦ .

المفتوح الفاء ، إلاَّ أَنْ تكونَ العَيْنُ معتلَّةً ، نحو : شَيْخ وسَوْط .

وأَمَّا (ذُومالٍ): فالدليلُ على أَنَّ العينَ متحركةٌ تحركها في قوله تعالى ﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ ﴾ . ويكونُ هذا بمنزلة امرىء فإنَّك تقولُ : هذا امرؤٌ ورأيت امرأً ، ومررتُ بامرىء ، بالاعرابُ في الهمزة ، وأُتْبِعَتِ الراءُ الهمـزَةَ ، وكذلك ابْنُمٌ (١) .

فإن قلتَ : الدليلُ على أَنَّ الواوَ في أَبيك وأَخيك ، والألفَ والياءَ إعرابٌ ، زوالُها عند الاضافة الى ياء المتكلم .

الجواب : أَنَّ هذه الأسماءَ قد بطل أَنْ يكونَ اعرابُها بما ذكرتَه ، ولكنَّها صارتِ الحروفُ في أواخرها بمنزلةِ الحركاتِ من حيثُ يُفْهَمُ منها ما يُفْهَم من الحركات لو ظهرت ، ألا ترى أَنَّك اذا رأيتَ (أخاك) بالواو علمـتَ أنَّه مرفوعٌ ، وان كانت الواو لامَ الكلمة ، وكذلك اذا رأيتَه بالألف علمتَ أنَّه منصوب ، وكذلك اذا رأيتَه بالياء علمتَ أَنَّه مخفوضٌ ، فصار ذلك بمنزلةِ الحركات في زيد وعمرو ، وما جرى مجراهما ، فلما صارت هذه الحروفُ بمنزله الحركات لما ذكرتُـه أَذْهَبَها ما يذهب الحركاتِ وهو الاضافةُ الى ياء المتكلم .

الجواب عن هذا الاعتراض الثاني : ما أجابَ به هذا المعترضُ عن ذهاب الحروف عند الاضافة الى ياء المتكلم . وذلك أَنَّ هذه الحروف لما تنزَّلت منزلةَ الحركات على حَسَبِ ما ذكره ، قال أبو القاسم : إنَّها معربةٌ بها ، لأَنَّهم قد حكموا لها بحكم الحركات ، اذ أسقطوها عند الاضافة الى ياء المتكلم .

وأَمَّا الانفصالُ عن الاعتراض الأَوَّل ، وهو أَنَّ هذه الأسماءَ قال فيها

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١٢٢/١ : « لأنهم يقولون : جاءني ابنُمُن [كذا] : ورأيت ابنَمَن ، ومررت بابنِمِن ، فيتبعون حركة النون حركة الميم ، تنبيهاً على أن النون قد كانت محلاً للاعراب قيل زيادة الميم » وانظر الكتاب ٢٠٣/٢ ، التهذيب ٥٠٢/١٥ .

خمسة وهي ستةٌ ، وذكر (هَنَاك) : أَنَّ قصدَه أَنْ يذكُر الأشهرَ في كلام العرب، والأكثر في كلامهم في (هَنُوكَ) أَنْ يُعْرَبَ بالحركات، وأَمَّا إعرابه بالحروف فانَّما هو عند بعض العرب ، وكذلك هذه الأسماءُ المشهورُ فيها والمعلومُ أَنَّها تتغيَّرُ الحروفُ التي في أواخرها بالعوامل فلو ذكر (هناك) [1] معها لتُخُيِّل أَنَّها سواءٌ وليس الأمرُ كذلك . وفي هذه الاسماءِ مقالاتٌ في اعرابها ، أنا أُبَيِّنُه ، ان شاء الله .

فمنهم مَنْ قال : إنَّها معربةٌ بالحروف ، فان أراد ما ذكرته من الاتباع ، وأَنَّه اطلق الاعراب على الحروف لأنَّها يُفْهم منها ما يُفْهم من الحركات لو ظهرت، فيكون صحيحاً على حَسَبِ ما تقدَّم، وإن أراد أنَّه معربٌ بالحروف حقيقةً [2]: فقد مضى ذكر بطلانِه بما يُغْني عن إعادته [3] .

ومنهم مَنْ قال : إنَّها معربةٌ بالحركات التي قبلَ الحروف ، والحروفُ التي هي الواو والألف / والياء متولِّدَةٌ عنها [4] ، والأصل : جاءني أُخُكَ ، [١٥] ورأيتُ أَخَـكَ ومررتُ بأَخِك كما كان ذلك قبل الاضافة ثم أُشْبِعَتِ الحركاتُ فتولَّد عنها حروفٌ مجانسة لها .

وهذا يبطل في (ذِي مال) و (فيك) من وجهين :

أحدُهما : بقاء الاسم على حرفٍ واحد ، وهو معرب ، ولا يوجد اسمٌ يكونُ على حرف واحد ، إلَّا أَنْ يكونَ مضمراً متَّصلاً نحـو الكاف في رأيتُكَ ، والياء في غلامي .

---

(١) في الأصل : « فذكر هناك معها » وهو خطأ .

(٢) هذا هو رأي قُطْرب ، وهشام بن معاوية الضرير الكوفي والزيادي ، والزجاجي . انظر أسرار العربية ص ٢٣ ، التبيين ص ٩٠ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، منهج السالك ص ٧ ، همع الهوامع ١٢٣/١ ـ ١٢٤ ، ورجحه ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/١ فقال : « وهذا أسهل المذاهب ، وأبعدها عن التكلف ، لأنَّ الاعراب إنَّما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة » .

(٣) انظر ما تقدّم ص ١٩٠ .

(٤) هذا هو رأيُ المازني والزجّاج / انظر التبيين ص ٩٠ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، همع الهوامع ١٢٥/١ .

الثاني : أنَّ الاشباعَ إنمَّا وقع في الشعر للضرورة الى الوزن أو القافية [1] وكلام العرب : جاءني أخُوك بالواو ، ولا يقول احد فيما اعلمه : جاءني أخُك ، وان جاء هذا في الشعر فقد يكون على حذف الواو للضرورة .

ويبطل في : أخيك وأبيك وحَمِيك من الوجه الثاني ، وهو أنَّ الاتباعَ لا يكون للضرورة كما تقدَّم .

ومنهم مَنْ قال : هي معربةٌ بإعرابينِ الحروفُ والحركاتُ [2] ، فإن أراد أنَّ المعنى يفهم منهما [3] ، فأطلق هذا اللفظ بحكم المسامحة ، فالأمرُ قريبٌ ، وان أراد أنَّ العربَ جعلت اعرابَه بشيئين فيبطُل في (ذي مـال) و(فيك) من وجهين : أحدُهما : بقاءُ الاسم على حرفٍ واحدٍ .

الثاني : أنَّك لم تجد اسماً يُعْرَبُ بإعرابين . ويبطل في : أخيك وأبيك وحَمِيك من وجهين :

أحدهما : أنَّه نظيرٌ لهذا . الثاني : أنَّ هذه الأسماءَ قبلَ الاضافة تُعْرَبُ بإعراب واحد ، فيجب أنْ تكونَ الاضافةُ كذلك .

ومنهم مَنْ قال : إنَّ هذه الأسماءَ نُقِل اعرابُها من الآخِر الى قبل الآخر [4] ، والأصلُ : جاءني أخَوُكَ فنقلت حركةُ الواوِ الى الخاء ، والأصل في النصب رأيت أخَوَك ، تحَرِكَتِ الواوُ وقبلَها فتحةٌ انقلَبت ألفاً ، والأصلُ

---

(١) انظر ضرائر الشعر ص ٣٢ فما بعدها ، الانصاف ١/٢٤ .

(٢) نسبه المبرد في المقتضب ٢/١٥٣ وأبو البركات بن الأنباري في الانصاف ١/١٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١/٥٢ الى جمهور الكوفيين ونسبه ابن الشجري في أماليه ٢/٤٠ ، والعكبري في التبيين ص ٩٠ الى الفراء ونسبه السيوطي في همع الهوامع ١/١٢٥ الى الكسائي والفراء .

(٣) في الأصل : « منها » .

(٤) هذا هو رأي الرَّبَعي . انظر شرح المقدمة المَحْسِبة لابن باشاذ ١/١٢٢ ، المرتجل ص ٥٧ ، الإنصاف ١/١٧ ، شرح المفصل ١/٥٢ ، منهج السالك ص ٧ ، همع الهوامع ١/١٢٥ .

في الخفض أَخَوِك نُقِلت حركةُ الواو الى الخاء ثم انقلبتِ الواوُ ياءً للكسرة التي قبلها ، ففيها في الرفع النَقْلُ ، وفي النصب البَدَلُ . وهذا القول فاسد ، لأنَّ نقلَ حركة الاعراب من الآخر الى ما قبل الآخر إنَّما يكون في الوقف . ولا يكون فيه إلَّا أَنْ يكونَ ما قبل الآخر ساكناً صحيحاً، على حَسَبِ ما يتبيَّنُ في الوقف . وهم يقولون : أخوك ، وأخاك ، وأخيك في الوصل ، ثُمَّ إنَّ ما قبل الآخر متحرِّك هنا .

فقد تبيَّنَ بما ذكرتُه أَنَّ الأقوالَ كلَّها فاسدةٌ . وأقربها الى القياس أَنْ تكونَ معربةً بالحركات ، وأَنَّ ما قبل الآخر أُتْبِع الآخـر ، وهو مـذهب سيبويه [١] ، ونصَّ عليه أبو علي في النصف الثاني من الإيضاح .

قوله : (فُوك) [٢] .

الأصل في (فيك) : فَوْهٌ بدليل قولهم في الجمع : أَفْوَاهٌ ، ثُمَّ إنَّ العربَ حذفتِ الهاءَ ، وهي لام الكلمة على غير قياس ، كما حذفتِ اللَّام من يَدٍ ودَمٍ ، فَبَقِيَ على حرفين ، أحدُهما مُعْتَلٌّ ، فإن كان مضافاً جاز لك فيه وجهان : أحدُهما : بقاءُ الواو ، فيقولونَ : فُوْك ، الثاني : أَنْ يبدلوها ميماً ، فيقولونَ : فَمُك . فإن كان غيرَ مضاف أُبْدِلَ من الواو ميمٌ . ولا يتركونَ الواو ، لأنَّهم لو تركوها لَلَحِقَ التنوينُ فكان يجبُ حذفُها فيبقى الاسمُ على حرف واحد ، وليس هذا من كلام العرب إلَّا أَنَّه قد جاء في الشِّعر ، أنشد يعقوب :

٨ * خَالَطَ مِن سَلمى خَيَاشِيْمَ وَفَا * [٣]

(١) الكتاب ٤١٢/٣ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٤١/٢ ، شرح المفصل ٥٢/١ .

(٢) الجمل ص ١٩ .

(٣) إصلاح المنطق ص ٨٥ ، ونسبه للعجَّاج وهو في ديوانه ص ٤٩٢ ، وقبله :

* حتى تناهى في صَهَاريج الصفا *

والشاهد في المقتضب ٣٧٥/١ ، التهذيب ٤١/١٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، شرح المفصل ٨٩/٦ ، همع الهوامع ١٣١/١ ، خزانة الأدب ٦٢/٢ ، ٢٦١ .

وهذا شاذٌّ وضرورة ، ولا أعلمُه في الكلام [1] ، وسيأتي الكلامُ في النسب اليه إن شاء الله .

قوله : (حَمُوكِ) [2] .

فيه خمسُ لغاتٍ :

إحداها : أنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الاسم المقصور فتقول « حَمَاكِ » في الرفع والنصب والخفض ، وهؤلاء لا يتبعونَ ما قبل الآخِرِ الآخَر .

الثانيةُ : أنْ يُتْبَعَ ما قبلَ الآخِرِ الآخِرَ ـ وهو الأشهرُ ـ فيقولونَ : (حَمَاكِ) في النصب ، وحَمُوكِ في الرفع ، وحَمِيكِ في الخفض . وقد تقدَّم الكلامُ في هذا .

الثالثة : أنْ تكونَ على حرفين بمنزلة يَدٍ ودَمٍ فتقول : حَمُكِ .

الرابعة : أنْ تكونَ بمنزلة (غَزْو) ، فتقول : هذا حَمْوُكِ ، وحَمْوَكِ ، وحَمْوِكِ .

الخامسة : أنْ تكونَ بمنزلة (خَبْء) فتقول : حَمْؤُكِ ، وحَمَأَكِ . وحَمَئِكِ [3]. وقد تقدَّم الكلامُ في (ذي مال) وأنَّ وزنَه فَعَلٌ بفتح العين .

قولُه : (وفي الجمع المذكَّر السالم) [4] .

اختلف النحويونَ في هذا الجمع :

---

(1) ذكر المبرد في المقتضب ١/ ٣٧٥ أنَّ كثيراً من الناس لحَّن العجاج في هذا، وذهب هو إلى أنَّه ضرورة. وجاء في تهذيب اللغة ٤١/١٥ «وقال الأصمعي: قال بشَّار بن عمر: قلت لذي الرُّمَّة: أرأيتَ قوله:

* خالط من سلمى خياشيم وفا *

قال: إنَّا لنقولُها في كلامنا. قَبَّح الله ذا فا. قال أبو منصور: وكلام العرب الأول، وذا نادر» وانظر همع الهوامع ١٣١/١ .

(2) الجمل ص ١٩.

(3) ذكر الشَّلَوبين ـ شيخ المؤلف ـ في التوطئة ص ١٢٢ ـ ١٢٣ ستَّ لُغَاتٍ في: «حموك» الخمس المذكورة هنا: (السادسة أنْ تكونَ عن (كذا) باب رشاءٍ.

(4) الجمل ص ١٩.

فمنهم من ذهب / الى أنَّه معربٌ بالحروف [1]، وأَنَّ الواوَ علامةُ [١٦] الرفع، والياءَ علامةُ النصب والخفض، وهذا القول فاسدٌ، لأنَّ الاعرابَ اذا سَقَطَ لا يَسْقُطُ بسقوطِه إلَّا ما جِيءَ بالاعرابِ دليلاً عليه، وهو الفاعليةُ، والمفعوليةُ، والاضافةُ، وأنت اذا أسقطتَ هذه الحروفَ سَقَطَ بسقوطِها الدَلالَةُ على الجمع ولا نجد شيئاً من الاعراب يسقط بسقوطه غيرُ ما ذكرتُه.

الثاني: أَنَّه معربٌ بالحركات [2]، وأَنَّ الواوَ لَحِقَت بمنزلة الواو في قولك: ضَرَبُوا الزيدونَ، الواوُ لَحِقَتْ دَلالةً على جمع الفاعل، بمنزلة التَّاء في قامتْ هندٌ، وإذا صحَّ هذا لَزِم أَنْ ينتقلَ الاعرابُ اليه، أَلَا ترى أَنَّك اذا قلتَ: قائمٌ، فالاعراب في الميم، فإذا لَحِقَتِ التَّاء فقلتَ: قائمةٌ انتقل الاعرابُ، لأَنَّها حرفُ معنىً، والواوُ جِيءَ به لمعنى الجمع، فيلزُم انتقالُ الاعراب إليه، فالزيدونَ مرفوع بضَّمَّةٍ مقدَّرةٍ في الواو.

وهذا القولُ أيضاً فاسدٌ، لأنَّ الواوَ لو كان فيها إعرابٌ مقدَّرٌ لوجب أَلَّا يتغيَّرَ الحرفُ، أَلَا ترى أَنَّ الألفَ من الاسم المقصور لا يتغيَّرُ، لأنَّ الاعرابَ مقدَّرٌ فيه، وهو في الرفع والخفض والنصب على حالٍ واحدةٍ، ونحن نجد الجمعَ في الرفع بالواو، وفي النصب والخفض بالياء.

الثالث: أَنَّه معربٌ بالانتقال وعَدَمِهِ، وأَنَّ الواوَ لَحِقَتْ دَلالةً على

---

(١) هذا مذهبُ جماعة من النحاة منهم: قُطْرُب والفَرَّاء والزِيَادي، ونسبه بعض العلماء إلى جمهور الكوفيين. انظر الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ - ١٣١، شرح المقدمة المحسبة ١/١٢٩، الإنصاف ١/٣٣، التبيين ص ١٠٣، شرح الرضى على الكافية ١/٨٦، ومنهج السالك ص ٩، وارتضى هذا المذهب ابن مالك والشاطبي انظر شرح الألفية للشاطبي ١/ ل ٤٠.

(٢) هذا مذهبُ جماعة من البصريين قال العكبري في التبيين ص ١٠٣ «حروف» المدِّ والتثنية حروف إعراب عند سيبويه، واختلف أصحابه في الإعراب، فقال بعضهم: هو مقدر عليها كما يقدر على المقصور، وقال آخرون: لا يقدر عليها إعراب» ونسبه الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص ١٣٣ - ١٣٤ إلى البصريين، وانظر الكتاب ١/١٧، المقتضب ٢/١٥٣، شرح المفصل ٤/١٣٩، شرح الرضى على الكافية ١/٨٥.

الجمع كما لحقت في (ضَرَبُوا) من قولك : ضَرَبُوا الزيدونَ ، لكنْ جعلوا دليلاً على الرفع عدمَ الانقلاب ، وبقاءَ الحرف على حاله ، ودليلاً على النصب والخفض الانقلابَ الى الياء ، فقالوا في الرفع : جاءني الزيدونَ، و[في النصب والجر][1] : رأيتُ الزيدِينَ ، ومررتُ بالزيدِينَ ، والمذهبُ منقولٌ عن المازني [2] ، ويظهر من كلام سيبويه في باب ما لا ينصرف [3] ، فجعلَ تركَ العلامة في الرفع علامةً ، والعَدَمُ لا يكونُ علامةً ، إلَّا أنَّ هذا القولَ الثالثَ أقربُ من القولين الأولين .

الرابعُ : أنَّ الذي لَحِقَ دليلاً على الجمع حرفُ المد واللين ، على أنْ يكونَ ما قبلَه من جنسِه ؛ فيكونُ مع عامل الرفع واواً ، ومع عامل النصب والخفض ياءً ، وكان القياس أنْ يكونَ في النصب ألفاً ، لأنَّ الألفَ من جنس الفتحة ، والفتحةُ في المفرد علامةُ النصب ، كما كانت الواو في الرفع ، لأنَّها من جنس الضَّمَّة ، والياء في الخفض لأنَّها من جنس الكسرة ، لكنَّ العربَ تجنبت الألفَ ، لأنَّ الألف لا يكونُ ما قبلها إلَّا مفتوحاً ، فلو قالوا : زَيْدَانَ ، لوجب أنْ يقولوا في التثنية : زيدانِ ، في النصب ، لأنَّ هذا الجمع جارٍ على حَدِّ التثنية ، فما يجب في الواحد يجب في الآخر ، ولو فعلوا ذلك لم يكن فرقٌ بين التثنية والجمع إلَّا بحركة النون ، والنونُ تسقطُ في

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

(٢) هكذا نسب المؤلف هذا الرأي إلى المازني هنا، وفي إملائه ص ١٢، والكافي ١/ ص ٨٢، والمشهور نسبته للجرمي/ انظر المقتضب ١٥١/٢، الخصائص ٧٣/٣، الإنصاف ٢٣/١، التبيين ص ١٠٣، شرح المفصل ١٤٠/٤، وبمذهب الجرمي أخذ ابنُ عصفور وابن عبد النور المالقي انظر المقرب ٤٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٤/١، رصف المباني ص ٢١، شرح اللمحة البدرية ٧٨/١. أمّا المازني فمذهبُه مذهبُ شيخه الأخفش وهو: أنَّ الواو والياء والألف في جمع المذكر السالم والمثنى: دليلُ إعراب، وليستْ بإعراب ولا حروفَ إعراب واختاره المبرد. انظر المقتضب ١٥٢/٢، الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، الإنصاف ٣٣/١٠، التبيين ص ١٠٣، منهج السالك ص ٩.

(٣) في الكتاب ٢٠٩/٣ : «ومن قال: هذا مسلمون في اسم رجل، قال: هذا ضَرَبُونَ ورأيتُ ضَرَبِينَ . .».

الاضافة ، وتُسَكَّن في الوقف ، فلم يُعَوِّلُوا على ذلك الفرق ، لأنَّه غيرُ ثابتٍ ، فأزالوا الألفَ من النصب محافظةً على الفرق بين التثنية والجمع ولم يزيلوا الألفَ من أَحَدِهما ، ويبقوها في الآخر ، لما ذكرتُه من موافقة هذا الجمع التثنيةَ ، ثم حُمِلَ في النصب على الخفض لأمرينِ :

أَحَدُهما : أنَّ الخفضَ لازمُ الاسماءِ لا يوجد في غيرها ، والرفعُ ينتقلُ عنه .

الثاني : أنَّ النصبَ أقربُ الى الخفض منه الى الرفع ، لأنَّ الكلامَ قد يستغني عن المنصوب ، وكذلك يستغني عن المخفوض ، ولا يستغني الكلامُ عن المرفوع فوجب لهذا جَعْلُ المنصوب كالمخفوض ، ولما وضعوا دليلَ الجمع حرفَ المدِّ واللين لم يقبلِ الحركاتِ ، لأنَّه لا يُمْكِنُ أنْ يُلْفَظَ به ، ولا يكونُ الاعرابُ إلاَّ في حرفٍ موجودٍ قبلَ التركيب ملفوظٍ به ساكناً فإذا دخل العاملُ غَيَّرَ ذلك الحرفَ ، وهذا لا وجودَ له ، قبل التركيب ، وإنَّما حَدَثَ عند التركيب . ونظيرُ هذا الحرف ما ألحق دليلاً على الإنكار . فانَّهم يلحقون مدَّةً تكون واواً إذا كان الآخِرُ مضموماً، وألفاً إذا كان الآخِر مفتوحاً، وياءً إذا كان الآخِرُ ساكناً أو مكسوراً، وكذلك يفعلونَ في التذكير.

فإن قلتَ : فكيف كان هذا الاسمُ / قبلَ التركيب مع العامل ؟ [١٧]

قلتُ : كان الأصلُ في الجمع أنْ يُكَرَّرَ الاسمُ ثلاثَ مرات أو أكثر على حَسَبِ مَا يُراد بالجمع وكان الأصلُ في التثنية أنْ يُكَرَّر الاسمُ، فتقول: زيدٌ وزيدٌ ، فارادتِ العربُ الاختصارَ عند التركيب فحذفوا أَحَدَ (١) الاسمين ، وألحقوا الآخَرَ علامةً تَدُلُّ على أنَّهم أرادُوا اثنين مما يقعُ عليه هذا (٢) اللّفظ ، وفي الجمع حذفوا جمعَ الأسماء (٣) وألحقوا واحداً منها ما ذكرتُه ،

---

(١) في الأصل: «آخر» تحريف.

(٢) في الأصل: «لهذا» تحريف.

(٣) كذا في الأصل، والعبارة مضطربة، ومراده: حذفوا الأسماء إلاَّ واحداً ألحقوه العلامة.

يدلَّ على ذلك وجودُ (١) التثنية والجمع على هذا إنَّما هو بعد التركيب ، ولا وجودَ لها قبل التركيب ، والدليل على ذلك الرجوع في الشعر الى العطف في قوله :

٩ ـ * كـأَنَّ بيـن فَكِّـهـا والـفَـكِّ * (٢)

وهذا كقولِ الآخَر :

١٠ ـ * أَنِّـي أجودُ لأقـوامٍ وإنْ ضَنِنُوا * (٣)

وهذا مذهبُ سيبويه نَصَّ عليه في أولِ الكتاب (٤) .

قولُه : (والألفُ علامةُ الرفع في تثنيةِ الأسماء خاصَّة) (٥) .

---

(١) في الأصل: «موجود» تحريف. وبعد هذا فنظم الكلام ينبغي أن يكون: يدل على ذلك أنَّ وجود. . «بزيادة أن».

(٢) البيت لمنظور بن مَرْثَد بن فروة الفَقْعَسي الأسدي / شاعر إسلامي / ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٨١، خزانة الأدب ٢/٥٥٣/ وبعده.

* فارة مسك ذُبِحَت في سُكِّ *

وينسب الشاهد إلى أبى نُخَيْلَة، وإلى رُؤْبَة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٩١ وانظر إصلاح المنطق ص ٧، الجمهرة ١/٩٥، التهذيب ٤/٤٧٣، ٩/٤٥٩، أمالي ابن الشجري ١/١٠، أسرار العربية ص ٤٨، شرح المفصل ٤/١٣٨، ضرائر الشعر ص ٢٥٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٧ شرح التسهيل ١/٧٢، خزانة الأدب ٣/٣٤٣.

(٣) صدره:

* مهلاً أعاذلَ قد جرَّبْتِ من خُلقي *

وهو لقَعْنَب بن أم صاحب [وهو ممن نُسِبَ إلى أُمِّـه مـن الشعراء. واسم أبيه: ضَمْرَة: شاعر غَطَفاني أموي هجا الوليد بن عبد الملك/انظر ترجمته في كتابي ابن حبيب: من نُسِبَ إلى أُمِّه من الشعراء، وألقاب الشعراء/نوادر المخطوطات ١/٩٢، ٢/٣١٠، شرح الحماسة للتبريزي ٤/٢٤، التاج «قعنب»].

والبيت من قصيدة من مختارات ابن الشجري ص ٢٣ والشاهد في ص ٢٧، وانظره في الكتاب ١/٢٩، ٣/٣١٦، ٥٣٥، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣١٨، نوادر أبي زيد ص ٤٤، المقتضب ١/٣٨٨، ٣/٣٥٤، إعراب القران للنحاس ١/٦٨٨، الموشَّح ص ١٤٨، المصنف ١/٣٣٩، سر الفصحاة ص ٨٩، دُرَّة الغواص ص ١١٥، ضرائر الشعر ص ٢٠ .

(٤) الكتاب ١/١٧ ـ ١٨ وانظر شرحه للسيرافي ١/ ص ١٣٥، شرح المقدِّمة المحسبة ١/١٢٩، شرح الكافية للرضى ١/٨٥ (ط. ليبيا)، رصف المباني ص ٢١.

(٥) الجمل ص ١٩.

قد تقدَّم أنَّ النحويين اختلفوا في الجمع على أربعةِ مذاهب ، فكذلك الاختلافُ في التثنية .

والأظهر أنَّ الذي أُلْحِقَ التثنية حرفُ المدِّ واللِّين [قبله فتحةٌ، والذي أُلْحِقَ الجمع حرفٌ قبله حركة][1] من جنسه، فقد استويا في لَحاق حرف المدّ واللِّين علامةً لهما، واختلفا في أنَّ علامةَ التثنية قبلَها فتحةٌ ، وعلامَة الجمع قبلها [حَرَكَةٌ] [2] من جنسها ، وكان القياس أنْ يقالَ في الرفع جاءني الزيدُونِ ، لأنَّه في المفرد يرفع بالضَّمَّة ، والواو تجانِسُ الضَّمَّةَ ، وفي النصب : رأيتُ الزيدَانِ ، وفي الخفض : مررت بالزيدَينِ . سقط الألفُ من النصب لما ذكرتُه من طَلَبِ الفرق على حَسَبِ ما ذكرتُه في الجمع ثُمَّ حُمِلَ النصبُ على الخفض لما ذكرتُه هناك أيضاً ، فصار في الرفع : جاءني الزيدُونِ . ورأيتُ الزيدَينِ ، ومررت بالزيدَين . فقال صاحب الكراسة: «استُعْمِلَتِ الضَّمَّةُ ومجانسُها في الإعراب، والكسرةُ ومجانسُها، والفتحةُ ولم يُسْتَعمل مجانسُها وهو الألف ، فأرادوا أنْ يُوَفُّوا حقَّ الفتحة في استعمال مجانسها ، ومن كلامهم : ياجَل في يَوْجَل »[3] . وهي لغةٌ فاشيةٌ ، فقلبوا الواو في التثنية ألِفاً ، فقالوا الزيدَانِ ، فالألف في الرفع منقلبة عن الواو كما كانت الألفُ في ياجل منقلبةً عن الواو في يَوْجَل ، فمن قال : الألفُ علامةُ الرفع ، ومذهبه هذا الذى ذكرتُه راعى اللّفْظَ ولم ينظر الى الأصل ، لأنَّ الاصلَ لم يظهر قطّ .

ومن الناس من قال : كان الأَصلُ أنْ يقالَ في الرفع : الزيدَونِ بفتح ما قبل الواو ، لكنَّ العربَ رفضت ذلك لما رفضت الألفَ في النصب ، لأنَّهم

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من إملاء المؤلف ص ١٣ .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

(٣) انظر شرح الجزولية للشلوبين ل ٨٢ـ٨٣، المشكاة والنبراس شرح الكراس، ١/ ل ٤١، الكتاب ٤/١١١ـ١١٢، رصف المباني ص ٢٣ .

لو قالوا : زيدَوْنِ لالتبستِ التثنيةُ بجمع المقصور ، ألا ترى أنَّك تقول في جمع موسى : مُوسَوْنَ في الرفع وموسَيْنَ في النصب والخفض ، فلو قالوا في التثنية : جاءني الزيدَوْن في الرفع لم يكن بين التثنية وجمع المقصور فرقٌ ، إلاّ بحركةِ النون ، وحركتُها تزولُ في الوقف ، والنونُ تزولُ في الاضافة ، فلم يُعْتَمَد على ذلك عند طلب الفرق ، فأسقطوا الواو في الرفع كما أسقطوا الألفَ في النصب ، ولم يكن بُدّ من جعل حرف مكانه في الرفع ، فكانت الالف أولى . وكلا الوجهين عندي ممكن في الموضع . وسيأتي الكلام في النون في باب التثنية والجمع ان شاء الله [١] .

قولُه : (والنونُ علامةُ الرفع في خمسةِ أمْثِلَةٍ من الفعل) [٢] .

اعترض بعضُ المتأخرين هذا الموضع فقال : إنَّما كان ينبغي أنْ يقولَ: النون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا لَحِقَه ألفُ التثنية أو واوُ الجمع أو ياءُ التأنيث ويكونُ أبينَ وأضْبَط .

والجوابُ : أنَّ الذي ذكره يُعْطي هذا ويزيد زيادةً لا تُفْهَمُ مما قال هذا الرادّ : كان ينبغي أنْ يقالَ ، وهي أنَّ الفعلَ المضارع اذا كان بالهمزة لم يُرفع بالنون ولا يُرْفع إلاّ بالضَّمَّة ، وكذلك الفعل المضارع اذا كان بالنون لم يُرْفقع إلاّ بالضَّمَّة ، وإنَّما يرفع بالضَّمَّة والنون الفعل المضارعُ اذا كان اولُه يـاءً، رُفِعَ بالضَّمَّة ، إن لم يلحَقْه ألفُ التثنية ولا واوُ الجمع فإن لحقه واحدٌ من هذين رُفِعَ بالنون . فإن / كان أولُه تاءً رفع بالضَّمَّة ان لمن تلحقه ألفُ التثنية ولا واوُ الجمع ، ولا ياءُ التأنيث ، فإن لحقه واحدٌ من هذه الثلاثة رُفِعَ بالنون ، ولا تلحق الياءُ إلاّ مع التَّاء التي للخطاب . فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الفعل اذا كان بالتاء من أوله ، فإن كانت للتأنيث فلا يلحقُه إلاّ الألفُ خاصَّة ، فإن كانت التَّاءُ للخطاب لحقه الألفُ والواوُ والياءُ ، وتلحق الألفُ [١٨]

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٢٥٥ .

(٢) الجمل ص ١٩ .

مع تاء الخطاب ، ومع تاء التأنيث ، وكذلك الواوُ اذا لحقت مع التّاء فلا تكون إلّا للخطاب .

والكلام في هذه المسألة في ثلاثة فصول :

أحدُها : لِمَ أُعْرِبَ هذا الفعلُ بالحروف ولم يُعْرب بالحركات؟

الثاني : فيما يلحقُ هذا الفعلَ من آخره .

الثالث : في الياء من تَفْعَلِينَ .

فأمّا الفصلُ الأول فأقول : إنَّ الفعلَ كان قبل لَحاق هذه العلامات يُرْفَع بالضَّمّة ، وينصبُ بالفتحة ، ويجزم بالسكون ، فإن لحقتِ الواوُ والألفُ والياءُ لَزِمَ أَنْ يزولَ الاعرابُ من الباء [من : يضرب] (١) لأنَّها صارت بلَحاق هذه العلامات وَسَطاً ، كما انتقل الاعراب من الميم في قائم الى التّاء حينَ قُلْتَ : قائمة ، وكذلك قريش وقُرَشِيٌّ .

فإن قلتَ : يلزم هذا على من يرى أَنَّ الألفَ علامةٌ للتثنية والواوَ علامةٌ للجمع (٢) ، وأمّا مَنْ يذهب الى أنَّهما فاعلان فلا يلزم .

قلتُ : قد تقرَّرَ أَنَّ الفاعلَ اذا كان ضميراً متَّصِلاً تنزَّلَ مع فعله كالشيء الواحد ألَا ترى أنَّهم قالوا : ضَرَبْتُ فسكَّنوا الباءَ عند لَحاق ضمير الرفع ، وقالوا : ضَرَبَكَ ، فلم يسكِّنوا عند ضمير النصب ، لأَنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد ، وليس الفعلُ والمفعول كالشيء الواحد . فإذا لَزِمَ أَنْ يزولَ الاعرابُ من الباء من (يَضْرِبُ) عند لحاق هذه العلاماتِ ، لأَنَّها صارت وَسَطاً على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وجب أَنْ ينتقِلَ الى هذه العلامات ، فكان يجب أَنْ يقالَ : يضربا في الرفع ، وتكون علامةُ الرفع ضَمَّةً مقدَّرةً ، لكنَّهم لم يفعلوا هذا ، لأَنَّهم لو فعلوه لصار مثل يَخْشَى ، ولصار (يَضْرِبُوا) مثل :

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) سيأتي الكلام في هذه المسألة.

يغزو ، ولصار : [يا] (١) هند ترمي بمنزلة أنا أَرْمي ، ويخشى ، ويغزو ، ويرمي تُحْذَفُ منهن الحروفُ التي في آخرها علامةً للجزم ، ولا يمكنهم حذف هذه العلامات ، لأنَّ الفاعل لا يُحْذَفُ ، ولأنَّهم لو حذفوها كان ذلك نَقْضَ الغَرَضِ ، ولم (٢) يُمْكِن بقاءُ الاعراب فيما قبلَ آخِرِ هذه العلامات ، لأنَّها صارت وَسَطاً ، والاعراب لا يكونُ إلَّا في الأواخر ، ولا يمكن أَنْ يُنْقَلَ الاعرابُ الى هذه العلامات ، ولا يمكن أَنْ يُؤْتى بحرفٍ بعد الآخر يكون فيه الاعراب ، لأنَّ الاعرابَ لا يكونُ إلَّا في آخِرِ الكلمة ، والعواملُ إنَّما تغيِّرُ الأواخر ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ الحرفُ الذي تُغَيِّرُهُ العوامل موجوداً قبلَ العامل ، فلما تعذَّرت هذه الوجوه الثلاثةُ أزالوه ، فضَعُفَ آخرُ هذا الفعل عند لَحاق هذه العلامات عن آخره قبل لَحَاقها في الرفع والنصب . وأَمَّا في الجزم فلم يَقَعْ ضَعْفٌ ، لأنَّ الفعلَ في الجزم قبلَ لَحَاق هذه العلامات ساكنُ الآخِرِ ، وبعد لَحاقها كذلك ، فألحقوا النونَ في الرفع لتكونَ عِوَضاً من الضَّمَّةِ ، وخَصُّوا بذلك النون ، لأَنَّ النونَ شبيهةٌ بحرف المَدِّ واللِّين بسبب الغُنَّة . وكـان القياسُ أَنْ تلحقَ في النصب أيضـاً ، لكنْ منعهم عن ذلـك أَنَّ (يضربانِ) في الفعل نظيرُ (الزيدانِ) وقد كان منصوب الزيدَيْنِ يُحْمَلُ على مخفوضه ، فجعلوا (يضربانِ) في النصب محمولاً على الجزم ، لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء ، لمكان الاختصاص ، فلَزِمَ عن هذا أَنْ يقالَ في الرفع : يضربانِ ، وفي النصب : لَنْ يضربا ، وفي الجزم : لَمْ يضربـا ، وكذلك (يضربُونَ) نظيرُه من الاسم : الزيدُونَ ، والزيدُون يُنْصَبُ كما يُخْفَض ، فيضربون يُجْزَم كما يُنْصَب (٣) .

وأَمَّا (تضرِبِيْنَ) فجرى مَجْرى : يضربانِ ويضربونَ ، لأَنَّ كلَّ واحد

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: «فلم»، والوجه ما أثبت.

(٣) انظر الكتاب ١/١٩، شرحه للسيرافي ١/ ص ١٥٧ فما بعدها، الإيضاح في علل النحو ص ٧٣.

منهما لحقه ضميرٌ مرفوعٌ على مذهب سيبويه . وعلى مذهب الأخفش كلُّ واحد منهما لحِقَهُ علامةٌ لأنَّ الألفَ من يضربان ، والواوَ من يضربون يكونان حرفين واسمين على ما أعلمتُك .

وتوجد هذه النون ثابتة في النصب قال : / [١٩]

١١ ـ أَنْ تَقْرَآنِ على أسماءَ وَيَحْكُما مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدا [١]

ووجهه ما ذكرتُه لك من إرادة تقدير هذا الحرف [٢] .

الفصلُ الثاني : فيما يلحق هذا الفعل .

يلحقُه ثلاثةُ أشياء : النونُ الخفيفةُ ، والنونُ الشديدةُ ، ونونُ جماعة النسوة، وتلك العلاماتُ المذكورة ، فإذا لحقت تلك العلامات وهي : الواوُ والألفُ والياءُ رُفِعَ بالنون ، ونُصِبَ وجُزِمَ بحَذْفِها على حَسَبِ ما أَعْلمتُك ، فإن لحِقَت احدى النوناتِ الثلاث بُنِيَ وزال الاعراب ، فأَمَّا نونُ جماعة النسوة فإنَّها لَمَّا لحقت صار ما قبلَها لِلَحاقِها وسَطًا : فوجب [٣] لذلك زوالُ الاعراب ، وبَقِيَ لذلك ساكناً فقالوا : يَضْرِبْنَ ، فصار يَضْرِبْنَ على هذا شبيهاً بضَرَبْنَ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعل آخُره [٤] متحرِّك لَحِقَه نونُ جماعةِ النسوة فسُكِّنَ للحاقها من كلا الفعلين آخرُه . وقد كان الفعل المضارع أصلُه

---

(١) هذا ثالث ثلاثة أبيات أنشدها ثعلب في مجالسه ٣٢٣/١، وابن الأنباري في الانصاف ٥٦٣/٢، والعكبري في إعراب الحديث ص٢٣، ولم ينسبوها، وهي:

يا صاحبيّ فَدَتْ نفسي نفوسكُما وحيثُما كُنْتُمَا لُقِّيْتُمَا رَشَدا

إن تحملا حاجةً لي خَفَّ محملُها تستوجبا نعمةً عندي بها ويدا

أنْ تقرآن. . . . البيت.

والشاهد في الخصائص ٣٩٠/١، المنصف ٢٧٨/١، شرح المفصل ١٥/٧، ضرائر الشعر ص ١٦٣، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، رصف المباني ص ١١٣، الجنى الداني ص ٢٢٠، المغني ص٤٦، خزانة الأدب ٥٥٩/٣.

(٢) هذا الكلام راجع إلى قوله الذي سبق قريباً: «وكان القياس أن تلحق في النصب أيضاً».

(٣) أصاب «فوجب» طمس من أثر الرطوبة أبقى الفاء والواو، ونقطتين لحرفين باهتين.

(٤) في الأصل : « آخر » وأتت الأرضة على الهاء .

البناء [1] ، وإنَّما أُعْرِبَ لشَبَهِه بالاسم من جهة العموم والاختصاص ، على حَسَبِ ما تَبَيَّن في باب الافعال ، فأَنْ يرجعَ [2] إلى أصله من البناء أيسرُ وأقربُ .

وأَمَّا النونُ الشديدةُ فإنَّها اذا لحقت الفعلَ المعرب صار لِلَحاقها مبنياً عند أكثر النحويين ، لأنَّ الفعل المعرب عند لحاقها يصير شبيهاً بصيغة الأمر ، فبُنِيَ لذلك كما بُنِيَ اذا لحقت نونُ جماعة النسوة لشَبَهه بالفعل الماضي على حَسَبِ مَا أعلمتُك، وكذلك النونُ الخفيفة وسيأتي الكلام فيها.

الفصل الثالث : اعلم أنَّ الياءَ من تفعلين ذهب سيبويه الى أَنَّها اسمٌ ، ونَصَّ على ذلك في باب «وجوه[3] القوافي في الإنشاد»[4]. وذهب أبو الحسن إلى أنَّها علامةُ التأنيث، والفاعل مضمر لم يظهر، وأنا آتي إن شاء الله بمَأْخَذِ كلٍّ واحد منهما، وأُرَجِّحُ بعد ذلك بين القولين على حَسَبِ ما يظهر لي . فحُجَّةُ سيبويه أَنَّ الياءَ لم تثبت علامةً للتأنيث في شيء من كلام العرب ، فهذا القولُ مخالفٌ لما اشتهر من كلام العرب ، وإنَّما اشتهر أنْ يكونَ التأنيثُ بالتَّاء وبالألف ، وأمَّا الياء فلم يستقر ذلك فيها .

فإن قلتَ : فقد جاء ذي للمؤنث وذا للمذكر .

قلت : ليس حرفُ الاشارة الذالَ خاصَّةً ثم ألحقتِ الياء علامةً للتأنيث ، إنَّما الاشارةُ للمذكر بالذال والألف ، والاشارة للمؤنث بالذال والياء ، فقد تَنَزَّل (ذا) و (ذي) منزلة جَدْيٍ وعَنَاقٍ ، وحَمَلٍ ورِخْلٍ مما فُصِل فيه بين المذكر والمؤنث باختلاف الاسمين ، وأيضاً فإنَّ الياء لو كانت علامةً للتأنيث بمنزلة التَّاء من قائمة وقامت والألف من حُبْلَى ، لوجب أَلَّا

---

(١) في الأصل : « الياء » وسقطت النون .

(٢) أصاب « أن يرجع » طمس ذهب ببعض حروفها .

(٣) في الأصل : « ونحوه » والتصحيح من الكتاب ٢٠٤/٤ .

(٤) انظر الكتاب ٢١٣/٤ .

تَسْقُطُ مع ضمير التثنية، ألا ترى أنَّك تقول: هندٌ قامت والهندانِ قامتا، فتُثبِتُ التَّاء مع ضمير التثنية، وأنت هنا تقول: أنتِ يا هند تَضْرِبيْنَ، وأَنْتُمَا يا هندان تضربان، ولم يُنْقَل عن أحدٍ من العرب: أَنْتُما يا هندان تضربيان، فهذان حجتان مقويتان كلام سيبويه[1].

وأمَّا الأخفشُ فحُجَّتُه أنَّ الضمير في الظهور والكمون لا يختلف بحال التأنيث والتذكير، فمتى ظهر في أحدِهما ظهر في الآخر[2]، ومتى استتَّر في أحدهما استتَّر في الآخر، أَلَا ترى أنَّك تقول: زيدٌ قام، فيستتر الضميرُ، وتقول في المؤنث: هند قامت فيستتر[3]، وكذلك تقول: الزيدانِ قاما، والهندانِ قامتا، وزيدٌ يقوم، وهند تقوم، ولا تجد هذا النوعَ يَنْكَسِرُ، فيجب أَنْ يقالَ في مثلِ قولك: أنتِ يا هند تضربينَ: إنَّ الفاعلَ مضمرٌ، والياءُ دَالَّةٌ على تأنيثِ ذلك المضمر، كما يقال في المذكر: أَنْتَ يا زيد تضرب، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ.

والذي يظهر لي ما ذكر سيبويه، ويُنْفَصَل عَمَّا احتَّجَ به أبو الحسن الأخفش بأَنْ يقالَ: المضمرُ لا يختلفُ في الكُمُون والظهور اذا أمكنَ لُحوقُ علامةِ التأنيث نحو: زيدٌ قام، وهندٌ قامت، واذا تَعَذَّرَ لَحاق علامةِ التأنيث فلا بُدَّ من الظهور والمخالفة للمذكَّر، ليكونَ ذلك فارقاً بين المذكَّرِ والمؤنَّثِ، وأَنْتَ اذا قلتَ: أَنْتَ يا زيد تضرب بالتَّاء / للخطاب، واذا [٢٠] قلت: أَنْتِ يا هند تضربين وجب ظهورُ الضمير، ليفرقَ بين المذكَّر والمؤَّنث اذ لو لم يظهر، لم يكن بين المذكر والمؤنث فرقٌ، لأَنَّ الفعلَ المذكرَ[4] لا يلحقه علامةُ التأنيث من آخره، وإنَّما يكوُن ذلك في الماضي، فلم يبق إلَّا ما ذكره سيبويه.

---

(١) انظر أوجهاً أخرى لترجيح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور في رصف المباني ص ٤٤٥.
(٢) أصاب «الآخر» طمس من أثر الرطوبة ذهب بحرفيها الأخيرين.
(٣) أصاب «فيستتر» طمس أتى على أكثر حروفها.
(٤) يريد الفعل المسند الى مذكر.

قولُه : (وللنصب خمسُ علاماتٍ) [1] .

علامات النصب إنَّما هي أربعةٌ : الفتحةُ والياءُ والكسرةُ وحذفُ النون.

فأمَّا الألف فليست علامةً للنصب ، لأنَّ الأسماءَ الخمسةَ إنَّما هي منصوبةٌ بالحركاتِ المقدَّرة على الحروف حَسَبَ ما تقدَّم [2] .

قوله : (وأمَّا الفتحةُ فتشترك فيها الأسماءُ والأفعالُ) [3] .

كلُّ ما يرفع من الأسماء بالضَّمَّةِ يُنْصَبُ بالفتحة إلَّا الجمعَ المؤنثَ السالم فإنَّه ينصب بالكسرة ، وسيتبيَّن لِمَ نُصِبَ بالكسرة [4] ؟

والفتحةُ تكونُ ظاهرةً إلَّا كلَّ ما كان آخرُه ألفاً ، فعلاً كان أو اسما ، هذا هو الأعرفُ .

ثُمَّ قال : (والياءُ علامةُ النصب في التثنية والجمع) [5] .

قد تقدَّم أنَّ اللَّاحِقَ علامةً للتثنية حرفُ المدِّ واللِّين مفتوحاً ما قبله ، واللَّاحِق علامةً للجمع حرفُ المَدِّ واللَّيْنِ مكسوراً [6] ما قبله ، إلَّا أنْ يكونَ جمعَ اسم آخرُه ألفٌ فإنَّه يكونُ قبلَه فتحةٌ في اللَّفظ نحو : موسَيْنَ ، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الخلاف ، والذي أوجب حَمْلَ النصب على الخفض في التثنية والجمع أنَّ الأصلَ كان فيهما أنْ ينصبا بالألف ، وسيأتي الكلام في النون في التثنية والجمع [7] .

قولُه : (وحذفُ النون علامةٌ للنصب في الأفعال التي رَفْعُها بثبات النون) [8] .

---

(١) الجمل ص ١٩ .

(٢) انظر ما تقدم ص١٩٠ .

(٣) الجمل ص ١٩.

(٤) انظر ما سيأتي ص ٢١٠.

(٥) الجمل ص ١٩.

(٦) يريد في حالتي النصب والجر .

(٧) انظر ما سيأتي ص ٢٥٥ فما بعدها.

(٨) الجمل ص ٢٠ . وفي نسخه الثلاث : المطبوعة ، ونسختين خطيتين نفيستين ، « الأفعال الخمسة » .

قد تقدَّم أَنَّ هذه الأفعالَ كان الأصلُ فيها أَنْ تكونَ في النصب بحرف ، ليكون ذلك الحرف عِوَضاً من الفتحة التي كانت في الآخر قبلَ لَحاقِ هذه الحروف، إلاَّ أنَّ العربَ أَجْرَتْ : يضربانِ ويضربونَ، مَجْرى الزيدونَ والزيدانِ، والزيدَانِ والزيدُونَ قد جريا في النصب مَجْرَاهما في الخفض، والجزمُ نظيرُ الخفض ونقيضُه من جهتين مختلفتين ،فأُجْرِيَ يضربان ويضربون في النصب مُجْرَاهما في الجزم، وأَمَّا تضربينَ فأُجْرِيَ مُجْرَى يضربانِ ويضربونَ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعلٌ لحقه من آخِره ضميرٌ ، فيلزم عن هذا كلِّه أَنْ تكونَ هذه الأفعالُ في الرفع بالنون ، وفي النصب والجزم بحذف النون . قال سيبويه : «والنونُ في يضربانِ كُسِرَت لتَجْرِيَ مَجْرَى النون في الزيدانِ ، والنون في يضربون فُتِحَتْ لتَجْرِيَ مَجْرى النون في الزيدونَ ، ولا ثباتَ لهذه النون في الجزم ، لأنَّها إنَّما جاءت عِوَضاً من الحركة ، ولا حركةَ في حال الجزم ، وكلُّ حرفٍ استحقَّ حركةً فلا يقبل الاعراب ، وانَّما تُغَيِّرُ العواملُ الآخِرَ اذا لم يستحقَّ من نفسه حركةً ، وكلُّ حرفٍ لا ثباتَ له في كلِّ أحوالِ الكلمة فانَّه لا يقبل الاعرابَ ، لأَنَّ الاعرابَ إنَّما يجب أَنْ يكونَ في حرفٍ باقٍ في جميع أحوالِ الكلمة[1] ، فقد منع على هذا أَنْ يكونَ الاعراب في النون أمرانِ :

أَحَدُهما : استحقاقُ النونِ الحركةَ .

الثاني : عَدَمُ لزومها ، وانَّما يجب أَنْ تَسْقُطَ في حال الجزم .

قولُه : (والكسرةُ علامةُ النصب في جمع المؤنَّث السالم)[2] .

اعلم أَنَّ الجمعَ المؤنثَ السالمَ كان يجب أَنْ يُنْصَبَ بالفتحة ، فيقال : رأيتُ الهنداتَ لكنَّ العرب حافظت في هذا على إجراء الفرع مُجْرَى

---

(١) هذا معنى كلام سيبويه في الكتاب ١٩/١ ، وانظر شرحه للسيرافي ١/ص ١٥٩ والايضاح للزجاجي ص ٧٣ .

(٢) الجمل ١٩ ـ ٢٠ .

الأصل [١] ، والمذكَّر أوَّل ، والمؤنث ثانٍ ، وقد كان الجمعُ المذكرُ السالمُ يجري منصوبُه كمخفوضه ، فأجروا الجمع المؤنث في النَّصْبِ على حالِه في الخفض تحقيقاً للفرعية ، واعطاءً للأصالة حكمها . فقد تنزَّلَت على هذا ـ التَّاءُ بحركتها منزلَة الواو والياء ، لأنَّ الواوَ يُفْهَمُ منها الجمعُ والرفعُ ، والياءُ يُفْهَمُ منها الجمعُ ، وأَنَّ الاسمَ غيرُ مرفوع ، والتَّاء بضمتها يُفْهَمُ منها الجمعُ والرفْع ، والتَّاء بكسرتها يُفْهَمُ منها الجمعُ وأنَّ الاسمَ منصوبٌ أو مفخوضٌ ، وليس بمرفوع ، فلما تنزَّلتِ التّاءُ بحركتها منزلَة الواو والياء في الزيدِينَ والزيدُون ، وألحقتِ العربُ الواوَ والياءَ نوناً لتكونَ عَوضاً عن الحركة والتنوين على حَسَبِ ما / يتبين في باب التثنية والجمع ان شاء الله [٢] ـ [٢١]
ألحقت بعد التَّاء في جمع المؤنث السالم تنويناً ، ليكونَ ذلك مقابلاً للنون ، والدليلُ على ذلك: أنَّك لو سمَّيْتَ رجلاً أو امرأة بهندات وزينبات وما أشبهها فلا تُسْقِطُ التنوينَ، لأنَّ عللَ ما لا ينصرفُ إنَّما تُسْقِطُ تنوينَ التَّمَكُن قال تعالى: ﴿ فإذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[٣]. وحكى سيبويه: «هذه عَرَفَاتٌ مباركاً فيها»[٤]، وسيأتي التنوينُ وأقسامه في باب الحكاية مستوعباً ويجري فيه الكلام في باب ما لا ينصرف.

قولُه : (وللخفض ثلاثُ علاماتٍ) [٥] .

قد تقدَّمَ أَنَّ الخفضَ لا يكون إلاَّ في الأسماء ، فعلامتُه لا تكون إلاَّ في الأسماء ، وهي ثلاثٌ : الكسرةُ ، والياءُ ، والفتحةُ .

فالياء يُخْفَض بها التثنيةُ والجمعُ ، ولا سؤالَ في هذا ، لأنَّ الاسم قبلَ أنْ يُثَنّى أو يُجْمع يُخْفَضُ بالكسرة ، فيجب إذا ثُنِّيَ وجُمِع وتعذَّر الخفضُ

(١) انظر شرح الكافية للرضي (ط . ليبيا) ١/٧٦ ، شرح اللمحة البدرية ١/٢٤٥.
(٢) انظر ما سيأتي ص ٢٥٦.
(٣) سورة البقرة آية ١٩٨ .
(٤) الكتاب ٣/٢٣٣ .
(٥) الجمل ص ٢٠ .

بالكسرة أَنْ يُجْعَلَ مكانَها ما يناسبها ، والذي يناسبها الياءُ . وقد تقدَّم الكلام في هذا مستوعباً (١) . وأَمَّا الاسماءُ الخمسة فانَّمـا هي مخفوضةٌ بالكسرة المقدَّرة، وإنَّ الأصلَ: مررتُ بأخَوِكَ، فأتبعوا الخاءَ الواوَ، فصار: بأخِوِكَ، فاستثقلوا الكسرةَ على الواو، فحذفوها ، فصار : بأخِوْكَ ، جاءتِ الواوُ ساكنةً بعد كسرة فانقلبت ياءً ، وقد مضى الكلامُ في صِحَّة هذا القول ، وأنَّه أرجحُ الأقوالِ المقولات في هذه الأسماء الستة (٢) . هـذا مذهبُ أبي القاسم ، وهو الظَّنُ به ، وانَّما قال : بالياء مسامحةً ، لأنَّه رأى أنَّ الحركاتِ لا تظهر ، وأنَّ الفاعليةَ والمفعوليةَ والإضافةَ إنَّما تُفْهَم من هذه الحروف فقال لذلك : إنَّها معربةٌ بالحروف .

وأَمَّا الكسرة فيُخْفض بها ما ينصرف من الأسماء ، والمنصرِفُ من الأسماء : كـلُّ مـا لحقه الألفُ واللامُ أو التنوين أو الاضافة ، نحو : زيد ، وأحمرِكم ، والأحمر ، وما أشبه ذلك . ولا سؤالَ في هذا ، لأنَّه جاء على القياس ، لأنَّ أصلَ الخفض أنْ يكونَ بالكسرة كما أنَّ أصلَ الرفع أنْ يكونَ بالضَّمَّة ، وأصلُ النصب أنْ يكونَ بالفتحة .

وأَمَّا الفتحةُ فيُخْفَضُ بها ما لا ينصرف من الأسماء المفردات ، ومن الجمع المكسَّر ، وغيرُ المنصرف منهـا : ما لا يلحقـه واحدٌ من تلك الثلاثة (٣) نحو : ابراهيم واسماعيل وما أشبه ذلك .

وكان القياسُ أنْ يُخْفَضَ هذا النوع بالكسرة ، وإنَّما خُفِضَ بالفتحة ، لأنَّ هذه الاسماء أشبهت الأفعالَ من جهتين من جهات تسع ، ووجه الشَبَه أنَّ الفعلَ ثانٍ عن الاسم ، لأنَّ الفعلَ إنَّما جِيءَ به ليُسْنَدَ الى الاسم ، ويخبرَ به

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٩٨ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٩٠ ـ ١٩١ ، ١٩٥ .

(٣) ذهب بعض النحاة الى أنَّ المحذوف من الممنوع من الصرف هو التنوينُ وحدَه ثُمَّ يتبعه الجر في الزوال بدليل أنَّ الممنوع من الصرف في حالتي الرفع والنصب إنما يفقد تنوينه فقط . انظر شرح المفصل ٥٨/١، شرح التسهيل ٤٣/١ ، توضيح المقاصد ١١٩/٤ .

عنه ، فهو من توابعه ، ومما جِيءَ به له ، ويكون في الاسم ثَنَوِيَّةٌ من الوجوه التسعة وهي : الصفة ، والتأنيث والجمع والتعريف ، ووزن الفعل ، والعدل والتركيب ، والعُجْمة ، وزيادة الألف والنون ، « ويجري مَجْراهما ألفُ الالحاق ، وألف التطويل [1] ، وسأزيد هذا بياناً في باب ما لا ينصرف ان شاء الله تعالى .

فإذا وُجِدَ في الاسم اثنانِ من هذه غَلَبَ عليه حكمُ الفعل ، والفعل لا يُنَوَّنُ ولا يدخله الخفضُ ، فأزالوا عن هذه الاسماء عند اجتماع هاتين الثنويتين الخفضَ والتنوين ، ولم يمكنهم أَنْ يُحِلُّوا مكانَ الخفض الجزم ، لأَنَّهم لو فعلوا ذلك لكان فيه إخلالٌ بالاسم ، من حيثُ ذهب منه شيئان كانا في الأصل له ، فلم يوجد بُدٌ من حَمْل الخفض على الرفع ، أو على النصب ، اذ لا يوجد وجهٌ ثالثٌ ، فكان الحمل على النصب أولى لأمرينِ :

أحدُهما : أَنَّ النصبَ قد حُمِلَ على الخفض في التثنية والجمع . ولم يُوْجَدِ الرفع حُمِلَ على الخفض ، فحملوا المخفوض على المنصوب ليكونَ ذلك كالمعاوضة .

الثاني : أَنَّ الرفعَ دليلٌ على العُمَد ، وما لا يُسْتَغنى عنه ، والنصب والخفض يُسْتَغْنى عنهما ، فحُمِلَ المخفوضُ على المنصوب لما بينهما من التقارب ، ولما كانت هذه الفتحة قد وُضِعَت مكانَ الكسرة ، لم تظهر إلاَّ حيثُ تظهر الكسرة ، والكسرة لا تظهر في الياء المكسورِ ما قبلها ، فالفتحة لا تظهر في ذلك ايضاً ، فتقول : مررت بجَوَارٍ ، ورأيت جوارِيَ ، ولم يقولوا : مررت بجوارِيِ ، وإن كان اللَّفْظُ واحداً في النصب والخفض مراعاة

---

(١) قال في الكافي ٢/ ص ٣٢١ : « وزاد بعض المتأخرين عاشراً وذلك ألفُ الالحاق نحو : أرطى ، وزاد آخر الف التطويل نحو : قبعثرى» ونحو هذا في المنتخب الاكمل للخفاف الاشبيلي ٣/ ل ٤ ، وانظر الكتاب ٣/٢١١ ـ ٢١٢ ، المقتضب ٤/٤ ، شرح الكافية للرضى ١/١٠٥ .

للاصل (١) ، لأنَّ هذه الفتحةَ عوضٌ من الكسرة ، ونظير هذا أَنَّهم / قالوا : [٢٢]
يَعِدُ فحذفوا الواوَ ، لأَنَّ الاصل يَوْعِدُ ، بمنزلة يضرب ، لوقوع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ ، وقالوا : يَوْجَل فأثبتوا الواوَ لمكان الفتحة التي بعدها (٢)، وقالوا : يَهَبُ ، وليس عربيٌ يقول : يَوْهَبُ ، ولو قالوا : يَوْهَب لكان في اللفظ مثل يَوْجَل إلاَّ أَنَّهما في التقدير مختلفانِ ، ذلك أَنَّ الفتحةَ في يَهَبُ عِوضٌ من الكسرة لأَنَّ الماضيَ فَعَل مفتوح العين ، وكل ما ماضيه كذلك ، والفاءُ منه واوٌ فالمضارع يَفْعِل بكسر العين، فكان الأصل: يَوْهِب بكسر الهاء لكنَّها فُتِحَت لمكان حرف الحلق (٣) فالفتحةُ في مكان الكسرة ، فنزلت عندهم هذه الفتحة منزلةَ الكسرة لو وُجِدَت ، ولو وجدت لحُذِفَتِ الواوُ فحُذِفَتِ الواوُ في يَهَبُ ، والماضي من يَوْجَل وَجِلَ بكسر العين ، وما كان الماضي منه على فَعِل ، فأصلُ المضارع أَنْ يكونَ على يَفْعَل ، فليست الفتحةُ في يَوْجَلُ مُغَيَّرَةً من كسره كما كانت في يَهَبُ (٤) .

ومن هذا أيضاً أَنَّهم قالوا : تراميتُ تَرَامِياً ، مَنَوَّناً ، وكلَّ ما كان على هذا الوزن لا ينصرف نحو : تَنَاضِب (٥) ، لكنَّه انصرفَ لأَنَّ الكسرةَ في الميم بدلٌ من ضَمّة ، والأصل : ترامُيٌ بمنزلة : تضارَبَ تضارُباً ، لأَنَّه ليس في كلام العرب ما آخره واوٌ قبلها ضَمَّةٌ ، ومتى أَدَّى قياسٌ الى ذلك رُفِضَ ، بقلب الضَّمَّة كسرةً ، والواو ياء.

فقد تحصَّل بما ذكرتُه أَنَّ الأسماءَ كلَّها تُرْفَع بالضَّمَّةِ ، وتُنْصَبُ بالفتحة، وتُخْفَضُ بالكسرة، وهذا هو الأصل، وخرج عن هذا الأصل أربعةُ أنواع:

---

(١) انظر الكتاب ٣١٢/٣ ، المقتضب ٢٨٢/١ .
(٢) انظر المنصف ١/ ص ١٨٤ ، ١٨٨ .
(٣) انظر شرح الشافية للرضى ١٣٠/١ .
(٤) انظر المنصف ١/ص ١٨٤، ١٨٨.
(٥) بفتحتين بعدهما ألفٌ فضادٌ مكسورة ، ويقال فيه أيضاً بضم التاء والضاد ، وبكسر الضاد أيضاً اسم موضع في بلاد غِفار فوق سَرِف على مرحلة من مكة / انظر معجم البلدان (التناضب) ٤٧/٢ ، تاج العروس (نضب) ٢٨٦/٤ .

أحدُها : التثنيةُ خرجت في الأحوال الثلاثة .

الثاني : جمع المذكر السالم خرج في الأحوال الثلاثة .

الثالث : الجمع المؤنث السالم خرج في النصب ، وبَقِيَ في الرفع والخفض على الأصل ، وقد بيَّنْتُ العِلَّةَ في خروج الجمع المؤنث السالم عن القياس في النصب [1] .

الرابع : الاسم الذي لا ينصرف ، خرج في الخفض ، وبَقِيَ في الرفع والنصب على القياس وقد بَيَّنْتُ سببَ خروجه في الخفض ، وقد مضى الكلام في الأسماء الخمسة أنَّها مرفوعةٌ بالضَّمَّةِ ، ومنصوبةٌ بالفتحة ، ومخفوضةٌ بالكسرة [2]. ولهم في تسميتِه غيرَ منصرف ثلاثةُ أَوْجُه :

أحدُها : أنَّهم سَمُّوا ما لا يدخله التنوين غيرَ منصرف ، وما يدخله التنوين منصرفاً ، واشتقوا من الصَّرِيف : وهو الصَّوْتُ قال :

١٢ ـ * لـه صَـريفٌ صَـريـفَ القَعْـوِ بـالـمَسَـدِ * [3] .

الثاني : أنَّهم سَمَّوه غيرَ منصرف ، أي لم ينصرف من حال النصب ، الى حال الخفض ، أي أنَّ خفضَه كنصبه والمنصرف قد انصرف عن حالة النصب ، وصار خفضُه بغير ما كان نصبُه به .

---

(١) انظر ما تقدم ص ٢١٠ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٩٥ .

(٣) الشاهد عجز بيت للنابغة ، وصدره :

* مقذوفـة بـدخيـس النـحـض بـازلُـهـا *

ديوانه ص ١٦ ، الكتاب ٣٥٥/١ ، شرح أبياته للنحاس (ت : أحمد خطاب العمر) ص ١٥٤ ، شرح القصائد التسع ٧٤١/٢ ، التهذيب ١٦١/٧ ، ٢١٧/١٣ .

والقَعْو : البكرة . والمَسَد : الحبل .

وقد جاء الشاهد في الأصل : « لها صريف » والصواب ما أثبتُّ ، فالضمير يعود على « بازل » المذكور في صدر البيت ، كما أنَّ الخفاف الاشبيلي نقل في المنتخب الاكمل ٣/ ل ٢ عن المؤلف قوله : « . . . والصريف : الصوت قال النابغة :

* له صريف . . . . *

كما ان المصادر التي رأيت فيها البيت تجمع على « له » بضمير المفرد المذكر .

الثالثُ : أنَّه سُمِّيَ غيرَ منصرف ، يريدون بذلك أنَّه لم ينصرف عن شَبَهِ الفعل [1] وهذه كلُّها وجوه مُمْكِنَةٌ ، ونظيرُ ما تقدَّم في الاعراب ، فإنَّ النحويين اطلقوه على التغيير الذي يكونُ في الأواخر ، فيمكن أنْ يكونَ منقولاً من : أعربَ الرجل عن حاجته اذا أبان عنها ، وأنْ يكونَ من أعرب الطعام معدة الرجل : اذا غيَّرها ،أو يكون مشتقاً من امرأة عَرُوبٍ : وهي المحبَّبَةُ الى زوجِها الحسناءُ . وقد مضى الكلامُ في هذا كلِّه [3] .

وقولُه : (وللجزم علامتانِ : الحذفُ والسكونُ) [3] .

قد تقدَّم أنَّ الجزم لا يكونُ إلَّا في الأفعال[4]، فعلامتاه لا تكونُ إلَّا في الأفعال. والحَذْفُ: ذهابُ الآخِر. وكلُّ فعل يجزم بالسكون إلّا نوعين:

أَحَدُهما : ما رُفع بالنون .

الثاني : ما رُفِعَ بالضَّمَّةِ . والضَّمَّةُ مقدَّرةٌ .

وقد تقدَّم الكلام فيما رُفِعَ بالنون [5] ، وهي خمسة الأَمْثِلَةِ ، بما يُغْنِي عن الاعادة . وأمَّا ما رُفِعَ بالضَّمَّة مقدرةً فكلُّ ما آخرُه ياءٌ أو واوٌ فتعلم أَنَّه مرفوعٌ بسكون الواو والياء ، فتنزَّلَتْ بذلك الواوُ والياءُ منزلَةَ الضَّمَّةِ ، فكما زالت للجازم زالتِ الواوُ والياءُ له وجرت الألفُ مَجْراها، وما ذكرتُه أولى في التعليل. ذكره سيبويه [6] .

قوله : (في تثنية / الأفعالِ وجَمْعِها ومخاطبةِ المؤنث) [7] . [٢٣]

---

(١) هذه الأوجه الثلاثة انتزعها المؤلف من كلام شيخه الشلوبين . قال الخفاف في المنتخب الأكمل ٣/ ل ٢ : « . . . فقال الاستاذ الأجل أبو الحسين بن أبي الربيع : سمعت الأستاذ أبا علي ـ رحمه الله ـ يذكر في هذا الاصطلاح ثلاثة أوجه . . . » . وذكر الأوجه الثلاثة بعبارة أتمّ مما هنا .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

(٣) الجمل ص ٢٠ .

(٤) انظر ما تقدم ص ١٨١ ، ١٨٣ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٠٩ .

(٦) الكتاب ١/ ٢٢ .

(٧) الجمل ص ٢١ .

هذا الكلام منه مسامحةٌ . فإنَّ الأفعال لا تُثَنَّى ولا تُجْمَع ، لأنَّ مدلولاتِها أجناسٌ ، والجنس لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، لأنَّه يقع على القليل والكثير من جنسه . وقال ذلك لأنَّ هذه الألفُ والواو تنزَّلتا مع الفعل منزلةَ الشيء الواحد بدليل لَحاق علامة رفع الفعل بعدها ، وتقدَّم .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الفعلَ المضارعَ على خمسة أقسام :

أحدُها : أنْ يكونَ مبنياً : وهو ما لحِقَهُ احدى النوناتِ الثلاث .

الثاني : ما لحقه أَحَدُ الضمائر الثلاث ، فهذا يُرْفَع بالنون ، ويُنْصَبُ ويُجْزَمُ بحَذْفِها .

الثالث : ما آخرهُ ألفٌ ، نحو يَخْشَى ويَسْعَى ، فهذا يُرْفَعُ بالضَّمَّةِ مقدَّرةً ، ويُنْصَبُ بالفتحة مقدَّرَةً ، ويجزم بحَذْفِ آخره .

الرابع : ما آخرِه واوٌ أو ياءٌ، فهذا يُرْفَع بالضمة مقدَّرةً ، ويُنْصَبُ بالفتحة ظاهرةً ، ويجزم بحذف آخرِه في أفصح اللغات .

الخامس : ما عدا ما ذكرتُه من الأفعال المضارعة ، يُرْفَع بالضمة ، وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون ، والاعرابُ كلُّه ظاهر .

وقوله : « (فجميعُ علامات الاعراب أربعَ عشرةَ علامة ، أربعٌ للرفع ، وخمسٌ للنصب) [١] .

قد تقدَّم أنَّ علاماتِ النصب إنَّما هي أَرْبَعٌ [٢] ، وقوله (خمس) مسامحةٌ ، فعلى هذا جميع علامات الاعراب ثلاثَ عشرةَ علامة .

وقولُه : (وجميعُ ما يعرب به الكلام تسعةُ أشياء) [٣] .

إنَّما جعلها تسعةً لأنَّ علاماتِ النصب تَتَكَرَّر ، أَلَا ترى أَنَّ الفتحة

---

(١) الجمل ص ٢١ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠٨ .

(٣) الجمل ص ٢١ .

والكسرةَ والياء يَكُن في الخفض ، والألفُ تكونُ في الرفع ، والحذفُ يكون في الجزم .

وقوله : (ثلاثُ حركاتٍ ، وهي الضَّمَّة والفتحةُ والكسرة) [1] .

أَمَّا الضمة فلا تكون إلَّا في الرفع ، وتكون في الأسماء والافعال .

وأمَّا الفتحة فتوجد في اعرابين ، في النصب والخفض ، هي في النصب مشتركة تكون في الأسماء والأفعال .

وأَمَّا الكسرة فتوجد في اعرابين أيضاً : في النصب وفي الخفض ، تكون في النصب في جمع المؤنث السالم .

قوله : (وأربعةُ أحرفٍ وهي الواوُ والألفُ والياءُ والنونُ) [2] .

اعلم أنَّ الواوَ خاصَّةٌ بالرفع ، وهي فيه خاصَّةٌ بالأسماء ، وأَمَّا النونُ فخاصَّةٌ أيضاً بالرفع وهي فيه خاصَّةٌ بالأفعالِ . وأَمَّا الياء فتوجد في إعرابين في النصب والخفض ، في النصب خاصة بالاسماء .

وأَمَّا الألفُ فتوجد أيضاً في الرفع وفي النصب ، هي في الرفع خاصَّةٌ بالأسماء ، وهي في النصب خاصَّةٌ بالأسماء أيضاً ، وقد تقدَّم الكلام أنَّ الأسماءَ الخمسةَ المعتلَّة المضافة إنَّما هي معربة في الأصل بالحركاتِ ، ومَنْ قال : إنَّ اعرابَها بالحروف إنَّما قاله مسامحةً . وقد ذكرتُ ذلك كلَّه بما يُغْنِي عن الاعادة [3] .

قوله : (وحَذْفٌ وسَكُون) [4] .

---

(١) الجمل ص ٢١ .

(٢) الجمل ٢١ وفيه : « . . وهي الياء والواو والنون والألف) ، وفي (ج) : « وهي الواو والياء والألف والنون » وفي (س) : « وهي الياء ، والواو ، والألف والنون » .

(٣) انظر ما تقدم ص١٩٢.

(٤) الجمل ص ٢١ .

اعلم أَنَّ السكونَ خاصٌّ بالجزم ، لا يكونُ في غيره ، والجزم لا يكون إلَّا في الأفعال .

وأَمَّا الحذف فيكون في اعرابين : في النصب وفي الجزم ، يكون في النصب خاصّاً بخمسة الأَمْثِلَةِ ، على حَسَبِ ما ذكرتُه [1] . وقد أتيتُ على جميع هذا الباب بجميع فصوله .

* * *

[1] انظر ص ٢٠٤ .

باب الأفعال

لا يريد أَنْ يَحُدَّ الفعل هنا ، قد حدَّه قبل ، وانَّما مرادُه : بيـانُ أقسامه ، وبيان كلٍّ قسمٍ منه حتى ينفصِلَ من صاحبه .

فاعلم أَنَّ الفعل : ما دَلَّ على الحَدَثِ بِحروفه ، وعلى الزمانِ بِبِنْيَتِه ، وإنَّما اشتُقَّ من الحَدَث لِيَدُلَّ على الزمان .

والأزمنةُ ثلاثةٌ : زمانٌ مـاضٍ ، وزمانٌ حـاضِرٌ ، وزمـان مستقبلٌ . والماضي : ما وقع وانقطع ، والحال : ما وقع ولم ينقطع ، والمستقبل : ما لم يقع . ولا ينظر الى أجزاء الفعل وانما ينظر الى جملة الفعل ، ولذلك قال أبو القاسم : « ويسمى الدائم »[١] أي كلَّ ما وقع ودام فهو الحال ، ولا ينظر[٢] الى ما مضى منه ولا ما يستقبل.

قوله : (فالماضي ما حَسُنَ فيه أَمْسِ)[٣] .

يريد بذلك ما وقع وانقطع ، والعرب تقول : كان ذلك أمسِ : اي كان ذلك فيما مضى ، وان كان الأظهر فيه اليوم الذي قبل يومك . وكذلك غدا ، توقعه العرب على ما يستقبل ، وان كان الأظهر فيه اليومَ الذي بعد يومك ، قال :

---

(١) الجمل ص ٢١ .

(٢) في الاصل : « ولا ما ينظر » باقحام « ما » .

(٣) الجمل ص ٢١ .

[٢٤] ١٣ ـ وأعلمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ولكنني عن عِلْم ما في غَدٍ عَمِ [١]

فلا شكَّ أنَّ ما وقع في يومه قبل حينه قد علمه ، وما ينتظر لم يقع ، فما يقع في يومه لا يعلمه فالأمس هنا يريد به ما مضى من الزمان ، والغد يريد به ما يستقبل . وكذلك اليوم يطلق على وجهين :

أحدُهما : وهو الأشهرُ فيه أنْ يطلقَ على يومِك الذي أنت فيه .

الثاني : أنْ يطلقَ على الحال . قال الله سبحانه : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُم ﴾ [٢] وحكى سيبويه : « اليومَ يومُك » [٣] .

قوله : (وهو مبنيٌّ على الفتح أبَـداً)[٤].

الكلام هنا في ثلاثة فصول :

أحدُها في بنائه على الفتح ، ولا سؤالَ في بنائه ، لأنَّ الأصل في الفعل أنْ يكونَ مبنياً ، والأصلُ في البناء أنْ يكونَ على السكون . فيقال : لِمَ لَمْ يُبْنَ الفعلُ الماضي على الأصل، وهو السكون ؟

الجواب : أنَّ الفعلَ الماضيَ وقع موقعَ الأسماء المعربة ، ووقع موقع الفعل المعرب ، فمثال وقوعه موقعَ الاسم المعرب قولك : مررتُ برجلٍ قام ، فقام وقع موقعَ قائمٍ ، قال الله تعالى : « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ [٥] فَأَنْزَلْنَاهُ في موضع الصفة للكتاب فهو في موضع منزَّل ، وهو كثير .

ومثال وقوعه موقعَ الفعل المعرب : إن قمتَ قُمْتُ . والمعنى : إن تَقُمْ أَقُمْ ، لأنَّ (إن) الشرطية لا تطلُبُ الماضي وانما تطلب المستقبل .

---

(١) لزهير بن أبي سُلمى من معلقته / انظره في ديوانه ص ٢٩ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٨٩ ، شرح القصائد التسع ١/٣٥٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٩ .

(٢) سورة المائدة آية ٣ .

(٣) الكتاب ١/٤١٩ .

(٤) الجمل ص ٢١ .

(٥) سورة الانعام آية ١٥٥ .

وقال تعالى: ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾[1]، وهو كثير، فلما كان له بهذا مزيَّة على صيغة الأمر بُنِيَ على الحركة وزال السكون[2]، ليكون له مزيَّةٌ في اللفظ. وهذا من إمساس الألفاظ أشباه المعاني[3].

فإن قلتَ: وقد قالوا: أَمَرْتُه بأَنْ قُمْ، والتقدير: أَمَرْتُه بالقيام، فهو بمنزلة أَمَرْتُه بأَنْ يَقُوم، فقد وقعت صيغة الأمر موقع الفعل المعرب.

قلت: إذا قلتَ: أمرتُه بأَنْ يقومَ، فالمعنى أَمَرْتُه بالقيام، ولم تذكر ما وقع به الأمر، ولا الَّفظ الذي فُهِم منه. واذا قلتَ: أمرتُه بأَنْ قُمْ فقد فُهِم من هذا أَنَّ أَمْرَكَ كان بهذا اللفظ. فلا يصح من هذا الوجه أَنْ يقالَ قام مَقَامَه لاختلافِ المعنيين، وإذا قلتَ: إن قمتَ قمتُ، وإن تقم أَقُم لم يكن بين اللفظين فرقٌ في المعنى[4]. وخُصَّ بالفتح، لأَنَّ الفتحَ أَخَفُّ الحركات، ومتى وجب الانتقال في المبنى الى الحركة فالأولى أَنْ يُنْتَقَل الى الفتح لما ذكرتُه، ولا ينتقل الى غيره[5] إلَّا لموجب.

الفصل الثاني: في لزوم الفتح الماضي.

اعلم أَنَّ الفعلَ الماضي مبنيٌّ على الفتح، لا يزولُ عنه، إلَّا في مواضع تَتَبَيَّن في أثناء الكلام.

اعلم أَنَّ الفعلَ الماضي اذا كان آخُره ياءً، أوواواً قبلَها فتحةٌ، فإنَّ العرَب تقلبه ألفاً لتَحَرُّكه وانفتاح ما قبله. تقول: رَمَى وغَزَا، والأصل رَمَيَ

---

(١) سورة الحجرات آية ٦.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧ ـ ٥ وشرح الجمل لابن بزيزة ١/ ص ٢٦.

(٣) هـذه العبارة لابن جنى ففي الخصـائص ١٥٢/٢: «باب في إمسـاس الألفاظ أشباه المعاني».

(٤) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٢٥ علة بناء الماضي على الفتح وأورد الاعتراض على تلك العلة بنحو «أمرته بأن قم» ثم ذكر الانفصال عن هذا الاعتراض على النحو الذي ذكره ابن أبي الربيع ثم قال بعد ذكر الانفصال «فتأمل ذلك فإنَّه بديع».

(٥) في الأصل: «الى غير».

وغَزَوَ ، وهذا النوع تُحْذَفُ أَلِفُه اذا لحقت علامةُ التأنيث أو واوُ الجماعة لالتقاء [1] الساكنين ، فتقول : هند رَمَتْ ، وزينبُ غَزَتْ ، وتقول : الزيدون رَمَواْ ، والعمرون غزَوْا ، فإن لَحِقَت ألفُ التثنية فتردُّ الياءَ والواوَ ، فتقول : الزيدان رَمَيَا ، والعمران غَزَوَا ، فإن لحقتْ أَحَدُ الضمائر الثمانية [2] ، فانَّ الواوَ والياءَ ترجع ساكنةً ، وذلك نحو : رَمَيْتُ ورَمَيْنا ، ورَمَيْتَ ورَمَيْتِ ، ورَمَيْتُما ، ورَمَيْتُم ، ورمَيْتُنَّ ، والهنداتُ رَمَيْنَ ، وكذلك تقول : غَزَوْتُ ، وغَزَوْنَا، وغَزَوْتَ، وغَزَوْتِ، وَغَزَوْتُما، وَغَزَوتُم، وغزوتُنَّ، والهندات غَزَوْنَ.
فإن كان الآخِرُ ياءً قبلَها كسرةٌ نحو: رَضِي وشفي، فإنَّ الياءَ تبقى على فتحها إلا في موضعين:

أحدُهما : اذا لحقت واوُ الجميع ، فالعرب تحذِفُ الياءَ وتَضُمُّ ما قبلها فتقول : الزيدُونَ رَضُوْا ، والعمرون شُفُوْا .

الثاني : اذا لَحِقَ أَحَدُ الضمائر الثمانية ، فالعرب تُسَكِّنُ فتقول : رَضِيْتُ ورَضِيْنَا ، ورَضِيْتَ، ورَضِيْتُما ، ورَضِيْتُم ، ورَضِيْتُنَّ ، والهنداتَ رَضِيْنَ .

فإن كان الآخِرُ صحيحاً فالعربُ لا تزول عن الفتح إلَّا في موضعين :
أحدُهما : اذا لَحِقَت واوُ الجميع ، فترجع الى الضّمِّ ، لأنَّ الواوَ تَطْلُبُ بذلك ، فتقول : الزيدونَ ضَرَبُوا والعَمْرونَ قَتَلُوا .

الثاني : اذا لَحِقَتِ الضمائرُ الثمانية المذكورة ، فالعرب ترجع الى السكون، فتقول: ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُما ، وضَرَبْتُم ، وضَرَبْتُنَّ ، والهندات ضَرَبْنَ وانَّما سُكِّن الآخِرُ عند لَحاق هذه / العلامات الثمانية ، لأَنَّها تنزَّلت عندهم مع الفعل منزلَة الكلمة [٢٥] الواحدة فكرهوا توالي أربع متحركات ، فلم يجدوا بُدّاً من تسكين حرف ،

(١) في الأصل : « للالتقاء الساكنين » .
(٢) نحا بهذا منحى قولهم : « قطعت بعض أصابعه » .

فلم يُسَكِّنوا الأول لأنَّهم لو فعلوا ذلك ، لاحتاجوا الى أنْ يأتوا بألف الوصل ، ولا يُسَكِّنونُ الثاني ، لأنَّهم لو فعلوا ذلك لم يُعْرَف وزْنُ الكلمة ، فلم يجدوا بُدّاً من تسكين الآخر ، ولما فعلوا هذا فيما تَتَوالى فيه أربع متحركاتٍ لو لم يسكِّنوا فعلوا ذلك في الباقي ليجريَ الماضي كلُّه مجرىً واحداً .

الفصلُ الثالثُ : في بيان الحروفِ الصارفة له الى الاستقبال . وذلك حروفُ الشرط فتقول : ان قمتَ قمتُ ، والمعنى : إن تَقُمْ أقُمْ، فاللَّفظُ لفْظُ الماضي ، والمعنى مستقبلٌ ، ويكون ذلك أيضاً في القسم قال الله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [1] . والمعنى : ما يُمْسكهما من أَحَدٍ من بعده . وتقول : عَمْرُكَ الله إلاَّ فعلتَ . والماضي في هذا كلِّه في موضع المستقبل وأكثرُ ما يكونُ هذا في الشرط . وأمَّا قوله سبحانه ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾ [2] فهو بمنزلة ﴿ إِذِ الأَغْلَالُ في أَعْنَاقِهِم ﴾ [3] . و (إذ) انَّما تكوُن للماضي .

والجواب عن هذا أنْ يقالَ : إنَّ المستقبلَ اذا كان مقطوعاً به أشْبَهَ الماضي ، فجَرَى على طريقتِه في العبارة [4] .

قوله : ﴿ والمستقبلُ ما حَسُنَ فيه غد ﴾ [5] .

اعلم أنَّ المستقبلَ له بِنْيَتَانِ :

احداهُما : صيغةُ الأمر ، نحو : اضْرِبْ ، وافْعَل ، وهذه خاصَّة بالاستقبال .

---

(١) سورة فاطر الآية ٤١ .

(٢) سورة النحل الآية الأولى .

(٣) سورة غافر الآية ٧١ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن ١٢/٢ .

(٥) الجمل ص ٢٢ .

الثانيةُ : مشتركةٌ بين الحال والاستقبال ، وهي التي ذكر أبو القاسم ، ولأجْلِه لم يذكر صيغةَ الأمر ، لأنَّ الكوفيينَ يذهبونَ الى أنَّها محذوفةٌ من الفعل المضارع ، وأنَّ الاصلَ في اضْرِبْ : لِتَضْرِب ، وفي اقتل لِتَقْتل فحُذِفَ حرفُ المضارعةِ (١) وتاءُ الخطاب ، فبقيت الضاد ساكنةً ، فاجتُلِبَت ألفُ الوصل ، فقيل : اضرب واقتُل .

وأمَّا البصريونَ فيذهبونَ الى أنَّها صِيْغةٌ على حِدَتِها ، وليست مختصرةً من الفعل المضارع ، ولكنَّها جاريةٌ عليه حتى كأنَّها مختصرةٌ منه . والصحيح ما ذهب اليه البصريون ، لأنَّ حرفَ المضارَعة لم يجيء قطُ محذوفاً ، وحَذْفُ الجازم لم يأتِ إلاَّ في الشعر قال :

١٤ - * محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس * (٢) .

وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب ، ولم يجيء الأمر للمخاطب

---

(١) هكذا في الأصل ، ومراده : فحذفت اللام وتاء الخطاب ، وليست اللام حرف مضارعة .

(٢) تمام البيت * اذا ما خفت من أمر تبالا *

ينسب البيت الى أبي طالب ، وحسان ، والاعشي ، وليس في ديوان من دواوينهم المطبوعة ، والأظهر أن قائله مجهول . قال ابن المستوفى في اثبات المحصل ل ١٩٩ - ٢٠٠ : « قال ابو بكر بن السراج : قال ابو العباس : هذا البيت ليس بمعروف ، على انه في كتاب سيبويه . وقال السيرافي : أنكره أبو العباس وقال هذا باطل . وقال أبو جعفر أحمد بن محمد : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت المبرد ينشد هذا البيت ويُلَحِّنُ قائله ويستبرده . وقال : أنشده الكوفيونَ ، ولا يعرف قائله ، ولا يحتج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره ، لان الجازم لا يضمر ، لأنه اضعف من حروف الخفض ، وحروف الخفض لا تضمر ، فبعد أن حكى لنا ابو الحسن هذه الحكاية وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه : وحدثني ابو الخطاب : انه سمع هذا البيت من قائله . قال ابو اسحاق الزجاج احتجاجاً لسيبويه : في هذا البيت حذف اللام اي : ليفد » .

انظره في الكتاب ٨/٣ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/١ اعراب ثلاثين سورة ص ٤٣ ، ص ٢٣٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٩٥ ، أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١ ، شرح المفصل ٢٥/٧ ، ضرائر الشعر ص ١٤٩ ، رصف المباني ص ٢٥٦ ، الجنى الداني ص ١١٣ ، مغني اللبيب ص ٣٩٧ ، ٨٤٠ شرح شواهده ٥٩٧/٢ ، خزانة الادب ٦٢٩/٣ .

إلاّ بها ، إلاّ في قراءة يعقوبَ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (١) . فكيف يُدَّعى في هذا الذي كَثُر في كلام العرب واطَّرَدَ أمرانِ : أحَدُهما لا نظيرَ له ، والآخر : لا نظيرَ له إلاّ في الشعر . وسيعود الكلام في هذا ، وأُبَيِّنُ ما أوقع الكوفيين في ادعاء ذلك ، وزواله بحول الله (٢) .

قولُه : (وكانت في أَوْلَه احدى الزوائد الأربع) (٣) .

هذا يحتاج الى تقييد ، وكأنّه استغنى عن ذلك التقييد بالمثال . ألاَ ترى أنَّ (أَكْرَمَ) في أوله الهمزةُ وهي زائدةٌ ، وليس بفعل مستقبل . وكذلك تَكَرَّمَ . فيجب أنْ يقيِّدَ هذا الموضع بأنْ يقالَ : كُلُّ فعل في أوله همزةٌ تدلُّ على المتكلِّم وحدَه ، أو نونٌ تدل على المتكلم ومعه غيره ، أوْ ياء تدلُّ على الغيبة ، أو تاء تدلُّ على الخطاب أو التأنيث . وأعطى ذلك بقوله : (نحو : أقوم ونقوم وتقوم ويقوم) (٤) .

وبسط هذا أنْ تقولَ : الفعلُ المستقبلُ : كلُّ فعل يتغيَّرُ أَوَّلُه(٥) بالحروف بحَسَبِ ما يُسْنَدُ اليه . فإن أُسْنِد الى الضمير ، فإن كان متكلِّماً كان بالهمزة مذكَّراً كان أو مؤنثاً . فإن كان متكلماً ومعه غيره كان بالنون نحو : نَقُومُ ، مذكَّراً كان الغير أو مؤنثاً . فإن كان مخاطباً كان بالتاء نحو : أنت تقوم ، وأنت تقومين ، وأنْتُما تقومانِ ، وأنتُم تقومونَ ، وأَنْتُنَّ تَقُمْن . فإن كان غائباً ، فتنظر ، فإن كان مذكراً كان بالياء إن عاد على المفرد ، أو المثنى أو المجموعِ جمع سلامة ، فإن عاد على الجمع المكسَّر كان بالياء ، وبالتاء ، فتقول :

---

(١) سورة يونس آية ٥٨ ، بالتاء في قراءة يعقوب [ابن اسحاق بن زيد بن عبدالله بـن أبي اسحاق الحضرمي أحد القراء العشرة / امام أهل البصرة ومقرئها ، توفي سنة ٢٠٥ هـ / ترجمته في غاية النهاية ٣٨٦/٢ فما بعدها] وانظر هذه القراءة في حجة القراءات ص ٣٣٣ ، وانظر معاني القرآن ٤٦٩/١ ، اعراب القرآن للنحاس ٦٥/٢ ، المحتسب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/١

(٢) الموضع الذي أحال عليه المؤلف في الاجزاء المفقودة من البسيط . وانظر مسألة الخلاف في الانصاف ٥٢٤/٢ فما بعدها ، شرح المفصل ٦١/٧ ، همع الهوامع ٢٦/١ - ٢٧ .

(٣) و (٤) الجمل ص ٢٢ .

(٥) في الأصل: آخره، والصواب ما أثبت.

زيدٌ يقومُ ، والزيدانِ يقومانِ ، والزيدونَ يقومونَ ، والزيود يقومونَ وتقوم . وان كان مؤنثاً فيكون بالتَّاء ، إلَّا أَنْ يكونَ الضميرُ جَمْعاً فيكون بالياء ، فتقول : هندٌ تقومُ ، والهندانِ تقومانِ ، والهنداتُ يَقُمْنَ ، وتقول : الهنودُ تقوم ، والهنودُ يَقُمْنَ ، وكذلك [ضميرُ] (١) المؤنث متى (٢) عاد على مؤنثٍ غيرِ حقيقي . وانَّما لم يقل هنا بالتاء ، لأنَّ النونَ (٣) تدل على تأنيث الفاعل لأنَّها لا تكونُ إلَّا ضميرَ جمعٍ مؤنث ، والتَّاء تلحق هنا علامة للتأنيث / ولا [٢٦] يُجْمَعُ بين علامتي تأنيث .

فإن أُسْنِدَ الى الظاهرِ ، فإن كان مذكراً فيكون بالياء في المفرد ، والمثنى، والمجموع بالواو والنون ، ويكونُ في الجمع المكسَّر بالياء والتَّاء ، فتقول : يقومُ زيدٌ، ويقومُ الزيدانِ، ويقومُ الزيدُونَ ، ويقوم الزُيود ، وتقومُ الزيود . فإن كان مؤنثاً غيرَ حقيقي كان بالياء وبالتاء على كلِّ حال . فإن كان مؤنثاً حقيقياً كان في الأعرفِ بالتاء ، إن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بالألف والتاء . فإن كان جمعاً مكسَّراً كان بالياء والتاء . هذا الذي ذكرتُه مذهبُ البصريين . والكوفيون يُجْرون الجمعَ السالم مُجْرَى الجمع المكسَّر ، واستَدَلُّوا بقوله سبحانه : ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (٤) . فإذا صحَّ أَنَّ العربَ تقول: جاءك المؤمناتُ، صحَّ أنَّها تقول: يجيئُك المؤمناتُ، بالياء(٥).

الجواب : أَنَّ المؤمنات صفة ، والأصل : اذا جاءك النساءُ المؤمناتُ ، والنساء جمع مكسَّر فحُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفةُ مُقَامَه ، فَبَقِيَ الفعل على حَسَبِ ما كان قبلَ إقامةِ الصفة مُقَامَ الموصوف . ومما استدَلُّوا به قولُه :

---

(١) تكملة بنحوها يتضح المراد .

(٢) « متى » ليست واضحة في الأصل .

(٣) في الأصل : التاء تحريف .

(٤) سورة الممتحنة الآية ١٠ .

(٥) انظر المسألة في منهج السالك ص ١٠٥ ، توضيح المقاصد ٢ / ١٤ ، التصريح ١ / ٢٨٠ .

١٥ ـ * قالتْ بنو عامرٍ خَالُوا بني أَسَدِ * [١] .

وبنونَ جمعٌ سالم . واذا صحَّ أَنْ يقالَ : [قالت] [٢] بنو عامرٍ ، صحَّ أنَّه يقال : تقول بنو عامر .

الجواب : أنَّ الواحدَ من بَني : ابنٌ . ولم يُسْتَعْمَل (بَنٌ) فكأنَّه لذلك جَمْعُ تكسير ، فجرى عليه حكمُ جمع التكسير ، لشَبَهِه به لما ذكرتُه . ولا يبعد عندي أَنْ يأتــيَ مذهب الكوفيين في ضرورة شعر أو في قليل من الكلام ، والقياس والأكثر ما ذهب اليه البصريون ، وهو الصحيح .

قوله : (وهو مرفوعٌ أَبَداً) [٣] .

اعلم أَنَّ المعربَ من الأفعال الفعلُ المضارع ، اذا سَلِمَ من احدى النونات الثلاث : وهي النونُ الخفيفةُ ، والنونُ الشديدةُ ، ونونُ جماعة النسوة نحو : هل تَضْرِبَنْ ؟ وهل تَضْرِبَنَّ ؟ والهندات يَضْرِبْنَ . والأصل في الفعل أَنْ يكونَ مبنياً ، وانَّما أُعْرِبَ لشَبَهِه بالاسم النكرة . ووَجْهُ الشَّبَه أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما [كان] [٤] عامَّاً ، فتخصص بالحرف. أَلَا ترى أَنَّك تقول : رجل فيصلُح أَنْ يقعَ على كلِّ واحد من جنسه . فإذا أدخلتَ الألفَ واللام صار واقعاً على واحد مخصوص من ذلك الجنس ، وزال الشِياع ، والفعل المضارع اذا أعتبرّته وجدتّه كذلك فتقول : يقوم ، فيصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلتَ السين أو سوف تخلَّص للاستقبال ، فهو عامٌّ بأصل الوضع ،

---

(١) تمام البيت * يا بُؤْسَ للجَهْل ضَرَّاراً لأقوامِ * .
وهو للنابغة / ديوانه ص ٨٢ ، الجمل ص ١٨٧ ، شرح أبياته لابن سيده / ل ١٣٠ ، الحلل ص ٢٤٤ ، الفصول والجمل لابن هشام اللخمي ص ١٦٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٠ ، الانصاف ١/ ٣٣٠ ، شرح المفصل ٥/ ١٠٤ ، التوطئة ص ١٥٦ ، رصف المباني ص ١٨٦ ، ٢٤٥ ، خزانة الأدب ١/ ٢٨٥ ، ٢/ ١١٩ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) الجمل ص ٢٢ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

يتخصَّصُ بالحرف على حَسَبِ ما تقدَّم في رَجُل والرجل، فأُعْرِبَ لذلك، فإنَّ الشيءَ اذا أَشْبَه الشيء قد يجري عليه حكمُه .

ومن الناس من ذهب الى أَنَّ الشَبَه وقع من ثلاثة أَوْجُهٍ :

أحدها : ما ذكرتُه .

الثاني : دخولُ الَّلام في خبر إنَّ ، على الفعل المضارع ، كما تدخل على الاسم فتقول : إنَّ زيداً ليقومُ كما تقول : إنَّ زيداً لقائمٌ . قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [1] . فهو في المعنى بمنزلة : إنَّ ربَّك لحاكمٌ . ولا تقول : إنَّ زيداً لقام .

الثالث : الوقوعُ موقعَ الاسم ، فتقول : إنَّ زيداً يقوم . كما تقول : إنَّ زيداً قائم . وتقول : مررتُ برجل يقومُ، كما تقول : مررت برجل قائم [2] . ولا يَثْبُتُ من هذه الوجوه الثلاثة إلَّا الوجه الأول وهو العموم والاختصاص [3] . وأمَّا دخولُ اللَّام فلم يَصِحّ الا بَعْدَ الشَبهِ ، لأنَّها لامُ الابتداء ، ولام الابتداء مختَصَّةٌ بالاسماء كما أَنَّ الاعرابَ مختَصٌّ بالأسماء . فكلٌّ واحد منهما طالبٌ دخولَه في الفعل موجِبٌ أوجب له ذلك . وليس قولُ مَنْ يقول : إنَّ دخولَ اللام سَبَبٌ في دخول الاعراب بأولى ممن يقول : إنَّ دخولَ الاعراب سَبَبٌ في دخول اللَّام لما ذكرتُه من أنَّ كلَّ واحد منهما أصلُه الاختصاص بالوضع . فقد تحصَّل بما ذكرتُه أَنَّ الذي أوجب دخولَ الاعرابِ هو الذي أوجب دخولَ اللَّام ، وهو الشَبَهُ بالاسم ، فلزم أَنْ يكونَ الشَبَهُ قبلَ دخول اللام. ذكر هذا أبو علي وهو صحيح [4].

وأمَّا الوقوعُ موقعَ الاسم فلا يصحَّ أَنْ يَكُوْنَ مما يُوجب جملة

---

(١) سورة النحل الآية ١٢٤ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤ ـ ١٥ ، المقتضب ٢/١ ـ ٢ ، الانصاف ٢/٥٤٩ ـ ٥٥٠ شرح المفصل ٦/٧ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف ص ٩ .

(٤) الايضاح ١/١٣ ـ ١٤ .

الاعراب ، لأنَّه الذي أوجب الرفع في الفعل ، وهـو نظيـر النواصب / [٢٧] والجوازم ، فكما لا يصحُّ أَنْ يقالَ : دخولُ النواصب أوجَب دخولَ الاعراب لا يَصِحُّ أَنْ يقالَ : الوقوعُ موقعَ الاسم أوجب دخولَ الاعراب . وهذا ايضاً ذكره أبو علي في الايضاح وهو صحيح [١] . فقد صحَّ مما ذكرتُه أَنَّ الذي أوجبَ دخولَ الاعراب في الفعل ، وَضْعُه عامّاً فيتخصَّصُ بالحروف وهو الذي ذكر أبو علي . وسيأتي الكلام في الفعل المضارع لِمَ بُنِيَ اذا لحقه احدى النونات الثلاث [٢] .

قوله : (وهو مرفوع أَبَداً حتى يدخلَه ناصبٌ أو جازم) [٣] .

يقتضي بظاهره أَنَّ الرفع عنده في الفعل أَوْجَبَهُ التَّعَرِّي ، وهو مذهبُ الكوفيين [٤] . والبصريون يذهبون الى أَنَّ الرافع للفعل الـوقوعُ مـوضع الاسم [٥] . وهو الصحيح لأمرين :

أَحَدُهما : أَنَّ التَّعَرِّي عَدَمٌ ، والعَدَمُ لا ينسب له شيءٌ ، وسواء كان مطلقاً أو مقيَّداً ، ومن الناس من ذهب الى أَنَّ العدم المقيَّد يوجب ويقع به الارتباط بخلاف العَدَم المطلق ، والذي ذهب اليه المحققون من أهل النظر التسويةُ بين العَدَم المطلق والعَدَمِ المقيَّد ، لأَنَّ العَدَمَ ضِدُّ الوجود ، فما

---

(١) الايضاح ١/١٣ ـ ١٤ .

(٢) سبق كلامه في ذلك ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

(٣) الجمل ص ٢٢ وفيه « حتى يدخل عليه » في ثلاث النسخ .

(٤) هذا هو مذهب الفراء . انظر معاني القرآن ١/٥٣ ، شرح المفصل ٧/١٢ ، واختاره كثير من المحققين . قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٩ « ورفعه بعدم الجازم والناصب لا بوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال كما زعم الفارسي لأنَّ ذلك لا يطَّرد ولا يَعُم » وقال ابنُ مالك في شرح عمدة الحافظ ص ١٠٩ « وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد » وبعض العلماء ينسب مذهب الفراء الى جمهور الكوفيين . انظر الانصاف ٢/٥٥١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣١ غاية الأمل لابن بزيزة ١/ص ٢٨، شرح ابن الناظم ص ٢٦٠، توضيح المقاصد ٤/١٧٢، تقييد ابن لب ل ٩، التصريح ٢/٢٢٩، وانظر همع الهوامع ٢/٢٧٣ ـ ٢٧٤ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٩ ـ ١٠ ، المقتضب ٢/٥ ، الأصول ١/٥٣ ، الانصاف ٢/٥٥١ ، اسرار العربية ص ٢٨ ، ٢٩ . الاشباه والنظائر ١/٢٣٨ ، همع الهوامع ٢/٢٧٤ .

ليس موجوداً يستحيل أن يُوْجِدَ غيرَه [1] .

فان قلتَ : فقد ذهب البصريون في المبتدأ أنَّه ارتفع بالتَّعرِّي [2] والاسناد فقد جعلوا للتَّعَرِّي حظاً في العمل .

قلت : الصحيحُ أنَّ العاملَ : الاسنادُ ، وأمَّا التَّعَرِّي فهو شَرْطٌ في وجود الرفع . فالاسناد يرفعُه بشَرْطِ تَعَرِّيه عن العوامل اللَّفظية، وهي كان وأخواتها ، وظننتُ وأخواتها ، وإنَّما اطلقوا اللَّفْظَ مسامحة، ولأنَّ الرفع لا يوجد إلاَّ بوجودهما .

الثاني : أنَّ التَّعَرِّي عن العوامل لو جاز أنْ يكونَ عاملاً ، لم يصحَّ أنْ يكونَ في الفعل عاملاً ، لأنَّه قد صحَّت مراعاتُه في رفع المبتدأ ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل ، لأنَّ عواملَ الأسماء مخالفةٌ لعوامل الأفعال [3] ، والتعليل الأول أقوى .

قوله : (فالناصب أنْ ولَنْ واذاً وحَتَّى) [4] .

اعلم أنَّ النواصبَ بنفسها أربعةٌ ، وما عداها انما انتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) ، وهذه الأربعة : أنْ ، ولَنْ ، واذاً ، وكي الناصبة ، لا كي الجارة ، فان (كي) توجد على قسمين :

---

(١) انظر شرح المفصل ١٢/٧ ، غاية الأمل لابن بزيزة ١/ ص ٢٨ ، قال ابن الناظم في شرح الألفية ص ٢٦١ : « لا نسلم أن التجريد من الناصب والجازم عَدَمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول احواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره . واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي » وانظر توضيح المقاصد ١٧٣/٤ .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٥٣٥ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٢٥ .

(٤) الجمل ص ٢٢ وقد رسمت (اذا) فيه بالنون . وقد اختُلِفَ في رسمها فمن النحاة من يرى رسمها بالالف كما هنا ، وعليه رسم المصاحف ، وذهب المازني والمبرد الى رسمها بالنون ، وروي عن المبرد قوله : أشتهي أن أكويَ يدَ من يكتب (اذن) بالألف لأنَّها مثل « أنْ » و«لنْ» ولا يدخل التنوين الحروف وقيل : ان أعملت رسمت بالنون وإن الغيت رسمت بالألف . وقيل : ان وصلت في الكلام كتبت بالنون . وان وقف عليها رسمت بالألف . انظر الجنى الداني ص ٣٦٦ . مغنى اللبيب ص ٣١ ، اللسان « اذن » .

أحدُهما • أنْ تكونَ ناصبةً بنفسها ، وهي التي في قوله سبحانه : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [1] ، ولا يصلُح أنْ يقالَ هنا : إنَّها الجارة ، لأنَّ حرفَ الجر لا يدخل على مثله .

الثاني : أنْ توجدَ جارة ، حُكي عن العرب : كَيْمَه ؟ [2] يريدون : لمه ؟ يقول لك : فعلتُ كذا وكذا ، فتقول له : كَيْمَه ؟ كما تقول : لمه ؟ اي : لم فعلت ؟ فكي هنا بلا شكٍّ جارة ، لأنَّها دخلت على (ما) الاستفهامية ، ونواصب الأفعال لا تدخل على الأسماء هذا بَيِّن . فإذا قلتَ : جئتُك كي تكرِمَني أمكن أنْ تكونَ ناصبةً ، ويكونُ الاصل : جئتك لكي تكرمني بمنزلةِ قوله سبحانَه :﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ثم حُذِفَتِ اللام ، ويمكن ان تكون جارة ، ويكون الفعل منصوباً بعدها باضمار (أَنْ) كما ينتصب بعد (حتَّى) ولام الجحود ، على حَسَب ما يتبَيَّن . ثم إنَّ (كي) تنصب ظاهرةً ، ولا يجوز حذفها ، وكذلك (لَنْ) تنصبُ ظاهرة ولا يجوز حذفها . وأَمَّا (إذاً) فتنصب ظاهرةً بشروط ثلاثة:

احدها : أن تكون أولا .

الثاني : ان يكون الفعل الواقع بعدها مستقبلاً .

الثالث : أَلاَّ يُفْصَلَ بينها وبين الفعل بفاصل عدا القسم ، والنداء ، ولا [3] ، فإنَّ الفصلَ بهذه الثلاثة كلا فَصْلٍ ولا يجوز حذفُها [4] .

وأمَّا (أن) فهي أُمُّ الباب . وهي تنصب محذوفةً ، ولا يجوز

---

(١) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٢) انظر الكتاب ٦/٣ .

(٣) انظر الجنى الداني ص ٣٦١ ـ ٣٦٣ ، توضيح المقاصد ١٨٧/٤ ـ ١٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٣١ ، التصريح ٢٣٤/٢ .

(٤) بعد قوله « ولا يجوز » في الأصل : « فأما نصبها وهي محذوفة ، وهو خطأ ويظهر لي انه من قبيل سبق النظر ، فسيأتي قول المؤلف عن (أن) : « وتنصب ظاهرة ولا يجوز حذفها فاما نصبها وهي محذوفة » .

إظهارُها، وتنصب محذوفةً يجوز إظهارُها، وتنصب ظاهرةً ولا يجوز حَذْفُها.

فَأمَّا نصبُها وهي محذوفة ولا يجوز اظهارُها ففي ستة مواضع :

أحدها : بعد كي الجارة .

الثاني : بعد حتّى في قولك : سِرْتُ حتّى أَدْخلَها . اذا أردتَ معنى : سرت الى أَنْ أدخلَها ، وهي نحو قولك : كلَّمْتُ الامير حتَّى يَأْمُرَ لي بشيء ، تريد : كي يأمرَ لي بشيء .

الثالث : بعد لام الجحود ، وهي الواقعة بعد كان المنفية نحو قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [1] وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُن اللهُ لِيَغْفِر لَهُم ﴾ [2] .

[٢٨] الرابع : بعد الفاء في الأجوبة / نحو : ما تأتيني فأكرمَكَ ، ونحو : ائتني فأُحْسِنَ اليك ، وكذلك : هل تأتيني فأكرمَك ؟ ويجمع هذا كله انك تقول : إذا كان ما بعدها جواباً لما قبلها، وما قبلها غير واجب[3]، فهو منصوب.

الخامس : بعد الواو اذا أردت معنى الجمع ولم ترد معنى العطف ، نحو قوله :

١٦ ـ * لاتَـنْهَ عـن خُـلُـقٍ وتَأْتيَ مثلَهُ * [4] .

لم ترد أَنْ تنهاه عن الفعلين انّما أردت : أَلَّا تجمعَ بينهما . وكذلك : هل تأتيني وتكرمني ؟ وما تأتيني وتكرمني . لم ترد أَنْ تستفهم عن الفعلين ،

---

(١) سورة الانفال اية ٣٣ .

(٢) سورة النساء آية ١٦٨ .

(٣) قال أبو علي الفارسي في الايضاح ٣١٢/١ : « والواجب : الخبر المثبت . . » .

(٤) تمامه : * عَـارٌ عليك اذا فعلتَ عـظيمُ *

وينسب الى الأخطل والى حسان رضي الله عنه ، والى سابق البربري ، والى المتوكل الليثي ، والى ابي الاسود الدؤلي ـ وهو الراجح / انظره في مستدركات ديوان ابي الاسود ص ١٦٥ . ديوان المتوكل الليثي ص ٢٨٤ ، الكتاب ٣ / ٤٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٨٨/٢ ، معاني القرآن ٣٤/١ ، المقتضب ٢٥/٢ ، الاصول ١٦٠/٢ ، اعراب القرآن =

ولا أَنْ تنفي الفعلين . وانَّما أردتَ أَنْ تستفهِمَه (١) عن الجمع بينهما .

السادس : بعد (أَوْ) اذا أردتَ معنى (الى أَنْ) نحو : لألزمنَّك ، أو تقضِيَني حقي ، لم ترد أن تُقْسِم على الأول والثاني ، وانما أقسمت على الأول خاصّة ، والمعنى : لألزمنَّك الى أَنْ تقضِيني حقي . وكذلك : لأَسيرنَّ في البلاد أو أستغنيَ، المعنى الى أن أستغنيَ .

وأمَّا نصبُها وهي محذوفةٌ ويجوز اظهارها ففي موضعين :

أحدُهما : بعد لام كي ما لم تقترن بها (لا) النافية نحو : جئتُك لتكرمَني ، وجئتُك لأَنْ تكرمَني . فإن قلتَ : جئتك لئلا تشتمني ، لم يكن بد من اظهار (أن) وكَأنَّهم كرهوا التقاء اللامين .

الثاني : اذا كانت (أَنْ) والفعل قد عُطِفا على اسم قبله . وأكثر ما تجد الحذف اذا عُطِفَا على المصدر نحو :

١٧ ـ * لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني * (٢)

= للنحاس ١/١٦٩ ، ٢٤١ ، الجمل ص ١٩٨ ، شرح ابياته لابن سيده ل ١٣٢ ، الحلل ص ٢٦١ ، الفصول والجمل ص ٦٣، ١٧٩، الإيضاح ١/٣١٤ الأزهية ص ٢٤٣، شرح المفصل ٧/٢٤، رصف المباني ص ٤٢٤، خزانة الأدب ٣/٦١٧، وليس في ديوان حسان رضي الله عنه، ولا في ديوان الأخطل المطبوعين.

(١) في الأصل : « وانما اراد أن يستفهمه » والوجه ما أثبت .

(٢) : تمامه: * أَحَبُّ إلى من لُبْس الشفوف *

والبيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضي الله عنه من أبيات تتشوق فيها الى البادية. والشاهد في الكتاب ٣/٤٥، المقتضب ٢/٢٢، الأصول ٢/١٥٥، الجمل ص ١٩٩، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٢، الحلل ص ٣٣، ٢٦١، الفصول والجمل ص ٢١، ٦١، ١٨١، اعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٤، سر صناعة الاعراب ١/٢٧٥، مشكل اعراب القرآن ١/٢٣٤، الافصاح للفارقي ص ٣٤١، أمالي ابن الشجري ١/٢٥١، شرح المفصل ٧/٢٥، رصف المباني ص ٤٢٣، الجنى الداني ص ١٥٧، مغنى اللبيب ص ٣٧٣، ٤٧٢، شرح شواهده ٢/٦٥٣، ٧٧٨، خزانة الأدب ٣/٥٩٣، ٦٢١.

فلو كان في الكلام لجاز : وأَنْ تَقَرَّعيني ، وتَقَرَّعيني ، ومنه :

١٨ - * تَقَضِّي لُبانَاتٍ ويَسْأَمَ سائمُ * [١]

ولو كان في الكلام لجاز : وأَنْ يَسْأَمَ ، ويسأمَ ، وسواء عُطِفَ بالواو أم بغيرها تقول : لإقدامُك ثم تَرْجِعَ سالماً أحَبُّ إليَّ . ويجوز : ثم أَنْ [٢] تَرْجِعَ سالماً . وقد وُجِدَ [٣] اذا عُطِفَا على الاسم ، وإن لم يكن بكثرة ما ذكرتُه في المصدر أنشد سيبويه :

١٩ - فما أَنَا للشَّيءِ الذي ليس نافعي
ويَغْضَبَ منه صاحبي بقَؤُولِ [٤]

فقوله (ويغضب) معطوفٌ على الشيء ، ولو كان في غير الشعر لكان الأحسن وأَنْ يغضبَ ، وأنشد أيضاً :

٢٠ - ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٌ وآل سُبَيْع او يَسُوءَك علقما [٥]

---

(١) صدره : * لقد كان في حول ثواء ثويته *
والبيت للأعشى . انظر ديوانه ص ٧٧ ، الكتاب ٣٨/٣ ، المقتضب ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ، ٢٩٧/٤ ، الجمل ص ٣٨ ، شرحه لابن خروف ل ١٥ ، نتائج الفكر ص ٣١٧ ، شرح أبيات الجمل لابن سيده ص ١١١ « ضمن مجموع » ، الحلل ص ٣٠ ، الفصول والجمل ص ٢٤ ، ٧١ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢٩٤ ، أمالي ابن الشجرى ٣٦٣/١ ، الرد على النحاة ص ١٢٥ ، شرح المفصل ٦٥/٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٩٠ ، رصف المباني ص ٤٢٣ ، مغنى اللبيب ص ٦٥٨ ، شرح شواهده ٨٧٩/٢ ، شرح ابياته ٩١/٧ ، ورواية الكتاب ، وشرح عمدة الحافظ « تُقْضَى . . . ويَسْأمُ » ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظر ما سيأتي ص ٤٠٧ .

(٢) في الأصل : « وأن ترجع » . والصواب ما أثبت .

(٣) المصدر المستتر في « وجد » يعود الى حذف (أن) .

(٤) الكتاب ٤٦/٣ ، والبيت لكعب بن سعد الغنوي (شاعر اسلامي يعرف بكعب الأمثال ، لكثرتها في شعره / ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٢٨ ، اللآلىء ص ٧٧١ ، خزانة الأدب ٦٢١/٣) . انظره في الاصمعيات ص ٧٦ ، المقتضب ١٧/٢ ، المنصف ٥٢/٣ ، الأمالي ٢٠٤/٢ ، شرح المفصل ٣٦/٧ ، خزانة الادب ٦١٩/٣ ، و (للشيء) في الأصل : « بالشيء » .

(٥) الكتاب ٥٠/٣ ، والبيت للحصين بن الحمام المري (جاهلي ادرك الاسلام فأسلم ، من =

فعطف (أو يسوءَك) على رجال ، ولو كان في غير الشعر لكان الاختيار : أو أنْ يسوءَك . وإنما كان هذا في المصدر أكثر ، لأنَّ المصدر والمعطوف عليه في تقدير أنْ والفعل ، وكأنَّك اذا قلت : للُبْس عباءة وتقر عيني ، قلت : لأنْ ألبْسَ وتَقَرَّ عيني ، وانت لو قلتَ هذا لجاز أن تُشْرِك الثاني مع الاول في (أنْ) الاولى ، ولا تذكرها مرةً أخرى ، فجاز ذلك فيما هو معطوف على ما هو في تأويله . وليس (رجال) وما اشبهه في تقدير : أنْ والفعل وقال صاحب الكُرَّاسة : « اذا كان معطوفاً على مصدر قبله » وعلى ما ذكرته جمهور علماء الصَّنْعَة ، وهو الصواب [1] .

وأمَّا الموضع [2] الذي تنصب فيه ظاهرةً ، ولا يجوز حذفها فكل موضع تقع فيه عدا المواضع الثمانية المذكورة [3] . فإن قلتَ : فقد صحَّ مما ذكرته أنَّ النواصبَ أربعة ، وأنَّ (حتَّى) وما بعدها مما ذكره ابو القاسم [4] انَّما ينتصبُ الفعل بعدها باضمار (أنْ) فكيف جعلها ابو القاسم ناصبة بنفسها ؟

قلتُ : كذا قال هنا ، وقال في : باب (حتَّى) إنَّ الفعل ينتصب بعد

= أوفياء العرب ، وهو ، والمسيب بن علس ، والمتلمس أشعر المقلين في الجاهلية / ترجمته في الاشتقاق ص ٢٨٩ ، الشعر والشعراء ٦٥٢/٢ ، اللآلىء ١٧٧/١ ، خزانة الادب ٩/٢) انظره في المفضليات ص ٦٦ ، المحتسب ٣٢٦/١ ، سر صناعة الاعراب ٢٧٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ ، توضيح المقاصد ٢٠٠/٤ ، التصريح ٢٤٤/٢ . والياء من « يسوءك » ليست واضحة بالاصل . ولكن ما جاء بعد دل عليها ، والرواية « أسوءك » بالهمزة وهي الوجه .

(١) انظر الكتاب ٤٦/٣ ، المقتضب ٢٥/٢ ، الأصول ١٥٤/٢ ، رصف المباني ص ٤٢٣ ، مغنى اللبيب ص ٤٧٢ .

(٢) في الأصل : « المواضع . . . فيه » ولعل الصواب ما اثبت .

(٣) لخص ابن الفخار في شرح الجمل ص ٢٥ ما ذكره المؤلف من حالات « أنْ » الناصبة ومواضعها .

(٤) قال الزجاجي في الجمل ص ٢٢ : « فالناصب : أن ، ولن ، واذن ، وحتى ، وكي ، وكيلا ، ولكيلا ، ولام كي ، ولام الجحود ، والجواب بالفاء والواو ، وأو ، ولها موضع تذكر فيه .

(حتَّى) باضمار (أن)[1] فيظهر من هذا أَنَّ جعلَه (حتى) ولام الجحود من النواصب مسامحةً ، وفعل ذلك لانَّه راى أَنَّ (أَنْ) لا تظهر بعدها لأنَّها قامت مَقَامَها ، وصارت معاقبةً لها ، كما يقال في : ضَرْباً زيداً : ينتصب بضَرْب ، لأَنَّه ناب مناب الفعل ، والشيء اذا عاقب الشيءَ لم يظهر معه ، فإنَّ العربَ تحكم له بحكمه ، وتنزِّله منزلَته ، وكأَنَّه هو ، فنسب النحويون لذلك العمل للمعاقبة ، على حَسَبِ ما ذكرتُه . وعلى هذا انبنى كثيرٌ من هذه الصَّنعة ، وسيأتي أمثاله في أثناء الكلام .

فإن قلتَ : هذا الذي ذكرتَه صحيحٌ فيها كلِّها ، إلاَّ لام كي ، فانه لا يصح / ان يقال فيها : إنها معاقبة ، لأن (أن) تظهر بعدها ، فادخالها في النواصب معترض ، لأنها غير ناصبة بنفسها ولا معاقبة للناصب بظهور الناصب بعدها . [٢٩]

قلتُ : يظهر من كلامه أَنَّ مِن العرب مَنْ يَنْصِبَ بعد لام كي[2] ويجعلها معاقبة ، وان كان من العرب من يُظْهِر على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وتكون العرب على فريقين : احداهما لا تظهر والاخرى قد تظهر ، فيكون كلامه على لغة من لا يظهر ، وهو الأظهر ، والاظهار قليل عندهم .

قوله : (وكَيْ وكَيْلاَ)[3] .

هـذا تكرار، لأَنَّ النـاصبَ كي، و(لا) إنما هي للنفي، ولا حظّ لها في النصب .

قوله : (والجواب بالفاء)[4] .

---

(١) انظر الجمل ص ٢٠١ .

(٢) قال الزجاجي في الجمل ص ٢٢ « فالناصب : أن . . . . ولام كي » وقال في موضع آخر ص ١٩٦ « . . وقصدتك لتحسن إليَّ تنصب بلام كي » .

(٣) الجمل ص ٢٢ .

(٤) المصدر نفسه .

كان ينبغي أَنْ يقولَ : والفاء ، لكن لما كانت الفاء لا تنصب الفعل بعدها إلَّا بشرط أَنْ يكونَ جواباً لما قبلها أقام السبب مُقَامَ المسبب ، ونظير هذا قول العرب : « أَعْدَدْتُ [1] الخَشَبَةَ لِيَمِيْلَ الحائط فأدعمه » لم يعد الخشبة ليميلَ الحائط إنَّما أَعَدَّ الخشبة ليَدَعَم الحائط إنْ مال ، فأقام السبب مُقَام المسبب . وينبغي أنْ يقالَ : والواو [2] بالرفع ، ولا يخفض بالعطف على الفاء لأنَّ الواو لا تكون جواباً ، وانما ينتصب الفعلُ بعد الواو اذا اردت بها معنى الجمع ، ولم ترد معنى العطف ، على حَسَبِ ما ذكرته .

قوله : (والجازم : لَمْ وَلَمَّا) [3] .

اعلم أَنَّ الجوازم أربعة : ثلاثة تجزم فعلًا واحداً وهي : لَمْ ولام الأمر ، و (لا) في النهي ، وواحد يجزم فعلين من غير تَبِعِية وهي : إن .

أَمَّا (لَمَّا) فالأصْل (لَمْ) ولحقتها (ما) في مقابلة (قد) في الواجب . فإذا قلتَ : لم أضربْ ، فهو في مقابلة : ضربتُ . واذا قلت : لمَّا اضرب ، فهو في مقابلة : قد ضربتُ . والدليل على ذلك أنَّك لا تحذف الفعل بعد (لم) ، فلا تقول : جئتُ ولم ، تريد : جئتُ ولم ادخل ، وتقول : جئتُك ولَمَّا ، تريد : ولَمَّا أَدْخُل ، كما تقول : قد ، وتقف ، وأنت تريد : قد فعلت . قال :

٢١ ـ * لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنا وكَأَنْ قَد * [4]

---

(١) في الأصل : اعدت ، وفي الكتاب ٥٣/٣ : « كما يقول الرجل : اعددته أن يميل الحائط فأدعمه » وانظر ما سيأتي ص .

(٢) يريد في قول الزجاجي في الجمل ص ٢٢ : « فالناصب . . . والجواب بالفاء والواو » .

(٣) الجمل ص ٢٢ .

(٤) : صدره : * أفد الترحل غير أنَّ ركابنا *

وهو للنابغة . انظر ديوانه ص ٨٩ . والشاهد في الخصائص ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، الأزهية ص ٢٢١، المفصل ٥/٨، ١١٠، ١٤٨، ١٨/٩، رصف المباني ص ٧٢، مغني اللبيب ص ٢٢٧، ٦٤٠، شرح شواهده ٤٩٠/١، ٧٦٤/٢، خزانة الأدب ٢٣٢/٣، ٦٢٧، ٣٦٢/٤، ٥٠٥.

أراد : وكَأنْ قد زالت .

وأمَّا (لَمَّا) التي هي حرف وجوب لوجوب ، ففيها ثلاثة مذاهب :

أحدُها : أنها ظرف بمنزلة حين . فتقول : لما قمتُ قمت ، اي : حين قمت قمت .

الثاني : أنَّها حرفٌ . وهي في معناها ضِدُّ (لو) ، [لأنَّ لو] [1] تنفي الثاني لنفي الأول ، (ولَمَّا) توجب الثاني لوجوب الأول .

وليس اصلها (لَمْ) الجازمة تركبت مع (ما) فحدث بالتركيب هذا التغيير ، وانما هي كلمة واحدة . فعلى هذا القول اذا سميت بلما لحقها الاعراب ، إلاَّ أنَّه لا يظهر ، لمكان الالف .

الثالث : وهو مذهب أبي علي أنَّها حرف [2] ، وانها مركبة من (لم) [3] الجازمة و (ما) وحدث بالتركيب التغيير في اللفظ والمعنى . فأمَّا التغيير في المعنى فكانت نافية ، فصارت بما موجبة . واما التغيير في اللفظ فكانت تدخل على المضارع فصارت [4] تدخل على الماضي . و (لَمَّا) الجازمة تغيرت في اللفظ خاصة ، وذلك انها صارت يحذف الفعلُ بعدها بعد أنْ لم يكن كذلك، على حَسَبِ ما ذكرتُه. وعلى هذا المذهب إذا سَمَّيتَ بها حكيت ، وسيعود الكلام في هذا بَعْدُ ان شاء الله تعالى .

وأما (أَلَمْ) و (أَلَمَّا) فلاحظ للهمزة في الجزم ، لأنها للتقرير ، والجزم إنما وقع بما كان قبل دخول الهمزة . وأمَّا أسماء الشرط فانها جزمت

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) لم أقف على هذا المذهب لأبي علي الفارسي في كتبه التي تحت يدي ، ولا فيما بين يدي من المصادر ، وفي ابيات الشعر ل ٢٤ « . . . استعملت استعمال الاسماء في قولهم : لما جئت جئت ، الا ترى انه ظرف من الزمان » . وانظر رأيه هذا في رصف المباني ص ٢٨٤ ، الجنى الداني ص ٥٩٤ ، مغنى اللبيب ص ٣٦٩ ، همع الهوامع ٢١٩/٣ .

(٣) في الاصل : « لما » .

(٤) في الأصل : « صارت » بسقوط الفاء .

لتضمنها معنى (إنْ) ، والاصل في : (من يكرِمْني اكرمه : إنْ يكرِمْني أَحَدٌ أكرِمْهُ وكذلك يقدر في مثل قولهم : « ائتني اكرمك » إن تأتني اكرِمْكَ ، وهذا كلُّه يتبين بَعْدُ بحول الله .

قوله : (وحروفُ المجازاة ، وهي إنْ الخفيفة ومهما)(١) .

اعلم أَنَّ الاصل في (مهما) : (ما) دخلت عليها (ما) فصارتا (ماما) فكرهوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا من الاف هاء ، فقالوا : مهما (٢) ونظير هذا قولهم : حاحيت الاصل : حيحيتُ ، فكرهوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا من [الياء] (٣) الألف ، فقالوا : حاحيتُ . ونظير ابدال الالف هاءَ هنا قولهم :

٢٢ - * من هَا هُنَـا وهـا هُـنَهْ * (٤)

و (ما) / هذه توكيد للشرط ، وهي توجد مع أسماء الشرط على ثلاثة [٣٠] أقسام :

أحدُها : تلحَقُ على اللزوم ، وذلك : إذْ ما وحيثُمَا ، فان (إذْ) و (حيثُ) لا يوجـدان للشرط الا بما ، تقول : حيثُ تجلسُ أجلِسُ ، فلا تجزم ، وان كان فيها معنى الشرط ، فلما لحقت (ما) صارت جازمةً . واما

(١) الجمل ص ٢٢ .

(٢) هذا هو مذهب الخليل . انظر الكتاب ٥٩/٣ ، المقتضب ٤٧/٢ ، الأصول ١٦٥/٢ ، الجنى الداني ص ٦١٢ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام ، وفي الاملاء ص ٢٥ ، « فكرهوا اجتماع المثلين ، فأبدلوا الياء ألفاً » .

(٤) الشاهد من رجز لم أقف له على نسبة . والرجز بتمامه كما في المنصف ١٥٦/٢

قد وردت من أمكنه
من ها هنا ومن هنه
ان لم أروها فمه

وانظر المحتسب ٢٧٧/١ ، سر صناعة الاعراب ١٨٢/١ ، شرح المفصل ١٣٨/٣ ، ٦/٤ ، ٨١/٩ ، ٤٣/١٠ ، همع الهوامع ٢٦٩/١ ، ٣٤١/٥ شرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ .

(إذ) فكانت لما مضى من الزمان ، فلما لحقت (ما) صارت للمستقبل وجَزَمَتْ .

الثاني : ما أنت فيه بالخيار ، إن [1] شئتَ ألحقتَ ، وان شئت لم تُلْحِق ، وذلك : ما ، وأيْ ، وكيفَ ، وإنْ ، ومتى ، وأيْنَ ، هذه تأتي جازمة بما وبغيرها ، إلاَّ أنَّ (ما) اذا لحقتها (ما) المؤكدةُ للشرط وجب ابدال الألف هـاء على حَسَبِ ما أعلمتُك . وأيْ توجد مضافة وغير مضافة ، وتلحق (ما) مع المضافة ومع غير المضافة . قال الله تعالى : ﴿ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ [2] .

القسم الثالث : ما لا يلحقه (ما) ، وتلك : مَنْ ، وأنَّى ، وأيَّانَ .

فقد تحصَّلَ مما ذكرتُـه أنَّ الأسماءَ التي تضمنت [معنى] [3] إنْ عشرة : مَنْ وما ، وكيفَ ، ومتى ، وإذْ ما ، وأيَّانَ ، وأنَّى ، وحيثُما ، وأيْنَ ، وأيْ ، ثلاثة منها ظروف مكان ، وهي : أيْنَ ، وأنَّى ، وحيثُما ، وثلاثة ظروف زمان وهي : متى وأيَّانَ ، وإذ ما . واسمـان وهما : مَنْ ومـا . وأيْ [4] ، بحسب ما تضاف اليه ، إنْ أُضِيفت الى الزمان فهي زمان ، وان أُضِيفَتْ الى المكان فهي مكان ، وان أُضِيفَت الى الاسم فهي اسم ، وسيأتي الكلام فيها بأوعب من هذا .

قوله : (وأمَّا فعل الحال فلا فرقَ بينَه وبينَ المستقبل في اللفظ) [5]

قد تقدَّم أنَّ الفعل المعرب هو المشترك بين الحال والاستقبال ، وهو في الحال أظهر ، وقد يقترن به ما يخلِّصُه للاستقبال ، وقد يقترن به ما يخلِّصُه للحال ، فإذا تَعَرَّى من المخلصات كان مشتركاً ، وكان في الحال

---

(١) في الأصل : « وإن » بإقحام الواو .

(٢) سورة الإسراء آية ١١٠ .

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام . وقد مضى للمؤلف نظيرها قريباً .

(٤) في الأصل « وكيف ، وأي » بإقحام « كيف » .

(٥) الجمل ص ٢٢ .

أظهر، ويقع ايضاً بحكم الاتساع على الماضي ، قال :

٢٣ - * لـعَمْرِي لَقَوْمٌ قـد نـرى أمـس فـيْهِم * [١]

وقال سيبويه : إنَّ يَفْعَلُ يقع مكان فَعَلَ ، ولا يقع فَعَلَ مكان يَفْعَلُ الاَّ الاَّ في الشَّرط [٢] . وقال أبو علي : « وفي القَسَم » .

فقد تحصَّل مما ذكرته أنْ يَفْعَلُ يطلق للماضي والمستقبل والحال ، إلاَّ أنَّه في الحال أظهر .

ويتخلَّصُ للحال بثلاثة أشياء :

أحدُها : اللاَّمُ الداخلةُ في خبر (إنَّ) ، فإذا قلتَ : إنَّ زيداً ليقومُ ، تخلَّصَ للحال . قال سيبويه : « ويأتي قليلاً للاستقبال » [٣] ، وأتى بقوله سبحانه : « وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم ﴾ [٤] وذهب أبو علي الى أنَّ هذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّـذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٥] وهـذا عندهم على جهـة الحكاية .

الثاني : (ما) النافية فتقول : ما يقومُ زيدٌ ، اذا نفيتَ الحالَ ، ويجوز أنْ تقولَ في المستقبل قليلاً ، إلاَّ أنَّ الاكثرَ أنْ يُنْفَى بِمَا الحَالُ .

الثالثُ : ظرفُ الزمان الحاضر نحو : الآنَ والساعة ، وما أشبههما .

---

(١) تمامه : * مرابط للأمهار والعكر الدثر *

والبيت لامرىء القيس. انظر ديـوانه ص ١١٢، رصف المبـاني ص ١١، البحر المحيط ٤٢٧/١ .

(٢) في الكتاب ٢٤/٣ « وقد تقع تَفْعَلُ في موضع فَعَلْنا » وفي ٥٥/٣ « ويجوز ان يُجْعل أَفْعَلُ في موضع فَعَلْتُ ولا يجوز فعلتُ في موضع أفعلُ إلاَّ في مجازاة »

(٣) في الكتاب ١٠٩/٣ « وقد يستقيم في الكلام : إن زيداً لَيَضْرِبُ ، وليذهبُ ولم يقع ضرب . والأكثرُ على ألسنتهم - كما خبَّرْتُك - في اليمين ، فمن ثمَّ الزموا النونَ في اليمين . لئلا يلتبسَ بما هو واقع . قال الله عز وجل : ﴿ إنَّما جُعِلَ السبتُ على الذين اختلفوا فيه وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بينهم يومَ القيامة ﴾ .

(٤) سورة النحل آية ١٢٤ .

(٥) سورة الحجر آية ٢ .

ويتخلَّصُ للاستقبال بثلاثين كلمةً : النواصبُ كلُّها ، ما ينصب بنفسه ، وما يُنْصَبُ الفعلُ بعده بإضمار (أَنْ) وهي عَشَرَةٌ ، والجوازم كلُّها ما عدا لَمْ ولَمَّا ، فتلك أربَعَ عَشْرَة ، فتلك أربعةٌ وعشرونَ ، والنونُ الخفيفةُ ، والنونُ الشديدةُ ، ولا النافيةُ الأكثر فيها أَنْ تنفيَ المستقبلَ ، وقد تقع موقعَ ما ينفي الحال ، حُكِيَ « مَرِضَ حَتَّى لا يَرْجُونَه » [١] أي : هو الآن لا يُرْجَى ، وهذا موضع (ما) ، وظرف الزمان المستقبل . والسين وسوف [٢] . ولم يذكر أبو القاسم من هذه المخلِّصات إلاَّ السينَ وسوف لأَنَّهما لا معنى لهما الاَّ التخليص لـلاستقبال . ومـا ذكرتُـه من المخلصات لـه معنى زائدٌ على التخليص ، فلذلك خَصَّهما بالذكر .

ويَصْرِفُه للماضي أربعةٌ ، وهي : لَمْ ، ولَمَّا ، ولو ، ورُبَّما ، فتقول : لو يقومُ زيدٌ قام عمروٌ ، تريد بذلك : لو قام زيد قام عمرو ، ولأَنَّها حرفُ امتناع لامتنـاع ، فهي طالبةٌ بالماضي ، وكذلك ربما ، وأَمَّا قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِين كَفَرُوا ﴾ [٣] فلمـا كان أمـراً مقطوعـاً به صـار لذلـك كالماضي ، أَلَا ترى الى قوله تعالى : ﴿ إِذِ الأَغْلَالُ فـي أَعْنَـاقِهِـمْ ﴾[٤] و(إِذْ) إنَّما هي للماضي . وقال أبو علي : إنَّه حكاية ، وهذا الذي ذكر ، يريد لأَنَّه لما صُيِّرَ كأَنَّه / ماضٍ جرى فيه ما يجري في الماضي . [٣١]

واعترض ابنُ الطَّرَاوة [٥] هذا الموضع ، وهو قولُ جميع النحويين ، لأَنَّهم قالوا : إنَّ (يَفْعَلُ) بين الحال والاستقبال . فقال : هذا غَلَطٌ إنَّما هو

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠ .

(٢) ذكر هذه المخلصات ما عدا نوني التوكيد الشلوبين في التوطئة ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٣) سورة الحجر آية ٢ .

(٤) سورة غافر اية ٧١ .

(٥) أبو الحسين سليمان بن محمد السَّبئي (٥٢٨ هـ) تلميذ الأعلم الشنتمري وشيخ السهيلي :/ ترجمته في بغية الملتمس ص ٢٠٩ ، الذيل والتكملة ٤/ ٧٩ ، انباه الرواة ٤/ ١٠٨ ، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو للدكتور محمد البنا .

يقوم للحال ، ولا يكون للمستقبل . وأمَّا الذي هو للمستقبل فقول العرب : سيقومُ ، وسوف يقوم . فقيل له : العربُ تقول : يضرب زيدٌ عمراً غداً ، قال : المعنى ينوي الضرب غدا ثم إنَّ العربَ اختصرت فأخذت من (ينوي) البِنْيَة ، ومن الضرب الحروف فقالت : يضرِبُ [1] .

وهذا الذي قاله مُعْتَرَضٌ من ثلاثة أوجه :

أحدُها : أنَّه فَرَّ من الاشتراك فوقع فيه ؛ لأنَّ مآلَ قوله : إنَّ العربَ تقولُ : يضرب ، وهي تريد [الحال] [2] ، وتقول : يضرب وهي تريد الاستقبال ، وهو في الحال أظهر . وهكذا قال النحويون .

الثاني : أنَّك تقول : ينطلق زيدٌ غداً ، فمتى كان ينطلق على نية ينوي ؟ وكذلك يستخرج ويقعد ، ويفرح . وإنَّما يُتَصَوَّرُ له هذا على بُعْدٍ في يفعِل بكسر العين ، فإن رام أنْ يقول : إنّ يقُوم ، ويفرَح ، وينطلِق ، وغير ذلك بمنزلة ينوي في كونها مبنِيَّةً للفاعل ، رام شيئاً بعيداً ، ولا يُوجد له في كلام العرب نظيرٌ .

الثالث : قوله سبحانه : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ ماذا تَكْسِبُ غَداً ﴾ [3] فإنْ قال : التقدير : تَنْوِي الكسبَ غداً ، فهو بلا شكٍّ مخالفٌ للمعنى ، لأنَّ الانسان يدري ما ينوي ، وقد يحصل ذلك أو لا يحصل ، وإنَّما الذي لا يُدرى ما يقع في غد .

* * *

---

(١) انظر نتائج الفكر ص ١٢٠ ، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٣ ، ارتشاف الضَرَب ص ١٠١٩ ، همع الهوامع ١/١٧ ، وانظر بدائع الفوائد ١/٨٩ .

(٢) تكملة بها يلتئم المعنى .

(٣) سورة لقمان آية ٣٤ .

باب التثنية والجمع

اعلم أَنَّ الاسم اذا أردتَ أنْ توقعَه على اثنين مما يقعُ عليه ألحقتَه من آخره حرفَ مدٍّ ولين قَبلَه فتحةٌ وتُلحِق بعد ذلك الحرف نوناً ، وكان القياس أَنْ تُكَرِّر الاسمَ ، لكنَّهم فعلوا ذلك طلباً للاختصار . ولا تفعلُ ذلك العرب إلَّا عند التركيب مع العوامل ، وتفعل ذلك بشروط خمسة :

أَحَدُها : أَنْ يكونا متَّفِقَيْنِ في اللَّفظ، فإن قلتَ : فقد قالوا : العُمَرانِ ، والقَمَرانِ .

قلتُ : لا تفعل هذا في المختلفين حتى تُقَدِّرَ فيهما الاتفاق ، فالقَمَران كلُّ واحدٍ منهما قَمَرٌ ، فلما كانوا يقولون : النَّيِّرانِ لوقوع النَّيِّر على كلِّ واحدٍ منهما قَدَّروا اسم كلِّ واحدٍ منهما قمراً على الآخر ، فقالوا : القمرانِ ، ولم يقولوا الشَّمسان لأنَّ القمر مذكَّر ، والشَّمسُ مؤنثةٌ ، واذا اجتمع المذكر والمؤنث غُلِّب المذكر ، لأنَّه الأصل ، والتأنيث فرعٌ وثانٍ ، ويتبيَّن هذا في باب ما لا ينصرف .

الثاني : أَنْ يكونَ الاسم مفرداً لا جملةً ، فلا يجوز تثنيةُ تَأَبَّطَ شَرّاً ، ولا بَرِق نحرُه ، ولا ذَرَا حَبّاً ، ولا بُدَّ أَنْ تقولَ : جاءني تأَبَّط شَرّاً ، أو تقول : جاءني رجلانِ اسمُ كلِّ واحد منهما تأَبَّط شَرّاً ، لأنَّ التثنيةَ لا بُدَّ من أَنْ تُغَيَّر بالعوامل على حَسَب ما أذكره[1]، والاعراب لا يدخل الجُمَل .

---

(١) انظر ما سيأتي ص٢٤٧ .

الثالث : أنْ يكونَ الاسمُ معرباً لا مبنياً ، لأنَّ المثنى لا يفارقه الاعراب ، على حَسَبِ ما ذكرتُه .

فان قلتَ : فقد قالوا : اللَّذانِ.

قلتُ : هذا جرى على طريقة التثنية ، وليس بتثنية .

الرابع : أنْ يكونَ الاسم نكرةً ، ومتى أردتَ الى تثنية المعرفة فلا بُدَّ من تنكيرها نحو : زيد ، تقول : زيدانِ ، فلم تُثَنِّ حتَّى جعلتَ زيداً مثل رَجُلٍ ، والدليل على ذلك دخول الالف واللَّام عند إرادة التعريف ، وإن لم تُرِد التعريف قلتَ : زيدانِ .

فإن قلتَ : فقد جاء أَبَانان اسمُ لجَبَلينِ مخصوصين [1] . قلتُ : أَبَانان [2] اسمٌ للجَبَلين وما حولهما ، فقد صارا كرجل يسمى باسم مُثَنًّى ، ونظير هذا عَرَفَاتٌ ، فإنَّه اسمٌ لذلك المْوضع وسُمِّي بجمعٍ مؤنث ، والدليلُ على تعريفه قول العرب : « هذه عَرَفَاتٌ مباركاً فيها » [3] ولا يقال : مباركٌ ولو كان نكرةً لكان الرفع أفصح ، ولم يَسْقُطِ التنوينُ ، لأنَّه تنوين مقابلةٍ ، ويتبيَّنُ هذا في باب ما ينصرف .

الخامس : أنْ تَتَّفِقَ الدَلالةُ ، فتقول : عينينِ ، إذا أردتَ عينينِ باصرتين ، فإذا أردتَ عيناً باصرةً ، وعينَ الماء لم تقل : عينان ، ولا بُدَّ من العطف هنا . ويأتي هذا مُثَنًّى في كلام المُوَلَّدِين ، وان كان المعنى مختلفاً بقرينةٍ تَدُلُّ عليه ، قال الحَرِيرِيُّ : [4]

---

(١) قال ياقوت في معجم البلدان ٦٢/١ « أبانان » : « أبانان : تثنية لفظ أَبَان . . . ، وقد روى بعضهم أن هذه التثنية هي لأبان الابيض وأبان الأسود المذكورين قبل ، قال الاصمعي : وادي الرُّمَة يمر بين أبانين ، وهما جبلان يقال لاحدهما : أبان الابيض ، وهو لبني فزارة ، ثم لبني جُريد منهم ، وأبان الاسود لبني أسد ، ثم لبني والبه . . » وانظر الكتاب ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، ٢٣٣/٣ ، المقتضب ٣٢٤/٤ .

(٢) في الأصل : « أبان » والوجه ما أثبت لقوله بعد : « فقد صارا كرجل يسمى باسم مثنى » .

(٣) انظر الكتاب ٢٣٣/٣ ، المقتضب ٣٢٤/٤ ، وسبق هذا .

(٤) القاسم بن علي الحريري (٥١٦ هـ) صاحب المقامات المشهورة ، ودُرَّة الغَوَّاص .

٢٤ ـ جادَ بالعين حينَ أعمى هواهُ عَيْنَه فانثنى بلا عينينِ (١)

يريد العينَ الباصِرة / والدَّراهم ، وهذا منهم على طريق الاستحسان لا [٣٢] يريدون بذلك أنَّ هذا من كلام العرب . ومن الناس من ذهب الى أنَّ هذا الخامس لا يُشْتَرطُ (٢) ، والصحيحُ عندي ما ذكرتُه .

فصل : اعلم أنَّ هذا الاختصارَ عن العطف بهذه الشُّروط الخمسة إنَّما يكون مع التركيب ، ولا يكون قبل التركيب ، فتقول : رَجُلٌ ورَجُلٌ ، فإذا تركَّبَ هذان الاسمان مع العوامل اختُصِرا فحُذِفَ أحدُ الاسمين ، وأُلْحِق الآخرُ ألفاً ونوناً في الرفع ، وياءً ونوناً في النصب والخفض ، واذا اضطرَّ الشَّاعر رجع الى الاصل [كقوله] (٣) .

* كَأَنَّ بينَ فَكِّها والفَكِّ *

وقد تقدَّم الكلامُ في التثنية ، وما فيها من الاختلاف ، وذكرتُ ما ظهر لي في ذلك (٤) . وحَدُّ التثنية أنْ تقولَ : كلُّ اسم آخره ألفٌ ونونٌ في الرفع ينقلب الألفُ ياءً في النصب والخفض ، وبهذا حدَّهُ الزَّمَخْشَرِيّ (٥) . ومن الناس من حدَّه فقال : التثنيةُ : « ضَمُّ اسم الى مثله بشرط اتفاق اللفظين » (٥) وفي هذا الحَدِّ إشكالٌ لا يزول إلَّا بما بسطته . -

فصل : اذا كان آخر الاسم ألفاً ، فإن كان على أكثرَ من ثلاثة أحرف ،

---

(١) انظر البيت في المقامات بشرح الشريشي ٤٣٧/١ ، المقامة الرحبية ، شرح الجزولية للشلوبين « خ . برلين » ل ٢٩ ، غاية الأمل ١/ ص ٣٠ ، همع الهوامع ١٤٣/١ .

(٢) هذا هو مذهب أبي بكر بن الانباري ، وارتضاه ابنُ مالك . انظر شرح التسهيل ٦٣/١ ، توضيح المقاصد ٨٣/١ ، همع الهوامع ١٤٣/١ .

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٠١ فما بعدها.

(٥) قال في المفصل ص ١٨٣ : « وهو ما لحقت آخره زيادتان : أَلَفٌ او ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورة ، لتكونَ الأولى علماً لضَمِّ واحد الى واحد ، والأخرى عِوضاً مما مُنِعَ من الحركة والتنوين » .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/١ ، غاية الأمل ١/ ص ٣٠ .

فانَّك تقلبها يـاءً، ثم تُلْحِق علامةَ التثنية ، وسواء كانت الألفُ منقلبةً عن حرف أصليٍّ أم كانت للالحاق ، أم كانت للتأنيث فتقـولُ في حُبْلى : حُبْليانِ ، وحُبْلَيَيْنِ ، وأَرْطَيانِ[1] وأَرْطَيَيْنِ ، ومَلْهَيـانِ ومَلْهَيين ، ويَحْيَيان ، ويَحْيَيَنِ . فان كان الاسم على ثلاثة أحرف فانظر الى الألف ، فان كانت منقلبةً عن ياء ، فاقلبها ياءً ، فتقول في (رحى) : رَحَيان ، ورَحَيَيْنِ ، وفي (هُدى) : هُدَيانِ ، وهديَيْنِ ، لأنَّه من هديتُ ، فإن كانت منقلبةً عن واو فانَّك تقلبها واواً فتقول : عَصَوَانِ ، وعَصَوَيْنِ ، لأَنَّـك تقول : عَصَـوْتُ بالعصا[2] ، وكذلك تقول في (قَبَعْثَرَى) : قَبَعْثَرَيانِ وقَبَعْثَرَيَيْنِ ، ولا تنظر الى قِلَّةِ الحروف ، ولا إلى كثرتها ، كلُّه يجري على ما حَسَبِ ما ذكرته .

فصل : اذا كان آخر الاسم همزةً قبلها ألفٌ ، فانظر الى الهمزة ، فإن كانت من ذات الكلمة فـإنَّك لا تقلبهـا فتقول في (قُـرَّاء) : قُرَّاءَيْنِ ، وقُرَّاءانِ[3] ، وفي (وُضَّاءٍ) : وُضَّاءانِ ووُضَّاءَيْنِ[4] ، لا يجوز غيرُ ذلك في أفصح كلام العرب . ولا يَبْعُد أَنْ يقال : قُرَّاوانِ وقُرَّاوَينِ ، فتقلب الهمزة واواً[5] على قياس قُرَّاوي ، إلاَّ أَنَّ هذا لا يقاسُ عليه ولا يحفظ إلاَّ للمجيء بالنظير عند السماع[6] .

فان كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ألف التأنيث نحو : حمراءَ ، وصحراء ، فإنَّك تقلبُها في الأعرف واواً ، فتقولُ : حمراوانِ وحمراوينِ ، وصحراوَان

---

(١) الأرطي : شجر .

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١ « عَصَوْت بالعصا ، أي : ضربت بها » ، وانظر التهذيب « عصا » ٧٨/٣ .

(٣) هكذا في الأصل بتأخير المرفوع ، والعادة تقديمه .

(٤) قال ابن السِّكِّيت في اصلاح المنطق ص ١٠٩ في باب فَعِيل ، وفُعَال وفُعَّال : « وزجل وُضَّاء للوَضيّ . ورجل قُرَّاء للقارىء » وانظر التهذيب « قرأ » ٢٧٥/٩ .

(٥) في الأصل : « فتقلب الواو همزة » .

(٦) انظر المقتضب ٣٩/٣ ، ٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ ، غاية الأمل لابن بزيزة /١ ص ٣٦ ، شرح المفصل ١٥١/٤ ، همع الهوامع ١٤٨/١ .

وصحراوَين . ولم يقلبوها ياءً ، لأنَّ الياءَ قريبةٌ من الألف ، وهم يكرهونَ اجتماعَ الأمثال . ولم يبقوها طَلَبَ التَّفْرِقَة بين الهمزة الأصلية وغيرِ الأصلية . وقد حُكِيَ : حمراءان وحمراءينِ[1] إلاَّ أَنَّ هذا كلَّه لم يأتِ به الكتابُ العزيز ، ولا نَطَقَ به فصحاءُ العرب[2] .

فإن كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ياء أو واو من ذات الكلمة فلك فيها وجهانِ :

أَحَدُهما : الإثباتُ ، وأَنْ تجريَها مُجْرَى قُرَّاءٍ وَوُضَّاءٍ ، لأَنَّها أصليةٌ .

الثاني : أَنْ تقلَبَها واواً ، سواء[3] كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن واو أو ياء ، فتقول في رِدَاءٍ : رِدَاءَانِ ورِدَاوَانِ ، وإنْ كانتِ الهمزةُ فيها منقلبةً عن ياء ، لقولهم : فلان حَسَنُ الرِدْيَةِ ، ولأَنَّ اللاَّم اذا لم تَكُن محذوفةً فالأغلبُ عليها أَنْ تكونَ ياءً . والأول أحسنُ ، لأَنَّ القلبَ إنَّما هو بالحمل على ألفِ التأنيث ، وشَبَهُ كِسَاءٍ ورداءٍ بألف التأنيث[4] من وجهين :

أحدهما : أَنَّ كلَّ واحد من اللفظين آخرُه همزةٌ قبلها ألف .

الثاني : أَنَّ الهمزةَ فيهما منقلبةٌ ، لأَنَّ همزةَ التأنيث منقلبةٌ عن ألف التأنيث ، ويتبين هذا بَعْدُ .

وأَمَّا الإثباتُ فهو الأصل في الكلمة ، لأَنَّ كِساء بمنزلة قُرَّاءٍ ، فكما لم تتغَيَّر الهمزةُ في التثنية في قُرَّاءٍ لم تتغيَّر في كِساءٍ . فإن كانت الهمزةُ منقلبةً عن ياء للالحاق ، نحو : عِلْباء ، وقُوْبَاء[5] فيمن سكَّن الواوَ فلك أيضاً وجهان :

---

(١) في الأصل : حمراوين .

(٢) في شرح المفصل ١٥١/٤ : « قال أبو عمرو : وكلُّ العرب تقول : حمراوانِ ، وربما قالوا : حمراءانِ فلم يقلبوها تشبيهاً بهمزة علباء » وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ .

(٣) في الأصل : « وسواء » بإقحام الواو .

(٤) كذا بالاصل . والمراد بما آخره همزةٌ منقلبة عن ألف التأنيث كحمراء . وقد سبق في كلامه .

(٥) قال ثابت في خلق الانسان ص ٢٠٢ : « وفي العُنُق العِلْبَاوَانِ وهما العصبتان الصفراوان=

أحدُهما: الإثباتُ، وهو أحسنُ لأنَّ عِلْبَاءً ملحقٌ بسِرْدَاح[1]، وقُوْبَاء[2] ملحقٌ بقُرْطَاط[3] ، فكما تقول في تثنية سِرْداح : سِرْدَاحانِ ، ولم تُغَيِّر الحاء ، تقول في عِلْبَاءٍ : عِلْبَاءانِ ، ولا تُغَيِّرُ الهمزة .

الثاني : أنْ تقلبَ الهمزةَ واواً ، فتقول : عِلْبَاوانِ ، وقُوْبَاوَانِ . وهذا القلب / بالحمل على همزة التأنيث . وشَبَهُ عِلباءٍ بصَحْرَاءَ من ثلاثة أوْجه : [٣٣]

أحدُها : اللَّفظ .

الثاني : أنَّ الهمزةَ في كلٍّ واحدٍ منقلبةٌ .

الثالث : أنَّ كلَّ واحدٍ منهما الهمزةُ فيه منقلبةٌ عن حرف زائد .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ القلبَ في عِلْبَاء أحسنُ من القَلْبِ في كِسَاء ورِدَاء لأنَّ الشَّبَه في عِلْبَاءَ من ثلاثة أوجه ، والشَّبَهُ في كِسَاءٍ ورِدَاءٍ من وجهين على حَسَبِ ما ذكرتُه . والقلبُ إنَّما كان للشَّبَه فمهما كَثُر الشَّبَه قَوِيَ القلبُ . والاثباتُ في الفصلين أحسنُ من القلب .

فصل : كِلاَ لا تكون إلاَّ مضافةً ، وتضافُ الى الظاهر ، وتضافُ الى المضمر ، فان أُضيفت الى الظاهر فلا تُقْلَبُ الألف ، وتبقى في الرفع والنصب والخفض ، فتقول : جاءني كِلا الرجلينِ ، ورأيتُ كِلا الرجلينِ ، ومررتُ بكِلا الرجلين ، والاعراب بحركات مقدَّرةٍ في الألف ، بمنزلة المَهَا[4] . فان أُضِيْفَت الى المضمر فمِنَ العرب مَنْ يُبْقِي أَلِفَها في الأحوال

المُمْتَدَّتان في طول العنق الى الكاهل بينهما النُّقْرَة » وفي التهذيب ٤٠٨/٢ : « العِلْبُ : عَصَبُ العنق : الغليظ خاصة ، وهما عِلْبَاءان ، وعلباوان » وفي اللسان « قوب » : « القُوْبَاءُ ، والقُوَبَاءُ : الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه وهودَاءُ معروف يتقشَّر ويتَّسع » .

(١) السرداح : الناقة الطويلة / التهذيب ٢٢/٥ .

(٢) في الكتاب ٢١٥/٣ «واعلم أن من العرب من يقول: هذه قوباءُ كما ترى ، وذلك لانهم ارادوا ان يلحقوه ببناء فُسطاط « وانظر شرح الشافية ١٧/١ ، ١٩٦ .

(٣) القُرطاط ـ بضم القاف وكسرها ـ ما يوضع تحت الرَّحل ، ومن معانيه : العَجَبُ ، والداهية / انظر اللسان « قرطط » .

(٤) في الأصل : « الها » ولا يتجه لها معنى . فلعل الصواب ما أثبت .

الثلاثة ، ويجريها مع المضمر على حالها مع المظهر فيقول : جاءني الرجلانِ كلاهما ، ورأيتُ الرجلينِ كلاهما ، ومررتُ بالرجلين كلاهما ، وهي لُغَةٌ قليلةٌ [١] . واللُّغَةُ الفصيحةُ في هذا أنْ تُثْبِتَ الألفَ في الرفع وتقلبها ياءً في النصب والخفض فتقول : رأيتُ الرجلينِ كليهما ، ومررتُ بالرجلينِ كليهما ، تصير في اللفظ بمنزلة التثنية ، تكون في الرفع بالألف ، وفي النصب والخفض بالياء ، إلاّ أنَّ القلبَ في التثنية للعامل ، والقلبُ في هذه اللُّغَة ليس للعامل اذ لو كان للعامل لكان القلبُ عند الاضافة الى الظاهر ، وعند الاضافة الى المضمر ، وإنَّما القلب في (كِلا) بالحمل على (لَـدَى) و(عَلَى) للزوم كلٍّ واحد منهما الاضافة [٢] . ومما يدلُّك على ما ذكرتُه أنَّ الخليلَ حكى أنَّ الذي لا يَقْلِبُ لدى وعلى ، لا يقلب كِلا [٣] . وأمْرٌ آخرُ أنَّ (كِلا) لو كانت تثنيةً لم يَعُد عليها ضميرٌ مفرد ، ولا أُخْبِرَ عنها بالمفرد ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٤] .

وقال الشاعر :

٢٥ ـ * كـلا يَـوْمَـيْ أُمَـامَـةَ يـومُ صَـدٍّ * [٥]

---

(١) هي لغة بني الحارث بن كعب كما ذكر الشاطبي في شرح الالفية ١/ ل ٤٠ ، وانظر شرح الكافية (ط . ليبيا) ٩٢/١ ، منهج السالك ص ٩ ، توضيح المقاصد ٨٦/١ ، التصريح ٦٨/١ ، همع الهوامع ١٣٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٤١٣/٣ ، المرتجل ص ٦٨ ، الانصاف ٤٥٠/٢ ، شرح المفصل ٥٤/١ ـ ٥٥ .

(٣) قال سيبويه في كتابه ٤١٣/٣ : « وحدثنا الخليل أنَّ ناساً من العرب يقولون عَلاك ، ولداك ، والاك . . . وسألتُ الخليل عمن قال : قال رأيتُ كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ثم قال : مررتُ بكليهما ، فقال : جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب » .

(٤) سورة الكهف آية ٣٣ .

(٥) تمامه : * وان لم نأتِها إلاّ لماما *

والبيت لجرير / ديوانه ٧٧٨/٢ ، التكملة ل ١٢ ، أبيات الشعر ل ٣٣ ، الشيرازيات ل ١١٠ ، شرح المقدمة المحسبة ٤١١/٢ ، الاقتضاب ص ٢٨٤ ، الانصاف ٤٤٤/٢ ، شرح المفصل ٥٤/١ .

فكلا على هذا مفردةٌ في اللَّفْظ ، تثنيةٌ في المعنى بمنزلة كُلّ [١] .

قوله : (ورَفْعُ الجميع بالواو) [٢] .

اعلم أنَّ الجمعَ يكونُ على وجهين :

أحدُهما : مكسَّرٌ ،

الثاني : مسلَّمٌ .

والجمع المسلَّم مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ ، وكلامه هنا في الجمع السالم المذكَّر . والشروط المذكورة في التثنية مشترطةٌ في الجمع كلِّه مكسَّره ومسلَّمِه ، إلاَّ أنَّ الجمعَ المكسَّر لا يُشْتَرط فيه أكثرُ من ذلك ، وأكثرُ ما يكونُ في الأسماء ويُقِلُّ في الصفاتِ ، على حَسَبِ ما يتبينُ في باب جمع التكسير .

وأمَّا الجمعُ السالم اذا كان لمذكَّر فإنَّه يكون في الأسماء وفي الصفات ، فإذا كان في الاسماء اشتُرِط فيها ثلاثةُ شروط زائدةٌ على الشروط المذكورة في التثنية وهي : [٣]

ـ أنْ يكونَ تنكيُره من عَلَمِيَّةٍ ، نحو : زيد وعمرو ، وأمَّا رجلٌ وغلامٌ وما أشبههما فلا يكون فيها ذلك .

ـ وأنْ يكونَ عاقلاً . فلا يقال : داحِسُونَ ، وإن كان داحِسُ اسماً عَلَماً لفَرَسٍ معلوم [٤] .

---

(١) هذا هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أنّها مثناةٌ لفظاً ومعنى ، انظر معاني القرآن ١٤٢/٢ ـ ١٤٣ ، المقتضب ٢٤١/٣ ، أبيات الشعر ل ٣٣ فما بعدها . الشيرازيات ل ١١٠ ، شرح المقدمة المحسبة ٤١٠/٢ فما بعدها ، الاقتضاب ص ٢٨٤ ، الانصاف ٤٣٩/٢ فما بعدها ، شرح المفصل ٥٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١ ، شرح الكافية ٩٣/١ ، توضيح المقاصد ٨٦/١ ، بدائع الفوائد ٢١٨/١ ، همع الهوامع ، ١٣٧/١ ، خزانة الادب ٦٣/١ .

(٢) الجمل ص ٢٣ وفيه « الجمع » وفي الخطيتين «الجميع» كما هنا.

(٣) في الأصل : وهو ، والوجه ما اثبت ، وسيأتي للمؤلف نظيره بعد أسطر .

(٤) فرس قيس بن زهير العبسي ، وكان لبني يربوع فأغار عليهم قيس فأخذه ، انظر انساب =

ـ وأَنْ يكونَ خالياً من تاء التأنيث ، فطلحةُ ، وحمزةُ ، وما جرى مَجْراهما لا يُجْمَعُ بالواو والنون لمكان التَّاء .

فإن كان صفةً فيُشْتَرط أيضاً فيه ثلاثةُ شروطٍ زائدةٌ على الشروط المذكورة في التثنية وهي :

ـ أَنْ تكونَ صفةً لمَنْ يعقل .

ـ وأَنْ تكونَ خاليةً من التَّاء .

ـ وأَنْ يكونَ مؤنَّثُه جُمِع بالألف والتاء . وهذا الشرط الثالث إنَّما اشتُرِط من أجل أفْعَلَ الذي مؤنَّثُه فعلاءُ نحو : أحمر ، وأصفر ، فلا تقول : أحمرونَ ، ولا أصفرونَ ، لأنَّهم لا يقولونَ في المؤنَّث : حمراوات ، ولا صفراوات . ومن أجل فعلانَ الذي مؤنَّثُه فَعْلَى نحو : سكران ، وعطشان ، فلا يقال : سكرانون ، ولا عطشانون . وتقول : جاءني رجلٌ رَبْعَةٌ [1] ورجالٌ رَبَعَاتٌ ، ولا تجمع بالواو والنون لمكان التَّاء ، وكذلك تقول : فَرَسٌ سريعٌ ، وخيل سِراعٌ ، ولا يقال : سريعونَ ، لأَنَّ الواو والنون لا يكونان إلَّا لمن يعقل ، أو ما جرى مَجْرى مَنْ يعقل نحو قوله سبحانه : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لي سَاجِدِينَ ﴾[2] .

فصل [3] : واذا جمعتَ ما آخرُه ألفٌ ، فإنَّك تحذِفُ الألفَ لالتقاءِ الساكنين [4] فتقول في موسى موسون في الرفع ، وموسين في النصب والخفض / قال سبحانه : ﴿ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾ [4] . وقال تعالى : ﴿ لَمِنَ [٣٤]

= الخيل لابن الكلبي ص ٢٤ .

(١) رجل رَبْعَةٌ وَرَبَعَةٌ لا بالطويل ولا بالقصير / اللسان « ربع » .

(٢) سورة يوسف آية ٤ .

(٣) في الأصل : « قوله » وليس ما بعده من كلام الزجاجي . والتصويب مأخوذٌ من قول المؤلف في إملائه ص ٢٩ : « فصلٌ : الاسم الذي آخره ألفٌ اذا جمعته جمع المذكر السالم حذفت ألفه .

(٤) في الأصل « للالتقاء الساكنين » .

(٥) سورة آل عمران آية ١٣٩ .

المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾[1] وكذلك تقول في يحيى : يَحْيَوْنَ ، وَيَحْيَيْنَ ، و[في زكريّا][2] زَكَرِيُّونَ وَزَكَرِيِّيْنَ، ولو سميّتَ رجلاً بِعَصَا لقلت : عَصَوْنَ في الرفع وعَصَيْنَ في النصب والخفض . ولا تنظر في هذا الى ما عِدَّتُه ثلاثةُ أحرف أو أكثرَ من ثلاثة أحرف كما نُظِر ذلك في التثنية .

فصل : اذا جمعتَ ما آخرُه همزةٌ قبلَها ألفٌ نحو : رجل سميته بحَمْراءَ ، او بوُضَّاءٍ ، أو بقُرَّاءٍ ، أو بعِلْباءٍ فالحكم في هذا على ما تقدَّم في التثنية . فما آخرُه همزةُ التأنيث تَقْلِب همزتَه واواً ، فتقول في رجل اسمه حَمْراء : حمراوون في الرفع وحمراوِينَ في النصب والخفض . قال سيبويه في رجل اسمُه وَرْقَاء : وَرْقَاوُونَ وَوَرْقَاوِينَ[3]، فان سميته بقُرَّاءٍ قلتَ : قُرَّاءُونَ وقُرَّاءِينَ، بإثبات الهمزة لا غير. فإن سمَّيتَه بكِساء[4] فلك فيه وجهان:

أحدُهما : إثباتُ الهمزة ، والآخر : قلبُ الهمزة واواً ، كما كان ذلك في التثنية والاثبات أحسنُ . وكذلك إنْ سمَّيْتَه بِرِداءٍ قلتَ : رِدَاوُونَ ورِدَاوِينَ على على حَسَبِ التثنية ، وان كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ياء ، لأنَّ القلبَ بالحَمْلِ على همزة التأنيث على حَسَبِ ما ذكرتُه في فصل التثنية[5] . وكذلك تقول في عِلْبَاءٍ اذا سميَّتَ به رجلاً : عِلْبَاوُونَ في الرفع ،وعِلْبَاوِينَ في النصب والخفض ، وإن كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ياء . واثباتُ الهمزة في

---

(١) سورة ص آية ٤٧ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٩٥ .

(٤) في الأصل : « بوُضَّاءٍ » وتقدم في باب التثنية قول المؤلف : « فانظر الى الهمزة فان كانت من ذات الكلمة فلا تقلبها « ثم مَثَّل بقُرَّاء وَوُضَّاء . وقال هنا : « على حسب التثنية . وما اثبته مأخوذ من قول المؤلف في املائه ص ٢٩ : « وتقول في رجل اسمه كساء ، ورداء وعلباء : كساؤون وكساوون في الرفع ، وكسائين وكساوين في النصب والخفض . . . . والاثبات أحسن » .

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٤٩ .

كِسَاءٍ[1] ورِدَاءٍ أحسنُ من الإثباتِ في عِلْبَاءٍ ، والقلب في عِلْبَاءٍ أحسنُ من القلب في كِسَاءٍ ورداء على حَسَبِ ما ذكرتُه في التثنيـة وللعِلَّـة التي ذكرتُها في التثنية [2] .

فصل : تقول في : قاضٍ وغازٍ : قاضُونَ وغَازُونَ فـي الـرفـع ، وقاضِينَ وغَازِينَ في النصب والخفض . والأصل : قاضِيُون وقاضِيين ، إلاَّ أَنَّ العربَ تستثقِلُ الضَمَّةَ والكسرةَ اذا كانت لاماً ، فأزالوها عنها وجعلوها في العين ، فصار على حَسَبِ ما ذكرته قال تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾[3] . وقال : ﴿ إنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنْ القَالِينَ ﴾ [4] .

قولُه : (ونونُ الاثنين مكسورةٌ أبداً ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ أبداً) [5] .

لم يتكَّلم فيما قبل الياء في التثنية ، ولا فيما قبل الياء في الجمع ، لأنَّ ياءَ الجميع يكون ما قبلَها مفتوحاً في اللَّفظ، وذلك في جميع الأسماء المقصورةِ، على حَسَبِ ما ذكرتُه . وأمَّا النونُ فلا تكونُ إلاَّ على حَسَبِ ما ذَكَر. وإنَّما كُسِرتِ النونُ في التثنية وكان قياسُها أَنْ تُفْتَحَ وتحرَّكَ بحركةِ ما قبلَها على طريقة الإتباع ، لأنَّ الاتباعَ عند التقاء الساكنين في كلمةٍ واحدة ، والأول غير حرف مدٍّ ولين هو الأكثرُ ؛ لأنَّهم فتحوا نونَ الجميع ، لما كان يؤدي [اليه] [6] كسرُها من ثِقَلِ الخروج من ضَمٍّ الى كسر وضَمُّها من ثِقَلِ الخروج من كسر إلى ضَمٍّ، فلما فتحـوا نونَ الجميـع لزمهم كسر نون التثنية ليكونَ ذلك فرقاً بين النونين .

---

(١) في الأصل : « في علباء وكساء ، ورداء » ويظهر أنَّ « عِلْبَاء » مقحمة في النص سهواً ، لقول المؤلف بعد ذلك : « أحسن من الاثبات في عِلْبَاء ، والقلب في عِلْبَاء أحسن » .

(٢) انظر ما تقدَّم ص٢٥٠.

(٣) سورة النمل آية ٦٦ . وفي الأصل : « بل هم قوم عمون » .

(٤) سورة الشعراء آية ١٦٨ ، وفي الأصل : « وإني » بواو مقحمة .

(٥) الجمل ص ٢٣ وفيه « الجمع » ، وفي الخطيتين « الجميع » كما هنا ، وهما بمعنى .

(٦) تكملة بها يلتئم الكلام .

قوله : (وتَسْقُطانِ للاضافة) [(١)] .

اختلف الناسُ في هذه النون على أربعةِ مذاهب : [(٢)]

ـ فمنهم مَنْ قال : هي التنوينُ بنفسه ، وهذا القول يَبْطُل بأَنَّ التنوين لا يَثْبُتُ مع الألف واللام ولا يَثْبُتُ في الوقف .

ـ ومنهم مَنْ قال : هي عِوَضٌ من التنوين نفسه ، وهذا القول أيضاً يَسْقُطُ من الوجهين المذكورين ، لأَنَّ من حَقِّ الشيء اذا كانَ عِوضاً من الشيء أَنْ يجريَ عليه حكمُهُ ، فيَثْبُتُ حيثُ يَثْبُت ، ويَسْقُطُ حيثُ يَسْقُطُ .

ـ ومنهم مَنْ قال : هي عِوضٌ من الحركة ، وهذا القول أيضاً يَبْطُل بسقوطها في الاضافة ، لأَنَّ الحركةَ لا تَسْقُط عند الاضافة فيجب لما هو عِوضٌ عنها ألاّ يسقط .

ـ ومنهم مَنْ قال : إنَّها عِوضٌ من الحركة والتنوين . وكان هذا القول أحسن ، وبَسْطُه أَنْ تقولَ : إنَّ المفردَ آخره محرّكٌ منوَّنٌ ، فإذا ثَنَّيْتَ أو جمعتَ بالواو والنون صار الآخر غيرَ محرَّكٍ ولا منونٍ ، فضَعُفَ لذلك آخرُ التثنية وآخرُ الجمع عن آخر المفرد ، فألحقوهما النونَ لتكونَ تقويةً للحرف لذهاب الحركة والتنوين منه ، فصارت النونُ لذلك كأَنَّها عِوضٌ من الحركة [والتنوين] [(٣)] ، وكذلك قال سيبويه : « كأَنَّها عِوضٌ من الحركة والتنوين » [(٤)] / فلما صارت كأَنَّها عِوَضٌ من الحركة [والتنوين] [(٥)] غَلَّبوا عليها حكمَ التنوين في حال ، وحكمَ الحركة في حال أخرى ، فأسقطوها مع الاضافة تغليباً لحُكْم التنوين ، وأثبتوها مع الألف واللام تغليباً لحكم [٣٥]

---

(١) الجمل ص ٢٣ .

(٢) انظر آراء النحاة في هذه النون في التبيين ص ١١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٢ ـ ١٥٣ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٠ ـ ٣١ ، همع الهوامع ١/١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٣) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٤) عبارة الكتاب ١/١٨ : « كأنَّها عِوضٌ لما منع من الحركة والتنوين » .

(٥) تكملة بها يلتئم الكلام .

الحركة ، وكان ذلك عدلاً فيهما ، ولو أسقطوها في الموضعين لضيَّعُوا حكمَ الحركة ، ولو أثبتوها في الموضعين لضيَّعوا حكم التنوين ، وهذا هو الصحيح في هذه النون [1]. والله أعلم .

قولُه : (ويَسْقُطان في الاضافة) .

إعلامٌ بمذهبه ، أي لا تسقط مع الألف واللام . وقد جاءت هذه النون ساقطةً في غير الإضافة في الشعر للضَّرورة [2] . وأمَّا قولُ الشاعر :

٢٦ - أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَـمَّيَّ الَّـلذَا قَتَـلا الملوكَ وفَكَّكَـا الأغـلالا [3]

أراد اللَّذَانِ، فليس مما سقطت فيه النونُ للضَّرُورة ، ويجوز هذا في الكلام ، وحذفُ النون هنا للطول بالصلة ، فهذا نظيرُ حذف الياء من : اشهيباب فقالوا : اشهباب [4] ، وحُذِفَ الياءُ للطول ، ونظيرُ هذا قولُهم : عُذَفِر ، والأصل عُذَافِر [5] . هذا أولى لأنَّ الطولَ فيه أكثرُ . ولما قالوا :

---

(١) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٣١ قول سيبويه ثم قال : (لم يقل : عوضٌ مخافة الزامه ما تقدم » والذي تقدم هو قوله ص ٣٠ بعد ايراده مذهب من يرى أنَّ النون عِوضٌ من الحركة والتنوين معاً : « ونُقِد بحصول التنافي من جهة أنَّها يجب إثباتها في الاضافة من حيث هي عِوضٌ من الحركة ، وحذفُها من حيث هي عوضٌ من التنوين فكان يجب أنْ يكونَ الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حال واحدة وذلك محال » وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٣ .

(٢) كما في قول تأبَّطَ شَرّاً

هــمــا خُــطَّتــا إمَّــا إســارٌ وَمِــنَّــةٌ وإمَّــا دَمٌ ، والـقتــلُ بــالـحُــرِّ أجـدرُ

ضرائر الشعر ص ١٠٧ ، والبيت في الحماسة ص ٣٦ ، شرحها للمرزوقي ١/٧٩ خزانة الأدب ٣/٣٥٦ .

(٣) البيت للأخطل . انظر ديوانه ١/١٠٨ ، الكتاب ١/١٨٦ ، المقتضب ١/١٦٧ المذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٢٠٦ ، ليس في كلام العرب ص ٣٣٦ ، المحتسب ١/١٨٥ ، ما يجوز للشاعر في الضَّرُورة ص ٦٤ ، ٨١ ، ١٠١ ، الافصاح للفارقي ص ٣٠٠ ، اصلاح الخلل ص ٢٠٥ ، امالي ابن الشجري ٢/٣٠٦ ، شرح المفصل ٣/١٥٤ ، ١٥٥ ، التوطئة ص ١٦٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧١ ، شرح التسهيل ١/٢١٤ ، رصف المباني ص ٣٤١ ، خزانة الأدب ٢/٤٩٩ ، ٤٧٣ .

(٤) انظر الكتاب ١/٨٧ .

(٥) العُذَافِر : العظيم الشديد من الابل / التاج (ط . الكويت) ١٢/٥٦٠ ، « عذفر » .

الَّلذَا فعلًا ، قالوا : هذانِ الضاربا زيداً، وحَذَفُوا النون للطول ، لأنَّه في معنى الَّلذَانِ ضَرَبا ، فلما كان في معناه سقطت منه النونُ كما سقطت من : الَّلذَا ضربا .

وسيأتي الكلامُ في الجمع المؤنَّث السالم وشروطه وأحكامه ، وفي جمع التكسير في النصف الثاني من هذا الكتاب بحول الله تعالى .

بابُ الفاعل والمفعول به

يظهرُ من تقديمه بابَ الفاعل على غيره من المرفوعات أَنَّ الرفَع أَصلُه أَنْ يكونَ للفاعل ، وجميعُ ما يرفع من الأسماء راجعٌ اليه بوجهٍ ما ، ويظهرُ هذا أيضاً من كلامه في رفع المبتدأ على حَسَبِ ما يتبيَّن (١) . ويظهر من أبي علي أَنَّ الرفعَ في الفاعل كالرفع في المبتدأ (٢) ، إلاَّ أَنَّ الرفعَ وضعته العربُ للدَلالة على العُمَد ، فكلُّ عُمْدَةٍ تُرْفَع . والنصب للفضلات ، ولا تَجِدُ عُمْدَةً منصوبةً إلاَّ أَنْ تكونَ مُشَبَّهَةً بالفَضَلاتِ ، وكذلك اسمُ إنَّ وخبرُ كان ، فإنَّهما عُمْدَتان لا يَسْتَغْنِي الكلامُ عنهما ، لكن نُصِبا لَشَبَهِهِمَا بالمفعول ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ في باب كان ، وفي باب إنَّ (٣) .

وهذا الذي يظهرُ من أبي القاسم، هو أَنَّ أصلَ الرفع للفاعل ، وجميعُ ما يرفع من العُمَد إنَّما يرفع بالحمل على الفاعل ، قد قال به جماعةٌ من النحويين (٤) ، وقالوا : إنَّ أصلَ الاعرابِ في مثلِ قولهم : ما أَحْسَنَ زيداً ، أَنَّ هذا الكلامَ يأتي على [ثلاثة معانٍ] (٥) قالوا : ما أَحْسَنَ زيداً إذا أرادوا

(١) انظر ما سيأتي ص ٥٤٢ .

(٢) انظر الايضاح ٢٩/١، ٦٣.

(٣) انظر ما سيأتي ص ٦٦٢، ٧٦٩.

(٤) انظر شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح اللمحة البدرية ٣٣٦/١ ، همع الهوامع ٣/٢ .

(٥) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

التعجبَ ، وقالوا : ما أَحْسَنَ زيدٌ [1] اذا أرادوا النَّفْيَ ، وقالوا : ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟ اذا أرادوا [2] : أَيُّ شيءٍ أحسنُ منه ؟ فلما رأتِ العربُ هذه المعانيَ الثلاثة موجودةً لهذه الألفاظ ، ولم يكن في اللَّفظ ما يَفْصِل معنىً عن معنى أدخلوا الاعرابَ في الاسم الواقع بعد (أَحْسَن) وما أشبهه فرفعُوا الفاعلَ ، ونصبوا المفعولَ ، وخفضوا المضافَ ، فقالوا في النفي : ما أَحْسَنَ زيدٌ ، لأنَّ زيداً هنا فاعل ، وقالوا في التَّعجب : ما أَحْسَنَ زيداً ، لأنَّ زيداً هنا مفعول ، وقالوا في الاستفهام : ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟ لأنَّ زيداً هنا مضافٌ ، ثُمَّ أجروا كلَّ فاعل يقع في الكلام مُجْرى الفاعل هنا ، وأجروا كلَّ مفعول يقع في الكلامِ مُجْرى المفعول هنا ، وأجروا كلَّ مضاف يقع في الكلام مُجْرى المضاف هنا . ثم لمَّا كان الفاعلُ عُمْدَةً رفعوا كلَّ عُمْدَةٍ بالحمل على الفاعل ، ولمَّا كان المفعول فضْلَةً نصبوا كلَّ فضلة بالحمل على هذه الفضلة ، وكذلك أجروا ما جاء على طريقة الاضافة وهو كلُّ ما أُضِيفَ إضافةً غيرَ محضةٍ مُجْرى الاضافة فخفضوه . وهذه طريقةٌ حَسَنَةٌ وعليها جماعةٌ . وسيبويهِ قدَّم في الكتاب بابَ الفاعل على باب المبتدأ [3] ولعلَّ مذهبَه مذهبُ أبي القاسم ، وطريقة أبي علي أيضاً حَسَنَةٌ ، لأنَّ الاعرابَ إنَّما يدخل عند التركيب ، وحدوثِ المعاني في الأسماء ، والأسماء في التركيب على وجهين : عُمْدَةٌ وفَضْلَةٌ ، ففرَّقَتِ العربُ بين العُمَدِ والفَضَلاتِ . فرفعتِ العُمَدَ ونَصَبَتِ / الفَضَلاتِ ، وكلاهما عنديِ مذهبٌ . [٣٦]

قوله : (الفاعلُ مرفوعٌ أبداً) [4] .

الكلام هنا في فصلين :

---

(١) في الأصل : « زيداً » بالنصب ، وجاء على الصواب بعد أسطر .

(٢) في الأصل : « أردت » والوجه ما أثبتُ .

(٣) انظر باب الفاعل في الكتاب ٤١/١ ، وباب الابتداء فيه ١٢٦/٢ .

(٤) الجمل ص ٢٣ .

أحدُهما : في بيانِ الفاعل عند النحويين .

الثاني : في العامل فيه الرفعَ .

الأول : الفاعلُ عند النحويين : كلُّ كلمةٍ [1] تَقدَّمها فعلٌ او اسمٌ جارٍ مَجْرى الفعل ، وأسند اليه على طريقة فَعَلَ أو فاعِلٍ . وهذا يحتاج الى بَسط ، لأنَّ قولَهم : طريقة فَعَلَ معناه أنَّ (فَعل) مأخوذٌ من الفعل ليُسْنَد الى مَنْ صدر منه الفعلُ ، فكلُّ فعل أُخِذَ من الحَدَثِ لِيُسْنَدَ إلى مَنْ صدر منه فهو على طريقة فَعَلَ . وهذا الحَدُّ أحسنُ ما سمعتُ فيه وأقرب مع أنَّه يحتاج الى ما ذكرتُه من التفسير . ولا أعلمُ خلافاً في أنَّ الفاعل من شرطه [2] أنْ يقعَ بعد المسند إليه ، فان تقدَّم لم يكن فاعلاً لأنَّ العرب لا تُقَدِّم الفاعل . ويأتي هذا ، والاستدلالُ عليه بَعْدُ ان شاء الله [3] .

وأمَّا الثاني ، وهو العامل في الفاعل : فما ذكرتُه من الإسناد إليه ، وتفريغِ الفعل له، وبناءِ الفعل للإسناد إليه، وهذه الألفاظ كلُّها مترادفةٌ لمعنىً واحد وقد أتى بها سيبويه في مواضعَ ، فدلَّ ذلك على أنَّها على معنىً واحد [4] .

وذهب الكوفيون الى أنَّ الذي رفع هذا الاسم : كونه فاعلاً [5] ،

---

(١) « كلمة » هكذا في الاصل ، وفي املاء المؤلف على الجمل ص ٣٠ « الفاعل عند النحويين هو : الاسم الذي تقدمه الفعل . . » وهذا هو الذي عليه جمهرة النحاة فالفاعل لا يكون ـ عندهم ـ إلّا اسماً أو ما هو في تقديره / انظر الأصول ١/ ٨١ ، اللمع ص ٣١ ، التوطئة ص ١٥٤ ، غاية الأمل ١/ ص ٤٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٧ ، شرح اللمحة البدرية ١/٣٣٧ .

(٢) في الأصل : « شرطها » وهو خطأ . وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله / شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١٠١ ، مغنى اللبيب ص ٧٥٧ ، المساعد ١/٣٨٧ ، وانظر المقتضب ٤/١٢٨ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٢٧٢ .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٤ ، ٤٣ ، الكافي ١/ ص ١٨٢ ، الأشباه والنظائر ٢/ ٦٢ .

(٥) نسب المؤلف هذا المذهب الى الكوفيين في الكافي ١/ ص ١٨٢ ، ونسبه ابو حيان في =

وأبطل هذا أبو علي بالنفي ، وذلك أنَّك تقول : ما قام زيدٌ فيرتفع زيدٌ ، وأنت تعلم أنَّه لم يفعل شيئاً [1] ، وإنَّما ارتفع لأنَّ الفعل أُسنِد اليه ، وبني للاخبار عنه ، على حَسَبِ ما ذكرته .

قوله : (أَبَداً) .

قد قال هو في باب ما حمل من المفعول على المعنى : إنَّ الفاعل يجيءُ منصوباً في ضرورة الشّعر اذا فهم المعنى وأنشد عليه :

٢٧ ـ مثل القنافذ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نجرانَ او بلغت سوآتِهم هَجَرُ [2]

وقال غيره : يأتي ايضاً في الكلام قليلاً لكنه لا يقاس عليه . وحكي « خرق الثوبُ المسمارَ » [3] .

وأمَّا ابن الطَّراوة فقال : اذا فُهِم المعنى فارفع ما شئتَ ، وانصب ما شئتَ [4] ، وانما يُحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول اذا احتمل كلُّ واحد منهما أَنْ يكونَ فاعلاً ، وذلك نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، لو لم ترفعْ زيداً ، وتنصب عمراً لم يُعْلمِ الفاعلُ من المفعول ، فيلزم على قوله أنَّكَ اذا

= منهج السالك ص ١٠٣ .
السيوطي في همع الهوامع ٢/٢٥٤ ، وانظر التصريح ١/٢٦٩ ، ونقل السيوطي في همع الهوامع ٢/٢٥٤ عن ابن عمرون أن الفاعل عند الكوفيين يرتفع بإحداثه الفعل .

(١) الايضاح ١/٦٤ .

(٢) الجمل ص ٢١١ ، والبيت للاخطل وروايته في ديوانه ١/٢٠٩ .
على العبارات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوآتهم هجر
ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وانظر البيت في مجاز القرآن ٢/٣٩، تأويل مشكل القرآن ص ١٤٩، الكامل ١/٣١٧، المحتسب ٢/١١٨، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٠، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١٣٣، الحلل ص ٢٧٦، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١٠٥، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٧ الفصول والجمل ص ١٨٧، ضرائر الشعر ص ٢٦٨، مغنى اللبيب ص ٩١٧، شرح شواهده ٢/٩٧٢، همع الهوامع ٣/٨.

(٣) انظر مغنى اللبيب ص ٩١٧ ، شرح ابن عقيل ٢/١٤٧ ، التصريح ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، همع الهوامع ٣/٨ .

(٤) التصريح ١/٢٧٠ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٦٨ فما بعدها .

قلتَ : ضربتْ زيداً هندٌ ، فيجوز لك أنْ ترفعَ زيداً ، وتنصبَ هنداً ، لأنَّ علامةَ التأنيث اللّاحقة الفعل دَالَّةٌ على أنَّ هنداً هي الفاعل ، فلا يُحتاج الى المحافظة على الاعراب على قوله .

وهذا الذي قاله ابنُ الطَّراوة ما علمتُ أحداً قاله قبلَه . النحويون كلُّهم ـ مَنْ يُعَوَّلُ عليه منهم ـ يقولون : إنَّ العربَ تلتزم رفعَ الفاعل ونصبَ المفعول ، فُهِمَ المعنى من غير الاعراب أو لم يُفْهَم ، إلاَّ أنْ يُضْطَرَّ الشاعر فيعكس ، وذلك عند فَهْم المعنى ، وإن وُجِد في الكلام فيكون كالغَلَطِ ، ويكون قول أبي القاسم : « أبداً » يريد به : في الكلام ، أي الفاعل مرفوعٌ في الكلام أبداً ، وأمَّا في الشعر فقد يكون على حَسَبِ ما ذكرتُه [1] .

قولُه : (والمفعولُ به اذا ذُكِر الفاعلُ ، فهو منصوبٌ أبداً) [2] .

المفعول به : هو المحلُّ الذي أوقع به الفاعل فعلَه . فإذا قلتَ : ضربتُ زيداً فليس زيدٌ مفعولَك ، وإنَّما مفعولُك الضربُ ، وزيدٌ إنَّما هو [من] [3] وَقَعَ به الضَّرْبُ . فهو مفعولٌ به ، مُوْقَعُ الفعلُ به ، وكذلك اذا قلتَ : أكلتُ الخبز ، فليس الخبزُ مفعولَك ، إنَّما مفعولُك الأكلُ ، والخبز وقع به الأكلُ . فالحَدَثُ هو : المفعول المطلق، وهذا يَتَبَيَّنُ مستوعباً بَعْدُ [4] .

وقولُه : « اذا ذُكِرَ الفاعل « قالَه تَحَرُزاً من المفعول الذي بُنِيَ له الفعل ، نحو : ضُرِب زيدٌ ، ورُكِبَ الفرسُ .

وقوله : « اذا ذُكِرَ الفاعلُ فهو منصوبٌ أبداً » هذا لا ينكسر ، والعكسُ

---

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٣٣ : « والجواب عن هذه الشبهة أنَّ المفعول الذي حصل فيه اعراب الفاعل يسمى فاعلا اعتباراً باللفظ لأنَّ الاعراب إنَّما يجري على حَسَب اللفظ دون المعنى . فإذا كان كذلك حصل ما قاله في باب الفاعل من كونه مرفوعاً أبداً لا ينفك عن ذلك » .

(٢) الجمل ص ٢٣ .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٤٦٩ .

غيرُ لازمٍ ، قد يُحْذَفُ الفاعلُ ، ويكونُ المفعولُ به منصوباً ، ويكون مرفوعاً ، يكونُ مرفوعاً : اذا بُنِيَ له الفعلُ ، ويكونُ منصوباً اذا لم يُبْنَ له الفعلُ ، فتقول : كُسِيَ زيدٌ ثوباً ، فزيدٌ مرفوعٌ ، والثوبُ / منصوبٌ ، وهما [٣٧] مفعولانِ ولكنْ رُفِعَ زيدٌ لأَنَّ الفعل بُنِيَ له ، ونُصِبَ الثوبُ لأَنَّ الفعلَ لم يُبْنَ له .

قوله : (وفي التثنية قام الزيدانِ) [١] .

اعلم أَنَّ الفعلَ اذا أُسْنِدَ الى المؤنَّثِ ، فإن كان التأنيثُ غيرَ حقيقي كنت في إلحاق التَّاء الفعلَ بالخيار ، تقول : طَلَعَ الشمسُ ، وطلعتِ الشمسُ . قال تعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ ﴾ [٢] . وذهب ابنُ الطَّراوة الى أَنَّ هذا ليس من قبيل : طلعَ الشَّمْسُ ، لأنَّ (جُمِعَ) إنَّما يُسْنَد الى اثنين ، وهو هنا قد أُسند الى الشَّمْسِ ، والى القمر فغُلِّبَ المذكر ، وإنَّما هذا عنده بمنزلة زيدٌ وهندٌ قاما ، غُلِّبَ المذكرُ على المؤنث كما تقول : هذانِ ، تشير بذلك الى المذكر والمؤنث [٣] . وهذا الذي ذهب اليه ابنُ الطراوة يدفعه السَّمَاعُ ، قال سبحانه : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ ﴾ [٤] قُرِىء باليَّاء وبالتَّاء [٥] ، لأنَّ تأنيثَ الظلمات غيرُ حقيقيٍّ . ولو كان ما ذكره صحيحاً لم يكن ما ذكره هذا [٦] إلاَّ بالياء خاصة . وليس هذا مما يُغلَّبُ فيه

---

(١) الجمل ص ٢٣ .

(٢) سورة القيامة آية ٩ .

(٣) نقل السيوطي عن تذكرة ابن مكتوم نصاً من مقدمات ابن الطراوة ذكر فيه ما عزاه اليه المؤلف هنا فانظره في الأشباه والنظائر ٣/١٦٨ .

(٤) سورة الرعد آية ١٦ .

(٥) سيأتي ص ٣٥٢ قول المؤلف : « فقد قرأ حمزة ، والكسائي ، وابو بكر . . بالياء » وقرأ الباقون بالتاء . وانظر حُجَّة القراءات ص ٣٧٢ - ٣٧٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٩ - ٢٠ .

(٦) هكذا وردت العبارة في الأصل . وجواب « لو » في كلام ابن أبي الربيع ينبغي أن يكون خاصاً بالآية الكريمة . فكان الوجه أن يقول : « لم تكن القراءة الا بالياء خاصة » بدل : « لم يكن ما

المذكر على المؤنث وإنَّما ينظر هنا إلى المقدَّم والمؤخَّر ، فإن كان المقدَّم المذكر لم يلحق الفعل علامة ، وإن كان المقدَّم المؤنث أُلْحِقَتِ الفعلَ علامةٌ ، فتقول : اختصمت هندٌ وزيدٌ ، واختصم زيدٌ وهندٌ . وسيعود الكلام في أمثال هذا (١) . فان كان التأنيث حقيقياً لم يكن بُدٌ من إلحاق التاء فتقول : قامت هندٌ ، ويجوز إسقاطُها قليلاً مع الفَصْل . حكى سيبويه : « حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ » (٢)، وأَمَّا إسقاطُها بغير فصل فبحيثُ لا يُعْلَم ، لكنَّه قد جاء ، حكى سيبويه : « قال فُلانةُ » (٣) .

وهذا كلُّه اذا كان المؤنث ظاهراً ، فإن كان مضمراً متَّصِلاً لم يكن بُدٌ من الحاق التَّاءِ الفعلَ ، حقيقياً كان التأنيث أو غيرَ حقيقي ، فتقول : الشمسُ طلعَتْ ، وهندٌ قامَتْ ، ولا يجوز : الشمسُ طَلَعَ إلَّا في الشعر قال :

٢٨ ـ فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَها (٤)

فإن قلتُ : ليس في هذا ضرورة ، أَلَا ترى أنَّه لو قال : ولا أرض

ذكره هذا . . . . » الى آخر ما قال .

أو تكون كلمة « هذا » محرفة عن « هنا » ، وتكون العبارة : « لم يكن ما ذكره هنا الا بالياء » .

(١) انظر ما سيأتي ص٣٥٢.

(٢) في الكتاب ٣٨/٢ : « نحو قولك : حضرَ القاضيَ امرأة » وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦١٦ ـ ٦١٧ ، وشرح المفصل ٩٣/٥ .

(٣) الكتاب ٣٨/٢ .

(٤) البيت لعامر بن جُوَين الطائي / جاهلي من بني جَرْم بن عمرو بن الغوث من طيء ، سيّد فارس شاعر قتله بنو كلب، وهو شيخ كبير/ ترجمته في أسماء المغتالين ـ ضمن المجلد الثاني من نوادر المخطوطات ص ٢٠٩ ، المعمرين ص ٥٣ ، خزانة الأدب ٢٤/١ .

انظر الكتاب ٤٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٥٧/١ ، فرحة الأديب ص ١٠٢ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجاز القرآن ٦٧/٢ ، ١٢٤ اعراب القرآن للنحاس ٦١٩/١ ، الخصائص ٤١١/٢ ، المحتسب ١١٢/٢ ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٣ ، أمالي ابن الشجرى ١٦١/١ ، الرد على النحاة ص ٨٣ ، شرح المفصل ٩٤/٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٧٥ ، رصف المباني ص ١٦٦ ، مغنى اللبيب ص ٨٦٠ ، ٨٧٩ ، شرح اللمحة البدرية ٢٩٢/٢ ، التصريح ٢٧٨/١ ، خزانة الأدب ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ .

أبقلت إبقالَها، لم ينكسرِ الشِّعرُ، ونقْلُ [حركة][1] الهمزة الى الساكن قبلها ، وحذفُها قياسي ، وقد قُرِىءَ به [2] .

الجواب : النقل ليس من لغات جميع العرب ، فهذا الشاعر ليس من لغته النقل [3] ، فلما لم يكن من لُغَته اضْطُرَّ الى حَذْفِ التَّاء ، وأجرى الضمير مُجْرَى الظاهر . وأَمَّا قولُه سبحانه ﴿ وإذَا حَظَرَ القِسْمَةَ . . . ﴾ [4] الى قوله : ﴿ فَارْزُقُوهُم مِنْه ﴾ [5] فالهاء عائدةٌ على الإِرْث ، لأَنَّ القِسْمَةَ دالّةٌ عليه ومقتَضِيةٌ له أو تكونُ القِسْمَةُ يراد بها المقسوم [6] . وأَمَّا قولُه سبحانَه : ﴿ إنَّ رَحْمَـةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ ﴾ [7] فلهم فيه تأويلان :

أحدهما : أَنَّ الرَّحمة هنا يراد بها المطر .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) قال في النشر ٤٠٨/١ « وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغة لبعض العرب اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر كلمة وأن يكون غير حرف مد ، وأن تكون الهمزة أول الكلمة سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة وتسقط هي من اللفظ . . . » وأوردِ امثلة لذلك منها قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِين آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والنَّصَارىَ والصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ اجْرُهُم عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ . (سورة البقرة آية ٦٢) .
وانظر الكَشف عن وجوه القراءات السبع ٨٤/١ ، ٨٩ .

(٣) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٤٦ : « وأَمَّا بيت عامر بن جوين فلا ضرورةَ فيه الا على لغة بني تميم الذين لا ينقلون الهمزة وأما أهل الحجاز فيلحقون العلامة وينقلون الحركة وقد رواه السيرافي وغيره بذلك . وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٧/٢ ، وما ذكره المؤلف من أن الشاعر ليس من لغته النقل ذكره ابن عبد النور المالقي في رصف المباني ص ١٦٦ ، وابن لب في تقييده ل ١٧ ، غير أَنَّ ابن لب قال في ل ١٩ في قول بعض الطائيين : « بالفضل أكرمكم الله به ، وبالكرامة ذات اكرمكم الله بهْ» أرادوا أيضاً بها ولكنهم نقلوا حركة الهاء الى الباء ووقفوا بالسكون » ونحوه في شرح الألفية للشاطبي ١/ ل ١٠٦ ، وهذا دليلٌ على أَنَّ قبيلة الشاعر ـ طي ـ من لغتها النقل .

(٤) و (٥) النساء آية ٨ .

(٦) انظر مشكل اعراب القرآن ١٨١/١ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٢٤٤/١ تفسير القرطبي ٥٠/٥ ، والفقرة من قوله : « وأما قوله سبحانه : ﴿ واذا حضر ﴾ لا علاقة لها بما يتحدث فيه فلعلها مقحمة ، وقد يكون في الكلام سقط» .

(٧) الأعراف آية ٥٦ .

الثاني : أنَّ هذا بمنزلة امرأة حائضٌ ، وطاهرٌ ، وطامثٌ ، وهو عندهم على طريقة النسب ، وليس بجارٍ مَجْرى الفعل [1] . وسيأتي الكلام في هذا النوع مكمِّلاً .

فإن كان المضير منفصلاً فتكون في الحاق العلامة بالخيار ، وذلك : ما قام إلاّ هند ، ولكَ أنْ تقول : ما قامتُ إلاَّ هندٌ ، لأنَّه في معنى : قامت هند وحدها والأول أكثرُ ، وعلى حَسَبِ ما ذكرتُه تجري التثنية فتقول : قامتِ الهندانِ ولا يجوز : قامَ الهندانِ ، إلاَّ قليلاً ، وتقول : قامتِ الطائفتانِ ، وقام الطائفتانِ لأنَّ تأنيثَ (الطائفة) على غير قياس . وكذلك الجمعِ السالم عند البصريين فتقول : قامتِ الهنداتُ ، ولا يجوز : قامَ الهنداتُ ، كما لم يَجُز : قام الهندانِ وأجراه [2] الكوفيون مُجْرى الجمع المكسَّر . والجمعُ المكسَّرُ كلُّه ـ لمذكر كان أو لمؤنث ـ يَجْري مَجْرى المؤنث غيرِ الحقيقي ، فتقول : قامت الرِّجالُ ، وقام الرجالُ ، وقامت الهُنُود ، وقام الهنودُ ، قال الله تعالى : ﴿ قالتِ الأعْرابُ ﴾ [3] . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوةٌ في المَدِينَةِ ﴾ [4] . وهذا الذي ذهب اليه الكوفيونَ لا يَبْعُد أنْ يأتيَ في ضرورة أو في كلام قليلاً لأن كلَّ واحد منهما جَمْعٌ ، إلاَّ أنَّ القياسَ ما ذهب إليه البصريون [5] .لأنَّهُ الجمع الجاري على طريقة التثنية ، فيلزم فيه ما يلزم في التثنية .

---

(١) انظر اعراب القرآن للنحاس ١/٦١٩ وما قبلها ، مشكل اعراب القرآن ١/٣٢١ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٥ ، وفي بدائع الفوائد لابن القيم ٣/١٨ ـ ٣٥ ، أوْجُهاً أُخر ومناقشات جمة الفوائد ، عزيزة النظير .

(٢) في الأصل : « وأجرى الكوفيون » .

(٣) سورة الحجرات آية ١٤ .

(٤) سورة يوسف آية ٣٠ .

(٥) منهج السالك ص ١٠٥، توضيح المقاصد ٢/١٤، همع الهوامع ٦/٦٥، التصريح ١/٢٨٠ ـ ٢٨١ .

فـإن قلت : قد جـاء في الكتاب : ﴿ إذا جـاءك المُؤْمِنَاتُ ﴾ (١) والمؤمنات جمع سالم .

قلتُ : هذا من إقامة الصفةُ مقَامَ الموصوف ، والأصلُ : اذا جَاءَكَ النِّساءَ / المُؤْمِنَاتُ كما جاء ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ (٢) ثم حُذِفَ النِّساء ، وأقيم المُؤْمِنَاتُ مُقَامَه ، فَبَقي الفعلُ مع الصفة على حاله مع الموصوف ، مراعاةً للأصل . وبهذا كان الاستاذ أبو علي يتعلَّلُ لهذا الموضع ، وهو عندي صحيحٌ (٣) . [٣٨]

فإن أُسْنِدَ إلى مثنًّى، فالأكثر ألَّا يلحقَ الفعلَ علامةُ التثنية(٤) للدَلالَة على تثنية(٤) الفاعل، لأنَّ التأنيثَ لازمٌ للمؤنث لا يفارقه، والتثنية عارِضَةٌ، والأَصلُ فيها العطف، وعُدِلَ إليها إيجازاً واختصاراً، وأنت إذا قلتَ: قام الزيدانِ، فكأنك قلتَ: قام زيدٌ وزيدٌ، ولو قلتَ هذا لم تُلْحِقِ الفعلَ علامةً لتثنية الفاعل، فيلزم عن هذا ألَّا يَلْحَقَ الفعلَ شيءٌ إذا قلتَ: قام الزيدانِ، وأشار أبو علي إلى هذا في الإيضاح(٥)، وهو صحيحٌ.

ومن العرب من يُجْري التثنيةَ مُجْرى المؤنث ، فيُلْحِق الفعل علامةً لتثنية الفاعل فيقولُ : قاما الزيدانِ ، كما تقول : قامتْ هندٌ ، وهذا قليلٌ .

فان أسْنِد الى الجمع فالأكثر عند العرب ألَّا يُلْحَقَ الفعلُ علامةً لجمع الفاعل ، لما ذكرته في التثنية لأنَّ الجمعَ عارِضٌ في الاسم ، والأصل فيه العطف ، فإذا قلتَ : قام الزيدونَ ، فكأنَّك قلتَ : قام زيدٌ وزيدٌ [وزيدٌ] (٦) ، وأنت لو قلتَ هذا لم يلحق الفعلَ شيءٌ باتفاق ، فكذلك ما هو في معناه ، وهو فرعٌ له .

(١) سورة الممتحنة اية ١٢ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٠

(٣) تقييد ابن لب ل ١٧ ، التصريح ٨١/١ .

(٤) في الأصل: (التأنيث. . . تأنيث) تحريف.

(٥) لم أجد في الايضاح ما ذكره المؤلف .

(٦) تكملة يتم بها الكلام .

ومن العرب من يقولُ قليلاً : قاموا الزيدون [1] ، وعليه أخذ بعضُ الناس قوله سبحانه : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوىَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [2] . وذهب سيبويه الى أنَّ الواوَ فاعلةٌ ، وهي عائدةٌ على ما تقدم . و (الذين ظلموا) بَدَلٌ ، او مَحْمُولٌ على اضمار [3] واذا احتمل الشيءُ أَنْ يكونَ على فصيح كلام العرب ، فلا ينبغي أن يحمل على ما قلَّ . وعلى هذا قول الشاعر :

٢٩ ـ * بَحُورانَ يَعْصِرْن السَّلِيطَ أَقَارِبُه * [4]

وأقاربه فاعلٌ ، والنون لحقت علامةً للجمع ، وللتأنيث ، وحكي : أكلوني البراغيث [5] فهذا على هذه اللُّغة القليلة ، وفيه شذوذٌ ، وذلك أَنَّ الواوَ إنَّما تكونُ لِمَنْ يعقل ولا تكون لما لا يعقل ، إلا أَنْ يُجْرى ما لا يعقل مُجْرى من يعقل كما قال سبحانه : ﴿ رأَيْتُهُم لي سَاجِدِين ﴾ [6] لأَنَّ السجودَ من وَصْفِ مَـنْ يعقل، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُم ﴾ [7] لأنَّه

---

(١) هذه اللغة يسميها النحاة لغة « أكلوني البراغيث » وتنسب الى طيء ، وأزد شنوءة ، وبلحارث انظر منهج السالك ص ١٠٢ ، توضيح المقاصد ٢/٧ ، الجنى الداني ص ١٤٩ ، شرح ابن عقيل ٢/٨٠ ، المساعد ١/٣٩٤ .

(٢) الأنبياء آية ٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١ .

(٤) البيت للفرزدق ، وصدره :

* ولـكـن ديافـي ابـوه وأُمّــه *

ديوانه ١/٤٦ ، الكتاب ٢/٤٠ ، شرح أبياته للنحاس ص ١٧٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٣ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٥١١ ، الخصائص ٢/١٩٤ الافصاح للفارقي ص ٣٥٤ ، أمالي ابن الشجري ١/١٣٣ ، شرح المفصل ٣/٧٩ ، ٧/٧ ، رصف المباني ص ١٩ ، ٣٣٢ .

(٥) انظر الكتاب ١/١٩ ، ٢/٤١ ، معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٢ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٥١١ ، مشكل اعراب القرآن ١/٢٤١ عنـد الكلام على (وأَسَرُّوا النَّجْوَى) الآية الثالثة من سورة الأنبياء ، أمالي ابن الشجري ١/١٣٢ ، شرح المفصل ٣/٨٧ ، رصف المباني ص ٤٣٤ .

(٦) سورة يوسف آية ٤ .

(٧) النمل آية ١٨ .

وصفَها بأنّها قالت وفَهِمت، فجرى حكمها على حكم مَنْ يعقل[1].

ومن الناس مَنْ ذهب الى أنَّ الواوَ في قولك : قاموا الزيدونَ فاعلةٌ ، وهي اسمٌ والأصل : الزيدونَ قاموا ، ثم قُدِّم الخبرَ ، كما تقول : ضربتُه زيدٌ . والاصل: زيدٌ ضربتُه ، ثم قُدِّم الخبرُ ، وهذا مما لا يُخْتَلَفُ فيه ، فيجب أنْ يكونَ : قاموا الزيدون على[2] هذا الوجه المتَّفَق عليه . وكذلك يجب أن يقالَ في التثنية اذا قلتَ : الزيدانِ قاما . ثم قُدِّم الخبرُ ، فقيل : قاما الزيدانِ[3] .

الجواب : أنَّ التثنيةَ والجمع إنَّما يجب أنْ يَجْرِيَ حكمُها على حُكْم المفرد ، وانت اذا قلتَ : قام زيدٌ ، فلا بُدَّ أنْ يكون [زيدٌ][4] فاعلاً بقام ، ولا يجوز لأحدٍ أنْ يقولَ: إنّ زيداً هنا مبتدأٌ، وما قبلَه خبرُه، لما في ذلك من نَقْض الغرض، ولأنَّ العاملَ اللّفظي أقوى من المعنوي، فإذا لم يَجُز هذا في المفرد فلا يجوز في التثنية ولا في الجمع.

وذهب أبو عثمان المازني الى أنَّ هذه العلامةَ ليست باسمٍ ، وإنَّما هي حرفٌ ، فإذا قلتَ : الزيدانَ قاما ، فالفاعل مستَتِرٌ ، والألفُ علامةُ التثنية . واذا قلتَ : الزيدون قاموا ، فالفاعلُ مستترٌ ، والواو علامةٌ لجمعه ، بمنزلة التّاء في قولك: هندٌ قامت، التّاء علامةٌ لتأنيث الفاعل المضمر في قامت[1].

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ص ١٦٠ ففيه ما ذكر المؤلف من أنَّ الواوَ لمن يعقل إلّا أنْ يُجْرى ما لا يعقل مُجْرى من يعقل ، واحتجَّ السيرافي بالآيتين اللتين أوردهما المؤلف ، وانظر أمالي ابن الشجري ١٣٤/١ ـ ١٣٥ فقد أورد قول السيرافي ثُمَّ عقب عليه بقوله : « وأقول : إنَّ حمل الأكل على السجود والخطاب في الاختصاص بالعقلاء سهو منه لأنَّ البهائم مشاركة للعقلاء في الوصف بالاكل . والقول عندي أننا لا نحمل قولهم : اكلوني البراغيث على الأكل الحقيقي بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبغي » .

(٢) في الأصل : « وعلى » بإقحام الواو .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ص ١٦١ ، أمالي ابن الشجري ١٣٤/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ١٦٧/١ ، رصف المباني ص ١٨ ، البحر المحيط ٥٣٤/٣ .

(٤) تكملة يتضح بها المراد .

(٥) انظر رأي المازني في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ل ٧٩ ، اصلاح الخلل ص ٤٠ ، شرح المفصل ٨٨/٣ .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ النحويين في الألف من (قاما) والواو من (قاموا) على ثلاثة مذاهب :

أحدُها : أنَّهما اسمانِ تقدَّم الاسمُ أو تأخر ، فإذا قلتَ : قاما الزيدانِ فقاما خبرٌ مقدَّمٌ ، والزيدانِ مبتدأٌ مؤخَّرٌ .

الثاني : أنَّهما حرفانِ وعلامتانِ فإذا قلتَ : الزيدانِ قاما ، فالفاعل مضمرٌ والألف علامةٌ لتثنيته بمنزلتها اذا قلتَ : قاما الزيدان .

المذهب الثالث : التفرقة بين أنْ يكونَ الفعل مقدَّماً ، وأنْ يكونَ متأخِّراً ، فاذا كان الفعل متقدِّماً ، فالألف حرفٌ وعلامةٌ لتثنية الفاعل ، واذا كان الفعل متأخِّراً فالألف / اسمٌ ، وهذا مذهبُ سيبويه [1] ، وهو الصحيح . [٣٩] وقد ذكرتُ وجهه .

قوله : (وانَّما قلتَ ، قام ، ولم تقل : قاموا وهم جماعةٌ ، لأنَّ الفعلَ اذا تقدَّم الأسماءَ وُحِّدَ ، واذا تأخَّر ثُنِّيَ وجُمع للضمير الذي يكون فيه) [2] .

قوله : « ثُنِّيَ وجُمع » فيه مسامحةٌ [3] ، لأنَّ الفعلَ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، وإنَّما يُثَنَّى الضمير، وهو الذي يُجمع لكنَّه تسامح، لأنَّ علامة التثنية إنَّما لحقت الفعلَ ، وقد أزال هذا بقوله بَعْدُ : « للضمير الذي يكون فيه » فأعطى أنَّ الألف إنَّما لحقت لمكانِ الضمير ودَلالةً على تثنيته .

قوله : (وظفرت يداك) [4] .

اليَدُ مؤنَّثةٌ ، فلحقتِ الفعلَ علامةُ التأنيث ، وقد تقدَّم أنَّ التأنيثَ اذا

---

(١) انظر الكتاب ٢٩/١ ، ٤١/٢ .

(٢) الجمل ص ٢٣ وفيه « الضمير » وكذا في « ج » ، وجاء في « س » واصلاح الخلل ص ٥٥ « للضمير » .

(٣) انظر اصلاح الخلل ص ٥٥ ، وتقدَّم أنَّ في الجمل المطبوع وفي نسخه « س » ، « الضمير » وعليه فلا وجهَ لانتقاد ابن أبي الربيع . ومن قبله ابن السِّيد .

(٤) الجمل ص ٢٣ .

كان غيرَ حقيقي فأنت في إلحاق العلامة بالخيار ، واذا كان التأنيثُ حقيقياً فالعلامة لازمةٌ في الأعرف .

قوله : (واعلم أنَّ الوجَه تقديمُ الفاعلِ على المفعول ، وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل كما ذكرتُ لك) (١) .

يريد بذلك قوله : (ركبَ الفرسَ عمروٌ ، وأروى أخاك الماءُ) (٢) والكلامُ هنا في ثلاثةِ فصول :

أحدُها : الوجهُ الذي أوجب أن يكونَ الفاعلُ مقدَّماً .

الثاني : أنَّ الفاعلَ لا يكون إلاَّ بعد الفعل ولا يجوز أنْ يُقَدَّمَ عليه .

الثالث : أنَّ المفعولَ به يكون مقدَّماً ، وموسَّطاً ، ومؤخَّراً .

فأمَّا الوجُه الذي أوجب تقديمَ الفاعل فهو أنَّ الفاعـلَ عُمْدَةٌ ، لا يَسْتَغني عنه الفعلُ ، لأنَّ الفعلَ بُنِيَ له ، وللإخبار عنه أُخِذَ من المصدر ، فلا يُمْكِنُ حذفُه ، لأنَّ ذلك نَقْصُ الغرض ، وأمَّا المفعولُ فإن شئتَ جئتَ به ، وإن شئتَ لم تأتِ به ، لأنَّ الفعلَ لم يُبْنَ للاخبار عنه ، وإنَّما يطلبُـه بالمعنى ، لا يطلبه بالبِنْيَة ، فإنْ بُنِيَ له الفعلُ فقيل : ضُرِبَ ، صار المفعول به عُمْدَةً ، لا بُدَّ من ذكره بمنزلة الفاعل .

فقد تحصَّلَ من هذا أنَّ كلَّ ما يطلبُهُ الفعلُ بِبِنْيَتِهِ فهو عُمْدةٌ لا يجوز حذفُه وكلُّ ما لا يطلبه الفعل ببِنْيَته فهو فَضْلَةٌ ، ويُسْتَغْنَى عنه ، وأنت في اثباته بالخيار . فتقديم ما لا بُدَّ للفعل منه ، وما اشتُقَّ الفعلُ منه ؛ من المصدر للاخبار عنه ، أولى مما أنت في اثباته بالخيار .

وأمَّا الفصلُ الثاني وهو : أنَّ الفاعلَ لا يَتَقَدَّم على الفعل ، فلا أعلمُ فيه خلافاً بين النحويين ، إلاَّ خلافاً ضعيفاً نُقِل عن بعض الكوفيين ، قال في

(١) الجمـل ص ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤ . والمثال الثاني قبل الأول في نسخه الثلاث .

قولك : زيدٌ قام : إنَّ زيداً فاعلٌ مقدَّم ، والأصل : قام زيدٌ ، وكذلك : محمدٌ قعد ، وما أشبه ذلك . وهذا عند جمهور النحويين خطأٌ [1] . واستدلُّوا على بطلانه بأربعةِ أدِلَّة :

أحدُها : أنَّ فصحاءَ العرب تقول : قام الزيدانِ وقام الزيدونَ ، فإذا تقدَّم الزيدانِ قالوا : الزيدانِ قـامـا ، والزيدونَ قاموا ، فلو كان الزيدان في تقدُّمه على حاله في تأخُّره لكان الاختيارُ أن يقالَ : الزيدانِ قام ، والزيدونَ قام ، كما كان الاختيارُ : قام الزيدانِ وقام الزيدونَ . لأنَّه وإن تقدَّم فالنيَّةُ فيه التأخيرُ عنده .

الثاني : أنَّ العرب تقول : طلع الشّمسُ ، وطلعتِ الشّمسُ ، فإذا تقدَّم الشّمسُ لم يقولوا إلاَّ : الشّمسُ طلعتْ . فدلَّ على أنَّ حالَ الشّمس في تقديمه على الفعل على غير حاله في تأخيره . وليس فاعلاً تقدَّم .

الثالث : أنَّ العربَ تقول : الزيدانِ أبواهما قائمانِ ، ولا يجوز غيرُ ذلك فان قدَّمتَ قائماً ، فقلت : الزيدانِ قائمٌ أبواهما جاز لك في قائمٍ وجهانِ :

أحدهما : الافرادُ ، وهو أحسنُ .

الثاني : التثنيةُ فمَنْ ثَنَّى جعلَه خبراً مقدَّماً ، ومن أفرد جعلَه خبراً عن زيدٍ ، وأبوه فاعلٌ به . فلو جاز للفاعل أنْ يَتقدَّم لجاز أن تقول : الزيدان أبواهما قائمٌ ، ويكون قائمٌ خبراً عن الزيدينِ ، وأبواهما فاعلٌ مقدَّمٌ .

الرابع : أنَّك تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، ويكونُ قائمٌ نَعْتاً لرجل فإذا تَقَدَّمَ الأَبُ لم يَكُ في قائم إلاَّ الرفعُ ، لأنَّه يكونُ خبراً عن الأب ، فلو

---

(1) انظر المسألة في المقتضب ١٢٨/٤ ، الأصول ٢٣٧/٢ ، أسرار العربية ٧٩ ـ ٨٤ ، الكافي ١/٨٠ ـ ١١ منهج السالك ص ١٠١ ، مغنى اللبيب ٧٥٨ ، تقييد ابن لب ل ١٦ ، التصريح ٢٧١/١ ، همع الهوامع ٥٥/٢ .

جاز للفاعل أنْ يَتَقَدَّم لجاز أنْ تقولَ : مررت برجل أبوه قائم ، بخفض قائم ، وكذلك تقول : كان زيدٌ قائماً أبوه ، فإذا قدَّمت الأَبَ قلتَ : كان زيدٌ أبوه قائم ، لم يكن في قائم إلا الرفع ، لأنَّ الأبَ عند التقديم لا يكون إلَّا مبتدأ ، فلو كان الفاعل يجوزُ فيه التقدِيم لجاز أنْ تقولَ : كان زيدٌ أبوه قائماً . وقد جاء في الشعر تقديم الفاعل قالت الزباء :

٣٠ ـ * ما لِلجَمالِ مَشْيُها وَئِيداً * (١)

[٤٠] / رُوِيَ (٢) برفع (مشيهاً) وهو فاعل بَوِئيد ، والتقدير : ما لِلجِمَال وئيداً مَشْيُها . ومَنْ رَوَى مشيِها بالخفض فهو بَدَلٌ من الجمال(٣) ، والتقدير : ما لِمَشْيِ الجمال وَئِيداً . وهو بدلُ اشتمال .

فان قلتَ : فقد صحَّ أنْ العرب لا تقدِّم الفاعلَ ، ومتى تقدّم فإنَّما يتقدَّم على تقدير الابتداء ، بخلاف المفعول فما وجهُ ذلك ؟

قلتُ : لما كان الفاعلُ يطلبُهُ الفعلُ بالبِنْيَةِ ، صار الفعل والفاعل لذلك كالشيء الواحد ، فكَرهوا تقديمَه عليه ، كما يكرهون تقديم آخر الشيء على أوَّلِهِ . ومما يدلُّك على أنَّ العرب تجعل الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد أنَّهم يقولون : ضَرَبَ فيبنونَه على الفتح ، وقد بيَّنْتُ علَّة ذلك (٤) ، وأنَّ الأصْلَ

---

(١) بعده : * أَجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أم حديدا *

انظر معاني القرآن ٢/٧٣ ، ٤٢٤ ، أمالي الزجاجي ص ١٦٦ ، مجمع الأمثال ١/٢١٦ ، الفوائد المحصورة ص ٢٠١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩ ، مغنى اللبيب ص ٧٥٨ ، همع الهوامع ٢/٢٥٥ ، خزانة الأدب ٢/٣٦٨ .

(٢) في الأصل « وروى » بإقحام الواو .

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٧٣ ، ٤٢٤ ، وفي الفوائد المحصورة ص ٢٠١ : « وروى الكوفيون (مشيها) بالرفع والنصب والخفض فمن رفع أراد : ما للجمال وئيداً مشيُها . فقدم الفاعل ضرورة . . ، ومن نصب فعلي المصدر لفعل مضمر أراد : تمشي مشيَها ، ومن خفض فعلى البدل من الجمال : بدل اشتمال » .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٢٠.

بناؤُه على السكون ، فاذا اتَّصل به ضميرُ الفاعل سُكِّنَتِ الباء ، فقالوا : ضربْتُ ، وضربْتَ وضربْنا ، وإذا اتَّصل به ضميرُ المفعول ، بَقِيَ على فتحه ، فقالوا : ضَرَبَك ، وضربَني وضَرَبَنا ، وإنَّما فرَّقَتِ العربُ بينهما ، لأنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد ، وليس الفعلُ والمفعول كذلك فكَرِهوا توالي أربعِ حركاتٍ ، فيما هو كالشيء الواحد لأنَّ تواليَ أربعِ متحركاتٍ لا يُوْجَد في كلمة واحدة .

فإن قلتَ : فقد جاء : عُذَفِرٌ وهُدَبِدٌ .

قلتُ : هذا محذوفٌ ، والأصل : عُذَافِر ، وهُدَابِد [1] ، ثم حُذِفَتِ الألفُ ثم جرى كلُّ فعل ماضٍ مجرى هذا ، فقالوا : أَكْرَمْتُ وإنْ لم يتوالَ فيه أربعُ متحركات لتجريَ كلُّها مجرىً واحداً .

ومما يدلُّكَ على جَعْلِ العربِ الفعلَ والفاعل كالشَّيء الواحد ، لِحَاقُ علامة إعراب الفعل المضارع بعد الفاعل في قولهم : يضربانِ ، ويضربونَ ، وتضربينَ ، لأنَّ إعرابَ الشيء إنَّما يلحقُ في آخر الكلمة . فلولا ما تَنَزَّل الفعل والفاعل كالشَّيء الواحد ما لَحِقَ إعراب الفعل بعد الفاعل . ألَا تَرَى أنّ المفعولَ اذا اتَّصَل بهذا الفعل لم يكن إلَّا بَعْدَ النون . فتقول : هما يضربانك ويضربونَك لأنَّ المفعولَ لم يتَنَزَّل مع الفعل كالشيء الواحد . ومن هذا أيْضاً قولهم في النَسَب إلى كُنْتُ : كُنْتِيّ [2] ، وانَّما كان القياسُ أنْ يقالَ : كُوْنِيّ ، وقد قيل هذا ، لكنهم قالوا : كُنْتِيٌّ لأنَّهم نزَّلُوا الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد ، فَتَنَزَّلَ (كُنْتُ) عندهم منزل فُعْل، ومن هذا أيضاً لَحاق الفعل علامةٌ لتأنيث الفاعل .

---

(١) في التاج « ط . الكويت » ٣٤١/٩ : « (الهُدَبِدُ ، كعُلَبِطٍ : اللَّبَنُ الخاثر جِدّاً) . قال شيخنا : وهو من الألفاظ التي استعملوها اسماً وصفَةً ، ولا فعل له (كالهُدَابِد) كعُلابِط . . » الى آخر ما قال .

(٢) انظر اصلاح الخلل ص ٥٦ .

ومن ذلك قولهم : ما أَحْسَنَ زيداً ، وما أُمَيْلح عَمْرا ، فإنّهم ألحقوا الفعلَ علامةً لتصغير الفاعل . فإن قلتَ : زيدٌ في قولك : ما أَحْسَنَ زيداً إنَّما هو مفعولٌ . قلتُ : هو فاعلٌ في الحقيقة . والأصل : حَسُنَ زيدٌ جدّاً . وسيأتي الكلام في هذا مكّملاً بحول الله . فهذه جملةٌ تدلُّك على أنَّ الفعلَ والفاعلَ تنزَّلاَ عند العرب منزلَة الشيء الواحد . وذكر ابنُ جنى أكثر من هذا[1] وفيما ذكرتُه كفاية .

وأمَّا الفصلُ الثالثُ : وهو تقديم المفعول وتوسُّطُه ، فاعلم أنَّ المفعولَ يأتي مقدَّماً ومُوَسَّطاً ومؤخَّراً . والأصل فيه التأخير . ويتقدَّمُ ويتوسَّط لأربعة أمور :

أَحَدُها: الاعتناءُ بالمفعول ، ولكون الكلام إنَّما جِيءَ به لبيان المفعول ، وذلك أنْ تَقولَ لمن يعلمُ أنَّ زيداً قد رَكِبَ ، وجَهِلَ ما ركب : الفرسَ رَكِبَ زيدٌ ، والخُبْزَ أَكَلْتُ ، تقول ذلك لمن يعلمُ أكْلَك ، ويجهلُ مَأْكُولَك . قال سيبويه : « كأَنَّهم يُقَدِّمونَ الذي بيانُه أَهَمُّ لهم ، وهم ببيانه أعْنَى ، وان كانا جميعاً يَهُمَّانهم ويعنيانهم »[2] .

الثاني : شرفُ المفعول على الفاعل ، وإن كان المقصودُ بيانَهما فتقول : أَكْرَمَ الأميرَ زيدٌ ، فتقدَّمَ الأمير لشرفه في نفسه .

الثالث : طروءُ ما يوجب التقديم أو التوسُّط . فمثال ما يوجب التقديم : أَيَّهُم ضربتَ ؟ لأنَّ الاستفهام له صَدْرُ الكلام ، وكذلك تقول : أيَّهم تضربْ أضْرِبْ .

ومثال ما يوجب التوسيطَ قولُهم : ما ضَرَبَ زيداً إلاَّ عمرو ، وماَ رِكِبَ

---

(١) بسط ابنُ جنى هذه المسألة في كتابه سر صناعة الاعراب ١/٢٢٥ ـ ٢٣١ وكأنَّ المؤلف رحمه الله يشير الى ذلك الكتاب . وانظر لمع الادلع ـ مع الاغراب في جدل الاعراب ـ ص ١١٩ ، الأشباه والنظائر ٢/٦٣ . وفي اللسان (كون) : « ورجل كنتي : كبير ، نسب الى كنت » .

(٢) الكتاب ١/٣٤ ، وفيه « كأنّهم انما يقدمون » .

الفرسَ إلَّا خالدٌ . لأنَّك لو أخَّرتَ المفعول ، وقلتَ : ما ركب خالدٌ إلَّا الفرسَ ، لكان المعنى غيرَ معنى الأول ، وذلك اذا قلتَ : ما رَكِبَ الفرسَ إلَّا زيدٌ ، لم يركب أَحَدُ الفرسَ إلَّا زيدٌ وأَمَّا أَنَّ زيداً رَكِبَ غيرَ الفرسِ فمسكوتٌ عنه . فان قلتَ : ما رَكِبَ زيدٌ إلَّا الفرس ، فمعناه أَنَّ زيداً لم يركب إلَّا الفرسَ / لم يركب غيرَه . وأَمَّا أَنَّ غيرَ زيدٍ رَكِبَ الفرسَ فمسكوتٌ عنه . [٤١]

وتَطْرَأُ ايضاً طوارِىءُ تُلْزِمُ أَلَّا يتقدَّم . ويتوسَّط ويتأخَّر ، وذلك نحو : هَلْ ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ، وهل ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ ، ولا تقول : هل عمراً ضرب زيدٌ ، لأنَّ (هل) إذا دخلت على الجملة الفعلية فلا يليها إلَّا الفعلُ . وكذلك جميع حروف الاستفهام عدا الهمزة ، فإن العربَ اتَّسَعَتْ فيها ، لأنَّها أُمُّ الباب ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ في باب الاشتغال [١] .

وتطرأُ أيضاً طوارِىءُ تلزم ألَّا يتوسَّط . ويتقدَّمُ ويتأخَّرُ ، وذلك نحو قولك : ضربْتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ، ولا يجوز أَنْ يَتَوَسَّطَ المفعول ، لأنَّ الضميرَ يطلُبُ بالاتصال بالفعل ، ولا يجوز أَنْ تأتيَ بالمضمر المنفصل وأنت قادرٌ على المتَّصِل .

وتطرأ أيضاً طوارِىءُ تلزم أَلَّا يتأخَّرَ . ويتقدَّمُ ويتوسَّطُ ، وذلك نحو قولك : ضرب زيداً غلامُه ، وزيداً ضرب غلامُه ، ولا يجوز : ضرب غلامُه زيداً ، لأنَّ الضميرَ يكون مقدَّماً لفظاً ورُتْبَةً . وهذا لا يجوز إلَّا في أبواب مخصوصة ، يأتي بيانُها بَعْدُ.

فقد تحصَّل ممَّا ذكرتُه أَنَّ المفعولَ في كلام العرب يأتي على سبعة أقسام : مفعول يلزم التَّقَدُّمَ ، وقد ذكرتُ مثالَه ، ومفعول يلزم التَّوسُّطَ ، وقد ذكرتُ مثالَه ، ومفعول يلزم التأخيرَ، وقد ذكرتُ مثالَه ، ومفعول يلزم أَلَّا

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٦٣٣.

يَتَقَدَّمَ ، ومفعول يلزم أَلَّا يتوسَّطَ ، ومفعول يلزم أَلَّا يتأخر ، وقد ذكرتُ مثالَ هذه كلِّها . والسابع : يتقدَّم ويتوسَّط ، ويتأخَّرُ ، وهو الأصلُ . وإنَّما توجد تلك الأقسام لطوارىءَ تطرأُ على حَسَبِ ما أعلمتُك [1] .

قوله : [2] (قال سبحانَه : ﴿ وإذِ ابْتَلَى إبرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [3]) .

رَدَّ [4] بعضُ الناس هذا بأنْ قال : أَتَى بما لا يجوز فيه الَّا التقديمُ ، وهو قد قال قَبْلُ : (وقد يجوز تقديم المفعول) [5] فكان يجب عليه أَنْ يأتيَ بما يجوز تقديمه ولا يأتي بما يلزمُ تقديمَه [6] .

الجواب : أَنَّ هذا لو كان في غير القرآن لجاز تقديمُه . ويقال : ابتلى سَيِّدُ زيدٍ زيداً ، ثم إنَّ العربَ قدَّمتِ المفعولَ لجواز تقديمه عندهم ، فقالوا : ابتلى زيداً سيِّدُ زيدٍ ، ثم أُضْمِرَ لما تقدَّم ذكره طلباً للاختصار . وكذلك : ﴿ لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمَانُها ﴾ [7] لو كان في غير القرآن لجاز أَنْ تقولَ : نَفَعَ إيمانُ زيدٍ زيداً لكنَّ العرب قدَّمتِ المفعولَ لجواز تقديمه عندهم. ثم أضمروا طَلَباً للاختصار، على حَسَبِ ما تَقَدَّم. فلزوم التقديم ثانٍ على جوازه ، إذ لو كان التقديم غيرَ جائز لقيل : نفع إيمانُ زيدٍ زيداً ، لكن لما كان التقديم جائزاً وكان في التقديم اختصارٌ فُعِل ذلك .

---

(١) قسَّم ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٣ المفاعيل من حيثُ تَقَدُّمها وتوسُّطها وتأخرها الى سبعة أقسام على نحو يقرب مما ذكره المؤلف وكذلك فعل الغافقي في شرح الجمل ل ١١ .

(٢) الجمل ص ٢٤ .

(٣) سورة البقرة آية ١٢٤ .

(٤) في الأصل : « فرد » .

(٥) الجمل ص ٢٤ .

(٦) انظر اصلاح الخلل ص ٥٩ .

(٧) سورة الأنعام آية ١٥٨ .

نوعٌ منه آخرُ [1]

الهاءُ عائدةٌ على الباب ، ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوعٌ منهما [2] .

اعلم أنَّ الفاعلَ ينفصل من المفعول بواحدٍ من خمسة أشياء :

أحدها : الإعراب ، على ما تَقَدَّم .

الثاني : التابع ، فتقول : أعجب موسى وزيداً عيسى ، فيُعْلَمَ أنَّ موسى مفعولٌ بعطف زيدٍ عليه ، لأنَّ المنصوب لا يعطف إلاَّ على المنصوب مثلِه ، وكذلك تقول : أعجب موسى نفسُه عيسى ، وكذلك النَّعْتُ وسائر التَّوابع .

الثالث : لَحاق علامةِ التأنيث الفعلَ ، نحو قولك : أكرمَتْ موسى سُعدى فيُعلَم أنَّ موسى مفعول ، وأنَّ سُعدى هي الفاعلةُ لِلحَاق علامةِ التأنيث الفعلَ ، اذ لو كان موسى هو الفاعلُ لقلتَ : أكرمَ موسى سُعدى .

الرابع : المعنى : ولهذا الفصل وُضِع هذا ، وذلك أنَّ من الأفعال أفعالاً يكون المرتفعُ بعدها عاقلاً لا غير ، ويكونُ المنصوب بها عاقلاً وغيرَ عاقل وثَمَّ أفْعَالٌ بعكس ذلك ، يكونُ منصوبُها عاقلاً لا غير . ويكون المرتفعُ بها عاقلاً وغيرَ عاقل [3] . فمثال الأول : كَرِه وأَحَبَّ ، ورَضِيَ وما أشبهها ، فإنَّ فاعل : كَرِهَ وأحبَّ ، ورَضِيَ لا يكون إلاَّ عاقلاً ، ويكونُ المفعول عاقلاً وغيرَ عاقل . فتقول : كرِه زيدٌ الفرسَ ، وكرِه زيدٌ عمراً ، وأحبَّ محمدٌ خالداً ، وأحبَّ محمدٌ الثوبَ ، وكذلك رَضِيَ .

---

(١) الجمل ص ٢٤ .

(٢) ذهب ابن خروف في شرح الجمل ص ١٣ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٦٨/١ الى أنَّ الهاء عائدةٌ على الفاعل والمفعول . واقتفى الغافقي في شرح الجمل ص ١١ اثر المؤلف في مرجع الضمير .

(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف ص ١٣ .

ومثال الثاني : أعجب ، وأسخط ، وأرضى ، فالمفعول لهذه ، وما أشبهها لا يكون إلاَّ عاقلاً ، والفاعل يكون عاقلاً وغير عاقل .

الخامس : المَرْتَبَةُ ، وذلك أَنَّ الفاعل والمفعول اذا لم يكن في الكلام ما يَدُلُّ عليهما التزمتِ العربُ تقديمَ الفاعل وتأخير المفعول . فإذا قالوا : ضرب موسى عيسى ولم يكن معهم ما يَدُلُّ على / الفاعل ، علمتَ أَنَّ المقدَّمَ هو الفاعلُ ، إذ لم تكن العرب لتُقَدِّمَ المفعول بغير دالٍّ على ذلك ، لما في ذلك من نَقْضِ الغرض [1] . ولنَعُد الى كلامه . [٤٢]

قوله : (وتقول : أعجب زيداً ما كَره عَمْرو) [2] .

وقد تقدَّمَ أَنَّ مفعول أعجب لا يكون إلَّا عاقلاً وما قد بيّن هو أَنَّها تقع على ما لا يعقل [3] فلا يُتَصَوَّر في (ما) أَنْ تكونَ مفعولةَ أَعْجَبَ ، فقد تَبَيَّنَ أَنَّ زيداً مفعولٌ لأعجب بأمرين :

أحدهما : نصبُه ، والفاعُل لا يكونُ منصوباً .

الثاني : أَنَّ (ما) هي الفاعلةُ لأَنَّها لا يَصِحُّ أَنْ تكونَ مفعولةً ؛ لما ذكرتُه من وقوعها على ما لا يعقل . فاذا صحَّ أَنَّها فاعلةٌ صحَّ أَنَّ زيداً مفعول إذ لا يكون للفعل فاعلانِ .

قوله : (ولكنَّه اسمٌ ناقص لا يَتِمُّ الا بصِلَةٍ وعائد) [4] .

اعلم أَنَّ الكلام هنا في خمسة فصول :

احدها : بناءُ الاسماء الموصولة .

الثاني : في الصِّلة .

الثالث : في الضمير العائد من الصلة الى الوصول .

---

(١) ذكر هذه الفوارق الغافقي في شرح الجمل ص ١١ - ١٢ على نحو يقرب مما من هنا .

(٢) الجمل ص ٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥ .

(٤) المصدر نفسه ص ٢٤ .

الرابع : في بيان ما يقع عليه الموصول .

الخامس : في بيان الحروف الموصولة .

الفصل الأول : أعلم أنَّ الاسماءَ الموصول بُنِيَتْ ؛ لشَبَهِها بالحروف ، لافتقارها في دَلالتها على مسماها إلى الصِّلة والعائد ، لأَنَّ الحرفَ إنَّما وُضِع ليدلَّ على معنًى في غيره . فكلٌّ واحدٍ منهما يحتاج إلى غيره ، غير مستقلٍ بنفسه ، فَبُنِيتِ الأسماءُ الموصولُة لذلك إلَّا (أيًّا) فإنَّها أُعرِبَتْ ، وكان قياسُها أنْ تُبْنَى لما ذكرتُه من شَبَه الحرف ، لأنَّها محتاجةٌ الى الصِّلَة والعائد ، ولكنَّها أعربت لشَبَهِهَا بكلٍّ وبَعْضٍ ، لأنَّها نقيضةُ كلٍّ ، ونظيرة بعض ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ المُوجِبَ لاعراب (أيٍّ) ثلاثةُ أشياء :

أحدها : الشَبَهُ .

الثاني : أنَّها نقيضةُ كُلّ .

الثالث : أنَّها نظيرةُ بعض .

ووجه الشبه أنَّ (أيًّا) تُسْتَعْمَلُ مضافةً وغيرَ مضافةٍ على معنى واحد ، وكذلك كُلٌّ وبَعْضٌ ، تستعملان مضافتينِ وغيرَ مضافتين على معنًى واحد (١) .

ومما أَعْرَبتِ العربُ من الأسماء الموصولةِ : اللَّذَانِ ، واللَّتان فإنَّهما يجريانِ مُجْرى التثنية ، فيُرْفَعان بالألف ، ويُنْصَبان ويُخْفَضان بالياء ، وكذلك الَّذُونَ في بَعْض اللُّغات (٢) ، فإنَّ من العرب من يجريه مُجْرى الجمع السالم ، فيقول في الرفع الَّذُونَ [وفي النصب والخفض] (٣) الَّذِينَ ،

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٧ ، الانصاف ٢/٧١٢ ، شرح التسهيل ١/٢٣٤ .

(٢) هذه لغة هُذيل وعُقيل وطي كما في المساعد ١/١٤٢ ، همع الهوامع ١/٢٨٥ ، وانظر شرح اللمحة البدرية ١/٣١٨ ، شرح الألفية للشاطبي ١/ ل ١٠٢ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

والأعرف غير ذلك فيقال : الَّذِين في الرفع والنصب والخفض .

وأمَّا الفصلُ الثاني : ففي الصِّلة : [1]

اعلم أن الصِّلةَ تكونُ جملةً من مبتدأ وخبر . قال الله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ ﴾ [2] .

وتكونُ فعلاً وفاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿ الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ ﴾[3].

الثالث : الشَّرطُ والجزاءُ ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾[4].

الرابع : القَسَم والجواب قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم ﴾ [5] .

الخامس : المجرور قال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾[6].

السادس : الظرف قال تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُم يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [7] فَيَنْفَدُ وبَاقٍ خبران لما ، والظرفان صلتان . واذا وقع الظرفُ والمجرور صلتينِ [8] فيتعلَّقانِ بمحذوفٍ ، وتقدير المحذوف استقرَّ ، فإذا قلتَ : الذي في الدار زيدٌ ، فالتقدير : الذي استَقرَّ في الدار زيدٌ ، وفي (استقرَّ) ضميرٌ هو الفاعل وهو عائدٌ على الذي ثم حُذِف (استقرَّ) وناب

---

(١) في الأصل « في الصلة » ولعل الوجه ما أثبت .

(٢) سورة القصص آية ٧٦ .

(٣) سورة الأنعام الآية الأولى .

(٤) سورة آل عمران آية ٧٥ .

(٥) سورة هود آية ١١١ بتخفيف ميم (لما) ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، والكسائي ، وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر / السبعة ص ٣٣٩ ، حجة القراءات ص ٣٥٠ .

(٦) سورة النحل آية ٥٣ .

(٧) سورة النحل آية ٩٦ .

وقد ذكر الغافقي في شرح الجمل ص ١٢ أنواع الصلة التي ذكرها ابن أبي الربيع بإجمال .

(٨) في الأصل : صلتان .

(في الدار) منابَه ، فصار ذلك الضمير في المجرور لنيابته مناب الفعل . ولا بُدَّ من تقدير الفعل هنا ، لأنَّ الصِّلةَ لا تكونُ إلَّا جملةً فلو قدَّرت المجرور : الذي مستقرٌ في الدار لاحتجت الى تقدير مبتدأ محذوف ، ومهما قَلَّ الحذف كان أولى . ولأنَّ قولك : الذي قائم زيدٌ قبيح ومجيء الصِّلة ظرفاً أو مجروراً كثيرٌ .

وأمَّا الفصلُ الثالثُ : فهو في الضمير العائد من الصِّلةِ إلى الموصول .

اعلم أنَّ الضميرَ العائد من الصِّلة إلى الموصول يكونُ مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً ، فإذا كان منصوباً فيجوز حذفُه بشرطين : أَحَدُهما : أنْ يكونَ مُتَّصلاً. الثاني ألَّا يوقع حذفُه لبْساً. وذلك نحو قولك: الذي ضربتُه زيدٌ ويجوز أنْ تقولَ : الذي ضربتُ زيدٌ . فإن قلت / الذي ما ضربتُ إلَّا إياهُ [٤٣] زيدٌ ، لم يجز حذفُه لانفصاله ، فإن قلت : الذي ضَرَبَهُ في داره زيدٌ لم يجز حذفُ هذا الضمير ، لأنَّك لو قلت : الذي ضربتُ في داره زيدٌ ، لم يعلم أنَّ زيداً هو المضروب ، وأنت تريد بيانَ أنَّ المضروبَ زيدٌ ، وأنَّه ضُرِب في داره . فإن كان مخفوضاً فتنظر فإن اجتمع فيه ثلاثةُ شروطٍ كنت بالخيار في الإظهار والحذف . والشروط الثلاثة :

أنْ يكونَ الخافضُ حرفاً .

وأنْ يكونَ الحرفُ قد تَقدَّم .

وأنْ يكون متعلَّقُ الحرفين واحداً . ومثال ذلك : مررتُ بالذي مررتَ به ، ومشيتُ على الذي مشيتَ عليه ، ولك أنْ تحذِفَ .

فإن نقص من هذه الشروط الثلاثة شرطٌ واحدٌ ، فلا بُدَّ من إظهار حرف الجر ، فإذا قلتَ : ضربتُ الذي ضربتَ أخاه لم يجـز الحذفُ ، لأنَّ الخافضَ اسمٌ فان قلت : مررتُ على الذي مررتَ إليه لم يجز حذفُ الضمير ، لأنَّ الحرفين قد اختلفا ، وكذلك لو قلتَ : ضربتُ الذي مررتَ به لم يجز حذفُ الضمير ، لأنَّ الحرف لم يَتَقدَّم .

فان قلت : ائتمرتُ[1] بالذي أمرتَ به . لم يكن الحذف فصيحاً والاختيار الإظهارُ ، وإنْ حذفتَ ، جاز في غير الأعرف . وليس هذا الشرط في الالتزام بمنزلة الشرطين المتقدمين .

فإن كان الضمير مرفوعاً فهو ينقسم ثلاثةَ أقسام :

أحدها : أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه أو اسماً لكان .

الثاني : أنْ يكونَ مبتدأً .

الثالث : أنْ يكونَ غير ما ذكر .

فإن كانَ الضميرُ فاعـلاً او مفعولاً لم يُسَمَّ فـاعلُه ، أو اسم كان وأخواتها ، كان الضمير مستتراً في الإفراد ، ظاهراً[2] في التثنية والجمع . فتقولُ : الذي قام زيدٌ ، واللّذَانِ قاما الزيدانِ ، والذين قاموا الزيدونَ ، والتي قامت هند ، واللّتانِ قامتا الهندانِ ، واللّائي قُمْن الهنداتُ . وكذلك تقول : الذي ضُرِب زيدٌ واللذان ضُرِبا الزيدان ، والذين ضُرِبوا الزيدون . فإن كان مبتدأ فالاختيار الاظهار ويجوز الحذف ، وليس بالقوي[3]. فَتَقول : الذي قائمٌ زيدٌ ، والأصل : الذي هو قائمٌ ، حكى الخليلُ : « ما أنا بالّذِي قائلٌ لك سُوْءاً »[4] وكان هذا أحسنُ ، لما في الكلام من الطول . قال سيبويه[5] : وقُرِىءَ : ﴿ تَمَاماً على الّذِي أَحْسَنُ ﴾[6] « التقـدير : هـو

(١) في الأصل : « أمرت » ، والوجه ما أثبتُّ .

(٢) في الأصل : « ظاهر » .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١٨٣/١ : « وان لم يكن في الصلة طول . . . لم يجز حذفُه إلّا حيثُ سُمِع » وقال المرادي في توضيح المقاصد ٢٤٦/١ : « ومذهب البصريين أنَّ ذلك لا يقاس عليه ، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقاً ، واتفقوا على عدم اشتراطه في أيّ » . وانظر المساعد ١٥٣/١ .

(٤) الكتاب ١٠٨/٢ .

(٥) الكتاب ١٠٨/٢ وفيه : « كما قرأ بعضُ الناس هذه الآية . . . » .

(٦) سورة الانعام آية ١٥٤ برفع « أحسنُ » وهي قراءة الحسن وابن يعمر ، وأبي عبد الرحمن السُلمى ، وأبي رُزين ، وابن أبي اسحاق / انظر زاد المسير ١٥٤/٣ ، البحر المحيط ٢٥٥/٤ .

أحسنُ ، ولم يُقرأ به في السَّبْع .

فإن كان الضميرُ المرفوعُ العائدُ من الصِّلةِ الى الموصول غيرَ ما ذكر ، فلا بُدَّ من إظهاره ، فتقول : الذي زيدٌ هو صاحبك، وكذلك تقول : الذي صاحبُك هو عمروٌ ، والذي هو قائماً عمرٌو ، ولا يجوز حذفُ هذا الضمير . وهذا كلُّه يجري في جميع الموصولات عدا (أيّاً) والألف واللام . فأمَّا (أيّ) [1] فإنَّ الضميرَ العائدَ إذا كان منصوباً أو مجروراً ، فحكمُه على ما تقدَّم ، وكذلك إن كان مرفوعاً فحكمُه ما تقدَّمَ إلَّا أنْ يكونَ مبتدأً فإنَّه يحسن في (أي) [حذفُ الضمير] [2] ويَقْبُح في غيرها ، فتقولُ : أمرر على أيِّهم هو أفضلُ ، وعلى أيِّهم أفضل ، كلاهما حسن إلَّا أنَّك اذا أظهرتَ الضمير لم يكن بُدٌّ من الإعراب . فإن حذفتَ الضمير جاز لك الإعراب ، والبناء ، فتقول : امرر على أيِّهم أفضل ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ ﴾ [3] .

فإن كانت (أيّ) غيرَ مضافة لم يجز فيها إلَّا الاعراب وسواء أتيتَ بالضمير أم حذفتَه فتقول: امْرُرْ على أيٍّ أفضلُ ، وعلى أيٍّ هو أفضلُ . ولا يجوز البناءُ . والحذفُ في أيٍّ مضافةً وغيرَ مضافة سواء .

وأمَّا الألفُ واللَّام فلا توصلان إلَّا باسم الفاعل واسم المفعول ، ويكون الضميرُ مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومخفوضاً ، فإذا كان مرفوعاً فيستَتِرُ في الأحوالِ كُلِّها فإن كان منصوباً أو مجروراً ، فيظهر ولا يجوزُ حذفُه ، فإن جاء محذوفاً في الشِّعر فللضَّرورة [4] ، أو في قليل كلامٍ .

---

(١) في الأصل : « أيا » .

(٢) تكملة يقتضيها السياق ، ويستأنس لها بقول المؤلف في إملائه ص ٣٣ : « وان كان مبتدأ قبح حذفه الا في أي » .

(٣) سورة مريم آية ٦٩ .

(٤) كما في قول الفرزدق :

الفصل الرابع : اعلم أنَّ (ما) تقع على ما لا يعقلُ قال :

٣١ ـ فتُوضِحَ فالمِقْراةُ لم يَعْفُ رسمُها لما نسجتها من جَنُوبٍ وشَمْأَلِ[1]

[٤٤] وتقع على جنس مَنْ يعقل . قال سبحانه / : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ﴾ [2] . وتقع على صفة مَنْ يعقل . قال تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَونُ وَمَا رَبُّ العَالَمِين ﴾ [3] . ولا تقع على الواحد ممن يعقل . على هذا أكثر البصريين . وذهب بعضُ الكوفيين الى أنَّها تقع عليه [4] ، ورأيتُ من يَحتَجُّ لذلك بما حُكِيَ وهو : « سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا » [5] فخاطب السحاب ، وأضاف سُبْحَان الى (ما) فما واقعة عليه سبحانه لأنَّه الذي سَخَّرها . وليس في هذا حُجَّةٌ لأنَّ (سبحان) هنا يمكن أنْ تكونَ اسماً علماً ، ومنعه من الصرف التعريف وزيادة الألف والنون بمنزلة عمران ، ويجعل بمنزلة قول الأعشى :

٣٢ ـ أَقُولُ لَمَّا جَاءَني فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[6]

= أصبحتُ قد نزلت بحمزةَ حاجتي إنَّ المُنَوَّهَ باسمه الموثوقُ

اي : الموثوق به . انظر ديوانه ٣٤/١ ، ضرائر الشعر ص ١٧٥ ، خزانة الأدب ٥٢١/٢ .

(١) البيت لامرىء القيس من معلقته / انظر ديوانه ص ٨ ، شرح القصائد السبع ص ٢٠ ، شرح القصائد التسع ١٠٠/١ .

(٢) سورة النساء آية ٣ .

(٣) سورة الشعراء آية ٢٣ .

(٤) ينسب هذا الرأي الى جماعة من المفسرين والنحاة منهم : الحسن ، ومجاهد وأبو عبيدة ، وابن درستوية ، ومكي ، وابن خروف ، ولم اجد في المصادر التي اطلعت عليها من نسبه الى الكوفيين . وذكره المؤلف في إملائه ص ٣٥ ولم ينسبه / راجع المسألة في المقتضب ١٨٠/١ ، ٥١/٢ ، ٢٩٥ ، إصلاح الخلل ص ٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، تفسير القرطبي ٧٤/٢٠، شرح التسهيل ٢٤٤/١، البحر المحيط ٤٧٨/٨، توضيح المقاصد ١٢٩/١ ، همع الهوامع ٣١٥/١ .

(٥) قال ابن العريف في شرح الجمل ل ٢٠ : « وكان أبو زيد الأنصاري يحكى أنَّه سمع أعرابياً يقول : سُبْحَانَ ما سَخَّرَهُنَّ ، وهي لُغَةُ بني أسد » وانظر المقتضب ٢٩٥/٢ ، شرح المفصل ٥/٤ ـ ٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، شرح التسهيل ٢٤٤/١ .

(٦) ديوانه ص ١٤٣ ، الكتاب ٣٢٤/١ ، شرح ابياته لابن السيرافي ١٥٧/١ مجاز القرآن =

فسُبْحَان هنا اسمُ علمٍ للبَراءة بمنزلة بَرَّةَ اسمُ علم للبُرور . قال الشاعر :

٣٣ ـ * فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ * [١]

وتكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع الظرف بمنزلة (قُدوم) ، في قولهم أتيتُه قُدومَ الحاجِّ أي : أتيتُ زمانَ قدومِ الحاجِّ . ويكون الضميرُ مضمراً في سُبْحَان عائداً عليه سبحانَه ، والضمير يعودُ على ما دَلَّ عليه الكلام ، وهذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ ﴾[٢] فالضميرُ في (توارت) يعود على الشَّمس ، وأُضْمِرَ لدَلالة الكلام عليه ، ويَتَبَيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب الإضمار .

واما قولُه سبحانَه : ﴿ لَا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاها ﴾[٤] فما هنا ، وفي ما أشبهها حرفٌ ، وهي مع الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر . والتقدير : والسَّمَاءِ وبِنَائِها ، وكذلك التقدير : لا أَعْبُدُ عِبَادَتكم[٥] .

وأمَّا قولُه سبحانَه : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم ﴾[٦] فالمرادُ الجنس ،

= ٣٦/١ ، المقتضب ٢١٨/٣ ، مجالس ثعلب ٢١٦/١ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١ ، همع الهوامع ١١٥/٣ .

(١) الشاهد للنابغة وصدره : * انا اقتسمنا خُطَّتَيْنَا بيننا *

انظر ديوانه ص ٥٥ ، الكتاب ٢٧٤/٣ ، شرح ابياته لابن السيرافي ٢١٦/٢ ، مجالس ثعلب ٤٦٤/٢ ، الجمل ص ٢٣٤ ، شرح ابياته لابن سيده ل ٢٩ ، الحلل ص ٣٠٧ ، الفصول والجمل ص ٢٠٤ ، الخصائص ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، أمالي ابن الشجري ١١٣/٢ ، المرتجل ص ٩٧ ، شرح المفصل ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، خزانة الأدب ٦٥/٣ .

(٢) سورة ص آية ٣٢ .

(٣) سورة الكافرون آية ٢ .

(٤) سورة الشمس آية ٥ .

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القران ٥١٦/٢ ، ٥٤٢ ، تفسير القرطبي ٧٤/٢٠ ، ٢٢٨ ، البحر المحيط ٤٧٨/٨ ، ٥٢٢ .

(٦) سورة النساء آية ٣ .

وليس المرادُ واحداً . ويظهر لي من قول سيبويه أنَّها تقعُ على الواحد ممن يعقل ، لأنَّه قال : « إلاَّ أنَّ (ما) مُبْهَمَةٌ تقع على كلِّ شيء » [1] هكذا قال في باب « عِدَّةِ ما يكونُ عليه الكَلِمُ » وهذا لا يَبْعُدُ ، لأنَّ العربَ توقع الصفة موقع الموصوف ، ولا يَبْعُدَ أنْ توقعَ (ما) موقع (مَنْ) .

وأما (مَنْ) فتقع على مَنْ يعقل . فإن قلتَ : فقد قال سبحانه : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِه ﴾ [2] والذي يمشي على بَطْنِه ليس بعاقل ، وكذلك الذي يمشي على أربع .

الجواب : أنَّ هذا من تغليب مَنْ يعقل على مَنْ لا يعقل ، وذلك أنه قال تعالى : ﴿ وَاللَّـهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي ﴾ [3] ، فهذا يجمع مَنْ يعقل ، ومن لا يعقل ، ثم نوّع سبحانَه الدَوَابَّ ، فأتى به على طريقةٍ واحدة فَغلَّب من يعقل على من لا يعقل فقال : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ومِنْهَم مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَين وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [4] .

وأمَّا (الذي) فتقع على مَنْ يعقل ، وما لا يعقل ، بشرط أنْ يكونَ مذكَّراً ، مفرداً . و (التي) تقع على مؤنَّثةٍ مفردةٍ .

وأمَّا (أيّ) فتقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل ، مفرداً ومثّنى ومجموعاً ، مذكَّراً ومؤنثاً ، وكذلك الألفُ واللاَّمُ .

و (أيّ) اذا وقعت على المؤنث جاز أنْ تُلْحِقَ التَّاء ، فتقول : أَيَّتُهُنَّ وأَيُّهُـنَّ .

الفصل الخامس : في بيان الحروف الموصولة ، وهي أَرْبعة : أنْ ، وأَنَّ مفتوحةٌ مشدَّدَةٌ ، وكَيْ ، وما .

---

(١) الكتـاب ٢٢٨/٤ .
(٢) سورة النور آية ٤٥ .
(٣) و (٤) سورة النور آية ٤٥ .

فأمَّا (أنْ) فتوصل بالفعل الماضي والمضارع ، وتُخَلِّصُه للاستقبال ، فتقول : يعجبني أنْ قام زيدٌ ، ويعجبني أنْ يقومَ زيدٌ .

وأمَّا (أنَّ) المفتوحةُ المشدَّدَةُ فتوصل بالجملة الاسميّة ، وتَنْصِبُ الاسمَ ، وترفع الخبر ، فتقول : يعجبني أنَّ زيداً جالسٌ ، وأنَّ عمراً شاخِص ، وسيأتي الكلامُ فيها في باب الفرق بين إنَّ وأنَّ [1] .

وأمَّا (كَيْ) فلا توصل إلاَّ بالفعل المضارع ، وتُخَلِّصُه للاستقبال ، فتقول : جئتُك كي تُكْرِمَني [2] . قال اللهُ سبحانَه : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [3] وقد تقدَّمَ الكلام في أنَّ (كَيْ) توجد على قسمين : ناصبة وجارّة [4] . وأمَّا (ما) فتوصل بالفعل الماضي ، نحو قوله سبحانه : ﴿ والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [5] ، وتوصل بالفعل المضارع ، ويكون معناه الحال ، قال تعالى : ﴿ لَا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُون ﴾ [6] وتوصل بالجملة الاسميَّة ، وذلك قليلٌ [7] . قال :

٣٤ ـ أَعَلاقةً أُمَّ الوَلَيِّدِ بعد ما أَفْنَانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلَسِ [8]

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٨٢٨ فما بعدها .

(٢) في الأصل : « جئت لتكرمني » ، والصواب ما أثبت ، فالكلام عن (كي) .

(٣) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٣١ .

(٥) سورة الشمس آية ٥ .

(٦) سورة الكافرون آية ٢ .

(٧) هذا مذهبُ طائفة من النحاة منهم الأعلم / انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١ ، شرح التسهيل ٢٥٥/١ .

(٨) للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي (شاعرٌ أمويّ ، وأدرك الدولة العباسية ، وكان مفرط القصر ضئيلًا ، وكان يهاجي المُساور بن هند / ترجمة في الشعر والشعراء ٧٠٣/٢ ، معجم الشعراء ص ٣٣٧ ، اللآلىء ٢٣١/١ ، خزانة الأدب ١٩٦/٢) .

انظر البيت في شعره (شعراء أمويون / القسم الثاني ص ٤٦١) . الكتاب ١١٦/١ ، ١٣٩/٢ ، المقتضب ٥٣/٢ ، الأصول ٢٦٨/٢ ، معاني الحروف ص ١٥٦ ، الأزهية ص ٨٨ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٢/٢ ، شرح المفصل ١٣١/٨ ، التوطئة ص ٢٥٣ ، المقرب =

[٤٥] / والفرق بين الحروف الموصولة والأسماء الموصولة ، أنَّ الأسماءَ الموصولة لا بدَّ في صلاتها من ضمير يعود اليها ، لأنَّ الضمائرَ أسماءٌ ونائبةٌ منابَها، وكأنَّكَ إذا ذكرتَها قد ذكرتَ ما تعود عليه. والحرفُ لا يدخل عليه ما يدخل على الضمير لأنَّ عواملَ الأسماء لا تدخل على الحروف ، ولا تعمل فيها .

فهذه جملٌ صالحةٌ من الموصولات والصِّلة. وسيعود الكلام فيها عند ذكر الإخبار عن الأسماء بالذي أو بالألف واللّام إن شاء الله .

قوله : (ونظير (ما) مِنَ الأسماء النواقص مَنْ والذي) [١] .

استغنى بالذي عن تثنيتها وجمعها ، وعما هو في معناها ، وعما هو في معنى جمعها . فالذي هو في معناها (ذُوْ) في لغة طي ، وقال :

٣٥ - قُوْلَا لِهَذا المَرءِ ذُو جاءَ طالِباً   هَلُمَّ فإنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ [٢]

المعنى : الذي جاء طالباً .

و (ذا) إذا وقعت بعد (ما ومن) الاستفهاميتين نحو : ماذا فعلت ؟ ، على مَنْ قال في الجواب : خيرٌ بالرفع ، ونحو : مَنْ ذا يقول هذا ؟ ، والذي هو في معنى جمعها الألَى [٣] . قال :

= ١٢٩/١ ، رصف المباني ص ٣١٤ ، مغنى اللبيب ص ٤٠٩ ، شرح شواهده ٧٢٢/٢ ، همع الهوامع ١٩٤/٣ ، خزانة الأدب ٤٩٣/٤ .

(١) الجمل ص ٢٥ .

(٢) لقَوّال الطائي / شاعر اسلامي أدرك الدولة العباسية / ترجمته في الخزانة ٢٩٦/٢ والبيت أول ثلاثة أبيات قالها في ساعٍ جاء يطلب إبل الصدقة / أوردها أبو تمام في الحماسة ص ١٨٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٠/٢ ، والشاهد في الانصاف ٣٨٣/١ ، شرح الألفية للشاطبي ١/ ل ١٠٥ ، خزانة الأدب ٢٩٥/٢ ، ٥١٤ .

(٣) في الأصل : « الأولى » وهكذا جاء رسمها في ثلاثة مواضع بعد ، وما أثبته من إملاء المؤلف على الجمل ص ٣٤ ، وهو أولى . قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٣١٩/١ : « وتكتب بغير واو » .

٣٦ ـ * رأيتُ بني عمي الأُلَى يخذلونني * [1]

قوله : (والَّتي) [2] .

استغنى بالتي عن تثنيتها وجمعها ، وتثنيتها اللتانِ في الرفع ، وبالياء في النصب والخفض ، وليس بتثنية ، وانَّما هو على طريق التثنية . والكلام هنا كالكلام في اللَّذَيْنِ[3]، وجمعها: اللاَّئي، والـلاَّءِ، واللاَّتي، والـلاَّتِ، واللَّوَاتِي واللَّوَاتِ، وتُبْدَلُ الهمزة فيقال: اللاَّي، وعما هو في معناها، وعما هو في معنى جمعها ، والذي هو في معناها (ذُوْ) في لغة طَيء ـ أيضاً ـ قال:

٣٧ ـ * وبِئْري ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ * [4]

المعنى : وبئري التي حفرتُ والتي طويتُ ، لأنَّ البئر مؤنثة ، والذي هو في معنى جمعها الأُلى قال :

٣٨ ـ * تَبُذُّ الأُلَى يَأْتِينَها من وَرائَها * [5]

المعنى : تَبُذُّ اللاَّئي يأتينها من ورائها .

---

(١) نسبه المؤلف في املائه ص ٣٤ الى بعض بني فَقْعَس وتمامه :

* على حَدَثَانِ الدَّهر اذ يَتَقَلَّبُ *

وانظر الحماسة ص ٦٧ ، شرحها للمرزوقي ٢١٣/١ ، التوطئة ص ١٦٠ ، شرح اللمحة البدرية ٣١٩/١ ، المساعد ١٤٣/١ ، التصريح ١٣٢/١ ، همع الهوامع ٢٨٦/١ ، خزانة الأدب ٤٤٩/١ .

(٢) الجمل ص ٢٥ .

(٣) انظر ما تقدَّم ص ٢٨١ .

(٤) البيت لسنان بن الفحل الطائي (شاعر اموي / خزانة الأدب ٥١٣/٢ وصدره :

* فإن الماء ماء ابي وجدي *

انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١/٢ ، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١٦٨ ، امالي ابن الشجري ٣٠٦/٢ ، الانصاف ٣٨٤/١ ، شرح المفصل ١٤٧/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/١ ، شرح التسهيل ١٢٢/١ ، توضيح المقاصد ٢٢٨/١ ، شرح الالفية للشاطبي ١/ ل ١٠٥ همع الهوامع ٢٨٩/١ ، التصريح ١٣٧/١ ، خزانة الأدب ٥١١/٢ .

(٥) نسبه المؤلف في املائه ص ٣٤ الى زهير وهو في ديوانه ص ٢١٩ وتمامه :

* وان تتقدمها السوابق تصطد *

قوله : (فأمَّا (ما) فانها تقع على ما لا يعقل) [(١)] .

قد تقدَّم الكلام في هذا ، وأَنَّ ظاهر كلام سيبويه أَنَّها تقع على مَنْ يعقل [(٢)] .

قوله : (وتقريبُ هذا الباب أَنْ تَرُدَّ الفعلَ الى نفسك ، فإن ظهر اسمُك فيه بالياء والنون ، فغيرُك منصوبٌ ، لأَنَّهما ضميرُ المفعول به كقولك : أعجبني وأَسْخطني وأَرْضاني وَسَرَّني ، وإنْ ظهر اسمُك فيه بالتَّاء فَغَيْرك فيه مرفوعٌ لأَنَّهما ضميرُ الفاعل نحو قولك : كَرِهْتُ ، وأحْبَبْتُ واشْتَهَيْتُ) [(٣)] .

اعترض الناس هذا بأَنْ قالوا : الذي أعْلَمُ به أنَّ اسميَ بالياء والنون ، هو الذي أعْلَمُ به أَنَّ غيريَ منصوبٌ ، وكذلك الذي أعْلَمُ به أَنَّ اسميَ بالتَّاء ، هو الذي اعلم به أَنَّ غيريَ مرفوعٌ وهما الفاعليةُ والمفعوليَّةُ . أَلَا ترى أَنَّك لا تقول : ضربني زيدٌ حتَّى تعلمَ أَنَّك مفعولٌ ، وزيدٌ فاعلٌ ، فإنْ كنتَ فاعلاً وزيدٌ مفعولٌ ، قلتَ : ضربتُ زيداً ، فكوني فاعلاً أو مفعولاً أَعلَمَ أَنَّ اسميَ النونُ والياءُ ، وأَنَّ اسميَ التَّاءُ ، وبهذين أَعْلَمُ أنَّ غيري منصوبٌ ومرفوعٌ ، فليس أَحَدُهما تقريباً للآخر ، لأَنَّ أَمْرَهُما سواء .

وهذا الذي قالَهُ صحيحٌ ، والعُذْر لأَبي القاسم أَنَّ موضعَ النون والياء موقع التاء [. . .] [(٤)] ، وموقعَ النون والياء أثقلُ في اللسان من رَفْع [(٥)] ما قياسُه أَنْ يكونَ منصوباً ، ونَصْبِ ما قياسُه أَنْ يكونَ مرفوعاً ، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلتَ : الفرسُ كَرِهَ زيداً ، رفعتَ الفرسَ ، ونصبتَ زيداً ، فلا تَجِدُ ثِقَلَهُ

---

(١) الجمل ص ٢٥ .

(٢) انظر ما تقدَّم ص ٢٨٨ .

(٣) انظر الجمل ص ٢٥ وفيه « فان ظهر اسمك فيه بالنون والياء فغيرك فيه مرفوع . . وان ظهر بالتاء فغيرك فيه منصوب » . وفي الخطيتين كما ذكر ابن ابي الربيع وكلاهما مُتَّجه .

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

(٥) في الأصل : « موقع » .

ثَقَلَ . الفرسُ كَرِهَني ، وكذلك : الفرسُ أَعجب زيداً [1] لا تَجِدُهُ كثِقَلِ : الفرَسَ أَعْجَبْتُ ، ومع هذا فالذي يُعْلَمُ به الرفعُ والنصبُ في الأسماء الظاهرةُ به يَعْلَمُ أَنَّ اسمَكَ فيه بالنون والياء ، وأَنَّ اسمَك فيه بالتاء . هذا لا شَكَّ فيه .

قوله : (ما دعا زيداً الى الخروج) [2]

اعلم أَنَّ (مـا) فاعلةٌ في المعنى ، لكنَّهـا تقدمت لتَضَمُّنِهـا أداةَ الاستفهام والفاعلُ اذا تقدَّم صار مبتدأً ، وصار الفاعلُ ضميراً مستتراً في الفعل .

قوله : (وتقول : ما كَرِهَ أخوك من الخروج) [3] .

(ما) واقعةٌ هنا على ما هو مفعولٌ في المعنى ، والمفعولُ اذا تقدَّم يبقى مفعولاً ، لأنَّ المفعول يتقدَّم على حَسَبِ ما أعلمتُك [4] .

* * *

---

(1) في الأصل : « زيد » .

(2) و (3) الجمل ص ٢٥ .

(4) انظر ما تقدم ص ٢٧٢ .

باب ما يتبع الاسم في إعرابه

/ (وهي أَرْبَعَةُ أشياء) [1] . [٤٦]

التوابع خمسة ، الأربعةُ التي ذكر ، وعطفُ البيان ، وإنّما لم يذكره هنا [2] ، لأنَّ عطفَ البيان جاء على غير القياس ، لأنَّه جامدٌ ، فقياسُه أَنْ يليَ العوامل ولا يكون تابعاً ، ومتى جِيء به لبيان الأَوَّل قُدِّرَ تَكْرَارُ العامل ، ليكونَ والياً للعوامل . فَجَعْلُ الجامدِ تابعاً لما قبله تبعيَّة النَّعْت والتوكيد ، على غير تقدير تكرار العامل ، خروجٌ عن القياس ، وَوَضْعُ الجامد في غير موضعه ، فلا يقال ما وُجِدَ عند مَنْدُوحَةٌ ، وقد وُجِدتْ عنه مَنْدُوحةٌ في جميع أبواب العربية إلّا في بابين أَحَدُهُمـا : اسـمُ الفاعل . الثاني النداء . فأَمَّا اسم الفاعل فنحو قولهِ [3]

٣٩ ـ أنا ابنُ التارِكِ البكْـرِيِّ بِشْرٍ   عليـه الـطَّيْـرُ تَـرْقُبُـهُ وُقُـوْعـاً [4]

---

(١) الجمل ص ٢٦ .

(٢) قال ابنُ السيد في إصلاح الخلل ص ٦٧ عقب ايراد قول الزجاجي في الجمل ص ٢٦ في باب ما يتبع الاسم في اعرابه « هو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل » .
قال المفسر : هذا كلام مختل ، لأنَّه جعل التوابع أربعة وهي خمسة ، وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها « فكأن المؤلف يرد اعتراض ابن السيد بما ذكر . وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٧ . فقد اعتذر عن الزجاجي بنحو ما ذكر المؤلف .

(٣) في الأصل « قولك » .

(٤) البيت للمَرَّار الأسدي / انظر شعره (ضمن القسم الثاني من : شعراء أمويون ص ٤٦٥ « الكتاب ١/١٨٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٠٦ الأصول ١/١٦٠ ، الافصاح للفارقي =

بخفض بِشْرٍ ، فلا يصحُّ أَنْ يُقالَ فيه : إنّه بَدَلٌ ، لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العامل ، ولو قَدَّرْتَ هنا تكرار العامل لصرت كأنَّك قلتَ : مررتُ بالرجلِ التاركِ بِشرٍ ، وهذا لا يجوز ، لأَنَّ اسمَ الفاعل بالألف واللاَّم لا يضاف إلاَّ إلى ما فيه ألفٌ ولامٌ ، على حَسَبِ ما يَتَبيَّنُ في باب اسم الفاعل [1] .

وأَمَّا النداء فنحو قولك : يا أخانا زيداً ، بالنصب والتنوين ، ولو كان بَدَلاً لقال : يا أخانا زيدُ بالبناء على الضم ، لأَنَّ البدلَ في تقدير تكرار العامل ، وأنتَ لا تقولُ : يا زيداً [2- ولو جعله بَدَلاً لقال : يا أخانا زيد -2] . وسيَتَبَيَّنُ هذا في باب النداء إن شاء الله .

على أَنَّ بابَ النداء يَحْتَمِلُ أَنْ يُقالَ فيه : منصوبٌ باضمارِ فعلٍ . وفي باب من أبواب النداء ذكر أبو القاسم عَطْفَ البيان [3] ، فهناك أَتَكَلَّمُ فيه ، على حَسَبِ ما يظهر بحول الله .

وهذه التوابع كلُّها تكونُ في الأسماء على حَسَبِ ما ذُكر ، ومنها ما يُوْجَد في الفعل ، ولا يُوْجَد شيءٌ منها في الحروف ، إلاَّ أَنَّ بعضَ الحروف يُوْجَدُ فيها التوكيد اللفظي نحو : نَعَمْ نَعَمْ ،؛ وبَلَى بَلَى ، ولا لا ، وسيأتي في باب التوكيد لم جرى التوكيدُ اللفظي في هذه الحروف ؟ [1] .

* * *

= ص ١٦١ ، شرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١ ، المقرب ٢٤٨/١ ، توضيح المقاصد ١٨٨/٣ ، همع الهوامع ١٩٤/٥ ، التصريح ١٣٣/٢ ، خزانة الادب ١٩٣/٢ ، ٣٦٤ .

(١) انظر ما سيأتي ص ١٠٠١ - ١٠٠٢ .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو تكرار لقوله « ولو كان بدلاً .... الضم » فلعله مُقْحَمٌ .

(٣) انظر الجمل ص ١٦٩ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٣٦٢ .

باب النعت

النعتُ : هو الاسم الجاري على ما قبله ، لإفادة وصفٍ فيه ، أو فيما هو من سَبَبِه . والأوصافُ أربعةٌ :

أحدها : الحِلَى : وهي الصفات الظاهرة ، نحو : الكَحَل والزَرَق وما أشبهها .

الثاني : الصفاتُ الباطنة ، وتُسَمَّى الغرائز ، نحو : الشَّجاعة والجُبْن ، وما أشبههل من الصفات الباطنة .

الثالث : النَّسَبُ نحو : تميميٌّ ، وقُرشِيٌّ ، وقُرْطُبِيٌّ ، وما أشبه ذلك .

الرابع : الأفعال نحو : الماشي والراكب .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الصفاتِ على قسمينِ : صفاتٌ حقيقية ، وصفات سَبَبِيَّة . فالصفةُ السببيةُ يلزم فيها اثنانِ من خمسة : واحد من الرفع والنصب والخفض ، وثانٍ من التنكير والتعريف . والصفة الحقيقية يلزم فيها أربعةٌ من عشرة : الاثنانِ المشترطانِ في الصِّفة السَّبَبِيَّةِ ، واثنان من خمسةٍ أُخَرَ ، وهي : الافراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث .

والنعتُ جِيءَ به لتخصيص النكرة ، أو لزوالِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفة ، أو للمدح ، أو الذَّمِّ ، أو التَّرَحُّم [١] .

ويجيءُ ، النعتُ توكيداً ، ومثالهُ قولهُ سبحانَه : ﴿ لا تَتَّخِذُوا إلـٰهَيْنِ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٨ .

اثْنَيْنِ ﴾ (١) فاثنانِ نَعْتٌ لإلاهينِ (٢) ، والمرادُ بذلك التوكيد .

قولُه : (فَأَمَّا النَعْتُ فتابعٌ للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره)(٣) .

يريد أَنَّ هذه الخمسةَ المذكورةَ لا بُدَّ أَنْ توجدَ في كل صفةٍ ، ولا تخلو صفةٌ منها ، وفي ذلك تنبيهٌ على أَنَّ هناك صفاتٍ غيرَها تُوجد ولا تَلْزَم ، ولذلك جاء بأَمَّا ، كما تقول : أَمَّا زيد فقائمٌ ، أي لا يخلو زيدٌ من القيام .

وجاء بعضُ المتأخرين، وَرَدَّ على أَبي القاسم بأَنْ قال : النعتُ الحقيقيُّ يشترطُ فيه هذه الخمسةُ وخمسةٌ أخرى على ما ذكرتُه، فكان ينبغي أَنْ يذكرَها على حَسَبِ ما تَقَدَّم (٤) .

قلتُ : إنَّما يذكرُ ما يلزم في كلِّ نَعْتٍ ، وأَمَّا ما يَنْفَرِدُ به نَعْتٌ دون نعت ، فلا يجب ذلك ؛ لأَنَّه لم يستحقّه النعتُ من حيثُ / هو تابع ، وإنَّما استحقَّه بأمرٍ خارجٍ عن التَّبَعيَّةِ ، ولو استحقَّه من جهة التَبعيَّة لوجب أَنْ يكونَ في كلِّ نَعْتٍ. فَتَفَطَّنْ لهذا، فإنَّه صحيحٌ، فإذا قلت: مررتُ برجلينِ عاقلينِ، فلم يلزم في العاقلينِ أَنْ يكونَ مُثَنَّى مذكَّراً لأنَّه نعتٌ لمذكَّر مثّنى، إذْ لو كان ذلك كذلك لَلَزِمَ في النعت السَبَبِيِّ، كما لَزِمَ الإعرابُ والتعريفُ أو التنكيرُ(٣) . [٤٧]

فإن قلتَ : وَلِمَ وُصِفَ الاسمُ بصفةِ ما هو من سَبَبِه؟ .

قلتُ : العربُ تُجْرِي السببيَّ مُجْرى الضميرِ في أبوابٍ ، منها هذا الباب ، يجري عندهم : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه مَجْرَى : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، أَلَا ترى أَنَّك تخبر عن الاسم بما يكونُ من سَبَبِه ، فتقول : كان زيدٌ

---

(١) سورة النحل آية ٥١ .

(٢) في الأصل : « للاهين » .

(٣) الجمل ص ٢٦ .

(٤) انظر اصلاح الخلل ص ٧٦ .

(٥) انظر المصدر نفسه ص ٧٧، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٨.

عالماً أبوه ، وألَا ترى أنَّ السَبَبِيَّ والضميرَ في باب الاشتغال يجريان مَجْرىً واحداً ، فتقول : زيدٌ ضربتُه ، كما تقول : زيدٌ ضربتُ أخاه ، وكان ذلك لأنَّ العربَ تقول : أكرمتُ زيداً ، وزيداً لم تكرمْهُ نفسَه ، وإنَّما أكرمتَ أخاه أو أحداً بِسَبَبِه ، فلمَّا كان ذلك عندهم يكثُر جري السَبَبِيِّ عندهم في أبوابٍ مَجْرَى الضمير .

مسألةٌ : قد تصِفُ العربُ بالجامد ، إذَا كان الجامدُ موصوفاً بالمُشْتَقِّ فتقول : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، فلك أنْ تجعلَ رجلاً صالحاً نعتاً لرجلٍ ، ويُسَمَّى هذا النعتُ المُوَطِّأَ أي قد وَطَّأَ له أَنْ يَجْرِيَ نعتاً ما وُصِفَ به . والأحسنُ في مثل هذا أَنْ يُعْرَبَ بَدَلاً بمنزلة قولِه سبحانَه : ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [1] .

فهذا لا يَصِحُّ فيه [إلَّا] [2] البَدَلِيَّةُ ، لأَنَّ الأولَ معرفةٌ ، والثاني نكرةٌ ، ولا توصفُ المعرفةُ بالنَّكرة ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ [3] .

فإنْ قُلْتَ : فما الذي دلَّكم على أَنَّ العربَ تجعل مثلَ هذا وصفاً مع احتماله أَنْ يكونَ بَدَلاً؟ .

قُلْتُ [4] : جَعْلُه حالاً ، ألَا ترى أَنَّهم يقولون : جاءني زيد رَجُلاً صَالِحاً ، ومررت بزيدٍ رجلاً صالحاً ، فلمَّا صَحَّ عندهم أَنْ يكونَ حالاً من المعرفةِ جاز أَنْ يكونَ نعتاً للنكرةِ . وسيأتي الكلامُ في هذا ، في باب البدل عند ذكره [5] :

٤٠ ـ * وكنتُ كذي رجلينِ رجلٍ صحيحةٍ * [6]

---

(١) سورة العلق آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٣٠٠.

(٤) في الأصل : « فقد » تحريف .

(٥) انظر ما سيأتي ص ٣٩٨ .

(٦) البيت لكُثَيِّر عَزَّة كما سيذكر المؤلف بعد ، وتمامه:

قوله: (واعلم أَنَّ النكرةَ تُنْعَتْ بالنكرةِ، كما أَنَّ المعرفةَ تُنْعَتْ بالمعرفةِ ، ولا تدخل إحداهما على الأخرى)[1] . اعلم أَنَّ النعتَ والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيءُ الواحدُ لا يكون معرفةً نكرةً ، لما بينهما من التَّضَادّ لأَنَّ النكرة لشياعها [كالجَمْع][2] ، والمعرفةُ لاختصاصها كالواحد ، فكما لا يمكن أَنْ يكونَ الواحد جمعاً ، والجمعُ واحداً لا يمكن أَنْ تكونَ المعرفةُ نكرةً ، فإذا لم يكن ذلك في الشيء الواحد ، تَعَذَّرَ فيما هما كالشيء الواحد على حَسَبِ ما ذكرتُه .

والدليل على أَنَّ النَعْتَ والمنعوت كالشيء الواحد ، أَنَّك إذا قلتَ : مررت بزيدٍ الأَكْحلِ ، فيتَنَزَّلُ زيد الأَكْحَل عند مَنْ لا يعرف الشخص بزيدٍ وَحْدَهُ، منزلةَ زيدٍ عند مَنْ يعرفه بذلك فصار زيدُ الأَكْحَلُ كلُّه على هذا بمنزلة زيدٍ وحدَه عند مَنْ يعرفه به[3] .

قوله : (فأَمَّا النكرةُ فكلُّ اسمٍ شائع في جنسه لا يُخَصُّ به واحدٌ دون آخر)[4] .

اعلم أَنَّ النكرةَ كُلُّ اسم يقتضي الاشتراكُ بوَضْعه نحو : رجلٍ ، فإنَّه لم يوضع ليَقعَ على واحدٍ بعينه ، وإنَّما وضعَ أَنْ يقعَ على كلِّ واحدٍ ممَّن هو

= * ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فَشُلَّتِ *

الجمل ص ٣٦ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١١ ، الحلل ص ٣٦ ، الفصول والجمل ص ٧٠ ، والبيت في ديوانه ص ٩٩ ، الكتاب ٤٣٣/١ ، شرح أبياته لابن السيراقي ٥٤٢/١ ، المقتضب ٢٩٠/٤ ، الافصاح للفارقي ص ٢٣٢ ، ٢٨٢ ، نتائج الفكر ص ٣١٥ ، الفصول ص ٢٣٩ ، شرح المفصل ٦٨/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، مغنى اللبيب ص ٦١٤ ، خزانة الأدب ٢٨٦/٢ .

(١) الجمل ص ٢٦ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بزيزة ٥٩/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٩ ـ ٤٠

(٤) الجمل ص ٢٦ .

على هذه الحقيقة ، وقد يَطْرَأُ على النكرة اختصاص عارض كما طَرَأ على الشمس والقمر ، لأنَّ شَمْسَاً إنَّما وُضِعَتْ على كلٍّ ما كان على هذا الشكل ، لكنَّه اختصَّ بهذا الموجود من حيثُ لم يوجْد مثلُها ، وكذلك قمر ، ولو كان شمس أو قمر قد وضعا لهذين الموجودين باختصاص من غير نظر لشياع لم يَصِحَّ دخولُ الألف واللاَّم عليهما ، كما لا يدخلان على الأسماء الأعلام [1] .

قوله : (والمعرفة خمسة أشياء) [2] .

تَقَدَّم أنَّ الاسم المعرفة هو : الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص ، وقد يَطْرَأُ على المعرفة اشتراكٌ عارضٌ ، ألا ترى أنَّ زيداً لم يوضع ليفصل شخصاً من شخص ، وإنَّما وضع لواحدٍ مُعَيَّن ، لم يُوْضَع ليقع على ذلك الشخص وكلِّ من شابهه ، إنَّما وُضِع ليقع عليه بعينه ، إلاَّ أنَّه قد يُسَمِّي آخَرُ وَلَدَهُ زيداً ، ويقصِدُ ما قصده من الاختصاص ، فيقع لذلك اشتراكٌ ، فالاختصاص في النكرة عارضٌ / والاشتراك في المعرفة عارضٌ . [٤٨]

قولُه : (منها الأسماء الأعلام) [3] .

اعلم أنَّ الأسماءَ الأعلامَ على ضربين :

---

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٠ معقباً على قول الزجاجي : « فأما النكرة فكل اسم شائع » : « ظاهر هذا الرسم أن الاسم لا يحكم عليه بالتنكير الا بشرط أن يكون فيه شائعاً ، فيلزمه لذلك القول شمس وقمر ، وهما نكرتان بدليل دخول الألف واللام عليهما في نحو قوله تعالى : ﴿ الشمس والقمر بحسبان ﴾ فكان للأستاذ رحمه الله في توجيه ذلك عبارتان : احداهما أن يكون المعنى : النكرة : كل اسم شائع في جنسه وضعاً ، وشمس وقمر وضعهما وضع النكرات بدليل جريان أحكام النكرات عليهما . فيكون على هذا رسمه صحيحاً بهذا الاعتبار والعبارة الثانية : أن الاختصاص في النكرة نظير الاشتراك وكلاهما عارض ، والعارض لا يُعْتَدُّ به ، فلهذا لم يعْتَدّ أبو القاسم بالتنبيه على اختصاصهما لهذا المعنى ، والله أعلم » .

وهذا مجمل كلام المؤلف في شرح قول الزجاجي السابق ، وقوله : « والمعرفة خمسة أشياء » فلعل ابن الفخار يريد بالأستاذ ابن أبي الربيع مصنف هذا الكتاب .

(٢) الجمل ص ٢٧ .

(٣) المصدر نفسه .

الأول : علمِيَّة الشَّخْص .

الثاني : عَلَمِيَّةُ الجنس .

فَعَلَمِيَّـةُ الشَّخص تكون فيما يعني الواضعُ معرفَة آحاده ، فتكون فيمن يعقل ، وتكون في المخالط مما لا يعقل نحو : داحِس ، اسمُ فـرسٍ معروفٌ ، وكذلك لاحِق [1] وأَعْوَجُ [2] الى غير ذلك من الأسماء الأعلامِ الموضوعةِ للخيل ، لتفصِلَ فرساً من فرس ، وكذلك الجَدِيلُ [3] وشَدْقَم [4] اسمان لفحلين من الإبل نجيبان ، لأَنَّ الإبلَ أَيْضاً كانت مخالِطةً للعرب ، وكانوا ممن يعنيه معرفةُ آحاد الابل ، كما كانوا يعنيهم معرفةُ آحاد الخيل . وكذلك أسماء البُلْدَانِ نحو : مَكَّةَ ، وخُرَاسان ، وغيـر ذلـك من أسماء البُلْدَانِ ، لأَنَّ البُلْدَانَ مما يعني الناسَ معرفةُ آحاده .

وَعَلَمِيَّة الجنس تكون فيما لا يعنيك معرفةُ آحاده ، وهو غير المخالِط نحو : الأُسد ، والذئاب ، والوحوش والحشرات ، فالذي يعنيك في هذه الأشياء وما أشبهها معرفةُ حقائقها ، فوضعوا لكلٍّ حقيقة اسماً ، ليفصلوا بين الحقائق في الذِّهْن ، فقالوا لحقيقة الأَسد التي تبقى في ذهن من عاين الأسد : أسامة، وكذلك أَوْس وُضِع علماً لحقيقة الذِئاب التي تبقى في ذهْنِ من عايَنَ الذئاب[5]، وكذلك ابن قِتْرَةَ اسمُ علمٍ لضَرْبٍ من الحَيَّات[6]. وتوجد مفرداتٍ ومضافاتٍ، كما توجد الأسماء التي هي أعلامٌ للآحاد،

---

(١) من خيول غَنيّ / انظر أنساب الخيل لابن الكلبي ص ٢٢ .

(٢) في الأصل « أعرج » تحريف ، وعن « أعوج » يقول ابن الكلبـي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في أنساب الخيل ص ٢١ : « أعوج كان سيد الخيل المشهورة ، وأنه كان لملك من ملوك كندة ، فغزا بني سليم يوم علاف ، فهزموه وأخذوا أعوج . فكان أوله لبني هلال » وانظر ص ١٦ من المصدر نفسه .

(٣) في اللسان (جدل) : « وجديل : فحل لمهرة بن حيدان »

(٤) فحل كان للنعمان بن المنذر / اللسان « شدقم »

(٥) انظر التاج (أوس) ١٥/٤٢٤ .

(٦) الكتاب ٢/٩٥ ، التاج (قتر) ١٣/٣٦٥ .

وَوُضِعَت لِتَفْصِلَ شخصاً من شخص. وسيعود الكلام في هذا في باب المعرفة والمنكرة فإنَّ أبًا القاسم تعرَّض للكلام فيها هناك[1].

قوله : (والمُضْمَر) [2] .

اعلم أَنَّ الاسم لا يُضْمَرُ إلَّا بعد أَنْ يُعْرَفَ ، ويكون معك ما يفسِّره ، ويدل على الذي تريده به .

والمضمر على ثلاثة أقسام : متكلِّمٌ ومخاطب وغائب . فضمائر المتكلم تُفَسِّرُها المشاهدةُ ، وكذلك ضمائرُ الخطاب .

وضمائر الغيبة تُوْجَدُ على خمسة أقسام :

أحدها : أَنْ يُفَسِّرَها ما قبلها ، وذلك نحو : زيدٌ ضربتُهُ .

الثاني : أَنْ يُضْمَرَ على شريطة التفسير ، وهذا يكون في أبواب أربعة :

أحدُها : ضميرُ الأَمر والشأن .

الثاني : الضميرُ في باب نِعْمَ وبِئْسَ .

الثالث : الضمير في رُبَّهُ رَجُلًا .

الرابع : في باب الإعمال إذَا أعملتَ الثاني ، والأوّل يَطْلُبُ عُمْدَةً ، نحو : ضربني وضربتُ زيداً ، وسيأتي الكلامُ في هذا في أبوابه .

وهذا خارجٌ عن القياس ، فلا يُقَاس على هذه الأبواب الأَربعةِ غيرُها .

الثالث : أَنْ يعودَ على ما يتضمنه اللفظ المتقدم ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [3] .

فالهاءُ عائدةٌ على الشُّكْر ، ولم يتقدَّم ذِكْرُ الشكر ، وإنَّما تقدَّم ما

(١) الجمل ص ١٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧ .

(٣) سورة الزمر آية ٧ .

يقتضيه ، لأنَّ الفعلَ يقتضي الحَدَثَ . فتشكروا يقتضي الشُّكْرَ .

الرابع : أنْ يعودَ على ما يقتضيه سياقُ الكلام [1] .

الخامس : أنْ يُضْمَرَ الاسم لأنَّه يُعْلَمُ أنْ ليس يَصِحُّ في الموضع غيرُه، وذلك نحو قوله سبحانه : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ ﴾ [2] فالضمير في (تَوَارَتْ) يعود على الشَّمس ، وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لَكِنْ يُعْلَمُ أنَّه لا يَصِحُّ في الموضع غيرُها ، وكذلك قوله سبحانه : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [3] فالهاء ضميرُ الدنيا ، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ قبل ذلك [4] ، لكن يُعْلَمُ أنَّه لا يَصِحُّ في الموضع غيرها . فعلى هذه الخمسة يأتي ضمير الغائب .

ثم إنَّ الضمائرَ من جهة أخرى تُوْجَد على ثلاثةِ أقسامٍ : ضمائرُ مرفوعةٌ وضمائرُ منصوبةٌ ، وضمائرُ مخفوضةٌ .

فالضمائرُ المرفوعةُ : متَّصِلَةٌ ومنفصلة ، فالمنفصل اثنا عشر ضميراً .

أنا : للمتكلِّم مذكراً كان أو مؤنثاً .

نَحْنُ : للمتكلِّم ومعه غيرُه ، واحداً كان أو أكثر ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

أَنْتَ : للمخاطب المذكر .

أَنْتُمَا : للمخاطبين مذكرين كانا أو مؤنثين .

أَنْتُم : للجميع المذكر المخاطب .

أَنتِ : للواحدة المخاطبة .

أَنْتُنَّ : لجماعة النسوة إذَا كُنَّ مخاطبات .

---

(١) لم يمثل لهذا القسم ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ فإنْ كُنَّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدةً فلها النصف ولأبويه لكل واحدٍ منهما السدس مما ترك ﴾ أي الميت . سورة النساء آية ١١ .

(٢) سورة ص آية ٣٢ .

(٣) سورة الرحمن آية ٢٦ .

(٤) في الأصل : « ولم يجر لها ذكر قبل ذكر » .

هو : للواحد المذكر الغائب .

هي : للواحدة المؤنثة [1] .

هما : للاثنين الغائبين مذكرين كانا أو مؤنثين .

هم : للجمع المذكر الغائب .

هن : للجمع المؤنث اذا كُنَّ غائبات .

والمتصلة عند أبي الحسن اثنا عشر :

ضربتُ ، ضربنا ، فَتُ نظير أنَا / ، و (نا) نظير نحن [٤٩]

ضربتَ : نظير أنتَ .

ضربتُما : نظير أنتُما .

ضربتُم : نظير أنتُم .

ضربتُنَّ : نظير أنتُنَّ .

ضَرَبَ : نظير هو .

ضربَا : نظير هما .

ضَرَبُوا : نظير هُم .

ضَرَبْنَ : نظير هُنَّ .

وزاد سيبويه الياء من تفعلِيْنَ ، وهي عند أبي الحسن علامةٌ للتأنيث ، بمنزلة التاء في قامتْ [2] ، ويَبْطُل هذا بأنَّك تقول : الهندان قامتا ، تسقط التاء مع ضمير التثنية ، لأنَّ التاء دليلةٌ على تأنيث الضمير ، فكما يحتاج الى معرفة تأنيث المفرد ، يحتاج الى تأنيث التثنية ، ولا تقول : أنتما تضربيان فتثبت الياء مع ظهور التثنية ، ولا شك أنَّه يحتاج الى معرفة تأنيث ضمير التثنية ، كما يحتاج الى معرفة تأنيث المفرد ، ومع ذلك فإنَّ الياء لم تثبت علامة للتأنيث ، فضمائر الرفع المتصلة عند سيبويه ثلاثة عشراً ضميراً ،

(١) يريد المؤنثة الغائبة .

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠٦ .

فتأتي على هذا ضمائر الرفع خمسة وعشرين ضميراً .

والضمائر المنصوبة متصلة ومنفصلة ، فالمنفصلة اثنا عشر :

إيَّاي : وهي نظير أنا .

وإيَّانا : وهي نظير نحن .

وإيَّاكَ : وهي نظير أنتَ .

وإيَّاكِ : وهي نظير أنتِ .

وإيَّاكما : نظير أنتُما .

وإيَّاكم : نظير أنتُم .

إيَّاكنَّ : نظير أنتُنَّ .

[إيَّاه : نظير هو] (١) .

إيَّاهما : نظير هما.

إيَّاهم : نظير هم .

وإيَّاها : نظير هي .

وإيَّاهُنَّ : نظير هن .

وذهب سيبويهِ وأكثرُ البصريين الى أنَّ الضميرَ هنا (إيًّا) ، وما زاد على الضمير فهو حَرْفٌ يَدُلُّ على الإفراد والتثنية والجمع ، وعلى الخطاب ، وعلى المتكلِّم ، وعلى الغيبة (٢) ، وكذلك مذهبهم في أَنْتَ وأَنْتِ ، وأَنْتُما وأَنْتُم وأَنْتُنَّ ، الضميرُ عندهم إنَّما هو (أَنْ) ، وما لَحِقَه حَرْفٌ لبيان الإفراد والتثنيةً والجمع ، والتذكير والتأنيث (٣) . وكذلك الكاف في ذلك خطابٌ .

---

(١) سقط ما بين الحاصرتين من الأصل .

(٢) ذهب الكوفيون وابن كيسان الى أنَّ « إيًّا » عِمَادٌ ، والضمير هو : الكاف والهاء والياء من « إيَّاك » وإيَّاه ، وإيَّاي وفروعها . انظر المسألة في الكتاب ٣٥٥/٢ ، سر صناعة الاعراب ٣١١/١ فما بعدها ، شرح المقدمة المحسبة ١٥٢/١ ، الانصاف ٦٩٥/٢ ، شرح المفصل ٩٨/٣ ، شرح الكافية ١٢/٢ ، همع الهوامع ٢١٢/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٢/٣ ، الانصاف ٧٠١/٢ ، ٧٠٢ ، شرح المفصل ٩٥/٣ ، شرح الكافية =

والمتصلة اثنا عشر :

ضَرَبَنِي : والضمير إنَّما هو الياء ، والنون وقاية لحقت لَتَقِيَ الفعل عن الكسر، كما لحقت النون في مِنِّي وعَنِّي لتقي الحرف عن الكسر، وتُبْقِيه على السكون ، وهذا نظير ضربتُ في المرفوع .

وَضَرَبَنَا نظير ضَرَبْنا ، ولا فرق فيهما بين المرفوع والمنصوب إلَّا سكون آخر الفعل .

وضَرَبَك نظير ضَرَبْتُ

وضربَكُما نظير ضَرَبْتُما .

وضَرَبَكُم نظير ضَرَبْتُم .

وضَرَبكِ نظير ضَرَبْتِ .

وَضَرَبُكنَّ نظير ضَرَبْتُنَّ .

وضربَهُ .

[وضربهما (1)

وضربهم] .

وضَرَبَها .

وضَرَبهُنَّ ، على حَسَبِ ما تقدَّم .

والمخفوضةُ اثنا عشر ، ولا تكون إلَّا متَّصِلَة وهي : لي ، ولَنَا ، ولَكَ ، ولَكِ ، ولَكُما ، ولَكُم ، ولَكُنَّ ، ولَهُ ، ولَهَا ، ولَهُمَا ، ولَهُم ، ولَهُنَّ .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الضمائرَ المتَّفَق عليها ستون ضميراً ، وزاد سيبويه الياء من تفعلين فهي عنده أحد وستون ضميراً ، والمذكر والمؤنث

= ١٠/٢ ، ارتشاف الضرب ص ٣٠٩ ، الجنى الداني ص ٥٨ ، همع الهوامع ٢٠٧/١ ، التصريح ١٠٣/١ .

(1) سقط ما بين الحاصرتين من الأصل .

فيها[1] يتفقانِ في التثنية على حَسَبِ ما أعلمتُكَ .

قوله : (والمُبْهَمُ)[2] .

اعلم أنَّ المبهماتِ هي : الأسماءُ التي يُشار بها ، وسمِّيتْ مبهمةً لوقوعها على كلِّ شيء ، إلاَّ أنَّها معارفُ لحضور ما تقع عليه ، والإشارة اليه ، وهي على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يُشار به للقريب ، وتلك خمسة (ذا) للمذكر (ذان) للمذكَّرينِ (أُلى) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، (ذي) و (تي) ، للمؤنثة ، (تان) للمؤنثَتَيْنِ ، ومن العرب مَنْ يقول : (تـا) للواحدة ، وعليـه جاءت التثنية ، ومن العرب مَنْ [يُبْدِلُ][3] من الياء هاء في الوقف فيقول : (ذي) في الوصل و (ذهْ) في الوقف ، ومن العرب مَنْ يقول : (ذه) في الوصل والوقف ، وهذا من باب اجراء الوصل مجرى الوقف كما قالوا : أفعى ، وأَفْعَـو في الوصل[4] ، لانهم يبدلونها في الوقف ، ومن العرب من يقول: (ذِيْهِ) في الوصل فيجريه مُجْرَى (إيهِ)[5] فإذَا وقف قال: (ذِهْ) كما يقول : بِهْ .

القسم الثاني : ما يشار به للوَسَطِ ، وذلك خمسةٌ : (ذاكَ) للمذكر ، (ذانك) للمذكَّرْينِ ، (أُولاءِ) للجمع مذكَّراً كان أو مؤنثاً ، ومن العرب مَنْ يقول : (أُلاكَ) . (تِيك) للواحدة المؤنثة ، (تانِك) . للاثنتين .

القسم الثالث: ما يُشَارُ به للبعيد. (ذَلِكَ) للواحد المذكر، (ذَانِّك)

---

(1) في الأصل : فيهما

(2) الجمل ص ٢٧ .

(3) تكملة يلتئم بها الكلام .

(4) انظر الكتاب ٤/١٢٧ ، وفي اللسان « فعا » : « وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قتل المحرم الحيات فقال : لا بأس بقتله الأُفْعَـو ، ولا بأس بقتل الحدو ، فقلب الألف فيهما واواً في لغته ، أراد الأفعى ، وهي لغة أهل الحجاز . . . . » وفي الأصل : « وأفعوا » بزيادة ألف بعد الواو .

(5) في الأصل: مجرى به.

بتشديد النون للمذكرين . قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ ﴾ [1]
(أُولائِكَ) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، ومن العرب مَنْ يقول : أُلالِكَ [2]
وتلك : للواحدة المؤنثة ، تَانِّك بتشديد النون للمؤنثتين . قال الكسائي :
مَنْ قال : أولاك فواحدهم ذاك ، ومَنْ قال : أُلَالِك فواحدهم ذلك [3] ، ولا
اعلمُ فيما ذكرتُه / خلافاً إلاَّ أَنَّ العرب قد تَتَّسع فتضع الشيء موضع الشيء [٥٠]
فتقول : ذلك للقريب ، والأصلُ ما ذكرتُه . وتَقْرِنُ العربُ بما هو اشارةٌ
للقريب : (ها) التي هي للتنبيه مع الاشارة الى الوسط ، وأَكْثَرُ ما يوجد مع
المؤنث لما ذكرته قال :

٤١ ـ وليس لعيشنا هذا مَهَاةٌ   وليستْ دارُنا هاتا [4] بدَارِ [5]

---

(١) سورة القصص آية ٣٢ بكسر النون مشددة من « ذانك » وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما ذكر المؤلف / انظر السبعة ص ٤٩٣ ، حجة القراءات ص ٥٤٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١ .

(٢) انظر اللسان حرف الألف اللينة « ألا » .

(٣) المصدر السابق

ولقد لخص الغافقي شرحه للجمل ص ١٧ ، وابن الفخار في شرحه ص ٤١ ـ ٤٢ ما ذكره المؤلف ثم قال ابن الفخار : « هذا الترتيب كله على طريقه علماء ستة ، ومن الناس من أنكر المرتبة الوسطى ، وكا شيخنا أبو عبدالله بن عبد المنعم شديد الانكار لذلك التقسيم وقائلاً بالثاني . . » .

(٤) في الأصل : « الدنيا » وهي رواية أخرى ذكرها الأزهري في التهذيب ٣٨٥/٥ ، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٧١/٢ ، لكن قول المؤلف « وتقرن العرب » بما هو اشارة الى القريب « ها » التي هي للتنبيه . . . ، واكثر ما يوجد مع المؤنث « يدل على أنه أورد البيت شاهداً على اقتران « ها » التنبيه باسم الاشارة « تا » وبهذه الرواية جاء البيت في الكتاب وغيره ، أمّا على الرواية التي ذكرها الأزهري وابن السيرافي ، وجاءت في الأصل فلا شاهد في البيت .

(٥) البيت لعمران بن حطّان السَّدُوسي ، شاعر أُموي من الخوارج / انظر الشاهد في شعر الخوارج ص ١٨ ، الكتاب ٤٨٨/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧١/٢ ، المقتضب ٢٨٧/٢ ، ٢٧٧/٤ ، شرح المفصل ١٣٦/٣ ، اللسان « مهه » وروايته كرواية التهذيب ، مغنى اللبيب ص ٨١٨ شرح شواهده ٩٢٦/٢ ، خزانة الأدب ٤٤٠/٢ .

وأمَّا قوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولاءِ ﴾ [1] فَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الأَصل : أَنْتُم هؤلاءِ ، فاعْتُنِيَ بحرف التنبيه فَقُدِّم ، وأَنْ تكونَ (ها) التنبيه ، ولا تكون المقرونة بالإشارة كما تقول : ها زيدٌ قائمٌ ، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ ﴾ [2] والله أعلم .

قوله : (وما عرف بالألف واللام) [3] .

اعلم أَنَّ الألفَ واللاَّم توجد للعهد في شخصٍ بعينه نحو : الرجل الذي جاءني أمسِ ، وتكون للعهد في الحقيقة فتقول : الرجلُ خيرٌ من المرأة ، لا تريد بذلك رجلاً بعينه ، بل تريدُ الحقيقـة التي في الذهن الصالحة لكلِّ شخص ، ممَّن هو على هذه الحقيقة ، وأَمَّا قولُهم : النجم للثُّرَيَّا فهو من القسم الأول إلاَّ أَنَّه غَلَبَ على الثُّرَيَّا بعُرْف الإستعمال ، كما غَلَبَ ابنُ مسعود وابن عبَّاس وابن عُمَرَ على العبادلة ، وكذلك ابن الصَّعِق غلب على يزيد [4] ، وهذا كلُّه راجع لعرف الاستعمال ، وأَمَّا الدَّبَرَانُ [5] والثُّرَيَّا فهما بمنزله الشَّمس والقمر ، وضعت لتقعَ عليهما وعلى كلِّ ما هو من جنسهما إلاَّ أَنَّهما لما اتَّحَدَا ، ولم يوجد من ذلك الجنس إلاَّ واحدُ بعينه ، وقع عليه وتَعَيَّن .

وأَمَّا قولُهم : العَبَّاس في اسم الرجل فلم يريدوا التسمية بمنزلة زيد وعمرو ، وإنَّما أرادوا المتَّصف بالعُبُوسة حتى شُهِرَ بها ، وغَلَبَ عليه لذلك

---

(١) سورة آل عمران آية ١١٩ ، وانظر توجيه الآية في معاني القرآن ١/٢٣١ ، ٢٣٢ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٠ .

(٢) سورة آل عمران آية ٦٦ .

(٣) الجمل ص ٢٧ .

(٤) الصَّعِق هو : عمرو بن خويلد الكلابي سُمِّيَ الصَّعِق لأنَّه اصابته صاعقة في الجاهلية انظر الاشتقاق ص ٢٩٧ ، معجم الشعراء ص ٦١ اللسان والتاج « صعق » خزانة الأدب ١/٢٠٦ .

(٥) في التاج ١١/٢٦٣ « دبر » والدبران محركة ، نجم بين الثريا والجوزاء ويقال له التابع والتويبع ، وهو (منزل للقمر ، سمي دبرانا لأنه يدبر الثريا . وانظر اللسان «دبر».

هذا الاسم . وهذا منهم على جهة التفاؤل ، وعلى هذا يحمل كل ما يأتي من هذا النوع ، فإنْ جاء شَيءٌ لم يُعْرَفْ معناه فإنَّما ذلك لأمر عَرَفَهُ غيرك أو شيء عَرَفَهُ المُسَمِّي الأول ، ثم رُفِضَ استعماله .

وأمَّا الألف واللاَّم في (الذي) وما جرى مجراها من الأسماء الموصولة فهي زائدة ، لأنَّ التعريف إنَّما هو بالصلة بمنزلة تعريف (مَنْ) و (ما) وغيرهما من الأسماء الموصولة ، وكأنَّها زيدت لتوكيد التعريف وأمَّا مجيء الألف واللاَّم بمنزلة (الذي) فشيء لا يعرف إلاّ في الشعر قليلاً نحو قوله :

* ما أنت[1] بالحكم الترضى حكومته * [٧]

قوله : (وما أُضِيفَ الى واحد من هذه المعارف تَعَرَّفَ به)[2] .

اعلم أنَّ ما أُضِيفَ الى المعرفة فإنَّه في خمسة أبواب يُوجَدُ نكرةً غير معرفة :

أحدها : باب (رُبَّ) نحو قولهم : رُبَّ رجلٍ وأخيه[3] ، وهذا لا يكون إلَّا نكرةً ، لأنَّ (رُبَّ) لا تخفض إلَّا النكرات .

الثاني : في كُلّ نحو قولهم : كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بدرهم[4] ، وهذه توجد على وجهين : إنْ رفعتَ (وسَخْلَتُها) كان معرفةً ، وإنْ خفضتَ (وسَخْلَتِها) كان نكرةً ، لأنَّ (كُلًّا) هنا لا تَخْفِضُ إلَّا النكرات .

الثالث : باب (لا) نحو قولهم : لا رجلَ وأخاه[5] ، وهذا لا يكون إلَّا نكرةً لأنَّ (لا) لا تنصب إلَّا النكرات .

---

(١) في الأصل « ما أنا » والصواب ما أثبته / انظر ما تقدم ص ١٧٨ .

(٢) الجمل ص ٢٧ .

(٣) الكتاب ٢/٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ٢/٨٢ ، ٣٠٠ .

(٥) في المصدر نفسه ٢/٣٠٠ ـ ٣٠١ « . . فأما من قال : كل شاة وسخلتها بدرهم فإنَّه ينبغي له أنْ يقولَ : لا رجل لك وأخاه . . »

الرابع : (أيّ) في قولهم :

٤٢ ـ * أيُّ فَـتـى هَيْـجَـاءَ أَنـتَ وجَـارِهَـا * [١]

وهذا أيضاً لا يكون إلَّا نكرة ، لأنَّ (أيًّا) هنا لا تَخْفِضُ إلَّا النكرات .

الخامس : قولهم : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعانِ [٢] ، من رفع الراتعينِ جعل فصيلَها نكرةً ، لأنَّ المعرفةُ لا تُوْصَفُ بالنكرة ، ومن جعل الفصيل هنا معرفة ـ وهو الأكثر ـ قال : هذه نـاقة وفصيلُهـا راتعين بالنصب [٣] على الحال ، والتقدير في هذا كلِّه الانفصال : والتقدير : كُلَّ شاةٍ وسَخْلَةٍ لها ، ورُبَّ رجلٍ وأَخٍ له، وأيُّ فتى هَيْجَاء أنت وجارٍ لها، ولا رجلَ وأَخاً له. وما عدا هذه الأبواب الخمسة فإنَّ المضاف الى المعرفة لا يكون إلَّا معرفةً إلَّا أربعةً [٤]: أحدُها: اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، الثاني: أَفْعَلُ من نحو قولهم : مررت برجلٍ أفضلِ الناس ، الثالث : الصِّفةُ المُشبَّهةُ باسم الفاعل ، والرابع : مثلُك وشِبْهُك ، وما جرى مَجْرَاها ، ولك في مثل هذا أَنْ تقصدَ [٥] التعريف فتتعرف إلَّا الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فإنَّها لا تتعرف بالإضافة أبداً ، وأما قولهم : دار الآخرةِ ، ومسجد الجامعِ فالإضافة فيه مُعَرِّفة وإنْ لم يكن القصد بالاضافة إلَّا التخفيف و / سَنُبَيِّنُ هذا كله في أبوابه بعلله [٦] . [٥١]

قوله : (وتقول : جاءني زيدٌ الراكبُ ، ولو قلت : جاءني زيدٌ راكبُ

---

(١) تمامه كما في الكتاب ٢/٥٥ .

* اذا ما رجالٌ بالرجال استقلَّتِ *

وانظر المصدر نفسه ٢/١٨٧ ، الأصول ٢/٣٩ ، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ٩٥ الرد على النحاة ص ١٠٩ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٤٨ ، ص ٦٦٦ ،مغنى اللبيب ص ٩٠٨ .

(٢) ، (٣) الكتاب ٢/٨٢ .

(٤) في الأصل : « الأربعة » .

(٥) في الأصل : « تفصل » بالفاء واللام تحريف .

(٦) انظر ما سيأتي ص ١٠٤٠ فما بعدها.

على أنْ تجعلَ راكباً نعتاً لزيد لم يجز) [١] .

قد تقدَّم أنَّ المعرفة لا تنعت إلَّا بالمعرفة ، وراكبٌ نكرةٌ ، فلا يجري صِفَةً على المعرفة .

قوله : (ولكن إنْ جعلتَه بدلاً جاز) [٢] .

في البدل قبح ، لأنَّه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقَامه ، لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل والمشتَقّ لا يلي العوامل ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الأصل : جاءني زيدٌ رجلٌ راكبٌ ويكون من قبيل قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [٣] وهذا ذكره سيبويه فإنَّه قال : تقول : هذا زيدٌ مُنْطَلِقٌ فيجوز لك في منطلق ثلاثة أوجه : أحدها : أنْ يكونَ خبراً عن هذا ، الثاني أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف .

الثالث : أنْ يكونَ بَدَلاً من زيد ، هذا معنى كلامه [٤] ، وإنْ اختلَفَ لفظُه .

قوله : (وإنْ جعلتَه حالا فَنَصَبْتَه كان أجودَ) [٥] لأنَّك إنْ نصبتَه على الحال لم يلقَكَ فيه شيءٌ ، وإنْ جعلتَه بَدَلاً كان فيه ما ذكرتُه مِن إقامة الصفة مُقَامَ الموصوف ، على ما بَيَّنْتُه .

قوله : (وإذَا تَقَدَّم نَعْتُ النكرة عليها نُصِبَ على الحال) [٦] .

اعترض الناسُ هذا الكلام ، فقالوا : النَعْتُ لا يتقدَّمُ على المنعوت ، وإذَا قلتَ : هذا مُقْبِلاً رجلٌ لم يَتَقَدَّم من قولك : هذا رجلٌ مُقْبِلٌ ، إنَّما تَقَدَّمَ من النصب على الحال ، لأنَّ النعتَ لا يكون إلَّا تابعاً .

---

(١) الجمل ص ٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧ وفيه «إذا جعلته» .

(٣) سورة العلق آية ١٥ ـ ١٦ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٨٣ ـ ٨٦ ، وانظر شرح الجمل لابن العريف ل ٢١ .

(٥) الجمل ص ٢٧ وفيه « فنصبه » ، وفي الخطيتين « فنصبته » كما هنا .

(٦) المصدر نفسه ص ٢٧ .

قلت : إنَّما أراد إذا تَقَدَّم ما يجوز أَنْ يكونَ نعتاً للنكرة ، فانه يُنْصَبُ على الحال ، فَتَسامَحَ في العبارة ، فسماه نعتاً لجوازه أَنْ يكونَ نعتاً مع التأخير ، وهذا النوع موجود في كلامه كثيراً ، وسأنبه عليه في مواضعه إنْ شاء الله .

وهذا الكلام يحتاج الى بَسْط ، وذلك أَنْ تقولَ : النكرة لا تخلو أَنْ تكونَ مخفوضةً ، أو مرفوعةً ، أو منصوبةً ، فإنْ كانت النكرةُ مخفوضةً ، فلا يجوزُ ذلك عند البصريين ، فلا تقول : مررتُ ضاحكةً بامرأةٍ ، وإنْ كنتَ تقول : مررت بامرأةٍ ضاحكةٍ ، كما لا تقول : مررتُ ضاحكةً بهندٍ ، وإنَّما تقول : مررت بهندٍ ضاحكةً ونَصَّ على هذا سيبويه [1] ، وخالف في هذا الكوفيون ، ولم يسمعوه وإنَّما أجازوه بالقياس [2] ، وسيأتي الكلامُ في تعليلِ هذا في باب الحال مستوفىً [3] . فإنْ كانتِ النكرةُ مرفوعةً أو منصوبةً ، فيجوز أَنْ تَتَقَدَّمَ إنْ كان معك ما يَصِحُّ أَنْ يعملَ في الحال، والذي يعمل في الحال بإتفاق : الفعلُ ، ومعنى الفعل ، فمثالُ الفعل : جاءني اليوم رجلٌ عاقلٌ، فيجوز أن تقول: جاءني اليوم عاقلاً رجلٌ، وكذلك جاءني اليوم ضاحكاً رجلٌ، ومثال معنى الفعل: هذا رجلٌ ضاحكٌ، فيجوز أَنْ تقولَ: هذا ضاحكاً لأَنَّ في (هذا) معنى التنبيه وكذلك: في الدار ضاحكاً رجلٌ، وأنشد سيبويه :

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٢٤

(٢) ممن ذهب الى هذا أبو الحسن بن كيسان وأبو علي الفارسي وابن برهان وابن مالك واحتجوا بشواهد متعددة منها قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلَّا كافَّة للناس بشيراً ونذيراً ﴾ سورة سبأ آية ٢٨ ـ ومنها قول الشاعر :

فإن تَكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ ... فلن تذهبوا فَرْغاً بقتل حِبالِ

انظر شرح اللمع لابن برهان ص ١٢٣ ـ ١٢٤ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦ ، فما بعدها ، شرح الكافية ١/٢٠٧ ، توضيح المقاصد ٢/١٤٨ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، التصريح ١/٣٧٩ ، همع الهوامع ٤/٢٦ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٥٢٩.

٤٣ ـ * لِمَـيَّـةَ مُوْحِشـاً طَـلَـلٌ * (١)

ومن أبيات الحماسة :

٤٤ ـ * وفـي الأرضِ مَبْثُـوثـاً شُـجَاعٌ وعَـقْـرَبُ * (٢)

واختلف النحويون في الابتداء ، فمنهم من ذهب الى أنّه يجوز أنْ يعملَ (٣) في الحال ، وهو ظاهرُ كلام أبي القاسم في النصف الثاني (٤) ، ويظهر من كلام سيبويه بعض ظهور ، وأكثر النحويين على منعه ، فعلى هذا يكون الخلاف في قولك : زيدٌ راكباً صاحبُك ، فأكثر الناس لا يجيزه إلّا على تقدير: إذَا كان ، ولا يجوز على غير ذلك . وسيأتي الكلام في هذا في باب الحال (٥) .

قوله : (وإذَا تَكَرَّرتِ النعوتُ فإنْ شِئْتَ اتبعتها الأول) (٦) .

اعلم أنَّ الإتباع والقطع يكون مع تَكَرُّرِ النعوت ، ومع عدم تَكَرُّرِها ،

---

(١) البيت لكُثَيِّر كما في ديوانه ص ٥٠٦ ، وتمامه :

* يلوح كأنّه خلل *

وانظر الكتاب ١٢٣/٢ ، معاني القرآن ١٦٧/١ ، مجالس العلماء ص ١٧٤ ، الخصائص ٤٩٢/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٢٣/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٦/١ ، أسرار العربية ص ١٤٧ ، المرتجل ص ١٦٦ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، تبيين المشكل ص ٢٤ ، مغنى اللبيب ص ١١٨ ، ٥٧١ ، ٨٦٥، شرح شواهده ٢٤٩/١ ، خزانة الأدب ٥٣٣/١ .

(٢) لبعض بني فقعس ، وصدره :

* وهلاَّ أعَدُّوني لمثلي تفاقدوا *

انظر الحماسة ص ٦٨ ، وشرحها للمرزوقي ٢١٤/١ ، وفيهما « مبثوث » بالرفع ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٣) في الأصل « يقال » تحريف .

(٤) في الأصل : « وهو ظاهر كلام سيبويه في النصف الثاني » ولعل الصواب ما أثبت بدليل قوله بعد « ويظهر من كلام سيبويه . . » وقوله فيما سيأتي ص ٥٢٧ ، الثاني الابتداء ، فيظهر من قول أبي القاسم في باب الموصولات أن الابتداء يعمل في الحال.

(٥) انظر ما سيأتي ص ٥٣١.

(٦) الجمل ص ٢٧ .

وسأُبينُ بَعْدُ إنْ شاءَ الله ، لِمَ قال أبو القاسم : (وإذَا تكررتِ النُعوتُ) فيجوز أَنْ تقولَ : مررتُ بزيدٍ العاقِلِ ، وتنصبُه باضمار فعل ، وترفعُه باضمار المبتدأ ، وإنَّما تفعل هذا إذا كان زيدٌ معلوماً ، ولم تأتِ بالنعت لِتُزِيلَ اشتراكَ الاسم ، ولو جئتَ بالنعت للبيان لم يجز إلَّا الإتباع ، ولم يَجُزِ القطعُ ، وإنَّما يجوز القطعُ إذَا كان الاسم معلوماً ، وجئتَ بالصفة للمدح أو الذَّمِّ أو التَّرحُّم . فإنْ قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، وأنت تظن أنَّه معلومٌ عند مخاطَبِك مَنْ تعني ، ثم تَبَيَّنَ لك أنَّه قد أُشْكَل عليه مَنْ تَعْنِي ، فيجوز أَنْ تنصبَ باضمار فعل ويجوز أَنْ ترفعَ / باضمار المتبدأ فتقول : الخياطُ بالرفع والنصب ، ويجوز لك إظهارُ الفعل وحذفُه ، وكذلك إظهارُ المبتدأ وحذفه فتقول : أَعْني الخياطَ إنْ نصبتَ ، أو : هو الخياطُ إنْ رفعتَ(١) . وأمَّا إذَا كانت الصفة المَأْتِيّ بها للمدح أَوْ التَرَحُّم ، ثم قَطَعْتَ فَنَصبْتَ باضمار فعل ، أو رَفَعْتَ باضمار المبتدأ ، فلا يجوز اظهارُ الفعل ، ولا اظهار المبتدأ ، ويجوز أَنْ تُتْبِعَ ثم تقطعَ فتقول: مررت بأخوتكَ الظُّرفاءِ الكرامُ العقلاءُ، ويجوز أَنْ تنصبَ الثاني باضمار فعلٍ ، وترفعَ الأول باضمـار المبتدأ ، والعكس فتقول : مررتُ باخوتك الظرفاءِ الكرامُ العقلاءَ ، تنصِب الكرامَ وترفع العقلاءَ ، واختلف النحويون في الإتباع بعد القَطْع فمنهم مَنْ أجازه وقال : ليس فيه إلَّا الفصل بين الصفة والموصوف ، وهذا جائز ، ومنهم مَنْ منعه وقال : الأَصلُ في صفة المدح والذَّمِّ والتَرَحُّم القَطْعُ ، لأَنَّ المقصود

[٥٢]

(١) قال المرادي في توضيح المقاصد ١٥٤/٣ « وان كان لتخصيص ، وليس أحد الثلاثة نحو : مررت بزيد الخياط » جاز قطعه الى الرفع على اضمار « هو » والى النصب على اضمار « أعني » . . . وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور نص عليه ابن أبي الربيع ، وقال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٤ في معرض حديثه عن « مررت بزيد الخياط : « وأكثر الناس على لزوم الاتباع فيه . . . . . . وذهب الاستاذ أبو الحسين ، ومن لقيناه من أشياخ سبتة الى جواز الأمرين على وجهين مختلفين . . . » ثم أجمل ما ذكره المؤلف هنا .

الاخبار بحاله وصفته بعدما تم الاخبار عنه بفعله ، ألا ترى أنَّك إذَا قلتَ : مررتُ بزيدٍ العاقلُ ، وأنتَ قد جئتَ بالعاقل للمدح فقد حصل اخبارك بالمرور ، ثم جئتَ بعد ذلك بكلام تَقْصِدُ به غيرَ الكلام الأول ، وهو المدح والتعظيم ، إلاَّ أَنَّ العرب أجرتْهُ فعلاً ، لأَنَّه يُفْهَم منه في الأول صفةٌ ، فجرى لذلك مَجْرى ما جِيَء به للبيان من الصفات ، فإذا قطعوا وجاءوا على القياس ، فيكون رجوعُهم بعد ذلك الى النعت نقضاً للغرض ، ويجري هذا مَجْرى العودة على المعنى بعد اللَّفظ، والعودة على اللَّفظ بعد المعنى، والعودةُ إلى المعنى بعد اللَّفظ صحيحةٌ لا خلافَ فيها، العودة إلى اللفظ بعد المعنى خروجٌ عن القياس ونَقْضٌ للغرض ، وقد اختلف الناس في هذا أيضاً، كما اختلفوا في الفصل الأول، والأقوى أَلاَّ يُتْبَعَ بعد اللفْظ، وأَلاَّ يعادَ على اللفظ بعد العودة على المعنى [١] . وكان الاستاذ أبو علي يُنْشِدُ في هذا الموضع .

٤٥ ـ إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد   إليـه بوجـهٍ آخـرَ الـدّهـر تُقْبِـلُ [٢]

وهذا الذي يظهر من كلام أبي القاسم، لأنَّه قال في قول خرنق [٣] .

٤٦ ـ النـازلين بكـلِّ معتـركٍ   والـطَّيبـون معـاقـدَ الأُزْرِ [٤]

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٧ ، غاية الأمل ١/ ص ٦٤ .

(٢) البيت من حماسية لمعن بن أوس المُزَني ـ صحابي ، شاعر مجيد من المخضرمين مدح جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم . كان معاوية رضي الله عنه يُثني على شعره / ترجمته في : معجم الشعراء ص ٣٢٢ ، اللآلىء ٢/٧٣٣ الاصابة ٣/٤٩٩ « ترجمة رقم ٨٤٥١ » ، خزانة الأدب ٣/٢٥٨ ـ ديوانه ص ٩٤ ، الحماسة ص ٣٢٧ ، شرحها للمرزوقي ٣/١١٣١ .

(٣) في الأصل : « خرنيق » .

(٤) البيت لخرنق بنت هفان بن بدر ـ أخت طرفة بن العبد لأمه ـ انظر ديوانها ص ٢٩ ، الكتاب ١/٢٠٢ ، ٢/٥٧ ـ ٥٨ ، ٦٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٦ ، معاني القرآن ١/١٠٥ ، الأصول ٢/٤٠ ، الجمل ص ٢٨ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١١ ، الحلل ص ١٥ ، الفصول والجمل ص ١١ ، ٢٩ ، ٦٦ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٢٣١ ، المحتسب ٢/١٩٨ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٤٥ ، الانصاف ٢/٤٦٨ ، ٧٤٣ ، نتائج الفكر ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨ ، همع الهوامع ص ٥/١٨٣ ، التصريح ٢/١١٦ ، خزانة الأدب ٢/٣٠١ .

التقدير : « وهم الطَّيبون » ، ولم يجعل : والطَّيبون - وان كان مرفوعاً - معطوفاً على الذين ، لأنه لو فعل ذلك لكان إتباعاً بعد القطع .

قوله : (وان شئت عطفت بعض النعوت على بعض)[1] .

اعلم أنَّ النعوت يعطف بعضها على بعض بجميع حروف العطف ، عدا (حَتَّى) فإنَّ العطفَ في النعوت يَبْعُد فيها ، مع أنَّ العطفَ بحَتَّى قليلٌ ، فتقول : مررت بزيدٍ العاقلِ والكريم والصالحِ ، وتقول في الفاء : مررت بزيدٍ الغازي فالغانمِ فالآيبِ ، لإنَّ الإيابَ بعد الغنيمة. قال:

٤٧ - يا لَهْفَ زَيَّـابَـةَ لـلحـارِثِ الصـابـحِ فـالغـانِمِ فـالآيِبِ»[2] .

وتقول : مررت بزيدٍ الغانمِ ثمَّ الآيب ، إنْ جعلتَ بينهما مُهْلةً ، وتقول : مررت بزيدٍ إمَّا العاقلِ وإمَّا الجبانِ ، وكذلك تقول : أَمَرَرْتَ بزيدٍ العاقلِ أم الجبانِ ؟ ذكر هذا كلَّه سيبويه[3] وغيره والقياس يقتضيه ، ويجوز لك في العطف بالواو أَنْ تقطعَ ، فتقول : مررت بزيدٍ العاقلِ والشجاعَ والكريمُ . تنصب الشُّجاع باضمار أَعْنِي وترفع الكريم باضمار هو ، ولا يظهر على حَسَبِ ما ذكرتُه . ورأيتُ بعضَ[4] مَنْ يتعرَّض لهذه الصَّنعة يقول : لا يصح أنْ يقدّرَ هنا : أعني ، وإنَّما يقدر : أمدح العاقل ، وحُذِفَ أمدح ، وهذا ليس بشيء ، لأنَّ الفعلَ لا يُحْذَفُ حتى يكونَ معك ما يطلبه ، ويدلُّ عليه ، ولا بُدَّ من هذين الشرطين في كلِّ محذوفٍ ، والدليلُ إنَّما يكون قبل الحذف ، ولا يكون المُفَسِّر بعدُ إلاَّ مسموعاً لا يقاس كباب الاشتغال ويجري

---

(١) الجمل ص ٢٨ .

(٢) البيت أول ثلاثة أبيات لابن زيابة / انظر الحماسة ص ٥٠ ، شرحها للمرزوقي ١٤٧/١ ، أمالي ابن الشجري ٢١٠/٢ ، مغنى اللبيب ص ٢١٦ ، همع الهوامع ١٨٤/٥ ، خزانة الأدب ٣٣١/٢ ، ٣٩٧/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٩/١ .

(٤) في الأصل : بعد »

هذا مَجْرى الإضمار ، لا يُضْمَر الاسم حتى يكونَ قبله ما يفسِّره ، ولا يضمر على شريطة التفسير ، إلاَّ في أبوابٍ مسموعةٍ تُحْفَظُ ولا يُقَاس عليها ، وليس معك هنا ما يدلُّ على (أمدح) فتحذفه ، وإنَّما يدلك على أنَّك مادح ذكرك الصفةَ بعد ذلك ، وكذلك إذَا قلتَ : مررت بزيدٍ الجبانُ ، لا تقدر / الفعل [٥٣] أذمُّ ، لأنَّ الذَّمَّ إنَّما فُهِم من قولك : الجبان ، والحذف قبل ذكر الجبانُ . ثم بعد ذكرك الصفة يعلم أنَّه مادح ، أو ذَام ، قال سيبويه : وليس كلُّ صفة يُمدح بها ، ولا كلُّ صفة يُذَمُّ بها ، لا تقول : مررت بزيد النجارُ ، فتنصبه بإضمار فعل، ولا ترفعه بإضمار المبتدأ على طريقة المدح، لأَنَّ العربَ [لا] [١] تَمْدَحُ بهذا . صفاتُ المدح عندهم معلومةٌ مثل : الغانم ، والشجاع [٢] .

وقال أيضاً : ليس في كل موضع يكون هذا القطع على المدح ، إنَّما يكون هذا حيثُ تُعلم الصفةُ مما ذكرته ، أو تكون معلومة قبل ذلك ، ثم تأتي بها على جهة المدح لمن يعلم هذا ، كما تعلمه أنت . هذا معنى كلامه [٣] وقد تذكر الشخصَ وتَصِفُه ، فَيُعْلَمُ مِنْ وصفك له التعظيمُ ، ثم تقطع بعد ذلك وإنْ كان قبل اخبارِك مجهولا عند مخاطَبِك ، ومن هنا قال أبو القاسم : « وإذَا تَكَرَّرتِ النعوت » عندما تَتَكَرَّرُ يُعلم من تعظيم الشخص ما لا يُعلم قبل ذلك ، فيجوز عند ذلك القطعُ. ثم أنشد لِخرْنِق بنت هَفَّان .

لَا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ [٥٤]

العداة : جمع عاد كما تقول : غازٍ وغُزَّاة ، وفُعَلَةٌ بضم الفاء قياس في جمع فاعل المعتل العين نحو : عَافٍ وعُفَاةٍ ، وسُمٌّ بضم أوله ويفتح ،

(١) تكملة بها يستقيم الكلام .
(٢) انظر الكتاب ٢/٦٩ .
(٣) انظر المصدر نفسه ٢/٦٦ .

والمعنى أنَّهم سُمٌّ للأعداء ، يصفهم بالشجاعة . وقوله [١] : وآفَةُ الجُزْرِ « يصفهم [١] بالكرم ، والجُزْرِ جمع جزور ، والأَصل : جُزُرٌ بضم الزاي ، ويجوز التسكين كما تقول في حُمُر : حُمْـر ، وفي عُنُق : عُنْق ، ولزِمَ التسكينُ هنا للوزن والقافية ، وكُلُّ ما أُعِدَّ من النُّوق والجمال للنَّحر مطلقاً فهو جَزُورٌ ، فإنْ أعِدَّ ليكونَ هَدْياً أو أُضْحِيةً قيل له : بَدَنَةٌ ، ويقال في الشَّاة المُعَدَّةِ : جَزْرَة ، والجمع جُزُرٌ وجُزُرَاتٌ ، وقوله [١] ؛ « والطيبون مَعَاقِدَ الأزْرِ » يصفهم [١] بالعِفَّة كما قال عنترة :

٤٨ ـ وأغضُّ طَرْفِيَ ما بَدَتْ لي جَارَتي حَتَّى يُـوَارِيَ جَـارَتي مَـأْوَاهَـا [٢]

ومعاقِد منصوبٌ على التشبيه ، ويجوز في غير هذا الموضع أنْ يُقَالَ : الطَّيِّبو مَعَاقِدِ الأُزر على الإضافة، ويجوز: مَعَاقِدَ[٣] أزْراً كما تقول: مررت بالرجلِ الحسنِ وجهاً ، والأصل : الطيب مَعَاقِدَ أُزْرِهم، فَنُقِلَ الضمير وَصُيِّـر فاعلاً ونُصِبَ على التشبيه بالمفعول به عـلى حسَب مـا يتبين ذلك في بابه [٤] .

قوله : (واعلم أنَّه يجوز أنْ تُنْعَتَ الأسماءُ كلُّها إلاَّ المضمر) [٥] .

اعلم أنَّ الأسماءَ على أربعـة أقسام :

قسم لا يُنْعَتْ ولا يُنْعَتْ به ، وهو المضمر ، لا يُنْعَتُ به ؛ لأنَّه لا يَدُلُّ على وصفٍ وقد تَقَدَّم أنَّ حَدَّ النعت هو : الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصفٍ فيه ، ولا يُنْعَتُ هو لأمرين :

---

(١) كان حقُّه أن يقولَ : قولها ، تصفهم كما قال في إملائه ص ٣٩ ، فالبيان كما ذكر لخرنق بنت هفان .

(٢) ديوانه ص ٣٠٨

(٣) في الأصل : « أزر »

(٤) انظر ما سيأتي ص ١٠٨٠ فما بعدها

(٥) الجمل ص ٢٩

أحدهما : أنَّ النَّعْتَ والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمراً ، لأنَّ المضمرَ وَضْعُه مخالفٌ لوَضْعِ الظاهر ، المضمر إنَّما يذكر حيثُ يُعْلَم على مَنْ يعود ، ويكون معه ما يُفَسِّرُهُ ، والظاهرُ إنَّما وُضِع لبيان ما لا دَليلَ للمخاطب على مُسَمَّاه إلَّا به ، وسأزيد هذا بياناً في باب النداء بحول اللّـهِ.

الثاني : ما ذكره أبو القاسم : أنَّ « الاسم لا يُضْمَر إلَّا بعـد أنْ يُعْرَفَ »[١] فقد استغنى عن النعت ، وبهذا عَلَّلَهُ سيبويه[٢] .

فإنْ قلتَ : إنَّما يجب هذا مع[٣] نَعْتِ البيان ، وقد تَقَدَّم أنْ النعتَ يكون للمدح ، ويكون للذَّمِّ ، ويكون للتَّرَحُّم ، ويكون للتوكيد .

قلتُ : الأصل في النعت أنْ يكونَ للبيان ، وأمَّا نعت المدح وغيره مما ذكر، فليس بالأصل، لأنَّ المقصود قد تَمَّ بذكر الأول، على حَسَبِ ما تقدم، فَلَمَّا امتنع الأَصل امتنع ما جاء بالاتِّساع، وعلى التشبيه به. وبهذا كان الأُستاذُ أبو علي يَنْفَصِلُ عن هذا الاعتراض، وهو حَسَنٌ[٣].

الثاني : يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، وهو : الاسمُ العَلَمُ فتقول : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، ولا يجوز أنْ تَنْعَتَ بزيد ، ولا بما أشبهه ، لأنَّ الأسماء الأَعْلَامَ

---

(١) الحمل ص ٢٩ .

(٢) الكتاب ٢/٨٨ .

(٣) في الأصل : « منع » .

(٤) أجمل الاعتراض والجواب عنه ابنُ الفخار في شرح الحمل ص ٦٥ ، وقال ابنُ بزيزة في غاية الأمل ١/٦٤ عن الضمير : « .. واختلفوا هل ينعت على معنى المدح والذم أم لا فمنعه بعض المتاحرين، وأجاره بعضهم ولم أر سيبويه نص عليه ، وظاهر تعليله يقضي بجواز نعته للمدح أو للدم ، واحتجاج ما نعيه بأنَّه اذا امتنع فيه نعت البيان الذي هو الأصل تبعه نعت المدح الذي هو الفرع ، باطل من وجهين ، الاول أنا لا ندعي واحداً منهما اصلا سلمناه (كذا) لكن وجدنا الفروع تستعمل حيث لا تستعمل الأصول ، وهو كثير جداً » وانظر همع الهوامع ٥/١٧٦

ليس فيها دَلالةٌ على الوصف ، لأنَّها إنَّما وُضِعَتْ لتعيين ما وُضِعَت عليه ، من غير نظرٍ الى صفة من صفاته ، وتعيينه في جمع أحواله .

الثالث : ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به ، فإذَا نُعِتَ لم يُفْصَل بينَه وبين نَعْتِه ، وإذَا نُعِتَ به فصل بينه وبين منعوته ، وذلك الأسماء المبهمة ، فتقول : مررتُ بهذا الرجل / وجاءني هذا الرجلُ، ورأيتُ هذا الرجلَ، [٥٤] ولا يجوز أنْ يُفْصَلَ بين هذا والرجل بفاصل، لأنَّهُ معه كالشيء الواحد ، وإنَّما صار معه كالشيء الواحد لأنَّ جميع النعوت إنَّما جِيء بها لبيان وصف الأول بعد ما تَبَيَّنَ جنسُه ، ألَا ترى أنَّك إذَا قلتَ : جاءني زيدٌ ، فقد تَبَيَّنَ جنسُه ، وإنَّما وقع الإشكال في الوصف فقلت : زيدُ العاقلُ ، وانفصل بذلك مِنْ غيره ، وهكذا جميع الصفات ، إلاَّ المبهم ، فإنَّ أوْل ما يَنْبَهِمُ فيه الجنس ، وجاء (الرجل) وما أشبهه مما يدل على الجنس لبيان ذلك منه فصار عند ذلك بمنزلة (زيد) إذَا جئتَ به . ثم إنْ وقع انْبِهَامٌ بعد ذلك أزيلَ بما يدل على الصِّفة ، وجرى مَجْرى زيد ، فتقول : جاءني هذا الرجلُ العاقلُ، فصار لهذا المبهم مع صفته كالشيء الواحد .

فَإنْ قلتَ : هذا صحيح إذَا وُصِفَ بالجنس ، فإنْ كان الجنس معلوماً وَوُصِفَ بما يدلُّ على الصِّفة نحو : جاءني هذا العاقلُ ، فيجب أنْ يفصِلَ بين الاسم ونعته .

قُلْتُ : إذَا وُصِفَ المبهم بالمشتَقِّ فإنَّما هو مِن إقامة الصفة مُقام الموصوف ، فإذَا قُلْتَ : جاءني هذا العاقلُ ، فالأصل أنْ تقولَ : جاءني هذا الرجلُ العاقلُ ، ثم حُذِفَ الموصوف ، وأُقيمت الصِّفة مُقامَه ، لأنَّ المشتقاتِ إنَّما وُضِعَت أنْ تكونَ جاريةً على الأسماء الجوامد الدَّالَّة على الجنس ، ونَصَّ أبو علي في الايضاح [1] وغيره على هذا [2] ، وهو صحيحٌ إذَا تأملتَه ،

---

(١) الايضاح ١/٢٧٩ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٧ شرح المفصل ٣/٥٧ .

فيجب لما ذكرته أنْ يجريَ المشتق إذَا جرى على المبهم صفةً مجرى الجامد ، لأنَّه قام مقامه ، فالقياس أنْ يبقى عليه حكمه ، ويَتَنَزَّلَ منزلَته فلا يُفْصَل بين المبهم ونعته كائناً ما كان .

مسألة : إذَا قلتَ : جاءني هذان الطويلُ ، والقصيرُ ، فلا يجوز ، لأنَّ القصير نعتٌ لأحد المبهمين فيجب ألَّا يُفْصَلَ بينه وبين المبهم ، وأنْتَ قد فصلتَ بينهما بالطويل ، وإنَّما يقال في مثل هذا : جاءني هذا الطويلُ وهذا القصيرُ ، ولا أعلمُ في هذا خلافاً بين البصريين . وكذلك لا تقول : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ[1] . فإنْ جرى المبهم صفةً على ما قبله نحو : جاءني زيد هذا فالقياس أنْ يفصلَ بينهما[2] كما يفصل بين الأسماء كلِّها وصفاتها قال الله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُم هَٰذِهِ ﴾[3] فهذه نعتٌ لِوَرِقِكُمْ ، ويجوز أنْ يفصلَ ، كما يفصل بين الأسماء كلِّها ونعوتها قال سبحانه : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فاطِرِ السَّمَٰوَاتِ ﴾[4] . ولا أعلمُ في هذا الذي ذكرتُه خلافاً .

الرابع : ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به ، ويُفْصَلُ بينه وبين منعوته ، ويُفْصَل بينه وبين نَعْتِه ، وذلك ما عدا ما ذكرتُه من الأسماء ، وهي الأسماءُ المعرَّفةُ بالألف واللام ، وبالإضافة ، والأسماءُ النكرات ، فتقول : جاءني الرجلُ العاقلُ ، وجاءني صاحبُ عمرٍو العاقلُ ، وجاءني عمرٌو صاحبُ زيدٍ ، وكذلك ما أشبهه ، ويجوز الفصل بين الأسماء ونعوتها ، وإنْ كان الأحسن ،

---

(١) انظر الكتاب ٢/٨ ، الأصول ٢/٣٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٢ - ٢١٣

(٢) ذكر سيبويه في الكتاب ٢/٦ ، والمبرد في المقتضب ٤/٢٨١ ، وابن السراج في الأصول ٢/٣١ ، والفارسي في الايضاح ١/٢٧٩ ، أن العلم يوصف بالاسماء المبهمة - اسماء الاشارة - نحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذاك ، ولم يذكروا ان القياس الفصل بين اسم الإشارة وبين منعوته

(٣) سورة الكهف آية ١٩ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٤ .

والأصل ألَّا يفصلَ .

قوله: (لو قلت: ضَرَبْتُهُ الكريمَ أو مررتُ به العاقلِ على النعت لم يجز)[1].

قال: (على النعت) لأَنَّه يجوز على البَدَلَ، ويجوز أَنْ يُنْصَبَ بإضمار فعل ويجوز أَنْ يُرْفَعَ بإضمار المبتدأ، على حَسَبِ ما تقدَّم.

قوله : (وإذَا اختلف اعرابُ الأَسماء المنعوتة أو العوامل فيها لم يُجْمعْ بين نعوتها) [2] .

اعلم أَنَّ الاسميـن إذَا كان نعتُهما واحداً ، فلا يجوز أَنْ يُجْمَعَ بينهما إلَّا بشروطٍ أَرْبعة .

أحدهـا : أن يتفقا في الاعراب ، فإن كان أحدهما مرفوعاً ، والآخر منصوباً فلا يجمع بين نعتيهما ـ وإن كان العامل واحداً ـ فتقول: ضرب زيدٌ العاقلُ زيداً العاقلَ ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيدٌ عمراً العاقلان ، لأنّك إن رفعتَ نعتّ المنصوب بالمرفوع ، وإن نصبت نعتّ المرفوع بالمنصوب ، لأَنَّه نعتٌ للاسمين ، ولأَنّ الاسم الواحد لا يكون فاعلًا مفعولاً . ونعت الفاعل يتنزّل منزلة الفاعل ، ألا ترى أنك اذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فالعاقل هو القائم ، لأَنَّه زيد .

الثاني : أن يتفقا في العامل ، فتقول : قام زيدٌ العاقلُ وهذا محمّدٌ العاقلُ ، ولا / يجوز قام زيد وهذا محمد العاقلان ، لأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، ولا يعمل عاملان في اسم واحد . فان قلت : قام زيد وقعد عمرو العاقلان فالظاهر من كلام سيبويه أنّه جائز [3] . [55]

وإنَّما جاز هذا لأَنَّ الفعلين في معنى فعل واحد ، وكأَنَّك قلتَ :

---

(1) الجمل ص ٢٩ .

(2) المصدر نفسه ص ٣٠ وفيه « أو العامل فيها » ومثله في « ج » وفي « س » كما هنا .

(3) في الأصل : « غير جائز » باقحام « غير » ، وانظر الكتاب ٢/٦٠ .

اختلف زيد وعمرو العاقلان، وتضادَّ الرجلان، فيظهر أنَّ العاملين إذَا كانا فعلين فيجوز الجمع، لأنَّك تقدر فيهما أنْ تَرُدَّهما إلى فعل واحد.

الثالث: أنْ يتفقا في تعريف أو تنكير، فإنْ كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فلا يجوز الجمع بين نَعْتَيْهما، لأنَّك إنْ فعلتَ ذلك وجعلتَه نكرة، نَعَتَّ المعرفة بالنكره، فإنْ جئتَ به معرفة نَعَتَّ النكرة بالمعرفة، لأنَّهما نَعْتُ لهما، ولا تُنْعَتُ النكرة إلَّا بنكرة، والمعرفة لا تُنْعَتُ إلَّا بالمعرفة، لا تدخل إحداهما على الآخرى.

الرابع: أنْ [لا يكونَ][1] أحدهما مظهراً والآخر غير مظهر، وكذلك المبهم وغير المبهم، لا يجوز أنْ تقولَ جاءني هذا وزيدٌ الرجلانِ العاقلانِ[2].

مسألة: هذه شاةٌ وسَخْلَتُها راتعين فَتُنْصَبُ على الحال، ولا يجوز الرفع على أنْ يكونَ نعتاً للشاةِ والسَّخْلَةِ، لأن الشاة نكرةٌ، والسَّخْلَةُ معرفةٌ. فإنْ جعلتَ السَّخْلَةَ نكرةً ـ وتكون الاضافة هنا بمنزلة الإضافة في قولك: كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم، على مَنْ خفض السَّخْلَة ـ جاز الرفع في الراتِعَيْنِ، لأنَّ التقدير: هذه شاةُ وسَخْلَةٌ لها راتعان، وأنتَ لو قلتَ، هذا لم يكن فيها نَعْتُ المعرفة بالنكرة[3].

قوله: (ولكن تنصبه باضمار أعني، أو ترفعه باضمار المبتدأ)[4].

هذا جارٍ في كلِّ نَعْتٍ كما ذكرته، إلَّا أنَّ صفات المدح لا يجوز فيها

---

(١) تكملة بتم بها الكلام.

(٢) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٧، «وأما اشتراط الا يكون احد الموصوفين اسم اشارة، فلما يلزم على الجمع بين النعتين من الفصل بين اسم الاشارة ونعته بخلاف غيره، لأن اسم الاشارة لما أحدث في نعته تعريف الحضور فنزل منزلة حرف التعريف فلم يجز الفصل بينهما كما لم يجز بين حرف التعريف والمعرفة».

(٣) انظر الكتاب ٨٢/٢.

(٤) الجمل ص ٣٠ وفيه: «تنصبهما ... أو ترفعهما».

اظهار الفعل ولا اظهار المبتدإ وقد تَقَدَّم هذا كلُّه .

واعلم أَنَّك إذَا اجتمعت لك هذه الشروطُ الأربعة ، فأنت بالخيار إنْ شِئْتَ جمعت النَّعْتَ ، وإنْ شِئْتَ فَرَّقْتَه ، ومتى نقص من هذه الشروط شرطٌ واحد فَرَّقْتَ النعت ولا بُدَّ ، فإنْ جمعتَ فلا بُدَّ من جَمْعِ النَّعتين ، فتقول : جاءني الزيدان العاقلان ، فإنْ جمعت الاسمين واختلف النَّعْتُ فقلتَ : مررتُ برجلينِ مسلمٍ وكافرٍ ، جاز لك في مسلم وكافر وجهان : أحدهما : الرفع . الثاني : الخفض . فإنْ رفعتَ كان خبر مبتدأ محذوفٍ أو مبتدأ والخبر محذوفٌ ، والتقدير : منهما مسلمٌ ومنهما كافر أو : أحدُهما مسلم والآخر كافر ، فإنْ خفضت كان تابعاً لما قبله [1] ، ولا يجوز لك القطعُ في قولك : مررت برجلين مسلمين ، لأنَّ مسلمين قد تَهَيَّأ للجريان على رجلين فيكره القطع بخلاف : مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ ، لأنَّ مسلماً مفرد ، ورجلان تثنية فلم يَتَهَيَّأ للجريان للمخالفة التي ذكرتها .

فإنْ قلتَ : فإذَا كان الأمر كذلك فكيف صح أَنْ يجريَ صفة على التثنية ، والصِّفة حقيقية ؟

قلتُ : ليس أحدهما هو الصفة ، وإنَّما الصفة مجموع الاسمين ، فمسلمٌ وكافرٌ هما الجاريان صفة على رجلين ، ولأجل هذا كان القطع هنا قوياً ، وكذلك تقول في المعرفة : مررت بالزيدينِ راكباً وماشياً ، ويجوز القطع فتقول : راكبٌ وماشٍ ، على تقدير : أَحدُهما ماشٍ والآخرُ راكبٌ ، ولو قلتَ : مررتُ بالزيدينِ ماشيين لم يكن القطع لما ذكرته من التَّهَيُّوءِ ، والله أعلم .

مسألة : تقول : ما يصلُح بالرجل خير منك أَنْ يفعلَ هذا [2] ، وخير

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٣١ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٢/١٣ فالمثال من أمثلته وفيه : « ما يحسن »

نكرة ، والرجل معرفة ، وقد تَقَدَّم أنَّ النكرة لا تُنْعَتُ إلاَّ بالنكرة ، والمعرفة بالمعرفة .

قلتُ : لَمَّا لَمْ يمكن تعريفُ خيرٍ ، وكان الرجلُ وإنْ كان معرفةً تَقَعُ في موضعه النكرةُ هنا على معنى واحد فتقول : ما يصلح برجلٍ خَيْرٍ منك ، فجرى (خيرُ) صفةً على ما يصلُحُ أنْ يقعَ في الموضع لتوهمه ، على حَسَبِ ما ذكرتُه . ولهذا في كلام العرب نظائرُ كثيرةٌ قال :

٤٩ ـ * إنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِـهَـا * (١)

لأنَّ الحَدَثَانَ يُرادِفُ الحوادِث ، وإذَا نُطِق بالحوادث ، فكأنَّه نطق بالآخر ، وعكس هذا قوله :

٥٠ ـ * أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثَانُ * . . . . * (٢)

على تقدير الحوادث ، وأَشَدُّ من هذا قول زُهير :

٥١ ـ بَدَا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سَابقٍ شيئاً إذَا كان جائيا (٣)

---

(١) الشاهد للأعشى وروايته في ديوانه ص ١٧١ .

فـإن تَـعْـهَـديـنـي ولـي لِـمَّـةٌ فـإنَّ الـحـوادث ألـوى بـهـا

وانظره في الكتاب ٤٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٧٧/١ ، معاني القرآن ١٢٨/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، مشكل اعراب القرآن ١٨/٢ ، الافصاح للفارقي ص ٩٩ ، اصلاح الخلل ص ٣٩٨ ، أمالي ابن الشجري ١٠٥/١ ، ٣٤٥/٢ ، نتائج الفكر ص ١٦٨ ، الانصاف ٧٦٤/٢ ، شرح المفصل ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، ٤١ ، شرح الجمل لابن بزيزة ١/ ص ٤٦ ، المغنى لابن فلاح ل ٣٦ ، رصف المباني ص ١٠٣ ، ٣١٦ ، التصريح ٢٧٨/١ خزانة الأدب ٥٧٨/٤ .

(٢) البيت بتمامه

وحَـمَّـالُ الـمـئـيـنَ إذَا ألـمَّـت بـنـا الـحَـدَثَـانُ والأنِـفُ الـنَّـصُـورُ

انظر معاني القرآن ١٢٩/١ ، مجالس ثعلب ٤٨٩/٢ ، المذكر والمؤنث ص ٣٩٩ ، اصلاح الخلل ص ٣٩٩ أمالي ابن الشجري ١٠٦/١ ، الانصاف ٧٦٦/١ .

(٣) ديوانه ص ٢٨٧ ، الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٦٠/٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٧٢/١، الجمل ص ٩٦، شرح أبياته لابن سيده ل ٧، الحلل ص ١١٠، =

[٥٦] / فيمَنْ رواه بالخفض فهو معطوفٌ على تَوَهُّم الباء ، والباءُ هنا زائدة وإذَا وُجِدَتْ فكأنَّها لم توجد ، ومن هذا أيضاً قولُهم :

٥٢ ـ * . . . . . . ما هذه الصَّوْتُ * (١)

لأنَّ الصَّوْتَ : الصَّيْحَةُ . وهذا الذي ذكرتُه معنى قول الخليل رحمه الله (٢) .

= الفصول والجمل ص١٠٦، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، الإنصاف ١٩١/١، ٣٩٥، ٥٦٥/٢، شرح المفصل ٥٢/٢، ضرائر الشعر ص ٢٨٠، مغنى اللبيب ص ١٣١، ٦٠٠، ٦١٩، ٧١٥، شرح شواهده ٢٨٢/١، همع الهوامع ٢٧٨/٥. ورواية الديوان: «ولا سابقي شيء» بإضافة سابق إلى ياء المتكلم وبرفع شيء، ويروى: «ولا سابقاً شيئاً» بنصبهما، ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين:

(١) هذا جزءٌ من قول رويشد بن كثير الطائي :

يـا أيُّهـا الـرَّاكبُ المُـزْجِي مَـطِيَّتَـهُ سَائِـل بني أسَـدٍ مـا هـذه الصَّـوْتُ ؟

انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٦٦/١ ، سر صناعة الاعراب ١٣/١ ، الخصائص ٤١٦/٢ ، الانصاف ٧٧٣/٢ ، شرح المفصل ٩٥/٥ ، خزانة الأدب ١٦٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٢/٢ .

باب العطف

العطفُ يكون على وجهين : أحدُهما : عطفُ المفردات . الثاني : عطفُ الجمل . الكلام هنا في عَطْفِ المفردات ، وأمَّا عطفُ الجمل فسأذكره في الاشتغال [1] .

والعطف حَدُّه أَنْ تَقُولَ : تشريكُ الثاني مع الأول في عامله بحرفٍ من هذه الحروف [2] ، وهي عَشَرَةٌ على حَسَبِ ما تذكر بعد إنْ شاء الله تعالى . فإذَا قلتَ : قام زيدٌ وعمرٌو ، فالعامل في عمرو الفعل المتقدِّم ، وكذلك إذَا قلتَ : ضربتُ زيداً وعمراً فالناصب لعمرٍو الفعل المتقدِّم [3] .

ومن الناس مَنْ ذَهَبَ الى أَنَّ حرفَ العطف نائبٌ مناب العامل ، وأَنَّك إذَا قلتَ قام زيدٌ وعمرُو فكأَنَّك قلتَ : قام زيدٌ قام عمرٌو ، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ الثاني وأُنِيبَ منابَه حرفُ العطف [4] ، وأجراه مُجْرى ما حكاه سيبويه : أمَّا

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٦٤٤.

(٢) أورد ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٧ حَدَّ العطف عند المؤلف وعند ابن عصفور ووازن بين عبارتيهما .

(٣) قال ابن لُبّ في تقييده ل ٣٤ : « المسألة الثالثة في العامل في المعطوف عليه اذا كان مفرداً ، وفيه ثلاثة مذاهب : مذهب سيبويه أنه العامل في المعطوف عليه لكن بوساطة حرف العطف » ، وانظر الكتاب ٣٧٧/٢ شرح المفصل ٧٥/٣ .

(٤) نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٧٥/٣ الى أبي علي الفارسي ، وانظر نتائج الفكر ص ٢٤٩ تقييد ابن لب ل ٣٤ .

أنتَ منطلِقاً انطلقتُ معك (١)، والأصل : أنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك ، فحُذِفَ كان، وأُنيبَ منابَها الحرفُ، وهو (ما)، وظهر(٢) الضميـرُ؛ لأَنَّ الضميرَ لا يتَّصِلُ إلَّا بعامله .

ومنهم مَنْ قال : إنَّ الفعلَ محذوفٌ بعد حرف العطف ، وإنَّ الأصل : قام زيدٌ وقام عمرٌو ، فَحُذِفَ الفعل (٣)، وهذان المذهبانِ مُعْتَرَضانِ . أَمَّا الأول فَيَبْطُل من أربعة أوجهٍ .

أحدُها : أَنَّ الحرفَ لم يوجد نائباً منابَ الفعل المُتَصَرِّف الباقي على أصالته ، وأَمَّا : أَمَّا أنت منطلقاً ، فالحرف هنا نابَ منابَ كان ، وكان هنا ناقصة ، وهي ضعيفةٌ لِتَعَرِّيَها عن الدَلالةِ على الحَدَثِ . وأَنَّها لم يؤتَ بها إلَّا للدَلالة على الزمان ، أَلَا ترى أَنَّك إذَا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ ثم قلت : كان زيدٌ منطلقاً لم يُسْتَفَد من كان إلَّا الزمان خاصَّة ، فعلمنا بذلك أَنَّها إِنَّما سِيقت للزمان . وسيأتي الكلام عليها في بابها (٤) .

الثاني : أَنَّك تقول : استوى (٥) زيدٌ وعمرٌو ، ولو قلتَ : استوى زيدٌ استوى عمرٌو ، لم يكن كلاماً .

الثالث : أَنَّك تقول : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه ، ولو قلتَ : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ قائمٌ أخوه لم يَجُزْ لأَنَّك تنعت الرجل بما ليس من سببه ، وكذلك تقول : كان عمرٌو قائماً زيدٌ وأخوه ، ولو قلت : كان زيدٌ (٦) قائماً عمرو قائماً أخوه ، لم يكن جائزاً . لأَنَّك أخبرتَ عن زيد ، بما ليس له ولا لسَبَبِه .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٩٣ ، ٣/١٤٩ ،
(٢) في الأصل : « فظهر » .
(٣) انظر نتائج الفكر ص ٢٤٩ .
(٤) انظر ما سيأتي ص ٦٤٤.
(٥) عدت الرطوبة على هذه الكلمة فأخفتها ، ونظرتُ في إثباتها الى ما بعدها .
(٦) في الأصل : « كان كان زيد .... » .

الرابع : أنَّك تقول : أزيداً لقيتَ عمراً وأباه ، وتنصب زيداً باضمار فعل يُفَسِّرهُ هذا الظاهرُ ، لأنَّه قد عَمِل فيما هو من سَبَبِه ، ولو قلتَ : أزيداً لقيتَ عمراً لقيت أباه ، لم يَجُز ، لأنَّ لقيت الأول ، عاملٌ في أجنبي فلا يصحُّ أنْ يُفَسِّرَ ، والدليلان الثالث [والرابع] [1] ذكرهما سيبويه [2] .

وأمَّا المذهب الثاني : وهو أنَّ الفعل مُقَدَّرٌ بعد حرف العطف ، فَيَبْطُل أيضاً من الأدِلَّة الثلاثة المذكورة الثاني والثالث والرابع . والذي عَوَّلَ عليه محققو هذه الصَّنعة : أنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه لما ذكرتُه .

قوله : (وحروفُ العطفِ : الواوُ والفاءُ وثُمَّ [وأم] [3] وأوْ وإمَّا مكسورةً مكررةً) [4] .

اعلم أنَّ (إمَّا) اختلف الناسُ فيها : فمنهم من ذَهَبَ الى أنَّها حرفُ عطف [5]، وذهب أبو علي إلى أنَّها ليست بحرف عطفٍ، لأنَّك إنْ جعلتَها حرفَ عطفٍ فكيف دخل عليها حرفُ العطف [6] ، ألاَ ترى أنَّك تقول : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو ، ولا يجوز اسقاط الواو هنا ، وأمَّا (إمَّا) الأولى فاتفق النحويون على أنَّها ليست بحرف عطف ، لأنَّ زيداً فاعلٌ بقام ، فكيف يكون معطوفاً عليه ، لأنَّ المسند والمسند إليه لا يَصِحُّ أنْ يكونَ

---

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

(٢) انظر الكتاب ١/١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) تكملة من الجمل .

(٤) الجمل ص ٣٠ .

(٥) انظر الكتاب ١/٢٦٨ ، البديع ل ١١٧ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٤٨ .

(٦) الايضاح ١/٢٨٩ ، وما ذهب اليه هو مذهبُ جماعة من النحاة السابقين له منهم يونس وابن كيسان والزجاج وابن السراج ، وارتضاه ابن عصفور وابن مالك / انظر البديع ل ١١٧ ، شرح المفصل ٨/١٠٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٧ ، مغنى اللبيب ص ٨٤ ، الأشباه والنظائر ١/٣١٣ - ٣١٤ ، همع الهوامع ٥/٢٥٢ .

أحدُهما معطوفاً على الآخر ، على أنَّه قد يكون المعطوفُ نائباً منابَ المسند نحو : كُلُّ رجل وضَيْعَتُه (١) ، وسيأتي بيان هذا .

قوله : (مكسورةً مُكَرَّرةً) (٢) .

يريد أنَّ (إمَّا) لا تقع إلَّا مكررة فلا تقول : قام زيدٌ وامَّا عمرٌو ، وإنَّما يقال : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو ويقتضي هذا بظاهره أنَّك لا تقول : قام / إمَّا زيدٌ أو عمرٌو ، لأنَّها لم تَتَكَرَّر ، وقد جاء مثلُ هذا قليلاً ، وقد حذفت إمَّا الأولى في الشعر ، أنشد سيبويه : [٥٧]

٥٣ - سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا(٣)

الأَصل : « سقته الرواعد إمَّا من صَيِّفٍ وإمَّا من خريف » فحذف (إمَّا) الأولى وأُزِيلَ تركيبُ الثانية (٤) . وهذا كلُّه لا يكون إلَّا في الشعر ، وهذا يقتضي أنَّ (إمَّا) مركبة من (إنْ) و (ما) .

قوله : (ولا بَلْ) (٥) .

هذا تكرارٌ ، والعطف إنَّما هو بِبَلْ و (لا) معها إنْ كانت بعد النفي فهي توكيدٌ ، وإنْ كانت بعد الواجب فهي نَفْي ، فإذَا قلتَ : قام زيد لا بل

(١) انظر الكتاب ١/٢٩٩ ، ٣٩٣ ، وانظر ما سيأتي ص ٥٥٤ .

(٢) الجمل ص ٣٠ .

(٣) البيت للنَّمِر بن تَوْلَب العكلي؛ فارس جواد مخضرم من المعمرين [ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣١٥ ، والمعمرين ص ٧٩ ، خزانة الأدب ١/١٥٦ ، مقدمة شعره] شعره ص ١٠٤ ، الكتاب ١/٢٦٧ ، ٣/١٤١ ، مجاز القرآن ٢/٢٣١ ، الخصائص ٢/٤٤١ ، المنصف ٣/١١٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٢ مختارات ابن الشجري ص ٦٩ ، شرح المفصل ٨/١٠٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٢١٢ ، توضيح المقاصد ٣/٢٢١ ، مغنى اللبيب ص ٨٤ ، شرح شواهده ١/١٨٠ ، خزانة الأدب ٤/٤٣٤ .

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٣٣ : « فحذف « اما » ثم حذف ما من الثانية ، لأن اما مركبة من ان وما ثم أدغمت النون من أن في الميم من ما » .

(٥) الجمل ص ٣٠ .

عمرو ، فلا لنفي الأول ، وإنْ قلتَ : ما قام زيد لا بل عمرو ، فلا توكيد للنفي الأول ، وهذا هو الظاهر من كلام النحويين ، وفيها نظر يتبين بعد إنْ شاء الله .

قوله : (وحتَّى في بعض المواضع) [١] .

يريد أنَّ العطفَ بحَتَّى قليلٌ ، وأَنَّ أكثرَ ما تستعمل حرفَ جر ، أوْ حرفَ ابتداء ، وحكى سيبويه أَنَّها تُسْتَعْمَلُ حرفَ عطف [٢] ، وتكون حرفَ عطف متى وقع بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ ، نحو : قام القَوْم حتَّى زيدٌ . وضربتُ القومَ حتَّى عمراً .

والأكثر فيها أَنْ تَخْفِضَ بها فتقول : قام القومُ حتَّى زيدٍ ، فتكون حرف جر ، فإذَا قلتَ : مررت بالقوم حتى زيدٍ ، أُمكن أَنْ تكونَ حرف جر ، وأمكن أَنْ تكونَ حرفَ عطفٍ ، والأَكثر في (حتّى) أَنْ تكونَ حرف جر ، فينبغي فيها هنا أَنْ تُؤْخَذَ على الأَكثر .

ولا تكونُ (حتَّى) عاطفةً حتَّى يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ، وسيعود الكلام فيها في باب مفرد بحول الله تعالى .

فصل : [قوله] [٣] .

(اعلم أن هذه الحروفَ تَعْطِفُ ما بعدها على ما قبلها ، فَتُصَيِّره على مثل حاله من الإعراب ، فإنْ عطفتَ على مرفوع فارفع ، وعلى منصوبٍ فانصب ، وعلى مخفوضٍ فاخفض ، وعلى مجزومٍ فاجزم) [٤] .

أعطى بهذا القول أَنَّ العطفَ يكونُ في الأفعال ، لأنَّ الجزمَ لا يكونُ

---

(١) الجمل ص ٣٠

(٢) الكتاب ٩٦/١ .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) الجمل ص ٣٠ وفيه : « على مثل حاله في الاعراب » وجاء في « س » : « على مثال حاله من الاعراب » أما « ج » فجاء النص فيها كما هنا .

إلَّا في الأفعال قال الله تعالى : ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ ويَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً ﴾ [1] فَيَخْلُد مجزومٌ بالعطف على (يُضَاعَفْ) ، ومن رفع (يضاعفُ) رفع (ويَخْلُدُ) وقُرِىءَ بهما [2] ، وقال تعالى : ﴿ لِيُوَفِّيَهُم أُجُوْرَهُمْ ويَزِيدَهُم ﴾ [3] فنصب (يزيدهم) بالعطف على (لِيُوَفِّيَهُم) ، والعطف يكون في الأفعال كما يكون في الأسماء .

قوله : (فأَمَّا الواوُ فإِنَّها تجمعُ بين الشيئين وليس فيها دليلٌ على الأول منهما) [4] .

الواوُ معناها الجمع، والشخصان إذا اجتمعا في الفعل، فلا يخلو ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدها : أَنْ يكونَا معاً .

الثاني : أَنْ يكونَ الأَولُ قبلَ الثاني .

الثالث : أَنْ يكونَ الثاني قبلَ الأَول .

فمتى جاءت الواوُ فلا يُفْهم واحدٌ من هذه الثلاثة إلَّا بدليل يدلُّ من خارج ، قال تعالى : ﴿ إذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَها ، وأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَها ﴾ [5] فعلم أَنَّ الإخراج بعد الزَّلْزَلة ، ولم يُعْلَم ذلك من لفظ الواو . وكذلك قول حسَّان :

٥٤ ـ * هَجَوْتَ محمَّداً وأَجبتُ عنه * [6] .

---

(١) سورة الفرقان آية ٦٩ .

(٢) قرأ بالرفع أبو بكر وابن عامر غير أَنَّ ابن عامر يحذف الألف ويشدد العين وقرأ الباقون بالجزم غير أن ابن كثير يحذف الألف من يضاعف ويشدِّد العين/ انظر السبعة ص ٤٦٧، حجة القراءات ص ٥١٤، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٤٧.

(٣) سورة فاطر آية ٣٠ .

(٤) الجمل ص ٣١ .

(٥) سورة الزلزلة آية ١ ، آية ٢ .

(٦) تمامة * وعند الله في ذاك الجزاء * .

وروايته « فأجبت » بالفاء ، وكذا الرواية في الأغاني ٤/١٣٩ ، ومقاييس اللغة ٤/٢٧٣ ، وأمالي المرتضى ١/٦٣٢ ، واللآلي ١/٣٥٣ ، خزانة الأدب ٤/٤٤ « عن السيرة » ولا شاهد =

والإجابة ثانية عن الهَجْو ، وهذا يعلم من غير الواو ، وقال تعالى : ﴿ واسْجُدِي وارْكَعِي ﴾ [1] والركوع قبل السجود ، وهذا كلُّه ليس معلوماً من الواو . وقال سبحانه : ﴿ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ ﴾ [2] فهما في زمانٍ واحد ، وليس أحَدُهما قبلَ الآخر ، والدليلُ على أنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيبَ قولُه سبحانه : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُم رغَدَاً وآدْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[3] وقال في موضع آخر: ﴿ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وآدْخُلوا البابَ سُجَّداً ﴾[4]. والقصة واحدةٌ، فَدَلَّ على أنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيبَ[5]، لأنَّ المعلومَ أنَّ أحدَهما وَقَعَ، والدليلُ على أنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيب أنَّه لما نزل ﴿ إنَّ الصَّفَا والمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ الله ﴾[6] قال الصحابةُ: بأيِّهما نبدأُ يا رسولَ الله؟.

قال : « ابدأوا بما بَدَأَ اللهُ به » [7] ، فلو كانت الواوُ تقتضي الترتيبَ لم يسألوا عن ذلك ، والدليل الأول أقوى .

فمَنْ ذهب الى أنَّ الواوَ تقتضي الترتيب فهو خطأٌ بَيِّنٌ ، ولا ينبغي أنْ يُعْتَقَدَ أنَّ الشافعيَّ أخَذَ فرضَ ترتيبِ الوضوء من الواو ، لما بَيَّنْتُهُ من أنَّ الواوَ

= فيه على هذه الرواية . وجاء البيت في سيرة ابن هشام (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) ٤٥/٤ « وأجبت » بالواو كما أورده المصنف ، وكذا الرواية في الاقتضاب ص ٣٠١ .

(١) سورة آل عمران آية ٤٣ .

(٢) سورة الرعد آية ١٦ .

(٣) سورة البقرة آية ٥٨ .

(٤) سورة الاعراف آية ١٦١ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ل ٢٥١ .

(٦) سورة البقرة آية ١٥٨ .

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه « كتاب الحج / باب المواقيت » ٢٥٤/٢ عن جابر ، وجاء في فيض القدير ٧٦/١ «ورواه عنه ايضا النسائي بإسناد صحيح. . . في حديث طويل، وكذا البيهقي، وصححه ابن حزم. . . ورواه مسلم بلفظ (أبدأ) بصيغة المضارع للمتكلم، وأحمد ومالك وابن الجارود، وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حِبّان والنسائي أيضاً (بلفظ (نبدأ) بنون الجميع . .).

لا تقتضي الترتيب ، وبيانُ مأخذه مذكورٌ في موضعه .

[٥٨] قوله : (والفاء معناها أَنَّ الثاني / بعد الأَول بلا مُهْـلة)[١].

اعلم أَنَّ الفاء لها ثلاثة معان: أَحَدُها: الجمعُ، والثاني: الترتيبُ، والثالث: الاتصال، فتقول: قام زيدٌ فعمرٌو، فتدلُّ الفاءُ على أَنَّ عمرا قام بعد زيدٍ متَّصلاً به.

ويرد على هذا ثلاثة [٢] اعتراضات ، بزوالها يصح ما ذكرته :

أحدها: قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَـةٍ أَهْلَكْنَـاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [٣] وبلا شك أَنَّ مجيءَ البأس قبلَ الإهلاك .

الجواب : أَنَّ هذه الآية بمنزلة الآية التي في النحل وهي قولُه تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ القُرآن فَٱسْتَعِذْ بِاللهِ ﴾ [٤] [المعنى : فإذا أردتَ قراءةَ القرآن فاستعذ بالله] [٥] فكذلك هذه الآية ، المعنى : وكم من قرية أردنا اهلاكَها فجاءها بأسُنا ، وبلا شك أَنَّ مجيءَ البأس ثانٍ عن إرادة الإهلاك، وهذا النوعُ في كلام العرب كثير .

الثاني : أَنَّ سيبويهِ حكى : دخلتُ البصرةَ فالكوفَة [٦] . وبلا شك أَنَّ دخولَ الكوفة لا يكون إلَّا بعد أَيَّامٍ من دخول البصرة : لأَنَّ بينهما من المسافة ما لا يُمكن معه الاتصال .

---

(١) الجمل ص ٣١ .

(٢) في الأصل « ثلاث » .

(٣) سورة الأعراف آيـة ٤ .

(٤) سورة النحل آية ٩٨ ، وفي الأصل « واذا قرأت » .

(٥) تكملة بنحوها يتم الكلام .

(٦) لم أجد هذا في الكتاب (طبعة عبد السلام هارون) ، وفي شرحه للسيرافي ٢/ ل ١٥١ : ودخلت الكوفة فالبصرة ، فالثاني بعد الأول ، وهو متصل به وداخل في معناه. . .. والبصرة داخلة في الدخول مثل الكوفة ومعنى ذلك أنه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى وصله بالسير الذي دخل به البصرة » وانظر الايضاح ٢٨٦/١ ، الجنى الداني ص ٦١ ـ ٦٢ .

الجواب : أنَّ المعنى . دخلتُ البصرةَ فخرجتُ من فَوْري الى الكوفة ، فلمَّا كان الخروج الى الكوفة سبباً في دخول البصرة [١] ، وكان الخروج متصلا بدخول البصرة أقيم المسببُ مُقام السَّبب ، والعرب تقيم السَّبَبَ مقام المسبِّب ، وتقيم المسببَ مُقام السَّبَب . وهذا المعلوم من كلام العرب حكى سيبويه : أعددتُ الخَشَبَةَ أنْ يميلَ الحائط فَأَدْعَمَهُ [٢] . وبلا شك أنَّه لم يُعِدّ الخَشَبَةَ ليميلَ الحائط ،إنَّما أعدها ليدعمَه إذَا مال ، فلما كان المَيْلُ سبباً في الدعم أقامه مُقامَه . وكذلك قوله سبحانه : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾ [٣] والمعنى لتُذَكِّرَ إحداهما الأخرى إذَا ضَلَّت ، فلمَّا كان الضلال سَبَباً في التذكير أُقيم مُقَامَه .

الاعتراض الثالثُ : حكى سيبويه : مُطِرْنا مكان كذا فمكان كذا [٤] .
اعلم أنَّ هذا الكلام يقال وإنْ كان المطر نزل بهذه المواضع في وقت واحد ، وذلك إذا أراد المتكلم أنْ يُخْبِرَ بجميع ما غيثَ من الأماكن فيخبر عن جهة ثُمَّ يقرو [٥] الأماكنَ شيئاً بعد شيء حتَّى ينتهي الى آخِر ما أصابه المطرُ ، فدخلت الفاء لهذا القصد ومن هذا : بعْتُه بدرهم فصاعدا ، لا تريد أنْ تخبر بأنك بعته اولا بدرهم ، وانما أردت أن تخبر أن أقل ما وقع البيع به درهم . وقد تقول : جاءني زيد فعمرو ، وفعل هذا زيد فعمرو ، اذا كانت منزلة زيد أفضل من منزلة عمرو .

قوله : (وثُمَّ مثل الفاء إلَّا أَنَّ فيها مهلة) [٦] .

---

(١) في الأصل « مكة » .
(٢) انظر الكتاب ٥٣/٣ وعبارته : « كما يقول الرجل : « أعددتُه أنْ يميلَ الحائط فأدعمه » ، وانظر المقتضب ٢١٥/٣ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢ .
(٤) الكتاب ٢١٧/٤ وعبارته : « سقط المطر بمكان كذا وكذا ، فمكان كذا وكذا » .
(٥) يقرو : يتبع .
(٦) الجمل ص ٣١.

اعلم أنَّ ثُمَّ وضعت للدلالة على ثلاثة أشياء : الجمع ، والترتيب ، والمهلة والتراخي ، فإذَا قلتَ : جاءني زيد ثم عمرو ، فزيد جاءك أولا ، وعمرو بعده وبينهما مهلة ، وتقول ساد زيد ثم أبوه ، ثم جده ، ومعلوم أنَّ سيادة الجد كانت قبل سيادة الأب ، وسيادة الأب كانت قبل سيادة الابن ، فالمراد : ساد عندي : أي نظرتُ في زيدٍ فرأيتُه سَيِّداً ، ثم نظرتُ في أبيه فرأيتُه كذلك ، ثم نظرتُ في الجَدِّ فرأيتُه كذلك ، وتقول : أكرمتُ زيداً ثُمَّ عمراً ولم تقل وعمراً ، لأَنَّ زيداً أعلى منه في الشَّرَف ، وأرفعُ منزلةً ، فجئتَ بثُمَّ لذلك ، والاتِّساع في كلام العرب كثير ، فلا يحملك اتِّساعهم على أنْ تجعلَ للكلمة معنى لم توضع له كما يفعل ضعفاء هذه الصَّنعة .

قوله : (ولا لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول) [1] .

اعلم أنَّ (لا) لا يعطف بها إلَّا بعد الإيجاب ، لأنَّها تنفي [عن] [2] الثاني ما وجب للأوَّل ، وفيها توكيد لا يجاب الأوَّل ، فتقول : قام زيد لا عمروٌ ، وكأنَّ قائلاً قال : قام عمروٌ ، فقلت : قام زيدٌ « لا عمرو » أي زيدٌ هو الذي قام لا تَظُنَّ غيرَه ، ففيها توكيدٌ لقيام الأول ، والدليل على أَنَّ (لا) تُسْتَعمل عاطفةً قولهم : مررتُ بزيدٍ لا عمرو ، وإنَّ (لا) النافيةَ لا تدخل على المبتدأ والخبر ، والمبتدأ معرفةٌ حتَّى تُكَرَّرَ ، وكذلك لا تدخل على الفعل الماضي وليس فيها معنى الدعاء إلَّا مع التكرار فهذا هو الذي يمنع أنْ يقالَ في : قام زيدٌ لا عمروٌ : إنَّ عمراً مبتدأٌ والخبر محذوفٌ ، والتقدير : لا عمروٌ القائمُ ، لأنَّه لو كان كذلك لَلَزِم تكرار (لا) ، وكذلك أيضاً لا يمكنك أنْ تقولَ في : رأيتُ زيداً لا عمراً إنَّ عمراً منصوبٌ / باضمار فعل ، وأنَّ التقدير : لا رأيتُ عمراً ، لأنَّ هذا ليس يُدَّعى ولم تُكَرَّر . [٥٩]

قال :

---

(١) الجمل ص ٣١.

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

٥٥ ـ * عُقابُ تَنُوفَى لا عُقَابُ القَواعلِ * (١)

فالثاني معطوفٌ على الأول . وقولُه :

٥٦ ـ * إنَّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ * (٢)

فذهب بعضُ الكوفيين الى أنَّ (ليس) هنا حرفُ عطفٍ بمنزلة (لا) (٣) ، وليس ذلك صحيحاً ، والتقدير : ليس الجازي الجملَ ، ففي ليس ضميرٌ هو اسمُها ، والجملُ خبرُها ، أو يكون الجملُ اسمَها ، والخبر محذوفٌ ، والتقدير : ليس الجملُ الجازي ، ولولا ما استَدْلَلْتُ به لم يُدَّعَ أنَّها حرفُ عطف .

قوله : (وأم للاستفهام) (٤) .

يريد أنَّ (أم) إنَّما جِيء بها للاستفهام ؛ فإنَّ الاستفهام بها يصير استفهاماً عن التعيين ، فإذَا قلتَ أقام زيدٌ ؟ فهذا سؤال عن القيام أَوَقَعَ ؟ ، فإذَا جئتَ بأم فقلتَ : أم عمرو صار السؤال عن التعيين لا عن الوقوع ، فهذا معنى قوله : « جيء بها للاستفهام » والاختيار هنا أنْ تقولَ : أزيدٌ قام أمْ

---

(١) لامرىء القيس ، وصدره :

* كأنَّ دِثاراً حلَّقت بلبونه *

ديوانه ص ٩٤ ، مجالس ثعلب ٣٩٨/٢ ، الخصائص ١٩١/٣ ، الصاحبي ص ٢٦٦ ، المستقصى ٢١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ ، الممتع ١٠٤/١ ، الجنى الداني ص ٩٥ ، مغنى اللبيب ص ٣١٨ ، شرح شواهده ٤٤١/١ ، ٦١٦/٢ ، التصريح ١٥٠/٢ ، خزانة الأدب ٢٧١/٤ .

(٢) للبيد بن ربيعة رضي الله عنه وصدره كما في ديوانه ص ١٧٩ :

* واذا جُوْزيتَ قَرْضاً فاجزِهِ *

وانظر الكتاب ٣٣/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٠/٢ ، المقتضب ٤١٠/٤ ، مجالس ثعلب ٥١٥/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٧٠/١ ، مجمع الامثال ٢٤/١ ، التصريح ١٣٥/٢ ، خزانة الأدب ٦٨/٤ ، ٤٧٧ .

(٣) انظر غاية الأمل ١/ ص ٦٧ ، ارتشاف الضرب ص ٩٨٦ ، الجنى الداني ص ٤٩٨ ، مغنى اللبيب ص ٢٩٥ ، همع الهوامع ٢٦٣/٥ .

(٤) الجمل ص ٣١ .

عمروٌ؟ ، وتأتي بالمعلوم وقوعه وسَطاً ، وتأتي [1] بأحد الاسمين أوَّلاً ، وبالثاني آخراً ، وتقول : أَضَحِكَ زيدٌ أم بكى ؟ فتأتي بزيد وَسَطاً ، لأنَّه المعلوم أنَّ الفعلَ وقع منه ، لكنك لا تدري أي الفعلين وقع ؟ فتأتي بأحدِهما أَوَّلا ، وبالثاني آخراً ، ويجوز أنْ تقولَ : أَقام زيدٌ أم عمروٌ؟ ويجوز أنْ تُقدِّمَهما فتقول : أزيدٌ أمْ [2] عمرو قام ؟ ولكنَّ الاختيارَ ما ذكرتُه .

قوله : (ولكِنْ للاستدراك بَعْدَ الجَحْد) [3] .

اعلم أنَّ (لكِنْ) لا أعلمُ بين النحويين خلافاً في أنَّها للعطف ، وأنَّ معناها الاستدراك ، وردَّ ابن الطَّراوة هذا القول وقال : إنَّ (لكِنْ) ليست للاستدراك وإنَّما هي ضِدُّ (لا) توجب للثاني ما نُفِيَ عن الأوَّل [4] ، فتقول : ما قام زيدٌ لكِنْ عمروٌ ، فالمعنى أنَّ عَمْراً هو الذي قام ، وكان الأستاذ أَبو علي ينفصل عن هذا ، ويقول : إنَّ الكلام لا يقع إلَّا جواباً لمن قال : قام زيدٌ ، فتريد أنْ تُثْبتَ القيام ، وتَنْفِيَهُ عن زيد ، وتوجبَه لغيره .

فإذَا قلتَ : ما قام زيدٌ ، فقد جئت بأحد مطلوبَيْك ، وبَقِيَ الآخر فاستدركتَه فقلتَ : لكِنْ عمروٌ . فهذا معنى قولهم : لكِنْ للاستدراك بعد النفي ، وإذَا دخل عليها حرفُ العطف فهي مجرَّدَةٌ للاستدراك ، وإذَا لم يدخل عليها حرفُ العطف فهي للاستدراك وهي مع ذلك حرفُ عطف ، وسيتَكَرَّرُ الكلامُ فيها بَعْدُ [5] .

قوله : (وبَلْ للاضراب عن الأول والإيجاب للثاني) [6] .

---

(١) في الأصل « ويأتي » .
(٢) في الأصل : « أو » .
(٣) الجمل ص ٣١ .
(٤) انظر الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ل ٢٦ ، الكافي ٢/ ص ٣١٠ .
(٥) انظر ما سيأتي ص ٧٦٢، ٧٦٦.
(٦) ليس في الجمل المطبوع ص ٣١ الا قوله : « وبل للاضراب » وجاء في « س » : للاضراب عن الأول » ، وأما (ج) فقد جاءت فيها العبارة كاملة كما أوردها المصنف .

أعلم أنَّ (بَلْ) تقع بَعْدَ النفي ، وتقع بعد الواجب ، فإذَا وقعتْ بعد الواجب فهي إضرابٌ عن الأوَّل ، وايجابٌ للثاني نحو : قام [1] زيدٌ بَلْ عمروٌ ، ويكون هذا على ثلاثةِ معانٍ :

أحدهما : أنْ يكونَ قولُك : قام زيدٌ على جِهَة الغَلَط فتقول : بَلْ عمروٌ ، لتُزيل ذلك الغَلَط .

الثاني : أنْ يكونَ قولُك : قام زيدٌ على جِهَة النسيان فأزلتَه بقولك : بَلْ عمروٌ .

الثالث : أنْ يبدوَ لك حين قلتَ : قام زيدٌ ، أنْ تخبرَ بقيام عمرو ، وتضرب عن الاخبار [بقيام زيد] [2] ، وإنْ كان حَقًّاً ، ويكون في انتقالك عن الأوَّل الى الثاني من المعنى ما لا يكون لو أخبرتَ بالثاني ، ولم تنتقل اليه من الأوَّل : وهذه الثلاثة موجودةٌ في بدل الاضراب ، على حَسَبِ ما يَتَبيَّنُ في البَدَل [3]، فإنْ وقعتْ بعد النَفْي ، فاختلف النحويون ، فمِنْهم من ذَهَب الى أنَّها اضرابٌ عن الأوَّل ، وايجابٌ للثاني بمنزلة (لكِنْ) وهو ظاهرُ كلام أبي القاسم ، لأنَّه قال : (وبَلْ للاضراب عن الأوَّل والايجاب للثاني بمنزلة (لَكِنْ) وهو ظاهرُ كلام أبي علي في الايضاح في باب (ما) [4] ، وعلى هذا أكثرُهم [5] .

ومنهم منْ ذهب الى أنَّها بعد النفي تكون على وجهين :

أحدُهما : ما ذكرتُه ، وهو أنْ توجبَ للثاني ما نُفِي عن الأوَّل .

---

(١) في الأصل : « قام قام » .

(٢) تتمة بنحوها يستقيم الكلام .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٤) الايضاح ١/١١٠ - ١١١ .

(٥) انظر الكتاب ١/٤٣٩ ، المقتضب ١/١٥٠ ، الأصول ٢/٥٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٩ ، الجنى الداني ص ٢٣٧ ، مغنى اللبيب ص ١٥٢ .

الثاني [1] : أَنْ تكونَ بَعْدَ النَفْي على حالها بعد الواجب ، فتقول : ما قام زيدٌ بل عمرو أي عمرو هو الذي ما قام وقولك أولاً : ما قام زيدٌ كان على جهة الغَلَط ثم أَزلتَه بقولك : بلْ عمروٌ ، على حَسَبِ ما ذكرتُه في الايجاب ، وعلى حسب هذا الخلافِ يكونُ الخلافُ في (لا) إذَا وقعتْ بعدها [2] (بَلْ) . فمَنْ قال : (بَلْ) بعد النفي لا تكون إلَّا للايجاب ، لزمه أَنْ يقولَ : إنَّ (لا) لا تكون إلَّا توكيداً للنفي الأوَّل . ومَنْ قال : إنَّها تكون بعد النفي على وجهين ، فلا معها تكون أيضاً على وجهين : تكون توكيداً وتكون نَفْياً / ، فتقول : ما قام زيدٌ لا بَلْ عمروٌ ، فيكون قولك (لا) نَفْياً للأوَّل ، ويكون قولُك : بَلْ عمروٌ ، أي بل عمروٌ هو الذي ما قام . [٦٠]

قوله : (وأَوْ وإما للشَّك) [3] .

قال أبو علي : «أَوْ وإمَّا لأحد الشيئين أَوْ الأَشياء » [4] ، وهذا القول أَبْعَدُ من الاعتراض ، فإِنَّ (أَوْ) تأتي لغير الشَّكِّ ، وكذلك (إمَّا) قال تعالى : ﴿ وأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يزيدُوْنَ ﴾ [5] فالمعنى الإبهام ، وهو سبحانه يعلم عَدَدهم ، ورأيتُ بعضَ النحويين يأخذُ هذه الآية على أَنَّ المعنى : هؤلاء ممن تقولون فيهم : مائةُ ألفٍ أو يزيدون لكثرتهم [6] ، فجرى هذا على كلام العرب ، وهذا بمنزلة قول أبي القاسم في التَّعجب ،

---

(١) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١ /٢٣٩ ، الى المبرِّد ، وكذلك المرادى في الجنى الداني ص ٢٣٦ ، وابن هشام في مغنى اللبيب ص ١٥٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ٥/٢٥٥ ، وانظر الكافي ١ / ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) في الأصل : « بعد بل » ، والصواب ما أثبتُّ .

(٣) الجمل ص ٣١ ورسمت « اما » فيه بفتح الهمزة «أما» وهو خطأ.

(٤) الايضاح ٢٨٧/١ وعبارته : « ومنها او وهي لأحد الشيئين أو الاشياء وفي ص ٢٨٩ : « واما بمنزلتها » .

(٥) سورة الصافات آية ١٤٧ ، وفي الأصل : « فأرسلناه » .

(٦) انظر إعراب القرآن للنحّاس ٧٧٣/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٤٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٨/٢.

في قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ ﴾ [1] : « أي هؤلاء ممن يجب أَنْ يقالَ فيهم هذا وأَنْ يُتعَجَّبَ [2] منهم » .

والفرق بين أَوْ وإمَّا يكون بثلاثة أَشياء :

أحدها : أَنَّ (إمَّا) تُكَرَّر ، و (أَوْ) لا يكون فيها تكرار .

الثاني : أَنَّ (أَوْ) حرفُ عطفٍ ، و (إمَّا) ليست بحرفِ عطفٍ ، وإنَّما هي ملازمةٌ لحرف العطف ، وقد مضى الاستدلال على ذلك قبل [3] .

الثالث : أَنَّ (إمَّا) مبنى الكلام فيها على المعنى الذي سِيقت لـه ، و(أَوْ) قد يكون الكلام فيها مبنياً على ذلك المعنى ، وقد يكون ذلك طارئاً بعد ما مضى الكلام على غيره[4]، فتقول : قام زيد أَوْ عمرو ، ومبنى الكلام على أحد الشيئين ، وقد تقول : قام زيدٌ على اليقين ، ثم يطرأ عليك الشَّكُ بعد ذلك فتقول : أَوْ عمروٌ ، ويسميه سيبويه إضراباً [5] ، لما فيه من الانتقال عن القَطْع الى التَّرَدُّد . وهما فيما عدا هذه الأَوْجه الثلاثة سواءٌ . وإذَا قلتَ أَقام زيدٌ أَوْ عمروٌ ؟ فالمعنى : أقام أَحَدُ هذين ؟ فالجواب أَنْ تقولَ : نَعَم أَوْلا ، فإنْ قلتَ : لا ، عُلِم أَنَّه لم يقم واحدٌ منهما ، وإنْ قلتَ : نَعَم ، عُلِم أَنَّه قام أَحَدُهما من غير تعيين ، وقد وضع أبو القاسم لهذا باباً في آخر الكتاب [6] .

وزاد بعضُ بعضُ الكوفيين في حروف العطف (إلَّا) فقال في قولهم : ما قام القوم إلَّا زيداً : إنَّ (إلَّا) حرفُ عطف ، وسيأتي الكلام في هذا في

---

(١) سورة مريم آية ٣٨ .

(٢) في الأصل : « وايتعجب » والتصويب من الجمل ص ١١٨ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٣١.

(٤) انظر هذه الفروق بين (أو) و (اما) في التوطئة ص ١٨٨ .

(٥) الكتاب ١٨٨/٣ .

(٦) الجمل ص ٣٣٤ .

باب الاستثناء مكمَّلاً ، وقد مضى الكلام في (لَيْس) [1] .

وتقول : جاءني زيدٌ كَيْفَ عمروٌ ، تريد أَنَّ عمراً أولى بالمجيء ، فمِنَ الكوفيين منْ ذهب الى أَنَّ (كَيْفَ) حرفُ عطف [2] وأَبْطَله سيبويه [3] ، والدليلُ على بطلانه أَنَّها لم تأتِ في الجرِّ ، لا تقول : مررتُ بزيدٍ كيف عمروٍ ، ولا يَثْبُتُ من حروف العطف إلاَّ التسعةُ التي ذكرتُها .

قوله : (واعلم أَنَّ الأَسماء كلها يُعْطَف عليها إلاَّ المضمر المخفوض ، فإِنّه لا يعطف عليه إلاَّ باعادة الخافض)[4].

لما أكمل كلامَه في عطف الظاهر على الظاهر، وأنَّه يشـركه في الاعراب، أَخَذَ في بيان عطف الظاهر على المضمر: اعلم أَنَّ هذا البابَ ينقسم أَربعة أقسام.

أَحدُها : عطفُ الظاهر على الظاهر ، وقد مضى الكلامُ فيه .

الثاني : عطفُ المضمر على المضمر ، وهذا لا أعلمُ فيه خلافاً ، فإذَا كان الأول منصوباً جرى على حكم عطف الظاهر على الظاهر ، فإِنْ كان الأَول مرفوعاً فلا يُعْطفُ المضمر عليه حتى يُؤَكَّدَ فتقول : قمتُ أنا وهو ، ويجوز العطف من غير توكيد إذَا وقع بينهما فَصْلٌ ، وأَمَّا العطفُ بغير توكيد ولا فَصْل فقبيحٌ ، والعَطْفُ بَعْد التوكيد أَحْسَنُ من العطف مع الفصل ، فإِنْ كان الأَول مخفوضاً فلا يعطف إلاَّ بإعادة الخافض نحو : مررتُ بك وبه ، ولا يجوزُ اسقاطُ حرف الجّر من الثاني ، لأَنَّ الضميرَ المخفوض لا يكون إلاَّ متَّصلا ، فلا بد أَنْ تَأْتيَ بعامله حتَّى يَتَّصلَ به .

الثالث : عطفُ المضمر على الظاهر ، وهذا أيضاً لا أَعلمُ فيه خلافاً

(١) انظر ما تقدم ص ٣٣٩.

(٢) نقل هذا المذهب عن هشام الضرير الكوفي انظر ارتشاف الضَرَب ص ٩٨٨ ، همع الهوامع ٥/٢٦٥ وانظر شرح الجمل لابن بزيزة ١/ ص ٦٧ .

(٣) انظر الكتاب ١/٤٣٥، ٤٤١.

(٤) الجمل ص ٣١ .

فإنْ كان الأول منصوباً فيجري على حَسَبِ عطف الظاهر على الظاهر، فتقول: أكرمتُ زيداً وإيَّاك، فإنْ كان مرفوعاً فيجرى مجرى عطف الظاهر على الظاهر، فتقول: جاءني زيدٌ وهي، فإنْ كان الأَوَّلُ مخفوضاً فلا بُدَّ من إعادة الخافض، لما ذكرتُه من الاتصال فتقول: مررتُ بزيد وبك.

الرابع: عطفُ الظاهر على المضمر، فإنْ كان الأَولُ منصوباً جرى على حكم عطف الظاهر على الظاهر، على حَسَبِ ما تَقَدَّم، فإنْ كان الأول مرفوعاً فالاختيار أَلَّا تَعْطِفَ حتى يُؤَكِّدَ أَوْ يُفْصَلَ [1] فتقول: قمتُ أنا وزيدٌ، وتقول أيضاً: قمتُ اليومَ وزيدٌ، والعَطْفُ بعد التوكيد أَحْسَنُ من / العطف [٦١] بعد الفصل قال الله تعالى: ﴿ما أَشْرَكْنا وَلاَ آبَاؤُنا﴾ [2] فَحَسُنَ لمكان الفصل، وقد جاء في الشعر:

٥٧ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا [3]

وهو قبيح.

فإنْ كان الأَولُ مخفوضاً فاختلف النحويون فيه، فذهبَ البصريون الى أنَّه لا يجوز إلَّا بإعادة الخافض، وعلى هذا أبو القاسم، ولا يجوز عند البصريين العطفُ بغير حرف جرٍّ، إلَّا في الشِّعر، وإذَا جاء في الشِّعر حُمِلَ على حذفِ حرف الجر، وأجازه الكوفيون فأجازوا: مررتُ بِكَ وزيدٍ، وجرى عندهم مَجْرَى: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، [4] واستدَلُّوا عليه بالقياس

---

(١) ذكر أبو البركات في الانصاف ٢/٤٧٤ فما بعدها أن العطف على الضمير المرفوع دون التوكيد أو الفصل في السَّعة ممتنع عند البصريين جائز عند الكوفيين.

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٨.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة / انظر ملحقات ديوانه ص ٤٩٠، الكتاب ٢/٤٧٩، شرح ابياته لابن السيرافي ٢/١٠١، الخصائص ٢/٣٨٦، الافصاح للفارقي ص ٣٤٦، الانصاف ٢/٤٧٥، ٤٧٧ شرح المفصل ٣/٧٤، ٧٦، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٢، ضرائر الشعر ص ١٨١ توضيح المقاصد ٣/٢٣٠.

(٤) عَدَّ أبو البركات بن الانباري في الانصاف ٢/٤٦٣ فما بعدها، وابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٧٥، وأبو حيان في ارتشاف الضرب ص ١٠٠٩، وصاحب ائتلاف النصرة في اختلاف =

والسماع ، أمَّا القياسُ فعلى عطف الظاهر على الظاهر ، وليس مثل عطف المضمر على الظاهر ، لأنَّك هنا ـ وإنْ لم تُكَرِّر ـ لَزِم مجيءُ الضمير المخفوض غيرَ مُتَّصِل، وهذا لا يكون في المخفوض، وأمَّا السَّماع فقولُه سُبْحانَه : ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ ﴾ [1] قرأهُ حمزةُ بالخفض ، وهو معطوفٌ على الضمير ، وللبصريين أنْ يقولوا : إنَّ الوقفَ على (بِهِ) ، والأرحامِ قَسَمٌ ، والتقدير : وحقِّ الأرحامِ إنَّ الله كان عليْكم رقيباً [2] ، وكذلك استدَلُّوا بقوله سبحانه ﴿ وَصَدٌّ عِنْ سَبِيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ

= نحاة الكوفة والبصرة ل ٢١ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين كما ذكر المؤلف . غير أنَّ الاظهر أنَّ الفريقين يتفقان على قُبْح العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض . قال سيبويه في كتابه ٢/٣٨٢ ـ ٣٨٣ : « وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور اذا اضطُرَّ الشاعر .

وجاز : قمت أنت وزيد ، ولم يجز مررت بك أنت وزيد ، لأنَّ الفعل يستغنى بالفاعل ، والمضاف لا يستغنى بالمضاف اليه ، لأنه بمنزلة التنوين .

وقد يجوز في الشعر قال :

آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أوْ مُصَدِّرِ ... مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

وقال الآخر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا ... فاذهبْ فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

وقال الفراء في معاني القرآن ١/٢٥٢ ـ ٢٥٣ عن خفض الأرحام : « وفيه قبحٌ ؛ لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كنى عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه .

نُعَلِّقُ في مثلِ السَّوَارِي سيوفَنا ... وما بينها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

وانما يجوز هذا في الشعر لضيقه »

وقال ثعلب في مجالسه ١/٣٢٤ : « الكسائي لا ينسق على المضمر ، ولا يؤكده » هذا وقد أجاز جماعة من النحاة العطف على المضمر المجرور دون إعادة الخافض منهم يونس والأخفش وأبو علي الشلوبين وابن مالك وأبو حيان ، وهو الصواب ، انظر شواهد التوضيح ص ٥٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٩ ـ ٦٦٦ ، البحر المحيط ٢/١٤٧ ـ ١٤٨، ٣/١٥٩ ، همع الهوامع ٥/٢٦٨ ، الخلاف النحوي ص ٢٥٧ .

(١) سورة النساء الآية الأولى بخفض (الأرحام) في قراءة حمزة ، وقرأ الباقون بالفتح / انظر السبعة ص ٢٦٦ ، حجة القراءات ص ١٨٨ الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦ .

(٢) انظر الانصاف ٢/٤٦٧ ، ورد هذا التوجيه أبو جعفر النحاس في اعراب القرآن ١/٣٩١ .

الحَرَامِ ﴾ (1) وهو معطوفٌ على (به) ، والبصريون يذهبون [الى أنّه معطوفٌ على سبيلِ الله] (2) .

وأمَّا ما ذكروه من القياس فليس مثله ، فإنَّك إذَا قلتَ : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، فالواوُ لا تقتضي الترتيبَ ، والمقدَّم كأنَّه مُؤَخَّرٌ ، والمؤخَّرُ كأنَّه مقدَّمٌ ، فكأنَّك قلتَ : مررتُ بعمروٍ وزيدٍ ، وأنتَ لو قلتَ هذا لكان صحيحاً ، وإذَا قُلْتَ : مررتُ بِكَ وزيدٍ ، فكأنَّك قلت : مررتُ بزيدٍ وبك ، فكما لا يكونَ الثاني هُنَا إلَّا بحرفِ عطفٍ ، كذلك لا يكونُ الثاني هناك إلَّا بحرف عطف ، ولمَّا امتنع هذا في الواو امتنع في باقي حروفِ العطف ، لأنَّ الواوَ هي أمكنُ في العطف .

وأمرٌ آخرُ أنَّك إذَا قلتَ: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، فلم يَتَنَزَّل الظاهرُ هنا مع الحرف منزلةَ الشيء الواحد، لأنَّه ظاهرٌ(3) يأتي مرفوعاً ومنصوباً، وإذَا كان كذلك كان منفصلاً عن عامله ، وإذَا قلتَ : مررتُ بك فقد تنزَّل الباء هنا مع الكاف منزلة الشيء الواحد لأنَّه على حرفٍ واحدٍ ، وأنَّه ضميرٌ متّصلٌ لا يأتي إلَّا متَّصلاً بعامله ، وبهذا الثاني ، علَّل سيبويه ، (4) وكلاهما عندي صحيحٌ .

قوله : (وتقول في شيء من مسائل هذا الباب) (5) .

قد تقدَّم من كلامي ما يبين هذه المسائل على حَسَبِ ما ذكرها .

قوله : (وتقول ما خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ ، ولو قلتَ : خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ لم يجز ، لأنَّ (لكِنْ) لا يُعْطَفُ بها إلَّا بَعْد الجحد) (6) .

---

(1) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(2) بياض في الأصل ، وما بين الحاصرتين تَتِمَّة بمثلها يلتئم الكلام .

(3) في الأصل : « لأنّه ظاهر ظاهر » .

(4) انظر الكتاب ٣٨١/٢ .

(٥،٦) الجمل ص ٣١ .

الجَحْدُ : هو النفي ، وإنَّما لم يجز : خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ ، لأنَّك لو قلتَ هذا لكنتَ نافياً عن عمروٍ الخروج بغير أداةِ نَفْي ، ولا يكون النفي إلَّا بأداةٍ ولا يجوز حذفُها إلَّا في القَسَم على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ هناك ، وإذَا بدأت بالنفي أولا فقلت : ما خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ ، أوْجَبتَ الخروج لعمرو والإيجاب لا يُحْتاج لأداة يكونُ بها ذلك .

قوله : (فإنْ جئتَ بعدها بكلام قائمٍ بنفسِه جاز) [1] .

يريد إنْ جِئتَ بعدها بجملةٍ مستأنفةٍ ، وتكون فعليَّةً ، وتكون اسميَّة ، ولا بُدَّ أَنْ تكونَ ضِدًّا للجملة التي قبلَها فتقول : ما خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ خرج ، وكذلك تقول : خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ لم يخرجْ ، وتقول : قام زيدٌ لكِنْ عمروٌ قعد ، وتقول : قعد زيد لكِنْ عمرو قام فما بعدها ضِدٌّ لما قبلها ، ويُسْتَحَبُّ في الجملة التي بعدها أنْ تكون مُشَاكِلَةً للجملة التي قبلها ، إن كانت الجملة التي قبلها فعلية ، فتكون الجملة التي بعدها فعلية ، هذا هو الاختيار ويجوز العكس .

واختلف الناسُ فيها ، إذَا وقع بعدها جملة ، فمنهم مَنْ ذهب الى أنَّها حرفُ عطف [2]، فَمَنْ ذهب الى هذا ، فالأمر بَيِّنٌ في كون ما بعدها مناسباً لما قبلها ، لأنَّ عطفَ الجمل يُطْلَبُ فيه المُشَاكلةُ على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ في باب الاشتغال [3] ، ومَنْ جعلَها حرفَ ابتداءٍ ولم يجعلها حرفَ عطف فيَشْتَرط أيضاً فيما بعدها مشاكلةَ ما قبلها ، لأنَّها لا تكونُ في أول الكلام ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ ما بعدها مردوداً على ما قبلها ، وقد صحَّ أنَّها حرفُ عطف في المفردات ،

---

(١) الجمل ص ٣١ .

(٢) ذكر المؤلف في املائه ص ٤٣ ، أن ظاهر كلام سيبويه أنَّ (لكِنْ) اذا وقعت بعدها الجملة عاطفة ، وأن ظاهر كلام الزجاجي أنها حرف ابتداء ثم قال : « والأمر في ذلك قريب لا ينبني عليه حكم في اللفظ لأنهم على أن ما بعدها يكون مشاكلاً لما قبلها » ، وانظر الجنى الداني ص ٥٩١ ، ومغنى اللبيب ص ٣٨٥ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٦٤٤.

فَيُستَحَبُّ لهذا كلِّه أَنْ يكونَ ما بعدها على حَسَبِ ما قبلها، وإِذَا دخل عليها/ [٦٢] حرفُ عطف ، فلا خلاف أَنَّها لا تكون إلَّا مجردة للاستدراك وليست بحرف عطف كقوله سبحانه : ﴿ ولَكِنِ البِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ واليَوم الآخِرِ ﴾ [١] وهو في القرآن كثير ، وإنَّما الخلاف إذَا لَمْ يدخل حرف عطف نحو قول زهير :

٥٨ ـ إنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى غَوَائِلُه   لكِنْ وَقَائِعُهُ في الحـربِ تُنْتَظَرُ [٢]

وتُوْجَد (لكِنْ) بالواو وبغير واو ، وقع بعدها المفردُ أَوْ الجملةُ .

قوله : (وتقول : أَقَامَ زيدٌ أَمْ أخوك) [٣] .

اعلم أَنَّ (أَمْ) تكون على وجهين :

أَحَدُهما المتَّصِلةُ، وهي التي تقـع بعد همـزة الاستفهام، ويصيـر الاستفهام بها استفهاماً عن التعيين بمنزلة: أَيّ، ومَتَـى، وأَيْنَ، وكَيْفَ، فإِذَا قلتَ: أَزيدٌ قام أَمْ عمروٌ؟ فالمعنى: أَيُّهما قام؟.

وإذا قلتَ : أَفي الدار جلست أَمْ في السُّوق ؟ فالمعنى : أَيْنَ جلستَ من هـذين المكانين ؟ وإذَا قُلْتَ : أَيـومَ السَّبت جئتَ أَمْ يومَ الأحـد ؟ فالمعنى : متى جِئْتَ ؟ وإذَا قُلْتَ : أَصحيحٌ زيد أَمْ مريضٌ ؟ فالمعنى : كَيْفَ زيدٌ ؟ وهذه هي العاطفة ، ويُسْتَحَبُّ أَنْ يكونَ المعلومُ متوسطاً ، على حَسَبِ ما تقدَّم فتقول أَزيدٌ قام أَمْ عمروٌ ؟ ، لأَنَّ القيامَ معلومٌ ، وإنَّما المجهولُ القائمُ منهما، ويجوز أَنْ تُقَدِّمَهما ويجوز أَنْ تُؤخِّرَهما على حَسَبِ ما تقـدّم .

الثانية : المنقطعةُ ، وهي إضرابٌ عن الأول ، واستفهامٌ عن الجملة

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٧ . بتخفيف النون من « لكن » ورفع « البر » ، وهي قراءة نافع وابن عامر / انظر حُجَّة القراءات ص ١٢٣ ، زاد المسير ١٧٨/١ .

(٢) ديوانه ص ٣٠٦ ، الجنى الداني ص ٥٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٣٨٥ ، شرح شواهده ٢٠٣/٢ ، همع الهوامع ٢٦٢/٥ ، التصريح ١٤٧/٢ .

(٣) في الجمل المطبوع : « وتقول : أقام زيدٌ أم عمرو . . . » وفي الخطتين كما هنا ، وفي الأصل « قام » بسقوط الهمزة .

الثانية ، فتقول قام زيدٌ ، ثُمَّ يتبيَّنُ لك بطلانُ ما أخبرتَ به ، فتضربُ عنه ، وتستفهمُ عما بعْدُ ، فتقول : أَمْ قعد عمروٌ؟ فالمعنى : بَلْ أَقَعَدَ عمروٌ؟ وهذه تقع بعد الخبر، وبعد الاستفهام ، والمتَّصلة لا تقع إلَّا بعد همزة الاستفهام ، وهذه المنقطعة تقع بعدها جميعُ أدوات الاستفهام ، عدا الهمزة ، لأَنَّ الهمزةَ لا معنى لها إلَّا الاستفهام ، وما عداها لها معانٍ غير الاستفهام ، فتَأْتي بها لذلك ، وإنَّما لَمْ تَأْتِ الهمزة لأَنَّ (أَمْ) يُفْهم ذلك منها فتقول : خرج زيدٌ أَمْ مَنْ خرج ؟ وكذلك تقول : أَمْ مَتَى قام زيدٌ ؟ وكذلك : أَمْ هَلْ قام عمروٌ؟ قال الله سبحانه : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ ﴾ [1] وبهذا استدلَّ سيبويه على أَنَّ لها معنىً زائداً على الاستفهام ، وجعلها في الاستفهام بمنزلة (قَدْ) [2] والهمزة لا معنى لها إلَّا الاستفهام والاستفهام يُفْهم من (أَمْ) فلا تحتاج الى استفهام آخر . ويرتبط [3] لك الفرق بينَهما بأَنْ تقولَ : (أَمْ) لا تخلو أَنْ تقع بعد الاستفهام أَوْ بعد الخبر ، فإِنْ وقعت بعد الخبر فلا تكون إلَّا منقطعةً فإِنْ وقعتْ بعد الاستفهام فتنظر ، فإِنْ كان بغير الهمزة فلا تكون إلَّا منقطعةً [4] نحو : هَلْ جاء زيدٌ أَمْ جاء عمروٌ؟ فهذه منقطعةٌ ، فإِنْ وقَعَتْ بَعْدَ همزة الاستفهام فتنظر الى ما بعد (أَمْ) فإِنْ كان نَفْياً لما قبلها نحو : أَقام زيدٌ أَمْ لَمْ يَقُمْ ؟ فلا تكون إلَّا منقطعةً ، فإِنْ لم يكن كذلك ، فتنظر الى تَكَرُّرِ الخبر ، فإِنْ تَكَرَّر فلا تكون إلَّا منقطعةً نحو : أَعندك زيدٌ أَمْ عندك عمروٌ؟ فالتقدير : بل أَعندك عمروٌ؟ ولا تكون متَّصِلَةً ، لأَنَّ المتَّصلةَ في تقدير (أيّ) وما في معناها على حَسَبِ ما تقدّم ، وأنتَ لو قلتَ: أَيُّهما عندك لم تكرر عندك إلَّا على جهة التوكيد.

---

(١) سورة الرعد آية ١٦

(٢) انظر الكتاب ١٨٩/٣ .

(٣) كذا في الأصل ، وهو يريد أَنَّ الفرق يتَّضِحُ بما ذكره

(٤) في الأصل : « فلا تكون الا منقطعة » بسقوط العين .

فإنْ لم يتكَرَّرْ ، فتنظر فإنْ [1] كان على معنى الإضراب عن الأَوَّل ، والاستفهام عن الثاني ، أوْ على معنى (أيّ)، فإنْ كان على معنى الاضراب عن الأَوَّل والاستفهام عن الثاني فهي منقطعةٌ ، وإنْ كان على معنى (أيّ) فهي المتَّصِلَةُ .

قوله : (فإنْ قلتَ : قام زيد أَمْ أخوكَ لم يجز) [2] .

يريد لم يجز في الكلام على أَنْ تكونَ عاطفةً ، وأَخذه بعضُ الناس على آطلاقه ، ولم يُقَيِّد بما قيدتُه ، فاعترضَ عليه بأَنَّ هذا الذي ذكره يجوز على أَنْ تكونَ منقطعةً [3] وتكون بمنزلة « إنَّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ » [4] هذا الرجل رأى أشباحاً فوقع في نفسه أَنَّها إبلٌ ، فأَخبر عن ذلك ، ثم تَبَيَّنَ له بعد ذلك أَنَّها ليست بإبلٍ وشك أَهِي شَاءٌ أَمْ غيرَ شاء ؟ فقال : أَمْ شاءٌ على معنى الإضراب عن الأول لَمَّا تبين له ، ثم استفهم عن الشاء [5] .

ويجوز أَيضاً أَنْ تكونَ متصلةً ، وتكون على حذف الهمزة ، والتقدير ، أَقام زيدٌ أَمْ أخوك ؟

ويكون بمنزلة قوله :

٥٩ ـ فَواللهِ مَا أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أَمْ بِثَمَانِ [6] ؟

(١) هكذا في الأصل : « فإن كان ... أو على معنى » ، ووجه الكلام : « أكان ... أم على معنى » .

(٢) الجمل ص ٣٢ .

(٣) في الأصل : « على أن تكون منقطة » بسقوط العين ، وانظر الاعتراض في إصلاح الخلل ص ٩٤ .

(٤) انظر الكتاب ١٧٢/٣ ، ١٧٤ ، الايضاح ٢٩١/١ .

(٥) انظر غاية الأمل ١/ ص ٧٢ .

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة / انظر ديوانه ص ٢٥٨ ـ الكتاب ١٧٥/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٥١/٢ ، المقتضب ٢٩٤/٣ ، المحتسب ٥٠/١ ، الصاحبي ٢٩٧ ، أمالي ابن الشجري ٢٦٦/١ ، ٣٣٥/٢ ، شرح المفصل ١٥٤/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/١ ، البحر المحيط ١٤٣/١ ، مغنى اللبيب ص ٢٠ ، همع الهوامع ٢٤٠/٥ ، خزانة الأدب ٤٤٧/٤ .

والتقدير : أَبِسَبْعٍ ؟ وهذا لا يكون إلَّا في الشِّعر .

وأمَّا حذفُ الهمزة وليس بعدها (أَمْ) فلا يوجد في الكلام .

قوله : (وما كان مِن الأَفعال لا يَسْتَغني بفاعلٍ واحد لم يجز العطف على فاعله إلَّا بالواو خاصَّة) [١] .

[٦٣] يريد أنَّ الفعلَ الذي لا يستغنى بفاعل واحد إذا عطفتَ أَحَدَهما / على الآخر لم يكن العطف إلَّا بالواو ، لأنَّ الواوَ هي التي تجمع ، وليس فيها دَلالةٌ على الترتيب ، ولا بُدَّ أنْ يُؤْخَذَ هذا الكلام على ما ذكرتُه ، لأَنَّه يجوز أنْ يقالَ : اختصم زيدٌ مع عمرو ، واشترك زيدٌ مع عمرو ، ولك أنْ تقولَ : رأيتُ زيداً يختصم ولا تذكر مَنْ خاصم ، وكذلك تقول : قد اشترك اليوم زيدٌ ، ولا تدري مع مَنْ اشترك ، فكيف تذكره ، ثُمَّ إنَّ هذا الفعلَ يكون على حُكَم المتقدِّم ، فإنْ كان المتقدِّم مؤنثاً ، أَلْحَقْتَ الفِعْلَ علامةً ، فتقول : اختصمتْ هندٌ وزيدٌ ، واختصم زيدٌ وهندٌ ، ولا تغليب للمذكر ولا للمؤنث هنا [٢] ، وإنَّما الحكمُ للمتقدِّم ، قال الله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ ﴾ [٣] قُرِىء بالتاء لتأنيث الظلمات ، ولم يغلَّب المذكر لتأخيره .

فإنْ قلتَ : فقد قرأ حمزةُ والكسائي وأبو بكر ﴿ أمْ هَلْ يَسْتَوي الظُّلُماتُ والنُّورُ ﴾ بالياء [٤] فهذا على تغليب المذكر ، ومَنْ قرأ بالتاء فيكون على تغليب المتقدِّم .

قُلْتُ : ليس الأمر كذلك ، إنَّما الظلماتُ تأنيثُها غيرُ حقيقي ، فيجوز تَسْتَوِي ويَسْتَوِي كقوله سبحانه : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ [٥] قُرِىء بالتاء

---

(١) الجمل ص ٣٢ .

(٢): في الأصل : « ولا تغليب المذكر للمؤنث » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) سورة الرعد آية ١٦ .

(٤) انظر حجة القراءات ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٩/٢ .

(٥) سورة البقرة آية ٤٨ .

وبالياء [١] ، لأنَّ (شفاعةً) تأنيثُها غيرُ حقيقي ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ وأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾ [٢] وفي موضع آخر ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾ [٣] فإذَا تحقَّق هذا فقوله ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ ﴾ [٤] ليس على تغليب المذكر كما ذهب إليه ابنُ الطَّرَاوة وإنَّما جاء لأَنَّ تأنيثَ الشمس غيرُ حقيقي ، وعلى هذا أخذه أبو علي ، ورَدَّه عليه ابنُ الطَّرَاوة ، والأمر كما ذكرتُ لك [٥] .

مسألة :

اختلف النحويون في العطف على عاملين ، فأَجازة الأَخفشُ ، ومنعه جمهور النحويين ، ونَصَّ عليه سيبويه [٦] ، وأَبو علي وغيرهما [٧] ، ومثال ذلك أَنْ تقولَ : ليس زيدٌ بقائم ولا خارجٍ عمروٌ ، فأَجازه أبو الحسن [٨] ، وجَعل خارجاً معطوفاً على قائم ، وشركت الواو بين خارجٍ وقائم في الباء وجعل عمراً معطوفاً على زيدٍ ، وشركتِ الواو أيضاً بينهما في (ليس) ، واستدل على ذلك بأَدلَّة :

أَحَدُها : قولُه تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ

---

(١) قرأ بالياء ابن عامر وحمزة والكسائي ونافع ، وقرأ بالتاء ابن كثير وأبو عمرو انظر / السبعة ص ١٥٥ ، حجة القراءات ص ٩٥ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٣٨/١ .

(٢) سورة هود آية ٦٧ .

(٣) سورة هود آية ٩٤ .

(٤) سورة القيامة آية ٩

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٦٤ .

(٦) انظر الكتاب ٦٤/١ - ٦٦ .

(٧) انظر المقتضب ١٩٥/٤ ، الأصول ٧٠/٢ فما بعدها ، شرح المفصل ٢٧/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، ارتشاف الضرب ص ١٠١٠ ، مغنى اللبيب ص ٦٣٢ ، تقييد ابن لب ل ٣٥ - ٣٦ .

(٨) المصادر السابقة ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ٥٥ - ٥٦ ، فقد بسط المسألة فذكر أدلة الأخفش - ما عدا الثالث ، والأجوبة عنها مقتفياً أثر ابن أبي الربيع .

مُبينٍ ﴾ [1] فقال إنَّ (في ضَلَالٍ) معطوف على (على هُدًى) [2] فقد شَرَّكَتْ (أَوْ) بينهما في (إنَّ) واللام ، فكما شرَّك حرف العطف بين الاسمين في كلمتين إحداهما عاملةٌ ، والأخرى غيرُ عاملة ، يجوز أَنْ يُشَرِّك في كلمتين كلتاهما عاملةٌ ، وكان الأُستاذ أبو علي ينفصل عن هذا بانفصالاتٍ ثلاث :

أَحَدُها : أَنَّ الحرفين في الآية [3] لمعنىً واحدٍ ، لأَنَّ (إنَّ) إِنَّما جيءَ بها لتأكيد الجملة ، وكذلك اللام إِنَّما جيءَ بها لتوكيد الجملة أيضاً ، فَلَمَّا [4] صار الحرفان لمعنى واحد فكأَنَّهما حرفٌ واحدٌ ، فكأَنَّ التشريكَ واقعٌ في حرف واحد ، لأَنَّ المرادَ بتشريك حروف العطف التشريكُ في المعنى ، والمعنى هنا واحدٌ . وهذا الانفصالُ حَسَنٌ في الموضع ، وهذا فرقٌ بَيِّنٌ .

الثاني : أَنَّ العربَ تقول : ليس زيد بقائمٍ ولا قاعداً ، فتعطف على الموضع ، وتشرِّك قاعداً مع قائم في (ليس) فإِذَا جاز هذا جاز أَنْ يعطفَ على خبر (إنَّ) من غيرِ نظرٍ الى اللَّام كما لم يُنْظَر الى الباء في : ليس زيد بقائمٍ ولا قاعداً ، واللامُ نظيرةُ الباء ، لأَنَّ الباء لتوكيد النفي ، واللام لتوكيد الايجاب . وهذا أيضاً انفصالٌ حَسَنٌ ، وتنظيرٌ صحيحٌ .

الثالث : أَنَّه يَبْعُد أَنْ يُشَرَّكَ في شيئين ليسا بعاملين ، ويمتنع التشريك في عاملين ، لأَنَّك إذَا قلتَ : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ ، شَرَّكْتَ بالواو في عاملين ، فقد جعلتَ الواوَ كأَنَّها خفضت ورفعت ، من حيثُ وصلت الخافض والرافع ، ولا يوجد في أُصول العربية ، ما يرفع ويخفض ، فإِذَا لم

---

(١) سورة سبأ آية ٢٤ .

(٢) في الأصل : « معطوف على هدى »

(٣) في الأصل : « في الأيتين » .

(٤) في الأصل : « فلو » ولا معنى له .

يكن ذلك في أُصول العوامل فكيف يكون فيما تنزَّلَ منزلَة العامل ، فتفطَّن لهذا كلِّه فإنَّه مَرْعِيٌّ في هذه الصَّنعة .

الدليل الثاني :

قوله تعالى : ﴿ واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِن السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١) فالواوُ قد شَرَّكَتْ بين اختلافِ وخَلْقِ في (٢) (في) ، وشَرَّكَتْ بين آياتٍ وآياتٍ في (إنَّ) في قراءة حمزة والكسائي ، لأنَّهما يقرآنِ بالنصب (٣) .

اعتلَّ سيبويه لهذا بأنْ قال : إنَّ هذا على حذف حرف الجرِّ (٤)، وكذلك قال في قول الشاعر :

٦٠ - أَكُلَّ آمْـرِيءٍ تَحْسَبِينَ آمْـرأً ونَـارٍ تَـوَقَّـدُ بِـاللَّيْـلِ نَـارَاً (٥)

إنَّه على حذف كُلٍّ ، والتقدير وكُلَّ نارٍ. «تَوَقَّد بالليل» صفةٌ لنار. وكذلك قال في المثل: «ما كُـلُّ سَودَاءَ تَمْـرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَـةً» (٦) والتقدير: ولا

---

(١) سورة الجاثية آية ٥ بنصب ﴿ آيات ﴾ وهي قراءة حمزة والكسائي كما سيأتي . وقبل الآية قوله تعالى : ﴿ إنَّ في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين . . ﴾ .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ وفي خَلْقِكم ومَا يَبُثُّ مَنْ دَابَّةٍ آياتٌ لقَوْمٍ يُوْقِنونَ ﴾ الجاثية آية ٤ .

(٣) وقرأ باقي السبعة بالرفع / انظر السبعة ص ٥٩٤ ، حجة القراءات ص ٦٥٨ الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٦٧ .

(٤) ليس لهذه الآية ذكر في كتاب سيبويه المطبوع .

(٥) الكتاب ١/٦٦ ، والبيت لأبي داود الايادي جارية بين الحجاج بن حذاق / شاعر جاهلي / ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٤٣ ، اللآلىء ٢/٨٧٩ ، خزانة الأدب ٤/١٩٠ ، انظر ديوانه (ضمن دراسات في الأدب العربي لغرنباوم « الترجمة العربية » ص ٣٥٣ ، الأصمعيات ص ١٩١ ، الأصول ٢/٧١ ، ٧٥ ، المحتسب ١/٢٨١ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٢٩٤ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٩٦ ، الانصاف ١/٥٧٣ ، شرح المفصل ٣/٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ٥/١٤٤، ٨/٥٢ ، ٩/١٠٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٧ ، ضرائر الشعر ص ١٦٦ ، رصف المباني ص ٣٤٨ مغنى اللبيب ص ٣٨٢ ، شرح شواهده ٢/٧٠٠ ، الأشباه والنظائر ٤/٧٧ ، همع الهوامع ٤/٢٩١ ، خزانة الأدب ١/١٩١ ، ٣٩٤ .

(٦) الكتاب ١/٦٥ ، وانظر المثل في الفاخر ص ١٩٥ ، جمهرة الأمثال ٢/٢٨٧ ، المستقصى ٢/٣٢٨ .

[٦٤] كُلُّ ، فجعله على / حذف حرف الجر ، وجَعَلَ : « كُلَّ نار تَوَقَّدُ بالليل ، معطوفين على كلّ امريءٍ وآمْرأً[1] ، وشَرَّكَتِ الواو بينهما في (تَحْسَبِينَ) ، وجعل ذلك بمنزلة قوله : ظننت زيداً قائماً وعمراً شاخصاً ، وكان زيدٌ عَاقِلاً ومحمدٌ عالماً . وسأضع لهذا مسألة بَعْدَ هذه المسألة إنْ شاء الله تعالى .

وكذلك « ما كُلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا كُلُّ بيضاءَ شَحْمَةً » وقع التَّشريكُ بين الأَسماء الأربعة في (ما) وَيَتَنَزَّلُ هذا منزلةَ : ما زيدٌ قائماً ، ولا عمروٌ خارجاً . وأبو الحسن يذهب في هذه الأشياء كلِّها الى العطف على عاملين .

فإنْ قلتَ : حذفُ حرف الجر ، وابقاءُ عمله قليلٌ ، وهذا النوع أكثرُ في كلام العرب فيجب أَلَّا يُحْمَلَ على ما قَلَّ نظيرُه ، إذْ لو كان على ذلك لقَلَّ كما قَلَّ حذفُ حرف الجر وإبقاء عمله .

قلتُ : كَثُرَ في هذا النوع ، وقد بَيَّنَ سيبويه حين تكلَّم في هذه المسألة ، وتَأَوَّلَ هذه المواضع بهذه التأويلات التي ذكرتها ، والسبب الذي أوجب حذفَ حرف الجر هنا ـ وإنْ كان لا يَكْثُرُ في هذا الموضع ـ . أَنَّ[2] العرب يقولون : ما مِثْلُ زيدٍ ولا عمروٍ يقولان ذلك ، ثُمَّ إنَّهم يَفْصِلُونَ فيقولون : ما مثلُ زيدٍ يقول ذلك ولا عمروٍ ، يريدون : ولاِ مثلُ عمروٍ ، فحذف (مثل) من الثاني لدلالة الاول عليه ، ولأَنَّه في معنى الأول ، والأول لم يَتَكَرَّر فيه (مثل) فلم يتكرر هنا (مثل) ، ولَمَّا قالوه في المجتمع في المعنى قالوه في المفترق ، فقالوا : ما مثل زيدٍ يقول ذلك ، ولا عمرو يكره ذلك ، فجرى حذف حرف الجر هنا كثيراً لما ذكرتُه .

الدليل الثالث : قول الشاعر :

٦١ ـ فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا   وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا[3]

---

(١) انظر الكتاب ١/٦٦ .

(٢) في الأصل : « وذلك أنَّ » .

(٣) البيت للأعور الشني : / بشر بن منقذ ، شاعر اسلامي كان مع علي رضي الله عنه يوم =

بخفض قاصرٍ ، ولا يمكن أنْ يؤخذَ إلاَّ على العطف على عاملين ، لأنَّك إنْ قَدَّرْتَ هنا حذفَ حرف الجر فلا يمكن لما فيه من نَقْض الغرض ، ألا ترى أنَّ حرفَ الجر هنا إذَا جيء به إنَّما يكون توكيداً ، وما يؤتى به للتوكيد لا يمكن حذفُه ، لأنَّ فيه نَقْضَ الغرض ، ولا يمكن أنْ يكونَ (مَأْمُورها) فاعلاً بقاصر ، لأنَّه لا ضمير فيه يعود الى المنهيِّ ، لأنَّ المَنْهِيَّ مذكَّرٌ ، والهاء مِن مأمورها مؤنثة ، وإنَّما يعود على الأمور ، ولأنَّ المعنى يستحيل لو قَدَّرْتَ الضمير يعود على المَنْهِيِّ ، لأنَّه يجيء المعنى : مأمور المنهى ، والمنهى غير المقدَّر ، والمأمور هو المقدر .

انفصل سيبويه عن هذا بأنْ قال : إنَّ المَنْهِيَّ وإنْ كان مذكَّراً فهو مضافٌ الى مؤنث هو بعضه ، فجاز لذلك تأنيثه كما جاز : ذهبتْ بعضُ أصابعِه [(١)] .

فإنْ قلتَ : فكيف جاءت الإضافة ؟

قلت : يمكن أنَّ يكونَ بمنزلة قوله تعالى : ﴿ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ [(٢)] أيْ ضحى العشية ، لأنَّها مقابلتها ، وكذلك المَنْهِي [(٣)] في [مقابلة] [(٤)] المأمور ، ويمكن أنْ يكونَ على طريقة :

* إنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا * [٤٩]

= الجمل / ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٤٣ ، المؤتلف ص ٣٨ ، اللآلىء ٢/٨٢٧ .
انظر الشاهد في الكتاب ١/٦٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٣٨ ، المقتضب ٤/١٩٦ ، ٢٠٠ ، الأصول ٢/٧٠ الافصاح للفارقي ص ٢١٥ ، البديع ل ١٢١ ، اثبات المحصل ٢٠ ، ٢١ ، مغنى اللبيب ص ٦٣٣ ، شرح شواهده ١/٤٢٧ ، ٤٢٨ ، همع الهوامع ٢/١٣٠ ، وقبل البيت قوله :
هون عليك فإنّ الأمور بكف الإله مقاديرُها

(١) الكتاب ١/٦٤ ، وانظر شرح أبياته ١/٢٤٠ ، الافصاح للفارقي ص ٢١٧ .
(٢) سورة النازعات الآية الأخيرة « ٤٦ » .
(٣) في « الاصل : « وكذلك المهني » تحريف .
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

لأنَّ الحوادث في معنى الحَدَثان ، وكذلك قوله :

* فَلَيْسَ بآتيكَ مَنْهِيُّهَا *

في معنى : فليست الأمورُ بآتيتك (١) ، إذَا نُهِيتْ ، ولو كان هذا لجاز أنْ يقالَ : ولا قاصرٍ عنك مأْمُورها ، فقال في البيت :

* وَلا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُها * [٦١]

لأنَّه نطق قبله بما هو في معنى ما ذكرتُه .

ومما يؤكد عندك امتناعَ العطف على عاملين ، أنَّ الواوَ مُوَصِّلة للفعل الى الاسم ، على حَسَبِ ما تقدَّم . ولم نجد قَطُّ حرفاً يُوْصِل فعلين ، فقد صَحَّ بما ذكرتَه أنَّ العطف لا يجوز على عاملين ، ومما يَقَوِّى لك امتناعَه أنَّهم كُلهم أجمعوا على أنَّه لا يجوز : إنَّ زيداً في الدار ، وعمراً السوقِ (٢) ، لأنَّهم لو قالوا هذا لكُنْتَ كأنَّك فصلتَ بين حرف (٣) الجر والمجرور ، لأنَّ حرفَ العطف تنزَّل منزلةَ ذلك فإذا تنزَّلَ حرفُ العطف منزلةَ الجار (٤) فسيتَنَزَّلُ منزلةَ الرافع والناصب ، ولا يوجد في أصول العوامل ما يرفع ويخفض على حَسَبِ ما ذكرتُه قبل .

مسألة :

تقول : قام زيدُ يومَ الجمعةِ يومَ السَّبْتِ، فعمروٌ معطوفٌ على زيد ، ولما وصل القيام الى عمرو طَلَبَ زماناً يقعُ فيه ، فتعدَّى الى يوم

---

(١) في الأصل : فليست الامور بآتيك » .

(٢) في الأصل : « وعمرا في السوق » وهو خطأ ، اذ العطف على معمولي عامل واحد ، وهو مما اتفق على صحَّته ، وما أثبته هو الصواب ، قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٥٥ : « اختلف الناس في تعدد المعطوف مع تعدد العامل ، وله صورتان : احداهما : متفق على امتناعها ، وصورتها ان زيداً في الدار وعمراً السوق ، لمكان الفصل بين المخفوض والعاطف » .

(٣) في الأصل : « حروف » .

(٤) في الأصل : « المجرور » .

السبت ، ولا أقول : إنَّ يومَ السبت معطوف على يوم الجمعة ، لأنَّ يومَ الجمعة تقييدٌ وظرفٌ لقيام زيد ، والمعطوفُ شريكُ المعطوف عليه فيجب من هذا أنْ يكونَ يومَ السبت ظرفاً لقيام زيد ، وليس كذلك ، وإنَّما هو ظرف لقيام عمرو ، فإذَا صَحَّ ما ذكرته فلا يجوز أنْ تقولَ : قام زيدٌ يوم الجمعة ويوم السَّبْتِ عمروٌ ، لأَنَّك لا تفصل بينَ حرفِ العطف والمعطوف بظرف ولا مجرور إلاَّ في الشِّعر ، ويجري مَجْرَى الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وأنشد أبو علي على مجيئه/ في الشعر. [٦٥]

٦٢ - يَوْماً تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ العَصْب وَيَوْماً أَدِيمَها نَغِلاَ [١]

فجعل أَديمَها معطوفاً على الهاء مِن (تراها) وفصلَ بين حرف العطف والمعطوف بالظرف لَمَّا اضْطُرَّ ، وقد أَخَذَ بعضُ الناس هذا البيت على اضمار فعل وقَدَّره : وترى يوماً أَديمَها نَغِلا [٢] ، فحذف (ترى) لدلالة الأوَّل عليه . . وكان الأستاذ أبو عَلِيّ يقول: لو جاز هذا هنا لجاز في كلِّ معطوف أنْ يُدَّعَى فيه ذلك، ويقال في: رأيت زيداً وعمراً. التقدير: رأيت زيداً ورأيت عمراً، وبلا شكٍّ أَنَّ في هذا تَهَيُؤَ الفعل للعمل ، وقطعه عن العمل ، وهذا مما لا يجوز ، والفصلُ بين شيئين لا يجوز الفصلُ بينهما لضرورة الشِّعر كثيرٌ ، كالفصل بين المضاف والمضاف اليه. فإنْ قلتَ : ضرب زيدٌ عمراً ومحمدٌ خالداً ، فقولُك : ومحمدٌ معطوفٌ على زيد ، ولما وصل الفعل بالواو الى محمد طَلَبَ مُتَعَلَّقَةُ كما طَلَبَهُ الأوَّل ، وهو ضَرَبَ زيدٌ ، وليس خالدٌ معطوفاً على عمرو ، لأَنَّه لو كان معطوفاً عليه للَزِم أنْ يكونَ مضروباً لزيد كما كان عمرو ، والمعنى على غير ذلك ، فعلى

---

(١) البيت للأعشي / انظره في ديوانه ص ٢٣٣ ، الايضاح ١٤٨/١ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٢٧ ، المصباح ل ٤٤ ، الخصائص ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ مجمع الامثال ٢٣٩/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٦٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٦ .

(٢) انظر ضرائر الشعر ص ٢٠٦ .

هذا لا يجوز أنْ تقول : ضرب زيدٌ عمراً وخالداً محمدٌ ، وتفصل بين حرف العطف والمعطوف بغير الظرف والمجرور ، ولم يجز ذلك في الشِّعر فإنْ جاء فشيءٌ قليلٌ لا يُعَوَّلُ عليه ، ولا يُؤْخذ به ، وأَمَّا قول آمرىءِ القيس :

٦٣ - إنّي بِحَبْلِكِ وَاصِــلٌ حَـبْلِي وَبِــرِيشِ نَـبْـلِكِ رَائِشٌ نَـبْـلِي (١)

فأَشْبَهُ مما ذكرتُه ، لأنَّ بريش متعلِّقٌ برائش ، ولأنَّ نظيرَه قد تقدَّم قَبْلُ ، فحَسُن لذلك التقديم ، وهو قوله (٢) : بحَبْلِكِ . وأَمَّا قولُهم : كان زيدٌ قائماً ، ومحمدٌ عالماً ، فليس من هذا ، لأنَّ كان طالبةٌ بالجملة ، وهي من نواسخ الابتداء فعطفت على الجملة الأولى وهي : زيدٌ قائمٌ - قولك : محمدٌ عالـمٌ وصارت الواو قد شَرَّكت في كان بين الجملتين ، فكما أنَّ كان رفعتِ المبتدأ الأول ونصبت الخبرَ ، رفعت أيضاً المبتدأ الثاني ونصبت الخبر ، وكذلك الكلام في ظننت زيداً قائماً ، ومحمداً عالماً ، وإنَّ زيداً قائمٌ ومحمداً خارجٌ ، إنَّما شَرَّكت الواوُ بين الجملتين في إنَّ ، فصارت لذلك إنَّ وأخواتها ، وظننتُ وأخواتها ، وكان وأخواتها ، داخلةً على جملتينِ فوجب أَنْ تعملَ فيهما عملَها في الجملة الواحدة ، كما أنَّ الفعل إذَا عَمِل في الاسم ثُمَّ عُطِفَ عليه اسمٌ آخرُ عمـلَ في الاسمين بحرف العطف عمله في الاسم الواحد .

---

(١) ديوانه ص ٢٣٩ ، الكتاب ١/١٦٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٠٦ ، الجمل ص ٩٨ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٧ ، الحلل ص ١١٢ ، الجمل ص ٢٦ ، ١٠٩ ، رصف المباني ص ٤٤٧ .

(٢) في الأصل « قولك » .

باب التوكيد

التوكيد : تمكينُ المعنى في نفس[1] السامع ، واثباتُ الحقيقة ، ورفعُ المجاز ، وهو يكون على وجهين : توكيدٌ لفظيٌّ ، وتوكيدٌ معنويٌ . فالتوكيد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال ، ويكون في الجمل . ويكون في بعض الحروف . فتقول : جاءني زيدٌ زيدٌ ، وتقول : زيدٌ قام قام ، وتقول : قام زيدٌ قام زيدٌ . قال الله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [2] فهيهاتَ الثانية توكيدٌ للأولى قال :

٦٤ ـ * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ وأَهْلُه * [3]

فهيهاتَ الثانية توكيد للأُولى ، والعقيق فاعل بهيهات الثانية ، وفي الأولى ضميرٌ يفسِّره الثاني ، وهو من باب الإعمال . ويمكنُ أَنْ يقالَ إنَّ العقيقَ فاعلٌ بهيهات الأولى ، وهيهاتَ الثانيةُ لا تُحْتَاج الى فاعل ، لأَنَّها لم يُؤتَ بها إلَّا لتأكيد الأوَّل واثباته فالأَوَّل هو المقصود ، فعليه يكون بناء الاسم

---

(١) في الأصل : « في النفس السامع » .

(٢) سورة المؤمنون آية ٣٦ .

(٣) البيت لجرير ، وروايته في ديوانه ٩٦٥/٢ بتمامه .

فـأيـهـات آيهـات العقيق ومن بـه وأيهـات وصـل بـالعقيـق تـواصـله

وانظر الخصائص ٤٢/٣ ، الايضاح ١٦٥/١ ، الكافي ٢/ ص ٢٦٢ ، شرح المفصل ٣٥/٤ ، المقرب ١٣٤/١ ، شرح اللمحة البدرية ٣٣٩/١ ، همع الهوامع ١٤٥/٥ ، التصريح ٣١٨/١ ، ١٩٩/٢ .

لأنَّه المقصودُ والمتبوعُ . وتقول في الحروف : نَعَمْ نَعَمْ ، وبَلَى بَلَى [١] ، ولا يكون هذا في حروف الجر ، ولا في حروف العطف ، وإنَّما يكون في الحروف التي لها شَبَهٌ بالفعل أو بالاسم ألا تَرى أنَّ (بَلَى) قد أُمِيْلَتْ لشَبَهِها بالاسم ، من حيثُ الكلامُ يَسْتَقِلُّ بها ، وهي في تقدير محذوف ، كما كان زيدٌ كذلك إذَا قيل لك : مَنْ جاءك ؟ ، فتقول : زيدٌ ، وكذلك (يا) في النداء أُمِيلَتْ لأنَّها نائبةٌ منابَ الفعلِ ، وعِوَضٌ [٢] منه ، فجرت مَجْرَى الفعل فأُمِيْلَتْ كما يُمَال الفعل ، وقد جاء في الشِّعر :

٦٥ ـ * وَلَا لِلَمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ * [٣]

فكرر حرف الجر ، ولهذا ادَّعَى سيبويه في الكافين [٤] في قول الشاعر .

٦٦ ـ * وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ * [٥]

---

(١) عَرَّف الغافقي التوكيد في شرح الجمل ص ٢١ ، بتعريف شيخه ابن أبي الربيع ، ثم لخص كلامه عن التوكيد اللفظي .

(٢) في الأصل « وعوضاً منه » .

(٣) البيت لمسلم بن مَعْبَد الوالِبي الأسدي (شاعر أموي) من قصيدة أوردها ابن ميمون في منتهى الطلب ونشرت في مجلة المورد / المجلد الثامن / العدد الثالث ١٣٩٩ هـ بتحقيق د / حاتم صالح الضامن، وروايته :

فلا والله لا يُلغى لما بي وما بهم من البلوى شفاء

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقد أشار اليها السيوطي في شرح شواهد المغني ، والبغدادي في خزانة الأدب .

وانظر الشاهد في معاني القرآن ١/٦٨، الخصائص ٢/٢٨٢ ، المحتسب ٢/٢٥٦ ، سر صناعة الاعراب ١/٢٨٣ ، الصاحبي ص ٣٩ ، الانصاف ٢/٥٧١ ، شرح المفصل ٧/١٧ ، ٨/٤٣ ، ٩/١٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٣ . المقرب ١/٢٣٨ . ضرائر الشعر ٦٩ ، ٣٠٣ ، رصف المباني ص ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، مغنى اللبيب ص ٢٤٠ ، ٣٤٢ ، ٤٦٢ ، شرح شواهده ١/٥٠٥ ، همع الهوامع ٤/٣٩٦ ، ٥/٢١٠ ، ٣٤٨ ، خزانة الأدب ١/٣٦٤ .

(٤) في الأصل : « في احد الكافين » .

(٥) البيت لخِطام الريح . بشر بن نصر بن عياض المجاشعي / من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم « ترجمته في المؤتلف ص ١١٢ ، خزانة الأدب ١/٣٦٩ قال البغدادي : « وهو من =

أنَّهما ليستا بحرفين (١) لأنَّك إنْ جعلتَهما حرفينِ / صار بمنزلة قول [٦٦] الآخر :

* وَلاَ لِلمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ * [٦٥]

ومثل هذا لا يُحْمَلُ عليه ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ لشذوذه وقِلَّته ، وجَعْلُ الكاف اسماً قد كَثُرَ في الشِّعر ، قال :

٦٧ ـ * وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وسْطَنَا * (٢)

وسيأتي الكلامُ في هذا في حروف الجرِّ بحول الله تعالى (٣) .

الثاني : التوكيدُ المعنويُّ ، ويكون على وجهين : أَحَدُهما : لاثبات الحقيقة.

الثاني : للإحاطة ، ولهذا تَعَرَّضَ أبو القاسم .

قوله : (الأسماء التي يؤكد بها للواحد المذكر : كُلُّه ، ونفسهُ ، وعينُه ، وأَجْمَعُ ، وأَكْتَعُ ، وأَبْصَعُ) (٤) .

= قصيدة لخِطام المجاشعي ، وهي من بحر السريع ، وُرُبَّما حَسِبَ من لا يحسن العروض أنه من الرجز ». انظر الشاهد في الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٨/١ ، المقتضب ٩٥/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، مجالس العلماء ص ٧٢ ، معاني الحروف ص ٤٩ ، الخصائص ٣٦٨/٢ ، المنصف ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٨٢/٣ ، سر صناعة الاعراب ٢٨٢/١ ، المحتسب ١٨٦/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٥ الافصاح للفارقي ص ٢٢٥ ، الفصول الخمسون ص ٢١٨ ، شرح المفصل ٤٢/٨ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٤ ، رصف المباني ص ١٩٧ ، ٢٠١ ، الجنى الداني ص ٨٠ ، ٨١ ، ٩٠ ، مغنى اللبيب ص ٢٣٩ ، شرح شواهده ٥٠٤/١ ، شرح شواهد الشافية ص ٥٩ .

(١) انظر الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) البيت لامرىء القيس ، وعجزه كما في ديوانه ص ١٧٦ .

* تَصَوَّبُ فيه العَيْنُ طوراً وتَرْتَقِي *

وانظر الشاهد في الاقتضاب ص ٤٢٩ ، أمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٨/١ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٣ ، الفصول الخمسون ص ٢١٧ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٨٥٢.

(٤) الجمل ص ٣٣ ، وفي الأصل : «وأكتع أبصع » بسقوط الواو .

اعلم أنَّ الواحد المذكر يُؤَكَّد بالنفس والعين ، وبكّل وأَجْمَع ، وتوابع أَجْمَع وهي : أَكْتَعُ وأَبْصَعُ ، وأَبْتَعُ وما هو في معنى كلّ نحو قولك : مررت بالقوم خَمْسَتِهم ، وأَرْبَعَتِهم ، ومن ذلك قولهم : ضُربَ زيدٌ البطنُ والظَّهْرُ ، إذَا أَردتَ معنى كُلِّه ، ولم تردِ البَدَلَ . وأمَّا التثنيةُ فتؤكَّد بثلاثة ألفاظ : النفسُ والعين ، وكلا [1] ، فتقول : مررت بالرجلين أنفسهما أعينهما كِلَيْهما ، ولا يقال : أَجْمَعَانِ ولا أَكْتَعَانِ ، لأنَّ العربَ لم تَقُلْه ، واستغنت عن ذلك بكليهما .

فإنْ قلتَ: أقوله بالقياس على أجْمَعِينَ، لأنَّ أَجْمَعَ قد جُمِعَ، وما يُجْمَعُ يُصحُّ تثنيته.

قلتُ: (أجمع) معرفة لا يُنَكَّر أَبَدَاً، فلا تصحّ تثنيتها، ولا جمعها، وأجمعونَ كان على طريقة الجمع، وليس بجمعٍ، فجاء على غير قياس، وما يأتي على غير قياس وجاء على الشذوذ فلا يُحْمَلَ عليه، وتقفُ مع السَّماع فيما كان هكذا. وأمر آخر أنَّ العربَ إذَا آستغنوا عن شيء بغيره فلا سبيلَ لك أنْ تستعملَ ما رَفَضُوه، ألَا ترى أنَّهم آستغنوا عن وَذَرَ بتَرَكَ[2]، فلا تقولُه؛ وإنْ كان القياسُ يقتضيه.

قوله : (وللاثنين كِلَاهُما وأَنْفُسُهما وأَعْيُنهَمَا) [3] .

اعلم أنَّ (كِلا) لا تستعمل إلَّا مضافةً ، وتُضاف الى الظاهر والمضمر ، فإذَا أُضيفت الى الظاهر فلا تَنْقَلِبُ الألف ، وإذَا أُضيفت الى المضمر ففصحاءُ العرب يقلبون الألفَ في النصب تَشْبِيها بِلَدَى وفي الخفض تَشْبِيهاً بعَلَى ، وهي عند البصريين مفردةٌ في اللفظ تثنيةٌ في المعنى ، وقد مضى الكلام فيها مستوفي [4] .

وأمَّا أَنْفَسُهُما فجاء الجمع في موضع التثنية كما قال سبحانه : ﴿ إنْ

---

(١) في الأصل : « وكل » .

(٢) انظر اصلاح الخلل ص ٩٥ ، التوطئة ص ١٨٩ .

(٣) الجمل ص ٣٣ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٥١ .

تُوبَا إلى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[1]، وهذا هو الأفصح ، ومن العرب من يقول : قلباكما[2] .

وسيأتي الكلام في هذا في آخر الكتاب إنْ شاء الله تعالى :

قوله : (وللجميع كُلُّهم وأَنْفُسُهم وأَعْيُنُهم)[3] .

الجمعُ كالمفرد تستعمل فيه سبعةُ ألفاظ ، وتقدَّم أنَّ أَجْمَعِينَ ليس بجمع لأَجْمَعَ ، لأنَّ أجمعَ لا يتنكَّرُ ، وما لا يتنكَّر لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، و(كلّ) تستعمل على أربعةِ أوجه :

الأول : أنْ تكونَ مضافة الى المضمر ، فإذَا كانت كذلك كانت تابعةً أو مبتدأةً ولا تلي العوامل اللفظيَّة ، فتقول : جاءني القوم كلُّهم ، وكلُّهم جاءني ، ولك أنْ تقولَ : جاءوني ، لأنَّ كُلًّا مفردةٌ في اللفظ جمعٌ في المعنى ، وقد جاءت تلي العوامل ، وأكثر ما يكون ذلك في الشِّعر للضَّرُورة[4] .

والثاني : أنْ تكون مقطوعةً عن الإضافة ، فإذَا كانت كذلك آستعملت

---

(١) سورة التحريم آية ٤ .

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط ٨/٢٩٠ - ٢٩١ « وأتى بالجمع في قوله قلوبكما ، وحَسَّن ذلك إضافته إلى مثنى وهو ضميراهما ، والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى ، والتثنية دون الجمع كما قال الشاعر

فتخالسا نَفْسَيْهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترفع

وهذا كان القياس ، وذلك أن يعبر بالمثنى عن المثنى ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا الى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى » . وانظر كلاماً جيداً في المسألة لابن الشجري في أماليه ١/١٢ .

(٣) الجمل ص ٣٣ ، وفيه « للجمع » ومثله في « ج » وليس في المطبوع « وأعينهم » وهي في الخطيتين .

(٤) كما في قول الشاعر :

يميد إذا مادَتْ عليه دِلاَؤُهم فيصدر عنه كُلُّها وهو ذابل

انظر مغنى اللبيب ص ٢٥٨ ، شرح شواهده ٢/٥٢١ ، همع الهوامع ٤/٣٨٠ .

مبتدأةً وواليـةً [1] للعوامل اللفظيَّة ، ولا تكون تابعةً قال الله تعالى : ﴿ وكُلاًّ وعَدَ اللهُ الحُسْنَى ﴾ [2] وقرأ ابن عامر (وكُلٌّ) بالرفع [3] .

الثالث : أنْ تضافَ الى الظاهر فهذه أيضاً تستعمل مبتدأةً ، وتلي العواملَ ، ولا تكون تابعةً ، ويجوز لك في هذه أنْ تَخْتَصِرَ فَتَحْذِفَ فَتَضَعَ المفردَ موضعَ الجمع والنكرة موضع المعرفة فتقول : كُلُّ رجلٍ فعل كذا ، ونظير هذا قولهم : زيدٌ أفضلُ الرجالِ فيضعونَ المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة فتقول :زيدٌ أفضلُ رجلٍ .

الرابع : أنْ تكـونَ صفةً فتقـول : مررنـا [4] برجـل كُلِّ رجـلٍ ، والمعنى : مررت برجلٍ كاملٍ ، وهذا كما تقول : مررت برَجـلٍ جِدِّ رَجلٍ ، وحَقِّ رجلٍ ، ومررتُ برَجلٍ حَسْبِكَ أي : مررتُ برجلٍ كاملٍ . وقبيحٌ أنْ تقولَ : مررت بكُلِّ رَجلٍ ، تريد : برجل كُلِّ رجل ، ويجوز أنْ تُعَرِّفَ ، فتقول : مررتُ بالرَجلِ كُلِّ الرجلِ .

قوله : (وللواحدة كُلُّها ونَفْسُها وعَيْنُها وجَمْعَاءُ كَتْعَاءُ بَصْعَاءُ)[5].

[٦٧] / تستعمل أيضاً في الواحدة المؤنثة سبعةُ ألفاظ على حَسَب ما تقدَّم في الواحد المذكر، ليس أَجْمَعُ وجَمْعَاءُ بمنـزلة أَحْمَـر وحَمْرَاءَ وأَصْفَـرَ وصَفْرَاءَ، لأَنَّ أَجْمَعَ اسمٌ وجمعاءُ كذلك، وأَفْعَلُ للمذكر، وفَعْلَاءُ للمؤنث إنَّما تكونان في الصِّفة.

فإنْ قلتَ : للزومها التبعيَّةَ على طريقة التوكيد أجري مُجْرى النعت ، فوضع أَفْعَلُ للمذكـر ، وفَعْلَاءُ ، للمؤنـث ، ليجـريَ على طريقـة أحمر وحمراء .

---

(١) في الأصل : « وموالية » .

(٢) سورة النساء آية ٩٥ .

(٣) ذكر هذه القراءة أبو حيان في البحر المحيط ٣/٣٣٣ ، ولم ينسبها .

(٤) هكذا في الأصل : « مررنا » والوجه : مررت لقوله بعد : والمعنى : مررت برجل . . » .

(٥) الجمل ص ٣٣ .

قلتُ : لو كان الأمر كما ذكرته لم يقل : أجمعون أبداً ، لأنَّ أحمرَ لا يقال منه أحمرونَ ، وأجْمَعُونَ وإنْ لم يكن جمعاً لأجمع ـ فكأنه جَمْعُه ، وإنَّما جاء أَجْمَعُ وجمعاءُ كما جاء سَلْمَان للمذكر وسَلْمَى للمؤنث . فكما لا يصح أنْ يقالَ : سَلْمَان وسَلْمَى بمنزلة سكرانَ وسَكْرَى ، وإنَّما كانت الموافقة بالاتفاق من غير قَصْدٍ[1] ، لا يصحُّ أنْ يقالَ : أجمعُ وجمعاءُ ، بمنزلة أَحْمَرَ وحمراءَ ، وإنَّما كان ذلك بالاتفاق، وهذا الذي ذكرتُه هو الذي ذهب إليه أبو عَلِي واختاره[1]، ومِن الناس من ذهب المذهبَ الأول . والاختيار ما ذكرتُه لما تقدَّم .

قوله : (وللاثنتين كِلْتَاهما وأَنفُسُهما وأعينُهما)[2] .

التَّاء في كِلْتا بمنزلة التَّاء في بنت وأخت ، وليست للتأنيث ، لأنَّ تاءَ التأنيث لا يكون قبلها إلَّا فتحةٌ أو ألفٌ ، ولأنَّ العربَ لا تجمع بين تاء التأنيث وألف التأنيث[3] واللَّام من (كلا) ياء ، ونظير هذا ثنتان ، واللام ياء ، لأنَّه من ثَنَيْتُ ، والتاء فيها بمنزلة التاء في بِنْت .

فإنْ قلتَ : هذه التَّاء وإنْ لم تكن للتأنيث فقد جرت عند العرب مَجَرَى التأنيث ، ألَا ترى أنَّهم لا يقولون : بِنْتَةٌ ، ولا أُخْتَةٌ ، ولا بِنْتَاتٌ ، ولا أُخْتَاتٌ ، فكيف جمع بينها وبين أَلف التأنيث ؟

قلتُ: قد جاء جُلَّيَاتٌ[4] والياءُ بَدَلٌ مِن ألف التأنيث فجمعوا بين الياء التي هي بَدَلٌ مِن ألف التأنيث، وتاء التأنيث فأقربُ مِن هذا أنْ يقولُوا: كِلْتَا فيجمعوا بين ألف التأنيث والتاء، لأنَّها ـ وإنْ كانت جاريةً مَجْرَى علامة التأنيث في بعض المواضع ـ ليست بعلامة للتأنيث. وقال يونس في النسب

---

(١) التكملة ل ٣١ ، وانظر اللسان « جمع » .

(٢) الجمل ص ٣٣ .

(٣) راجع المسألة في الكتاب ٣٦٤/٣، ٣١٧/٤، ليس في كلام العرب ص ١٤٢ ، سر صناعة الاعراب ١٦٨/١ .

(٤) في الأصل : « جليلات » ، ولعل الصواب ما أثبت .

إلى بِنْتٍ وأُخْتٍ: بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ[1]، لأنَّها ليست علامة للتأنيث، ولم يجرها في النسب مجرى تاء التأنيث، وإنْ كان قد جرت في الجمع بالألف والتاء مجرى تاء التأنيث، والخليلُ أجراها في النسب مُجْرَى علامة التأنيث، وآرتضاه سيبويه[2]، وهو الصحيح، وإنَّما ذكرتُ لك قول يونس لأُبَيِّنَ لك أنَّها ليست مُنَزَّلةً مَنْزِلَةَ علامة التأنيث في كلِّ موضع.

والكلامُ في تثنية المؤنث كالكلام في تثنية المذكر، لا تستعمل إلاَّ ثلاثةَ ألفاظٍ، لا يقال: جَمْعَاوانِ كَتْعَاوَانِ لما ذكرتُه في المذكر، لأنَّ جمعاءَ معرفةٌ ملازمٌ التعريف على حَسَب ما أذكره، وما يلازمُ التعريف لا يصحُّ تثنيتُه، والكوفيون خالفوا في ذلك، فأجازوا في المذكر: أَجْمَعانِ أَكْتَعَانِ أَبْصَعَانِ وفي المؤنث: جَمْعَاوانِ كَتْعَاوَانِ بَصْعَاوَانِ بَتْعَاوَانِ، واحتَجُّوا بالجمع[3]، والبصريون يذهبون الي ما ذكرتُه لك، وهو الصحيح.

قوله: (وللجمع: كُلُّهنَّ وأَنْفُسُهُنَّ وأَعْيُنُهُنَّ، وجُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ)[4].

يستعمل أيضاً في جمع المؤنث سبعةُ ألفاظ، كما كان ذلك في جمع المذكر ذكر صاحب الكراسة أنَّ جميعَ ما يستعمل للواحدة المؤنثة يُسْتَعمل في الجمع المؤنث فتقول: أكرمتُ الهنودَ كُلَّها[5]، وهذا الذي ذكره صحيحٌ، إلاَّ أنَّ الاختيار أنْ يجريَ على الجمع الكثير ما جرى على الواحدة

---

(١) انظر الكتاب ٣٦١/٣، ٣٦٣، شرحه للسيرافي ٤/ ل ١٦١ - المفصل ص ٢١٠، شرحه ٥/٦ - ٦.

(٢) قال سيبويه في كتابه ٣٦٠/٣: «واذا أضفتَ الى أُخْتٍ قلتَ: أَخَوِيٌّ، وهكذا ينبغي له أنْ يكونَ على القياس، وذا القياس قول الخليل وانظر، المفصل ص ٢١٠، شرحه ٥/٦ - ٦.

(٣) انظر المسألة في اصلاح الخلل ص ٩٥ - ٩٦، شرح عمدة الحافظ ص ٥٦٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/١، توضيح المقاصد ١٧١/٣، شرح اللمحة البدرية ١٢٤/٢، همع الهوامع ١٤٣/١.

(٤) الجمل ص ٣٣.

(٥) انظر الجزولية ل ١٥.

المؤنثة ، وأنْ يجريَ على الجمع القليل ما ذكره أبو القاسم ، والدليلُ على ذلك قولهُ تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ ﴾(١) الآية : فقال أوَّلا : (مِنْها) لأنَّ الهاءَ عائدةٌ على اثنى عَشَر ، وقال (فِيهنَّ) لأنَّ الضميرَ يعودُ على الأربعة ، والقليلُ عندهم مِن ثلاثةٍ إلى عَشَرة، والكثيرُ ما زاد على ذلك وسيعود الكلام في هذا مستوفىً إنْ شاء الله تعالى :

قوله : (وجُمَعَ) .

اعلم أنَّ (جُمَعَ) معدولٌ عن الجمع الذي كان ينبغي أنْ يكونَ لجمعاءَ ، لأَنَّ فُعَلًا بضم الفاء وفتح العين لا يكونُ جمعاً لفَعْلاءَ ، وإنَّما يُجْمَعَ فَعْلاءُ. على فُعْلٍ إنْ كانت صفةً نحو حمراءَ وحُمْر وصفراء وصُفْر ، وهذا مطَّرد لا ينكسر، فإنْ كان فَعْلاءُ اسماً نحو : صحراءَ جمع بالألف والتاء نحو : صحراوات ، وجمع [على](٢) صَحَارى وصَحَارٍ . وجَمْعَاءُ وأخواتها أسماءٌ ، فهي مثل : صحراء فيجب أنْ تُجْمعَ على جَمْعَاوات أوْ عَلَى جَمَاعَى، أوْ جَمَاعٍ ، لكِنَّ العربَ / لم تفعل ذلك، وعَدَلُوا عن هذا إلى جُمَعَ بفتح الميم، فيجب أنْ يُدَّعَى أنَّها ليست معدولة عن جَمْعَاوَات(٣)، لأنَّ جمعاوات سالم، ولا يُعْدَلُ عن الجمع السالم، لأنَّه قُصِدَ فيه سلامةُ الواحد، فإذَا عدلت عنه إلى المُكَسَّر كان نَقْضَ الغرضِ ، فصحَّ أنَّها معدولةٌ عن جَمَاعَى كَصَحَارَى(٤)، أوْ عن جَمَاعٍ [٦٨]

---

(١) سورة التوبة آية ٣٦ ، وتمام موضع الاستشهاد من الآية قوله جل شانه ﴿ آثْنَا عَشَرَ شَهْراً يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ مِنْها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُم . . ﴾ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) ذهب الى أنها معدولةٌ عن جمعاوات ابن مالك وذكر أنَّه ظاهر قول سيبويه / شرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨ ، همع الهوامع ١/ ٩٠ ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٢٤ .

(٤) نسبه العبرتي في شرح اللمع ل ٥ الى أبي علي الفارسي ، وانظر شرح المقدمة المحسِبة ٢/ ٤٠٩ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٢٥ ، اللسان « جمع » .

وذكر ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨ أنَّ فُعَلٍ لا يصحُّ أنْ يكونَ معدولاً عن فعالى ، لأن فعلاء لا تجمع على فَعَالَى إلَّا اذا لم يكن له مذكر على أفعل ، وكان اسماً محضاً ، وانظر همع الهوامع ١/ ٩٠ - ٩١ .

كصَحَارٍ[٤]، وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّ جُمَعَ معدولةٌ عن جُمْع كحُمْرَ[٥]، وهؤلاءُ هم الذين ذهبوا إلى أنَّ أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ بنيا على طريقة أحمر وحمراء للزوم هذين الاسمين التبعيَّة، على جهة التوكيد، فصار لذلك بمنزلة أحمرَ وحمراءَ، وأصفرَ وصفراءَ، وهذا النوع يجمع على فُعْلٍ، فيقال: حُمْر وصُفْر، فيلزم أَنْ يقالَ : جُمْع بضم الجيم وسكون الميم لكنَّهم عدلوا الى جُمَعَ [٣]، وفي هذا ضعفٌ ، لأنَّه عدولٌ من الأخفِّ الى الأثقل مع ما ذكرتُه قبلُ مِن أنَّهم قالوا : أجمعونَ ، ولو كان جاء على طريقته لم يُقل فيه أجمعون ، كما لا يقال : أحمرونَ ، والكلام في كُتَع وبُصَعَ وبُتَعَ كالكلام في جُمَعَ .

قوله : (واعلم أنَّ هذه الأسماء تجري على ما قبلها في الاعراب كما يجري النعت) [٤] .

يريد جَرَيان هذه الأسماء على ما قبلها ليس كجريانِ البَدَل ، لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العامل ، والنَعْتُ والتوكيد ليسا كذلك ، لأنَّ ما يجري نعتاً قياسُه أَلَّا يلي العواملَ ، ومتى جاء والياً للعوامل جاء على غير قياسِه وكان مِنْ وَضْع شيء مكانَ شيء ، وأمَّا ما يجري توكيداً فلا يكون إلَّا تابعاً ، ولا يكون والياً للعوامل ، فلا يصحُّ تقدير تكرار العامل في النَعْت ولا في التوكيد ، لأنَّ [٥] تقدير ذلك مُضَادٌّ للوضع ، وقد تقدم أنَّ نعتَ النكرةِ لا يكون إلَّا

---

(١) رجَّح ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٠ ما ارتضاه المؤلف من أنَّ جمع معدولة عن فعالى أو فعال ، وبه أخذ ابنُ لُبّ في تقييده ل ٣٧ .

(٢) هذا هو مذهب الأخفش والسيرافي وابن عصفور / انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ل ٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨، توضيح المقاصد ١٥٤/٤ ، التصريح ٢٢٢/٢ ، همع الهوامع ٩٠/١ .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٣/١ : « وهذا عندي أولى ، لأنَّه قد ثبت العَدْل في كلامهم من فُعْل الساكن العين الى فُعَلَ ، قالوا : ثلاثُ دُرَعٌ ، وهو جمع درعاء وكان القياس : دُرْعُ ، ولم يثبت العدل عن فَعَالَى الى فُعَلَ في موضع من المواضع » .

(٤) الجمل ص٣٣، وفيه «كما يجري في النعت» وجاءت العبارة في الخطتين كما أوردها المصنف .

(٥) في الاصل : « ولأن » باقحام الواو .

نكرةً ، ونعتَ المعرفة لا يكون إلَّا معرفةً ؛ لأنَّ النَّعْتَ والمنعوت كالشيء الواحد [١] ، والتوكيدُ والمؤكَّدُ في كونهما كالشيء الواحد آكدُ لأنَّ التوكيدَ لا يفيد معنىً زائداً على إفادة الأول ، وإنَّما يفيد تحقيقَ ما أفاده الأول ، والنعتُ يفيدُ أمراً زائداً على ما أفاده الأوَّلُ ، فيجب على ما ذكرتُه ألَّا تجريَ أسماء التوكيد إلَّا على المعارف لأنَّها معارف .

قوله : (وأمَّا كُلُّ وأَجْمَعُ فيؤكد بهما ما يتبَّعض ، ونفسه وعينه يؤكَّد بهما ما تَثْبُتُ حقيقتُه) [٢] قد تَقَدَّم أنَّ التوكيدَ المعنويَّ على معنيين : يأتي لإثبات الحقيقة ، ويأتي للإحاطة [٣] ، فإثباتُ الحقيقة يكون بالنفس والعين ، والإحاطة تكون بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، وتوابع أجمع وما هو [في] [٤] معنى أجمع ، وأمَّا التوكيدُ اللفظيُّ فيأتي على وجهين : أَحَدُهما . إسماعُ المخاطب : وذلك أنْ تقولَ : جاءني زيدٌ زيدٌ فتُكَرِّرُه إِذَا خِفْتَ أنْ يكونَ مخاطَبُك لم يسمعْ كلامَك ، ولا يكونُ هذا في التوكيد المعنوي .

الثاني : أنْ يكونَ لإثبات الحقيقة بمنزلةِ نفسِهِ وعينِهِ ، فإنْ قلتَ : جاءني بنو فلان فيكون ذلك على ثلاثة أوجه :

أحدها : اسماع المخاطب إِذَا خفتَ أنْ يكونَ لم يسمع كلامَك على حَسَبِ ما تقدَّم [٥] .

الثاني : إثباتُ الحقيقة كأنَّك قلتَ : جاءني بنو فلان أنفسُهم .

الثالث : الإحاطةُ ويكون على معنى : كلُّهم . وعلى هذين المثالين تقيس ما يأتيك مِن التوكيد اللفظي .

---

(١) انظر ما تقدم ص ٣٠٠ .
(٢) الجمل ص ٣٣
(٣) انظر ما تقدم ص ٣٦٣ .
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٥) انظر ما تقدم ص ٣٦١ .

ورأيتُ بعضَ المتأخرين قد اعترض هذا القول فقال : لا يصحُّ ما قاله ، ألَا ترى أنَّك إذَا قلتَ : قام زيدٌ لم يصحَّ أنْ تقولَ : كُلُّه ، وزيدٌ بلا شَكٍّ يتبَعّض ؟

الجواب: أنَّ مرادَه ما يتبعَّضُ بنسبة الفعل، فإذَا قلتَ: قام زيد فلا يَصِحُّ أنْ يتعلقَ القيام ببعض دون بعض ، فهذا لا يؤكد بكُلٍّ ولا أجْمَعَ ، وإذَا قلتَ قام القوم فيمكن أنْ يَتَعَلَّقَ القيام ببعض القوم دون بعض فيجوز أنْ يؤكد بكُلٍّ وأجْمَعَ فتقول : قام القوم كلُّهم أجْمَعُونَ ، ويجوز على هذا أنْ تقولَ : رأيتُ زيداً كُلَّه . لأنَّك ترى منه بعضاً دون بعض ، ولا يجوز أنْ تَقُولَ : قرأ زيدٌ كُلُّه لأنَّه [لا] [1] يصحُّ أنْ يقرأ منه بعضٌ دون بعضٍ ، وتعتبر ذلك بالإستثناء فما يصحُّ فيه الإستثناء جاز أنْ يُؤَكَّدَ بكُلٍّ وأجْمَعَ ، ومالا يصح فيه الاستثناء لم يُؤكَّد بكُلٍّ وأجْمَعَ ، فيجوز أنْ تقولَ : رأيت هنداً إلَّا جسدَها ، فيجوز أنْ تقولَ : رأيت هنداً كُلَّها ، ولا يجوز أن تقولَ : قام زيدٌ إلَّا بعضَه ، فلا يجوز أنْ تقولَ : قام زيدٌ كلُّه . فاضبِط هذا الفصل بهذا النوع فإنَّه صحيحٌ . [٦٩]

قوله : (واعلم أنَّه يجوز أنْ تُؤكَّدَ الأسماء / كُلُّها ، إلَّا النكرات ، فإنَّها لا تؤكَّد) [2] .

اعلم أنَّ المعارفَ كُلَّها تُؤكَّد ، ظاهرةً كانت أو مضمرةً ، فتقول : جاءني زيدٌ نفسُه وجاءني زيدٌ عينُه ، وجاءني القومُ أنفسُهم ، وجاءني القوم كُلُّهم ، وتقول : مررتُ بهم كُلِّهم ، ومررتُ بهم أَنفسِهم ، ورأيتُهم كُلَّهم ، ورأيتُهم أنفَسهم .

فإنْ قلتَ : جاءوني أنفسُهم ، لم يَجُز ، حتى تُؤكِّدَ بالضمير المنفصل ، فتقول : جاءوني هم أنفسُهم ، وكذلك لا تقول : قُمْتُم أنفُسكم

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) الجمل ص ٣٣ ، وفي نسخه الثلاث . « واعلم أنَّ الاسماءَ كلَّها تؤكد » .

حتَّى تقولَ : أنتم أَنفُسكم ، وكذلك القياس في أَعينِهم ، فإِنْ أكَّدته بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، جاز ، وإِنْ لم تأتِ بالضمير المنفصل [1] ، فتقـول : جاءوني كُلُّهم ، وجاءوني هم كُلُّهم ، وتقول : جاءوني أَجْمَعُونَ ، وجاءوني هم أَجْمَعُونَ ، وكذلك تقول : قُمْتُم كُلُّكم ، وقُمْتُم أنتم كُلُّكم ، وقُمتُم أجمعون وقمتم أنتم أجمعون ، وإِنَّما فَرَّقتِ العربُ في هذا بين النفس وأَجمعَ ، لأَنَّ النفسَ تلي العوامل ، فتقول : خَرَجَتْ نفسُ زيدٍ ، ولا تلي أَجْمَعُ العواملَ ، لا تستعمل إلَّا تابعةً ، والضمير المرفوع قد اتَّصَل بفعله حتى صار معه كالشيء الواحد ، فكَرِهوا أَنْ يأتوا بالنفس بعده ، فيصير كأَنَّه الذي يلي العوامل ، فأَرادوا أَنْ يُفَرِّقُوا بين حالتيه ، فلزِم لذلك أَنْ يقولوا : قمتم أَنتم أنفسُكم ، لأَنَّهم لو قالوا : قُمْتُم أنفسُكم لصار كأَنَّه الذي ولي العوامل من حيثُ صار الفاعل مع فعله كالشيء الواحد ، وأَجْمَعُ لَمَّا كان لا يلي العواملَ ، لم يكن له إلَّا حالٌ واحدةٌ صار أمره معلوماً فلم يحافظ بلزوم التوكيد بالضمير المنفصل [ليبيَن] [2] عن مخالفته الحالةَ الأُخرى كما فعل ذلك في النفس ، ثُمَّ أُجْرِي العينُ مُجْرى النفس ، وأُجري كلٌّ مُجْرى أَجْمَعَ ، لأَنَّ المعنى فيهما واحدٌ ، ولأَنَّ كُلًّا المضافة لا تستعمل في الأعرف إلَّا تابعةً على جهة التوكيد ، أو مبتدأةً ، والأول أَقوى ، وهذا التوكيد الذي ذكرتُه هو التوكيد المعنوي ، فأَمَّا التوكيدُ اللفظي فهو في الظاهر بَيِّنٌ تقول : جاءني زيدٌ زيدٌ ، فإِنْ أَكَّدْتَ المضمر هذا التوكيد لَزِم أَنْ تأتيَ بالضمير المرفوع . منصوباً كان المؤكَّدُ أو مخفوضاً أو مرفوعاً ، فتقول : مررتُ بك أنتَ ، ومررتُ به هو ، وأَكرمتُك أنتَ ، وقمَت أنت ويجوز في : أنتَ مِن : قمتَ أنتَ ، أَنْ يكونَ بدلا ، ولا يجوز ذلك في : مررتُ بك أَنت ، ولا في : أكرمتُك أنت ، فإِنْ أردت البدل في هذين قلتَ : أكرمتُك إِيَّاكَ ، ومررتُ بك بك ، ويجوز هنا

---

(١) انظر الايضاح ١/٢٧٣ .

(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام

أيضاً أنْ يكونَ توكيداً ، وهذا مما استدل به النحويون على أَنَّ الضمير المرفوع هو الأصل في الضمائر ، فعلى هذا إِذَا قلتَ : كنتَ أَنْتَ القائمَ ، جاز لك في (أَنْتَ) ثلاثة أوجه :

أحدها : أنْ يكونَ توكيداً .
الثاني : أَنْ يكونَ بَدَلاً .
الثالث : أَنْ يكونَ فَصْلاً .

فإِنْ قلتَ : إِنْ كنتَ لأَنْتَ القائم ، لم يكن (أَنْتَ) هنا إِلاَّ فَصْلاً ، وبطل التوكيدُ والبَدَلُ ، إذ لو أردتَ التوكيد أَو البَدَل لأدخلتَ اللام على الخبر .

فإِنْ قلتَ : إِنَّك أَنْتَ القائمُ جاز لك في (أَنْتَ) ثلاثة أَوجه :
أَحدها : التوكيدُ .
الثاني : الابتداء ، والقائم خبرُه ، والجملةُ خبرُ (إِنَّ) .
الثالث : أَنْ تكونَ أنْتَ فَصْلاً ، والقائمُ خبرُ إِنَّ ، وسيتكَّرَرُ الكلام في هذا في باب الفصل إِنْ شاء الله .

هذا حكم المعرفة في التوكيد ظاهرةً كانت أَوْ مضمرةً ، فأَمَّا النكرة فلا تُؤكَّد بالنفس والعين ، ولا بُكُلٍّ وأَجْمَعَ ، ويجوز أنْ تؤكَّد التوكيد اللفظيَّ ، فتقول : جاءني اليوم رجلٌ رجلٌ ، ويكون تكرار الرجل اسماعاً للمخاطب كما تفعل ذلك في المعرفة ، لأنَّ الاحتياجَ في الموضعين واحدٌ ، وإِنَّما لم يؤكد بالنفس والعين ، لأَنَّهما معرفتان بالإضافة فلا يتبعان إِلاَّ المعارف ، كما أَنَّ الصفاتِ لا تجري إِلَّا على الأسماء المعارف . فيلزم على هذا أَنْ لا يؤكد بكل إِلاَّ المعرفة ، لأَنَّ كُلَّا ملازمةٌ للاضافة ، فهي معرفةٌ ، فلا تجري إِلاَّ على المعرفة ، لأَنَّ التوكيدَ والمؤكد كالشيء الواحد على حسب ما تقدم في النعت. وقد تقدم الكلام في هذا. فإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ (كُلاًّ) لا تجري إِلاَّ

على المعرفة لتعريفه ، فيلزم عن هذا أَنْ لا يُؤكَّدَ بـأَجْمَعَ وتـوابعه إلاّ المعارف ، لأنَّ أَجْمَعَ معناه ومعنى كُلٍّ واحدٌ ، فإذا كان المعنى فيهما واحداً فيلزم أنْ يكونَ أَجْمَعُ معرفةً ، لأَنَّ كُلّاً معرفة ، ولا يمكن في اللَّفظين الجاريين على طريقة واحدة أَنْ يكونَ أَحدُهما معرفةً والآخرُ نكرةً لما بين النكرة والمعرفة من المنافرة ، ألَا ترى أَنَّ النكرةَ شائعةٌ ، ولشياعها كانت كالجمع ، والمعرفة مختصَّة بوضعها ، فلذلك يلزم أَنْ تكونَ كالمفرد ، فكما لا يكون / الشيءُ الواحد معرفةً نكرةً فلا يكون اللَّفظان الجاريان في الكلام [٧٠] مَجْرىً واحداً بأصل الوضع مختلفين في تعريف وتنكيـر.

واختلف النحويون في تعريف (أَجْمَعَ) :

فمنهم من ذهب الى أَنَّ تعريفَه بالاضافـة ، وأَنَّه لـزم القطع عن الاضافة ، إذْ كان القطع عن الإضافة جائزاً في (كُلٍّ) ، (وكُلٌّ) أقوى من (أَجْمَعَ) ، فلَزِمَ في (أَجْمَعَ) أَحَدُ الجائزين في كُلٍّ [١] . وهذا الذي ذهب إليه يبطل مِن وجهين أحدهما : أنَّه لو كان كَكُلٍّ للزم أَنْ يُنَوَّنَ كما يُنَوَّنُ (كُلٌّ) .

فإنْ قلتَ : آجتمع التعريف ووزنُ الفعل .

قلت : لا يمنع التعريف الصَّرف ، إلاَّ أَنْ يكونَ تعريف العلميَّة ، ألَا ترى أَنَّ ما [لا] [٢] ينصرف إذَا أُضيف أو عُرِّف بالألف واللام آنصرف ، فكيف يكون تعريف الإضافة مانعاً من الصرف ، وهو إذا لَحِقَ ما لا ينصرف صار منصرفاً ؟ هذا بعيدٌ .

فإنْ قلتَ : الإضافة منويَّةٌ فكأنَّها موجودة ، ولو كانت موجودةً لسقط التنوين فسقط لذلك .

---

(١) هذا ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٢٠٣/٣ ، واختاره ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٢/١ ، وينسب الى السهيلي وابن مالك / انظر ارتشاف الضرب ص ٩٧٢ ، همع الهوامع ٢٠٢/٥ .

(٢) تكملة بها يتم الكلام .

قلتُ : يبطل هذا بأمرين :

أحدهما : أن كُلًّا مُنَونَّةٌ ، والإضافة منويَّة فيها .

الثاني : أنَّه لو كان كذلك للَزِم أنْ يُخْفَضَ (أَجْمَعُ) بالكسرة ، لأنَّ كُلَّ مضافٍ منصرفاً كان قبل الإضافة أو غير منصرف يخفض بالكسرة .

الدليل الثاني : أنَّ (كُلًّا) إذَا قُطِعَتْ عن الإضافة لم تَجْرِ توكيداً ؛ لأنَّك إنْ أكَّدتَ بها النكرة فتكون قد أكَّدت النكرة بالمعرفة ، لأنَّها في تقدير الإضافة ، وإنْ أكَّدت بها المعرفة فلا يجوز أيضاً لما في ذلك من قُبْح اللفظ ، لأنَّها بلفظ النكرة ، ولذلك لم تُوصف (كُلُّ) المقطوعة عن الاضافة بالمعرفة ولا بالنكرة ، فقالوا : مررت بكُلٍّ قائماً ، ولم يقولوا مررت بكُلٍّ القائمين ، ولا بكُلٍّ قائمين فلو كانت (أَجْمَعُ) مقطوعةً عن الإضافة لم تَجْرِ أيضاً توكيداً لما ذكرتُه في (كُلٍّ) ، والعرب قد أجرتها توكيداً للمعارف ، فقالوا : أكلت الرغيفَ أَجْمَعَ ، فقد تَبَيَّنَ أنَّ (أَجْمَعَ) ليس تعريفُه بالإضافة ، وأنَّه قُطِع عنها .

ومنهم من قال : تعريف (أَجْمَعَ) بالعلمية ، وعلميته علمية الجنس ، وهو اسم لجملة أجزاء ما يجري عليه كما كان أمسِ عند بني تميم في الرفع اسم علم لليوم الذي قبلَ يومِك مِن أيِّ يوم كنتَ ، والى هذا ذهب محققو هذه الصنعة [1] ، وهو الصحيحُ .

وإذَا تبين لك حال (أَجْمَعَ) تبين لك أيضاً أكْتَعُ ، وأَبْصَعُ ، وأَبْتَعُ وأَنَّ تعريفها ـ الثلاثة ـ بالعملية : عملية الجنس على حَسَبِ ما ذكرتُه في

---

(١) قال ابن خروف في شرح الجمل ل ١٤ « ويلزم من قول ابنِ بابشاذ أن تكون معدولة كسحر ليوم بعينه » ، وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٩٧٢ أنَّه مختار أبي سليمان السَّعدي ـ من أصحاب ابن الباذش ـ ومحمد بن مسعود الغزني صاحب كتاب البديع ، وقال السيوطي في همع الهوامع ٢٠٣/٥ « واختاره ابن الحاجب ، وصححه أبو حيان . . » وانظر توضيح المقاصد ١٧٠/٣ » .

(أَجْمَعَ) والذي ذكرتُه (1) هو مذهب البصريين ، وأَمَّا الكوفيون فذهبوا الى أنَّ النكرات تؤكد بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، ولا تؤكد بالنفس والعين (2) ، واستدَلُّوا بقول العرب : « قبضت درهماً كُلَّه ، وصمت شهراً كُلَّه » (3) . هذا موجود في كلام العرب ، وفي الحديث ، ولا سبيل الى انكاره .

الجواب : أنَّه قد ثَبَتَ بامتناع التوكيد بالنفس والعين ، امتناع التوكيد بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، لأَنَّ المانعَ واحدٌ ، لأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما معرفةٌ ، فلا يجري توكيداً إلَّا على المعارف بمنزلة النعت ، وقد مضى الكلام في هذا بما يغني عن الإعادة (4) ، وينفصل عن هذا بما انفصل الخليلُ عن قول العرب : « ما يصلُحُ بالرجل خيرٍ منك أَنْ يفعلَ هذا »(5) وذلك أَنَّ هذا الموضعَ مما تترادفُ فيه المعرفةُ والنكرةُ على معنىً واحد ، فيقال : ما يصلُح برجلٍ خيرٍ منك ، على معنى : ما يصلُح بالرجلِ خيرٍ منك ، وكأَنَّه إذا نُطِق بالواحد نُطِق بالآخر ، فجرى (خيرٍ منك) صفةً على النكرة الصالحة مكان الرجل (5) وكذلك هذا ، لأَنَّه لو قال : صمتُ الشَّهرَ كُلَّه أي : صمتُ هذه الحقيقةَ كُلَّها ، لكان المعنى معنى صُمتُ شَهْراً كُلَّه ، لأنه لا يريد شهراً بعينه وإنَّما يريد هذه الحقيقةَ ، وكذلك : قبضتُ درهماً كُلَّه ، لا يريد درهماً بعينه ، فعبر عنه بلفظ التنكير، وإنَّما يريد ما ينطلق عليه دِرْهَمٌ ، وهذا النوع كثيرٌ في كلام العرب ومنه :

---

(1) يريد ما ذكره ص ٣٧٤ من أنَّ النكرات لا تؤكد بالنفس والعين ، ولا بكل وأجمع .

(2) راجع المسألة في الكتاب ٣٩٦/٢ ، الأصول ١٩/٢ ، الانصاف ٤٥١/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/١ فما بعدها ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٦٤ - ٥٦٥ ، ارتشاف الضرب ص ٩٧٣ ، توضيح المقاصد ١٧٠/٣ ، تقييد ابن لب ل ٣٧ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ل ٢١ ، التصريح ١٢٤/٢ ، همع الهوامع ٢٠٤/٥ .

(3) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٢٥ :«والكوفيون يجيزون تأكيد مثل هذه النكرة فيقولون : قبضت درهماً كلّه ، وهو من كلام العرب » وانظر همع الهوامع ٢٠٥/٥ .

(4) انظر ما تقدم ص ٣٧٤.

(5) انظر الكتاب ١٣/٢ ، وانظر ما تَقَدَّم ص ١٨٦ .

فَـإِمَّـا تَـرَيـنْـي ولـي لِـمَّـةٌ فـإنَّ الحـوادثَ أَوْدَى بِهَـا [٤٩]

لأنَّ الحَدَثان يُرادف الحَوَادث على معنى واحد ، وكذلك قال :

وَحَـمَّـالُ الـمِئِـينَ إذَا أَلَـمَّـتْ بِنَا الحَدَثَانُ والآنِفُ النَّصُورُ [٥٠]

ومنه :

* مـا هـذه الـصـوت * [٥٢]

وَأَشَدُّ منه ما ذكره سيبويه :

بَدَا لي أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى وَلَا سَابقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جائياً [٥١]

[٧١] بالخفض لأنَّه معطوف على تقدير / بمدركٍ ، والباء زائدة ، وإذَا وجدت فكأنَّها في نِيَّة الطَّرح ، فإذَا كان هذا فيما هو في نِيَّة الطَّرح لو وجد ، فما ذكرتُه أقربُ ، والله اعلم .

قوله : (واعلم أنَّ أَجْمَعَ وجَمْعَاءَ ، وأَكْتَعَ وَكَتْعَاءَ لا تَنْصَـرِفُ)[١] و(في موضع الخفض مفتوحة)[٢] .

توكيدٌ ، لأنَّ قولَه : « لا تنصرف » يقتضي ذلك ومَنَعَ (أَجْمَعَ) من الصرف[٣] ما مَنَعَ أحمد : التعريفُ وَوَزْنُ الفعل ، وإذَا سَمَّيتَ بأَجْمَعَ رَجُلاً أو آمرأةً لم ينصرف أيضاً للوزن والتعريف ، فإذا نَكَّرت انصرفت ، وليس مثل (أَحْمَرَ) إذَا سَمَّيتَ به ، لأنَّ (أَحْمَرَ) إذَا نُكِّر أشبه أَصله ، و (أَجْمَعَ) إذَا نُكِّر بعد التسمية لم يشبه أصله ، لأَنَّه في أصله معرفةٌ .

فإنْ قلتَ : إذَا سُمِّي به آمرأةٌ كان فيه ثلاثُ عِلَل : التعريفُ ، ووزنُ الفعل ، والتأنيث ، وإذا سَمَّيتَ بأَجْمَعَ رجلاً أو آمرأةً لم ينصرف أيضاً للوزن والتعريف ، فاذا نُكِّر بقي التأنيثُ ووزن الفعل .

قلتُ : وزن الفعل والتأنيث لا يمنعان الصرف ، وسيأتي بيانُ هذا

(١،٢) الجمل ص ٣٤.

(٣) في الأصل : « من التعريف» .

مكمَّلاً في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وقد بينتُ تعريفَ (أَجْمَعَ) وعلميتَه [1] ، وكذلك الكلام في : أَكْتَعَ وأَبْصَعَ ، وأَبْتَعَ .

وأمَّا جَمْعَاء فَمنه من الصرف أنَّ في آخره همزةَ التأنيث، وما في آخره ألفُ التأنيث مقصورةً كانت أو ممدودة من الأقسام الخمسة التي لا تنصرف أَبَداً ، وسيأتي هذا أيضاً مكمَّلاً في بابه .

وأمَّا (جُمَعُ) فمنعه من الصرف العَدْلُ والتعريف ، وقد بينتُ عدلَه ، وأنَّه معدول عن جَمَاعَى ، أَوْ عن جَمَاعٍ ، وليس معدولا عن جَمْعاوات ولا عن جُمْعْ ، وذكرتُ ما قيل في ذلك [2] .

فإنْ قلتَ : يقتضي هذا الكلام أنَّ (جُمَعَ) جَمْـعٌ ، والعلمية تُضَادُّ الجمع .

قلتُ : ليس هذا جمعاً حقيقةً وإنَّما جاء على طريقةِ الجمع ، أَلَا ترى أنَّ (جَمْعَاءَ) لا تتنكر ، وما لا يتنكر لا يُثَنَّى ولا يجمع ، وإنَّما هذا كرجل سمَّيتَه بجمع فتفطَّن لهذا فإنَّ به زوالَ إشكالِ هذا الموضع ، وكـذلك (أَجْمَعُونَ) ليس بجَمْعٍ ، وإنَّما جاء على طريقة الجمع ، وقد بينتُ هذا قَبْلُ [3] ، وكذلك الكلام في : كَتْعَاءَ وكُتَعُ ، وبَصْعَاءَ وبُصَعَ وبَتْعَاءَ وبُتَعَ .

قوله : (واعلم أنَّ أَكْتَعِينَ تابع لأَجْمَعِينَ ، فلا يقع إلَّا بعده) [4] .

اعلم أنَّه يجوز لك أَنْ تأْتيَ بالنفس وحدَها ، وأَنْ تأَتيَ بالعين وحدَها ، ولك أَنْ تأتيَ بهما ، فإنْ جئتَ بهما قدمتَ النفس على العين ، لأَنَّ النَّفْسَ أَبْيَنُ في هذا المعنى ، وليس فيه اشتراكٌ بخلاف العين فإنَّه يقع على معانٍ ، فوجب لذلك تقديمُ النفس ، لأَنَّه أَوضح فيما يُراد من التوكيد ، وكذلك

(١) انظر ما تقدم ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.
(٢) انظر ما تقدم ص ٣٦٩.
(٣) انظر ما تقدم ص ٣٦٧.
(٤) الجمل ص ٣٤.

(كُلٌّ) و (أَجْمَعُ) لك أَنْ تأتيَ بكلٍّ واحدٍ منهما ، فتقول : جاءني القوم كُلُّهم ، وتقول : جاءني القوم أَجْمَعُونَ ، ولك أَنْ تأتيَ بهما ، فإِنْ جِئْتَ بهما قدمت كُلاًّ على أَجْمَعَ فتقول : جاءني القوم كُلُّهم أَجْمَعُونَ قال الله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (١) ولا تقول : جاءني القوم أَجْمَعُونَ كُلُّهم ، لأَنَّ كُلاًّ أَقوى مِن (أَجْمَعَ) وذلك أَنَّ (أَجْمَعَ) لا يستعمل إِلاَّ تابعاً و(كُلٌّ) تستعمل تابعةً ، وتستعمل مبتدأةً ، وتستعمل قليلاً تلي العواملَ ، وإِنْ قُطِعتْ عن الإِضافة وَلِيَتِ العواملَ كثيراً ، فكان تقديمُها أَولى من تقديم ما لا يُسْتعملُ إِلاَّ تابعاً ، وتأخيرِ ما هو أقوى منه في الكلام .

وأَمَّا (أَكْتَعُونَ) فلا يقع إِلاَّ بَعْدَ (أَجْمَعِينَ) في كلام العرب فلا تقول : جاءني القوم أكتعون ، وإِنَّما تقول : جاءني القوم أَجْمَعُون أَكْتَعُونَ ، وقد جاء في الشِّعر كأَنَّه ضرورة :

٦٨ - يَـالَيْتَني كُنْتُ صَبِيّاً مُـرْضَعـاً ‏ ‏ تَحْمِلُني الـذَّلْفَـاءُ حَـوْلاً أَكْتَعَـا (٢)

فان قلت : فأي ضَرورة حملتَه على هذا ؟ كان قادراً أن يقول : حولاً اجمعا .

قلت : إذا قلت حولاً أَجْمَعَ أكتعَ ففيه (٣) من التوكيد ما ليس في قولك : حَوْلاً أجمعا، فأراد هذا الشاعر هذا القدر من التوكيد، فكان يجبُ

---

(١) سورة الحجر آية ٣٠ ، سورة ص آية ٧٣

(٢) ذكر ابن عبد ربه في العقد الفريد ٣/٤٦٠ أنَّ أعرابياً نظر الى امرأة حسناء تدعى ذلفاء ، ومعها صبي يبكي وكلما بكى قبلته فانشد يقول : يا ليتني . . . وأورد بيتين آخرين هما :
إذا بـكـيـت قـبـلـتـنـي أربـعـا ‏ ‏ فـلا أزال الـدهـر أبكـى أجـمـعـاً
وانظر الاقتضاب ص ٤٣٣ ، الافصاح لابن الطراوة ل ٥ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٢٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٤ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢ - ٥٦٣ - شرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٨ ، توضيح المقاصد ٣/١٦٨ ، شرح ابن عقيل ٣/٢١٠ ، خزانة الأدب ٢/٣٥٧ .

(٣) في الأصل : « وفيه » والوجه ما أثبت .

عليه أَنْ يأتيَ بأَجْمَعَ بعده (أَكْتَعُ) فلم يمكنه ذلك ، لمكان الوزن فحذف (أَجْمَعَ) وكأَنَّه موجودٌ ، فتبعه لذلك (أَكْتَعُ) .

فإِنْ قلتَ : ما يأتي للتوكيد لا يُحْذَف .

قلتُ : قد جاء ذلك قليلاً ، قال سيبويه في قول زُهير :

* بدا لي أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى * [٥١]

جاء على تقدير : لست بمدرك (١) وبلا شك أَنَّ الباء زائدة لتوكيد النفي ، إِلَّا أَنَّ هذا لا يقال ما وجد عنه مندوحة ، لأَنَّ التوكيدَ مبنيٌّ على الإطالة والإكثار ، والحذف يضادُّ هذا المقصد . فإِذَا صَحَّ / أَنَّ (أَكْتَع) لا [٧٢] يأتي إِلَّا بعد (أَجْمَعَ) صح أَنَّه تابعه ، وأَنَّ الأصل كان : أَجْمَعُونَ [أَجْمَعُونَ] (٢) فَكُرِهَ تكرار اللفظ ، فأُبْدِل من الجيم الكافُ ، ومن الميم التَّاء، فقالوا: أَكْتَعُون كراهية لتكرار اللفظ كما قالوا: دهديت، الأصل دَهْدَهْتُ (٣) ، فكرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا ، وهذا في كلامهم متَّسِع ، إِلَّا أَنَّ البَدَلَ يجيءُ هنا على غير ضَبْطٍ ، قالوا : حَسَنٌ بَسَنٌ (٤) ، الأصل : حَسَنٌ حَسَنٌ ، وكذلك قالوا : شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ (٥) والأصل شَيْطَانٌ « شَيْطَانٌ » ثم أبدلوا ليزولَ تكرارُ اللَّفْظ ، واللام لا تبدل مِن الشين في غير الإتباع ، وكأَنَّهم فعلوا كذلك هنا ليصيرَ الثاني كأَنَّه موضوعٌ لهذا المعنى من غير تغيير ، لكنَّه على حَسَبِ ما ذكرتُ لك، ولولا ذلك لما لزم التَّبعيَّة .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٩/٣ « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر ، حتى كأَنَّهم قد تكلموا بها في الأول » .

(٢) سقطت « أجمعون » الثانية من الأصل .

(٣) انظر اللسان « دهده » .

(٤) انظر شرح المفصل ٤٦/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٧/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٣٣/١ .

(٥) قال أبو علي القالي في الأمالي ٢٠٩/٢ : « ويقولون : شيطانٌ لَيْطَانٌ فليطان مأخوذٌ من قولهم : لاط حُبُّه بقلبي يلوط ويليط أي لَصِق » .

ولا يُدَّعى أَنَّ (أَكْتَع) مشتقٌّ من تَكَتَّعَ الجلد : إذا تَقَبَّضَ ، لو كان كذلك لكان بمنزلة (أَجْمَعَ) من الجَمْعِ ، ولو كان كذلك لم يلزم أَحَدُهما أَنْ يكونَ تابعاً لصاحبه ، على هذا جماعةُ المحققين في هذه الصَّنعة [1].

ومن النحويين من ذهب الى أَنَّ أَكْتَعَ مشتَقٌّ من تَكَتَّع الجلد [2] : اذا تقبض [3] ، وما ذكرته قاطع به .

وكذلك (أَبْصَعُ) لا يقع إلَّا بعد (أَكْتَعَ) ، فدل على أَنَّ الأَصل : أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ ، فكَرِهُوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا حرفاً مكانَ حرف ، وكان الإِبدال على غير طريقة البَدَل ، ليُشْعِرُوا بما ذكرتُ لك ، وليكونَ كأَنَّه لفظٌ مستأْنَفٌ لهذا المعنى .

وكذلك (أَبْتَعُونَ) هو تابعٌ لأَبْصَعِينَ ، فالأَصل أَنْ يقولوا : أَبْصَعُونَ أَبْصَعُونَ فكرهوا تكرار اللفْظ، فأبدلوا على حَسَبِ ما ذكرتُ لك ، ولا يجب أَنْ يُتَكَلَّفَ لهذه الألفاظ إشتقاقٌ ، إِذْ لو كانت مشتَقَّةً لكانت على طريقةٍ واحدةٍ ، ولم يلزم أَنْ يكونَ أَحَدهما ثانياً عن صاحبه ، وتابعاً له .

مسأَلةٌ :

إِذَا قلتَ : جاءني القوم كلُّهم أَجْمَعُونَ ، فأَجْمَعُونَ إِنَّما جاء على جهة

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٤٠ « وأما أكتعون أبصعون ، كتعاء بصعاء ، كتع بُصَع فكلُّها توابع لأجمع لا تستعمل إلَّا بعده ، ولا تستعمل منفردةً فهي شبيهة بقولهم : شيطانٌ ليطانٌ » . وقال في المصدر نفسه ٣/٤٦ وأَمَّا ما بعد أجمع فتوابع لا تقع الا بعدها ، فأكتع تابع لأجمع يقع بعده كقولنا : حَسَنٌ بَسَنٌ ، وأبصع تابع لأكتع بعده » وانظر الأصول ٢/٢١ ، شرح الكافية للرضى ١/٢٣٣ .

(٢) واضح أن هذا تكرار لما سبق ، لكن قول المصنف : « وما ذكرته قاطع به » ويدل على أنَّه متنبه لهذا التكرار ، ومريدٌ له .

(٣) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٧٨ : « وأما أكتع فهو مشتقٌ من قولهم : تَكَتَّعَتِ الجلدةُ في النار اذا انضمت » ، وفي اللسان « كتع » وكتع ..... وقيل : كَتَع : تَقَبَّض وانضمَّ » وذكر كثير من العلماء أَنَّه مأخوذٌ من قولهم أتى عليه حولٌ كتيعٌ أي تـام / انظر الصحاح واللسان والتاج « كتع » وشرح المفصل ٣/٤٠ ، شرح الكافية للرضى ١/٣٣٣ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٢٢٩ .

التوكيد، على حَسَبِ ما جاء (كلُّهم) لا معنى لأَجْمَعِينَ غير ذلك [١]، وذهب المُبَرِّدُ الى أَنَّ لأَجْمَعِينَ معنىً زائداً، وهو إفادةُ الإجتماع في المجيء، فإِذَا قلتَ: جاء القومُ كلُّهم، أفادَ الإحاطة، وزوالَ المجاز في تعلُّق الفعل ببعضهم، إِذْ قَدْ يجوز أَنْ تقولَ: جاءني القومُ، وعسى أَلَّا يكونَ أَتاك منهم إِلَّا خَمْسَةٌ كأَنَّك [٢] لا تستكثر مَنْ جاءك، فإِذَا قلتَ: كُلُّهم زال ذلك المجازُ، وأفاد أَنَّ المجيءَ تعلَّقَ بالجميع، وقد يجيئونَ في وقتٍ واحدٍ، وقد يجيئون في أوقاتٍ مختلفةٍ، فإِذَا قلتَ: أَجْمَعُونَ أَفاد أَنَّ المجيءَ وقع من الجميع في وقتٍ واحدٍ، وكان الأُستاذ أَبو عَلِي يُبْطِلُ هذا بأَنْ يقولَ: لو كان ما ذكره صحيحاً لكان منصوباً على الحال كما تقول: جاءني القومُ كُلُّهم مُجْتَمِعينَ، وهذا الذي ذكره الأستاذ صحيحٌ [٣].

قوله: (ولا يجوز عطفُ التوكيد بعضه على بعض) [٤].

اعلم أَنَّ التوكيدَ على قسمين كما تَقَدَّم: أَحَدُهما: لإثبات الحقيقة، الثاني: للإحاطة [٥]، فلا يجوز عطفُ ما جيء به لإثبات الحقيقة على ما جيءَ به للإحاطة، فلا يجوز أَنْ تقولَ: جاءني القوم أنفسُهم وكلُّهم ولا: جاءني القوم كلُّهم وأَنْفُسُهم لاختلافهما، ومن شرط المعطوف أَنْ يجريَ على حكم المعطوف عليه، والنفس والعين لإثبات الحقيقة، فيلزم إذا

---

(١) الى هذا ذهب الخليل وسيبويه / انظر الكتاب ٢/٢٨٧، اعرب القرآن للزجاج ٢٩/ ص ١٠٠، اعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٤.

(٢) انظر اعراب القرآن للزجاج ٢٩/١٠٠، اعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٤، مشكل اعراب القرآن ٢/٧، وعزاه الرضى في شرح الكافية ١/٣٣٧ الى المبرد والزجاج، وفي اعراب القرآن للزجاج ٢٩/١٠٠ عقب ايراد مذهب المبرد: «وقول سيبويه أجود، لأن أجمعين معرفة فلا يكون حالا» وينسب هذا الرأي أيضاً الى الفراء كما في ارتشاف الضرب ص ٩٧٥ توضيح المقاصد ٣/١٦٦، همع الهوامع ٥/٢٠٦.

(٣) ما نقله ابن الربيع عن شيخه أبي علي الشلوبين هو ما رَدَّ به الزَّجَّاجُ مذهب المبرِّد وسبق كلامه، ونقله عنه النحاس في اعراب القرآن ٢/١٩٤.

(٤) الجمل ص ٣٤.

(٥) انظر ما تقدم ص ٣٦٣. فما بعدها.

عُطِفَ عليه كلُّهم وأَجْمَعُونَ أَنْ يكونَ كلُّهم وأَجْمَعُونَ لإثبات الحقيقة، وهذا مخالفُ وضعَ الكلمةِ، وكذلك كلُّهم وأَجْمَعُونَ للإحاطة، فإذا عطفتَ عليهما أنفسَهم وأعينَهم لَزِمَ أَنْ يكونَ أنفُسُهم وأعيُنُهم للإحاطة، ولم يوضعا لذلك.

فإنْ قلتَ : أَعطفُ أَجْمَعينَ على كُلِّهم ، وأَعينَهم على أنفسِهم ، لأَنَّ المعنى واحد [١] .

قلتُ : هذا يبطل بوجوه :

أَحَدُها : عطفُ الشيء على نَفْسِه بغير شرطيه [٢] ، فيصير إِذَا قلتَ : جاءني القوم كلُّهم وأَجْمَعُونَ كأنَّك قلتَ : جاءني القوم كلُّهم وكلُّهم .

فإنْ قلتَ : العربُ تعطفُ الشيء على نَفْسِه إذا اختلفَ اللَّفظانِ ، قالوا : مَيْناً وكَذِباً ، وإنَّما الذي لا يجوز : عطفُ الشيء على نفسِه مع اتفاق اللَّفظين .

قلتُ : إنَّما يعطف الشيءُ على نفسه بشرطين :

أَحَدُهما : اختلافُ اللَّفظين .

الثاني : ألَّا يقعا [٣] في مساقٍ [٤] يقتضي أَنْ يكونَ الأَوَّلُ هو الثاني ، والثاني هو الأَوَّل نحو :

٦٩ - * .... كَـذِبـاً وَمَيْـنـاً * [٥]

---

(١) أجاز ابنُ الطَّراوة عطف ألفاظ التوكيد على بعضها / انظر ارتشاف الضرب ص ٩٧٤ ، همع الهوامع ٢٠٦/٥ ابن الطراوة النحوي ص ٣٠١ ، والمؤلف هنا يرد ما ذهب اليه ابن الطراوة .

(٢) سيذكر الشرطين قريباً .

(٣) كلمة غامضة في الأصل .

(٤) في الأصل : « مسافا »

(٥) هذا جزء من عجز بيت لعدى بن زيد العبادى ، والبيت بتمامه:

فَقَدَّدتِ الأديمَ لراهشيه وألفى قولها كذباً وميناً

انظره في ديوانه ص ١٨٣ ، شرح القصائد السبع ص ٣٩٩ ، أمالي المرتضى ٢٥٨/٢ ، الافصاح للفارقي ص ١١٣ ، مغنى اللبيب ص ٤٦٧ شرح شواهده ٧٧٦/٢، همع الهوامع ٢٢٦/٥ .

ونحو : يعجبني السيفُ [والحُسام] (١) ، فالحسامُ لفظُه مخالفٌ للفظ السيف ، والحسامُ فاعلُ يعجبني ، وكذلك السيفُ ، ولا يلزم إذَا كان الاسمان / فاعلين لفعل واحدٍ أَنْ يكونَا دليلين على معنىً واحدٍ ، وأنتَ إذَا [٧٣] قلتَ : جاءني القوم كلُّهم وأَجْمَعُونَ ، أَوْ قلتَ : جاءني القوم أَنفُسُهم وأَعْيُنُهم، فقد سقط من الشرطين شرطٌ واحدٌ، لأَنَّك إذَا قلتَ: جاءني القوم كلُّهم وأَجْمَعُونَ، فكلُّهم إنَّما جئتَ به للإحاطة، وهذا مقتضى(٢) أَجْمَعُونَ فمساقُهما يقتضي أَنْ يكونا لمعنى واحد ، وهذا بلا شكٍّ أَشَدُّ مِن اتفاق اللَّفظين ، فإذَا كان لا يعطفُ أَحَدُهما على الآخر مع اتفاق اللَّفظين فألَّا يعطفَ أَحدهما على الآخر مع اتفاق المساق واقتضائه أَنْ يكونا لمعنى واحدٍ أولى وأَحقُّ ، وهذا بَيِّنٌ .

الثاني : أَنَّك لو عطفتَ لم تعطف إلَّا بالواو ، ولا يعطف بغيرها مِن حروف العطف ، لأَنَّه لا يمكن عطفُ الشيء على نفسه بغير الواو ، لما تَضَمَّنت حروف العطف من المعاني الزائدة على مقتضى الواو ، وكل ما يعطف بالواو ، فيجوز لك أَنْ تقدِّم أَحَدَهما على الآخر ، لأَنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيب وإنَّما تقتضي الجمعَ على حَسَبِ ما تقدَّم (٣) ، فَلَوْ قلتَ : قام القوم كلُّهم وأَجْمَعُونَ ، لكان في تقدير : قام القوم أَجْمَعُونَ وكلُّهم ، وقد تقدَّم أَنَّ كلَّهم وأَجْمَعِينَ إذَا آجتمعا قدم كُلٌّ على أَجْمَعَ وكذلك الكلام في : قام القومُ أَنفسُهم وأَعْيُنُهم.

الثالث: أَنَّ حروفَ العطف أصلُها أَنْ تنوبَ منابَ العوامل، فإذَا قلتَ: قام زيدٌ وعمروٌ فقد نابت الواوُ منابَ الفعل حتَّى كأَنَّك قلتَ: قام زيدٌ ، قامَ عمروٌ فكَرِهوا لذلك ولايةَ أَجْمَعِينَ حروفَ العطف ، وأَحسنُ الوجوه الثلاثة وأسدُّها في تعليل هذا الموضع التعليل الأَوَّل .

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) في الأصل : « يقتضي » ، ولعل الصواب ما أثبتُّ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٣٤ .

باب البَدَل

البَدَلُ : هو التابعُ على تقدير تكرار العامل ، والتوابع ، كلُّها ليس فيها تكرار العامل ، فإذا قلت : جاءني أخوك زيدٌ فهو على تقدير : جاءني أخوك جاءني زيدٌ [1] ، وانما احتيج لهذا ، لأنَّ زيداً اسمٌ جامدٌ ، وأصلُ الجامد أن يليَ العوامل ، وجعله تابعاً على غير قياس ، وأصل المشتق أنْ يكونَ تابعاً ، وألَّا يليَ العواملَ ، ومتى جاء والياً العوامل جـاء على غير قياس ، ومتى جاء الجامدُ تابعاً جاء على غيرِ قياس ويكونُ حينئذٍ عطفَ بيان ، وسأتكلَّم فيه في آخر هذا الباب .

وذهب المبرِّد الى أنَّه على تقدير طرح الأول وإحلالِ الثاني محلَّه ، فذهَب في قولك : جاءني أخوك زيد [الى] [2] أنَّ زيداً جاء على تقدير طرح أخيك ، وإحلالِ زيدٍ محلَّه ، وكأنك قلتَ : جاءني زيدٌ [3] ، وهذا عندهم يَبْطُل من وجهين :

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٦١ فقد تبع ابن أبي الربيع في تعريف البدل ومثل له بمثال قريب من مثاله ، كما ذكر رأي المبرد على النحو الذي ذكره ابن أبي الربيع .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) سبق المؤلف الى فهم مذهب المبرد على هذا النحو ابن بابشاذ في شرح المقدمة المُحْسِبة ٤٢٣/٢ ، وحذا حذوهما أبو حيان في ارتشاف الضَرَب ص ٩٨٣ ، وابن الفخار في شرح الجمل ص ٦١ ، وقد صرح بذلك المبرد في المقتضب ٢١١/٤ فقال : « اعلم أن البدل في جميع أبواب العربية يحل محل المبدل منه ، وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي =

أَحَدُهما : قولُه سبحانه : ﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِين اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم ﴾ (١) فمَنْ آمن منهم : بدلٌ من « الذين استُضْعِفُوا » فلو كان البدل على طرح الأول ، وإحلال الثاني محلَّه ، لم تُكَرَّر اللام وإنَّما هو على تقدير تكرار العامل ، فتارةً يظهر العاملُ ، وتَارةً يبقى محذوفاً ، واتَّفقوا على جواز اظهار العامل اذا كان حرفَ جرٍ ، واختلفوا في جواز إظهاره اذا كان رافعاً أو ناصباً ، فمنهم مَنْ قال : يظهر . ومنهم مَنْ قال : لا يظهر ، واستدلَّ من أجاز إظهارَه بقوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَن لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً ﴾ (٢) فلو لم يظهر « اتَّبِعُوا » لكان « مَن لاّ يَسْأَلُكُم » بدلاً من المرسلين .

ومَنْ لم يجز إظهارَه (٣) قال : انَّما هذانِ كلامان كلٌّ واحدٍ منهما يفيد الحضَّ على الاتِّباع كما تقول : اتبع أباك ، اتَّبِع أشفَقَ الناس عليك ، اتَّبِع من يَهُمُّه أَمْرُك ، فهذا انتقال من كلام إلى كلام (٤) لما في الثاني من حَضٍّ على الاتِّباع ولم يجىءْ هذا على طريقة البَدَل . قال سيبويه : « فإذا قلت :

= عبد الله فكأنك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله وذكر نحوه في ٤/٢٩٥ ، ولكنه قال في ٤/٣٩٩: «ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن يقول: زيد مررت به أبي عبد الله ، لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت: زيد مررت بأبي عبد الله ـ كان خلفاً، لأنك جعلت زيداً ابتداء، ولم ترد إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام» وعلى هذا فهم ابن بزيزة مذهب المبرد فقال في غاية الأمل ١/ص ٨٤: «وقول النحويين: إنَّ الأول مطرح إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ولم يقصدوا أن الأول مرفوض أصلاً، ولا يحمل ذلك على المبرد وغيره، لما يلزم عنه من الفساد البين إذ لو كان في نية الطرح لبطلت مسائل كثيرة من الصلات لما يلزم من حذف الضمير فيها. .» وما ذكره هو الصواب على أن يستثنى منه بدل الغلط الذي يحتمل أن يكون مقصود المبرد من كلامه الذي ذكرته في أول المسألة، وانظر حواشي المقتضب ٤/٤٠٠ .

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ .

(٢) سورة يس آية : ٢٠ ، ٢١ .

(٣) في الأصل «إظهار» بسقوط الضمير.

(٤) ذكر المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٨٦ ، أنَّ شيخه أبا علي الشلوبين يرى ذلك ، وانظر ارتشاف الضرب ص ٩٧٧ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

مررتُ بأخيك زيد ، فكأنك لما قلت : مررت بأخيك قدرت قائلاً يقول لك : بمَنْ مررتَ ؟ فقلت : زيدٍ ، هذه طريقة البَدَل ، وعلى هذا التقدير [1] يأتي البَدَلُ . فان قلتَ : مررتُ بأخيك زيدٌ بالرفع ، فكأنَّه قال : مَنْ هذا الذي مررتَ به ؟ قال : زيدٌ أي هو زيدٌ » [2]

الثاني : قولُ العرب : « محمدٌ أكرمتُه أخاك » [3] فأخوك بدلٌ من الضمير المنصوب ، فلو كان البَدَلُ على طرح الأول لبَقِي المبتدأ بلا ضميرٍ يعودُ عليه من خبره ، وهو جملةٌ ، فقد صحَّ بما ذكرتُه أنَّ البَدَلَ على تقدير تكرار العامل [4] ، ويكونُ بالجامد إنْ كان بَدَلاً من جامد ، وإن كان بدلاً من مشتقٍّ كان مشتَقاً ، لأنَّه قد تُبْدَل الصِّفة من الصِّفة ، كما يُبْدَلُ الاسم من

---

(١) في الأصل : « وعلى هذا هذا »

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٦/٢ : « وأمَّا المعرفةُ التي تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك : مررتُ بعبدالله زيدٍ ، إمَّا غلطتَ فتداركتَ ، وإمَّا بدا لك أنْ تضرب عن مرورك بالأول ، وتجعله للآخر . . . وقد يكون : مررتُ بعبدِالله أخوك كأنَّه قيل له : مَنْ هو؟ أو مَنْ عبدُ الله ، فقال : أخوك » .

(٣) قال المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٨٦ : « . . . ومما استدَلُّوا به لذلك قول العرب : زيدٌ ضربتُه أبا عبدالله ، ومحمد اكرمتُه أبا القاسم » ولم أجد ـ فيما اطلعتُ عليه من مصادر ـ من نقل أنّ هذه العبارة أو تلك من كلام العرب .

(٤) نسب ابنُ يعيش في شرح المفصل ٦٦/٣ ما ارتضاه المؤلف الى أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي والرُّماني وغيرهم . وقال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٨٤ : « وقد اضطرب كلام سيبويه وغيره فيه فنصَّ في ترجمة أبواب البدل على أنَّ العامل الأول قال : هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثُمَّ يبدل مكانَ ذلك الاسم اسم « آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، فهذا نصٌّ منه في هذه الترجمة على أن العامل هو الأول ، وقال في آخر باب ما يكون أنت وأنا ونحن وهو وصفاً : فأمَّا البدلُ فمنفرد فهذا نصٌّ يناقض الأول . . . . فالوجه الذي يدفع ما ظهر من التناقض في كلام سيبويه أن يحمل نسبة العمل الى الأول على وجه التجوز . . . » وانظر الكتاب ١٥٠/١ ، ٣٣١/٢ ، ٣٨٦ ، المفصل ص ١٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/١ ، ارتشاف الضرب ص ٩٧٧ ، شرح اللمحة البدرية ٢٣٨/٢ ، الاشباه والنظائر ٩٧/٢ ، وقال المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٨٦ : « واذا حققت المذهبين رجعا الى أمر واحد وهو أنّ البدلَ والٍ بالحقيقة العامل ، وإدخاله في التابع إنَّما هو لمكان جرى الثاني على حكم إعراب الأول » .

[٧٤] الاسم ، ولا يُبْدَلُ المشتَقُّ من الجامد إلَّا على إقامة الصِّفة / مُقَامَ الموصوف على حَسَبِ ما تقدَّم في قولك : جاءني زيدٌ راكبٌ ، وقد مضى الكلام في هذا في باب النعت مكمَّلا [١] .

قوله : (البَدَلُ في كلام العرب على أربعة أَضْرُب : بدلُ الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة وبَدَلُ البعض من الكلّ) [٢]

ذكر بعد هذا الاعتذار عن دخول الألف واللام على بَعْضٍ وعلى كُلٍّ ، وهناك نتكلم فيه [٣] .

قوله : (ويُبْدَلُ المصدر من الاسم إذا كان المعنى مُشْتَمِلاً عليه) [٤] .

بَدَلُ الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم ، وبالاسم من الاسم ، إلَّا أَنَّ الأكثَر أنْ يكونَ بالمصدر من الاسم ، فلذلك ذكره هنا ، وقد ذكر في باب (كان) أنَّه يكون بالاسم من الاسم قال : « وكذلك إن كان الثاني مما يَشْتَمِلُ عليه المعنى جرى في البَدَلِ والقَطْعِ هذا المجرى » [٥] ثُمَّ أتى بمثالين : أَحَدُهما : كان زيدٌ مالُه كثيراً ، الثاني : كان عبدُ الله عُذْرُه واضحاً . . والمالُ اسمٌ : فقد أعطي بهذا أَنَّ بَدَلَ الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم ، وبالاسم من الاسم ولما ذكر أبو علي بَدَلَ الاشتمال أتى بقوله سبحانَه : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ ﴾ [٦] فقال في (النار) : إنَّه بَدَلُ اشتمال [٧] ، والنار اسمٌ وليس بمصدر ، ولا أعلمُ خلافاً بين النحويين في أنَّ بَدَلَ الاشتمال يكون بالاسم من الاسم ، إلا أَنَّ الأكثـرَ أَنْ يكونَ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٢٩٩ .

(٢) الجمل ص ٣٥ ، وفي نسخة الثلاث : « . . . يُبْدَلُ الشيءُ . . ويُبْدَل البعض . . » .

(٣) انظر ما سيأتي ص

(٤) الجمل ص ٣٥ .

(٥) المصدر نفسه ص ٥٦ ، وعنوان الباب فيه : «باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر» ويعني بالحروف هنا «كان وأخواتها» .

(٦) سورة البروج آية ٤ ، ٥ .

(٧) الايضاح ٢٨٤/١ .

بالمصدر من الاسم ، ولذلك قال أبو القاسم هنا : « ويُبْدَلُ المصدر من الاسم » (١) أو يريدُ البَدَلُ الذي يكون فيه المصدر من الاسم هو بَدَلُ الاشتمال ، لا يريد أنَّه لا يكون إلَّا كذلك (٢) ، ومتى كان الثاني ليس الأوَّلَ ، ولا بَعْضَه ، ولا جِيءَ على جهة الإضراب فهو بَدَلُ اشتمال .

واختلف النحويون في تسميته بَدَلَ اشتمال فمنهم مَنْ قال : سُمِّي بَدَلَ اشتمال ، لأنَّ المعنى عُلِّقَ بالأوَّلِ ، وهو طالِبٌ في المعنى للثاني ، فهو مُشْتَمِلٌ على الثاني ، وهذا هو ظاهرُ كلام أبي القاسم ، ومنقول عن المُبَرِّد (٣) ، وينكسر هذا عليهم ببَدَل البَعْض من الكُلّ ، لأنَّ بَدَلَ البعض من الكلّ عُلِّقَ فيه الفعلُ وهو في المعنى طالِبٌ بالثاني ، ألا ترى أنَّك اذا قلت : قُطِعَ زيدٌ يَدُهُ، فالقَطْعُ طالِبٌ باليد ، ومشْتَمِلٌ عليه ، فيلزمُ على هذا أنْ يقالَ فيه : بَدَلُ اشتمال ولهم أنْ يقولوا : خصُّوا هذا ببَدَلِ البَعْض من الكُلِّ ، وإن كان في الحقيقة من بَدَلِ الاشتمال (٤) ، وكان الأستاذ أبو علي يستحسنُ هذا القول (٥) .

---

(١) الجمل ص ٣٥ .

(٢) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٩٤ : « . . . وقيل : إنَّ بَدَلَ الاشتمال هو بَدَلُ المصدر من الاسم ، وهو ظاهرُ كلام أبي القاسم ، وعليه يدلُّ تمثيلُه في هذا الباب ، وقد نَقَضَه في باب كان حيث أنشد .

* فما كان قيسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ *

وسيأتي . . . »

(٣) انظر المقتضب ٢٩٧/٤ ، وينسب هذا ايضاً الى جماعة من النحاة منهم السيرافي وابن جني وابن أبي العافية ، انظر ارتشاف الضَرَب ص ٩٨١ ، التصريح ١٥٨/٢ ، همع "هوامع ٢١٤/٥ .

(٤) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المُحْسِبة ٤٢٨/١ « والفرق بين بَدَلِ البعض وبدل الاشتمال من وجهين : أحَدُهما : أنَّ بدلَ الاشتمال يكون بالمعاني ، وما يتنزَّل منزلةَ المعاني من نحو الحُسْن والعَقْل ، وما أشبه ذلك . وبدل البعض انما يكون جزءاً من المُبْدَل منه ، لا معنى له فيه . والفرق الآخر : أنَّ بدلَ الاشتمال تذهب النفس الى معرفته وإن لم يذكر ، الا ترى أنك لو قلت : أعجبني زيدٌ ، وسكتَّ لفهم منك أنه إنما أعجبك معنى فيه ، لا من حيث هو لحمٌ ودَمٌ . ولا تقول ذلك وأنت تريدُ عضواً من أعضائه . . . . » .

(٥) شرح الجزولية ل ٢١٢ .

ومنهم مَنْ قال : سُمِّي بَدَلَ اشتمال ؛ لاشتمال الأَوَّلِ على الثاني ، ألَا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: أعجبني زيدٌ حسنُه، فزيدٌ قد اشتمل على الحُسْن وغيره وكذلك إذا قلتَ: كثُر زيدٌ مالُه، فزيد يشتملُ على المال بالملك، وهذا ظاهرُ كلام أبي علي في الإيضاح، لأنَّه قال في قوله سبحانَه: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ذاتِ الوَقُودِ﴾[1] إن النار بَدَلُ اشتمال، لأن الأُخْدُودَ يَشْتَمِلُ عليها[2]. ومنهم مَنْ قال: سُمِّي بَدَلَ اشتمال؛ لاشتمال الثاني على الأول[3]، وهذا هو المناسبُ لقولهم: بَدَلُ البَعْضِ من الكُلِّ، إنَّما وقعتِ التسميةُ بحال الثاني.

ومنهم مَنْ قال : سُمِّي بَدَلَ اشتمال ، لأنَّ كُلَّ واحد من الاسمين مُشْتَمِلٌ على صاحبه .

وجاء ابن مَلْكُون فقال : « بَدَلُ الاشتمال مما لم يُفْصِح النحويونَ عنه كُلَّ الإفصاح ولا أَبَانُوه كُلَّ الإبانة ، وما ذكرتُه أولاً مُبَيِّنٌ لحقيقته ، وأمَّا التسميةُ فلا مُشاحَّةَ فيها ، وكل ما ذكر في التسمية له وَجْهٌ » [4] .

ثم قال : (والبدلُ الرابع : بَدَلُ الغَلَط) [5] .

هذا البَدَلُ هو بَدَلُ الإضراب عن الأَوَّل ، فقد يكون مجيئُك بالأول

---

(١) سورة البروج آية ٤ ، ٥.

(٢) الايضاح ٢٨٤/١ ، وما ذهب اليه هو مذهبُ شيخه أبي بكر بن السراج في الأصول ٤٧/٢ .

(٣) ينسب هذا المذهب الى الرُّمَّاني في أَحَدِ قوليه ، ويقال إنَّ الفارسي ذهب اليه في الحُجَّة / انظر التصريح ١٥٧/٢ ، همع الهوامع ٢١٤/٥ .

(٤) قال أبو علي الشلوبين في شرح الجزولية ل ٢١٢ : « . . . أشار اليه شيخنا الأستاذ ابو اسحاق حيثُ قال : بدل الاشتمال ما لم يُفْصِح النحويون عنه كُلَّ الإفصاح ، ولا أوضحوا حقيقته كُلَّ الايضاح وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي وأبو العباس عنه ، بما ذكرتُه إلاّ أنْ يريد: لم يفصح أكثر النحويين فهو كما قال وقال المؤلف في الكافي ٢/ ص٢٩٠ : «وقال أبو إسحاق بن مَلْكُون: بَدَلُ الاشتمال. . كل الإبانة. وسكت عن الكلام فيه. وأنا أذكر ما عندي في ذلك إن شاء الله: والذي يظهر لي ما قاله أبو علي أنه سُمِّيَ بَدَلَ الاشتمال لاشتمال الثاني على الأول، لأنه مضافٌ إلى ضميره، وهو من سببه. . .».

(٥) الجمل ص ٣٥ .

على جهة الغَلَط ، وقد يكونُ مجيئُك بالأَوَّل على جهة النسيان ، وقد يكونُ مجيئُك بالأول صحيحاً ثم اضربتَ عنه ، وأخذتَ في الاخبار عن غيره لمعنىً لك في ذلك ، ويُسمَّى هذا النوع : بَدَلُ بَدَاء [(١)] وسأُبيِّنُه مكمَّلا بعد [(٢)] ، فإذا صَحَّ أَنَّ البَدَلَ على أربعة أَضْرُب ولا يأتي خارجاً عن هذه الأربعة ، وهذا مما أجمع عليه النحويون فلا يجوز في قول امرىء القيس .

٧٠ ـ * كَـأَنِّـي غـداةَ البَيْنِ يـوم تَحَمَّلُـوا * [(٣)]

أَنْ يكونَ (يومَ تَحَمَّلُوا) بدلاً من (غداةَ البَيْن) ، لأنَّ اليومَ أعمُّ من الغَداة ، فيأتي بدل الكُلِّ من البعض ، وهذا مما لم يَثْبُت [(٤)] ، وهكذا كان يأخذه الأستاذ أبو علي ، ويقول : إنَّ (يوم تَحمَّلُوا) يتعلَّق بالبين ، لأَنَّ البينَ الفراقُ ، وغداة متعلِّقةٌ بما في (كأَنَّ) من التشبيه ، وكذلك « لدى سَمُراتِ الحَيِّ » يتعلَّق بما في (كأَنَّ) من التشبيه أيضاً .

قوله : (ولا يجرى مثلُه في القرآن)[(٥)] .

هذا بَيِّنٌ ، لأنَّ القرآن / كَلَامُ اللهِ القديم . [٧٥]

قوله : (ولا في كـلامٍ فصيح)[(٦)] . إذا غَلِطَ فليس ذلـك الكـلام

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٧٥ فقد تبع ابن ابي الربيع في أنَّ المراد : هو بدل الاضراب وأنَّه يشمل الغلط والنسيان والبَدَاء .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٤٠٨ .

(٣) من معلقته ، وتمامه :

* لدى سَمُرَاتِ الحيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ *

ديوانه ص ٩ ، شرح القصائد السبع ص ٢٣ ، شرح القصائد التسع ١٠٢/١ وانظر الشاهد في مجالس ثعلب ٨٢/١ ، همع الهوامع ٢١٦/٥ .

(٤) قال السيوطي في همع الهوامع ٢١٦/٥ : «والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل من البعض » لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ ولا يُظْلَمُونَ شيئاً ، جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ مريم آية ٦٠ ، ٦١ فجنات أعربت بدلاً من الجنة ، وهو بدلَ كلٍّ من بعض . . . »

وذكر أبو البركات بن الانباري في البيان في غريب اعراب القرآن ١٢٨/٢ أن « جنات » بدل من الجنة » « بدل الشيء من الشيء وهو نفسه ، لأن الألف واللام في الجنة للجنس » .

(٥ ، ٦) الجمل ص ٣٥ .

بفَصِيح ، وبعيدٌ أنْ يريدَ أنَّ الفصيحَ معصومٌ عن الغَلَط ، هذا لا يصحَّ أنْ يقوله أَحَدٌ ، ولا أنْ يريدَه .

قوله: (ويجوز بدل المعرفةِ من النكرة، والنكرةِ من المعرفة)[1].

يريد أنَّ البَدَلَ ليس مثلَ النَعْت ، فإنَّ المعرفةَ لا تُنْعَتُ إلَّا بالمعرفة ، والنكرة كذلك أيضاً لا تُنْعَتُ إلَّا بالنكرة ، على حَسَبِ ما تقدَّم[2] ، لأنَّ النعتَ والمنعوت كالشيء الواحد ، وليس البَدَلُ والمُبْدَلُ منه كالشيء الواحد ، لأنَّه في تقدير تكرار العامل ، فهما جملتانِ ، فيجوز أنْ تكونَ إحداهما معرفةً ، والأخرى نكرةً ، ولا بُدَّ في بدل البعض من الكلِّ ، وبدل الاشتمال أنْ يكونَ في الثاني ضميرٌ ، لكنَّه قد يجوز حذفُ ذلك الضمير للعلم به ، ويكون مراداً ، فتقول : أكلتُ الرغيفَ ثُلُثاً ، تريد : ثُلُثاً منه ، فحُذِفَ الضمير للعلم به ، ولا يجوز حَذْفُ الضمير من النَعْت ، وعلى هذا أَخَذَ أبو علي قولَه سبحانه : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾[3] جعل الأبوابَ بَدَلاً من الضمير الذي في (مُفَتَّحَةٍ)[4] وسيأتي الكلام في هذا ، في باب الصفة المشبَّهة باسم الفاعل[5] .

قولُه : (والظاهرُ من المضمرُ، والمضمرُ من الظاهر)[6] .

يريد أنَّه ليس مثلَ النَعْتِ ، فإنَّ المضمرَ لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، ويجوز أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما بَدَلاً من صاحبه ، على حَسَبِ ما ذكر ، إلا أنَّ بَدَلَ المضمر من المضمر في بدل البعض من الكلِّ ، وبدل الاشتمال لا يَرِدُ من كلام العرب ، لما فيه من التكلُّف والخروج عن الإبانة عن المطلوب ، فلا

---

(١) الجمل ص ٣٥.
(٢) انظر ما تقدم ص ٣٠٠.
(٣) سورة ص آية ٥٠.
(٤) الايضاح ١/١٥٤ .
(٥) انظر ما سيأتي ص ١٠٩٥.
(٦) الجمل ص ٣٥.

يجوزُ أنْ تقولَ : الرغيفُ ثُلُثُه أكلتُه إيَّاهُ ، تُعيد الهاء من (أكلتُه) على الرغيف ، وتُعيد إيَّاهُ على الثُلْثِ [1] وكذلك لا يكونُ فيه بدل المضمر من الظاهر ، لأنَّ الذي فيه في التَّكَلُّف أَشَدُّ مما ذكرتُه في المضمر من المضمر ، في بدل البعض من الكلِّ ، ألَا ترى أنَّك لو رُمْتَ بَدَلَ المضمر من الظاهر في بدل البعض من الكلِّ لقلتَ: ثُلُثُ الرغيفِ أَكَلْتُ الرغيف إيَّاه، وإيَّاهُ عائدٌ على الثُلُثِ ، وكذلك هذا البُعْد يجريِ في بَدَلِ الاشتمال ، لكِنْ إذا نظرتَ الى المانعِ ، لم تجد الامتناعَ من جهة البَدَلِيَّةَ وإنَّما وجدتَه من جهة أُخرى وهي التَّكَلُّفُ في الكلام وعدم الإبانة .

وأَمَّا بَدَلُ المضمر من الظاهر في بَدَلِ الشيء من الشيء ، فنحو قولك : رأيتُ زياً إيَّاهُ ، فإيّاهُ بَدَلٌ من زيد ، وأُبْدِلَ منه على جهة التوكيد ، لانَّ البَدَلَ وإن كان أصلُه أن يكونَ للبيان فقد يأتي للتوكيد ، كما كان ذلك في النَعْت ، واذا حُقِّقَ أمرُ التوكيد رجع إلى البيان ، لأنَّه لإزالةِ المجاز المُتَوَهَّم ، فقد صار فيه اذ ذاك بيانُ المطلوب ، وزوالُ خاطرِ المخاطب أنْ يجريَ الى المجاز . وأَمَّا بَدَلُ المضمر من المضمر في بَدَلِ الشيء من الشيء فنحو قولك : أكرمتُكَ إيَّاكَ [2] ، وأكرمتُهُ إيَّاهُ ، وليس هذا على طريق التوكيد ، لو أردتَ ذلك لقلتَ أكرمتُك أنت ، وأكرمتُه هو ، فلو قلتَ : (أنت) أمكن أنْ يكونَ (أنت) بَدَلاً على جهة التوكيد ، وأنْ يكونَ توكيداً على غير طريقة البَدَل .

وأَمَّا بَدَلُ الظاهر من المضمر المعاقِب ، في بَدَلِ الشيء من الشيء ،

---

(1) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٨ .

(2) ذكر ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٥٨٥ أنَّ الضمير لا يقع بدلا ، وأنَّه في نحو : رأيتُك إياك توكيدٌ ، ثم قال : « وقد تكلَّف بعض المتأخرين فصوروا أمثلة تَتضمَّن جعل الضمير بدلاً ، نحو : يَدُ زيدٍ قطعتها إيّاها . ويكفي في ردِّ هذا أنَّ مثله لم تستعمله العربُ نثراً ولا نظماً وانظر التصريح ٢/١٠٩ .

فنحو قولك : زيدٌ أكرمتُهُ أبا عمرو ، فأبو عمرو بَدَلٌ من المضمر .

واختلف النحويون في مجيئِه في المضمر المخاطب : فمنهم مَنْ لم يُجز : أكرمتُكَ زيداً .

ومنهم من أجازه [1] ، واستدلَّ بقوله سبحانَه : ﴿ قُلْ لِمَن مَّا في السَّمَٰوَاتِ والأَرضِ ، قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلَي يَوْمِ القِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيْهِ ، الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [2] ومنهم مَنْ لم يُجِزْه وقال في قوله سبحانه : ﴿ الذين خَسِرُوا أَنْفُسَهُم ﴾ ليس بَدَلاً من الكاف والميم في (لَيَجْمَعَنَّكُم) ، وإنَّما هو مبتدأ ، وخبره (فَهُم لا يُؤْمِنُونَ) ودخلتِ الفاءُ لما في الكلام من الشَّرط ، وهذا هو الظاهر في الآية ، لأَنَّ الجمع عامٌ بالخلق كلِّهم ، وهذا هو الصحيحُ : لأَنَّ البَدَلَ على تقدير تكرار العامل ، فإذا قلتَ : أكرمتُكَ محمَّداً ، فكأنَّك قلت : أكرمتُ محمَّداً . هذا بَيِّنٌ ، ومما يدلُّ على صِحَّةِ ما ذكرتُه اتفاقُهم في امتناع بدل الظاهر من المضمر في بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدةٍ ، لا تقول : أكرمتُني محمَّداً إذا كان اسمُك محمَّداً ، لأَنَّك لا تقول : أكرمتَ محمَّداً ، وأنت تريد : أكرمتَني ، واذا نظرت إلى هذا كلِّه تبيَّن لك أَنَّ الامتناعَ ليس من جهة البدل ، إنَّما هو من جهةٍ أخرى وهي أَنَّك لا تَضَعُ الظاهرَ في موضع المضمر المخاطب / ولا في موضع المضمر المتكلِّم . [٧٦]

ثم جاء بقوله سبحانه : ﴿ اهْدِنا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ ، صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم ﴾ [4] هَدَىَ يتعدَّى الى مفعولين [والأصل في] [5] أَحَدِهما أَنْ

(١) هذا مذهب الأخفش والكوفيين / انظر اعراب القرآن للنحاس / ٥٣٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/١ شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٢ ، همع الهوامع ٢١٨/٥ .

(٢) سورة الانعام آية ١٢ .

(٣) انظر اعراب القرآن للنحاس ٥٣٨/١ ، مشكل اعراب القرآن ٢٥٨/١

(٤) سورة الفاتحة آية ٦ ، ٧ .

(٥) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

يكونَ بحرف الجر فتقول : هديتُك الى الطريق ، وهديتُك للطريق [1] قال الله سبحانَه : ﴿ قُلِ اللهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ . أَفَمَنْ يَهْدِي الى الحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ﴾ [2] وقال تعالى : ﴿ فاهْدُوهُمْ الى صِراطِ الجَحيمْ) [3] . واذا لم يُذْكَر المفعول الأوَّل لم يجز حذف حرف الجرّ ، فإن ذكرت المفعول الأوَّل ـ جاز لك أنْ تذكرَ حرفَ الجر ، وجاز أن تسقِطه فتقول : هديتُك الى الطريق ، وهديتُك الطريقَ [4] ولا تقول : هديتُ الطريقَ ، وتحذِفُ حرفَ الجرِّ ، وأنت لم تُعَدِّ الفعل إلى المفعول الأوَّل ، وكأَنَّ الفعل لما نَصَبَ المفعول أَنِسَ بذلك فأَسْقِط حرفُ الجر من المفعول الثاني ، فوصل اليه ، ونظيرُ هذا قولُهم : وهبتُ لك ، ولا تقول : وهبتُكَ ، وأنت تريد : وهبتُ لك ، فإن قلتَ : وهبتُ لك الجُبّةَ [5] جاز أَنْ تقولَ : وهبتُك الجُبّةَ . حُكِي : «أَهَبْكَ نَبْلًا » [6] ، ومنهم مَنْ قال : لا تقول : وهبتُك ، وأنت تريد : وهبتُ لك سواءٌ أوصل إلى المفعول أو لم يصل ، وأخذ بظاهر كلام سيبويه لأنَّه قال : لا تقول : وهبتُك تريد ، وهبتُ لك ، والأظهر من كلام العرب ما ذكرتُه لك أوّلا .

قوله : « وتقول : مررتُ بأخيك رجلٍ صالحٍ » [7] .

---

(١) في الأصل: هديتك الطريق «وما أثبتُّه يدل عليه قول المؤلف بعد: « وقد مضى الكلام في تهدى ، وأنّه يتعدى بإلى وباللام » . وقال المؤلف في تفسيره ص ١٣ : « وهدى فعل يتعدى الى واحد بنفسه والى الآخر بحرف ، وذلك الحرف يكون إلى ، وهو الاكثر ، ويكون باللام » .

(٢) سورة يونس آية ٣٥ .

(٣) سورة الصافات آية ٢٣ .

(٤) انظر مبحثاً جيداً في تعدي « هدى » بـ « الى » وباللام وبنفسها والمعاني التي يدل عليها ذلك في بدائع الفوائد ٢/ ٢٠ ـ ٢٢ .

(٥) في الأصل : « الجنّة » بنون واضحة في الموضعين ، ولعل الصواب : « الجبة » بباء موحّدة كما أثبتُّ .

(٦) في اللسان « وهب » وحكى السيرافي عن أبي عمرو أنّه سمع أعرابياً يقول لآخر : انطلق معي أَهَبْكَ نَبْلًا « وانظر التاج » « وهب » ٤/ ٣٦٤ .

(٧) الجمل ص ٣٥ .

اعلم أنَّ النكرةَ اذا كانت بدلاً ، بدل شيءٍ من شيءٍ ، فأكثر ما تكونُ موصوفةً ، على حَسَبِ ذكره ، وقد تكون غيرَ موصوفة ، فتقول[1] : مررت بأخيك رجلاً صالحاً ، كأنَّك قلتَ : مررتُ بأخيك صالحاً ، وذكرتَ رجلاً على جهة التوكيد ، وتُسَمَّى هذه الحال المُوطِئَة ، وُطِّيءَ لها بالوصف أنْ تكونَ حالاً ، ثم أتى[2] بقوله سبحانَه : ﴿ لَنَسْفَعاً بالناصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[3] فمعنى نَسْفَعُ : نَجُرُّ .

ثم أتى بالبيت على أنَّه مِنْ بَدَل الشيءِ من الشيء ، وهما نكرتان وهو قولُ كُثَيِّر عَزَّة :

* وكنتُ كَذِي رجلينِ رجلٌ صحيحةٌ * [٤٠]

يجوز لك في هذا البيت الرفع والخفض ، فإن خفضتَ جاز لك البدلُ والنَعْتُ، والبَدَلُ أحسنُ، والنَعْتُ جائزٌ على حَسَبِ ما تقدَّم في: مررت بأخيك رجلاً صالحاً ، ولا يجوز هنا النصبُ على الحال من رِجْلَين ، لأنَّ الحالَ لا بُدَّ أنْ يعملَ فيها فعل أو معنى فعل ، ولا يعملُ في الحال الاَّ العاملُ في صاحب الحال، على حَسَبِ ما يتبيَّنُ[4] بعدُ، وإذا رفعتَ كان «رجلٌ صحيحةٌ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : احداهما رجلٌ صحيحةٌ ، والأُخْرى « رِجْلٌ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ » ، وهذه الجملة التي هي « رمى فيها الزمان » في موضع الصِّفة ، ولا يجوز ذلك في قولك : مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، وكذلك لا يجوز : مررتُ برجلٍ صالحٌ ، بالرفع على أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف ، لأنَّ في ذلك التَّهَيُّوءَ والقطعَ ، واذا قلت : مررتُ برجلينِ : مسلمٌ وكافرٌ ،

---

(١) هكذا في الأصل : « غير موصوفة ، فتقول : . . . » ، وفي الكلام سقط بيِّن ، ولعل الكلام يلتئم بنحو قولك : « . . ، فإذا كانت موصوفة جاز أن تكون بدلاً ـ وهو أحسن ، ، وجاز أن تكون نعتاً ، وجاز أن تكون حالاً ، تقول: . . . ».

(٢) الجمل ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٣) سورة العلق آية ١٥ ، ١٦ .

(٤) انظر ما سيأتي ص

فمسلمٌ مفردٌ ، ورجلان مثنًى فلم يتهيأ لذلك للجريان على الصِّفةِ ، فجاز لذلك أَنْ ترفع وتقطعَ ، وجاز فيه الصِّفةُ لعطف (وكافرٌ) عليه ، ويجوز أَنْ يكونا بدلاً على تقدير : مررتُ برجلينِ : رجلٍ مسلمٍ ورجلٍ كافرٍ ، والنَعْتُ أحسنُ ، واذا قلتَ : مررتُ برجلينِ : رجلٍ مسلمٍ ورجلٍ كافرٍ جاز لك الرفع على القطع ، وجاز لك البَدَلُ ، وجاز لك النَعْتُ ، والبدلُ هنا أحسنُ لأنَّه ليس فيه اقامة الصفة مُقَام الموصوف .

فان قلت : مررتُ برجالٍ : مسلمٌ وكافرٌ لم يكن إلَّا الرفع ، ولا يجوز البَدَلُ ، لأنَّ الاثنين لا يكونان بدلاً من الجميع ، وأَمَّا قولُ النابغة :

٧١ ـ تَوَسَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها لِستَّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابِعُ
رَمَادٌ ككحُلِ العَيْنِ لأياً أُبينُهُ وَنُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشعُ[1]

فمن الناس مَنْ ذهب إلى أنَّه لا يجوز في (رمادٍ) إلَّا الرفعُ، ولا يجوز النصبُ على البدل، لأَنَّ آياتٍ جمعٌ، ورمادٌ ونؤيٌ اثنان[2] ، فيصير بمنزلة قولك : مررت برجال : مسلمٌ وكافرٌ ، ومنهم مَنْ أجاز البدلَ في البيت ، لأنَّ رماداً لم يرد به رماد واحد ، وكذلك نؤي لم يرد به واحد ، فصار آياتٍ لتعدُّدِ الآحاد ، وهذا بَيِّنٌ .

قوله : (وأما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجُلٍ محمدٍ)[3] .

يجوز في محمد الرفع والخفض، فإذا/، رفعتَ كان خبرَ مبتدأ [٧٧] محذوفٍ تقديرُه هو محمَّدٌ ، وكأنَّه جواب لمن قال : مَنْ هذا الرجل الذي مررتَ به ؟ قلتَ : محمَّدٌ أي هو محمَّدٌ ، فإن خفضتَ كان بدلاً وهو على

---

(١) ديوانه ص ٣٠ ، مجاز القرآن ٣٣/١ ، الفصول والجمل ص ٧١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/١ والأول منها في الكتاب ٨٦/٤ ، شرح أبياته لأبن السيرافي ٤٤٧/١ ، المقتضب ٣٢٢/٤ .

(٢) انظر الجمل ص ٧١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٣٧ .

تقدير : بِمَنْ مررتَ ؟ فقلتَ : محمَّدٍ ، وعلى هذا التقدير يكون البدل ويكون الابتداء .

ثم أتى [١] بقوله سبحانَه : ﴿ وانَّكَ لتَهدِي الى صِرَاطٍ مُّستَقِيم ، صِرَاطِ اللهِ ﴾ [٢] قد مضى الكلام في (تهدى) وأنَّه يَتَعَدَّى بإلى وباللام ، ويجوز حذفُهما اذا كان الفعلُ قد نَصَبَ المفعول الأوَّل [٣] ، والصراطُ أصلُه السين وبه قرأ قُنْبُل ويعقوب [٤] ، ومَنْ قرأ بالصاد فلمكان الطَّاء ، وكذلك كلُّ سين وقعت بعدها طاءٌ أو قافٌ أو صادٌ أو عينٌ فيجوز لك فيها في لسان العرب أن تُبْدَلَ صاداً [٥] ، وليس ذلك على اللزوم، وسيأتي الكلام في هـذا في موضعه .

قولُه : (إنَّما قلنا البعض والكلّ مجازاً) [٦] .

يريد أنَّ البعضَ والكلَّ لا يستعملان إلاَّ مضافين ، والإضافقة تكون ملفوظاً بها ، ومقدرةً ، فإذا كانت ملفوظاً بها جرت مبتدأةً وتوكيداً ، ويقلُّ فيها استعمالُها على غير هذين الوجهين ، واذا قُطِعتا عن الاضافة لم يستعملا

---

(١) انظر الجمل ص ٣٧.

(٢) سورة الشورى آية ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٤) انظر تفسير القرآن للمؤلف ص ١٤ ، وقال ابن مجاهد في السبعة ص ١٠٥ « . . . فقرأ ابن كثير « السراط » بالسين في كل القرآن في رواية القوَّاس وعُبيد بن عَقيل ، عن شبل . وروى البَزِّي وعبد الوهاب بن فليح عن أصحابهما ، عن ابن كثير : بالصاد في كل القرآن ، وروى عبيد بن عقيل عن ابي عمرو أنه كان يقرأ (السراط) بالسين » وفي إعراب القرآن للنحاس ١/١٢٣ : «وقرأ ابن عباس (السراط) بالسين» «وقُنْبُل الذي ذكره المؤلف هو محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء. . شيخ القرّاء بالحجاز، ولد سنة خمسة وتسعين ومائة/ أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبال، وهو الذي خَلَفَه في القيام بها بمكة، وروى القراءة عن البَزِّي. . . مات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة» غاية النهاية ٢/١٦٥ ـ ١٦٦.

أما يعقوب فقد مضت ترجمته ص ٢٢٥ .

(٥) انظر اعراب القرآن للنحاس ١/١٢٣

(٦) الجمل ص ٣٧ ، وفيه : « قلت » .

تابعين ، واستُعْمِلتا مبتدأتين ، ووليتا العوامل ، تقول : مررت بِكُـلٍّ قائماً ، فإذا صحَّ أنَّهما لا يستعملان إلاَّ مضافين لَزِم ألاَّ يدخلَ عليهما الألفُ واللام ، لأنَّ العربَ لا تجمع بين الألفِ واللام والاضافة ، والاضافةُ في كلِّ الناس إضافةُ اللام ، لأنَّ معنى [كل] [١] الناس : أجزاءُ الناس ، وأجزاءُ جمعُ جزءٍ ، واضافة الجزء إضافة اللام ، فاضافةُ الأجزاء كذلك ، لأنَّ الجمع جارٍ على حكم المفرد ، وما صحَّ في أجزاء يصِحُّ في كلٍّ لأنَّها في معناها ، وسيأتي الكلام في هذا في باب الاضافة .

ونُقِل عن أبي علي أنه أجاز الكل والبعض [٢] ، لأنَّ بعضاً بمنزلة جُزْءٍ ، فكما يصِحُّ أن يقال : الجُزْء ، يصحُّ أنْ يقال : البعضُ . وكلٌّ بمنزلة جميعٍ فكما يُقال: الجميعُ يقال: الكلُّ، وهذا الذي ذهب إليه طريقٌ قياسي وليس منقولاً عن العرب ، المنقول عن العرب أنَّ كلاًّ وبعضاً لا يستعملان إلاَّ مضافين . . وقد تفرِّق العرب بين الشيئين ، وانْ كانا بمعنىً واحدٍ ، وتستغني بأحدهما عن الآخر ، كما استغنت بتَرَكَ عن وَذَرَ [٣] .

قوله : (فأمَّا بَدَلُ البعض من الكلِّ) [٤] .

هذا يدلُّ على أنَّ استعمالَه لبعضٍ وكلٍّ بالألف واللام إنَّما هو على طريقةِ المسامحة ، ولاستعمال الجماعة له ، فجرى على ذلك وإنْ كان فسادُه من جهة كلام العرب، وقد فعل ذلك سيبويه قال: إنَّ سوى لا تستعمل إلاَّ ظرفاً ولا يدخل عليها حرفُ الجر إلاَّ في الشِّعر [٥] ، ثم جاء في كلامه وقال : « هي في سوى اسم المظهر قليلٌ » [٦] . فوضـع سِوَى موضع غير ،

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) سبقه الى ذلك ابن درستويه / انظر التاج « بعض » ٢٤٣/١٨ .

(٣) انظر ص ٣٦٤.

(٤) الجمل ص ٤٧ .

(٥) انظر الكتاب ٣١/١ ، ٤٠٧ .

(٦) لم أجد هذا النص في كتاب سيبويه المطبوع .

فجرى في كلامه على ما وقع عليه الاستعمال ، ولم يجر على ما صَحَّ عنده من كلام العرب ، وإذا وجد هذا في كلام سيبويه فأَنْ يوجدَ في كلام غيره أيسرُ ؛ لأنَّ سيبويه لَحِق العرب ، فكلامُ جيله أقربُ لكلام العرب من غيره .

ثم إنَّ بَدَلَ البعض من الكلِّ لا يوجد إلَّا فيما يجوز أن يُعَلَّقَ فيه الفعل بالكلِّ ، وأنت تريد البعض على جهة الاتساع ، فتقول : قُطِع زيدٌ يدُهُ ، ولا تقول : قُطِع زيدٌ رأسُه ، لأنَّك لا تقول : قُطِع زيدٌ ، اذا قُطِع رأسُه ، وتقول : قُطِع زيدٌ ، إذا قُطِع يده ، فتفطَّن لهذا فإنَّه الذي به يرتبط بهذا .

وقد ذكر أبو علي في الايضاح في قوله سبحانَه : ﴿ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبوَابُ﴾[1] أنَّ الأبواب بَدَلٌ من الضمير الذي في مفَتَّحة، لأَنَّك تقول: فُتِحَتِ الجنان اذا فُتِحَت أَبوابُها وفي التنزيل : ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً ﴾[2] .

ثم قال : (فقولُك : قبضتُ المالَ نِصْفَه)[3]

لا بُدَّ في بَدَلِ البعض من الكلِّ من ضميرٍ ، ويجوز أَنْ يُحْذَفَ ذلك الضمير ، فتقول : أكلتُ الرغيف ثلثاً ، وأكلتُ الرغيفَ ثلثين[4] . وعليه جاء قوله تعالى : ﴿ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ ﴾[5] أي الأبواب منها .

قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَن استَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[6] .

هذه الآية للناس فيها ثلاثةُ مذاهب :

أَحَدُها : ما ذهب إليه أبو القاسم ، وهو مذهبُ سيبويه ، وأكثرُ

---

(١) سورة ص آية ٥٠.

(٢) سورة النبأ آية ١٩ ، وانظر قول أبي علي الذي اورده المؤلف في الايضاح ١/١٥٤ .

(٣) الجمل ص ٣٧ .

(٤) في الأصل : « ثلثين منه » بزيادة « منه » والصواب حذفها لأن المؤلف مثل بهذه العبارة وبالتي قبلها على حذف الضمير من البدل .

(٥) سورة ص آية ٥٠ .

(٦) سورة آل عمران آية ٩٧ .

البصريين وهو أَنَّ « مَنْ » بَدَلٌ من الناس بدلُ بعض من كلّ [1] ، والضميرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : مَنْ استطاع إليه سبيلاً منهم ، و (لِلهِ) خبرُ (حِـجّ) و(على النَّاس) متعلِّق بالمجرور و (حِجّ) مصـدرٌ ، ويقال فيـه بالفتـح والكسر ، وقُرِيء بهما [2] ، والبيت مفعولٌ والمصدر مضافٌ الي المفعول / [٧٨] والفاعلُ محذوفٌ ، وقيل : مضمرٌ في (حِجّ) ، والأظهرُ أَنَّ الفاعل يُحْذَفُ مع المصدر وإنْ كان لا يحذفُ مع الفعل ، لأنَّ الفعل يطلب الفاعل بِبِنْيَتِه ، فلا يجوزُ حذفُه لما في ذلك من نَقْض الغرض ، والمصدرُ طَلَبُه للفاعل كطَلَبِه للمفعول، فكما يجوزُ حذفُ المفعول، يجوزُ حذفُ الفاعلِ ، وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب، وسيأتي الكلام في هذا في باب المصدر مكمَّلاً بحول الله، والتقدير: ولله على مَنْ استطاع من الناس حِجُّ البيتِ.

الثاني : ما ذهبَ اليه بعضُ الكوفيين أن « مَن استطاع اليه سبيلاً » فاعل بِحِجّ [3] ، والمصدرُ أُضيف الى المفعول بحضرةِ الفاعل فهو بمنزلة البيت الذي أنشده أبو علي » [4] .

٧٢ ـ * أمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ * [5]

---

(١) الجمل ص ٣٧ ، الكتاب ١/١٥٢ ، المقتضب ، ١/١٦٥ ، ٤/٢٩٦ ، الاصول : ٢/٤٧ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٣ ، البحر المحيط ٣/١١ .

(٢) قرأ بالفتح حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وأبو جعفر وخلف وقرأ الباقون بالكسر / انظر السبعة ص ٢١٤ ، حُجَّة القراءات ص ١٧٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٥٣ ، النشر ٢/٢٤١ .

(٣) نسبه المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٩٤ الى الفرّاء، ولم أجده في معاني القرآن المطبوع ، ونسبه أبو حيان في البحر المحيط ٣/١١ الى بعض البصريين وذكر ابن هشام في مغنى اللبيب ص ٩٦٤ أنه قول ابن السيد ، وانظر نتائج الفكر ص ٣٠٩ ـ ٣١١ ، بدائع الفوائد ٢/٤٢ فما بعدها .

(٤) الايضاح ١/١٥٨ .

(٥) تمامه :

* بعينيك من ماء الشؤون وكيف *

والبيت مطلع قصيدة للحطيئة يمدح بها سعيد بن العاص والى الكوفة لعثمان بن عفان رضي الله عنه / انظر ديوانه ص ٢٥٣ ، إيضاح شواهد الايضاح ل ٢٩ ، المصباح ل ٤٧ ، =

فمربَعٌ فاعل ، والدارُ مفعولٌ ، والرسمُ مصدرٌ مضافٌ الى المفعول ، وعَضَده بأَنْ قال : إنَّ (مَنْ استطاع إليه سبيلا) فاعلٌ بِحِجّ في المعنى ، فان لم يرفعه به فيكون حِجٌّ مَهَيَّأً للعمل لكونه بعده ، مقطوعاً عن العمل بجعله بدلاً ، وكان الأستاذ أبوعلي يدفع هذا القول بأمرين : أحدهما راجعٌ الى المعنى ، والآخَرُ راجعٌ إلى اللفظ . فأَمَّا الذي يرجِعُ الى المعنى فهو أَنَّك إن جعلَت « مَنْ استطاع » فاعلاً بحِجّ ، فيكون المعنى : ولله على الناس أَنْ يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ ، فيلزم عن هذا أَنْ يكونَ الناسُ مطلوبين بأَنْ يُحِجُّوا المستطيعَ منهم ، ولم يتقرَّر هذا في الشَّريعة ، لأنَّ كلَّ انسان مطلوبٌ بنفسه ، ولا يُطْلَبُ أحد بأَنَّ يُحِجَّ غيرَه . هذا بَيِّنٌ . وأمَّا التي ترجِعُ الى اللفظ فاضافةُ المصدر الى المفعول بحضرة الفاعل لم يجىء في فصيح الكلام ، وأكثرُ ما جاء ذلك في الشِّعر[1] .

وقوله : إنَّ (حِجاً) مهيَّأٌ للعمل فليس بِبَيِّن ، لأنَّ الإضافة الى المفعول تمنع العمل في الفاعل في الأعرف ، فليس هنا لهذا تَهَيُّؤٌ وقطعٌ .

الثالث : ما ذهب اليه الكسائيُّ وهو أَنَّ (مَنْ) شرطٌ ، والجوابُ محذوفٌ والتقدير : من استطاع اليه سبيلاً فليَحُجَّ[2] ، وفي هذا بُعْد ؛ لحذف جواب الشَّرط ، ولجعل ما ظاهره كلامٌ واحدٌ كلامين ، فأقربُ المذاهب الثلاثة ما ذكرته أوَّلاً ، وهو أَنْ يكونَ (من استطاع إليه سبيلًا) بَدَلاً من الناس ، وجاء هذا البَدَلُ على جهة التوكيد ، لأنَّه قد جاء ﴿ لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إلا وُسْعَهَا ﴾[3] وقال تعالى : ﴿ وما جَعَلَ عَلَيْكُم في الدِّينِ من

= والافصاح لإبن الطراوة ل ١٤ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٥١ ، المغني لابن فلاح ١/ ل ١١٨ ، شرح المفصل ٦/٦٢ ، الكافي ٢/ ص ٢٩٤ ، خزانة الأدب ٣/٤٣٦ .

(١) انظر ما نقله المؤلف عن شيخه أبي علي الشلوبين في نتائج الفكر للسهيلي - شيخ الشلوبين ص ٣١٠ ، وأنظر البحر المحيط ٣/١١

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٣ - ٣٥٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥ ، الكافي ٢/ ص ٢٩٤ ، البحر المحيط ٣/١١ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

حَرَجٍ ﴾ [1] ، وعلى هذا التوكيد أخذه سيبويه [2] .

قوله : (وأَمَّا بَدَلُ المصدر من الاسم) [3] .

هذا هو بَدَلُ الاشتمال ، وقد تقدَّمَ أَنَّه يكون بالاسم من الاسم ، وبالمصدر من الاسم ، وأَنَّ أبا القاسم ذكر هذا في باب كان [4] ، وإنَّما قال هنا هذا لأَحَدِ أمرينِ : أحدهما : أَنَّه سمَّاه بما يكون فيه أكثر ، وبَدَلُ الاشتمال أكثرُ ما يكون بالمصدر من الاسم .

الثاني : أَنْ يريدَ البدل الذي يوجد فيه المصدر من الاسم فإنَّه لا يُوْجَدُ بَدَلُ المصدر من الاسم في بَدَل الشيء من الشيء ، وهما لعينٍ واحدةٍ ، ولا في بدل البعض من الكلّ ، وإنَّما يُوْجِد في هذا البَدَلِ خاصَّةً ، وهو بَدَلُ الاشتمال ويشتَرَطُ هنا ما اشتُرِطَ في بدل البعض من الكلّ ، وهو أن يُعَلَّق الفعل بالأَوَّل ، وأنت تريد الثاني ، نحو قولك : أعجبني زيدٌ عِلْمُهُ ، لأَنَّكَ [لا] [5] تقول : أعجبني زيدٌ اذا أعجبك أبوه ، ويتكَرَّر الكلام في هذا النوع في باب كان [6] .

قوله : (أعجبني الجاريةُ حُسْنُها) [7] .

يوجد هذا الموضع : أعجَبني الجاريةُ حُسْنُها بغير تاء ، ويوجد في بعض الكتب : أعجبتني الجاريةُ حَسْنُها بالتَّاء ويجوز الوجهان ، لأنَّ الفاعلَ في اللَّفظ الجارية ، وتأنيثها حقيقي ، فيلزم عن هذا لزوم العلامة ، والفاعل في الحقيقة الحسن ، والحسن مذكَّر ، واذا كانوا يقولون : اجتمعت أهلُ

---

(١) سورة الحج آية ٧٨ .

(٢) انظر الكتاب ١٥٢/١ .

(٣) الجمل ص ٣٧ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٣٩٠ .

(٥) تكملة لازمة .

(٦) انظر ما سيأتي ص ٦٩٦ - ٦٩٧ .

(٧) الجمل ص ٣٧ - ٣٨ ، وفي الخطيتين : « أعجبتني الجارية حسنها » وقد أشار المصنف الى الروايتين بَعْدُ .

اليمامة [1]، ويلحقونَ الفعلَ علامةَ التأنيث مراعاةً لقولهم : اجتمعتِ اليمامةُ ، وهذا اذا قيل إنَّما على جهة المسامحة فما ظنك بأعجبتني الجاريةُ حُسْنُها ، لأنَّ الأصلَ : أعجبني حسنُ الجارية .

ثم أتى بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [2] . القتالُ بَدَلٌ من الشهر بدل اشتمال.

وقولُه : (لأنَّ سؤالَهم عن الشَّهر إنما كان من أَجْلِ القتال فيه) [3] .

يظهر منه أَنَّ بدلَ الاشتمال إنما سُمِّيَ بذلك ، لأَنَّ الفعلَ طالبٌ بالثاني ، وقد مضى الكلام في هذا [4] والتقدير : يسألونك عن قتالٍ في الشهر الحرام ، وعلى هذا أخذ أبو علي قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ / النَّارِ ذات الوَقُودِ ﴾ [5] جعل النَّارَ بَدَلَ اشتمال من الأُخْدُود [6] ، [٧٩] وذهب غيرُه الى أَنَّ النَّارَ بَدَلٌ من الأُخْدُود بَدَلُ شيءٍ من شيء [7] ، ويكون على حذفِ مضاف من الأول ، أو من الثاني ، والتقدير : قُتِل أصحابُ الأُخْدُودِ ، أخدودِ النَّار ذات الوقود ، أو قُتِل أصحابُ ذاتِ الأُخُدودِ النَّارِ ، وقد يكونُ على أَنْ جَعَل الأُخْدُود ناراً على جهة الاتّساع ، لأنَّ الأُخْدُودَ قد أُحْمِيَ حتى صار ناراً » [8] .

وكان الاستاذ أبو علي يذهب الى قول الفارسي في الآية ، ويقول :

---

(١) انظر الكتاب ١/٥٣ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٧ ، واستشهد الزجاجي بالآية الكريمة في الجمل ص ٣٨ .

(٣) الجمل ص ٣٨ .

(٤) انظر ما تقدم ص

(٥) سورة البروج آية ٤ ، ٥.

(٦) الايضاح ١/٢٨٤.

(٧) ذهب الى ذلك الفراء وابن الطراوة / أنظر معاني القرآن ٣/٢٥٣ ، الافصاح لابن الطراوة ل ٢٦ .

(٨) أنظر الكافي ٢/ ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

انما قِيلَ : ﴿ قُتِلَ أَصحابُ الْأُخْدُودِ ﴾ وجيء بما يكون دعاءً في كلام العرب ، لمكان النَّارِ الموقودة فيه ، فالتأويل : قُتِل أصحابُ نارِ الْأُخْدُودِ ، ولم يُؤْتَ بـ (قُتِلَ أصحابُ الْأُخْدُود) لحفر الأخاديد ، بل لإحراق المؤمنين في نارها [1] والوجوه كُلُّها عندي مُمْكِنَةٌ في الآية .

ثم أتى بقول الشاعر :

* لقد كان في حولٍ ثَوَاء ثويتُه * [2] البيت [18]

الثَّـواءُ : الإقامـةُ ، وَثَوْيتُـه : أقمته ، والمعنى : لقـد كـان تَقَضِّي اللُّبانات ـ وهي الحاجات ـ في إقامةِ حَوْلٍ . هذا بَدَلُ اشتمال ، ويروى تَقضِّي بفتح التَّاء وكسر الضاد ، ومَنْ روى هذا خفض اللبانات ، ونصب « ويسأمَ » ، ويكون « تَقَضِّي » اسم كان ، وفي حولٍ هو الخبر ، ويَسْأَمَ منصوب بإضمار أَنْ ، والتقدير : وأَنْ يَسْأَمَ وأَنْ مع الفعل بتأويل المصدر ، وهو معطوفٌ على تَقَضِّي ، وتَقَضِّي مصدرٌ ، ومتى كان أَنْ والفعل معطوفاً على مصدر قبله ظاهرٍ ، جاز لك حذف أَنْ وإظهارُها ، وكذلك اذا كانت أَنْ والفعل معطَوفةً على اسم قبلها ، ولم يكن مصدراً إلاَّ أنَّ أكثرَ ما يكون هذا الحَذْفُ اذا كانا معطوفين على مصدر قبله ، وقد مضى الكلام في هذا [3] ، وسيأتي إن شاء الله تعالى [4] .

ويروى « تُقْضَى » بضم التاء ، وفتح الضاد [5] ، فمن روى هذا رَفَع اللُبانات ويسأمُ ويكون تُقْضَى فعلا مبيناً للمفعول، ولُبانات مفعولٌ لم يسمَّ

---

(1) المصدر نفسه ٢/ ص ٢٩٣ .

(2) الجمل ص ٣٨ .

(3) انظر ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

(4) يريد في باب « أن الخفيفة الناصبة للفعل » وهو في الاجزاء المفقودة من البسيط .

(5) انظر شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٩٤ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ص ١١٣ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٢٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٣/٧ .

فاعله ، ويسأمُ معطوف على تُقْضَى ، والجملة خبر كان ، وفي كان ضمير الأمر والشأن ، والبيت للأعشى وقبله :

٧٣ ـ هُريرةَ وَدِّعها وإن لامَ لائمُ ۞ غَداةَ غَدٍ أم أنت للبَيْنِ واجِمُ [١]

قولُه : (وأمَّا بَدَلُ الغَلَط) [٢] .

اعلم أنَّ هذا الباب هو بدل الاضراب ، ويكون على ثلاثة أوجه :

الأول : الغَلَطُ .

الثاني : النسيان .

الثالث : أن يكونَ بدل بَدَاء ، وذلك أَنْ تذكرَ الأول ، ثم يبدو لك أَنْ تنتقل[٣] إلى غيره فَتُبْدِلُ منه. ومثال ذلك أَنْ تقولَ: جاءني الوزيرُ الأميرُ، وهما قد جاءاك فأخبرت أولاً بمجيء الوزير ثم انتقلت إلى الاخبار عن الأمير، لأنَّ ذلك أقوى فيما تريده، وكذلك شَتَمَني الخيَّاطُ القَرَّانُ ، تنتقل عن إخبارك بشتم الخياط الى أن تخبر بشتم القَرَّان ، لأنَّه أبلغ فيما تريده من الإهانة ، ويكون من النفي والايجاب ، وقد مضى مثاله في الايجاب ، ومثاله في النفي أنْ تقولَ : ما مررتُ بزيدٍ عمروٍ ، أردت أن تنفي المرور عن عمرو فغلطت فنفيته عن زيد ، ثم قلت : عمرو أي : ما مررت بعمرو ، وقد يكون قولك : ما مررتُ بزيد على جهة النسيان ، ثم تذكّرت ، وتبين لك أن ذلك النفي انما وقع بنَفْيِ مرورك بعمرو ، وقد يكون على أنْ يبدو لك على حسب ما تقدَّم في الايجاب . فإذا وقع بَدَلُ

---

(١) انظر ديوانه ص ٧٧ .

(٢) الجمل ص ٣٩ .

(٣) في الأصل : « وذلك أن تحذف الأول ثم يبدو لك أو تنتقل الى غيره » وما أثبتُّه هو الذي يتجه مع ما ذكره المؤلف بعد ، وقوله في الكافي ٢/ ص ٢٩٥ ، « . . . والثالث أن يكون الأول والثاني قد جاءاك فتخبره بالأول ثم يبدو لك أن تخبره بالثاني فتضرب عن الأول » .

وقد بيّن ابن بزيزة معنى البَدَاء فقال في غاية الأمل ١/ ص ٨٥ : « ومعنى البَدَاء : الاخبار بالثاني بعد قصد الاخبار بالأول » .

الاضراب في الايجاب فأنت بالخيار أَنْ تأتيَ به على طريقة البَدَل ، وأَنْ تأتيَ به على طريقةِ العَطْف ، فتدخل (بل) فتقول : مررتُ بزيدٍ بَلْ عمروٍ ، فإن وقع في النفي فيظهر من كلام أبي علي أَنَّك لا تأتي به إلاَّ على طريقة البَدَلِ ، ولا تأتي بِبَلْ ، فتقول : ما مررتُ بزيدٍ بل عمروٍ ، على معنى : ما مررتُ بعمرو ، وانَّما يقال : ما مررتُ بزيدٍ بل عمرو على معنى : مررت بعمرو ، ومن الناس من قال في : ما مررت بزيد بل عمرو : إنَّه يكون على وجهين :

احدهما : الذي وقع عليه الاتفاق ، وهو ان يوجب للثاني ما نفي عن الأول بمنزلة لكن .

الثاني : ان يكون مجيئه على جهة الاضراب عن الاول ، وجعل النفي للثاني ، ويكون مجيئه بعد النفي على حدِّ مجيئه بعد الايجاب [1] ، والذي يظهرُ لي في هذه المسألة ما يظهرُ من كلام أبي علي ، وذكر هذه المسألة في باب (ما) [2] ، لأنَّ الاقدام على انشاءٍ كلام بالقياس ـ ولم يَثْبُتْ عند العرب بالسماع ـ لا يُقْدَمُ عليه ، ولعلَّ العربَ رفضتْه ، واستغنت عن ذلك بالبَدَل ، لما في ذلك من الابهام كما استغنت / بتَرَكَ عن وَذَرَ ، وان كان قياساً وليس [٨٠] في الايجاب ابهامٌ .

(١) ينسب هذا إلى المبرد/ انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٩ ، وانظر ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

(٢) قال أبو علي في الإيضاح ١/ ١١٠ : «وممّا يَجْري مَجْرى نقض النفي : ما زيد قائماً بل قاعد» .

باب أقسام الأفعال في التعدي

اعلم انَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من اسم يُسْنَدُ إليه ، وللإسناد اليه ، والاخبار عنه اشتُقَّ من الحَدَث ، أَلَا ترى أَنَّ ضَرَبَ انَّما قُصِدَ به الإخبارُ عن موقع الضرب ، والاعلامُ به ، ولم يقصد بَضَرَبَ أَنْ يكونَ اسماً للحدث ، وانَّما وُضِعَ اسما[1] للحدث الضَّرْبُ وكذلك القيامُ والقعودُ وُضِعا للدَّلَالة على الحَدَث ، فإذا أَرَادُوا الاخبار عن مُحْدِثِها في الزمان الماضي قالوا : قام وقعد ، فإن أرادوا الاخبار عن مُحْدِثِها في الحال قالوا : ـ يقوم ويقعد ، فإذا صحَّ أَنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من فاعل فاعلم أَنَّ الأفعالَ بعد ذاك على قسمين :

منها ما يطلب بعد فاعله محلاًّ يقع به .

ومنها ما لا يطلب بعد فاعله محلاًّ يقع به .

فما لا يطلب بعد فاعله محلاًّ فهو غيرُ مُتَعدٍّ ، وما يطلب بعد فاعله محلاًّ هو المُتَعَدِّي ، فعلى حَسَبِ طَلَبِهِ يكونُ تعديه . فالتعدِّي على هذا مجاوَزَةُ الفعلِ فاعلَه الى مفعولٍ به ، والتَّعدِّي عند العرب : المجاوزةُ مطلقاً ، وفي الاصطلاح : مجاوزةُ الفعلِ فاعلَه الى مفعولٍ به .

قوله : (فعل لَا يَتَعَدَّى) [2] .

---

(١) في الأصل : اسمٌ .

(٢) الجمل ص ٣٩ .

انَّما وَضَعَ الباب لبيان أقسام الأفعـال بالنسبة الى التَّعَدِّي ، لكنَّه قَسَّم الافعال على قسمين :

أَحَدُهما : ما لا يَتَعَدَّى ، وليس هذا الباب موضوعاً له .

الثاني : ما يَتَعَدَّى ، ولبيان أقسام هذا النوع وُضِعَ البابُ ، ونظيرُ هذا ما فعله أبو علي في الإيضاح ، فإنَّه قال : « باب من اعراب الفعل »[(١)] ، ثم قال : الأفعال على ضربين : مَبْنِيٌّ ومعرب[(٢)] ، فلم يضع الباب لبيان المبنى . قد كان بيّنه قَبْلُ[(٣)] ، وانَّما وضعه لبيان بعض أحكـام الفعل ، لكنَّه قَسَّم الأفعال لِيَسْتَخْرِجَ منها ما يتكلَّمُ فيه[(٤)] ، وكذلك أبو القاسم إنَّما وضع البابَ لذكر أقسام التَّعَدِّي ، ثم أخذ في تقسيم الأفعال ليستخرجَ ما وَضَعَ له البابَ ، وهذا مَنْزَعُ صحيح ، وهو في استعمالِهم كثيرٌ ، وإنَّما احتجتُ الى هذا لأنَّ من النحويين مَنْ رَدَّ على أبي القاسم ، وقال : بَوَّبَ على بيان أقسام الأفعال في التَّعَدِّي ، وذكر من أقسامه ما لَا يَتَعَدَّى[(٥)] ، حتَّى احتاج بعضُ الناس الى أنْ ينفصل عن هذا فقدَّر باب أقسام الأفعال في التَّعَدِّي وغير التَّعَدِّي ، وحذف (غير التَّعَدِّي)[(٦)] وجعل هذا مثلَ قوله

---

(١) عنوان الباب في الايضاح المطبوع ٢٣/١ / باب اعراب الأفعال / وعنوانه في شرح الإيضاح للعكبري ل ٢٥ ، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح للمؤلف ١/ ص ٧٠ كما هنا .

(٢) الايضاح ٢٣/١ وفيه (.. معرب ومبني) .

(٣) المصدر نفسه ١٥/١ .

(٤) قال ابو علي في الإيضاح في الباب الذي يشير اليه المؤلف (والمبني من الأفعال على ضربين : مبني عل الفتح .. ومبني على السكون) .

(٥) أنظر تبيين المشكل ص ٣٤، غاية الأمل ١/ ص ٩٨ .

(٦) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٢٨ : زاد بعضهم في الترجمة : وغير المتعدي ، وليس في أصل الكتاب ، وانما زاد لما بدأ الكلام بغير التعدي ، وانَّما بدأ بغير المتعدي ليبني عليه الاقسام المتعـدية ، وانظر غاية الأمل ١/ ص ٩٨ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٥ - ٦٦ .

تعالى : ﴿ وجَعَلَ لكُمْ سَرَابِيل تَقِيكُمُ الحَـرَّ ﴾ [1] المعنى : والبَرْدَ [2] ، وحُذِفَ للعلم به .

ومنهم مَنْ انفصل بأَنْ قال : الأفعالُ كلُّها متعدِيَةٌ الى المصدر والزمان والمكان والحال ، فهذه الترجمة تحتوي على بابين : أَحَدُهما : هذا الباب ، والآخر : البابُ الذي بعد هذا ، وأراد بقوله : فِعْلٌ لَا يَتَعَدَّى أي لا يَتَعَدَّى الى مفعول به ، وأراد بقوله : « بابُ أقسام الافعال في التَّعَدِّي » : التَّعَدِّي إلى مفعول به ، أو غير مفعول به [3] واذا تَبيَّنَ لك ما ذكرته أَوَّلا زال عنك الاعتراضُ ، ولم تحتج الى هذين التقديرين البعيدين على أَنَّهما مما يجوز أَنْ يُنْفَصَلَ بهما عن هذا الموضع ، لو لم يَتوجَّه ما ذكرتُه أَوَّلا ، فإنَّه توجيهٌ قريبٌ ، فلا يُعْدَلُ عنه .

قولُه : (نحو قام وقعد وانطلق وظَرُف) [4] .

اعلم أَنَّ هذا الذي لا يَتَعَدَّى ينقسم ثلاثةَ أقسام :

أحدهما : أَنْ تكونَ بِنْيَتُه توجد للمتَعدِّي ، ومثال ذلك : قام وقعد ، أَلَا ترى أَنَّ قَعَدَ على وزن قَتَلَ ، وقتل يَتَعَدَّى ، وكذلك قَامَ على وزن نَالَ وطَالَ وهما متعديان .

الثاني : أَنْ يكونَ بناؤُه مخصوصاً بما لا يَتَعَدَّى ، وذلك : انطلق ، وظَرُفَ واْحَمارَّ ، فإنَّ (انطلق) على وزن انفعل ، وهذا البناء لا يكونُ أبداً إلَّا لغير المتَعدِّي ، لأَنه مطاوِعُ فَعَلْتَه ، تقول : كَسَرْتُه فـانْكَسَرَ وفَتَحْتُـه فانْفَتَحَ ، وكأنَّ (انطلق) جاء على طَلَقْتُه ، وان لم يُنطق به ، كما جاء

---

(١) سورة النحل آية ٨١ .

(٢) انظر زاد المسير ٤/٤٧٨ ، البحر المحيط ٥/٥٢٤ ، مغنى اللبيب ص ٣٥ ، ٨٢٠ ، ٨٥٣ .

(٣) نسب ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٩٨ هذا إلى ابن بابشاذ ، ولم أجده في النسخة التي اطلعت عليها من شرح الجمل لابن بابشاذ .

(٤) الجمل ص ٣٩ .

مَذَاكِيرُ على مفرد لم يُنْطَق به (١) ، وأمثالُ هذا كثيرٌ .

وأمَّا (ظَرُفَ) فإنَّه وأمثالَه لا يكونُ إلَّا لغير المتعدِّي، لأَنَّ فَعُل إنَّما وُضِع للغرائز والطبائع نحو: شَرُفَ وعَظُمَ ونَبُلَ وما أشبه ذلك، وأمَّا (احمَرَّ) فهو محذوف من (احمارّ)، ولا يكونان أبداً إلَّا في الألوان ، نحو : اخضَرَّ ، واصفَرَّ ، فهو من الأفعال التي لا تَتَعَدَّى الفاعل ، قال أبو علي : وقد جاء افعالَّ في غير الألوان قليلاً ، قالوا : اقطَارَّ النَّبْتُ (٢) وقد جاء افعَلَّ في / غير الألوان أيضاً ، قال الله [٨١] سبحانه : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ ﴾ (٣) ، أَمَّا (اقطَارَّ النَّبْتُ) (٤) فمعناه يَبِسَ (٥) ، وإذا يَبِس فلا شكَّ قد اصفرَّ ، وتغيَّر لونُه ، فجاء افْعَالَّ لمكان ذلك ، وأمَّا قوله سبحانه : ﴿ جداراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ ﴾ فيمكن أَنْ يكون كما قال أبو علي ويكون جاء على : افْعَلَّ ، وإن لم يكن لوناً على جهة الاتساع ، ووَضْعِ الأَبْنِية بعضَها مكانَ بعضٍ ، ويمكن أَنْ يكونَ وزنه انفَعَلَ (٦) ، ويكون من (٧) القَضِيض ، لأنَّ الحائط إذا انهدم صار قَضيضاً ، والقَضِيضُ (٨) : الحجارةُ ، وهو على قول أبي علي افْعَلَّ من النَّقْض ، فمعناه عنده : انتقَضَ (٩) ، وما ذهب إليه أبو علي أقرب في الاشتقاق ، وقُرْبُ

---

(١) انظر الكتاب ٢٣/٤ ، المقتضب ٨٢/٣ .

(٢ ، ٣) في الاصل (البيت) تصحيف .

(٤) سورة الكهف آية ٧٧ ، وما نقله المصنف عن أبي علي الفارسي هو معنى كلامه في التكملة ل ٦٣ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٧٦/٤ : واقْطَارَّ النَّبْتُ اذا ولّى وأخذ يجف « وانظر اللسان » « قطر » والتاج ٤٤٧/١٣ « قطر »

(٦) في الأصل : « افعل » والتصويب من الكافي ٤/ ص ٨٨ .

(٧) في الأصل : « ما »

(٨) في التهذيب ٢٥٢/٨ : « القَضُّ : الحصى ، القضيض : ما تكسّر منه وانظر اللسان « قضض » .

(٩) في الأصل : « انقض » ، والتصويب مستمد من قول المؤلف في الكافي ٤/ ص ٨٨ : « ... والمعنى : انتقض » .

الاشتقاق مرعيٌّ يحافظ عليه ، وكلاهما قول :

الثالث : أنْ يكونَ بناؤه يُوْجد على وجهين هو على أحدهما يَتَعَدَّى ، وعلى الاخر لا يَتعَدَّى ، وذلك نحو : تفاعَل ، فإن تفاعَل يوجد على معنى فَعَلَ ، ويوجد على معنى فَعَلَ أَحَدُهما بالآخر ما فَعَلَ الآخرُ به .

فإذا كان على معنى فَعَلَ وُجِد متعدياً ، قال امرؤُ القيس :

* تجاوَزْتُ أحْراساً وأهوالَ معْشَرٍ * [1]

المعنى : جُزْتُ ، وخَلَّفْتُ :

واذا كان على المعنى الثاني كان أيضاً على وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يكونَ من فِعْلٍ يَتَعَدَّى الى اثنين نحو : تَعاطَينا الدراهمَ .

فالمعنى : أعطيتُه وأعطاني فما كان هكذا تَعَدَّى .

الثاني : أنْ يكونَ من فعل يَتَعَدَّى الى واحد نحو تضاربْنا ، فهو من ضَرَبَ ، فهذا النوع لا يَتَعَدَّى ابداً ومثله تقاتَلْنَا ، وتشاتَمْنَا ، لأنَّ معنى تقاتَلْنَا : قَتَلْتُه وقَتَلَنِي ، وكذلك تشاتَمْنَا معناه : شَتَمْتُه وشَتَمَنِي ، ولذلك قال أبو القاسم : « نحو تَضَارَبَ [2] ، وقد نبَّه على الأقسام الثلاثة بالمُثُل على حَسَبِ ما تجدها في الكتاب .

قوله : (وفعل يَتَعَدَّى الى مفعول واحد نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمراً)[3] .

---

(١) الشاهد في ديوانه ص ١٣ . وتمامه :

* عليّ حراصاً لو يُشِرُّون مقتَلي *

انظر شرح القصائد السبع ص ٤٩ شرح القصائد التسع ١/١٣٠ ، التصحيف والتحريف ص ٢٢١ ، اصلاح الخلل ص ١٠٢ الاقتضاب ص ١٩٦ ، مغنى اللبيب ص ٣٥٠ ، ٦٧٧ ، شرح ابياته ٥/٦٣ ، خزانة الأدب ٤/٤٩٦ و (يشرون) في الشاهد بالشين المعجمة ، وهي رواية الاصمعي ، ومعناها يظهرون ، وروى بالسين المهملة أنظر / التصحيف والتحريف ص ٢٢١ .

(٢ ، ٣) الجمل ص ٣٩ .

اعلم أنَّ الفعل الذي يَتَعَدَّى إلى واحد هو : كلُّ ما يطلب بعد فاعله محلًّا ولا يُعْقَل دونه ، وذلك نحو ضَرَبَ ، فإنَّه لا يعقل إلَّا بمضروب ، وكذلك شَتَمَ وقَتَلَ لا يعقلان إلَّا بمفعول ، وهو ينقسم على ثلاثة أقسام :

أَحَدُهـا : أنْ يكونَ الأصل أنْ لا يَتَعَدَّى ثم نُقِل بالهمزة أو التضعيف وذلك نحو : خَرَجَ زيدٌ « وأَخْرَجَته وقَعَدَ وأَقْعَدْتُه ، وأَمَّا التضعيفُ فنحو : فَرِحَ زيد وفَرّحْتُهُ .

ومن الناس مَنْ ذهب الى أن التَعَدِّي بالتضعيف وبالهمزة قياسٌ . ومنهم من ذهب الى أَنَّه يُحفظ ولا يُقاس عليه [1] .

وسيبويه وأبو علي وأكثرُ النحويين يذهبـون الى أَنَّ النقلَ بـالهمزة قـياسٌ ، والنقـل بالتضعيف سماعٌ « يُحْفظ ولا يُقاس » عليه ، لأنَّ النقل بالهمزة كَثُر وفشا ، وليس كذلك النقل بالتضعيف ، وما كَثُر وفشا ينبغي أَنْ يُـدعى أنَّه قياسٌ ، فيقال منه ما قالته العرب وما لم تُقلْه قياساً على ما قالته [2] ، ومن ذلك عند سيبويه وأبي علي : دخلتُ وأدخلتـه [3] . وأَمَّا قولهم : دخلتُ الدار ، فالأصلُ عندهم : دخلتُ في الدار ، واستدلَّ أبو علي على ذلك بالنظير وهو : غُرْتُ ، وبالنقيض هو : خَرَجْتُ ، وبالأحكام ، فإنَّ دخل نُقِل بالهمزة وبالباء ، وهذان لا يكونان في الأكثر إلّا فيما لا يَتَعَدَّى وبالمصدر ، لأنَّ مصدَر دَخَلَ دُخُول [4] ، وفُعُول إنَّما كثُر في غير المتعدِّي ، ولم يكثر في المتعدِّي . الأكثر في المتعدي فَعْلٌ ، نحو : ضَرْب وقَتْل وشَتْم .

---

(1) انظر ارتشاف الضرب ص ١٠٥٦ .

(2) انظر الكتاب ٤/٥٥ ، الايضاح ١/٧٠ ، ارتشاف الضرب ص ١٠٥٥ ـ ١٠٥٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٧٨ ـ ٦٨٠ ، همع الهوامع ٥/١٤ .

(3) انظر الكتاب ٤/٥٥ ، الايضاح ١/١٧١ .

(4) الايضاح ١/١٧١ ، وانظر الأصول ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

وليس عند المُبرِّد النقلُ إلاَّ بهذين الشيئين : الهمزةُ والتضعيفُ ، وزاد جمهورُ النحويين النَّقْلَ [1] بالباء فقالوا : ذهبتُ بزيدٍ على معنى أذهبتُه ، وقال المُبَرِّد : لا تقول ذهبتُ به إلاَّ وأنت قد ذهبتَ معه ولا يقال : ذهبتُ بزيدٍ على معنى : أذهبتُه [2] . وهذا الذي ذهب إليه لم يُساعد عليه ، فإنَّ لسانَ العرب مخالفٌ له ، حكى ابنُ قُتَيْبة : تكلَّم فلانٌ فما سَقَطَ بحرفٍ [3] فبلا شكٍّ أنَّ المعنى : فما أَسْقَطَ حرفاً وقال الله تعالى : ﴿ ولو شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهم وأَبْصَارِهِم ﴾ [4] .

المعنى بلا شكٍّ : أَذْهَبَ سمعَهم وأبصارَهم . وقال تعالى : ﴿ ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ ﴾ [5] المعنى : لَتُنِيءُ العُصْبَةَ أي : تجعلها تَنْهَض بثِقَلٍ ، فيقال على هذا : نُؤْتُ به وأَنَأْتُه على معنى واحد ، لأنَّ المفاتيح [6] لا تنهض بالعُصْبَة ، العُصْبة هي التي تَنْهَضُ بالمفاتح / والمفاتح تُثْقِلُها ، [٨٢] وقال امرؤُ القيس :

---

(١) انظر عن التعدية بحرف الجر / الإيضاح ٧٠/١ ، الكافي ١/ ص ١٩٩ المغني لابن فلاح ١/ ل ١٢٢ ، الجنى الداني ص ٣٨ ، همع الهوامع ١٦/٥ ، وقال أبو حيان في التذييل والتكميل (ك) ٢/ ل ١٦٥ : « واعلم انّ ابن أبي الربيع ذكر أنَّ النقل يكون بثلاثة أشياء وهي : الهمزة والتضعيف وحرف الجر ، كما تقول : ذهبتُ بزيد وأذهبتُه والذي قال صحيح ، ولكنّ النقل بالحرف لا يذكر في هذا الباب لأنَّه معقود لما هو منصوب من المفعولين ، وما دخل عليه حرف الجر مجرور فوجب ذكره في المجرورات» .

(٢) قال المؤلف في تفسيره ص ٧٣ : ولا أعلم بين النحويين خلافاً في أنَّ الباء تكون على معنى الهمزة الا المبرد قال : بين الهمزة والباء هنا فرق ، وذلك أنك اذا قلت: أذهبت زيداً المعنى جعلته يذهب ، وان كنت غير ذاهب معه ، واذا قلت: ذهبت بزيد فلا تقوله حتى تذهب معه ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، واعتل محمد بن يزيد لما سِيق حُجَّةً عليه أنَّه على القلب ، وهذا اعتلال بعيد ، لأن القلب قليل ، وهذا كثيراً « وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، الجنى الداني ص ٣٨ ، همع الهوامع ١٦/٥ » .

(٣) أدب الكاتب ص ٤٧١ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٠ .

(٥) سورة القصص آية ٧٦ .

(٦) هكذا في الأصل « المفاتيح » باثبات الياء ، وهو صحيح .

٧٥ ـ كُميتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِهِ [كما زَلَّتِ الصَّفواءُ بـالمُتَنَزِّل][1]

المعنى بلا شكٍّ كما أَزَلَّتِ الصَّفْواءُ المُتَنَزِّلَ ، لأنَّ الصَّفواءَ لا تَزِلُّ بل تُزِلُّ المُتَنَزِّلَ ، أي تجعلُه يَزِلُّ ، وأنشد أبو علي :

٧٦ ـ دِيارُ التي كانت ونحن على مِنىً تَحُلُّ بنا لـولا نَجاءُ الـركائبِ[2]

المعنى بلا شكٍّ تجعلنا نَحُلُّ . وعمل ابن قتيبة في هذا باباً[3] .

وذكر ذلك ثَعْلَب في الفصيح فقال : « دخلتُ به الدار وأدخلتُه[4] والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرتُه ، وهو أَنَّ العربَ تقول : قمتُ به ، على معنى أقمتُه ، وقعدتُ به على معنى أقعدتُه . فإذا ثبت هذا فاعلم أَنَّ النحويين اختلفوا في القياس ، فمنهم من قال : لا يقال منه إلَّا ما قالته العرب ومنهم من جعل ذلك قياساً ، وأكثرُ النحويين على القياس[5] .

وليس عند البصريين نَقْلٌ بغير هذه الثلاثة ، وزاد الكوفيون وجهين ، فجاء النقل عندهم بخمسة أوجه : الثلاثة التي ذكر البصريـون، وتغيـيرُ الحركة ، نحو : شَتِرَتْ عينُه[6] وشَتَرها الله ، والاسقاط قالوا : أَكَبَّ[7] زيد

---

(١) سقط الشطر الثاني من الأصل ، وهو محل الشاهد ، انظر البيت في ديوان امرىء القيس ص ٢٠ ، شرح القصائد السبع ص ٨٤ ، شرح القصائد التسع ١٦٨/١ .

(٢) الايضاح ١٦٩/١ ، والشاهد لقيس بن الخطيم (شاعر جاهلي من فرسان الأوس ، أدرك الاسلام ولم يسلم ، قتل قبل الهجرة بيسير ترجمته في معجم الشعراء ص ١٩٦ ، الأغاني ١/٣ فما بعدها ، مقدمة ديوانه تحقيق الدكتور ناصر الدين الاسد) .

انظر الشاهد في ديوانه ص ٣٤ ، الكامل ٢٥٩/٢ ، الاضداد لابي الطيب ص ٢٠٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤/١ .

(٣) أنظر أدب الكاتب ص ٤٧١ « باب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باتفاق المعنى ـ واختلافهما في التعدِّي » .

(٤) أنظر التلويح شرح الفصيح ص ٢٧ .

(٥) انظر الإيضاح ٧٠/١، المغنى لابن فلاح ١/ ل ١٢٢، الجنى الداني ص ٣٨، همع الهوامع ١٤/٥ .

(٦) قال ثابت في خلق الإنسان ص ١١٨ : «شَتِرَتْ العينُ تَشْتَرُ شَتْراً إذا انشقَّ جفنها» وانظر اللسان شتر ، والتاج ١٣٢/١٢ « شتر » .

(٧) في الأصل : « كَبَّ » .

على وجهه ، فإذا أرادوا التعديةَ قالوا: كَبَّ زيدٌ عمراً على وجهه قال الله تعالى : ﴿ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُم في النَّارِ ﴾ [1] ، وقال سبحانه في موضع آخر : ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِباً على وَجْهِهِ ﴾ [2] وهذا عند البصريين انما جاء بالاتفاق انما معنى شَتَرها الله خلق فيها الشَّتْرَ ، ليس الأصل : شَتِرَتْ العينُ فلما أرادوا - النقل قالوا : شَتَرَها ، لو أرادوا ذلك لقالوا : أَشْتَرَهـا الله [3] ، [ومثله] [4] : أَنْزَفَتِ العينُ ، ونَزَفْتُها ، ليس على النقل .

وقالوا : رجع زيدٌ ورجعتُه ، وشحا فوه وشحا فاه، وفَغَر فاه وفَغَر فوه [5] وهذه كلُها لم يُقْصَد فيها عند البصريين النقلُ ، ولو أرادوا النقل لقالوا : أرجعتُه. وبلا شكٍّ أَنَّ هذه قليلةٌ ، فلا يُبْنَى عليها قانونٌ ، ولا يُحكم بها ، اذ يمكن أَنْ يكونَ قد وقع هذا بحكم الاتساع .

الثاني : أَنْ يكونَ أصلُه بحرف الجر ، فأُسْقِطَ حرفُ الجرّ ، فانتصبَ الاسمُ ، وسبب ذلك أَنَّك اذا قلتَ : ذهبتُ إلى الشام ، أو دخلتُ في الدار، أو مررتُ بزيدٍ أو غير ذلك ممـا يطلب أَنْ يصـلَ بحرف جـرٍّ، فالفعل يطلبُهُ بالنصب، لأنه طالِبٌ له على أَنَّه فضلَةٌ، وكلُّ فضلةٍ عند العرب منصوبةٌ ، وحرفُ الاضافة طالبٌ بالخفض ، وبلا شكٍّ أَنَّه لا يمكن ظهورُ النصب والخفض في كلمةٍ واحدةٍ ؛ لما في ذلك من التَّضَادِّ ، فلا بُدَّ من

---

(١) النمل آية ٩٠ .

(٢) الملك آية ٢٢ .

(٣) أنظر الكتاب ٤/٥٧ .

(٤) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٥) ذكر المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ أن أوجه النقل عنـد الكوفيين ستة ، الخمسة التي ذكرها هنا والسادس هو : « النقل بتغيير في التقدير نحو : شحا فوه وشحا فاه ، وفَغَر فوه وفَغَر فاه. . . فمعنى شحا فوه: انفتح ، ومعنى شحا فاه: فتح ، وكذلك فَغَر فوه وفَغَر فاه. . فاللفظ واحد ، والتقدير مختلف » وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٦ فقد لخص ما ذكره ابن أبي الربيع ثم قال عن الأوجه الثلاثة التي زادها الكوفيون في تعدية الفعل اللازم : وهذا عند البصريين على أَنَّها لغات أصول في أنفسها ، ليس واحد منها أصلاً لصاحبه ، وهذا ظاهرٌ ، والله أعلم » .

ظهور عمل أحدهما وتعليق الآخر ، والحروف[1] لا تعلَّقُ، والأفعال جاء فيها التعليقُ ، قالوا : عَلِمتُ زيداً قائماً، فاذا أدخلوا اللامَ قالوا : عَلِمتُ لزيدٌ قائمٌ ، فمنعتِ اللامُ الفعلَ من العمل وصار عاملاً في الموضع ، فوجب لما ذكرتُه أنْ يظهرَ عَمَلُ الحرف. ولا يظهرُ عَمَلُ الفعل، فإذا زال الحرفُ وحُذِفَ اتساعاً ظهر عَمَلُ الفعل، لأنَّ مانعَهُ قد زال، وهو حرفُ الجرِّ، وطَلَبُه بالخفض، وأنْ يظهَرَ عملُه ولا يُعَلَّق، وقد جاء قليلاً حَذْفُ حرفِ الجرِّ، وكأنَّه موجودٌ، حُكِي عن رُؤْبَة أنَّه قيل له:

كيف أصبحتَ ؟ فقال : خيرٍ عافاك الله[2] ، أراد : بخيرٍ ، فحذَفَ حرفَ الجرّ ونواهُ وكأنَّه موجود ، ولو كان موجوداً لم يمكن ظهورُ نصب الفعل ، فكذلك اذا حُذِفَ ونُوِيَ

الثالث: أنْ يكونَ يَنْصِبُ المفعولَ بطَلَبِه، لا بزيادةٍ ولا نُقْصانٍ، وذلك نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ.

قوله : (وفعل يَتَعَدَّى إلى مفعولين ، وإنْ شئتَ اقتصرت على أحدهما دون الآخر)[3]

الاقتصارُ[4] عندهم: الحذفُ بغيرِ دليلٍ ، والاختصارُ ـ بالخاء ـ الحذفُ بدليلٍ ، فيجوز في هذا الباب الاقتصارُ والاختصارُ ، والباب الذي بعد هذا[5] يجوزُ فيه الاختصارُ ، ولا يجوزُ الاقتصارُ ، وإنَّما تعدَّى

---

(١) في الأصل : (لحروف) . ولعلَّ الصواب ما أثبتُّ .

(٢) انظر الكامل ٩٢/٢ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، سر صناعة الاعراب ١٤٩/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، ٤٨٣ ، ضرائر الشعر ص ١٤٥ .

(٣) انظر الجمل ص ٣٩ ، وفي الأصل : « ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، والتصحيح من الجمل ، ويدل عليه قول المؤلف : « فيجوز في هذا الباب الاقتصار ـ يريد باب أعطى ـ ، أما قول الزجاجي : « وفعل يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما » فسيورده المؤلف بعد ويشرحه / أنظر ما سيأتي ص

(٤) نقل هذه الفقرة ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٧ .

(٥) يريد باب (ظن وأخواتها) وسيأتي بعد .

هذا الفعل الى مفعولين ، لأنَّه يطلُبُ بعد فاعله محلَّيْن ، فيجب أنْ يَتَعَدَّى الى المحلين وينصبَهما ، ويجوز أنْ تذكُرَهُما ويجوز أنْ تحذِفَهُمَا ، ويجوزُ أنْ تحذفَ أَحَدَهما ، وقد يكونُ حذفُ أحدهما لجهل المتكلِّم به ، أو طلباً للإبهام ، وأَمَّا إذا كان الحذفُ لعلم المتكلِّم به فيكون اختصاراً ، أَلَا ترى أنَّه يجوز أنْ تقولَ : أعطيتُ اليوم درهماً ، ولا تذكر مَنْ أعطيتَه ، وقد يكونُ ذلك لجهلِك به وقد يكونُ على جهة الإبهام على المخاطب .

وقد يكونُ لعلم المخاطب به ، ويجوز أنْ تقولَ : أعطيتُ اليومَ زيداً ، ولا تذكر ما أعطيت ويكون ذلك أيضاً لأَحَد الوجوه الثلاثة .

ومتى كان المفعولُ الأول غيرَ الثاني ، والثاني غيرَ الأول فيجوز الاقتصارُ ، ومتى / كان المفعول الأول هو الثاني ، والثاني هو الأول فلا [٨٣] يجوز الاقتصارُ ، ثم إنَّ هذا الباب ينقسم ثلاثةَ أقسام :

أحدها : أنْ يكونَ الأصلُ أنْ يَتَعَدَّى إلى واحد ، فَنُقِل بالهمزة أو بالتضعيف فَتَعَدَّى إلى اثنين، فمثال النقل بالهمزة: ضَرَبَ الفَحْلُ الناقةَ، ثم تقول: أَضْرَبْتُ الفحلَ الناقةَ. ومثال التضعيف قوله سبحانه: ﴿ وَلَقَّاهُم نَضْرَةً وسُرُوْرَاً ﴾[١] والأصل: لَقُوا نَضْرَةَ وسروراً، ولَقَّاهم الله نَضْرَةً وسروراً.

ومذهب سيبويه في المتعدِّي أَنَّ نقلَه بالهمزة أو التضعيف على غير قياس ، لا يقالُ منه إلَّا ما قالته العربُ ، قال رحمه الله : « وليس كلُّ فعل كأَوْلني ، لا تقول : آخذِني درهماً »[٢] يريد أنَّ الأصل وَلِيَ زيدُ البَلَدَ ، فَنْقِل بالهمزةَ فقيل : أَوْلني ، فلا يقال بالقياس عليه آخِذْنِي ، وهو مذهب

(١) سورة الانسان آية ١١ .

(٢) الكتاب ٢٥٢/١ وعبارته : « واعلم أنَّك لا تقول دوني ، كما قلت : عَلَيَّ ، لأنَّه ليس كلُّ فعل يجيء بمنزلة أَوْلِنى قد تَعْدّى إلى مفعولين ، فانَّما عَلَيَّ بمنزلة أولنى ودونك بمنزلة خُذْ . لا تقول : آخِذْني درهماً ، ولا خذني درهماً .

أبي علي [1] ، وأكثرِ النحـويين . ومنهم مَنْ ذهب الى أنَّ النقـلَ في المتَعَدِّي [2] الى واحدٍ أيضاً قياسٌ . والمعوَّلُ عليه ، والأصح من المذهب أَنَّ النقلَ بالتضعيف سماعٌ في المتعدِّي وفي غير المتعدِّي .

وأَمَّا النقلُ بالهمزة فسماعٌ في المتعدِّي ، وقياسٌ في غير المتعدي وهذا المذهبُ هو ظاهرُ كلام سيبويه وأبي علي [3] .

الثاني : أَنْ يكون أصلُه أنْ يَتَعَدَّى إلى واحد بنفسه ، وإلى آخرَ بحرف الجرِّ ، ثم أُسْقط حرفُ الجَرِّ ، فوصـل الفعلُ على حَسَبِ مـا أعلمتك قَبْلُ [4] ، لأنَّ طَلَبَ الفعلِ للفضلة بالنَّصبِ ، ومنع من ظهور النصب دخولُ حرفِ الجرِّ وعدم تعليقه ، فلما سَقَطَ حرفُ الجر ظهرَ عملُ الفعل ، ومن هذا قولُهم : سَمَّيتُ ولدي زيداً ، الأصلُ : سَميَّتُ ولدي بزيد ، فأُسْقِطَ حرفُ الجر فانتصب الاسم ، والدليلُ على أَنَّ الأصلَ حرفُ الجر أَنَّ معنى سَمَّيتُ ولدي بزيد : عَرَّفْتُ ولدي بزيد ، ولا يُقال عَرَّفْتُ ولدي زيداً على هذا المعنى ، إنَّما يقال هذا بحرف الجَرِّ ، فدلَّ هذا على أَنَّ الأصلَ في :

---

(١) كذا قال المؤلف لكنّ أبا علي قال في الايضاح١/٧١ : « . . فإن (كان) الفعل يتعدى إلى مفعول فنقل بالهمزة أو بحرف الجر أو بالتضعيف لعين الفعل تَعَدَّى إلى مفعولين ، وذلك نحو : أضربْتُ زيداً عمراً ». وهو يدل على أن تعدية المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى اثنين قياس عند أبي علي ولذا قال ابن الطراوة في الافصاح ل ٩ : « أجاز في هذا الباب : أَضْرَبْتُ زيداً عمراً ، ويقاس عليه : أقبلت خالداً بكراً. . . ونحوه مما لم يرد به نظم ولا نثر ، ولا التبس به فكر إلا حملا على ما ليس من بابه».

(٢) في الأصل : « المعنى » تحريف .

(٣) قال المؤلف في الكافي ١/ ص ١٩٩ : « قال سيبويه رحمه الله : ألا ترى أنه ليس كل فعل كأولنى ، وذكر فيما لا يتعدى أن النقل قياس ، فالهمزة فيه كثير ، فحصـل من هذين الموضعين أن مذهبه ـ والله أعْلم ـ أنه قياس في غير المتعدي ، سماعٌ في المتعدي وهو ظاهر كلام أبي علي حين تكلم في : دخلت الدار وأن الأصل فيه حرف الجر وعلى هذا المذهب أكثر النحويين وهو الصواب » ونقل كلامه هذا تلميذه أبـو حيان في التذييل والتكميل « ك » ٢/ ل ١٦٥ ، وانظر الكتاب ٢٥٢/١ ، ٥٥/٤ ، وانظر ما سبق ص عن قياس تعدية المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى اثنين عند أبي علي الفارسي .

(٤) أنظر ما تقدم ص

سَميَّتُ ولدي زيداً : سميَّتُ ولدي بزيد [1]، لأنَّ الأصلَ في الأفعال اذا كانت بمعنى واحد أنْ تَتَعَدَّى تعدياً واحداً . ويقال : عَرَّفتُ ولدي زيداً أي جعلتُ ولدي يعرفُ زيداً ، ولا يجوز أنْ تقولَ وأنت تريد هذا المعنى : عَرَّفْتُ ولدي بزيد ، كما لا يجوز في : عَرَّفْتُ ولدي بزيد أي جعلته يُعْرَفُ به أن يقال : عَرَّفْتُ ولدي زيداً وتسقط الباء ، ولا أذكر فيما ذكرته خلافاً ، ومن هذا قولهم: اخترتُ الرجالَ زَيداً، [الأصل: اخترت من الرجال زيداً][2]، والدليلُ على أنَّه الأصلَ كثرتُه، فإنَّ ما كَثُر في كلام العرب وفشا ينبغي ألَّا[3] يُدَعَّى أنَّه ثانٍ، أنشد سيبويه:

٧٧ ـ * مِنا الذي اختِيْرَ الرجالَ سَمَاحةً * [4]

أراد : منا الذي اختير مِن الرجال ، واستدلَّ أبو القاسم على أنَّ العربَ تقول : اخترتُ الرجالَ زيداً بقوله تعالى : ﴿ واختَارَ مُوسَى قَوْمَه سَبعِينَ رَجَلاً ﴾ [5] . « فقال » تأويله : من قومه [6] ، وهذا الذي ذكره هو البَيِّنُ في الآية، وإذا صحَّ أنَّ العربَ تقول اخترتُ الرجال عمراً بما أنشده سيبويه، فينبغي ألَّا يُعْدَلَ عنه في الآية لأنَّه الظاهر ولو لم يثبت في كلام العرب لم تكن الآية دليلة عليه ، لأنَّها مُحَتِملةُ التأويل ، وكلُّ ما يَحْتَمِلُ التأويلَ فلا

---

(١) أنظر الكتاب ١/٣٨، ٣٩.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الأصل : « أن يُدَّعى » .

(٤) البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، وتمامه كما في ديوانه ١/٤١٨ :

* وجوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزعازِعُ *

والشاهد في الكتاب ١/٣٩ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٢٤ ، الكامل ١/٣٣ ، المقتضب ٤/٣٣٠ ، مجالس العلماء ص ١٩٣ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٦٤٢ ، الافصاح للفارقي ص ٢٨٧، أمالي ابن الشجري ١/١٨٦، ٣٦٤، نتائج الفكر ص ٣٣١، شرح المفصل ٨/٥٠ ، ٥١ ، همع الهوامع ٢/٢٦٤ ، خزانة الأدب ٣/٦٧٢ .

(٥) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(٦) الجمل ص ٤٠ ، وانظر مجاز القرآن ١/٢٢٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٦٤٢ .

يَثْبُتُ به قاعدةٌ ، ورأيتُ بعضَ المتأخرين يقول : يمكن أنْ يكـونَ (سبعينَ رجلاً) بدلاً من (قومه) ، وجعلهم قومَه وإن كان قومُه أكثرَ من ذلك ، لأنَّهم عمدةُ قومه (1) ، والبَيِّن في الآية ما أخذها عليه أبو القاسم ، وهو الصوابُ لما ذكرتُه .

قوله : (فلما أُسْقِطَ الخافض تَعَدَّى الفعل فنصب) (2) .

يشير الى ما بسطتُه قَبْلُ من أنَّ الفعلَ طالبٌ للاسم بالنصب ، والحرفَ طالبُ الاسمَ بالخفض فلم يكن بُدٌّ من إعمال أَحَدِهما في اللفظ ، وتعليق الآخر ، فوجب أنْ يظهرَ عملُ الحرف لأنَّ الحرفَ لا يُعَلَّق ، فلما أُسْقِطَ الخافضُ زال الذي منع من ظهور عملِ الفعل (3) ، ومن هذا قولهم : استغفرتُ اللهِ الذنبَ ، الأصل : استغفرتُ الله من الذَّنْبِ ، فلما أُسْقِطَ حرفُ الجر اتساعاً انتصب الاسمُ كما أعلمتُك ، واستدلُّوا على أَنَّ الأصل هنا حرف الجر بأنَّه الأكثَر في كلام الفصحاء وعامَّة العرب قال سيبويه : « وليست : استَغْفُر اللهِ ذنباً بأكثر في كلامهم جميعاً إنما يتكلَّم بها بعضُهم » (4) يريد لم يكثر إلَّا في كلام بعض العرب والذي كَثُر في كلام عامَّتهم وفصحائهم حرفُ الجرِّ ، والذي ذكرتُه هو مذهب سيبويه ، ولا أعلمُ فيه للناس خلافاً إلَّا / ابن [84] الطراوة [فإنَّه](5) خَطَّأَ هذا القول، فقال: استغفرتُ الله الذنبَ بغير حرف جرٍّ، وإنَّما دخل حرف الجر بالتضمين، لأَنَّ (استغفرتُ الله) في معنى: تُبْتُ، فكما يقال: تُبْتُ إلى الله من الذنب قيل: استغفرتُ اللهَ مِن الذَّنبِ،

---

(1) ذكر هذا المذهب ابن خروف في شرح الجمل ص 30 ، وابن بزيزة في غاية الأمل 1/ ص 103 ولم ينسباه .

(2) الجمل ص 40 .

(3) أنظر ما تقدم ص 419 ـ 420 .

(4) الكتاب 38/1 وفيه « وليست استغفر الله ذنباً ، وأمرتك الخير أكثر . . . » .

(5) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

واستدلَّ[1] على هذا بأنَّ استَفْعَل إذا كانت بمعنى طلب الفعل، وكان هذا الفعل يَتَعَدَّى إلى مفعولين فإنّ الفاعل في استفعل يرجع مفعولاً، ويرجع المفعولُ الأَوَّلُ فاعلاً، ويبقى الثاني منصوباً على حاله، أَلَا ترى أَنَّك تقول: سقاني زيدٌ الماءَ، ثم تقول استسقيت زيداً الماءَ، وكذلك تقول: أطعمني زيدٌ الخُبْزَ فإذا قلت: استَفْعلتُ قلتَ: استطعمتُ زيداً الخُبْزَ.

فانظر إلى الفاعل في أَطْعَم وسَقَى تجدْهُ قد صار مفعولاً في استفعل منهما، وصار المفعول الأَوَّلُ فاعلاً في استفعـل، وبَقِـيَ الثاني منصوباً على حالِه، وهكذا تجد هذا النوع كُلَّه وأنت تقول غَفَرَ اللَّهُ لي الذنبَ، ثُمَّ تَقول: استغفرتُ اللهَ الذنبَ، فيجب عن هذا الذي ذكرتُه أَنْ يبقى الذنبُ منصوباً مع استغفر كما كان مع غَفَر[2]، وهذا الذي ذكره[3] يُخَيِّلُ ولا يَثْبُتُ عن البصريين. حكى سيبويه أَنَّ استفعل تكون على معانٍ، فمن جملتِها طَلَبُ الفعل، قال: ومن ذلك: استفهمتُ عن المسألة[4] وبلا شكٍّ إنَّ معنى اسْتَفْهَمتُ: طلبت أَنْ يُفْهِمنى، وأنت تقول: فَهَّمْتُك المسألةَ، فانظر إلى المسألة مع فهَّم مَنصوبةً، ومع استَفْهَمَ مخفوضةً بعن[5]، قد انكسر الأصل الذي ادّعى. قد يكون كما ذكر، وقد يكون على غير ما ذكر، ولو كان هذا مطَّرِداً لذكره النحويون، وجعلوه قانوناً يُعَوَّلُ عليه ولم نر أحداً ذكره فدلَّ على

---

(١) في الأصل: «استدلوا».

(٢) تبع السهيلي شيخه ابن الطراوة في ذلك وتبعهما أبو حيان وابن هشام أنظر / شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٤٩ ـ ٥٠، نتائج الفكر ص ٣٣٣، التذليل والتكميل «ك» ٢/ ل ١٥٦، مغنى اللبيب ص ٦٧٩ وأنظر بدائع الفوائد ٥٨/٢، ابن الطراوة النحوي ص ٢٧٨.

(٣) في الأصل: «ذكرته».

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٧٠/٤: ومثل ذلك: استَفْهَمْتُ واستَخْبَرْتُ، أي طلبت إليه أن يخبرني.

(٥) ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل «ك» ٢/ ل ١٥٧ أَنَّ «استفهم» من نحو: استفهمتُ زيداً عن المسألة ضُمِّن معنى سأل فكأنّه قال: «سألت عن المسألة» وأتى باستفهم للدلالة على أنه سؤال مستفهم.

أنَّ الأمرَ الذي ذكره ليس بالمُلْزِم . فإذا ثَبَتَ ما ذكره النحويون وبَطَل ما ادعَّاه انبغى أن يُدَّعى . فيما كَثُرَ وفشا عند عامَّة العرب وفصحائها أنَّه الأصل ، وما كَثُرَ عند بعضهم لا يُدَّعى أَصْلاً ، ومن ذلك : أمرتُ زيداً بالخير ، هذا هو الأصلُ ، ومنَ العرب مَنْ يُسْقِطُ الباء فيقول : أمرتُ زيداً الخيرَ اتساعاً ، والدليلُ على أنَّ الأصلَ حرفُ الجرِّ الاطِّرادُ والكثرةُ ، تقول : أمرتُ زيداً بالخير وأمرتُ زيداً بعمرو ، وتسقط حرفَ الجر من الأوَّل ، ولا تُسْقِطُه من الثاني ، فاطِّراد حرف الجر وعدم اطِّراد النصب دليلٌ على أصالة حرف الجرِّ ، وأنشد أبو القاسم :

٧٨ ـ أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلَ ما أُمِرَتَ به ... فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ [١]

جمع في البيت بين الأصل والفرع فقال : « أَمَرْتُكَ الخيرَ » فأسقط حرفَ الجرِّ ، ثم قال : « فافعل ما أُمْرِتَ به » فاثبت حرف الجر ، والنَشَبُ : المالُ من رَبْعٍ وعَقَار ، وقال تعالى : ﴿ افْعَلَ ما تُؤْمَر ﴾ [٢] فهذا مما أُسْقِطَ منه حرفُ الجر ، والاصل : افعل ما تُؤْمَرُه ، وحُذِفَ الضميرُ من الصِّلة ، ولو كان الأصل : افعل ما تؤمر به ، لم يحذف الضمير ، لأنَّ الضمير المجرور اذا وقع في الصِّلة فلا يُحْذَفُ الَّا بشروط ثلاثة :

---

(١) الجمل ص ٤٠ ، وقد اختلف في قائله فذكر الأسود الغندجاني في فرحة الأديب ، أنه لأعشى طرود أياس بن موسى شاعر اسلامي ـ من قصيدة مطلعها .

يـا دار أسمـاءَ بين السفـح والـرُّحَب ... أَقْـوَتْ وعفًى عليهـا ذاهبُ الحِقَب

ونسب في كتاب سيبويه إلى عمرو بن معدي كرب، ونُسب في مصادر أخر إلى العبـاس بن مرداس، وخفاف بن نُدْبَة، وزرعَه بن السائب/انظر الكتاب ٣٧/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٥٠/١ ، فرحة الأديب ص ٦٢ ، المقتضب ٣٥/٢ ، ٨٣ ، ٣٢٠ الجمل ص ٤٠ ، شرحه لابن خروف ص ٢٩، غاية الأمل ١/ص ١٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٥/١، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٢ ، الحلل ص ٣٤ ، الفصول والجمل ص ٧٥ ، المحتسب ٥١/١ ، ٢٧٢ ، الافصاح للفارقي ص ١٢٧ ، ٢٧٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، ٢٤٠/٢، شرح المفصل ٤٤/٢، ٥٠/٨، مغني اللبيب ص ٤١٥، ٧٣٦، شرح شواهده ٧٢٧/٢ ـ ٧٢٨ ، شرح أبياته ٢٩٩/٥ ، همع الهوامع ١٨/٥ ، خزانة الأدب ١٦٤/١ .

(٢) سورة الصافات آية ١٠٢ .

أَحَدُهَا : أَنْ يكونَ الخافضُ حرفاً .

الثاني : أَنْ يكونَ الخافضُ قد تَقَدَّم .

الثالث : أَنْ يكونَ الفعلُ المُعَدَّى بالحرفين سواء ، نحو : أَمَرْتُ بالذي أَمَرْتَ به ، يجوز أن تقولَ : امرتُ بالذي أَمَرْتَ ، وكذلك : مَشَيْتُ على الذي مَشَيْتَ ، فانظر إلى الشروط الثلاثة تجدها موجودةً في هذين المثالين ، وليس هنا من الشروط الثلاثة في الآية غيرُ شرطٍ واحدٍ وهو أَنَّ الخافضَ حرفٌ ، ويجوز أَنْ تجعل (ما)[1] هنا حرفاً ، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر ، فعلى هذا لا تحتاجُ إلى ضمير يعود من الصِّلة ، لأَنَّ الضمائرَ لا تعود إلى الحروف ومن هذا قوله سبحانه: ﴿ فاصْدَعْ بما تُؤْمَر ﴾[2] الأصلُ:

فاصدع بما تؤمره، والهاء عائدة على (ما)، و(ما) هنا بمنزلة الذي موصولةٌ ، والضمير اذا كان منصوباً جاز حذفه إذا كان متّصلا ، ولم يُوْقِع حذفُه لَبْساً، وقد اجتمع الشرطان هنا، ولا ينبغي أَنْ يُدَّعَى أَنَّ الأصلَ: فاصدع بما تؤمر به[3]، ثُمَّ حُذِفَ الضميرُ العائدُ من الصِّلة إلى الموصول وهو مجرورٌ؛ لأنَّ الفعلينِ مختلفان، على أنَّ الحَذْفَ هنا أقربُ من الحذفِ في الآية الأولى، لأنَّه لم ينقص من الشروط الثلاثة في قوله ﴿ بما تُؤْمَر ﴾ إلاَّ شرطٌ واحدٌ، وإشتراطه ليس بالقَوِيِّ على حَسَبِ ما/ أعلمتُك. [٨٥] فقد تحصَّل بما ذكرتُه أَنَّ الذي يُستدلُّ به على أَنَّ الأصل حرفُ الجر في هذا الباب ثلاثةُ أشياء.

أَحَدُها : الكثرةُ عند جمهور العرب أو عند فصحائهم وأكثرهم .

الثاني : الاطِّرادُ .

---

(١) يريد في «افعل ما تؤمر».

(٢) سورة الحجر آية ٩٤ .

(٣) نقله أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٢٠٤ عن الكسائي .

الثالث : النظير ، نحو : سَمَّيتُ ولدي زيداً ، على حَسَبِ ما أعلمتُك (١) .

الثالث : أنْ يَتَعَدَّى إلى اثنين بنفسهِ لا بزيادة ولا نقصان ، وذلك نحو كسا زيد عمراً ثوباً ، فكسا يَتَعَدَّى إلى اثنين بطلبه : المكسوّ والكُسْوة ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (كسا) منقول بالتغيير ، وأنَّ الأصل : كَسِيَ زيدٌ « الثوبَ أي لَبِسَه ، قال :

٧٩ ـ وأنْ يَعْرَيْنَ ان كَسِيَ الجواري وتَنْبُو العين عن كَرَمٍ عِجافِ (٢)

ثم غير كَسِيَ إلى فَعَل بفتح العين فقالوا : كَسَا (٣) ، ونظيرُ هذا من غير المَتَعَدِّي شَتِرتَ عينه وشَتَرَها الله فصار على هذا (كسا) بمنزلة أَلْبَسَ ، تقول: لَبِسَ زيدُ الثوب، ، وأَلْبَستُ زيداً ثوباً ، وقد مضى الكلام معهم في النقل بالتغيير (٤) ، ولا أعلمُ خلافاً بين النحويين أنَّ ما يَتَعَدَّى إلى مفعولين لا يُنْقَل بالهمزة ولا بالتضعيف فَيَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفعولين فلا تقول : أكسيتُ زيداً عمراً ثوباً أي : جعلت زيداً يكسو عمراً ثوباً ، وامتناع هذا على ما ذهب إليه الكوفيون بَيِّن ، لأنَّه منقول بالتغيير وما هو منقول لا ينقل مرةً ثانية .

وأَمَّا على مذهبِ البصريين فيمكن أن يُعَلَّل بأَنْ يقالَ : كسا ، وإن لم

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٤٢٢ .

(٢) الشاهد من أبيات أوردها المبرد في الكامل ١٦٧/٣ لأبي خالد القناني ـ من الخوارج القَعَدية أجاب بها قَطَرِيّ بن الفجاءة الذي كتب اليه يستحثه على الخروج للقتال ، وأول الأبيات .
لقد زاد الحياة اليّ حُباً بناتي إنَّهن من الضعافِ
وينسب الشاهد أيضاً إلى عيسى بن فاتك ، وسعيد بن مسموج ، ومرداس بن أدَيَّة / أنظر الوحشيات ص ٩٠ ، اصلاح المنطق ص ٦٠ ، شرح أبياته لابن السيرافي ل ٥٧ ، معجم الشعراء ص ٩٦ ، التهذيب ٢٣٥/١٠ ، الخصائص ٢٩٢/٢ ، ٣٤٢ ، المنصف ١١٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١ ، ضرائر الشعر ص ٩٠ الكافي ١٦/٢ ، اللسان «عجف ، كرم ، كسا» .

(٣) أنظر الكافي ٢/ ص ١٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٨٣ .

(٤) أنظر ما تقدم ص ٤١٨ .

يكن منقولاً من كَسِي ، فهو بلا شكٍّ بمنزلة أَلْبَسَ من لَبِسَ ، فكما لا يصح نقل أَلْبَسَ لا يصح نقل كسا ، وهذا اذا تأملتَه صحيحٌ .

قوله : (تقول : أَضْرَبْتُ الفحلَ ، وتحذِفُ الناقةَ ، وتقول : أضربتُ الناقةَ ، وتحذِفُ الفحلَ لأَنَّ كلَّ واحد منهما فضلةٌ لم يُبْنَ أَضْرَبَ [له] ، وكلُّ ما هو فضلةٌ يجوزُ حذفُه) (١) .

ويدلُّك على صِحَّة جواز الحذفِ أَنَّك تدري (٢) أَنَّ زيداً أضرب الفحلَ ، ولا تدري أيَّ ناقةٍ أضربها ، وقد تدري الناقةَ ولا تدري أي فحلٍ نَزَا عليها ، فتخبر بما عندك ، ولا أعلم في هذا خلافاً بين النحويين الاَّ السُّهيليّ رحمه الله ، فإنَّه قال : « يجوزُ حذفُ الثاني وابقاءُ الأول ، ولا يجوز حذف المفعول الأول وإبقاء الثاني ، لأَنَّه كان قبل النقل فاعلاً فلا يجوز حذفُه مراعاةً للأصل » . وهذا القول يَبْطُلُ من جهة القياس والسماع .

أمَّا القياس فقد ذكرتُه ، وهو أَنَّ (أَضْرَبَ) لا يطلب بِبِنْيته الفحلَ ولا الناقةَ ، وما لا يطلبه الفعل بِبِنْيَته فيجوز (٣) حذفُه . وأَمَّا السماع فقوله سبحانه وتعالى :

﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لكُمْ أنْ تَضِلُّوا ﴾ (٤) المعنى : يُبَيِّنُ الله لكم الآياتِ أَنْ تضِلوا ، والأصل بانت الآيةُ ، وبيَّنَها الله ، فالآية فاعلة ببانت (٥) ، وهي مفعولةٌ بِبَيَّنَها اللهُ ، وقد حذفتِ الآيةُ في قوله : ﴿ يُبَيِّنُ الله لكم أَنْ تَضِلُّوا ﴾ وهي فاعلةٌ في الأصل ، وقال تعالى ﴿ وايتاء ذي القُرْبى ﴾ (٦) .

---

(١) هذا النص ليس موجوداً في كتاب الجمل المطبوع ، ولا فيما وقفت عليه من نسخه الخطية ، وما بين المعقوفتين تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

(٢) في الأصل : « لا تدري » .

(٣) هكذا في الأصل باثبات الفاء في الخبر ـ وسيأتي له نظائر ـ والصواب الحذف كما سيذكر المؤلف في باب الابتداء ص ٤٤٩ .

(٤) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٥) في الأصل : « بينت » . ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) سورة النحل آية ٩٠ .

الايتاءُ مصدرُ آتيتُ ، والأصل : أتى المالُ زيداً ، فحُذِفَ المالُ مع الايتاء وإن كان فاعلاً في الأصل [١] .

والشبهةُ التي أوقعت السهيلي في هذا قولُ سيبويه : هذا باب ما يَتَعَدَّى إلى مفعولين ، وإن شئتَ اقتصرت على الأول دون الثاني ، وإن شئت تَعَدَّى إلى الثاني كما تَعَدَّى إلى الأول [٢] فلم يذكر الاقتصارَ على الثاني . وحُذَّاق هذه الصنعة جعلوا هذا الكلام دليلاً على ما قال ، وأخذوا قولَه : « وان شئتَ تَعَدَّى إلى الثاني كما تَعَدَّى إلى الأول « أي مقتصراً عليه » [٣] ، وهذا الذي ينبغي أنْ يعوَّلَ عليه ، ولا يُؤخذ كلامُ سيبويه على غيره ، لأنَّه إن أُخِذ على ذلك لم يكن في قوله : « وإن شئتَ تَعَدَّى إلى الثاني كما تَعَدَّى إلى الأول» فـائدةٌ لأنَّه قد أعطى أنَّه يَتَعَدَّى إلى مفعولين بقوله : « هذا باب ما يتعدى إلى مفعولين » .

ثم قال : « والتقديمُ والتأخيرُ في هذا كُلِّه جائزٌ » [٤] .

أعلم أنَّ الفعل إذا كان متصرفاً في نفسه ، فيجب أنْ يتصرَّفَ في معموله بالتقديم والتأخير فتقول : كسوتُ زيداً ثوباً ، وزيداً كسوتُ ثوباً ، وثوباً كسوتُ زيداً وزيداً ثَوباً كسوتُ ، لا أعلمُ في هذا كلِّه خلافاً ، وأنَّه لا يزال المفعولان منصوبين تقدما أو تأخَّرا ، لأنَّ الفعلَ طالبٌ لهما ، ولِطَلَبِ الفعل لهما جيء بهما ، والأصل فيهما التأخير ، وإنَّما تقدما على جهة الاتساع .

قوله : (وفعلٌ يَتَعَدَّى إلى مفعولين ولا يجوزُ الاقتصارُ . .) [٥] .

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للصغار / ص ٤٩ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ وعبارته « هذا باب الفاعل الذي يَتَعَدَّاه فعلُه إلى مفعولين فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأول . . .

(٣) ممن أخذه على ذلك الصفار في شرح الكتاب ٤٩/١ .

(٤) الجمل ص ٤٠ ،

(٥) المصدر نفسه ص ٤٠ وتمام عبارته : ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر .

قد تقدَّم أنَّ الاقتصارَ هو الحَذْفُ بغير دليل ، وأنَّ الاختصارَ هو : الحَـذْفُ بدليل / وأنَّ العربَ تحذف هنا على جهة الاختصار ، ولا تحذف [٨٦] على جهة الاقتصار[١] ، وإنَّما كان ذلك لأنَّها من نواسخ الابتداء ، تدخل على المبتدأ والخبر .

تنصبُ الخبرَ إذا كان مفرداً على حَسَبِ ما يَتَبَيَّن ، فكما لا يجوز حَذْفُ المبتدأ وابقاءُ الخبر إلاَّ على جهة الاختصار ودَلاَلَةِ الكلام عليه ، لا يجوز هنا إلاَّ الحَذْفُ على جهة الاختصار . فإن قلتَ : فإذا كانت هذه الأفعالُ داخلةً على المبتدأ والخبر فكان يجب ألاَّ تُؤَثِّر ، ألاَ ترى أنَّك تقول : سمعتُ من عمرٍو زيدٌ عالمٌ ، أي سمعتُ منه هذا الكلامَ ، فلا تؤثِّر (سمعت) في المبتدأ والخبر ، لأنَّ العواملَ لا تُؤَثِّرُ في الجمل ، وكذلك : تقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟ ولا تؤثر [تقول] [٢] لأَنَّ العواملَ لا تؤثر في الجمل .

قلتُ : ليس ظننتُ وأخواتها مثل سمعتُ وقلتُ ، لأَنَّك إذا قلتَ : زيدٌ عالمٌ ، فأنت لم تسمع إلاَّ : زيدٌ عالمٌ كُلَّـه ، وكذلك قال زيدٌ : أخوك منطلقٌ ، فقولُه (أخوك منطلقٌ) ، وطَلَبُه للاسمين طَلَبٌ واحدٌ ، وليس كذلك ظننتُ وأخواتها إنَّما هي طالبةٌ بالخبر ، وللخبر سِيْقَت ، ألاَ ترى أنَّك إذا قلتَ : ظننتُ زيداً منطلقاً ، فظننتُ إنَّما جِيءَ بها لتُبيِّنَ أنَّ إخبارَك بالقيام على جهة الظَنِّ ، وكذلك إذا قلتَ : علمتُ زيداً جالساً إنَّما جئتَ بعلمت لما اسْتُفِيدَ من جالس ، وجئتَ بما[٣] يَـدَلُّ ليُعْلَمَ مَنْ[٤] المسند إليـه جالس ، فعلمت طالبةٌ للخبر من جهة وَضْعِها وطالِبَةٌ بالمبتدأ من جهة أَنَّ

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٤٢٠ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الأصل : « وجئت ما » .

(٤) هكذا في الأصل ، والعبارة مضطربة ، والمراد أنَّ (علمت) جيء بها لمعنى يَخُصُّ الخبر ، والخبر يستلزم مُخْبَراً عنه .

النُّطْقَ (١) بهما لا بُدَّ له منه ، فصارت لذلك طالِبَةً بالمبتدأ والخبر من جهتين مختلفتين ، فأشبهت لذلك أعطيتُ وأخواتها لأنَّها تطلُبُ المفعولين من جهتين ، ألَّا ترى أنَّك إذا قلتَ : كَسَا زيدٌ عمراً ثوباً ، فكسا طالِبَةٌ للمَكْسُوِّ والكُسْوَةِ من جهتين مختلفتين فعملت : ظننتُ وأخَواتُها لذلك في المبتدأ والخبر ، ونصبتْهُما كما نصبت أعطَيْتُ المفعولين .

وكذلك كان وأخواتها إنَّما عَمِلَتْ في المبتدأ والخبر لطَلَبِها بالخبر والمبتدأ من جهتين على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ في باب كان (٢) ، وكذلك (إنَّ) [كما] (٣) يَتَبيَّنُ من أحكامِها في بابها » (٤) .

ونواسخُ الابتداء ثلاثةٌ :

ظننتُ وأخواتُها ، وما أُجرى مُجْراها .

الثاني : كان وأخواتُها ، وما أُجرى مُجْراها .

الثالث : إنَّ وأخواتها ، وما أُجرى مُجْراها .

والكلام في هذا الموضع في ظننت وأخواتِها ، وسيتَبَيَّنُ ما أجرى مُجْراها بَعْدُ . واعترض بعضُ المتأخرين على أبي القاسم بأنَّه ذكر ظَنَنْتُ في هذا الباب ، وكان يجب عليه أن (٥) يَذْكُرَ في هذا الباب أيضاً كان وأخواتها ويقول : وفعل يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وإن شئتَ حذْفتَه واقتصرتَ على الفاعل ، وفعل يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد ، ولا يجوز حَذْفُه والاقتصارُ على الفاعل ، والذي يَتَعَدَّى إلى واحدٍ ويجوز حذفُه والاقتصارُ على الفاعل : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، وما يَتَعَدَّى إلى واحد ولا يجوزُ فيه الاقتصارُ على الفاعل :

---

(١) في الأصل « أن ينطق » .
(٢) أنظر ما سيأتي ص ٦٦٢ .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) أنظر ما سيأتي ص ٧٦٩ .
(٥) في الأصل « أن » مكررة .

كان زيدٌ قـائماً ، ونِسْبَةُ كان إلى ضرب كَنِسْبَةِ ظننتُ إلى أَعْطَيْتُ ، فكان يجبُ عليه أَنْ يذكرَهما في هذا الباب ، أَوْ يتركَهما في هذا الباب ، لأنَّ هذا النَّصْبَ ليس على قياس إنما هو على الاتساع والتشبيه .

الجواب : أَنَّ هذا البابَ انَّما وضعَه لكلِّ فعلٍ رَفَعَ الفاعل حقيقةً ثُمَّ طَلَبَ بعد فاعله ما ينصِبُه ويَتَعَدَّى إليه حقيقةً أو اتساعاً ، وأَمَّا (كان) فليس رفعُها للفاعل حقيقةً ، وإنَّمـا رفعتِ المبتدأ لشَبَهِه بالفاعل ، ونصبتِ الخبر لشبهه بالمفعول ، على حَسَبِ ما يأتي بَعْدُ فليس (كان) داخلةً تحت ما يريد ذكره في هذا الباب .

قوله : (وذلك نحو : ظَنَنْتُ وعَلِمْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزَعَمْتُ ، وَرأَيْتُ وأُنْبِئْتُ) (١) .

لا يرتبط بعدد ، وإنَّما يرتبطُ بأَنْ تقولَ : كلُّ فعلٍ أَخَذَ فاعلَه ، وطلب بعد فاعلِه مسنداً ومسنداً إليه ، أَلَا ترى أَنَّ أبا علي لما ذكرها لم يذكر منها (سَمِعْتُ) ولا (خِلْتُ) (٢) ، ثُمَّ جاء في باب المفعول به فذكر أَنَّ (سَمِعْتُ) إذا لم تدخل على ما لم يسمع كانت من أخوات (ظَنَنْتُ) (٣) فتقول : سمعتُ زيداً قائماً ، وسمعت زيداً متكلماً ، لأَنَّك إذا أسقطت (سمعت) / بَقِيَ : زيد متكلِّم ، وزيد قائم (٤) ، وهذان مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه ، [٨٧] وكذلك قال في باب المبتدأ : إنَّ (جَعَلَ) على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكونَ بمنزلة سَمَّيْتُ ، فإذا كانت كذلك كانت من باب ظَنَنْتُ (٥) ، فقلت : جعلتُ ولدي زيداً ، قال الله سبحانه ﴿ وجَعَلُوا المَلَائِكَة

---

(١) الجمل ص ٤١ وليس فيه « حسبت » وهي موجودة في الخطيتين ، وفي ثلاث النسخ : « ونبئتُ ، وأنبئت » .

(٢) انظر الايضاح ١/١٣٣ .

(٣) المصدر نفسه ١/١٧٠ .

(٤) في الأصل : « قارىء » وهو خطأ .

(٥) أنظر الايضاح ١/٣٢ .

الذين هُمْ عِبادُ الرحمن إناثاً ﴾ [١] . وكذلك (اتَّخَذْتُ) تكون من باب ظَنَنْتُ قال تعالى: ﴿ واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خَلِيلاً ﴾[٢]. وتقول: اتَّخَذْتُ زيداً صاحباً، لأنَّك لو أسقطتَ (اتَّخَذْتُ) لبقي مسنداً ومسنداً إليه، وكذلك (عَدَّ)، تقول: عَدَدتُ الكَرَمَ أعظمَ الصِّفات، قال:

٨٠ ـ * تَعُتدونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكـم * [٣]

وكذلك (ضرب) [تقول] [٤] : ضربت الذَّهبَ سواراً ، ومن هذا قولُه سبحانَه ﴿ إنَّ اللهَ لا يَسْتَحي أَنْ يَضْرِبَ مثَلاً ما بَعُوضَةً ﴾ [٥] فهذه كلُّها من باب ظَنَنْتُ ، لأنَّك إذا أسْقَطْتَ الفعلَ والفاعلَ بقي مسنداً ومسنداً إليه ، فتأمَّل هذا فإنَّه صحيحٌ .

قوله (وما تَصَرَّفَ منهـا)[٦].

يريد : الفعلَ المضارع ، وصيغة الأمر ، والمصادر ، وأسماء الفاعلين تَجْري مَجْرى الفعل ، فتقول : هذا ظَانٌّ زيداً شاخصاً ، إذا أردتَ بظَّانٍ معنى الحال والاستقبال ، وإذا أَرْدَتَ الماضي فمن الناس مَنْ قال : يجوز أَنْ تقولَ هذا ظانٌّ زيداً شاخِصاً أمسِ ، ومن الناس مَنْ منعه ، لأَنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي لا يَعْمَلُ ، وسيأتي الكلام في هذا في باب اسم الفاعل

---

(١) سورة الزخرف آية ١٩ .

(٢) سورة النساء آية ١٢٥ .

(٣) تمامة * بنى ضَوْطَرى هَلَّا الكَميَّ المَقَّنعا *

وهو لجرير / ديوانه ٩٠٧/٢ ، الجمل ص ٢٤٥ ، شرحه لابن عصفور ٣٠٢/١ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٣ ، الحلل ص ٣٢٨ ، الفصول والجمل ص ٢١١ الايضاح ٢٩/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، ١٤٥ ، مغني اللبيب ص ٣٦١، وشرح شواهده ٦٦٩/٢، همع الهوامع ٢١١/٢، خزانة الأدب ٤٦١/١، ويروى: «لولا الكمى».

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) سورة البقرة آية ٢٦ .

(٦) الجمل ص ٤١ .

مستوفى [1] . وكذلك تقول : ظَنّاً زيداً شاخِصاً ، إذا أردتَ معنى الأمر ، فالمصدرُ يَعْمَلُ كما يعمل الفعلُ ، وكذلك تقول : أظَنّاً زيداً شاخِصاً ؟ على معنى : أتَظُنُّ زيداً شاخصاً ؟ وتقول : هذا مَظْنونٌ شاخصاً كما تقول : زيدٌ ظُنَّ شاخصاً .

فصلٌ :

ثم قال : (اعلم أنَّ هذه الأفعالَ إذا ابتدأتَ بها نَصَبَتْ مفعولين ، ولـم يَجُزِ الاقتصارُ على أحَدِهما دونَ الآخر)[2] .

إعلم أنَّ هذه الأفعالَ إذا كانت مقدَّمةً ، ولم تتوسَّط فإنَّها تعملُ ولا يجوزُ الإلغاءُ فتقول : ظَنَنْتُ زيداً شاخصاً ، ولا يجوزُ : ظَنَنْتُ زيدٌ شاخصٌ إلَّا أنْ يقعَ بين الفعل والمبتدأ والخبر ما يمنع العملَ ، وذلك لامُ الابتداء نحو : «ظَنَنْتُ لزَيدُ شاخِصٌ » ، وتقول : «ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ» لأنَّ (مـا) من حروف الصدور ، وحروفُ الصدور لا يعملُ ما قبلها فيما بعدها فيريد بقوله : (نَصَبَتْ مفعولين) ما لم يقع بينَهُما ما يمنعُ العملَ، ومتى جاء: ظَنَنْتُ زيدٌ شاخصٌ في شعر فيكون على أحدِ أمرينِ :

أَحَدُهما : حَذْفُ ضمير الأمر والشأن ، كما قال :

٨١ ـ * إنَّ مَنْ يدخلُ الكنيسةَ يوماً * [3] .

---

(١) أنظر ما سيأتي ص ١٠١١ فمـا بعـدهـا.

(٢) الجمل ص ٤٢ .

(٣) تمامة * يلق فيها جآذراً وظِباءً *

وقد نسبه كثير من العلماء الى الأخطل ، وقال ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل : « ولم أجده في ديوان شعره » وعقب البغدادي في شرح أبيات مغنى اللبيب على ذلك بقوله : « وأنا أيضاً فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري فلم أجده فيه ، والشعر أيضاً ليس من نمط شعره وقد طبع ديوان الاخطل بشرح السكري وليس فيه البيت / انظر الشاهد في الجمل ص ٢٢١شرحه لابن عصفور ٤٤٢/١، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٤ ، الحلل ص ٢٨٧، الفصول والجمل ص ١٩٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨١ ، أمالي ابـن الشجـري

الأصل : إنَّهُ من يدخلُ الكنيسةَ فحُذِفَ الضمير للضرورة ، وكذلك قوله :

٨٢ - * إنَّ مَنْ لام في بَنِي بنت حسَّانَ أَلُمْهُ * [١]

فيكونُ التقديرُ : ظَنَنْتُه زيدٌ شاخصٌ ثم حُذِفَ الضميرُ ، ولا يكونُ هذا إلَّا في الشِّعر ، أو في قليلٍ من الكلام [٢] .

وسيأتي الكلام في ضمير الأمر والشأن وحذفه من (كان) بما يحضر لي فيه [٣] .

الثاني : أَنْ يكونَ على حذف لام الابتداء فيكون التقدير : ظَنَنْتُ لزيدٌ شاخصٌ » ثم حُذِفَتِ اللامُ ، وهي مُرادَةٌ ، فلم يعمل الفعل كما يَعْمَلُ الفعلُ لو ظهر اللام ، ونظير هذا قول زهير :

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائِياً [٥١]

فعَطَفَ سابقاً على تقدير : لستُ بمدركٍ ، وهذا كلُّه لا يكون إلَّا في الشِّعر ، وقد تَقَدَّمَ وجهُ عملِها [٤] ، وإن كانت داخلةً على الجملة ، والعوامل لا تُؤَثِّر في الجمل .

= ٢٩٥/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ل ٢٢ ، المقرّب ١٠٩/١ ، ٢٧٧ ، ضرائر الشعر ص ١٧٨ ، مغني اللبيب ٥٦ ، ٧٦٧ ، شرح شواهده ١٢٢/١ ، ٩١٨/٢ ، شرح أبياته ١٨٥/١ ، خزانة الأدب ٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢ ، ١٢/٤ ، ٣٨٠ .

(١) البيت للأعشى وتمامه : * وأعصِهِ في الخطوب *
انظر ديوانه ص ٣٣٥ ، وروايته * من يَلُمْنِي على بني ابنة حسَّان . . *
ولا شاهد فيه على هذه الرواية وانظر الكتاب ٧٢/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٦/٢ ، الايضاح ١٢٢/١ ، إيضاح شواهد الايضاح ل ٢٢ ، المصباح ل ٣٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٠ ، أمالي ابن الشجري ٢٩٥/١ ، الانصاف ١٨٠/١ ، الفصول والجمل ص ١٩٣ ، شرح المفصل ١١٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١ ، ٤٤٢ ضرائر الشعر ص ١٧٨ ، مغني اللبيب ص ٧٨٩ ، شرح شواهده ٩٢٤/٢ ، خزانة الأدب ٤٦٣/٢ .

(٢) أنظر ضرائر الشعر ص ١٧٩ .

(٣) أنظر ما سيأتي ص ٧٤٤ فما بعدها .

(٤) انظر ما تقدم ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

قوله : (فإن تَوَسَّطَتْ أو تأخَّرَتْ جاز إلغاؤُها وإعمالُها) (١) .

اعلم أَنَّ هذه الأفعالَ تأتي مقدَّمةً على المبتدأ أو الخبر ، وقد مضى الكلام في هذا الفصل ، وتأتي متوسِّطةً ، وتأتي متأخِّرةً ، فإذا توسَّطت كانت على ثلاثةِ أقسام : أَحَدُها : أَنْ تأتيَ لها بمَصْدَر ، فتقول : زيداً ظَنَنْتُ ظَناً منطلقاً ، فهذا النوع لا تكونُ فيه (ظَنَنْتُ) إلاَّ مُعْمَلةً ، ولا يجوز أَنْ تُلغى فتقول : زيدٌ ظَنَنْتُ ظناً منطلقٌ ؛ لأنَّ العربَ جعلتِ المصدرَ هنا نائباً منابَ الفعل ومعاقِباً له ، فتقول : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، وزيدٌ ظناً منطلقٌ ولا يُجْمَعُ بينهما .

الثاني : أن تأتيَ بضمير المصدر ، والاشارةِ إلى المصدر ، فتقول : زيد ظَنَنَتُ ذاك منطلقٌ ، فهذا يجوزُ [فيه](٢) الإعمالُ والالغاءُ ، إلاَّ أنَّ الإلغاءَ ضعيفٌ ، لأنَّ الضميرَ والاشارةَ راجعان إلى المصدر ، والمصدر هنا يعاقِبُ / الفعل فكأنَّك جمعتَ بين المتعاقبين ، وهو جائزٌ ، لأنَّ ضميرَ المصدر ، والاشارة إلى المصدر لا يعاقبان الفعل (٣) . [٨٨]

الثالث : أَنْ تأتيَ بالفعل عارياً من المصدر وضميرِه والإشارة إليه ، فهذا يجوزُ فيه الإعمالُ والإلغاءُ بوجهين مختلفين .

فإن بنيتَ الكلام على الفعل لكنَّك أَخَّرْتَ الفعلَ على جهة الاتساع أَعْمَلْتَ ونَصَبْتَ المبتدأَ والخبرَ ، فقلتَ : زيداً ظَنَنْتُ منطلقاً ، الأصل : ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً ، ثُمَّ أَخَّرتَ (ظَنَنْتُ) كما تفعل ذلك في : زيداً أعطيتُ درهماً . وإنْ بنيتَ الكلام على الابتداء ، ثم طَرَأَ لك الإخبارُ عن مُسْنَدِ إخبارِك (٤) فهذا لا يكون إلاَّ مُلغى ، لأنَّ الابتداءَ قد عَمِلَ في المبتدأ ، وإذا

---

(١) الجمل ص ٤٢ وفيه (واذا . .)

(٢) تكملة يتم بها الكلام .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/١ .

(٤) في الأصل : « عن مسند إخبار » ، ولعل الصواب ما أثبت .

بنيتَ المبتدأ لم يكن له بُدٌّ من الخبر ، فيجب على هذا أَنْ تكونَ (ظَنَنْتُ) ملغاةً ، والأحسنُ فيها حينَئِذٍ أنْ تكونَ متأخِّرةً ، وتأتي للمبتدأ بخبره ، لأنَّ الكلام عليه بُنِيَ ، والإخبار بالظَنِّ طَرَأ بعدما مضى الكلام على الابتداء .

مسألة :

متى تَظُنُّ زيداً منطلقاً ؟ إنْ جعلتَ الاستفهامَ عن الانطلاق ، فتكونُ (متى) مُتَعَلِّقةً بمنطلق ، وتَقَدُّمُ المعمول يُؤْذِن بتَقُدمُّ العامل ، فصارت (تَظُنُّ) كأنَّها توسَّطت بين المبتدأ والخبر فيجوز لك الالغاءُ والإعمالُ ، والإعمالُ هنا أحسنُ من الإعمال فيما تَقدَّمَ ، فإن جعلت الاستفهام عن الظَنِّ فلا بُدَّ من الإعمالِ ، لأنَّ (متى) حينَئذٍ مُتَعَلِّقَة بالظَنِّ ، فهي من جملته ، وما حمل على [1] الظَنُّ متقدِّم ، وعليه مَبْنَى الكلام .

فإن قلت : هل تَظُنُّ زيداً منطلقاً ، فإن جعلت الاستفهام عن الظَنِّ فلا بُدَّ من الاعمال ، لما ذكرتُه من أنَّ الكلامَ مَبْنِيٌّ عليه ، فإن جعلتَ الاستفهامَ عن الانطلاق وكأنك قلت : هل [2] زيد منطلق فيما تظن ؟ جاز الالغاء على ضعف ، والالغاء هنا أضعف من الالغاء في مسألة : متى تظن زيداً منطلقاً إذا جعلت (متى) متعلقة ـ بمنطلق. فتفطَّن لهذا كلِّه. فإنَّه يدخل تحتَ قوله: (وإذا توسَّطَتْ أو تأخَّرت كانت أيض على ثلاثة أَوْجهٍ) فإن جئتَ لها بالمصدر لم يكن بُدٌّ من الإعمال ، ولا يجوز الإلغاءُ ، لأنَّ المصدَر قد جعلَتْهُ العربُ معاقباً للفعل عند الإلغاء ، فتقول : زيدٌ منطلقٌ ظَنّاً ، ولا يجوز : ظننت ظَناً على حَسَبِ ما تقدَّم في التوسيط [3] ، فإن جئتَ بضمير المصدر أو بالاشارة إليه جاز الإلغاءُ على

---

(١) في الأصل : « عليه » .

(٢) في الأصل : ها زَيْدٌ » .

(٣) أنظر ما تَقَدَّم ص٤٣٧ .

ضَعْفٍ ، والوجهُ الإعمال ، لما ذكرته من انَّهما راجعان للمعاقَب ، ولمَّا لم تكن المعاقبة وقعت بين ضمير المصدر ولا بين الإشارة إلى المصدر والفعل ، جاز الإلغاءُ .

فإنْ لم تجيء للفعل بمصدرٍ ، ولا بضميره ، ولا بالإشارة اليه جاز الإلغاءُ والإعمالُ على المأْخَذِين المذكورين ، إلَّا أنَّك إذا قصدتَ أولاً الابتداءَ ، وطَرَأَ عليك الظَّنُّ بعد ذلك فالاختيارُ أَنْ تأتيَ بظَنَنْتُ متأخِّرةً ، ومتى قصدتَ الاخبار عن ظَنِّك ، وجئتَ بالمسند والمسند إليه لبيان متعلَّق الظَّنِّ كان التقديمُ أولى .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الإلغاءَ مع التأخير أحسنُ ، والإعمالُ مع التوسيط أحسنُ، وإذا تَبَيَّنَ ما ذكرتُه علمتَ أنَّك إذا جئتَ بلام الابتداء لم يكن بُدٌّ من الإلغاء ، فتقول : لَزيدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ ، ولا يجوز لَزَيداً منطلقاً ظَنَنْتُ. ولا : لزيداً ظَنَنْتُ منطلقاً، لأنَّ ظَنَنْتُ إذا عَمِلتَ مؤخَّرةً فإنَّما عملت بنيَّة التقديم، وأنت لا تقول: ظَنَنْتُ لزيداً منطلقاً لما ذكرته من أنَّ لام الابتداء تمنع أنْ يعملَ ما قبلها فيما بعدها.

فإذا امتنع الأصلُ فما جاء ثانياً بالاتساع أولى بالامتناع .

فإن قلتَ : انَّما منع (ظَنَنْتُ لزَيداً) عَمَلُ[1] ما قبل اللام فيما بعدها ، وأنت إذا قلتَ : لزيداً ظَنَنْتُ منطلقاً قد زال ذلك .

قلتُ : هذا مُؤَخَّرٌ في نِيَّةِ التقديم ، والتأخير انَّما جاء على جهة الاتساع ، فإذا امتنع : ظَنَنْتُ لزَيداً منطلقاً ، لم يكن مَعَنَا أَصْلٌ يجيءُ عليه هذا الفرع ، وهو : لزَيداً ظَنَنْتُ منطلقاً . ولا أعلمُ في هذا خلافاً .

وتقول : زيدٌ ظننتُه منطلقاً ، إذا أدخلتَ [ظننتُ][2] على (هو) من

---

(١) هكذا في الأصل . والمراد أن (ظننت) في المثال لا تعمل في « زيد » ، لأن اللام المقترنة به حرف صدر .

(٢) تكملة يتم بها الكلام .

قولك : زيدٌ هو منطلقٌ ، لأنَّ (هو) مبتدأٌ ، ومنطلقٌ خبره ، فدخلت (ظَنَنْتُ) على الجملة ، ونَصَبَتِ المبتدأ والخبرَ ، وصارت في موضع خبرِ الأول كما كان (هو منطلقٌ) في موضع خبرِ المبتدأ ، ومتى جعلتَ الضميرَ في : زيدٌ ظننتُهُ منطلقاً عائداً على زيد / لم يكن بُدٌّ من نصب منطلقٍ ، ومَنْ قال : زيدٌ ضربتُ ، وحَذَفَ الضميرَ ، وهو مُرادٌ ، قال : زيدٌ ظننتُ منطلقاً ، يريد ظَنَنْتُه ، وهذا لا يكونُ إلاَّ في الشِّعر ، وفي قليلٍ من الكلام [1] . [٨٩]

فإن قلتَ : قد تَقَرَّر من كلام النحويين أنَّه لا يجوزُ : ضربتُ زيدٌ [2] ، على تقدير : ضربتُه زيدٌ [3] ، لما في ذلك تَهْيِيءِ العامل للعمل وقَطْعِه ، وأنت إذا قلتَ : زيدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، فهو بمنزلة : ضربتُ زيدٌ ، قلت : (ضَرَبْتُ) طالبةٌ في المعنى بزيد لا غير ، فإذا وقع زيدٌ بعده ، ولم يَشْتَغِل بضميره ، فقد تَهَيَّأَ للعمل فيه ، وأنت إذا قلتَ : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، فليست (ظَنَنْتُ) طالبةٌ بالمفرد ، وانَّما هي طالبةٌ بالجملة ، ولا يصحُّ لها عملٌ في زيد ؛ لأنَّها طالبةٌ بالجُمَلِ لا بالمفردات ، وزيدٌ « لا تعمل فيها » [4] ، لأنَّها جاءت بعد ما عَمِل الابتداء في المبتدأ ، وها هنا لا يجوزُ فيها الاقتصارُ على أَحَد المفعولين ، وأنت إذا أعملتَها في منطلقٍ ، ولم تعملها في زيد ، ولا في ضميره ، فقد اقتصرتَ على أَحَدِ المفعولين .

ويجوز : زيداً ظَنَنْتُه منطلقاً ، على الاشتغال ، والأصل : ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً ، فحذف (ظَنَنْتُ) وبقي (زيداً) فجاء بعده ظَنَنْتُه يُفَسِّر ذلك الفعل ، فقلتَ : ظننتُه منطلقاً .

---

(١) أنظر ضرائر الشعر ص ١٧٦ .

(٢) ، (٣) في الأصل « زيداً بالنصب في الموضعين ، وليس فيه على هذا تهييء وقطع ، فالصواب ما ذكرته .

(٤) هكذا في الأصل : « وزيد لا تعمل فيها » ، والعبارة مضطربة ، والمراد : وزيدٌ لم تعمل فيه (ظننتُ) . . .

فإن قلتَ: فَظَنَنْتُ المحذوفةُ قد عَمِلت في زيد ، ولم تَعْمَل في خبره لا ظاهراً ولا مضمراً ، فقد اقْتُصِر فيها على أَحَدِ المفعولين .

قلتُ : هذا الظاهر قد قام مَقَامَ ذلك المحذوف ، وصار نائباً منابَه ، وكأنَّك إذا نطقتَ به قد نطقتَ بالمحذوف ، فما عَمِل فيه الظاهِرُ كأَنَّ المحذوفَ عَمِلَ فيه .

فالفعل المحذوف بالحقيقة قد عَمِل فيه ، أَلَا ترى سيبويه قد أَنْشَدَ :

٨٣ - * أَيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ * (١)

فالريحُ بلا شكٍّ فاعلةٌ بفعل مضمر ، وهو الشَّرطُ ، و (تَمِل) هو جوابُ الشرط ، لكنْ لما كان هذا الظاهرُ ، وهو (تُمَيِّلْها) دالاً عليه نائباً منابَه ، وصرتَ(٢) إذا نطقتَ به فكأَنَّك نطقتَ بالمحذوف ، فصار لذلك محذوفاً ، وعَمِلَت (أَيْنَ) فيه كما كانت تعمل في المحذوف لو ظهر . واحتَجْتُ الى بَسْط الكلام في هذه المسألة ، لأَنِّي رأيتُ من يَدَّعي إقراءَ هذه الصَّنْعَة يُغْرب بهذه المسألة ، ويقول : إنَّ النحويين يقولون : لا يجوزُ : ضربتُ زيدٌ ، لما في ذلك من التَهْيِيء والقَطْع ، وذَهِلوا عن : زيدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، وكان ينبغي لهم أن يقولوا : لا يجوز ذلك إلَّا في باب ظَنَنْتُ . وإذا فهمتَ ما أوردتُه

---

(١) الكتاب ١١٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/٢ . وصدر الشاهد:

* صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ *

وهو لكعب بن جُعيل التغلبي (شاعر اسلامي . شهد مع معاوية رضي الله عنه صفين وكان شاعر معاوية وأهل الشام يمدحهم ويرد عنهم . وهو أقدم من الاخطل والقطامي ، وقد لحقاه وكانا معه/ترجمته في الشعر والشعراء ٦٥٣/٢، معجم الشعراء ص ٢٣٣، خزانة الأدب ٤٥٨/١) .

ويروى لحُسام بن ضرار الكلبي ، وانظره في معاني القرآن ٢٩٧/١ ، المقتضب ٧٣/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، الانصاف ٦١٨/٢ ، شرح المفصل ١٠/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٧ ، همع الهوامع ٣٢٥/٤ ، خزانة الأدب ٤٥٧/١ ، ٦٤٠/٣ ، ٦٤٢ .

(٢) في الأصل / (وضرب) تصحيف .

علمتَ أنَّه بعيدٌ عن المسألة ، وعن مقاصِد كلام النحويين ، والله يعيذُنا .

ولا يجعلنا ممن يتبجَّحُ بالردِّ على الأَئِمة لنَقْصِ فَهْمِه ، وعدم إدراكه .

قوله : (والظَّنُّ مُلْغىً) [1] .

الإلغاءُ عندهم : ما لا تأثيرَ له في اللفْظ ، ومعناه محافظٌ عليه . ويطلقون الزيادة على ما بَطَلَ معناه ، وصار دخولُه كخروجه ، وقد توضع الزيادة موضع الإلغاء ، على جهة الاتساع ، فعلى هذا الاتساع ينبغي أنْ يقال [في] [2] : جئت بلا زادٍ : إنَّ (لا) ملغاةٌ ، ولا يقالُ فيها زائدةٌ ، لأنَّ معناها من النفي باقٍ . ويقال في (ما) في قول الشاعر :

٨٤ ـ * فَلأْياً بِلأْيٍ ما حَمَلْنا وليدَنا * [3]

إنَّها زائدةٌ ، لأنَّك لو أسقطتَها لم يَخْتَلَّ المعنى ، والقصد بزيادتها التوكيد وكذلك (ما) في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم ﴾ [4] وكذلك (لا) في قوله سبحانه : ﴿ ما مَنَعَكَ ألَّا تَسْجُدَ ﴾ [5] المعنى بلا شكٍّ : ما منعك أنْ تَسْجُدَ ، وانَّما جِيء بلا توكيداً لنفي سجوده ، وعلى هذا أَخَذَ سيبويه قولَه سبحانَ : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ﴾ [6] المعنى : لأَنْ يَعْلَمَ أهل الكتاب [7] .

ونقل عن أبي علي أنَّه أخذ على هذا قوله سبحانه : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُم

---

(١) الجمل ص ٤٢ .

(٢) تكملة بمثلها يتسق الكلام .

(٣) في الأصل : « والدينا » باقحام ألف بعد الواو ، والشاهد لزُهير وتمامة :

* على ظهر محبوك ظِماءٍ مفاصِلُه *

أنظر ديوانه ص ١٣٣، الكتاب ٣٧١/١، شرح أبياته للنحاس ص ١٥٩، أساس البلاغة (لأي) ، اللسان (لأي) .

(٤) سورة النساء آية ١٥٥ .

(٥) سورة الاعراف آية ١٢ .

(٦) سورة الحديد آية ٢٩ .

(٧) الكتاب ٣٩٠/١ ، ٢٢٢/٤ .

أنَّها إذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) وقال التقدير : وما يشعركم أنَّها إذا جاءت يؤمنون (٢) ، وأخذها الخليل على أنَّ (أنَّ) هنا بمعنى لَعَلَّ ، والتقـدير : لعَلَّها إذا جاءتْ لا يُؤْمِنُون (٣) ، وقد ثَبَتَ من كلام العرب : إيتِ السّوْقَ أنَّك تشتري سويقاً (٤) أي : لعلَّك تَشْتَري سويقاً ، وهذا المأخذُ أظهر في الآية .

قوله : ﴿ وآعلم أنَّه يَقَعُ مَوْقِعَ المفعولِ الثاني من هذه الأفعال الفعلُ الماضي والمستقبلُ ، والجُمَل ، وحروفُ الخفض ﴾ (٥) .

قد تقدَّم أنَّ هذه الأفعالَ تدخل على المبتدأ والخبر ، وأنَّها من نواسخ الابتداء ، فيجب أنْ يكونَ المفعولُ الأوَّلُ لها كُلَّ ما يَصِحُّ أن يكونَ مبتدأً ويكون مفعولُها الثاني كلَّ ما يَصِحُّ أن يكونَ خبراً والمبتدأُ يُخْبَرُ عنه بالمفرد والجملة / ، والظرف ، والمجرور ، فالمفعول الثاني في هذا الباب يكونُ [٩٠] مفرداً وجملةً ، وظرفاً ، ومجروراً ، وجميع ما يُشْتَرَطُ في الخبر يُشْتَرطُ في هذا المفعول الثاني ، إنْ كان جملةً ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو مفرداً مُشْتَقاً فلا بُدَّ فيه من ضميرٍ يعود إلى المفعول الأول ، وكما أنَّ المبتدأ لا يعملُ في الخبر حتَّى يكونَ مفرداً ، فلا تعملُ هذه الأفعال في المفعول الثاني حتَّى يكونَ مفرداً .

وهذا معنى قوله : (ولا تؤثِّر فيها هذه (٦) الأفعالُ) (٧) مُرادُه : إذا كانت الجملةُ خبراً فلا تنصبُها ، ولا تُؤَثِّرُ فيها ، كما أنَّ المبتدأَ لا يرفعُ الخبرَ

---

(١) سورة الانعام آية ١٠٩ .

(٢) ما نُقِل عن أبي علي سبقه إليه الفراء في معاني القرآن ١/ ٣٥٠ ، ونقله النحاس في إعراب القرآن ١/ ٥٧٤ عن الكسائي ، وأنظر مجاز القرآن ١/ ٢٠٤ .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ١٢٣ .

(٤) في الكتاب ٣/ ١٢٣ : « هي بمنزلة قوله العرب : ائتِ السُّوقَ أنَّك تشتري لنا شيئاً وأنظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨٣ والبحر المحيط ٤/ ٢٠٢ ، الجنى الداني ص ٤١٧ .

(٥) الجمل ص ٤٢ .

(٦) في الأصل : « هذا » والتصحيح من الجمل .

(٧) الجمل ص ٤٢ .

إذا لم يكن مفرداً ، والظرفُ والمجرورُ إذا وقعا خبرينِ للمبتدأ فيتعلَّقان بمحذوفٍ ، لا يجوزُ أنْ يَظْهَر ذلك (١) ، فيلزم عن هذا إذا وقع الظرفُ والمجرور في موضع المفعولين ، فلا بُدَّ أنْ يَتَعلَّقا بمحذوف ، فتفطَّن لهذا كُلِّه ، فإنَّهُ صحيحٌ .

قوله : (واعلم أنَّك إذا أردتَ بظَنَنْتُ معنى اتَّهَمْتُ تَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ) (٢) هذا أيضاً بَيِّنٌ ، لأنَّ التَعَدِّيَ راجعٌ إلى المعنى ، فإذا كان الفعلُ في معنى الفعل فيلزم أنْ يَتَعَدَّى تعديَهُ . هذا هو القياسُ .

فإذا كانت ظَنَنْتُ بمعنى اتَّهَمْتُ ، واتهمتُ تَتَعدَّى إلى واحد [فإنَّ ظَنَنْتُ تَتَعَدَّى إلى واحد] (٣) ، فتقول : ظننتُ زيداً ، كما تقول : اتَّهَمْتُ زيداً ، ثم أتى بقوله سبحانَه : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ (٤) . قرأه الشَّيْخانِ والكسائيُّ (بظنين) بالظَّاء، وقرأهُ الباقون بالضاد(٧). فمَنْ قرأَهُ بالظَّاءِ المُشَالة ففَعِيلٌ فيه بمعنى مفعول ، والتقدير : وما هو على الغيب بمُتَّهَم ، والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله مُضْمَرٌ في ظنينٍ ، لأنَّ ظَنِيناً بمعنى مَظْنُونٍ ، بمنزلة قَتِيلٍ بمعنى مقتول ، والباء زائدةٌ ، وظَنِينٌ خبر (ما) ، ولا يتعلَّق هذا المجرورُ بمحذوفٍ ، لأنَّ الباءَ زائدةٌ للتوكيد ، والتقدير : وما هو على الغيب ظَنِيناً . وإنَّما يتعلَّق المجرور بمحذوف إذا وقع خبراً إذا كان حرفُ الجَرِّ غير زائد (٦) ، نحو قولك : ما زيدٌ بِسَبْتَةَ ، فالمجرور هنا يتعلق بمحذوف لا

---

(١) « ذلك » هكذا في الأصل .

(٢) الجمل ص ٤٢ .

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

(٤) سورة التكوير آية ٢٤ .

(٥) أراد بالشيخين ابن كثير وأبا عمرو ، وانظر القراءتين في السبعة ص ٦٧٣ حجة القراءات ص ٧٥٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٦٤ .

(٦) في الأصل « زائدةٌ » .

يظهر ، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ : ما زيدٌ سَبْتَةَ ، لم يكن كلاماً ، وقوله سبحانه : ﴿ على الغَيْبِ﴾ متعلِّقٌ بظنين والتقدير : ما هو مُتَّهماً على الغيب ، لأنَّه معروفٌ عندهم بالصِّدق والأمانة ، ولا يتهمونه فيما يدَّعِي [٢] ويقول ، وإنَّما يتركون اتِّباعه عِنَاداً وطُغْيَـانـاً . (ما) هنا حجازيَّةٌ ، ولو كانت في غير القرآن لأمكَن أن تكونَ تميميةً ، على خلاف ما يتبيَّنُ في بابها. وإنَّما ادَّعِيَ هنا أنَّها حجازيةٌ ، لأنَّ (ما) التميميّة لم تقع في القرآن ، ووُجِدتْ (مـا) الحجازيَّةُ في القرآن في مواضع ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ ذلك في باب (ما) .

ومَنْ قَرَأَ بالضّاد فَفَعِيلٌ بمعنى فاعِل ، وهو من ضَنِنْتُ أضَنُّ ضَنّاً وضَنَانَةً إذا بَخِلتَ والفاعلُ مضمرٌ ، والتقديرُ : وما هو على الغيب بَخِيلاً ، كما تقول : فلانٌ يَبْخَلُ على هذا العلم ، أي لا يُعَلِّمه أَحَداً وإنما تعدَّى بَخِل بعلى لأنَّه إذا بَخِل بالشيء فكأنَّه جَلَسَ عليه وغطَّاه ، والمعنى : ما هو صلى الله عليه ببخيلٍ بما يأتيه من الوحي فلا يُعلِمُهُ أَحَداً إلا بحُلْوَان [١] كما تفعله الكُهَّان ، والكلام في (ما) ، وفي تَعلُّقِ (على الغيب) وفي أنَّ الباء زائدة فيما تقدَّمَ .

قوله : (إذا أردتَ برَأَيْتُ رُؤْيَة العين تَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ) [٣] . اعلم أنّ رَأَيْتُ تكونُ بمعنى : أبْصَرْتُ ، فإذا كانت كذلك لَزِمَ أن تَتَعَدى تَعَـدِّيَ أبصرتُ ، وأبصرتُ تَصِلُ بنفسها ، فرأيتُ يجب أَنْ تكون كذلك ، فتقول : رَأَيْتُ زيداً ، كما تقول : أَبْصَرْتُ زيداً ، وإذا جاء المنصوب بعد (رَأَيْتُ) هذه فإن كان نكرةً كان منصوباً على الحال ، فتقول : رَأَيْتُ زيداً ضاحكاً ، أي : أبْصَرْتُه في حالةِ الضَحِك . فإن كان معرفةً ، ولم يأتِ على جهة البَدَلِ من الأوَّلِ كانت (رَأَيْتُ) مُضَمَّنَةً معنى عَلِمتُ ، فتعدَّت إلى

---

(١) المراد : في نظرهم .

(٢) في اللسان «حلا» : «قال الأصمعي : الحلوان : ما يعطاه الكاهن ويجعل له على كهانته» .

(٣) الجمل ص ٤٣ .

مفعولين ، كما تَتَعَدَّى علمت ، لأَنَّ من أَبْصرَ شيئاً فقد عَلِمَه ، أَلَا ترى أَنَّ العربَ تقول : أنظر أيَّ بَرْقٍ[1] ها هنا ؟ ، فانظر معلَّقَةٌ ، وانَّما وقع التعليق في هذه الأفعال ، ومتى وُجِد في غيرها فَبِتَضمُّنِها ، وذلك بأَنْ تكونَ سَبَباً ، أَلَا ترى أنّ الإبصار سَبَبٌ في العِلْم ، وكذلك تقول : اسأل أَيُّهم زيدٌ ؟ لأَنَّ السؤال سَبَبٌ في العلم ، والتقدير : اعلم أَيُّهم زيد بالسؤال . وكذلك : سمعتُ زيداً قارِئاً ، المعنى : عَلِمْتُ زيداً قارئاً بسمعي فقد / تَحصَّل مما [٩١] ذكرته أَنَّ التعليقَ إنَّما يكونُ في هذه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وفي أسبابها ، ولا يكونُ عند سيبويه في غير هذين[2] ، وزاد الكوفيون في مُسَبِّباتِها[3] وأخذوا عليه قولَه سبحانَه : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيّاً ﴾[4] وسيبويه ذهب إلى أَنَّ (أَيُّهم) مَبْنِيَّةٌ هنا[5] ، وسيأتي الكلامُ في هذا بعد[6] ، ومنه ما قد مضى[7] .

وتكونُ بمعنى (عَلِمْتُ) يقول الأعمى / رَأَيْتُ زيداً عالماً ، أي عَلِمْتُ زيداً عالماً ، فإذا كانت كذلك دَخَلَتْ على المبتدأ والخبر فَنَصَبَتْ المبتـدأ

---

(١) في الأصل : « قِرْنٍ » ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠، وزعم المازني أنَّه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وإن لم تكن من أفعال القلوب فتكون بمنزلة سل ، لأنَّها سبب من أسباب العلم ، واستدلَّ بقول العرب : أَمَا ترى أيّ برقٍ ها هنا ؟ » ، وانظر الكتاب ١/٢٣٦ .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٣٧ .

(٣) في الأصل : « مسبناتها » .

(٤) سورة مريم آية ٦٩ ، وما عزاه المؤلف إلى الكوفيين، وسبقه أبو البركات ابن الأنباري في الانصاف ٢/٧١٢ من تعليق « تنزع » عن العمل في، « أيّهم » هو مذهب يونس بن حبيب البصري ، وبعض الكوفيين حكاه عنهم أبو بكر بن شقير فيما نقل عنه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن / انظر الكتاب ٢/٤٠٠ ، اعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٣ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٦٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٣٢، شرح المفصل ٣/١٤٦، مغني اللبيب ص ١٠٨ ، توضيح المقاصد ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، تقييد ابن لب ل ٥٠ .

(٥) الكتاب ٢/٤٠٠ .

(٦) انظر ما سيأتي ص ٤٤٨ .

(٧) انظر ما تقدم ص ٢٨٥ .

والخبرَ ؛ لشَبَهها بباب أَعْطَيتُ على حَسَبِ ما ذكرتُه ، فقوله ﷺ: « رَأَيْتُ اكثرَ أهْلِها النِّسَاءَ (١) يمكن أَنْ تكونَ بمعنى عَلِمْتُ ، ويمكن أَنْ تكونَ بمعنى أَبْصَرْتُ وضُمِّنَت معنى عَلِمْتُ ، لأنَّ من أَبصر شيئاً فقد عَلِمَه .

قوله: (وكذلكَ إذا أردتَ بعلمتُ ، معنى عَرَفْتُ) (٢) .

اعلم انَّك تقول : علمتُ زيداً على معنى عَرَفْتُه ، وأنت إذا قلتَ : عَلِمْتُ زيداً قارئاً ، فلم تُرِد أن تقولَ : عَرَفْتُه بعد أَنْ كنتَ جَهِلْتَه ، وإنَّما العلم تَعَلُّقٌ بالنسبة ، وهي التي كان مخاطَبُك يَجْهَلُها ، وأمَّا زيدٌ فمعروفٌ كان عندك قبلَ ذلك ، فإذا قلتَ : عَلِمتُ زيداً ، أي كنتُ أَجْهَلُه فالآنَ عرفْتُه فهي بلا شكٍّ طالبةٌ للمفرد ، فيجب أَنْ تَتَعَدَّى إلى واحدٍ كما تَتَعَدَّى عَرَفْتُ إليه ، لما ذكرتُه أولاً من أَنَّ الأفعالَ إذا كانت بمعنى واحد فيجب في القياس أَنْ تَتَعَدَّى تَعَدِّياً واحداً ، ثم أتى بقوله سبحانَه : ﴿ وآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ ﴾ (٣) [المعنى] (٤) بلا شكٍّ : لا تَعْرِفُونَهم ، ولذلك اقتصر على المفعول ، لأنَّه هو المطلوبُ ، فصار بمنزلةِ قولِكَ : أكرمْتُ عمراً .

ثُمَّ قال : (تَأْوِيلُه لا تعرِفُونَهم) (٥) ولم يقل : اللهُ يَعْرِفُهم (٦) ، لأنَّه لا يجوز عليه سبحانَه إلاَّ ما أطلقه على نفسه ، أو أَطلقه عليه نبيُّهُ ﷺ ، أو أَجمعَتْ عليه الأُمَّةُ وعلى هذا أكثرُ العلماء ، ومن الناس مَنْ قال : ما صَحَّ معناه صَحَّ اطلاقُه فأجاز أَنْ يقالَ : اللهَ يَعْرِفُ كما يقال : اللهُ يَعْلَمُ ، والأولُ

---

(١) روى الإمام أحمد في مسنده ٢/٦٦ - ٦٧ مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنهما « يا معشر النساء تصدقن واكثرن ، فإني رأيتكُنَّ أكثرَ أهلِ النار ! لكثرة اللَّعن وكفر العشير . . » .

(٢) الجمل ص ٤٣ .

(٣) سورة الأنفال آية ٦٠ .

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٥) الجمل ص ٤٣ .

(٦) هذه العبارة التي ذكر المؤلف أن الزَّجَّاجيَّ لم يقلها موجودة في كتاب الجمل المطبوع ص ٤٣ وليست موجودة في الخطيتين .

هو الذي ينبغي أَنْ يُعَوَّلَ عليه ، فإنه الأَحْوَطُ في الدين [١] .

ويجوز أَنْ تُعَلَّقَ (عرفتُ) بأَنْ تُضَمَّنَ معنى (عَلِمْتُ) ذكر سيبويه : قد عرفتُ أَبُو مَنْ زيد [٢] ، فَعَلَّقَ (عَرَفْتُ) ، ولم يُعَلِّقْها حتَّى ضَمَّنَها معنى (عَلِمْتُ) على حَسَبِ ما تَقَدَّم ، فإن قدمتَ زيداً جاز أَنْ تقولَ : عَرَفْتُ زيدٌ أَبُو من هو ، ترفعُ (زيداً) ، لأنَّه في معنى : عرفتُ أَبُو مَنْ زيدٌ ؟ وهو الأصلُ ، وانَّما قُدِّم زيدٌ على جهة التوكيد بأَنَ يأْتيَ بالاسم مظهراً ومضمراً ، فجرى في تقديمِهِ على حاله في تأخيره ، فلم يعمل فيه الفعلُ ، قال كُثَيِّر :

٨٥ ـ لعمريَ ما أَدْرِي غريمٌ لَوَيْتِهِ   أَيَشْتَدُّ إنْ قاضاكِ ام يَتَضَرَّعُ [٣]

ويجوز أَنْ يَنْصِبَ « زيداً » بعرفت لأَنَّ الاستفهامَ لم يَحُلْ بينَها وبين الاسم ، وعلى هذا الطريقةِ تقولُ :

أنظر إلى زيدٍ أَبُو مَنْ هُوَ ، ومَنْ قال : عَرَفْتُ زيدٌ أبو من هُوَ ، ورفع [٤] زيداً، لأَنَّه في تقدير: عرفتُ أَبُو مَنْ زيدٌ، قال هنا: أنظر زيدٌ [٥] أبو مَنْ هو؟ لأنه في تقدير: أنظر أَبُو مَنْ زيدٌ، قال اللَّهُ سبحانَه: ﴿ وانظُرْ إلى العِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْماً ﴾ [٦] فهذا على مَنْ

---

(١) راجع المسألة في نتائج الفكر ص ٣٣٨ ، بدائع الفوائد ٦٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢٣٨/١ وفيه : « لم يجز إلا الرفع ، لأنك بدأت بما لا يكون إلا استفهاماً وابتدأته ثم بنيت عليه . . . » . وفي الأصل : (زيداً) بالنصب ، وهو مخالف لما سبق له . وقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٣٢٠/١ أنَّ زيداً في المثال المذكور يجوز نصبه مراعاةً للَّفظ ، ويجوز رفعه مراعاةً للمعنى إذ أنَّه مستفهمٌ عنه في المعنى فعُلِّقَ عنه الفعل .

(٣) ديوانه ص ٤٠٥ ، وفيه (لاقاك أم يتضرع) وفي الاصل : « ناصته » . . ولا وجه له ، وما أثبته هو الرواية التي سيورد المصنف البيت بها بعد ص ٦٢٤ ، وهي رواية ابن لب في تقييده ل ٤٨ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢٣٧/٢ . ومما ينبغي ذكره هنا أنّ الدكتور / محمد البنا قال عن البيت ـ في كتابه ابن كيسان النحوي ص ٢٠٢ ـ إنه (فيما يبدو بيت مصنوع) . والصواب أنَّه لكثير كما ذكر المصنف رحمه الله .

(٤) في الأصل « رفع » .

(٥) في الأصل : زيداً وما بعده يقتضي أنْ يكونَ مرفوعاً .

(٦) سورة البقرة آية ٢٥٩ .

قال : عَرَفْتُ زيداً أَبُو مَنْ هو ، وانظر إلى زيدٍ أَبُو مَنْ هو ، وكذلك تقول : سَلْ عن زيدٍ أَبُو مَنْ هو؟ واسأل زيد أبو من هو [١] ، فتَفَطَّن لهذا كُلِّه واضْبِطْهُ ، وقِس عليه نظائرَهُ ، تُصب إن شاء الله .

قوله : (وفعل يَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مَفْعُولين) [٢] .

رأيتُ بعضَ المتأخرين أَبْطَلَ هذا اللفْظَ ، وقال : إنَّ العددَ لا يُضافُ إلى الصِّفةِ ، وإنَّما يُضافُ العدد إلى الأسماء ، وإضافةُ العَدَدِ إلى الصفات [٣] شيءٌ لا يُقَاسُ عليه ، لأنَّه جاء على غير قياس . والمفعولُ صفةٌ ، فقولُه : ثلاثة مفعولين خَطَأٌ ، إنَّما كان ينبغي أَنْ يُقالَ : ثلاثةُ اسماءِ مفعولين .

الجواب : هذا الذي أنكره قد وَرَدَ من كلام سيبويه رحمه الله : هذا بابُ الفاعل الذي يَتعدَّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين [٤] ، والذي ينبغي أَنْ يُقالَ : إنَّ المفعول قد جرى مَجْرَى الأسماءِ ، فإذا كان كذلك فتَصِحُّ إضافةُ أسماء الأعداد إليه ، كما يُضَافُ إلى الأسماء ، ألَا ترى أنَّك تقول : ثلاثةُ أصحاب وإنْ كان صاحبٌ صفةً في الأصل ، لكنه استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ فجرى مَجْراها في كلِّ شيء .

وهذه الأفعالُ سبعةٌ : أَعْلَمَ ، وأَرَى ، وأَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ، وأَخْبَرَ ، وخَبَّرَ ، وحَدَّثَ . ومن الناس /من قاس عليها فقال : كلُّ فعلٍ يَتَعَدَّى إلى مفعولَيْن ، [٩٢] ولا يجوزُ الاقتصارُ على أَحَدِهما دونَ الآخر يجوز أَنْ تُدْخِلَ عليه الهمزةَ ،

---

(١) « زيد » جاء في الأصل منصوباً ، وفي الكتاب ١/٢٣٧ - ٢٣٨ : .. وذلك قولك : اذهب فانظر زيد أبُو مَنْ هو ، ولا تقول : نَظَرْتُ زيداً . واذهب فَسَلْ زيد أبُو مَنْ هو ، وانَّما المعنى اذهب فَسَلْ عن زيد ، ولو قلتَ : اسأل زيداً على هذا الحدِّ لم يجز » .

(٢) الجمل ص ٤٣ .

(٣) في الأصل : « الأسماء » .

(٤) الكتاب ١/٤١ .

فيصيرَ يَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مفعولين ، فتقول : أَظْنَنْتُ زيداً عمراً شاخصاً[1]، وأَبْطَلَ هذا المازنيُّ ، وقال : إنَّ النقلَ لا يكونُ في هذا إلَّا بالسَّماع[2] ، والمسموعُ من هذا سبعةُ الأفعالِ المذكورة . فأَمَّا (أَعْلَمَ) فإنَّ النَّقْلَ فيه بَيِّنٌ ، تقولُ : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً ، والأصل : عَلِمَ زيـدٌ عمراً قائماً ، ثم أَدْخَلْتَ الهمزةَ على حَسَبِ دخول الهمزة في : أَخْرَجَ ، وأَدْخَلَ أي جعلتُه يدخل ويخرج ، فوجب لهذا أَنْ يصيرَ الفاعلُ مع عَلِمَ مفعولاً مع أَعْلَمَ كما صار الفاعلُ مع خَرَجَ ودَخَلَ مفعولاً مع أخرج وأدخل . واختلف الناسُ في الاقتصار على المفعول الأَوَّل في هذا الباب أَو على الثاني والثالث، فأَكْثَرُ النحويين أجاز ذلك فأجازوا : أَعْلَمْتُ زيداً اليومَ أي جعلتُه يعلم ، وإنْ لم تذكر ما أَعلمتَه ، وتقول : أَعْلَمْتُ الفرسَ حصاناً ، ولا تذكر من أعلمته واستدل هذا المجيز بأن الرجل قد يعلم أنه أعلم الفرس حصاناً ، ولا يذكر من أعلمه ذلك فيخبِر على حَسَبِ عِلمِه وما في نفسه ، وكذلك قد يُعْلِمُ أنّه أَعْلَمَ اليوم زيداً ، ولا يدري ما الذي أَعْلَمَ فلا يذكرهُ لجَهْلِهِ ، وهذا بيِّنٌ[3] . ومن النَّاس مَنْ منع ذلك فقال : لا يجوزُ الاقتصارُ على واحدٍ دونَ الثلاثة[4] والذي يظهرُ لي أَنَّه يجوزُ الاقتصارُ على الأَوَّل ، وعلى الثاني والثـالث دون

---

(١) هذا هو مذهب الأخفـش كما في شرح المفصل ٦٦/٧ ، غاية الأمل ١١١/١ المغني لابن فلاح ١/ ل ١٢٤ ، همع الهوامع ٢٥٢/٢ .

(٢) انظر الايضاح ١٧٦ .

(٣) إلى هذا ذهب كثير من النحاة كابن كيسان وابن السَّرَّاج وخطَّاب ، وابن مالك ، ونسبه السيوطي أيضاً إلى المبرِّد ، وفي المقتضب ١٢٢/٣: (ولا يجوز الاقتصـار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأنَّ المعنى يبطل العبارة عنه ، لأنَّ المفعولين مبتدأ وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعل غيرُه) ، وانظر البديع ل ١٤١ ، تقييد ابن لب ل ٤٦ ، همع الهوامع ٢٥٠/٢ .

(٤) هذا هو الظاهر من كلام سيبويه ، وإليه ذهب المبرِّد ، وابن بابشاذ ، وابن خروف ، وابن عصفور / الكتاب ٤١/١ ، المقتضب ١٢٢/٢ ، شرح المقدمة المُحْسِبة ٢٦٤/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١ ، همع الهوامع ٢٥٠/٢ ، وانظر البديع ل ١٤١ ، شرح المفصل ٦٨/٧ ، تقييد ابن لب ل ٤٦ .

الأَوَّل لما ذكرته [١] ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على الثاني دون الثالث ، ولا على الثالث دون الثاني ، لأَنَّهما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ ، فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على المبتدأ دون الخبر ، ولا على الخبرِ دونَ المبتدأ لا يجوزُ هنا ذِكْرُ الثاني دون الثالث ، ولا ذِكْرُ الثالث دون الثاني ، ويجري الثاني والثالث هنا مَجْرَى الأَوَّل والثاني في الفصل المتقدِّم .

وأَمَّا (أَرَى) فهي بمنزلة (أَعْلَمَ) ، تقول : رأى زيدٌ عمراً شاخِصاً ، ثُمَّ تنقُلُهُ بالهمزة ، فتقول : أَرَيْتُ زيداً عمراً شاخصاً ، أي جعلتُه يرى عمراً شاخصاً أي يَعْلَمُه ، والأصلُ : أَرْأَيْتُ ثم سُهِّلَتِ الهمزةُ ، وكلُّ همزة قبلَها ساكنٌ صحيحٌ فقياسُ تسهيلها أَنْ تلقيَ حركتَها على الساكنِ قبلَها بَعْدَ أَنْ تحذِفَها فتقول : الدِّفُ في (الدِّفْءِ) [٢] ، فصار أَرَيْتُ ، وكذلك يرى أَصْلُها يَرْأَى ، فحُذِفَتْ الهمزةُ فصارت حركتُها على الساكن قبلَها ، وتقول في الأمر من رَأَيْتُ : (رَ) ، والأصل : (ارْأَ) فحذُفِتِ الهمزةُ ، وصارت حركتُها على الساكن قبلَها ، وزالت ألفُ الوصل لتَحَرُّكِ ما اجتُلِبَتْ له كما قال : سَلْ في اسْأَلْ ، وتقول في الأمر من أَرَيْتُ : أَرِ ، والأصلُ : أَرْءِ ، فحُذِفَتِ الهمزةُ وصارت حركتُها على الراء ولم تُزَلِ الهمزةُ الأولى لأَنَّها همزةُ قطعٍ ، لأَنَّه أَمْرٌ من الرُباعي فهي بمنزلة أَكْرِم وأَعْطَى وما أشبه ذلك . والكلامُ هنا في الاقتصار على الأَوَّل دون الثاني والثالث ، وعلى الثاني والثالث دون الأَوَّل على حَسَبِ ما تَقَدَّمَ في أَعْلَم .

وأَمَّا (أَنْبَأَ) فللنحويين فيه طريقتان :

إحداهما : أنَّ الأَصْلَ : أَنْبَأْتُ عمراً عن زيدٍ بالقيام ، فالأصلُ فيها أَنْ تَتَعَدَّى إلى مفعولَيْن كلاهما بحرف جَرٍّ ، ولما كان الإنباءُ والاخبارُ إعلاماً ضُمِّنَ أَنْبَأْتُ معنى أَعْلَمْتُ ، فَتَعَدَّى تعدِّيَه ، فقالوا : أَنْبَأْتُ زيداً عمـراً

---

(١) هذا هو مذهب ابن كيسان وابن السراج ومن معهما وقد تقدم .

(٢) انظر معاني القرآن ٢/٩٦ ، التهذيب « دفأ » ١٤/١٩٤ .

شاخصاً . فليس على هذا القول بمنقول ، لكنَّه مُضَمَّنٌ ما نُقِلَ بالهمزة ، فجرى لذلك مَجْراه ، وصار كأنَّه منقولٌ .

الثانيةُ : أنَّ أَنْبَأَ منقولٌ من نَبَأَ بمعنى عَلِم ، وإن كان لم يُنْطَق به كما يقال : مَذَاكير[1] جمعُ مفردٍ لم يُنْطَق به ، وكما يقال في : حُرَّة حائر وحرائر[2] : إنَّ حرائرَ جمعُ لمفردٍ لم يُنْطَق به ، وكما قيل : في لَيْلَةٍ وليالٍ : إنَّ لياليَ جمعٌ لمفرد لم يُنْطَق به ، وكأنَّه لو نُطِق به لقيل لَيْلَاةٌ[1] ، وكما قالوا في ما أَحْسَنَ زيداً : إنَّه في تقدير : شيءٌ أَحْسَنَ زيداً الذي يراد به التَّعَجُب ، وإن لم يُنْطَق به ، وهذا كثيرٌ في هذه الصَّنْعة أكثر من أَنْ يُحصى ، ولا بُدَّ أَنْ يقالَ في (أَنْبَأَ) واحدٌ من الوجهين المذكورين ، لأَنَّ الثانيَ والثالث مبتدأٌ وخبرٌ ، فهما بمنزلة الأَوَّل والثاني في الفصل المتقدِّم ، فلا بُدَّ أَنْ يقال في هذا . إنَّه منقول من ذلك على ـ حَسَبِ ما بيَّنتُه.

وكذلك الكلامُ في (أَخْبَرَ) و (خَبَّر) من قولك : أَخْبَرْتُ زيداً عمراً منطلقاً ، لا بُدَّ أَنْ يُقالَ أَحَدُ الطريقتين المذكورتين ، إِمَّا أَنْ يقالَ : الأصلُ : أَخْبَرْتُ زيداً عن عمرو بالانطلاق ، ولما كان المُخْبِرُ مُعْلِماً تضمَّن معنى أَعْلَمتُ فَتَعَدَّى تعدِّيَه ، وجرى مَجْراه ، وإمَّا أَنْ يقال : إنَّ (أخبر) و (خبَّر) منقولانِ من خَبَرَ بمعنى عَلِم .

وكذلك الكلام في (حدَّث) ، إمَّا أَنْ يقالَ : إنَّ الأصلَ : حدَّثْتُ زيداً عن عمرو بالانطلاق ثم ضُمِّن ، على حَسَبِ ما تقدَّم ، وإمَّا أَنْ يُقالَ : نُقِل من شيء لم يستعمل وكأنّه استُغْنِيَ عنه بعَلِم .

وتقول : أَنْبَأْتُ زيداً بالخبر ، وأَنْبَأْتُ زيداً الخبرَ ، تريد بالخبر ، ويكون على حَذْفِ حرفِ الجرِّ ، قال تعالى : ﴿ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾[1]

---

(1) انظر اللسان : « ذكر » و «حر» و « ليل » ، وانظر الكتاب ٢٨٢/٢ ، المقتضب ٨٢/٣ ، الخصائص ٢٦٧/١ ، شرح المفصل ١٠٦/٢ .

(2) سورة التحريم آية ٣ .

التأويل ـ والله أعلم ـ مَنْ أنْبَأَكَ بهذا ، ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ ، وأجاز سيبويه أنْ تقولَ : أُنبِئْتُ زيداً ، تريد عن زيدٍ[1] ، فحُذِفَ حرفُ الجَرِّ ووصل الفعلُ . وأمَّا قولُ الشاعر :

٨٦ ـ نُبِئْتُ عبدَ اللهِ بالجَوِّ أَصْبَحتْ كِرَاماً مَوَالِيها لَئِيماً صميمُها[2]

فَيَحْتَمِلُ وجهين :

أَحَدُهما : أن تكونَ (عبدَالله) مفعولا نُبِئْتُ ، وقوله : (أَصْبَحَتْ كراماً مواليها) في موضعِ المفعول الثالث ، ويكونُ بمنزلة قولك : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قام أخوه ، لأنَّ المفعولَ الثالث يكون جُملةً ، لأنَّه في الأصل خبرُ للمبتدأ ، كما يكونُ المفعولُ الثاني فيما يَتَعَدَّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصارُ على أَحَدِهما دونَ الآخر جملةً ، و (عَبْدَالله) اسمٌ لقبيلةٍ[3] ، ولم يلحظِ الحيَّ ، ولذلك قال : (مواليها) ويكون اسمُ (أَصْبَحَتْ مضمراً ، و (كراماً) خبرٌ لها .

الثاني : أنْ يكونَ (عَبْدَالله) على إسقاط حرفِ الجَرِّ ، ويكونُ التقديرُ : نُبِئْتُ عن عبدِالله ، وتكونُ الجملةُ من قوله : (أَصْبَحَتْ كراماً مواليها) تفسيراً للمُخْبَرِ به عن عَبْدِ الله ، ويكون هذا بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللهُ الذين آمَنُوا وعملوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيم ﴾[4] فقولُه تعالى : ﴿ لهم مَغْفِرةٌ وأَجْرٌ عظِيمٌ ﴾ مفسِّرةٌ للموعود وهذا من فصيح كلام العرب ، وعلى هذا الوجه أَخَذَ سيبويه هذا البيت[5] ، وعلى الأول أَخَذَه

---

(١) الكتاب ١/٣٨ .

(٢) ينسب الشاهد للفرزدق ، وليس في ديوانه المطبوع ، انظره في الكتاب ١/٣٩ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٢٦ ، الافصاح للفارقي ص ٢٨٧ التصريح ١/٢٩٣ ، المقاصد النحوية ٢/٥٢٢ .

(٣) من تميم ، هم بنو عَبْدِ الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم / أنظر جمهرة أنساب العرب ص ٢٢٩ .

(٤) سورة المائدة آية ٩ ، وقد سقط من الأصل قوله تعالى : (وعملوا الصالحات)

(٥) الكتاب ١/٣٩ .

المَبِّردُ [١] ، وكلاهما عندي صحيحٌ .

مسألة :

قد تقدم أنَّه يجوز في باب ظننت وأخواتها الإلغاء مع التوسط والتأخير وأنَّ ذلك يكون على مأْخَذين ، على حَسَبِ ما تقدَّم [٢] . وأمَّا (أَعْلَمْتُ) فلا يكونُ فيها إلغاءٌ لأمرين :

أَحَدُهما : أنَّ الالغاءَ في ذلك الباب لم يكن إلاَّ بأَنْ لا يُبْنَى الكلامُ عليها ، ويكونُ الكلامُ مبنياً على الابتداء ، ثم يَطْرَأُ الإخبارُ عما بُنِيَ عليه من ظَنٍّ وعِلْمٍ وهذا لا يُتَصَّورُ هنا . لا بُدَّ أنْ يكونَ مَبْنَى الكلامِ عليها ، فتقول : أعلمتُ زيداً عمراً شاخصاً ، ولا يجوز : عمرو شاخصٌ أعلمتُ زيداً ، على جهة الإلغاء ، ويجوز على أنَّ الخبرَ أَوَّلاً بأنَّ زيداً شاخصٌ ثُمَّ تأتي بخبر ثانٍ ، وهو أنَّك قد أَعْلَمْتَ عمراً أن زيداً [٣] شاخصٌ ، فتحذِفُ الثانيَ والثالثَ للعِلْمِ ، ولم تأتِ هنا بأعْلَمْتُ لتُبَيِّن مُسْنَدَ إخبارك أنَّه عن عِلْم ، وإنَّما يكون الالغاءُ على هذه الجهة . ومن لا يجيز الاقتصارُ على الأَوَّلِ دون الثاني والثالث لا يجيزُ هذه المسألة ، فَتَفَطَّن لما ذكرتُه فإنَّه صحيحٌ .

ويظهر المنعُ في التوسيط ، أَلَا ترى أنَّك لا تقول : زيدٌ أَعْلَمْتُ عمراً شاخصٌ ، فإذا لم يكن الإلغاءُ في التوسيط فلا يكونُ في التأخير .

الثاني : أنَّك قد أَعْمَلْتَ الفعلَ في المفعول الأَوَّلِ ، فيبعُد إلغاؤُه ، لأنَّه قد أَنِسَ بالعمل ، وإنَّما يكون الإلغاءُ فيما لم يَنْصِبْ ، لأنَّه إذا أَنِسَ

---

(١) ذكر الشيخ عبد الخالق عظيمة في حواشي المقتضب ٣٣٨/٤ أنَّ المُبَرِّد انتقد قول سيبويه : « كما تقول : نبئت زيداً يقول ذاك ، أي عن زيد فقال : « وليس كذلك ، لأنَّ نَبَّأْتُ زيداً معناه : أعلمتُ زيداً ، ونُبِّئْتُ زيداً أُعْلِمْتُ زيداً ، وإن قال قائلٌ : نُبِّئْتُ عن زيد قائماً وضعه موضع حُدِّثْتُ فمبني على ضربين لا يحمل الكلام إلا على وجهه » . ثم أورد الشيخ غضيمة رَدَّ ابنِ ولاَّدِ في كتابه الانتصار ـ انتقادَ المبرِّد سيبويه » .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٣٧ .

(٣) كذا في الأصل ، ووجه الكلام : « بأن عمراً . . . أعلمت زيداً أن عمراً . . » .

بالعمل ضَعُفَ الالغاءُ ، والطريقة الأولى أقوى (١) .

مسألة :

اختلف النحويون في التعليق عن الثاني والثالث ، فمنهم مَنْ منع ذلك ، وقال : لا يجوزُ التعليقُ ، لأنَّه لما عَمِلَ في الأوَّل أَنِسَ بالعمل ، فَضَعُفَ التعليقُ ، فتقول : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً شاخصاً ، ولا يجوز : أَعْلَمْتُ زيداً لعمروٌ شاخصٌ . ومنهم مَنْ أجاز ذلك وأستدَلَّ (٢) بقوله سبحانَه : ﴿ هل نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ (٣) الآية ، ومَنْ منع التعليقَ لم يجعل (يُنَبِّئُكُم) هنا التي تَتَعَدَّى إلى ثلاثة مَفْعُولين (٤) ، وجعل الآية بمنزلة قوله تعـالى : ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّـذِينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصَّـالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِـرَةٌ وأَجْـرٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) وقد تقدَّم الكلام في ذلك (٦) وبمنزلة قوله :

* نُبِئْتُ عبدَ الله بالجو أُصْبَحَتْ * [٨٦]

على مَنْ أخذه على إسقاط حرف الجَرِّ .

والظاهر من كلام سيبويه أَنَّ التعليقَ يكونُ في هذه الأفعال (٧) ، وأَكْثَرُ

---

(١) راجع المسألة في غاية الأمل ١٠٦/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٩ .

(٢) بعد قوله : (ذلك) جاء في الأصل : « وقال : لا يجوز التعليق ، لأنَّه لما عمل في الأول أنِس بالعمل » والعبارة مقحمة .

(٣) سورة سبأ آية ٧ ، وتمام الآية ﴿ إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكمْ لَفي خَلْقٍ جَديد ﴾ وقد حملها على التعليق سيبويه في الكتاب ١٤٨/٣ ، ووجه الدّلالة من الآية كما ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٩ أنَّ « (إنَّ) إنما كُسِرت في الآية لكونِ اللام التي في خبرها مقدَّرة قبلها ، وإذا كانت مقدرةً قبلها كان الفعلُ معلَّقاً عما سدَّ مسدَّ المفعول الثاني والثالث ، ولولا ذلك لكانت مفتوحةً وانظر تقييد ابن لُبّ ل ٥٠ .

(٤) قال في الكافي ٢/ ص ٢٣ : « ويقولون في الآية : ﴿ إن ينبئكم ﴾ « هنا ليست المتعدية إلى ثلاثة مفعولين ، وإنما هي المتعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر نحو : نبأتك بكذا ونبأتك عن كذا فيكون المجرور قد حذف وجيء بالجملة مفسِّرة لذلك » .

(٥) سورة المائدة آية ٩ .

(٦) انظر ما تقدَّم ص ٤٥٣ .

(٧) أنظر الكتاب ١٤٨/٣ ، وقد أجاز التعليق ابنُ مالك وأبو حيان وعَدَدٌ من شُرَّاح الألفيَّة عند =

[٩٤] النحويين أنَّها لا تُعَلَّقُ ، وإلى هذا كان الأستاذُ أبو علي / يذهب[1] ، والأمر عندي قريب في التعليق والأَحْوَطُ ألاَّ يقعَ التعليق إلاَّ بالسماع[2] .

قوله : (وفعلٌ لا يَتَعَدَّى إلاَّ بحرفِ خفضٍ)[3] .

حروفُ الخَفْض هي : حروف الصِّفات ، وكذا سمَّاها الكوفيون[4] ، وإنما سَمَّوها بذلك لأَنَّك إذا قلتَ : دخلتُ في الدار ، فالدخول قد تَعَدَّى إلى الدار على معنى الوعاء ، لأَنَّ الدارَ مُحْتَوِيةٌ عليه ، والدخول طالبٌ له بحقيقته لأنَّ الدخول لا يُعْقَلُ إلاَّ بمدخول فيه ، كما أَنَّ الضرب لا يُعْقَلُ إلاَّ بمضروب ، قيل فيه : مفعولٌ به ، لكنْ وصل إليه بحرف الجر ، لأَنَّ الفعلَ يكْتَسِبُ منه وصفاً وهو أنه مُوْعِبٌ[5] له ، وكذلك إذا قلتَ : خرجتُ من الدار إلى المسجد ، فالخروج طالبٌ للدار والمسجد طَلَبَيْن مختلفين ، يطلُبُ الدار بأنَّه مبدؤُه ويطلب المسجد بأنَّه منتهاه ، فاحتيج إلى الحرفين لِيَدُلاَّ على هذينِ المعنَيَيْنِ في الدار والمسجد ، وهكذا تَجد جميعَ الحروف الجارَّة إذا تتبعتَها ونظرتَ إلى معانيها تجدُها دالَّةً على أوصافِ الفعل . فكلُّ فعلٍ طالبٌ محلاً لا يُعْقَلُ دونه ولا يُعْقَلُ منفصِلاً عنه ، وهو مع ذلك يكْتَسِي

= كلامهم على قول ابن مالك :

وما لمفعولي علمت مطلقاً ... للثاني والثالث أيضاً حقِّقا

انظر منهج السالك ص ٩٩ ـ ١٠٠ ، توضيح المقاصد ١/٣٩٥ ، شرح ابن عقيل ٢/٦٥ ، التصريح ١/٢٦٦ ، وانظر البحر المحيط ٧/٢٥٩ ، همع الهوامع ٢/٢٤٩ .

(١) انظر التوطئة ص ١٩٥ .

(٢) ذكر المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٤ أَنَّ الذين لا يرون الاقتصارَ على المفعول الأول هم الذين لا يجيزون التعليق ثُــمَّ قال : « وأمَّا من يرى الاقتصارَ على المفعول الأول فبلا شك أنَّ التعليقَ أيسرُ من ذلك وقد تقدَّم أنَّ الاقتصارَ هو الأقيس ، فينبغي أنَ يكون التعليقُ هو الذي يُعَوَّلُ عليه » ، ومن هنا يتضح أن ما نقله السيوطي في همع الهوامع ٢/٢٤٨ أنَّ ابن أبي الربيع يمنع الالغاء والتعليق في هذا الباب غيرُ دقيق .

(٣) الجمل ص ٤٣ .

(٤) انظر شرح المفصل ٨/٧ ، التصريح ٢/٢ ، همع الهوامع ٤/١٥٣ .

(٥) في الأصل : « وموعباً » .

منه وصفاً فلا يصل إليه إلاَّ بحرف ، وما طلبه ولم يَكْتَسِ منه وصفاً تَعَدَّى إليه بنفسه ، نحو : الضَرْب والقَتْل . وستتبيَّنُ أقسامُ هذا كلِّه في باب حروف الجر [1] .

فإذا صحَّ ما ذكرتُه وتبيَّنَ علمتَ أنَّك إذا قلتَ : خرجتُ من الدَّار أَنَّ الفعلَ طَالِبٌ للدار ، وأنَّ الحرفَ المضيفَ الدَّالَّ على الوصف طالبٌ أيضاً للدار ، الفعلُ يطلُبُه بالنَّصب ، لأنَّه فضلةٌ ، والحرفُ يطلبه بالخفض ، لأنَّه أضاف الأَوَّل إلى الثاني ، فاجتمع على اسمٍ [2] طالبانِ بالعمل ، فلم يمكن ظهورُ العملين ، لأنَّه لا يمكن أن يُنْصَبَ الاسم ويُخْفَضَ في حالٍ واحدةٍ ، فلم يَكُن بُدٌّ من إعمال أحد العاملين وتعليق الآخر ، فكان ظهورُ عملِ الحرف أولى من ظهور عمل الفعل لأمرين :

أَحَدُهما : أنَّ الحرفَ أقربُ .

الثاني : أَنَّ الفعلَ قد صَحَّ تعليقُه بما ذكرتُه في فصل ما يَتَعَدَّى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصارُ على أحدهما دون الآخر ، ولم يَصِحَّ تعليقُ الحرف إلاَّ فيما ذكرتُه ، مما لم يُحْفَظ له نظيرٌ ، وهو قول الشاعر :

* ولا لِلْمَابِهِمْ أَبَـداً دواءُ * [٧٥]

وقد صَحَّ تعليقُ الاسم ، وإن كان قليلاً ، حكى سيبويه : قَطَعَ الله يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالها [3] وأنشد :

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٨٣٨ ـ ٨٣٩.

(٢) في الأصل : « اسمين » .

(٣) لم أجد هذا في الكتاب المطبوع ، والمشهور أَنَّ الذي حكى ذلك هو الفراء ففي معاني القرآن ٣٢٢/٢ « وسمعت أبا ثروان العكلي يقول : قَطَعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قاله » ونقل ما حكاه الفراء أبو بكر بن الانباري في المذكر والمؤنث ص ٥٩٨ ، وابن جنى في الخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٢٩٨/١ ، وابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١٩٤ ـ ١٩٥ ، وابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٤ ، وقد وردت العبارة كما رواها المؤلف في توضيح المقاصد ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٥/٢ ، همع الهوامع ٥٨/٣ .

٨٧ـ يا مَنْ رأى عارِضاً أُسَرُّ بـه   بين ذِراعَيْ وجَبْهَـةِ الأَسَـدِ [١] .

فلا بُدَّ أنْ يكونَ الأسدُ مخفوضاً بأَحَد الاسمينِ ، والآخر معلَّقٌ ، لما ذكرتُه من أنَّه لا يَصِحُّ أنْ يعملَ عاملان في معمولٍ واحد . فقد صحَّ أنَّ الأفعال تُعلَّق ، وأنَّ الأسماءَ يكون فيها التعليقُ قليلاً ، وفي ضرورة الشِّعر ، وأنَّ الحرفَ لا يكون فيه ذلك فيجب عن هذا أنْ يقالَ في قول العرب :

لا أَبَا لزيدٍ [٢] : إنَّ زيداً مخفوضٌ بحرف الجرِّ الزائـد ، والاسمُ معلَّقٌ ، ولا يقال إنَّه مخفوض بالاسم المضاف إليه [٣] ، والحرف معلَّقٌ ، لأنَّ الحروف لا تُعَلَّقُ ، والأسماءُ قد صحَّ فيها ذلك ، وهذا الذي ذكرتُه هو مذهبُ ابن جنى وحُذَّاقِ هذه الصَّنْعة [٤] .

فإن قلتَ : الحرفُ زائـدٌ ، والاسمُ ليس بزائد ، فالاسم أقوَى من الحرف ، فيجب أنْ يُنْسَبَ إليه العملُ .

قلتُ : الحرفُ يعمل وإن كان زائداً كعَمَلِه غيرَ زائدٍ ، وليس أحدهما بأقوى من الآخر في العمل ، فالزيادةُ وعدمُ الزيادةِ ليس لها تأثيرٌ في هذا الموضع .

---

(١) البيت للفرزدق كما في الكتاب ١/١٨٠ ، ديوان الفرزدق (شرح الصاوي) ص ٢١٥ نقلا عن الكتاب ، وأنظر معاني القرآن ٢/٣٢٢ ، المقتضب ٤/٢٢٩ ، المذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٥٩٧ ، الخصائص ٢/٤٠٧ ، سر صناعة الاعراب ١/٢٩٧ الحلل ص ٢١٣ ، شرح المفصل ٣/٢١ ، ضرائر الشعر ص ١٩٤ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢ ، رصف المباني ص ٣٤١ ، توضيح المقاصد ٢/٢٨٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٩٨ ، ٨٠٩ ، شرح شواهده ٢/٧٩٩ ، خزانة الأدب ١/٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ .

(٢) من ذلك قول جرير :

يـا تـيم تـيم عَـدِيٍّ لا أبـا لـكُمُ   لا يـوقِـعَـنَّـكُمُ فـي سَـوْءَةٍ عُـمَـرُ

انظره في ديوانـه ١/٢١٢ ، الكتاب ١/٥٣ ، ٢/٢٠٥ ، شـرح أبياتـه لابن السيرافي ١/١٤٢ ، المقتضب ٤/٢٢٩ ، الجمل ص ١٧٠ ، أمالي ابـن الشجري ٢/٨٣ .

(٣) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٧ .

(٤) انظر الخصائص ٣/١٠٦ ، الجنى الداني ص ١٠٨ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٦ .

وقد يكونُ الفعلُ يَطْلُبُ شيئينِ من جهة المعنى يَكْتَسِي من أَحَدِهما وصفاً ولا يكتسي من الآخر، فَيَتَعَدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجرِّ من ذلك: ضربتُ زيداً بالسَوْط، وقتلتُ زيداً على الحائط، وهذا كثيرٌ، ومن هذا: رَكِبْتُ الفرسَ إلى أبيك [1]، فَرِكِبْتُ يَطْلُبُ الفرسَ بنفسِه، ولا يَصِلُ إلى الأَب إلَّا بحرف جر.

فيجب أَنْ يُنْصَبَ الفرسُ، ويُخْفَضَ الأَب [2] بحرف الجرِّ، فَيَصِحُّ أَنْ يقالَ على هذا: إنَّ (رَكِبَ) يَتَعَدَّى بنفسه، ويصحُّ فيه أيضاً أَنْ يقالَ: إنَّه يَتَعَدَّى بحرف الجرِّ، لأَنَّه يَنْصِبُ الفرسَ، ولا يصل إلى الأَب إلَّا بحرف الجرِّ، فعلى هذا قولُ أبي القاسم رحمه الله: رَكِبْتُ إلى أبيك [3] صحيحٌ، وإنْ كان يَصِلُ إلى الفرسِ بنفسه، ورأيتُ بعضَ مَنْ لم يضْبِط هذا الفصلَ يقولُ: إنَّما هو (رَكَنْتُ) بالنون، وليس بالباء [4]، لأَنَّ (ركبت) يَتَعَدَّى بنفسه، فيقال له: لا يصِلُ إلى الأب إلَّا بحرف الجر، فهو من هذا الفصل / إذا تَعَدَّى إلى الأب، وإلى كل مَنْ يُرْكَبُ إليه، وهو يَتَعَدَّى [٩٥] بنفسه إذا تَعَدَّى إلى الفرس وإلى كلِّ مركوب. وهذا الذي ذكرتُه صحيحٌ [5].

قوله: (وفعل يَتَعَدَّى بحرف جَرٍّ وبغير حرف جَرٍّ) [6].

---

(١) في الأصل: «إلى زيد»، وما أثبتُّهُ يُقَرِّبه قولُه بعد «ولا يصل إلى الأب إلا بحرف...».
(٢) في الأصل: «السوط» لكن قوله: فيجب أن يُنْصَبَ الفرس يقتضي أن يكون المخفوض هو الأب.
(٣) الجمل ص ٤٣.
(٤) اصلاح الخلل ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٥) نقل المؤلف في إملائه ص ٥٣ هذا التوجيه لكلام الزجاجي عن شيخه أبي علي الشلوبين، وفي شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٠٩: وقال أبو علي الشلوبين: الذي ثبت في جميع النسخ: ركبت بالباء وإنما أراد أبو القاسم أن هذا الفعل لا يتعدى إلى المذكور بعده في هذا المثال إلا بحرف خفض، وهذا هو الصواب أن شاء الله، وانظر شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ل ٥.
(٦) الجمل ٤٣.

هذا الفصل يوجد على ثلاثة أقسام [١] :

أحدها : أَنْ يكونا أَصلين واختلف تعديه لِلَحْظَيْنْ مختلفين ، ومن ذلك (جاء) تقول : جئتُك ، وجئتُ إليك ، فَمَنْ قال : جئتُك ، لَحَظَ قصدتك ، ومَنْ قال : جئتْ إليك لَحَظَ : وَصَلْتُ إليك ، أو مشيتُ إليك ، فإنَّ (قَصَد) تصل بنفسها ، و (وَصَل) تَصِل بحرف الجر .

الثاني : أَنْ يكونَ الأصلُ حرفَ الجرِّ ثُمَّ أسقِطَ حرفُ الجر ، فظهر عَمَلُ الفعل ، لأنه طالبُ الاسمَ بالنصب ، ومنع من ظهور النصب عَمَلُ [الحرف] [٢] وعدم تعليقه ، على حَسَب ما ذكرتُه [٣] ، فإذا زال الحرفُ زال المانع فظهرَ النصبُ ، ومن ذلك شَكَرْتُ لِزيدٍ ، وشَكَرْتُ زيداً قال تعالى : ﴿أَنِ اشْكُرْ لي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [٤] ولو تَعَدَّى بنفسه لكان : اشكُرْني ووالديك . وقال تعالى : ﴿ واشْكُرُوا لَهُ ﴾ [٥] ، ولا يُوْجَد شَكَرَ في كلام العرب يَتَعَدَّى إلاَّ بحرف جر في الأكثر ، وجاء قليلاً يَتَعَدَّى بنفسه ، فيجب [٦] فيما كَثُر واطَّرَدَ أَنْ يُدَّعَى فيه أَنَّه أَصلٌ ، وما قلَّ ولم يَطَّرِد أَنْ يُدَّعَى فيه أنَّه فَرعٌ ، وكذلك نَصَحْتُ لك ونَصَحْتُك ، الأكثر فيه نَصَحْتُ لك ، قال تعالى ﴿ وأَنْصَحُ لَكُمْ ﴾ [٧] ، ونَصَحْتُك قليلٌ [٨] ، فيجب أَنْ يُدَّعى أَنَّ القليلَ فَرْعٌ عن الأكثر ، ومن ذلك : دخلتُ الدَّارَ ، ذهب سيبويه وأبو علي

---

(١) انظر القسمين الأول والثاني في شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٩ .
(٢) تكملة يتم بها الكلام .
(٣) انظر ما تقدم ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨ .
(٤) سورة لقمان آية ١٤ .
(٥) سورة العنكبوت آية ١٧ .
(٦) في الأصل : « ما » .
(٧) سورة الاعراف آية ٦٢ .
(٨) ذهب ابن درستوية إلى أنَّ نصح مما يتعدى إلى مفعولين إلى احدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر / أنظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١/١ .

ومَنْ تَبِعَهما ، إلى أَنَّ الأَصْلَ حرفُ الجرِّ [1] وأَنَّ اَلأَصْلَ : دخلتُ في الدار ، ثم أُسْقِط حرفُ الجرِّ ، فانتصب الاسمُ ، لما ذكرتُه من زوالِ مانعِ ظهورِ النصب .

وذهب الجَرْمي إلى أَنَّ : دخلتُ الدَّارَ ، ودخلتُ في الدَّارِ أصلانِ وأَنَّ (دخلتُ) بمنزلة (جاء) تَتَعَدَّى [2] تارةً بنفسها ، وتارةً بحرفِ الجرِّ ، وليس أَحَدُهما بأصلٍ للآخر [3] . ورَدَّ أبو علي على هذا القول واستدلَّ على أَنَّ الاصلَ حرفُ الجر بخمسةِ أَدِلَّة [4] :

أَحَدهـا : أنَّ (دخلتُ) بمعنى (غُرْتُ) ، و (غار) لا يَتَعَدَّى إلاَّ بحرف الجرِّ ، فيجب لما هو بمعناها أَلاَّ يَتَعَدَّى إلَّا بذلك الحرفِ . وهذا هو الأكثرُ ، وهو الأصلُ ، ولا يُعْدَلُ عنه إلاَّ بأَنْ تَجِدَ العربَ قد خالفت ذلك فَتَحْفَظَهُ وتَنْظُرَ وجهَهُ ، وتقولَ : لُحِظَ في هذا غيرُ ما لُحِظَ في الأكثرِ ، وإن كان المعنى واحداً ، فالتأويلُ مختلفٌ .

الثاني : أنَّ (دَخَلَ) ضِدُّ (خَرَجَ) والشيءُ يجب أَنْ يجريَ على قياس ضِدِّهِ ، وخرج لاَ يَتَعَدَّى إلَّا بحرف جرٍّ ، فيجب لدخل أَلَّا يَتَعَدَّى إلَّا بحرف جر ، لأنَّ الضِدَّ والمِثْلَ سواءٌ في هذا النوع .

الثالث : أن فَعَلَ إذا كان متعدياً [5] ، فالأكثرُ في مصدره أَنْ يكونَ

---

(١) انظر الكتاب ٣٥/١ ، الايضاح ١٧١/١ ، وأنظر أيضاً الأصول ٢٠٤/١ ، شرح المقدمة المُحْسِبة ٣٠٧/٢ .

(٢) في الأصل : « يتعدى » .

(٣) ينسب ما ذهب إليه الجرمي إلى أبي الحسن الأخفش، وبه أخذ المبرِّد / وعزاه ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١١٦ إلى الجرمي وابن السراج أنظر المقتضب ٦/٤ « الحاشية » ، ٣٣٧ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٨/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/١ ، شرح الكافية للرضى ١٨٦/١ ، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ل ١٩ ومما يحسن ذكره هنا أنَّ ابن السراج رجَّح في الأصول ٢٠٤/١ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من أن دَخَلَ غير متعدٍ .

(٤) انظر الايضاح ١٧١/١ ففيه الأدِلَّةُ الخمسة مختصرةً ، وانظر الكافي ٢/ ص ١٤ .

(٥) هكذا في الأصل « متعدياً » وهو خطأ ، والصواب : « إذا كان غير متعد » ، وربما كان في =

على فُعُول نحو: خُروج وغُرور، ودَخَل: وجدنا مصدَرَهُ علـى فُعُول، قالوا: دَخَلْتُ دُخُولا، فإن جعلتَ الأصلَ: دخلتُ في الدَّار فيكونُ غيرَ متعدٍ من قولك: دَخَلْتُ الدَّار، وجاء المصدر على الأكثر والأغلب، وإذا جعلنا دخل من قولك: دخلتُ الدارَ ليس أصله: دخلتُ في الدار فيكون متعدِّياً، ويكونُ مصـدَرُه على فُعُولٍ على غير قياس، ومهما قدرنا على البقاء على الأَصْلِ والأكثر فلا ينبغي أَنْ يُخْرَجَ عنه إلى الشاذِّ المُنْكَسِر.

فإن قلتَ: إسقاطُ حرف الجِّر أيضاً خارجٌ عن القياس.

قلتُ: إسقاطُ حرفِ الجرِّ - وإن كان قليلاً - أكثرُ في مجيء غيـرِ المُتَعَدِّي على فُعُول، وإذا تعارض الضعيفانِ حُمِلَ على أَحْسَنِهما وأَقَلِّهما ضَعْفاً.

الرابع: أَنَّ فَعَلَ إذا كان غيرَ متعدٍ، فالنقل فيه بالهمزةِ مَقِيسٌ، وإذا كان متعدِّياً فالنقلُ فيه بالهمزة غيرُ مَقْيس، وإنَّما يُرْجَعُ فيه إلى السَّماع، لكثرةِ النَّقْل في غير المتعدِّي وقِلَّته في المتعدِّي.

وقد سُمِع: أدخلتُه الدَّارَ، فإن جعلتَ: دَخَلْتُ على إسقاط حرف الجرِّ كان غيرَ متعدٍ، وكان النَّقْلُ فيه قياساً، وجارياً على الأكثر، وإن جعلتَ: دَخَلْتُ الدَّارَ أصلاً كان نقله بالهمزةِ على غيرِ قياسٍ، وجاء على الأقلِّ، وإذا دار الشيءُ بينَ القياس والسَّماع فحَمْلُه على القياس أولى.

الخامس: النَّقْلُ بالباء إنَّما سُمِع في غيرِ المتعَدِّي، ولم يُسْمَع في المُتَعَدِّي إلاَّ فيما لا بالَ له، وقد سُمِع هنا: دخلتُ بزيدٍ على معنى أدْخَلتُه، فينبغي أَنْ يُدَّعى في: دَخَلْتُ الدَّار، أَنَّه على اسقاطِ حرفِ الجرِّ، ليكونَ غيرَ متعدٍ فيكونُ نقلُه بالباء على القياس وجاء على الأكثر. فقد تَحصَّل بما ذكرتُه أَنَّ / الخمسة ترجِع إلى ثلاثة: [٩٦]

= الكلام سقطاً ويكون الكلام هكذا «إذا كان متعدياً، فالاكثر في مصدره أن يكون على فعل نحو قَتْل وضَرْب، وإذا لم يكن متعدياً ..».

أَحَدُها : النَّظِيرُ .

الثاني : النَّقِيضُ .

الثالث : الحُكْمُ .

ومما يُسْتَدَلُّ به في هذا النوع أيضاً الاطِّرادُ ، فإذا وجدتَ حرفَ الجرِّ مطَّرداً ووجدتَ الاسقاطَ غيرَ مطَّرِد ، فيجبُ أَنْ تَحْكُمَ على المطَّرِدِ بأَنَّه الأَصلُ ، وعلى المُنْكَسِر غير المطَّرد أَنَّه ثانٍ .

الثالث : أَنْ يكونَ الأصلُ أَنْ يَصِلَ بنفسه ، ويكونُ حرفُ الجرِّ زائداً ، وذلك قولهم : قرأتُ السُّورَةَ، وقرأتُ بالسورة [1] . الأَصْلُ : قرأتُ السُّورةَ ثم زِيْدَ حرفُ الجرِّ ، والباءُ تُزَادُ في المفعول قال اللهُ سبحانَه : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَـرَىٰ ﴾ [2] وقال تعـالى في موضـع آخرَ: ﴿ وَيَعْلَمُـونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ المُبِيْنُ ﴾ [3] .

والدليلُ على أَنَّ الأصلَ في قرأتُ بالسُّورة : قَرَأْتُ السُّورَةَ أَنَّ (قَرَأْتُ) بمعنى (تَلَوْتُ) ، و (تَلَوْتُ) تَتَعَدَّى [4] بنفسها ، فينبغي أَنْ تَدَّعِيَ في (قرأتُ) أَنَّها مُتَعَدِّيَةٌ بنفسها ، ما وُجِد لذلك سبيلٌ ، وقد وجَدْنا ، فإنا ادَّعينا الزيادةَ في الباء ، والباءُ قد صحَّت زيادَتُها في الفاعلِ ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْداً ﴾ [5] الباءُ زائدةٌ للتوكيد . وكذلك التَّعجب نحـو : أحسنْ بزيدٍ ، البـاءُ زائدةٌ ، وهي لازمـةٌ ، وسيأتي بيـانُ هذا في بـاب التَّعجب .

---

(١) قال أبو علي الفارسي في الايضاح ١٧١/١ : « وقد تزاد في الأفعال المتعدية حروف الجر ، وذلك قولك : قرأت بالسُّوْرَة ، وقرأت السُّورة » ومما جاء من ذلك قول الشاعر :

هن الحرائر لا رَبَّاتِ أحمرةٍ   سُودُ المحاجر لا يقرأن بالسُّور

مجالس ثعلب ٣٠١/١ ، مغنى اللبيب ص ١٤٧ ، ٨٨٥ ، خزانة الأدب ٦٦٧/٣ .

(٢) سورة العلق آية ١٤ .

(٣) سورة النور آية ٢٥ .

(٤) في الأصل : « يتعدى » .

(٥) سورة النساء آية ٧٩ .

وقالوا : ليس زيدٌ بقائم [1] ، الباءُ زائدةٌ بلا خلافٍ ، لأَنَّ الأصلَ : ليس زيد قائماً ، وخبرُ ليس مُشَبَّهٌ بالمفعول ، فلو كانت لا تُزاد في المفعول لم تُزد فيما انتصب على التشبيهِ به . وكذلك قالوا : ما زيدٌ بقـائمٍ ، والأَصْلُ : ما زيدٌ قائماً [2] ، وخبرُ (ما) مُشَبَّهٌ بما شُـبِّه بالمفعول ، وقد زيدتِ الباءُ في المبتدأ لأَنَّه مُشَبَّهٌ بالفاعل ، فزِيْدَت فيه كما زيدت في الفاعل ، قالوا : بَحَسْبِكَ زيدٌ [3] والأَصْلُ : حَسْبـك زيدٌ « وزِيدَتْ في الخبر ، لأَنَّه مُشَبَّهٌ بالفاعل أيضاً . وهذا كلُّه منه ما قد مضى ومنه مـا سيأتي [4] .

وكذلك أيضاً : عَلِمْتُ بأَنَّ زيداً قائمٌ ، الأَصلُ فيه : عَلِمْتُ أَنَّ زيداً قائمٌ ؛ لأَنَّ عَلِمْتُ هنا بمعنى عَرَفْتُ وعَرَفْتُ لا تَتَعَدَّى إلَّا بنفسها فعَلِمْتُ كذلك ، وهذا كلُّه راجعٌ إلى السَّماع ، لا يقال منه إلَّا ما قالته العربُ .

فليس كلُّ فعل يصل بحرف الجر يجوز لك أَنْ تُسْقِطَ منه حرفَ الجرِّ وكذلك ليس كلُّ ما يصلُ بنفسه لك أنْ تزيدَ فيه حرف الجرِّ وكذلك كلُّ ما يَتَعَدَّى تارةً بنفسه ، وتارةً بحرفِ الجرِّ وليس أَحَدُهما أصلاً لـلآخر ليس بقياس .

فهذه الأقسامُ الثلاثةُ يُوْقَفُ فيها حيثُ وقفتِ العربُ ، ولا تَتَعَدَّى ، ولذلك قال أبو القاسم : (وإنَّما هذا في أفعالٍ مسموعة تُحْفَظُ ولا يقاس عليها) [5] . ثم أتى بقوله تعالى : ﴿ وإذا كَالُوهُم أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [6] أَخَذَ أبو القاسم هذه الآية على أَنَّ (هُم) مفعولةٌ بكال ، والتقديرُ : وإذا كالوا أو وزنوا ، وتقول : كِلْتُك وكِلْتُ لك على معنى أعطيتُك ، فمن قال : كِلْتُك

---

(١) (٢) (٣) انظر الجنى الداني ص ٥٣ ـ ٥٤ ، مغنى اللبيب ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٤٥٢ .

(٥) الجمل ص ٤٤ .

(٦) سورة المطففين آية ٣ ، وانظر توجيه الآية في تأويل مشكل القرآن ص٢٢٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/٦٤٩ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٣ .

لَحَظَ معنى أعطيتُك[1] ومن قال : كلت لك لحظ معنى حُطْتُ الشَّيءَ لك ، فهما أصلان ، ولا يُدَّعَى أنَّ الأَصلَ حرفُ الجرِّ ؛ لأن تَعَدِّيَ الفعلِ بنفسه ووصوله بغير حرف جرٍ أكثرُ ، ولأَنَّه أظهر .

ولا يُدَّعَى انَّ اللام زائدةٌ ، لأنَّ زيادةَ اللام في المفعول لم تَثْبُت ، وذهب المُبَرِّدُ إلى زيادتِها ، واستدلَّ على ذلك بقوله سبحانَه : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [2] تأويله : رَدِفَكُم [3] ، ويُمكنُ [4] أَنْ تكونَ هذه الآية على التضمين ، كأنَّه ضُمِّنَ معنى خَلَص لكم . ولا يَثْبُتُ بمُحْتَمِلٍ قاعدةٌ . والتضمينُ كثيرٌ في كلام العرب ، وفي القرآنِ ، قال الله تعالى : ﴿ ونَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ [5] فهذا والله أعلم . على تضمين خَلَّصْنَاهُ من القوم ، لأَنَّ (نَصَرْنَا) انَّما تَتَعَدَّى بعلى ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ [6] ضُمِّنَ معنى كأَنَّك سائلٌ عنها ، لأنَّ الحَفِيَّ بها سائلٌ عنها ، وإذا تَتَبَّعْتَ كلامَ العرب وجدتَ هذا كثيراً .

ومن الناس مَنْ أَخَذَ الآيةَ على أَنَّ (هُم) توكيدٌ للضمير ، وهو ضميرٌ منفصلٌ كما تقول : الزيدون ضربوا هم [6] . والظاهرُ ما ذهب إليه أبو القاسم لأنَّ قبله : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوفُونَ ، وإِذَا كَالُوهُم ﴾ [7] فالضميرُ عائدٌ على النَّاسِ ، والآخِرُ قول «ليس بالبعيد، وإن كان الآخَرُ»[7] أظهرَ منه[9].

---

(١) ذكر السهيلي في نتائج الفكر ص ٣٥٣ ، وتبعه ابن القيم في بدائع الفوائد ٧٤/٢ أنَّ في حذف اللام تضمين الفعل المبايعة والمعارضة .

(٢) سورة النحل آية ٧٢ .

(٣) المقتضب ٣٦/٢ ، وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢٢٧/٢ .

(٤) سورة الأنبياء آية ٧٧ .

(٥) سورة الاعراف آية ١٨٧ .

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٤٦٣/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٠٠/٢ .

(٧) سورة المطففين آية ٢ ، ٣ .

(٨) هكذا في الأصل . والأظهر أن يقولَ : « الأول » .

(٩) مما يرجحه انَّ « هم » لو كانت ضميراً مرفوعاً مؤكداً للواو لكتبت « كالوا » بألف بعد واو الجماعة / انظر مشكل اعراب القرآن ٤٦٣/٢ .

باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية

اعلم أنَّ المنصوبَ على قسمين : منصوبٌ عن تمام الاسم . ومنصوبٌ عن تمام الكلامِ والمنصوبُ عن تمام الاسم : ما انتصب بَعْدَ الأعداد والمقادير ، وما / جرى مَجْراها وذلك ، نحو قولك : لي مِثْلُك عالِماً ، [٩٧]

والمنصوبُ عن تمام الكلام مفعولٌ ومشبَّهٌ بالمفعول ، فالمفعولات خمسٌ :

المفعول به ، وهو الذي ذكره في الباب المتَقَدِّم ، وهو الذي تَخْتَلِفُ الأفعالُ بالنسبةِ إليه على حَسَبِ ما تَبيَّن .

والمفعول المطلق : وهو المصدرُ الذي اشْتُقَّ منه الفعلُ ، إذا تَعَدَّى إليه فعله نحو : ضربتُ زيداً ضَرْباً ، وجميع الأفعال تَتَعَدَّى إلى المفعول المطلق لأنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ أَنْ يكونَ مشْتَقّاً من حَدَث .

الثالث : المفعولُ فيه : وهو ظَرْفُ الزمان ، وظَرْفُ المكان . وجميعُ الأفعال تَتَعَدَّى اليهما ، لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ أَنْ يقعَ في زمان ، ولا بُدَّ من مكان يحتوي على الفعل ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ(١) .

الرابع : المفعول معه ، وليستِ الأفعالُ كُلُّها تَتَعَدَّى إلى المفعول معه .

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٤٧٧ فما بعدها .

وذلك استوى الماءُ والخشبةَ[1] . واختلفَ الناسُ في المفعول معه ، فمنهم : مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّه قياسٌ ، ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّه سماعٌ ، فيُتَوَقَّفُ فيه على ما سُمع من العرب[2] ولا يَتَعَدَّى إلى غيره بالقياس على ما سُمع من العرب ولم يذكره[3] أبو القاسم هنا وذكره في النصف الثاني[4] ، لأنَّ الأفعالَ لا تلزم أن تَتَعدَّى إليه وقد يكونُ مذهبُه أنَّه يُحْفظُ ولا يُقَاسُ عليه .

الخامس : المفعولُ من أَجْله : وهو عِلَّةُ الفعل ، وله شروطٌ على حَسَبِ ما يَتَبَيَّن ، ولم يذكره أبو القاسم هنا ، لأنَّه ليس كلُّ ما هو عِلّةُ الفعل يكونُ منصوباً ، وكُلُّ ما هو علَّة الفعل يُسْتَعْمَل بحرف الجر .

فحرفُ الجر هو الأَصْلُ في المفعول من أَجْله ، فلذلك لم يذكره هنا ، وقد ذكره في النصف الثاني[5] وهناك يتبيَّن مُسْتَوْفىً .

والذي ينتصِبُ على التشبيه بالمفعول فيه الحالُ ، والذي يَنْتَصِبُ على التشبيه بالمفعول معه الاستثناءُ ، والذي يَنْتَصِبُ على التشبيه بالمفعول به خَبَرُ كان ، وخَبَرُ ما ، واسمُ إنَّ ، ومفعولي ظننتُ، وقد تقدَّم الكلام فيهما[6]، واسم لا فيمن شبَّهَهَا بإنَّ، وهو الأكثرُ، وخبرُ لا فيمن شَبَّهَهَا بليس والتمييزُ الذي يُعمل فيه الفعلُ ، وهو تمييزُ الفاعل على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ بَعْدُ فالذي ذكره في هذا الباب : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، وما شُبِّه بالمفعول فيه ، وهو الحال ، لأنَّ كلَّ فعل يَتَعَدَّى اليها ، وإنَّما[7] لم يذكر

---

(١) انظر الجمل ٣٠٦ ، الايضاح ١/١٩٣ .

(٢) قال الفارسي في الايضاح ١/١٩٥ : « قال أبو الحسن : قومٌ من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه » وقوّى هذا القول الثاني » وانظر الكافي ٢/ ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٣) في الأصل كُرِّرت العبارة (ولا يَتَعَدَّى ـ ما سمع) .

(٤) الجمل ص ٣٠٦ .

(٥) المصدر نفسه ص ٣٠٩

(٦) انظر ما تقدم ص ٤٣٢ .

(٧) في الأصل : « وإن لم »

غيرهما من المفعولات ، ولا ما شُبِّه بالمفعول به ، ولا ما شُبِّه بالمفعول معه ، لأنها لا يَتَعَدَّى اليها كلُّ فعل .

قوله : (اعلم أن كل فعل مُتَعَدِّياً كان أو غَيرَ مُتَعَدٍ فإنَّه يَتَعَدَّى إلى أربعة اشياء ، وهي المصدر والظرف من الزمان ، والظرف من المكان ، والحال)[1] .

لم يقل إنه لا يَتَعَدَّى إلى غيرها ، فيُعْتَرَضُ عليه بالمفعول معه وغيره مما ذكرتُه وقد بيّنتُ لِمَ خَصَّ هذه الأربعةَ بالذكر ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ أن يَتَعَدَّى إليها بنفسه ، وما عداها قد يَتَعَدَّى اليها وقد لا يَتَعَدَّى .

قوله : (فأَمَّا المصدرُ فهو اسمُ الفعل)[2] .

يريد الاسمَ المأخوذ منه الفعل ، كما تقول : ترابُ الآنية ، وذهبُ السِّوار ، وفِضَّةُ الخلخال ، وقد تَقَدَّمَ هذا في أول الكتاب مستوفىً[3] .

قولُه : (والفعلُ مشتَقٌّ منه)[4] .

توكيدٌ وبيانٌ . اعلم أنّ الفعلَ إنما يَتَعدَّى إلى المصدر ، لدَلالته عليه بحروفِه ، فالقياسُ أَلَّا يَتَعَدَّى إلَّا الى المُبْهم ، وذلك نحو : قام قياماً ، وقَعَد قُعوداً ، لأنَّه الذي يقتضيه ، ويدلُّ عليه بحروفه لكنَّ العربَ اتَّسَعَت ، فعدَّتْه إلى ما كان مُخْتَصاً منه ، لاندراج المختَصِّ تحتَ المُبْهم ، فتقول : ضربتُ ضرباً شديداً ، وضربتُ ضَرْبَتَيْنِ ، ولأَنَّك اذا قلتَ : ضربتُ ضَرْباً ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ هذا الضَرْبُ على صفة ، فبتقدير أَنْ يكونَ شديداً فقد تَعَدَّى الى الشديد حين قلتَ : ضربتُ ضَرْباً ، فلما تَعَدَّى إليه على هذا الوجه تَعَدَّى

---

(١) الجمل ص ٤٤

(٢) الجمل ص ٤٤ .

(٣) انظر ما تقدم ص ١٦٨ .

(٤) الجمل ص ٤٤ .

إليه مُبَيَّناً ، وكذلك أيضاً إذا قلتَ : ضربتُ ضَرْباً فمعلومٌ أَنَّ الواقعَ من الضَرْب له عَدَدٌ فبتقدير أَنْ يكون ضَرْبَتَيْنِ ، فكأنك حين قلت : ضربتُ ضرباً قلتَ : ضربتُ ضَرْبتَيْنِ ، وقالوا : ضربتَ ثلاثَ ضَرْبات .

ولمـا كان القَهْقَري اسماً للرجوع الذي على صفةٍ قالوا : رجعتُ القَهْقَرى ، وقعدتُ القُرْفُصَاءَ[1] ، تريد القُعود الذي على صفة كذا .

[٩٨] وقالوا : ضربتُه سَوْطاً[2] ، فسَوطٌ اسم وُضِعَ موضعَ المصدر / ومن هذا قولُه سبحانَه : ﴿ لَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً ﴾[3] تأويلُه : ضِراراً قليلا ولا كثيرا ،

فقد تَحَصَّلَ من هذا كُلِّه أَنَّ المصادرَ على أربعِ أقسام :

أَحَدُها : المُبْهَمُ .

الثـاني : المُخْتَصُّ . وهـو ينقسم قسمين : أَحَـدُهمـا : المختصُّ بالنوع . الثاني : المُخْتَصُّ بالعَدَدِ . فمثالُ النوع قولُك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً . ومثال العَدَدِ قولك ضربتُ زيداً ضَرْبَتَيْنِ .

الثالث : ما كان نوعاً منه ، وذلـك نحو : رَجَـعَ القَهْقَرى، وقعـد القُرْفُصاءَ .

الرابع : أَنْ يكونَ اسماً وُضِعَ موضِع المصدر ، نحو قوله : ﴿ لَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئـاً ﴾ ، ومن هذا النـوع : مررتُ بـزيدٍ وَحْدَهُ ، ومررتُ بـالقوم خمستَهم ، ومررتُ بالقومِ ثلاثَتَهم ، فهذه وما أَشْبَهَهَا إنَّما وقعت موقعَ المصادر .

---

(١) انظر الكتاب ٣٥/١ ، الايضاح ١٦٨/١ ، الكافي ٢/ ص ٥.

(٢) انظر همع الهوامع ١٠٣/٣ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٤٤ ، وترك المصنف الفاء من قوله جل شأنه: (فلن يضرَّ) ومثل هذا يرد عند الأقدمين كما ذكر الأستاذ / عبد السلام هارون في تحقيق النصوص ونشرها ص ٥١ ـ ص ٥٢ .

وكذلك : مررت بهم طُرّاً ، إلَّا أنَّ هذه أسماءٌ وُضِعَت موضِعَ المصادر الموضوعةِ موضعَ الأحوال .

وهذه المصادرُ بالنسبة إلى الفعل العامل فيها على ثلاثةِ أقسام :

أَحَدُها : أنْ يكونَ الفعلُ ظاهراً ، وذلك نحو ضربتُ ضَرْباً .

الثاني : أنْ يكونَ المصدرُ قد نابَ منابَ الفعلِ العاملِ فيه ، وذلك نحو : ضَرْباً زيداً .

تريد : اضرِبْ زيداً ، ونحو قولك : « زيدٌ منطلقٌ ظَنّاً ، ولا يظهرُ الفعلُ ، ومنه ما يجوزُ إظهارُه ، وذلك نحو قوله : أتيتُه رَكْضاً ، ويجوز : أتيتُهُ أركضُ رَكْضاً .

الثالث : أنْ يكونَ الفعل محذوفاً دَلَّ عليه ما تقدَّمَ من الكلام ، وذلك نحو قوله سبحانه : ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾[1] ؛ لأنَّ قبله : ﴿ وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُها جَامِدَةً وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾[1] فهذا يدلُّ على الصُنْع العجيب ، فَأَكَّدَهُ بقوله سبحانه : ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ وهذا النوع كثيرٌ في القرآن .

قولُه : (وهو منصوبٌ أبداً اذا أطلقتَ الفعلَ عليه في موضعه)[2].

يَحْتَمِلُ هذا اللفظ عندي وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يريدَ إذا جَئتَ به بشروطه ، وهو أنْ تأتيَ به بعد فعلِه المأخوذِ منه ، نحو : ضربتُ ضَرْباً ، وقمتُ قِياماً ، فان جئتَ بـه بعد غيرِ فعله المأخوذ منه ، كان بمنزلة الأسماء ، فَيُرْفَع إن كان فاعلاً ، ويُنْصَبُ إن كان مفعولاً ، ويُخْفَضُ إن دَخَلَ عليه حرفُ جرٍّ ، نحو قولك : أعجبني جلوسُك ، فيرتفع الجلوس هنا بأعجبني ، كما يرتفع به ما ليس مصدراً ،

---

(١) سورة النمل آيـة ٨٨.

(٢) الجمل ص ٤٤ .

نحو قولك : أعجبني زيدٌ ، فالجلوسُ هنا وإن كان مصدراً ، أُسْنِد الفعل إليه كما يُسْنَدُ إلى غير المصدر ، وكذلك تقول : كَرِهْتُ جلوسَك ، كما تقول كرهتُ زيداً .

وتقول : عجبتُ من جلوسِك كما تقول : عجبتُ من زيدٍ ، فهذا معنى قوله : (فإن نَقَلْتَه عنه كان كسائر الأسماء)[1] أي لم تأتِ به بعد فعلِه ، ويريد بقوله : (عنه) أي من الموضع الذي يكون فيه مفعولاً مطلقاً .

الثاني : أنْ يريدَ بقوله : « إذا أطلقتَ الفعلَ عليه » أنَّك إذا قلتَ : الضَّرْب ، فيدلُّ على هذا الحَدَثِ المخصوص ، للدَلالة عليه وإبانته . وُضِعَ كما وُضِعَ رجل على الذكر من الإنس ، وإذا قلت : ضربتُ ضَرْباً ، فلم يفهم من ضَرْب ، وإن كان منصوباً بالفعل ، شيءٌ زائدٌ على ما يدلُّ عليه الفعلُ ، بخلاف قولك : أعجبني الضَّرْبُ ، فالضرب هنا يفهم منه أنَّه الذي أوقع الإعجاب ، وكذلك : كَرِهتُ جلوسَك . كما يُفْهَمُ من قولك : ضربتُ رجلاً أَنَّ الرجلَ هنا وَقَعَ به الضَّرْبُ ، وكلاهما عندي يصلُح أنْ يريدَه أبو القاسم .

قوله : (والمصدر مُوَحَّدٌ أبداً)[2]

اعْلَمْ أنَّ المصدَرَ اسمُ جنس ، وأسماءُ الأجناس تَقَعُ على القليلِ والكثيرِ بلفظ واحد، لها وُضِعت، وإنَّما يُثَنَّى ويُجْمَع ما يقع بوضعه للواحد، فإذا أردتَ اثنين من ذلك الواحد كان القياسُ أنْ تُكَرِّرَهُ وتأتيَ بحرف العطف، لكنَّ العربَ اختصرتْ وقالت: رجلان، على حَسَبِ ما تَبَيَّنَ في باب التثنية والجمع[3] .

واختلف النَّحويون في تثنيةِ اسم الجنس ، إذا اختلفَتْ أنْواعُهُ فَمِنْهم

---

(١) الجمل ص ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٥

(٣) انظر ما تقدم ص ٢٤٥ .

مَنْ ذهب إلى أنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إلاَّ بالسَّماع وهو ظاهرُ كلام سيبويه ، لأنَّه قال في باب جمع الجمع : « وليس كلُّ جمعٍ يُجْمَعُ ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر كالحُلوم والأشغال[1] وأبو عليّ أتى بهذا اللفظ[2] .

وَمِنْهم مَنْ قال : يُثَنَّى ويُجْمَعُ[3] ، فيقال تَمْرانِ وعَسَلاَنِ ، إذا أراد نوعين من التَّمر ومن العَسَلِ وكما يقالُ : جِمَالانِ إذا أرادَ قطيعينِ ، وإبِلاَنِ إذا أراد قطيعين ، وإن كان الجمعُ لا يُثَنَّى ، فإنَّما يريد سيبويه : ليس كلُّ جمع يُجْمَع ارادةً للتكثير ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدرٍ يُجْمَع إرادةً للتكثير فتقول : لفلان حُلُوم ، على معنى تكثيرِ الفعل . قال :

٨٨ ـ هَلْ من حُلُومٍ لأقوامٍ فتُنْذِرَهم   ما جَرَّبَ النَّاسُ من عَضِّي وتَضْرِيسي[4]

[٩٩] / وظاهرُ كلام أبي القاسم أنَّه يُثَنَّى ويُجْمَعُ إذا اختلفت أنواعه . وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلاّ بالسَّماع[5] لأنَّه كما لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إذا تعدَدَّتْ آحادُه ، فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إذا تعددت أنواعه ، لأنَّ اسمَ الجنس يقعُ على النوع الواحد وعلى النوعين وعلى أكثرَ من ذلك ، كما يقعُ على الواحد والاثنين والجميع . وهذا الذي ذَهَبَ إليه الأستاذُ أبو علي ظاهرٌ ، والله أعلم ، وهو الأَحْوَطُ في الصَّنْعَة ، وألاّ يُقَوَّلَ العربيُّ شيئاً لم يقله ، ويدَّعى أنَّه من كلامه .

قوله : (إلاَّ أنْ تدخلَ عليه الهاءُ)[6] .

---

(١) الكتاب ٦١٩/٣ وعبارته : « واعلم أنه ليس كل جمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والالباب » .

(٢) انظر التكملة ل ٥٠ .

(٣) نسبه السيوطي في همع الهوامع ١٢٣/٦ الى المُبَرِّد والرُّمَّاني .

(٤) البيت لجرير ديوانه ١٢٨/١ ، اللسان « حلم » وانظره في التكملة لأبي على الفارسي ل ٥٠ ، المقتصد ٥٨٣/١ ، المصباح ٢/ ل٦٩

(٥) انظر التصريح ٣٢٩/١ .

(٦) الجمل ص ٤٥ .

يريد تاءَ التأنيث التي تنقلب هاءً في الوقف . وليس في كلام العرب ما آخره تاءٌ ، فإذا وقفتَ عليها انقلبت هاءً ، إلَّا التَّاء التي تَلْحَقُ الأسماءَ ، وليس بجمع مؤنث سالمٍ ، ومذهب البصريين أنَّها تاءٌ وأُبْدِلَتْ في الوقف هاءًا ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها هاء غُيِّرت في الوصل[1] ، واستدلَّ البصريون على صِحَّة ما ذهبوا إليه بأدلَّةٍ ثلاثة :

أَحَدُها : أنَّا وجدنا العربَ تُؤَنِّثُ بالتَّاء ، ولم نجدها تؤنث بالهاءِ فقالوا : قامت هندٌ ، وذهبت فاطمةُ ، وأمَّا قولُهم : هذه ، فالهاء بَدَلٌ من الياء ، والأصلُ هذِي ثم أُبْدِلَ من الياء هاءً .

الثَّاني : أنَّا وجدنا الوقفَ يُغَيِّر ، ولم نجدِ الوصلَ يُغَيِّرُ ، قالوا : أفعى فإذا وقفوا قالوا : أُفْعو وأَفْعَى[2] .

الثَّالث : أنَّا وجدنا من العرب مَنْ يُبْقيها في الوقف تاءً . وقد نَزَلَ بذلك القرآنُ ، ولا خلافَ أنَّها تاءٌ في لُغةِ هؤلاء ، ولم نجد أحداً من العرب يجعلها هاءً في الوصل ، فهذه الأَدِلَّةُ الثلاثة تدلُّ على أنَّها تاءٌ وغُيِّرت في الوصل . وسيأتي الكلامُ في هذا في موضعه .

قولُهُ : (فَيَصِيْرُ مَحْدُوْداً) .

يُرِيدُ أنَّ الضربَ يقع على القليلِ والكثيرِ من جنسِه ، فإذا قالوا : ضَرْبَةٌ اختَصَّ بالواحدة من الضَّرْب وصار محدوداً ، أي ممنوعاً أنْ يقعَ على أكثرَ من الواحدة .

قوله : (فيضارعُ المفعولَ به)[3]

---

(١) مغنى اللبيب ص ٤٥٥ ، وانظر الكتاب ١٦٦/١ ، شرح المفصل ٨١/٩، رصف المباني ص ٤٠٤ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٣٠٨.

(٣) الجمل ص ٤٥ .

يريد أنَّ الفعلَ إنَّما اشتُقَّ من المصدر الدَّالِّ على القليل والكثير ، وهو اسمُ الجنس ، فقياسُه أنْ يَتَعَدَّى إليه ولا يَتَعَدَّى إلى المختَصِّ ، لكـنْ تَعَدَّى إلى المختصِّ لما ذكرتُه من اندراج الخاصِّ تحتَ العام ، فصار لذلك كأنَّه تَعَدَّى إلى المفعول به إذ تَعَدَّى إلى ما لا يقتضيه بلفظِه ، والمفعولُ به ينصبه الفعل ولا يقتضيه بلفظِه ، فنقول : إنَّ المصدرَ إذا دخلتْه التَّاءُ يجب أنْ يُثَنَّى ويُجْمَعُ لأمرين :

أَحَدُهما : دَلالته على الواحدِ ، فَصَارَ لذلك كرجُلٍ وفَرَسٍ وتَمْرَةٍ فكما يُثَنَّى هذا كله يُثَنَّى المصدرُ المحدودُ . الآخَرُ : أنَّه إذا لحقَتْهُ التَّاء صار شبيهاً بالمفعول به ، والمفعولُ به يُثَنَّى ويُجْمَعُ نحو : ضربتُ رجلين . والعِلَّة الأولى أقوى وهي كونُه محدوداً وهو الذي قدَّمَهُ[1] أبو القاسم .

قوله : أوْ تَخْتَلِفُ أنواعُه)[2] .

قد تَقَدَّمَ أنَّ المصدر إذا اختلفت أنواعه ، فقد اختلف النَّحويون في تثنيته وجمعه : فَمِنْهم مَنْ ذهب إلى أنَّه يُثَنَّى ويُجْمَع قياساً ، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّه يُثَنَّى ويُجْمَع سماعاً[3] ، وسيعود الكلام في هذا في الجمع .

وقوله : (نحو الحُلُوم والأشْغَال)[4] .

يريد بالحلوم : العُقُول وقد تَقَدَّم

* هَلْ من حُلُوم . . . * [٨٨]

وأمَّا الأشْغَالُ ففيه إشكالٌ ، وذلك أنَّك إذا قلتَ : لي أشْغَالٌ ، إنَّما معناه : لي أشياءُ تَشْغَلُني ، فليس الأشْغَالُ هنا بمصدرٍ وإنَّما هي جَمْعُ شُغْلٍ

---

(١) في الاصل : « قدمها » .

(٢) الجمل ص ٤٥ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٧٣ .

(٤) الجمل ص ٤٥ .

والشُغْلُ هنا يراد به الشَاغِل[1] بمنزلة عَدْل ورِضا ، إلَّا أنَّ المصادِرَ إذا وُصِفَ بها فالقياسُ فيها ألَّا تُثنَّى ولا تُجْمَعُ ، فتقول : هما عَدْلٌ ، وهم عَدْلٌ ، وهما رِضا وهم رِضا ، فيقول إنَّ المصدرَ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ وإنْ وُصِفَ به ، إلَّا أنْ تختَلِفَ أنواعُهُ موصوفاً به ، وعلى أصله يُثَنَّى ويُجْمَع ، وظاهرُ كلامِهِ أنَّه قياسٌ ، وقد ذكرتُ أنَّ في ذلك خلافاً ، وقال ثعلب في باب ما جاء وصفاً من المصادر ، تقول : هو خَصْم ، وهم خَصْم[2] ، وإنْ شئتَ ثَنَّيتَ وجمعتَ ، فظاهرُ كلامِهِ كظاهرِ كلام أبي القاسم .

قوله : (واعلم أنَّه يجوزُ تقديمُ المصدرِ وتأخيرُه وتوسيطُه)[3]

يقول : إنَّ الفعلَ إذا كان مُتَصرِّفاً في نفسه ، تَصَرَّفَ في معموله ، وكلُّ فِعْلٍ نصب مصدراً فهو مُتَصرِّفٌ في نفسه ، لأنَّ غير المتصرِّف من الأفعال لا يُسْتَعْمَلُ منه إلَّا لفظٌ واحدٌ ، وهي عسى ونِعْمَ وبِئْسَ وفعلُ التَّعجب ، وهذه كلُّها ليس لها مصادر ، وما عداها مُتَصرِّفٌ . فكلُّ فِعْلٍ له مصدرٌ فهو مُتَصرِّفٌ ، فيلزم عن هذا أنَّ كلَّ فِعْلٍ نصب مصدراً / على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ [١٠٠] مُتَصَرِّفٌ في نفسه فيتصرَّفُ في معمولاته بالتّقديم والتأخير ما لم يطرأ ما يمنع عن ذلك نحو قولك : ما ضربتُ زيداً إلَّا ضَرْباً شديداً ، فهذا لا يجوزُ فيه التقديمُ لمكان إلَّا ، وهذا بمنزلة قولك : ما ضربتُ إلَّا زيداً ، فإذا صَحَّ لك في الفعل أنَّ ما يتصرَّفُ من الأفعال في نفسه يتصرَّفُ في معموله بالتّقديم والتَّأخير ، وما لا يتصرَّفُ في نفسه لا يتصرَّفُ في معموله تَبَيَّنَ لك أنَّ ما يعمل عملَ الفعل يُشْتَرطُ أيضاً في تصرُّفه في معمولاته بالتَّقديم والتَّأخير أنْ يكون مُتَصَرِّفاً في نفسه ، فإنَّ وأخواتها لا تَتَصرَّفُ في معمولاتها، لأنَّها غيرُ

---

(١) انظر نتائج الفكر ص ٣٦٢ .

(٢) انظر التلويح شرح الفصيح ص ٤١ .

(٣) الجمل ص ٤٥ .

مُتَصَرِّفةٍ في نَفْسِهَا ، وكَانَ وأخواتها تَتصرَّفُ في معمولاتِهَا لأنَّها تَتَصَرَّفُ في نفسها وسَيتبيَّنُ هذا بَعْدُ .

قولُه : (وأمَّا الظروفُ من الزمان)[1] .

اعلم أنَّ الفعل طالبُ الزمانَ بحرف الجرِّ ، فإذا قلتَ : جلستُ يَوْمَ الخميس ، فيومُ الخميس وِعاءٌ للجلوس ، لأنَّه وقع فيه ، وهو عليه محتوٍ كاحتواء الوِعاء على الموْعَى ، لكنَّ العربَ أُسْقَطت حرفَ الجرّ منه إذا كان ظاهراً ، فإن كان مضمراً اسْتُعْمِل بحرف الجرِّ على الأصل ، لأنَّ المضمر قد يَرُدُّ الشيءَ إلى أصله ، وهذا من تلك المواضع وإنَّما اسقطتِ العربُ من الظرف حرفَ الجرِّ ، وكان ذلك قياساً مستمراً فيه ، لأنَّ الفعلَ يطلبُ الزمانَ ببِنْيته ، كما يطلُبُ الحَدَثَ بحروفه وهو يَتَعَدَّى إلى المصدر بنفسه وينصِبُه ، فأرادوا أنْ يكونَ تَعَدِّي الفعل إلى الزمان كَتعدِّي الفعل إلى المصدر لاشتراكهما في اقتضاءِ الفعل لهما ، فنَصَبَ الزمانَ ، فقالوا : جلستُ يَوْمَ الخميس ، والأصلُ : جلستُ في يَوْمِ الخميس ، ولم يفعلوا هذا إلاَّ في المظهر لما ذكرته لك ، وإذا قلتَ : جلستُ في يوم الخميس فليس بظرف لأنَّه جارٍ على حدِّ مجيء (بزيد) في قولك : مررتُ بزيدٍ ، نحو قولك : مشيتُ إلى عمروٍ وجئتُ من عمروٍ ، وذلك أنَّ الفعلَ يطلُبُ كلَّ واحدٍ بحرفٍ ، ولا يصلُ إليه بنفسه فهو في موضع نصبٍ ، مَنَعَ من ظهورِ النصب ظهورُ عَمَلِ حرفِ الجرِّ . وإذا قلتَ : جلستُ يَوْمَ الخميس فليس بمنزلة قولك : ذهبتُ الشامَ ، ولا بمنزلة قول الشاعر :

٨٩ ـ * آليتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أَطْعَمُه * [2]

---

(١) الجمل ص ٤٥ .

(٢) البيت للمتلمس (جرير بن عبد المسيح الضبعي / شاعر جاهلي ، وهو خال الاعشى) .
وتمامه :

* والحبُّ يأكله في القرية السوس *

عَلَى مَذْهَب سِيبويه ، لأنَّ ذهبتُ الشامَ أصلُه : أتيتُ إلى الشام ، وآليتَ حَبَّ العراق أصلُه : آليتَ على حبِّ العراق[1] فأسقطوا حرفَ الجرِّ اتساعاً فظهر عملُ نصب الفعلِ الذي كان أزاله عملُ الحرف .

وإنَّما نُصِبَ يومَ الخميس في قولك : جلستُ يَوْمَ الخميس ، لأنَّه شُبِّهَ بالمصدر ، فأُسْقِط حرف الجرِّ فوصل إليه كوصوله إلى المصدر على أنَّه مقتضٍ له ، فينصبُه كما يُنْصَبُ المصدر المُقْتَضَى للفعل : فتفَطَّن لهذا فإنَّه الأصلُ الذي يرجعُ إليه نَصْبُ الظرف .

ولمَّا كان هذا النصبُ مخالفاً لنصبِ جميع ما أُسْقِطَ منه حرفُ الجر خالفوا بين إسقاط حرفِ الجرِّ وإثباته هنا في بعض الكلم ، ليدلُّوا على ذلك فقالوا : جلستُ في وَسَطِ الدَّار فإذا أسقطوا حرف الجرِّ قالوا : جلستُ وَسْطَ الدار[2] ، فسكَّنُوا السِّين ، ليصيرَ كأنَّه نوعٌ آخر ، ولا يفعلونَ ذلك بما أسْقِطَ منه حرفُ الجرِّ غير هذا .

فظرفُ الزمان : هو اسمُ الزمان المنصوبُ المُقدَّر بفي ، ثم إنَّ العربَ قد تنصِبُ الظرفَ نَصْبَ المفعول به ، فَتُشَبِّهُ جلستُ يومَ الجمعة بقولك : ضربتُ زيداً لأن زيداً اسمٌ منصوبٌ جاء بعد تمام الكلام ، يطلبُهُ الفعلُ بحرف ، ألاَ ترى أنَّ المعنى : أوقعتُ الضربَ بزيد وأنَّ زيداً ليس مفعولَك ، وإنَّما وقع فعلك به ، وقولك جلستُ يَوْمَ الخميس ، يومُ الخميس اسمٌ منصوبٌ جاء بعد تمام الكلام ، والفعلُ يطلبُهُ من جهة المعنى بحرف الجرِّ والتقديرُ : أوقعتُ

= انظر البيت في ديوانه ص ٩٥ ، الكتاب ٣٨/١ ، الافصاح للفارقي ، ص ٢٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١٦١/١ ، ٣٥٦ ، الجنى الداني ص ٤٧٣ ، مغنى اللبيب ص ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، شرح شواهده ٢٩٤/١ ، التصريح ٣١٢/١ .

(١) الكتاب ٣٨/١ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٤١١/١، المقتضب ٣٤١/٤ ـ ٣٤٢، همع الهوامع ١٥٧/٣، وفي اللسان «وسط»: «.. وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك..».

جلوسي في يوم الخميس ، وقد كان نصبه بالتشبيه بالمصدر من الجِهَةِ التي ذكرتُها ، وهذا تشبيهٌ بالمفعول به ، فتارةً تنصِبُ العرب يومَ الخميس قولك : جلستُ يومَ الخميس على التشبيه بالمَصْدَرِ ، وتارةً تنصِبُه على التشبيه بالمفعول به ، فإذا نُصِبَ على التشبيه بالمصدر ، وبالحَمْل سُمِّيَ ظرفاً ، وإذا نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به ، لم يُسَمَّ ظرفاً وسُمِّي مفعولاً به . فإنْ قُلْتَ : فمن أَيْنَ فُهِمَ أَنَّ العربَ تَنْصِبُ يَوْمَ الخميس / على [١٠١] وجهين : قُلتُ : فُهِمَ ذلك من ثلاثة مواضع :

أَحَدُها : الاضمار ، فإذا أُضْمِر يوم الخميس من قولك : جلستُ يَوْمَ الخميس ، وهو منصوبٌ على الظرف عاد إليه حرفُ الجرِّ ، فقلتَ : يَوْمَ الخميس جلستُ فيه ، وإذا أضمر وهو منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ به قُلتَ : يومُ الخميسِ جلستُه ، أنشَدَ سيبويه :

٩٠ ـ * ويَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعامراً *(١) .

وهذا عندهم قليلٌ ، والأكثرُ : شهدنا فيه ويقولهما مَنْ يقول : جلستُ يَوْمَ الخميس وَيَنْصِبُ يَوْمَ الخميس ، فَعُلِمَ بهذا أنَّ النَّصبَ على وجهين ، إذ لو كان على وجهٍ واحدٍ لكان مَنْ يقول : جلستُ يَوْمَ الخميسِ لا يقول إلَّا : يومُ الخميس جلستُه .

الثاني : أنَّ العربَ تقول : هذا ضاربٌ يومَ الخميس بتنوين ضاربٍ ، ونصب يوم الخميس وسُمع من العرب : هذا ضاربُ يومِ الخميس ، بالإضافة ، أنشد سيبويه :

٩١ ـ * طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زاد الكسِلْ *(١)

(١) الشاهد لرجل من بني عامر ، وتمامه :
* قليل سوى الطعن النِّهالُ نوافلُه *
أنظر الكتاب ١٧٨/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ شرح المفصل ٤٥/٢ ، ٤٦ ، المقرب ١٤٧/١ ، توضيح المقاصد ٤٨/٢ ، مغنى اللبيب ص ٦٥٤ .
(٢) الشاهد لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخي الشماخ من أرجوزة مطلعها:

بنصب زاد وإضافة طَبَّاخ إلى ساعات ، والإضافةُ لا تَصِحُّ إلَّا بَعْدَ التَّشبيه بالمفعول به ، لأنَّ الظَّرفَ في تقدير حرف الجرِّ ، ونيتُه تمنع من الإضافة[1] على حَسَب ما يمنع[2] من الإضافة ملفوظاً به .

الثالث : أنَّ العرب تقول : جُلِسَ[3] يومُ الجمعة ، برفع يوم ، وهذا البناء لم تَبْنِهِ العرب إلَّا للمفعول به . فلو[4] لم تَنْصِب يومَ الجمعة على التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع ما بُنِيَ الفعلُ له ، ولا ارتفع به .

فهذه أدِلَّة ثلاثةٌ[5] فتفطَّنْ لها ، ولا أعلم خِلافاً عند النَّحويين في الاستدلال بها على صِحَّة أنَّ النَّصْبَ على وجهين على حَسَبِ ما أعلمتُكَ .

وكما نُصِبَ الظرفُ نَصْبَ المفعول به على جهة الاتِّساع، نُصِبَ المصدرُ أيضاً نَصْبَ المفعولِ به على جهة الاتساع، ولولا ذلك لم يُبْنَ الفعلُ له ، وهم قد قالوا : ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ ، وَسِيرَ سَيْرٌ كثيرٌ ، وسَيَتَبيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ[6] .

= قالت سليمى لست بالحادي المدل

انظر الأرجوزة في ديوان الشماخ ص ٣٨٩، والشاهد في حواشي ص ٣٠٩، وانظر الكتاب ١/١٧٧ ، معاني القرآن ٢/٢٨٠ ، مجالس ثعلب ١/١٢٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٠ ، شرح المفصل ٢/٤٦ ، خزانة الادب ٣/٤٧٤ .

(١) انظر الايضاح ١/١٨٤ ، وقال الرعيني في شرح ألفية ابن معطى ٢/ ل ٧ : « وفي هذا الدليل وإن كان لأبي على الفارسيّ نظر ، لأنَّا وجدنا حرف الجر المقدر لا يمنع من الاضافة في كل إضافة سوى باب الحسن الوجه ألا ترى أنَّ قولك: غلام زيد على تقدير اللام، وثوب خز على تقدير من ، ولم يمنع ذلك من الإضافة ، ولا سيما على مذهب من يقول : إنَّ خفض المضاف إليه بالحرف المقدر » .

(٢) في الاصل : « تمنع » بالمثناة الفوقية قبل الميم .

(٣) في الاصل : « جلست » .

(٤) في الاصل : « فلم » .

(٥) شرح المفصل ٢/٤٥ .

وانظر شرح الفية ابن معطى للرعيني ٢/ ل ٧ ،

(٦) انظر ما سيأتي ص ٩٦٠ - ٩٦١.

قوله: (وذاتَ مـرَّة)[1].

اعلم أنَّ ذاتَ مَرَّة وذا صباح وذا مساء، فإنَّها لا تَتصرَّفُ عند جمهور العرب، لا تقول: إنَّ ذا صباح مشيتُ فيه، وكذلك ذاتُ مَرَّة إلاَّ خَثْعما، فإنَّهم يُصَرِّفون ذاتَ مَرَّة وذا صباح. قال رجلٌ منهم:

٩٢ - * عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ *[2]

بخلاف ذات اليمين وذات الشِّمال فإنَّهما يَتصرَّفان. وإنَّما لم يَتصرَّفا[3] لأنَّك إذا قلتَ: مشيتُ ذا صباح، فالمعنى بلا شكٍّ: مشيتُ صباحاً، والكوفيون الذين يذهبون إلى زيادة الأسماء يقولون هُنَا: إنَّ (ذا) زائدة، وكذلك يقولون في (ذات) وأمَّا البصريون فَيَتَأوَّلون (ذا صباح) على أنَّ صباحاً هُنَا بمنزلةِ ضِياء، وكأنَّ المعنى: وَقْتٌ ذو ضِياء، وكيفما أُخِذَ الأمرُ ففيه خروجٌ عن الأصل، وعدول باللَّفْظَةِ عن طريقتها، فلم تَتصرَّفا لذلك، والزيادةُ شيءٌ لا ينبغي أنْ يُؤْخَذَ بها في الأسماء، وإنَّما الزيادةُ في الحروفِ، وفيها تَثْبُتُ، فلا ينبغي أنْ تَتَعَدَّى إلى الأسماء والأفعال، لأنَّ الحرفَ أَضْعَفُ الكَلِم، فلا يجب كلُّ ما كان في الأضعفِ أنْ يُفْعَلَ في الأقوى بالقياس عليه.

---

(١) الجمل ص ٤٥.

(٢) تمامه:

* لأمر ما يُسوَّد من يسود *

وهو لأنس بن مدرك. ويقال: مدركة - الخثعمي (شاعر سيد فارس، وهو قاتل السليك السعدي الفارس العداء المشهور وادرك أنس الإسلام فأسلم وأقام بالكوفة. وانضم إلى علي بن أبي طالب، فقتل في احدى المعارك / ترجمته في: المعمرين ص ٤٢، الشعر والشعراء ٣٧٥/١، الاصابة ٧٣/١ «ترجمة رقم ٢٨٠»، خزانة الادب ٤٧٧/١ - ٤٧٨.) انظره في الكتاب ٢٢٧/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٨/١، فرحة الاديب ص ٩١ - ٩٢، مجاز القرآن ٢٠١/٢، المقتضب ٣٤٥/٤، الخصائص ٣٢/٣، اصلاح الخلل ص ٣٥٠، أمالي ابن الشجري ١٨٦/١، شرح المفصل ١٢/٣، المقرب ١٥٠/١، الجنى الداني ص ٣٣٤، همع الهوامع ١٤٣/٣، خزانة الادب ٤٧٦/١.

(٣) يريد ذات مَرَّة وذا صباح.

والأَصل في الظروفِ أنْ تكونَ مُتَصَرِّفةً تُوجَد فاعلةً ومفعولةً على حَسَبِ ما تُوْجَد عليه الأسماءُ كلُّها وعَدَمُ التَّصرُّفِ فيها خروجٌ عن القياس ، فيجب في الظرْفِ الَّذي لا يتصرَّف أَنْ يُسألَ عن العِلَّةِ التي منعت تَصَرُّفَه . وكان أبو اسحاق بن مَلْكُون[1] يقول : [الأَصلُ][2] في الظّرف عدم التَّصرُّف ، ومتى وُجِدَ الظَّرْفُ مُتَصرِّفاً ، فيجب أنْ يُسْأَلَ عن العِلَّة التي أوجبتْ تَصَرُّفَه ، وكان الأستاذ أبو علي يخالفه في ذلك ، والذي ذَهَبَ إليه الأستاذُ أبو عليٍّ هو القياسُ[3] ، لما ذكرتُه من أنَّ الظروفَ أسماءٌ فالقياسُ أنْ تَأتِيَ على حَدِّ الأسماء ، تُرْفَعُ وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ ولا تَخْتَصُّ بعاملٍ دون عاملٍ ، وعَدَمُ التَّصَرُّفِ إنَّما وُجِدَ في ثلاثة أبواب : في الظروف والمصادر والنداء ، ولم يُوْجَد عَدَمُ التَّصَرُّف في غير هذه الثلاثة إلاَّ قليلاً ، وسأُنَبِّهُ على ذلك القليل في موضعه .

قوله : (أَمْسِ)[4]

سيأتي الكلامُ في (أَمْسِ) وأَنَّ العربَ إذا استعملتَهُ بالأَلف واللَّام أو مُضافـاً، أعْرَبَتْهُ ، فإنْ كان معرفةً بغير ألفٍ ولامٍ أوْ إضافةٍ ، فأهلُ الحجاز يبنونَه على الكسرِ ، وبنو تميم ينظرونَ : فإن كان موضعَ نصبٍ أو خفض بغير مُذْ ومُنْذُ بنوها على الكسر ، ولَحَظُوا ما لحظ أهلُ الحجاز في تَضَمُّنِها الألف واللَّام ، وإنْ كانت في موضع رفعٍ أوْ خَفْضٍ بعد[5] مُذْ أو مُنْذُ ، أجروها

(١) إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الاشبيلي / أخذ عن أبي الحسن شريح وأخذ عنه ابن خروف والشلوبين ـ شيخ ابن أبي الربيع ـ من مؤلفاته / ايضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج ، ونكت على تبصره الصميري توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة / ترجمته في بغية الوعاة ١/٤٣١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) ذكر المؤلف مذهب ابن ملكون ومذهب الأستاذ أبي علي الشلوبين في الكافي ٢/ ص ٣٣ ـ ٣٤ .

(٤) الجمل ص ٤٥ .

(٥) في الأصل « بغير » تحريف .

مُجْرَى اسمٍ لا ينصرِفُ ، على هذا جاء قول الشاعر :

/ ٩٣ ـ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا *[1] [١٠٢]

هذا الذي ذكرتُه هو مذهبُ سيبويه ، وهو مسطورٌ في كتابه[2] . وسأتكلَّم على التعليل في موضعه .

قوله : (وبُعَيْداتِ بَيْنٍ)[3]

يقال : لقيتُ زيداً بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ ، أيْ لقيتُه وفارقتُه [ولقيته][4] ، وكان بين اللقاءين فراقٌ يسيرٌ ، والبَيْنُ : الفِراق ، وهـذا التصغير بمعنى التَّقريب[5] ، وكذلك تصغير الظروف ، وأَمَّا جمعه بالألف والتَّاء فعلى غيرِ قياسٍ ، كما قالوا حَمَّامات وسُرادِقَات ، وإن كان الحَمَّام مذكَّراً ، وسيأتي الكلامُ على أمثال هذا في بابِ الجَمْعِ .

قوله : (وغدٍ)[6] .

اعلم أنَّ غداً أصله أنْ يقعَ على اليَوْمِ الذي بعد يومِكَ، مُتَّصِلاً به، وهو ضِدُّ أمْسِ مبنيَّةً على حَسَبِ ما ذكرتُه، و(غَدٌ)[7] معرفة. ويُتَّسَعُ في

(١) بعده : * عجائز مثل السَّعالى حمسا *
وهو من رجز لمجهول ونقل البغدادي في خزانة الأدب ٢٢٢/٣ عن ابن المستوفى الاربلي قوله : « ووجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيداً من نمطه ، وليس موجوداً في ديوان العجاج المطبوع . وانظره في الكتاب ٢٨٥/٣ ، نوادر أبي زيد ص ٥٧ ، الجمل ص ٢٩١ ، شرحه ابن الضائع ٢/ل ١٩٥ ، شرح ابياته لابن سيده ل ١٤٢ ، الحلل ص ٣٥١ ، الفصول والجمل ص ٢٢٠ ، الافصاح للفارقي ص ٢٣٧ ، أمالي ابن الشجري ٥٦٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، المساعد ٥٢٠/١ ، التصريح ٢٢٦/٢ ، همع الهوامع ١٨٩/٣ .

(٢) الكتاب ٢٨٣/٣ ـ ٢٨٥ .

(٣) الجمل ص ٤٥ .

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ ل ١٥ ، همع الهوامع ١٤٠/٣ .

(٦) الجمل ص ٤٥ .

(٧) في الأصل : « عس » تصحيف .

(غَدٍ) على حَسَبِ ما اتُّسِعَ في (أَمْسِ)، فيقال لكلِّ ما لم يقع، وإن كان يقعُ في يومك[1] ، قال زهير :

وأَعْلَمُ عِلْمَ اليَــوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ ولكنَّني عَنْ عِلْمِ مَا في غَدٍ عَمِ

[١٣]

واللَّامُ محذوفةٌ وهي واوٌ ووزنه فَعْلٌ ، بسكون العين ، والدليلُ على ذلك قول الشاعر :

٩٤ - وَمَا النَّاسُ إلَّا كالدِّيارِ وأَهْلُهَا بِهَـا يَوْمَ حَلُّوهـا وغَدْواً بـلاقِـعُ[2]

ولو لم يكن معنا مـا يَدُلُّ على أنَّ الـلَّامَ واوٌ، لوجبَ أنْ يُحْكَمَ على اللَّام بأنَّها واوٌ ، لأنَّ اللَّامَ محذوفةٌ ، وأكثرُ ما وُجِدَ الحذفُ فيما لامه واوٌ ، نحو : أَخٌ وأَبٌ وحَمُ وهَنٌ[3] ، وقد جاء فيما لامه ياءٌ نحو : يَدٌ ودَمٌ ، لكنَّ الأكثرَ ما ذكرتُه ولو لم يكن مَعَنا ما يدلُّ على أنَّ العين ساكنةٌ لانبغـى[4] أن يُحْكَمَ بذلك ، لأنَّ الحركة لا تُدَّعَى إلَّا بدليلٍ ، والأصلُ في الحـرف السكون .

ثم قال : ﴿ إذا جئتَ به ظَرْفاً في موضِعِه بشروطِهِ ﴾[5]

أي إذا جئتَ به على شروط الظَّرفيةِ ، وهو[6] : أَنْ يكونَ الاسم ظَاهراً مَنْصوباً على تقدير حرفِ الجرِّ .

قوله : ﴿ واعلم أنَّ سحر[7] إذا أردتَه ليومٍ بعينه لم تصرِفْهُ ، فقلتَ :

---

(١) جاء في الأصل بعد « يومك » : « على حَسَبِ ما اتسع في أَمْسِ » وهو تكرار.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة رضي الله عنه . انظر ديوانه ص ١٦٩ ، الكتاب ٣٥٨/٣ ، التقفية ص ٦٧٨ ، المنصف ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٠ / ٣٥ ، شرح المفصل ٤/٦ ، خزانة الأدب ٣٤٨/٣، وانظر في التهذيب ١٧٠/٨، اللسان «غدو».

(٣) انظر ما تقدم ص ١٩٤ فما بعدها.

(٤) في الأصل : « لا ينبغي » .

(٥) الجمل ص ٤٦ ، وليس في أي من نسخه الثلاث كلمة « بشروطه » .

(٦) كذا في الأصل : « وهو » والوجه : « وهي » .

(٧) في الجمل المطبوع: «سحرا» وكذا في «س» وجاءت «سحر» في «ج» غير منوّنة كما أوردها المصنّف

خرجتُ يَوْمَ الجمعة سَحَرَ ، غير مُنَوَّنٍ ، وقَدِمَ أخوك يومَ الجمعة سَحَرَ . فإنْ نَكَّرتَه ولم تُرِدْهُ من يوم بعينه صرفتَه كقولك : خرجتُ سحراً ، ولقيتُ عبد الله سحراً ، قال الله تعالى : ﴿ إلاَّ آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾[1] ، وكذلك غُدْوَةٌ وبُكْرَةٌ إنْ أردتَهما من يومٍ بعينه لم تصرفهما ، وإن نكَّرتَهما صرفتهما)[2] .

اعلم أنَّ « سحَرَ » و« غُدْوَةَ » و « عَشِيَّة » إذا كُنَّ نكراتٍ أو معرَّفاتٍ بالألف واللَّام أو مضافاتٍ ، فهي مُتَصَرِّفاتٌ منصرفاتٌ ، ومعنى التَّصَرُّف : أنْ تُسْتَعْمَلَ ظروفاً وغيرَ ظروف ، فتقولَ : جئتُك في السَّحَرِ ، وأعجبني السَّحَرُ الذي رأيتكُ فيه، وكذلك تقول: أعجبتني العَشِيَّةُ التي رأيتُك فيها وتقول: سَحَرُنا مُباركٌ.

فإنْ كان سحرُ ليوم بعينه ، وليس فيه ألفٌ ولامٌ ، فهو غيرُ مُتَصَرِّفٍ ولا منصرف ، منعه من الانصراف : العدلُ والتَّعريفُ ، عُدِل عن طريقةِ قياسِ تعريفِهِ ، وهي الألفُ واللَّام أو الإضافة إلى أنْ جُعِلَ عَلَماً لهذا الوقت المخصوص ، كما جُعِلَ أُسَامةُ عَلَماً لهذا السَّبُعِ المخصوص[3]. ومنعه من التَّصَرُّف العَدْلُ[4] لأنَّ أصل الظروف أنْ تكونَ مُتصرِّفة لأنَّها أسماءٌ ، فحكمُها أنْ تجريَ على حكم الأسماءِ ، تُرْفَعُ وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ ، ومَتَى وجدتَ

(١) سورة القمر آية ٣٤ .

(٢) الجمل ص ٤٦ .

(٣) الذي هو الأسد .

(٤) هذا هو مذهب الجمهور ، وذهب السهيلي والشلوبين الصغير إلى أنه معرب مصروف ومنع تنوينه عند السهيلي أنَّه معرف بنية الألف واللَّام أو الاضافة ، وعند الشلوبين أنَّه على نية الألف واللّام ، وذهب ابن الطراوة وصدر الافاضل الخوارزمي إلى أنَّه مبني وعلة بنائه عند ابن الطراوة اضطرابه وكونه لا يقع في كل موضع على صورة واحدة وعند الخوارزمي تضمنه معنى الألف واللَّام كما بني أمس لتضمنه ذلك / انظر الكتاب ٢٨٣/٣ ـ ٢٨٤ ، المقتضب ٣٧٨/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، نتائج الفكر ص ٣٧٥ ، التخمير ٥٩/١ ، شرح المفصل ٤١/٢ ، شرح الكافية للرضى ١٨٨/١ ، توضيح المقاصد ١٥٧/٤ ، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ل ١٣ ، التصريح ٢٢٣/٢ ـ ٢٢٤ ، همع الهوامع ٨٧/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٣١٥ .

الظروفَ غيرَ متصرِّفة علمتَ أنَّها خارجةٌ على أصلها . فسبيلُك أنْ تَسْألَ عن العِلَّةِ التي أخرجتها.

وأمَّا (غُدْوَةٌ) فإذا كَانَتْ لِيَوْمٍ بعينه فهي مُتَصَرِّفةٌ غيرُ منصرفةٍ ، ومنعها من الانصراف التَّعريفُ والتَّأنيثُ بمنزلة أُسَامَة ، ولم تكن معدولةً عن الألف واللاَّم ، ولا عن الإضافة ، بل جُعِلَت علماً ، وليس تعريف العلمية كائناً عن تعريف الألف واللاَّم ، ولا عن تعريف الإضافة ، بل كلٌّ واحدٍ منهما أصلٌ بنفسه بخلاف (سحر) وعَلَمُ ذلك أنَّ العربَ فَرَّقَتْ بَيْنَهُما بالتَصرُّفِ وعَدَمِ التَّصرُّف .

و(بُكْرَةٌ) حُكْمُهَا كَحُكْمِ غُدْوَة[1].

وأمَّا (عَشِيَّةٌ) إذا كَانَتْ ليوم بعينه فإنَّها تَنْصَرفُ : يدخلُها التَّنوينُ ، وتُخْفَضُ بالكسرة[2] ، ولا تَتصرَّفُ ، أي لا تُسْتَعْمَلُ إلَّا ظرفاً ، ومَنَعَها من التَّصرُّفِ أنَّها جِيءَ بها على غير أصلها ، وذلك أنَّكَ أردتَ عشيةً بعينها يعرِفُها مخاطَبُك ويعيِّنُها ، فقياسُها أنْ تكونَ بالألف واللاَّم أوْ بالإضافة ، لكنَّه أطلق لفظَ النكرة ، وهو يريد مُعَيَّناً ، ويُوجَدُ هذا في كلام العرب ، ألَا ترى أنَّهم قالوا : رأيتُه عامَ أَوَّلَ ، فتأويله أوَّلُ من عامنا ، فهذا اللفظُ سائغٌ لكلِّ عامٍ قَبْلَ[3] عامِنا ، لكنّ العربَ أرادتْ به العامَ المتَّصِلَ بعامنا ، فأتَتْ باللَّفظ / الذي يقتضى العموم والشياع ، وهي تريد عاماً مُعَيَّناً ، وهو المتَّصِل بعامنا فلما جاءت (عَشِيَّةٌ) على غير وضعها مُنِعَتْ التَّصرُّفَ ، وانصرفت لأنَّه لا مانعَ لها من ذلك . [١٠٣]

(١) انظر الكتاب ٢٩٣/٣ ، المقتضب ٣٥٤/٤ ، نتائج الفكر ص ٣٨٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٤/٣ ، نتائج الفكر ص ٣٧٨ ، وحكى سيبويه عن بعض العرب منع صرفها .

(٣) في الاصل : « بعد » .

وجميعُ الظروف عَدَا سَحَرْ وغُدْوة وبُكرة تجري مَجْرى عَشِيَّة ، فتقول أتيتُه يومَ الجمعة صباحاً ومساءً وبكراً ، منصرفاً وتُنَوَّنُ ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ ظروفاً .

قوله (وكذلك غُدْوة وبُكْرة)[1]

يريد أنَّها بمنزِلة (سحر) في عدم الانصراف خاصَّةً ، لأنَّه الذي ذكر في سَحَرَ وتعرَّض إليه ، ومانعُ الانصراف مُختلِف على حَسَبِ ما بيَّنتُ لك ، فيمنعه في سَحَرَ العَدْلُ والتَّعْرِيفُ ، ويمنعه في غُدْوة وبُكرة التَّعريفُ والتَّأنيثُ .

وظروفُ الزمانِ معربةٌ ومَبْنِيَّةٌ ، فالمبنيُّ منها ما أَشْبَهَ الحرفَ نحو (إذ) فإنَّها مفتقرةٌ في أدائها ما وُضِعَت له إلى غَيْرِها ، وكذلك (إذا) مَبْنِيَّةٌ . و(متى) و(أَيَّانَ) بُنِيَتَا لتَضَمُّنهما الحرفَ ، لأنَّهما يُسْتَعملانِ شَرْطاً واستفهاماً ، فإذا كانتا للاستفهام فقد تَضَمَّنتَا ألفَ الاستفهام وإذا كانَتَا للشَّرطِ فقد تَضَمَّنَتَا (إنْ) .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ ظروفَ الزمان على قسمين : معرَبةٌ ومبنيَّةٌ ، والمعربةُ على قسمين : مُتَصرِّفٌ وغيرُ متصرِّف ، وكلُّ واحدٍ من هذين على قسمين :

أَحدُهما : أَنْ يكون مُنْصَرِفاً يدخله التَّنوينُ ويُخْفَضُ بالكسرة.

الثاني : أَنْ يكونَ غيرَ منصرف ، لا يدخله التنوينُ ، ويخفض بالفتحة وقد بيَّنْتُ هذا كلَّه بعِلَلِه . وسيأتي إضافتها في باب حروف الخفض[2] .

---

(١) الجمل ص ٤٦ .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٨٧٥ فما بعدها .

[مسألة][1] إعلم أَنَّ ظرفَ[2] الزمان لا تقتضي أَنْ يكونَ العملُ فيه كُلِّه ، وهذا مبنيٌّ على [أَنَّ][3] ما يكونُ وِعاءً قد يكون العمل فيه كُلِّه ، وقد يكون في بعضه أَلا ترى أَنَّكَ إذا قلتَ : جلستُ مع زيدٍ يوم الجمعة فَيُقال هذا وأنت قد جلستَ معه اليومَ كلَّه أَوْ بعضَه ، فإذا قلتَ ذلك وأَنت قد جلستَ في بعض يوم الجمعة ، فيكون بمنزلة قولك : لقيتُ زيداً يَـوْمَ الجمعة ، أَلَا ترى أَنَّ اللِّقاءَ لا يمكنُ في اليوم كلِّه ، وإنَّما يكونُ اللِّقاءُ في بعضه ، وإنْ قلتَه وأَنْتَ قد جلستَ معه في اليوم كلِّه ، فيكون بمنزلة قولك : صُمْتُ يَوْمَ الجمعة ، أَلَا ترى أَنَّ الصِّيام لا يكونُ إلَّا في اليوم كلِّه ، وهذا بمنزلة قولك : جعلتُ المَتَاعَ في الوعاء ، هذا يَصِحُّ والمَتَاعُ قد ملأَ الوعاءَ ، وتقوله والمَتَاعُ لم يملأ الوِعاءَ ، فليس من شرط الظرف أَلَّا يملأ ما هو ظَرْفٌ له وهذا بيِّنٌ .

وإنَّما احتجت إلى هذا ، لأَنَّ ابنَ الطَّراوة ذهب في قولِ العرب : صُمْتُ يَوْمَ الجمعة ، إلى أَنَّ يَوْمَ الجمعة مفعولٌ به ، وليس بظرف ، وإنَّما يكونُ ظَرْفاً إذا لم يملأ[4] ، وما ذكرتُه مُبَيِّنٌ فسادَ قوله . فإذا صَحَّ هذا فقد تَطْرَأُ طوارىء تخرجه عن هذا الاحتمال ، وتُبَيِّنُ أَنَّ العملَ وقع في الظرف كلِّه .

أَحَدُها : أَنْ يكونَ جواباً لِكَمْ ، فإذا قِيلَ : كَمْ سِرْتَ ؟ فقلتَ شهرَ رمضان ، فالسير فيه كلِّه ، ولا يصحُّ أَنْ يكونَ في بعضه لأَنَّكَ لو قلتَ هذا

---

(١) تكملة بنحوها يلتئم الكلام استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف من افراد مباحث للقضايا التي يرى أنَّها لا بُدَّ أن توضح في الباب ولا يمكن ادراجها في شرح نص الزجاجي يعنون لها بمسألة أو فصل . انظر ما تقـدَّم ص ٣١٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٢) في الأصل : « ظروف »

(٣) تكملة يتم بها الكلام .

(٤) انظر رأي ابن الطراوة هذا في الكافي للمؤلف ٢/ ص ٣٦ وعزاه الرعيني في شرح الفية ابن معطي ٢/ ل ١٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ١٤٨/٣ الى الكوفيين .

والعملُ قد وَقَعَ في بعضِهِ لم يكن جواباً لما سَأَلَ عنه ، لأَنَّه سُؤالٌ عن عَدَد الأَيَّام التي وقع فيها السيرُ ، فلا يكونُ جواباً إلَّا بأَنْ تريدَ أنَّ السير وقع في الشهرِ كُلِّه .

الثاني : أنْ يكونَ عدداً وذلك قولك : سرتُ الثلاثينَ يوماً فلا تقول سرتُ الثلاثينَ يوماً ، والسير قد وقع في بعضِها ، قال سيبويه : وَيَجْرِي هَذَا المَجْرى أسماءُ الشهور ، فإذا قلتَ : سرتُ رمضانَ فلا تقوله حَتَّى يكونَ السيرُ قد وقع في رمضان كلِّه ، وإن لم يكنْ جَواباً لكَمْ ، وكذلك إذا قلتَ : سِرْتُ شعبَانَ ، وما أَشْبَهَ ذلك[1] ومن هذا ما جاء في الحديث: «مَنْ قَامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً غَفَرَ اللَّهُ له ما تقدَّم من ذنبِهِ[2]» . فالمعنى قامه كلَّه، وعلى هذا حملَه السَّلَفُ رضوانُ الله عليهم .

وذهب غيرُه إلى أنَّكَ إذا قُلْتَ : سِرْتُ رمضانَ [كان][3] بمنزلةِ قولك : سِرْتُ شهرَ رمضان ، تقوله وأنْتَ قد سِرْتَ في الشَّهر كلِّه أَوْ سِرْتَ في بعضِه[4] وسيبويه رحمه الله فَرَّقَ بينهما فقال : إذا قُلْتَ : سِرْتُ شهرَ رمضانَ احتمل أنْ يكونَ السيرُ وقع في كلِّه أَوْ وَقَعَ في بعضِهِ[5] ، فإذا سُمِع من العرب : سِرْتُ رمضانَ ، عُلِمَ أنَّ السَّيرَ وَقَعَ في كلِّه وأَنَّ رمضَانَ وأسماءَ الشُّهور جَرَتْ عند العربِ مَجْرى الثلاثينَ يوماً بخلافِ شهر رمضان ، وهذا

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ ، « وممَّا لا يكون العملُ فيه من الظروف إلَّا مُتَّصِلاً في الظَّرف كلِّه قولك : سير عليه الليلَ والنهارَ ، والدَّهرَ والأبدَ . . . ومما أُجري مجرى الأبد ، والدَّهر واللَّيل والنهار : المحرَّمُ وصَفَرٌ و(جُمادى) وسائرُ أسماء الشُّهور إلى ذي الحِجَّة لأنَّهم جعلوهنَّ جملةً واحدة لعِدَّة أيام كأنَّهم قالوا : سيرَ عليه الثلاثون يوماً » .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٢٥١/٢ « كتاب التراويح » وانظر فيض القدير ١٩١/٦ .

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

(٤) نسبه في همع الهوامع ١٤٦/٣ الى الزجاج .

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ « فمن ذلك قولك : متى يُسارُ عليه ؟ وهو يجعله ظرفا فيقول : اليوم أَوْ غداً أو بعد غدٍ أَوْ يومِ الجمعة فيكون ظرفاً على أنَّه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم . . ويكون أيضاً على أنَّه يكون السير في اليوم كله . . . ولو قلت : شهرُ رمضان أو شهر ذي الحِجَّة لكان بمنزلة يوم الجمعة . . . » وانظر نتائج الفكر ص ٣٨٣ - ٣٨٥ .

بلا شكٍّ إنَّما أُخِذَ عن العرب وليس مأخوذاً بالقياس ولا بالنظر ، قال الله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾[2] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ ﴾[3] فيتحصَّل من هذه الآي أنَّ الليلةَ المباركةَ التي يُفْرَقُ فيها كُلُّ أَمْرٍ حَكيمٍ[4] هي لَيْلَةُ القَدْرِ ، وأنَّ / القرآنَ أُنْزِلَ فيها ، ولم ينزل في الشَّهر كُلِّه . [١٠٤]

الثَّالثُ : الظُّروفُ[5] الواقعةُ على الدَّهْرِ كُلِّهِ نحو : الأَبَد ، والدَّهْرِ وما أَشْبَهَ ذلك ، فإذا قُلْتَ : سِرْتُ الدَّهْرَ ، لا تقوله حَتَّى تَجْعَلَ سيرَكَ كأَنَّه وَقَعَ في الدَّهْرِ كُلِّه ، على جهة الاتِّساع والادعاءِ[6] ، وكذلك إذا قُلْتَ : : سِرْتُ اللَّيلَ والنَّهارَ ، لا تقول هذا حتَّى يُسْتَكْثَرَ ما وقع منك فيصير كأَنَّه وقع في الدَّهْرِ كُلِّه[7] ، كما تقول : جاءني أَهْلُ الدُّنيا ، وعسى أَلَّا يكونَ أتاك منهم إلَّا عشرة ، فاستكثرتَهم حَتَّى صَارَ عندك كأَنَّكَ أَهْلُ الدُّنْيَا أَتَوْكَ .

الرَّابعُ : ما يَرْجِعُ إلى الفعل نحو : صُمْتُ يَومَ الجمعة ، فالعملُ في اليوم كُلِّه ، لانَّ الامساكَ في بعض اليوم لا يُقَالُ فيه صَوْمٌ ، أَلَا ترى أنَّ الإنسانَ لا يمكن أَنْ يكونَ يومه كلَّه آكلاً .

فهذه أَربعةُ مواضع يكونُ العملُ فيها في الظَّرف كلِّه .

وأمَّا الذي يكونُ العملُ في بعضه ، فنوعٌ واحدٌ وهو مَا يرجع إلى الفعلِ نحو : لقيتُ زيداً يومَ الجمعة ، لأنَّ اللِّقاءَ لا يمكنُ أنْ يكونَ في اليوم كلِّه .

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٢) سورة الدخان آية ٣ .

(٣) سورة القدر الآية الاولى .

(٤) من الآيتين الكريمتين الثالثة والرابعة من سورة الدخان .

(٥) في الأصل : « أن الظروف » باقحام « أن » .

(٦) في الأصل : « الاعياء »

(٧) انظر الكتاب ٢١٦/١ ـ ٢١٧ .

ومتى عَرِيَ ظَرفُ الزَّمانِ عن هذه المواضع الخمسة ، فينبغي الاحتمال الذي تَقدَّمَ ، وهو أَنْ يكونَ العملُ في الظَرف كلِّه أو يكونَ العملُ في بعضِ الظَّرفِ ، على حَسَبِ ما ذكرتُ.

قوله : (سؤالٌ عن العدد)[1] فإذا قُلْتَ : كَمْ سِرْتَ ؟ فلا تقوله حَتَّى تكونَ عالِماً بوقوعِ السَّيرِ ، وجهلتَ العددَ الذي سِرْتُ فيه ، فلا بُدَّ للجواب أنَّ يتصمَّنَ عدداً ، وقد يكون معه تعيينٌ ، فيجوز إذا قِيلَ لَكَ : كَمْ سِرْتَ ؟ أنْ تقولَ : ثلاثينَ يوماً ، ويجوز أَنْ تقولَ : الثلاثين يوماً المعلومة ، بخلاف متى ، فإنَّ (مَتى) إنَّما هي طالبةٌ بتعيين الزمان ، فيجبُ أنْ يكونَ جوابُها بما يقتضي التَّعيُّنُ ، فإذا قِيلَ لَكَ[2] : مَتَى سِرْتَ ؟ فلا تقوله حَتَّى تعلَمَ أنَّ السَّيرَ قد وقع وتجهل الزمان الذي وقع فيه ، فتسأل عن تعيينهِ ، فتقول[2] ، مَتَى سِرْتَ ؟ فإنْ قُلْتَ لَهُ : حيناً أو وقتاً لم تَزِدْ على ما عنده ، لأنَّ ذَلِكَ كان عندَه معلوماً ، فإنْ قُلْتَ : يومَ الجمعة أو شهرَ رمضانَ أوْ الصَّيْفَ أوْ الشتاءَ أو صباحاً أوْ مساءً زدته على ما كان عنده وأعلمتَه بما لم يكنْ عِنْدَهُ ، فقد تحصَّلَ مما ذكرتُه أنَّ الصَّيفَ والشتاءَ وما أشبهها يَكُنَّ جواباً لكَمْ ولمَتَى[3] لأنَّهُنَّ واقعاتٌ على وَقْتٍ مُعيَّنٍ معلومِ العددِ ، وكُلُّ معيَّنٍ معدودٌ ، وليس كلُّ معدودٍ مُعيَّناً . هذا بَيِّنٌ لا خفاءَ به .

قوله : (وأمَّا الظَّرفُ من المكان)[4]

اعلم أنَّ ظَرفَ المكان على ثلاث أقسام : [5]

---

(١) ليس هذا النَّصُّ موجوداً في الجمل بنسخه الثلاث ، لذا لا أدري على وجه التحديد أين ينتهي غير أني أظن أن كلام ابن أبي الربيع يبدأ بعد العبارة الموضوعة بين الحاصرتين .

(٢) هكذا في الأصل .

(٣) انظر الكتاب ١/٢١٧ ـ ٢١٩ .

(٤) الجمل ص ٤٦ .

(٥) انظر هذه الأقسام ملخصة مع فصل المعدودات عن المبهمات في شرح الجمل للغافقي ص ٢٩ ـ ٣٠ .

أَحَدُها : المُبْهَماتُ والمُقَدَّرَات[1] فهذان النَّوعانِ ينصبهما كُلُّ فِعْلٍ فتقول : جلستُ خَلْفَكَ ومشيتُ أَمَامَكَ وجلستُ يمينَك ، فهذا هو المُبْهَم ، لأنَّه صالحٌ أنْ يقعَ على كلِّ مكان ألَا ترى أَنَّ كُلَّ مكان يصلُح أنْ يُقَالَ فيه : خَلْف بِنِسْبةٍ وكذلك كلُّ مكان يصلُحُ أَنْ يقعَ عليه أمامٌ بِنِسْبةٍ وإنَّما يقعُ الاختصاص فيها بالاضافة أوْ بالألف واللاَّم ، وهذا عارضٌ لا يُعْتَدُّ به وإنَّما يُعْتَدُّ بما يُفْهَمُ من اللَّفْظِ من أصلِ وضعه قبلَ طروءِ الطوارىءِ عليه .

وتقولُ : مشيتُ مِيْلًا ، وسِرْتُ فَرْسخاً وبَريداً وما أَشْبَهَ ذلك ، وهذا هو المُقَدَّر ألَا ترى أنَّ [الميـلَ][2] كلُّ مكان فيه عَشْرُ غِلاء ، والغَلْوَةُ : رَمْيَةُ السَّهْمِ والفَرْسَخُ : ثلاثةُ أَمْيَالٍ ، والبَرِيدُ : أَرْبَعةُ فَرَاسِخ[3] ، فهذان النَّوعان ينصِبُهما كلُّ فِعْلٍ .

الثاني : المشتقاتُ : فهذا النَّوع يَنْصِبُهُ فعلٌ دونَ فِعْـلٍ : تنصِبُها أَفْعَالُها المأخوذةُ من أَلْفَاظِهَا وذلك نحو : مَقْعَد ومَجْلِس وما أشبههما ، فتقول : جلستُ مَجْلِساً حَسَناً وفي مَجْلِسٍ حَسَنٍ ، وكذلك : قعدتُ مَقْعَداً صَالِحاً وفي مَقْعَدٍ صَالِحٍ ، وتقول : اجلسْ مَجْلِساً حَسَناً ، وزيدٌ يجلِسُ مَجْلِساً صَالِحاً ولا يجوزُ أنْ تقولَ : ضُرِبْتُ مَجْلِساً سيِّئاً ، وتقول : ضُرِبْتُ في مَجْلِس سَيىءٍ.

الثَّالثُ : ما عَدَا ما ذكرتُه من أسماءِ الأمكنة نحو : الدَّار والحانُوت والمَسْجِد ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ فهذا النَّوعُ لا يَتَعَدَّى الفعلُ إليه إلاَّ بحرف الجرِّ ، ولا يجوزُ اسقاطُ الحرفِ إلاَّ قليلاً ومَتَى جَاءَ فَيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عَلَيْه .

وهذه الأَقسامُ الثَّلاثةُ التي ذكرتُ أَنَّها تُوْجَدُ منصوبةً لا بُدَّ أنْ تكونَ

---

(1) في الأصل : المعدودات

(2) تكملة يلتئم بها الكلام .

(3) انظر همع الهوامع ٣/١٥٠ .

ظاهرةً ، وأمَّا إنْ كَانَتْ مضمرةً فلا بُدَّ من حرف الجرِّ ، كما كان ذلك في ظَرْفِ الزمان ، إلاَّ أنْ يُنْصَبَ على التَّشبيه بالمفعول به ، فيجوز أنْ تُضْمِرَ ويكونَ الضَّميرُ منصوباً كما كان ذلك في ظرفِ الزَّمانِ ، فظرفُ المكان هو اسمُ المكان المنصوب المقدَّر بفي ، وكان الأَصلُ أَنْ يكونَ بحرف الجرِّ / [١٠٥] لأَنَّ الفعلَ يطلُبُه بحرف الجرِّ فيجبُ أَنْ يَصِلَ إليه بالحرف الذي يطلبُهُ [به][١] لكنَّ العَرَبَ شَبَّهتْ ظَرْفَ المكان بظرف الزَّمانِ فأسقطت حرفَ الجرِّ ولما كان نَصْبُ ظرفِ المكان بالحَمْلِ على ظرفِ الزَّمان ، وظرف الزَّمان إنَّما انتصبَ بالتَّشبيه بالمصدر ـ كان نصبُ المكان في الرتبةِ الثَّالثةِ[٢] ، وكُلُّ ما هو في الدَّرجةِ الثَّالثة فلا تجده إلَّا مخصوصاً . ألاَ ترى أنَّ (ما) مشبَّهةً بلَيْسَ ، ولَيْسَ مشبَّهةٌ بالفعلِ المتعدِّي ، وكان عمل (ما) مقيَّداً على حَسَبِ ما يتبيَّنُ في باب ما[٣] .

وكذلك (القولُ) عند فصحاءِ العَرَبِ[٤] لا يعملُ إلاَّ أَنْ يكونَ بشروط : أَنْ يكونَ فِعْلاً مُضارِعاً ، وأَنْ يكونَ بتاء الخطاب وأن تتقدَّمَهُ أداةُ الاستفهام ، وألاَّ يُفْصَلَ بين الهمزة والفعل بفاصلٍ أجنبي ، عدا الظَّرْفِ والمجرور لأنَّ القَوْلَ إنَّما عَمِلَ بالحَمْلِ على الظَّنِّ ، والظَّنُّ عَمِلَ بالحَمْلِ على باب أعطيتُ ، فَصَارَ القولُ في الدَّرجة الثَّالثة فكان عملُه مقيَّداً بالشَّروطِ الأَربعة .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) انظر المقتضب ٤/٣٣٦ .

(٣) باب « ما » في الأجزاء المفقودة من البسيط ، وانظره في الشرح المختصر ص ١٤٤ .

(٤) إلاَّ بني سُليم فهم يجرون القوى مجرى الظَّنِّ مطلقاً / انظر الكتاب ١/١٢٤ ، شرح الألفية عند قول ابن مالك في باب « ظنَّ وأخواتها » .

واجرى القول كظن مطلقا عند سليم نحو : قل ذا مشفقا »

وانظر أيضا التسهيل ص ٧٣ ، المساعد ١/٣٧٥ ، همع الهوامع ٢ /٢٤٥ .

وكذلك التَّاءُ في القسم هِيَ بَدَلٌ من الواو ، والواوُ بَدَلٌ من الباء ، فكانت لذلك مختصَّةً باسم الله تعالى .

قال أبو علي : ومن هذا (أَسْنَتُوا) التَّاء بَدَلٌ من الهاء ، والهاءُ بَدَلٌ من الواو[1] فاختصَّت لذلك بالعام الجَدْب . ونظائرُ هذا الّذِي ذكرتُه في الصَّنعة كثيرٌ ، وسأُنَبِّه على هذا في مواضِعِه .

وأمرٌ آخر : أنَّ ظرفَ الزَّمان مشبَّهٌ بالمصدر ، لأنَّ الزَّمان مُضِيُّ اللَّيلِ والنَّهار . قال امرؤ القيس :

٩٥ ـ * ألا إنَّما الدَّهرُ ليالٍ وأَعْصُر *[2]

والمُضيُّ مَصْدَرٌ . قال أَبو القاسم في آخر هذا الباب : « من أجل أَنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلك ، والفعلُ حركاتُ الفاعلين »[3] .

وظروفُ المكان أشخاصٌ ، وينفصلُ بعضُها من بعضٍ بجُثَثٍ وخِلَق ، أَلَا ترى أنَّ الجِبَالَ مخالفةٌ للأودية وبعضها مُخالِفٌ لبعض كما أنَّ الأَشخاصَ كذلك . والفعل إذا تَعَدَّى إلى (المفعول)[4] بحرف الجرِّ ، فإسقاطُ حرفِ الجرِّ شاذٌ لا يُقَاسُ عليه ، ولا يُتَعَدَّى ، فيجبُ لهذا أنْ يكونَ ظَرْفُ المكان كذلك ، لكنَّ العَرَبَ اتَّسَعَتْ في بعضِ الأَمكنة فأسقطت منه حَرفَ الجرِّ ، فسبيلُنا أَنْ نَقِفَ حيثُ وقفوا . وثبتَ الإسقاط في المُبْهَمِ والمقدَّر والمشتَقِّ بالشرط المذكور ، فلا يُتَعَدَّى ولا يُقاسُ عليه .

فإنْ قُلْتَ : ولم خصَّتِ العربُ هذه الأنواعَ من ظروف المكان بالتشبيه بظرفِ الزَّمانِ فأسقطتْ منها حروفَ الجرِّ ؟

---

(١) في الايضاح ١/٢٥٥ . « . . . كما لم تستعمل التاء في أسنتوا إلّا في خلاف الخصب » .

(٢) تمامه : * وليس على شيء قويم بمستمر *
ديوانه ص ١٠٩

(٣) الجمل ص ٤٧ .

(٤) في الأصل : « الفعل » .

قُلْتُ : إنَّ الأَصلَ في المصدر كان أَلَّا يُنْصَبَ منه إلَّا المُبْهَم ، وما يقتضيه الفعلُ بحروفه فكان القياسُ ألَّا يُنْصَبَ (ضَرَبَ) إلَّا الضَّرْبَ من غير تقييدٍ بصفةٍ ولا عَدَدٍ ، لكنَّ العَرَبَ اتَّسَعَتْ وتَعَـدَّتْ إلى ما يطلبُهُ ، وإلى ما يحتوى عليه ما يطلبُهُ ، وقد مضى الكلامُ في هذا[1] . ثم شبَّهت العَرَبُ ظَرْفَ الزَّمان بالمصدر لقوَّةِ الشَّبَه بينهما في الحقيقةِ ، واقتضاءِ الفعل،على حَسَبِ ما تَقَدَّم ، فَتَعَدَّى أيضاً إلى المُبْهَم الذي يطلبه بِبِنْيَتِهِ وإلى ما يحتوي عليه بطلبه . فلمَّا جئنا إلى ظرف المكان وأردنا أنْ نشبِّهَهُ بظرف الزمان ، لم يطلُبِ الفعلُ منه إلَّا ما يطلبُهُ وهو المُبْهَـمُ أَوْ المشتَقُّ . ولم[2] يُتَّسَع فيه أكثرَ من هذا .

فإنْ قُلْتَ : فكيف تَعَدَّى إلى المقدَّر وهو أيضاً لا يطلُبُه ؟

قُلْتُ : عُلِّلَ هذا بأمرين :

أَحَدُهما : أنَّ المقدَّر وإنْ كان فيه بعضُ تخصيص فلا يخلو عن إبهامٍ أَلَا ترى أنَّ كلَّ مكانٍ لا بُدَّ أنْ يكونَ مِيْلًا أوْ جُزءاً منه ، ولَيْسَ كلُّ مكانٍ يكونُ داراً ولا جُزءاً من دار ، ولا الحانُوتُ، ولا أشبههما فجرى لذلك مَجْرى المُبْهَم وهذا هو الظاهر من كلام أبي عليٍّ[3] .

الثاني : أنَّ المقدَّر من المكان له شَبَهٌ بالمقدَّر من الزَّمان ، أَلَّا ترى أَنَّ اليَوْمَ : من طلوعِ الشمس إلى غُروبها . والجمعة : سبعةُ أيَّام . والشَّهر أرْبَعُ جُمَعٍ ، والعَامَ اثنا عشر شهراً . والغَلْوَةُ رَميةُ السَّهْمِ . وعَشْرُ غِلاء هو : المِيْلُ ، وثلاثة أميال هو : الفَرْسَخ . وأرْبَعَةُ فَرَاسِخُ: هُوَ البَريد ، فصارتْ لذلك المقدَّرات من المكان كالمقدَّرات من الزَّمان . والفعل يَتَعدَّى إلى مقدَّرات الزَّمان فيَتَعَدَّى إلى مقدَّراتِ المكانِ ، وهذا المأخذ الثَّاني يَظْهَرُ من كلامِ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٦٩ .

(٢) في الأصل : «وما لم».

(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ ل ٢١ ، همع الهوامع ١٥٠/٣ .

سيبويه[1] وكِلاَهُمَا عِنْدِي حَسَنٌ .

قَوْلُهُ : (وأمَّا الظَّرْفُ من المكان فنحو عِنْدَكَ)[2] .

[١٠٦] اعلم أنَّ (عندك) لا تَتَصَرَّفُ : لا تستعمل إلَّا منصوبةً / على الظَّرْفِ أَوْ مخفوضةً بِمِنْ فتقول: «جئتُ من عِنْدِكَ» ولا تستعمل إلَّا مضافةً، وخَفْضُها بمن تَصَرُّفٌ وذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إلى أنَّ الخفضَ بمن ليس تَصَرُّفاً، وادَّعى أنَّ كلَّ ظرفٍ مُتَصرِّفاً كان أوْ غيرَ مُتَصرِّفٍ ، يُخْفَضُ بِمِنْ ، وليس الأمر عند سيبويه كذلك ، أَلَا تَراهُ قد قال في سِوى وسَوَاء : لا يتصرَّفان إلا في الشِّعر واستدلَّ على تصرُّفِ سَوَاء في الشِّعر بقوله :

٩٦ ـ * إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا من سِوَائِنا *[3]

فجعل خفضَ (سَوَاء) بمن تَصَرُّفاً[4] ، فإنَّ ذلك لا يكونُ إلَّا في الشِّعر ، فلو كان عنده كلُّ ظرف يُخْفَضُ بمن لم يجعل ذلك مخصوصاً بالشِّعر .

وتقول : هذا الشيء عندي ، وإنْ لم يكنْ بحضرتِك ، لكنَّه بحيثُ تحكمه وإذا أرسلتَ وراءَه أتاك وهذا على حكم الاتِّساع.

و(لَدَى) بمنزلة (عند) فتقول : هذا الشيء لَدَى زيدٍ، أَيْ عِنْدَ زَيْدٍ ، ولا تقول : أخذتُ هذا من لَدَى زيدٍ ، كما تقولُ : أخذتُ هذا من عند زيدٍ فهذا يُقَوِّي قولَ سيبويه : أنَّ الخفضَ بِمِنْ تَصَرُّفٌ ولا يلزمُ إذا فعلَتْهُ العربُ

---

(١) الكتاب ٣٦/١ .

(٢) الجمل ص ٤٦ .

(٣) صدره * ولا ينطق الفحشاء من كان منهم *
وهو للمَرَّار بن سلامة العِجْلي (مخضرم له شعر في يوم ذي قار ـ ترجمته في معجم الشعراء ص ٣٣٩ المؤتلف والمختلف ص ١٧٦ ، الاصابة (ترجمة ٨٣٨١) تاج العروس (س) ١١٢/١٤ ، وانظر الشاهد في الكتاب ٣١/١ ، ٤٠٨ شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، المقتضب ٣٥٠/٤ ، الانصاف ٢٩٤/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٢ ، شرح ابن عقيل ٢٣٧/٢ ، المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .

(٤) في الأصل : « تصرف » ووجهه النصب . وانظر الكتاب ٤٠٧/١ ـ ٤٠٨ .

في ظرف أنْ تفعلَه في آخر ، لكنَّ العَرَبَ أدخلت (مِنْ) على كثيرٍ من الظروف التي لا تَتَصرَّفُ ومع ذلك لا يُقَاسُ عليه .

وتُقْلَبُ[1] أَلِفُها ياءً عند دخولها على المضمر ، لِقِلَّةِ تَمَكُّنِها ولزومِها موضعاً واحداً ، فصارتْ لذلك كالحرف فقالوا : لديك كما قالوا : إليك .

ومِن العَرَبِ مَنْ يقولُ : إلاك ولداك ، ويجريهما مع المضمر مُجْراهما مع الظاهر[2] .

فإنْ قلتَ : بأيِّ شيءٍ يُحْكَم على لدى ، أبالبِناء أمْ بالإعراب ؟

قلتُ : يمكن عندي أنْ يقالَ : إنَّها لمَّا أَشْبَهَتْ الحرف في قِلَّةِ تَمَكُّنِها وقُلِبَتْ أَلِفُها كما قُلِبَتْ ألفُ (إلى) أُجرِيتْ مُجْراها كما قال سيبويه في : ﴿ قَافَ والقُرآنِ ﴾[3] فيمن قَرَأها . بفتح الفاء[4] : يمكن أنْ تكونَ بُنِيَتْ على الفتح لِقِلَّةِ تَمَكُّنِها ، ويمكن أنْ تكونَ منصوبةً بإضمار فِعْلٍ ولم تنصرف للتَّعريف والتَّأنيث[5] .

وأمَّا (لدى) فهي مبنيَّةٌ على السكون ، وهي بمنزلة (عِنْدَ) إلاَّ أنَّ (عند) تقولها فيما كان بحضرتك وفيما لم يكن بحضرتك على حَسَبِ ما أعلمتُك ، و(لَدَى) لا تَقَعُ إلاَّ على ما كان بحضرتك[6] فهي أَشَدُّ من « عِنْدَ » وأقَلُّ تصرُّفاً فَبُنِيَتْ لذلك[7] وهذا النوع ليس مما تُبْنَى له الأسماءُ ،

---

(١) في الأصل : « ولا » باقحام « لا » .

(٢) انظر الكتاب ٤١٣/٣ .

(٣) سورة ق الآية الأولى .

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط ١٢٠/٨ قرأ الجمهور (قاف) بسكون الفاء وعيسى بفتحها . وانظر المحتسب ٢٨١/٢ .

(٥) الكتاب ٢٥٨/٣ .

(٦) شرح المفصل ١٠٠/٤ .

(٧) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٤ «أنَّ الذي أوجب بناء (لدى)، فرط إبهامها وأن « عند » كان حقها البناء مثل لدن ولدى لكن العرب توسعوا فيها فأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد » .

وإنَّما الذَّي يلزم أنْ يُبْنَى له الاسمُ أنْ يَتَضَمَّنَ الحرف أوْ يشبهَهُ وإنَّما هذا بمنزلة الإضافة إلى الحرف نحو قوله تعالى: ﴿لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنْطِقُون﴾[1] قرِىءَ برفعِ (مِثْلُ) على أنَّه صفةٌ لحَقّ وأُعْرِبَ على الأصل، وقُرِىءَ بالنَّصبِ[2] على أنَّه مبنيٌّ لإضافته إلى (أنَّ) وكذلك ظرف الزمان إذا أُضيفَ إلى الفعلِ الماضي نحو قولِ النابغةِ :

* على حِيْنَ عَاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا *[١]

فمن العرب مَنْ أَنْشَدَهُ بفتح النُّونِ وبناهُ لإضافته إلى المَبْنـــي، وَمِنَ العَرَبِ من لا يَبْنِي ولا يُراعى ذَلِكَ .

واختلفَ النَّحويون في بناء ظَرْفِ الزَّمانِ إذا أُضيفَ إلى غيرِ الفعل الماضي، نحو قوله سبحانه: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3] فمنهم مَنْ قَالَ إنَّها تُبْنَى ومنهم مَنْ قال : إنَّها لا تُبْنَى[4] ، لأنَّها لم تُضَف في اللَّفْظِ إلى مَبْنِيٍّ والذي أقول به أنَّها لا تُبْنَى إذا لم تدخلْ على الفعلِ الماضي ، إلَّا بالسَّماع ، ولا تُبْنَى بالقياسِ على بنائها إذا أُضيفتْ إلى الفعلِ الماضي ، فإنَّ الشيء الشاذَّ لا يُقَاسُ عليه ، ولأنَّ القياسَ لا يَصِحُّ وبين الفرع والأصل فارقٌ يُمكنُ أنْ يُرَاعى ، ألَا ترى أنَّه يمكنُ أنْ تكونَ العَرَبُ راعت لفظَ

---

(١) سورة الذاريات آية ٢٣ .

(٢) الرفع قراءة أبي بكر بن عياش عن عاصم ، وحمزة والكسائي .
والنصب قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم / السبعة ص ٦٠٩ وانظر ما سبق ص ١٦١.

(٣) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٤) أجاز البناء الكوفيون والفارسي وابن مالك ومنعه البصريون / انظر معاني القرآن ١/٣٢٦ـ ٣٢٧ ، إعراب القرآن للنَّحاس ١/٥٣٣ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١١ ، البحر المحيط ٤/٦٣ شرح ابن عقيل ٣/٥٩ ، التصريح ٢/٤٢ .

الإضافةِ ، ومُراعاةُ الألفاظ في هذه الصُّنْعَة كثيرةٌ . فإن قُلْتَ : فقد قُرِىءَ بنصبِ يوم[١] .

قُلْتُ : الظَّاهرُ أنَّ المعنى : هذا اليومُ يومَ يَنْفَعُ ، وبُنِيتْ لإضافتها إلى الفعل ، ويمكن أَنْ يُتَأَوَّلَ على أنَّ (يومَ) ظرفٌ ، والمعنى : هذا الجزاءُ يومَ ينفعُ الصادقينَ صِدْقُهم .

و (لَدُنْ) تُسْتَعْمَلُ مضافةً لا غير ، وتضافُ إلى الظَّاهر والمُضْمَرِ ، فإذا أُضِيفتْ إلى الظَّاهِر اسْتُعْمِلَتْ استعمالينِ : على الأصل ، وعلى اسقاطِ النُّون على جهة التخفيف فنقولُ : من لَدُن زيدٍ ، ومن لَدُ زيدٍ ، قال الله تعالى : ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾[٢] وأَنْشَدَ سيبويه :

٩٧ ـ * من لَدُ شَوْلاً فالى إتلائِها *[٣]

التقدير : من لَدُن كانت شَوْلاً ، وإذا أُضيفتْ إلى المُضْمَرِ يجوزُ حذفُ النون وهذا ممَّا يَرُدُّ فيه المضمرُ الشيءَ إلى الأصلِ ، فتقول : جئتُ منْ لَدُنْكَ .

فإنْ قُلْتَ: فقد قال الله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾[٤] قرأه نافعٌ بضمِّ الدَّالِ وتخفيف النُّون ، وقرأه الباقونَ بالضَّمِّ وتشديد النُّون وقرأه أبو بكر[٥] (من لَدْنِي) بإسكان/الدَّال وإشمامها إلى الضَّمِّ وتخفيفِ النُّون. [١٠٧]

---

(١) هي قراءة نافع / السبعة ص ٢٥٠ ، حُجَّة القراءات ص ٢٤٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٢٣ .

(٢) سورة النمل آية ٦ .

(٣) لم أقف على نسبته / وانظره في الكتاب ١/٢٦٤ ، الشيرازيات ل ٤٠ .
أمالي ابن الشجري ١/٢٢٢ ، شرح المفصل ٤/١٠١ ، ٨/٣٥ ، مغنى اللبيب ص ٥٥١ ، شرح شواهده ٢/٨٣٦ ، التصريح ١/١٩٤ ، همع الهوامع ٢/١٠٥ ، خزانة الأدب ٢/٨٤ .

(٤) سورة الكهف آية ٧٦ .

(٥) هذه القراءة لعاصم رواها خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر ـ شعبة ابن عياش ـ عن عاصم ونقل غير خلف عن يحيى عن أبي بكر « لَدْني » بسكون الدال مع فتح اللام / انظر القراءات الثلاث في / السبعة ص ٣٩٦ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٦٩ .

قُلْتُ : مَنْ قرأ بإسكان الدَّالِ وإشمامِها الضمَّ ، فوجهه أنَّ الأَصلَ (من لَدُنى) وكُسِرتْ كما كُسِرتْ الدَّالُ من قَدِي ، لأنَّ الأَصلَ قَدْ بسكون الدَّالِ بمعنى حَسْب فلمَّا أُضِيفَ إلى ياء المتكلِّم كُسِرتْ الدَّالُ . وسُكِّنتْ الدَّالُ من (لَدْنى) كما سُكِّنَتِ الهاءُ من (لَهْو) لأنَّه على شَكْل عَضُدٌ وعَجُز ، وهذا يُسَكَّنُ بالقياس ، ثُمَّ أُشِمَّتِ (الدَّالُ الضَّمَّ إعلاماً بالأَصلِ كما جاء ذلك في قوله سبحانَه : ﴿ لا تَأْمَنَّا ﴾[1] الأصل : « لا تأمنُنا » وكما جاء (قِيل) و(غِيضَ)[2] في قراءة هشام والكسائِيّ . ومَنْ قرأ بالتخفيف وضَمِّ الدَّال فعلى الأصلِ وكُسِرتِ النُّونُ لياء المتكلِّم ومَنْ قرأ بالتشديد فعلى إلحاق نونِ الوقاية كما لَحِقَتْ منِّي وعَنِّي ، وقالوا قَدْنى . قال:

٩٨ ـ * قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبين قَدِي *[3]

وهذه[4] هي (لَدُن) في كلام العرب ، على ما أخبرتُك ، إلاَّ أنْ تدخلَ على (غدوة) فإنَّ من العَربِ مَنْ يجريها مُجْرَى اسم الفاعل المُنَوَّن وينصِبُ غدوةً فيقول : من لَدُن غدوةً ، بنصب غدوة وتنوينها[5] ، وصرفوا

---

(١) سورة يوسف آية ١١ .

(٢) في قوله جَلَّ شأنه: ﴿ وقِيْلَ يَا أرضُ ابلَعِي ماءَكِ ويا سماء أَقْلِعِي وغِيضَ الماءُ ﴾ سورة هود آية ٤٤ .

(٣) ينسب الشاهد إلى أبي نُخَيلة والى حميد الأرقط وإلى أبي بَحْدله انظره في الكتاب ٢/ ٣٧١ ، والنوادر ص ٢٠٥ ، اصلاح المنطق ص ٣٤٢ ، ٤٠١ ، شرح أبياته ل ٤٢٣ ، أبيات الشعر ل ٤٣ ، المحتسب ٢/٢٢٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤١ ، حجة القراءات ص ٤٢٥ ، ٦١١ ، ٦٢٥ ، أمالي ابن الشجري ١/١٤ ، ٢/١٤٢ ، الانصاف ١/١٣١ ، شرح المفصل ٣/١٢٤ ، ٧/١٤٣ ، ضرائر الشعر ص ١١٣ ، مغنى اللبيب ص ٢٢٦ ، شرح شواهده ١/٤٨٧ ، التصريح ١/١١٢ ، همع الهوامع ١/٢٢٣ ـ خزانة الادب ٢/٤٤٩ ، وبعده :

* ليس الامام بالشحيح الملحد *

(٤) في الأصل : « هذا »

(٥) انظر الكتاب ١/٥١ ، الشيرازيات ل ٢٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٣ .

غدوةً وإنْ كان فيها التَّعريفُ والتَّأنيث ، للإشعار بإجراء (لَدُن) مُجْرى اسم الفاعلِ المُنَوَّن ولو قالوا : من لَدُنْ غدوةَ ولا يصرفون (غدوة) لم يكن معهم مَا يَدُلُّ على قصدهم ، فشذُّوا ليُعْلِموا بما قصدوا ، ونظيرُ هذا قُدَيْدِيمةٌ وَوُرَيِّئةٌ(١) ! فإنهم لمَّا صَغَّرُوا رَدُّوا الهاء ، وأجروا هذا مُجْرى(٢) الثُّلاثى ، لأنَّهم لو لم يفعلوا ذلك لم يكن عندَهم ما يَدُلُّ على أنَّهم قصدوا في هذينِ الظرفين أنْ يضعوهما على التَّأنيث لأنَّهما غير متصرِّفين، والظروفُ عندهم على التذكير ، فشَذُّوا في التَّصغير ليُعْلِمُوا بشذوذِهم في وضع الكَلِمَتَيْنِ على التَّأنيث ، فكذلك : لَدُنْ غُدْوَةً ، شذُّوا في صرف ما فيه التعريف والتأنيث ، ليُعْلِموا بشذوذِهم في نصب غُدْوَةٍ بلَدُن ، وإنْ كان من الأسماء التي لا تَعْمَلُ . ويُقالُ : لَدَنْ غُدْوَةً ، بفتح الدَّالِ وسكون النُّون وكأنَّهم سكَّنوا الدَّالَ كما سكَّنوا عَضْداً فالتقى ساكنان فحُرِّكتِ الدَّالُ لالتقاءِ السَّاكنين ، فَصَارَ بمنزلةِ اضْربَنْ(٣) ، فانتصبَ بعده غدوةٌ . وهذا كلُّه على غيرِ قياسٍ ، وتشبيهٌ بعيدٌ ، ولمَّا كان على غيرِ قياسٍ وقصدوه شَذُّوا في غدوة ، بالانصراف ليعلموا به .

قوله : (وأَمَامَكَ)(٤) .

اِعْلَمْ أنَّ (أمَامَكَ) و(خَلْفَكَ) عند سيبويه متصرِّفانِ : يُرْفَعَانِ ويُخْفَضَانِ بِمِنْ وبغير مِنْ ، وعلى مذهب [سيبويه](٥) أكثرُ النَّحويين(٦) .

---

(١) في الأصل : « قديمه ووريه » والصواب ما أثبته قال سيبويه في الكتاب ٢٦٧/٣ ، « اعلم انك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها لأنها مذكرات ، الا ترى أنك تقول : تحيت ذاك وخليف ذاك ، ودوين ذاك ، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قديديمة ووريئة » .

(٢) في الأصل : « المجرى الثلاثي » .

(٣) انظر الشيرازيات ل ١٩ .

(٤) الجمل ص ٤٦ .

(٥) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٦) انظر الكتاب ٤٠٧/١ ، الايضاح ١٨٧/١ امالي ابن الشجري ٢٥٢/٢ ، المفصل ٤٤/٢ ، همع الهوامع ٩٩/٣ .

وذَهَبَ الجرميُّ إلى أنَّهما غير متصرِّفين لا يُسْتَعْمَلانِ إلَّا منصوبين على الظَّرْفِ أوْ مخفوضين(1) . استدلَّ سيبويه بقول لَبِيد بن ربيعة :

٩٩ ـ فغدتْ كِلا الفَرْجَين تَحْسَب أنَّه مـولى المخافـةِ خلفُها وأمَـامُهَا (٢)

والفَرْجَ : مَوْضِعُ المخافةِ ، وهو الثَّغْرُ قاله يعقوبُ في الاصلاح(٣) ، وهي مولى المخافة أي : الموضع الذي يلي الخوفَ ، وخلفُها وأمامُها بَدَلَانِ من مولى المخافة . وكلا مبتدأٌ خبرُهُ (تحسب أنَّه مولى المخافةِ) والجملة في موضع الحال أي بكرت وهي خائفةٌ من الصيَّاد من خلفِها وأمامِها(٤) . وذهب الجَرْميُّ إلى أنَّ هذا ضرورةٌ . والذي يظهر لي أنَّ سيبويه لم يَحْمِلْه على القول بتَصَرُّفهما هذا البيتُ وحدَهُ ، لأنَّه قال في سواء : لا تَتَصرَّفُ ، ولم يجعل وجودَه متصرِّفاً في قول الشاعر :

١٠٠ ـ * وما قصدت من أَهْلِها لسِوائِكا *(٥)

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ص ٦٩١ ، همع الهوامع ١٩٩/٣ .

وقال الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٢/ل ٢٢ : «ونقل الشيخ أبو حيَّان عن الجرميّ أنَّ الجهات الست لا تتصرف ولا تستعمل إلَّا ظرفا ، وقال ابن الخشاب في كتابه الكبير المُسمى باللامع في شرح اللمع لابن جني لما ذكر هذه الظروف . وأبو عمر ـ يعنى الجرمي ـ يرى الرفع في مثل هذه قياساً مطرداً ، وأبو عثمان ـ يعني المازنيُّ ـ يعده ضرورة في الشعر والجمهور مع أبي عمر . . انتهى . فنقل ابن الخشاب ينافي نقل الشيخ أبي حيَّان . ولعل أبا عمر كان له في المسألة قولان » . وقد نَسَبَ مذهب الجرمي إلى المازني ـ كما صنع ابن الخشاب ـ ابنُ فلاح في المغنى ١/ ل ١٥٦ .

(٢) الكتاب ٤٠٧/١ ، والبيت من معلقة لبيد / انظره في ديوانه ص ٣١١ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ، اصلاح المنطق ص ٧٧ ، الايضاح ص ١٨٧ ، الكافي ٢/ ص ٥٠ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٤٢ ، الافصاح للفارقي ص ٣٣٥ ، أمالي ابن الشجري ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ ، غاية الامل ١١٥/١ شرح الفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ٢٢ ، همع الهوامع ١٠٩٩/٣ .

(٣) اصلاح المنطق ص ٧٧ .

(٤) انظر هذا التوجيه في ايضاح شواهد الايضاح ل ٤٢ ، الكافي ٢/ص ٥٠ .

(٥) الشاهد للأعشى : وصدره .

*تجانف عن جو اليمامة ناقتي *

دليلاً على تَصَرُّفِهَا، وقال: إنَّ هذا من ضرورة الشِّعْر[1]، فإمَّا أنْ يكونَ قَدْ سمعهما مُتَصرِّفين في الكلام ، وإمَّا أنْ يكونَ قد انضمَّ إلى هذا السَّماع - وإن كان قليلاً - القياسُ على يَمين وشِمال، ولا خلافَ في يمين وشمال أنَّهما تَتَصرَّفانِ قال تعالى: ﴿عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ عِزِينَ﴾[2]، ولا فرقَ بين اليَمِينِ والشِّمال والخلف والأمام؛ لأنَّهنَّ مقولاتٌ بِنِسَبٍ واحدةٍ من جهاتٍ مختلفةٍ.

ولا أَعْلَمُ خلافاً في (تحتَ) و (فوقَ) أنَّهما غيرُ مَتَصرِّفين، وأنَّهما لا يُسْتَعمَلانِ إلاَّ ظرفين منصوبين أوْ مخفوضين بِمِنْ.

ونظيرُ ما ذكرتُهُ من أنَّ الشيءَ إذا ورد قليلاً والسَّماع يعضُدُه أنَّه عندهم: يقاسُ عليه، قولُهم في النَّسب إلى فَعُوْلَة: فَعَلِيٌّ، وإنْ كان لم يُسْمَعْ منه إلاَّ شَنَئِيٌّ[3]، لأنَّه قد صحَّ في فَعِيلة أنَّ العَرَبَ تَنْسِبُ إليها: فَعَلِيٌّ ولا فرقَ بين فَعُولَـةَ وفَعِيْلة إلاَّ بالياء والواو، وهو فارقٌ غيرُ مُعْتَبرٍ، ألَا تَرى أنَّ

= انظر ديوانه ص ٨٩ ، الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السِّيرافي ١٣٧/١ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، التصحيف والتحريف ص ٢٩٨ ، الصاحبي ص ٢٣٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٨ ، أمالي بن الشجري ٢٣٥/١ ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ٢٥٣ ، الانصاف ٢٩٥/١ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، همع الهوامع ١٦٢/٣ ، الاشباه والنظائر ١٠٩/٣ ، ١١٢، خزانة الأدب ٥٩/٣ .

(١) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٧

(٢) سورة المعارج آية ٣٧ .

(٣) نسبة إلى أزْدِ شَنُوءه، والأزد ثلاثة أقسام: أزد السَّراة، وأزد عُمَان، وأزْدُ شَنُوءه. وما ذكره المؤلف في النَّسب إلى فَعُوْلَة على فَعَلِيٌّ هو مذهب سيبويه وأكثر النُّحاة وذهب الأخفش والجَرْميّ والمُبَرِّد إلى النَّسب إليها على لفظها فتقول: حَلُوبي ورَكُوبي في النَّسب إلى حَلُوبة ورَكُوبة . وذهب ابن الطَّراوة إلى النَّسب إليها بحذف الواو وابقاء الضمة على حالها لأنَّها كضمة عَضُد، فكما لا تحذف هذه لا تحذف تلك فتقول في النَّسب إلى شنوءة شَنُئِي بفتح الشين وضمِّ النون. انظر الكتب ٣٣٩/٣. الخصائص ١١٥/١، شرح المفصل ١٤٦/٥ - ١٤٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٨٩١ ، ارتشاف الضرَب ص ٢٤٥ ، توضيح المقاصد ١٣٨/٥ ، همع الهوامع ١٦٢/٦ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٣٢٢- ٣٢٤ .

الياءَ والواوَ يترادفان في الرِّدْفِ، فيأتي المُرُور مع العِير، وإذا تَتَبَّعْتَ هذا النَّوع في الصَّنْعَـةِ وجدتَه كثيراً.

[١٠٨] فقد صَحَّ بما ذكرتُهُ/أنَّ التَّحتَ والفوقَ لا يتصـرَّفان، وأَنَّ اليمينَ والشِّمالَ يتصرَّفان، وسيبويه وجُمْهُورُ النَّحويين يجرون الخَلْفَ والأمام مُجْرى اليمين والشِّمال، إلاّ الجَرْميُّ فإنَّه أجراهما مُجْرَى الفوق والتحت.

وقالوا: منازِلُهم يميناً وشمالاً، فهذا ظَرْفٌ، والتقديرُ: منازِلُهم في اليمينِ والشِّمالِ، قال:

١٠١ ـ * وكان الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِينا *[1]

والأحسنُ أنْ يُجْعَلَ المَجْرى مبتدأً ويُجْعَلَ اليمينُ ظَرْفاً، وهو خَبَرُ المجرى[2]، والجملةُ خبرُ كان، ويكون الظَّرْفُ يتعلَّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ أنْ يُجْعَلَ المجرى بَدَلاً ويكونُ من بَدَلِ الاشتمالِ ،والتقديرُ: وكـان مَجْرى الكَأْسِ اليمينا فإذا قَدَّرْتَ هذا تَصوَّر لَكَ في اليمينِ أنْ يكونَ ظَرْفاً وهو الأَحْسَنُ ويتعلَّقُ بمحذوفٍ لأنَّه خبرُ كان ويجوزُ أنْ تَجْعَلَ اليَمينَ اسماً ومَتَى كَان الخَبَرُ مُفرداً، فلا بُدَّ أنْ يكونَ المبتدأَ في المعنى أوْ مُنَزَّلاً منزلتَهُ، ولَيْسَ اليمينُ هو المَجْرى حقيقةً، فلا بُدَّ أنْ يكونَ هذا على [أَحَدِ][3] وجهين:

---

(١) لعمرو بن كلثوم التغلبي من معلقته وصدره:

* صددت الكاس عنا أم عمرو *

ولم يورده أبو بكر بن الانباري في معلقة عمرو في شرح القصائد السبع، ولا ابن كيسان في شرح معلقة عمرو. ويروى البيت لعمرو بن عدي ابن أخت جَذِيمة الأبرش.

انظر الشاهد في الكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٥، الايضاح ١/١٨٧، ايضاح شواهد الايضاح ل ٤٣، شرح القصائد التسع ٢/٦١٨، الافصاح للفارقي ص ٢٨٦، شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٣٩، همع الهوامع ٣/١٥٦.

(٢) اكثر ما ذكره المؤلف في الكلام على (يمين وشمال) وفي توجيه الشاهد:

* وكان الكـأس مجراها اليمينا *

مأخوذ من كلام أبي عليٍّ الفارسي في الايضاح ١/١٨٨. وانظر الكافي ٢/ ص ٥١ـ ٥٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أحدهما: أَنْ تَجْعَلَ المَجْرى اليمينَ اتِّساعاً، كما قالوا: نهارُه صائِمٌ وليلُه قائمٌ، وحكى يعقوبُ: ما أَثْبَتَ غَدَرَهُ أيْ ما أَثْبَتَه في الغَدرِ، والغَدَرُ: الأرْضُ المتعادية واللَّخَاقِيقُ[1]. فَنَسَبَ الثباتَ للغَدَرِ وهو في المعنى للرَّجُل.

الثَّاني: أنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ، التقدير: «وكان مَجْرى الكَأْسِ مَجْرى اليمينِ، ونظيرُه[2] ما حكاه سيبويه: كان السَّمْنُ مَنَوَيْنِ بِدِرْهَم[3]، بنصب مَنَوَيْنِ، والتقديرُ، كان مَنَوا السَّمْـنِ مَنَوَيْنِ بِدِرْهَمٍ، وحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ.

قوله: (ووراءَك)[4].

اعْلَمْ أنَّ (وراءَ) و(قُدَّام) لا يستعملان إلَّا ظَرْفَيْنِ أوْ مخفوضين بِمِن.

قال: (وأسفل مِنْكَ)[5].

قال الله تعالى: ﴿والرَّكْبُ أسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[6] فأسْفَلُ ظَرْفٌ، وهو خبرُ الرَّكْبِ. والتقدير: والرَّكْبُ في مكـان أسْفَلَ من مكـانكم، ثُمَّ حُذِفَ

---

(١) في اصلاح المنطق ص ٣٨٠: «ويقال: ما أَثْبَتَ غَدَرَهُ أي ما أثبتَهُ عند الغَدَر، والغَدَر: الجِحَرَةُ واللَّخاقيق من الأرض المتعادية، يقال ذلك للفرس وللرَّجُل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزَّلَل والخصومة» وجاءت «غدر» في الاصل بعين مهملة فذال معجمة في أربعة المواضع كما جاءت «اللخاقيق» في الأصل غير معجمة وما أثبته عن اصلاح المنطق، والتاج «غدر» ٢١٠/١٣. وفي اللسان «عدا»: «ومكان متعاد: بعضه مرتفع وبعضه متطامن، ليس بمستو» واللخاقيق: الشقوق في الأرض / اللسان «لخق» عن الأصمعي.

(٢) في الأصل: «ونظير».

(٣) في الكتاب ٣٩٣/١: «وأمَّا قول النَّاس: كان البُرُّ قفيزين، وكان السَّمْنُ مَنَوَيْنِ وإنَّما استغنوا ها هنا عن ذكر الدِرْهَم لما في صدورهم من علمه».

(٤) الجمل ص ٤٦.

(٥) الجمل ص ٤٦

(٦) سورة الانفال آية ٤٢.

الموصوفُ وأُقِيمَتِ الصِّفةُ مُقَامَهُ ، وحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ . والأَصْلُ في (أَسْفَلَ مِنْكُمْ) أنْ يكونَ صفةً ، ومثلُ ذلك ما أَنْشَدَهُ أبو عليٍّ :

١٠٢ ـ * أو هُزِلَت في جَدْبِ عَامٍ أَوَّلا *[1]

المعنى : أوَّل من عَامِنَا ، فأَوَّلُ صفةٌ لِعَامٍ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ ظَرْفاً ، كأَنَّه قال : في جَدْبِ عامٍ قبلَ عَامِنَا وهذا الذي يُسْتَعْمَلُ ظرفاً هو الذي يُبْنَى في قولهم : ابدأ بهذا أَوَّلُ[2] ، كما تقول : ابدأ بهذا قَبْلُ . ويُسْتَعْمَلُ (أَوَّلُ) بمنزلة قديم . فتقول : ما تركتُ له أَوَّلاً ولا آخِراً[3] أيّ : قديماً ولا حَدِيثاً ، وهذه كلُّها من قسم المُبْهَمات .

قوله : (نحو مِيْلٍ وفَرْسَخٍ وبَرِيدٍ)[4]

هذا هو المقدَّر ، وينصِبُهُ كلُّ فعل ، على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وقد بينّتُ ذلك بِعِلَلِهِ[5] .

قوله : (ومَجْلِسٍ ومكانٍ ومَقْعَدٍ)[6] .

أَمَّا (مَجْلِسٌ) فهو من الظَّرْفِ المشتَقِّ ، فلا يَتَعَدَّى إليه إلاَّ الفعلُ المأخوذُ من مصدره ، وذلك : جَلَسَ ويَجْلِسُ واجْلِسْ ، وما أَشْبَهَها .

---

(١) الشيرازيات ل ٨ ، وقبله :

* يا ليتها كانت لأهلي إبلا *

انظر الكتاب ٣/٢٨٩ ، شرح المفصل ٦/٣٤ ، ٩٧ ـ ٩٨ ، اللسان « وأل » وفي الأصل «حزب» مكان «جدب» تصحيف.

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، والشيرازات ل٥ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٨٨ « وذلك قول العرب : ما تركت له أَوَّلاً ولا آخِراً»، و«انظر الشيرازيات ل ٥ ، ٨».

(٤) الجمل ص ٤٦ .

(٥) انظر ما تَقَدَّم ص ٤٩٢، ٤٩٥ .

(٦) في الجمل المطبوع ص ٤٦ « مكان » قبل « مجلس » وفي الخطيتين كما هنا .

وأمَّا (مكان) فهو مشتقٌّ من الكون ، فيَتَعدَّى إليه كان ويكون ، كما تَعَدَّى إلى مَجْلِس جَلَسَ ويَجْلِسُ وما أَشبَهَهما ، ولما كانت الأفعالُ كلُّها تَنْحَلُّ إلى كان، تَعَدَّت جميع الأفعال إلى المكان، أَلَا ترى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: جَلَسَ ، فهو في معنى : كان منه جلوسٌ . وكذلك قَعَدَ زَيْدٌ ، هو في معنى كان منه قُعُودٌ وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : إنَّما تَعَدَّى جَلَس إلى مَجْلِس، لأنَّه يقتضيه وكُلُّ فِعْلٍ يقتضي المكان فيجبُ أن يَتعدَّى إليه . والكلام في مَقْعَد وما أشبهه كالكلام في مَجْلِس .

قوله : (إذا جعلتَهُ ظَرْفاً في موضعِهِ انْتَصَبَ)[1]

يريدُ في موضعه بشروطِهِ وقد بيَّنْتُ الشُّروط .[2]

قوله : (فإنْ نَقَلْتَه عن[3] موضِعِهِ)[4]

أيْ نقلتَهُ عن المَوْضِعِ الَّذي ينْتَصِبُ فيه على الظَّرْفِ ، كان كَسَائِرِ الأسماء .

قوله : (واعلم أنَّ أقوى تَعَدِّي الأفعالِ إلى المصدر)[5] .

يريد أنَّ الفِعْلَ يَنْصِبُ المصدرَ ، وظَرْفَ الزَّمان وظَرْفَ المكان ، ونصبُهُ للمصدرِ أقوى من نَصْبِهِ للظرفين ، وقد بيَّنْتُ ذَلِكَ[6] لأنَّ الفِعْلَ إنَّما نَصَبَ ظَرْفَ الزَّمان بالحمل على المصدر، وكان الأصل أنْ يَتَعَدَّى إليه بحرف الجرِّ، وأَمَّا ظَرْفُ المكان فانتصبَ بالحمْلِ على ظَرْفِ الزَّمان ، وكانَ الأصلُ أنْ يَصِلَ الفِعْلُ إليه بحرف الجرِّ .

---

(١) الجمل ص ٤٦ .
(٢) انظر ما تقدم ص ٤٩٢ .
(٣) في الأصل « من »
(٤) الجمل ص ٤٦ .
(٥) الجمل ص ٤٦ .
(٦) انظر ما تقدم ص ٤٩٣ .

ولأجْلِ هذا نَصَبَ الفِعْلُ المصدَرَ ظاهراً ومضمراً ، ونَصَبَ ظَرْفَ الزَّمانِ بشرط أنْ يكونَ ظاهراً ، ونَصَبَ ظَرْفَ المكان بشرط أنْ يكونَ ظاهراً ، ويكونَ مع ذلك مُبْهماً أوْ مقدَّراً ، وأمَّا المشتَقُّ فينصبُهُ فِعْلُهُ على حَسَب ما ذكرتُه .

قوله : (لأنَّه اسمُه)(1) .

[109] يُرِيدُ بقوله (اسمه) الاسمَ الذي / أُخِذَ منه وهو معنى قوله : « ومشتَقٌّ منه »(2) وأَرَاد رحمه الله أَنَّ الفِعْلَ يقتضيه ولا يطلُبُ أَنْ يَصِلَ إليه بحرفٍ ، فقد لَزِمَ عن هذا أَنْ يَتَعَدَّى إليه بنفسِهِ ، وليس ظَرْفُ الزَّمان كذلك الفعلُ يطلبُهُ بحرف الجرِّ ، وإنما أُسْقِطَ حرفُ الجرِّ ووصَلَ الفعلُ لشَبَهِه بالمصدر في ذاته ، ولاقتضاء الفِعْلِ له بِبِنْيَتِهِ على حَسَبِ ما بَيَّنْتُهُ . ولا يَقْوى المشبَّهُ قُوَّةَ ما شُبِّهَ بِهِ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ إلى الظَّرْفِ من الزَّمان لأنَّ الفِعْلَ إنَّما اختلفتْ أَبْنِيَتُهُ للزَّمان ، وهو مضارعٌ له من أَجْلِ أَنَّ الزَّمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعلين(3) .

قوله : (لأنَّ الفِعْلَ إنَّما اختلفتْ أبنيتُهُ للزَّمانِ) .

يريد أنَّ الفِعْلَ يقتضي الحَدَثَ بحروفه ، ويقتضي الزَّمانَ بَبِنْيَتِهِ ، فكلاهما مقتضىً لِلْفِعْلِ . فهذا أَحَدُ الوجهين اللَّذين ذكرتُ أنَّه بهما استحقَّ الزَّمان أَنْ يجريَ مَجْرَى المصدرِ .

قوله : (وهو مُضَارعٌ من أَجْلِ أَنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلك) .

(1) في الجمل المطبوع ص ٤٧ « كأنه وفي الخطيتين « لأنه » كما هنا .

(2) الجمل ص ٤٦ .

(3) المصدر نفسه ص ٤٦ .

قال سيبويه : الزَّمان : مُضِيُ اللَّيل والنَّهارِ . وقال امرؤ القيس)

* ألا إنَّما الدَّهْرُ ليالٍ وأَعْصُرُ * [٩٥]

وهذا كلُّه متقارِبُ لأنَّ مُضِيَّ اللَّيلِ والنَّهار إنَّما كان من حركةِ الشَّمس وطلوعها ، وغروبها ، والمُضِيُّ والطُّلوعُ والغروب والحركةُ كلُّها أحداثٌ ، فهي من جنسِ المصادرِ، فقد تَبيَّنَ لَكَ أَنَّ الزَّمَانَ يُشْبِهُ المصادِرَ من وجهين، على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وقد بينتُ ذَلِكَ قَبْلُ[1] . والمكان ليس فيه واحدٌ من هذين الوجهين ، ليس المكان مقتضىً للفِعْلِ وإنَّما ملازِمٌ [له][2] ، والأمكنة خِلَقٌ وجُثَثٌ ينفصِلُ بَعْضُها عن بعضٍ ، كما انفصلتِ الأشخاص بعضُها عن بَعْضٍ على حَسَبِ ما ذكرتُهُ قَبْلُ[3] ، فإذا كان الفِعْلُ يطلب الأشخاص بحرف الجرِّ لم يَصِلِ[4] إلاَّ به ولم يَجُزْ اسقاطُهُ إلاَّ بالسَّماع ، فكذلك المكان يطلبُهُ الفِعْلُ بحرف الجرِّ ، فالقيـاسُ أَلاَّ يَصِلَ إليـه إلاَّ بِهِ ، فيجبُ أنْ يُخْفَضَ ، لكن لما أَشْبَهَ ظَرْفَ الزَّمان أُسْقِطَ حرفُ الجرِّ من الظاهر ، بشرط أنْ يكونَ مُبْهماً أَوْ مقدَّراً أَوْ مُشتَقّاً بشروطه على حَسَبِ ما بَيَّنْتُهُ ، بما لا يُحتاجُ معه إلى إعادةٍ[5] .

قولُه : (ثُمَّ إلى الحالِ)[6] .

اعْلَمْ أنَّ الحالَ إنَّما انتصَبَتْ على التَّشبيه بالمعفول فيه ، لأَنَّها لم تُوْضَع دَالَّةً - بِحَقِّ الأصل - على ما يطلبُهُ الفعلُ ، ولكنَّها مُتَضمِّنةٌ ذلك ، لهذا صَحَّ أنْ يُقالَ : إنَّما تُنْصَبُ على التَّشبيه بالمفعول ، وأمَّا ما يطلبُهُ الفعل نفسُهُ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٧٧ .

(٢) تكملة يلتئم بها المعنى .

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٩٤ .

(٤) في الأصل : « لم تصل » والمراد : لم يصل إليها إلاَّ بحرف الجرِّ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٤٩٢ .

(٦) الجمل ص ٤٧ .

وجيء به لبيان ما يطلبُه الفعل بغيرِ بِنْيَتِهِ فهو مفعولٌ . وانتصبَ لأنَّه فَضْلَةٌ وجاء بعد تمام الكلام .

وتختلف المفعولات بِحَسَبِ الحروف التي يَصِلُ بها الفِعْلُ إليها ، وما لا يَصِلُ الفعل إليه بحرف هو مفعولٌ مطلَقٌ ، فإذا قُلْتَ : ضربتُ وعمراً زيداً يومَ الخميس أمامَك تقويماً له ، فهذه كُلُّها مطلوبةٌ للفعل ، لأنَّ الضربَ يطلب شخصاً وقع به وزماناً وقع فيه ، ومكاناً وقع فيه ، وشيئاً وقع الفعل بسببه ولأجْلِهِ ، والضَّرْبُ[1] لا يطلُبُهُ بحرف ، وتعتبر ذلك بأنْ تقولَ : أوقعتُ مع عمروٍ الضَرْبَ بزيدٍ في يومِ الخميس لأَجْلِ التَّقويم ، والدليلُ على أنَّ الحالَ لا يطلُبها الفِعْلُ أنَّك إذا قُلْتَ : قَام زيدٌ ضاحِكاً ، فضاحكاً إنَّما هو زيدٌ ، فحقُّه ألاَّ يَأتِيَ إلاَّ بياناً لزيدٍ عند انبهامِهِ ، للاشتراك العَارِضِ أوْ للتوكيد فَحَقُّهُ أنْ يَجْرِيَ عليه نَعْتاً أوْ بَدَلاً . تَعذَّر النَّعْتُ هنا ، لأنَّ النَّعْتَ والمنعوتَ كالشيءِ الواحدِ ، والنَّعْتُ من اسم المنعوتِ[2] ، وتَعذَّر البَدَلُ ، لأنَّ البَدَلَ على تقدير تكرارِ العَامِلِ وهذه الأسماءُ المشتقات لم تُوْضَع إلاَّ أنْ تكونَ تابعةً وولايتها للعوامل إجراءٌ لها على وجهٍ [لَيْس][3] لها ، واستعمالٌ لها على غير وضعها ، فلما تَعَذَّر الوجهان ، نصبوا ضاحكاً بلَحْظٍ أُبيِّنُه إنْ شاء الله . وذلك أنَّك حين قُلْتَ : قَام زيدٌ فقد طلب القيامُ حالةً وقع فيها ، كما يطلُبُ زماناً يقع فيه ، ومكاناً يقع فيه . ولو جئتَ له بمطلوبِهِ لقُلْتَ : قام زيدٌ في حالة الضَحِكِ ، ولو[4] أمكَنَك أنْ تَجْعَلَ ضاحكاً تابعاً لزيدٍ على جهة

---

(١) في الأصل : « والظرف » تصحيف .

(٢) هكذا في الأصل ولم يتضح لي وجهه والذي يحسن أنْ يقال هنا ما قاله الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٢/ل ٣٢ : «وأهل الكوفة يسمّونه قطعاً، لأنَّ الأصل أن يكون نعتاً إلاَّ أنَّه لما كان ما قبله معرفة، وهو نكرة قطع عن التبعية إلى النصب» وانظر الفروق بين الحال والنعت في المغني لابن فلاح ١/ل ١٦٠ ، الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١ ، ٢٢٧ .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) في الأصل: (ألا ولو بإقحام (لا) قبل «لو».

النَّعتِ أوْ على جهة البَدَلِ ولم يَتَعذَّر من الوجهين المذكورين لفُهِمَ منه ما يُفْهَمُ من قولك : في حالة الضحِك : ألَا تَرى أنَّكَ لو قُلْتَ : قام زيدٌ رجلٌ ضاحِكٌ ، لعُلِمَ أنَّ القيامَ الذي صدر من زيدٍ كان في حالة الضَحِكِ . فلمَّا كَانَ (ضاحِكٌ) يُفْهَمُ منه ما يُفْهَمُ من قولك : في حالة الضَحِكِ ، وتَعذَّر جريانُهُ تابعاً على حَسَبِ ما ذكرتُه نصبوه ، وكان منصوباً / على التَّشبيه [١١٠] بالمفعول فيه . ولا أعلم خلافاً بين النَّحويين في أنَّ الحالَ منتصِبَةٌ على التَّشبيه بالمفعول فيه[1] ووجه الشَّبَهِ ما ذكرتُهُ ، وكان الأستاذ أبو علي يقول : أشبهتِ الحالُ الزَّمانَ من وجهين :

أحدهما : أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَتقدَّرُ بفي ، فتقول : قَامَ زيدٌ في يومِ الخميس ، وقام زيدٌ في حالة الضَحِكِ .

الثاني : أنَّ الحَالَ ترادِفُ ظَرْفَ الزَّمانِ ، على معنىً واحدٍ ، فتقولُ : قَامَ زيدٌ ضَاحكاً ، وقام زيدٌ إذا كان ضاحكاً[2] ، وتشبه ظرف المكان من وجهٍ واحدٍ وهو أنَّها تَتَقدَّر بفي ، وهذا راجعٌ إلى ما ذكرتُهُ وبسطتُهُ .

وممَّا يدلُّكَ على أنَّ النَّصبَ في مثل قولك : قَامَ زيدٌ ضَاحِكاً إنَّما هو للتشبيه ـ ولما تعذَّر ما كان الأصلُ أنْ يجيءَ عليه ـ ، أنَّكَ تقولُ : قَامَ رجلٌ ضَاحِكٌ ، ولا يكون النَّصبُ هنا إلاّ ضعيفاً لأنَّ الجريان الذي هو أصلٌ

---

(١) إلى هذا ذهب سيبويه والمبرد وأبو عليّ الفارسي ، وذهب ابن السراج وابن بابشاذ وابن الأثير إلى أنَّه انتصب على التشبيه بالمفعول به . قال السيوطي في الهمع : « وهو الأرجح » ونقل الرعيني أنَّ مذهب الزجاجي أنه انتصب نصب المفعول به / انظر الكتاب ٤٤/١ ، المقتضب ١٦٦/٤ ، الايضاح ص ١٩٩ ، الاصول ٨/٤ ، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ ل ٦٤ .

(٢) ذكر المؤلف هذين الوجهين الذين نقلهما عن شيخه أبي علي الشلوبين في الكافي ٢/ ص ٦٤ ولم يعزهما وانظر شرح الفيه ابن معطي للرعيني ٢/ ل ٣٣ .

لضاحِك مُتأبٍّ هنا لأنَّ ضاحكاً نكرةٌ ورجلٌ كذلك ، فإن قدمتَ ضَاحِكاً تَعذَّر النَّعْتُ فكان النَّصْبُ على الحَالِ . فإذا نظرتَ إلى نصبِ ضَاحِك على الحال لا تجده إلاَّ في الموضع الذي يَتَعذَّرُ أنْ يكونَ فيه تابعاً ، لأنَّ وضعَه يقتضي أنْ يكونَ تابعاً للأوَّل؛ ولذلك اشتُقَّ من الحَدَثِ لوصفك الاسم به ، فإذا تَعَذَّرَ ذلك بوجه ما ، رجعوا إلى النَّصْبِ ووقع التَّشبيه بالظَّرف على حَسَبِ ما ذَكرتُهُ .

ولمَّا كانتِ الحالُ إنَّما انتصبت على التشبيه بالمفعول فيه ، والمفعولُ فيه يَعْمَل فيه الفعل ومعنى الفعل ـ عَمِل في الحال الفعل ومعنى الفعل إلاَّ أنَّ المُشَبَّه لا يقوى قوَّةَ المُشَبَّه به، فالظَّرفُ يعمل فيه[1] المعنى مقدَّماً ومؤخراً، والحالُ لا يعمل فيها المعنى إلاَّ مقدَّماً ، ولا يعمل فيها مؤخراً ؛ لما ذكرتُه من أنَّ نَصْبَ الحال على التَّشبيه بالظَّرف ولا يقوى المُشَبَّه قُوَّةَ المشَبَّه به ، وأرادوا أنْ يفرِّقوا بَيْنَ الحال والظَّرْفِ في هذا.

فإنْ قُلْتَ : فَلِمَ عَمِل المعنى في الحال مقدَّماً ، ولم يعمل فيه مؤخراً عند إرادةِ الفرق ، وهلا عُكِسَ الأمر وجُعِلَ المعنى عاملاً في الحال مؤخَّراً ولا يعمل مقدَّماً ويكون ذلك فرقاً بَيْنَ المشَبَّه والمشَبَّه به ؟ .

قُلْتُ : العَامِلُ إذا تقدَّم أقوى من العامِلِ إذا تأخَّرَ ويتبيَّنُ ذَلِكَ بأمرين :

أحدهما : أنَّك تَقولُ : أكرمتُ زَيْداً ، ولا تَقولُ : أكرمتُ لزيدٍ ، فإنْ قدَّمتَ زيداً على أكرمتُ ، جاز أنْ تَقولَ ، لزيدٍ أكرمتُ . قال الله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤيَا تَعْبُرُونَ ﴾[2] ، وكذلك تقول : لزيدٍ ضربتُ وضربتُ زيداً، ولا يجوزُ ضربتُ لزيدٍ، وهذا مُطَّرِدٌ، فدلَّ على أنَّ الفِعْلَ إذا تأخَّر ضَعُفَ في عَمَلِهِ ولذلك وصل بحرف الجرِّ ، فإذا كان الفِعْلُ نَفْسُه يَضْعُفُ ، فكيف لا يَضْعُفُ المعنى ؟

---

(١) كلمة غامضة في الأصل وبما أثبتت يلتئم الكلام .

(٢) سورة يوسف آية ٤٣ .

الثاني : أنَّكَ تَقُولُ : زيدٌ ضربتُهُ وتحذِفُ الضميرَ فتقول : زيدٌ ضربتُ في الشِّعر أوْ في قليلٍ من الكلام(١) ، وتقول : ضربتُهُ زيدٌ ولا يجوزُ : ضربتُ زيدٌ كما جاز : زيدٌ ضربتُ على تقدير: زيدٌ ضربتُهُ ، وإنَّما كان ذلك لأنَّ العَامِلَ إذا تقدَّم قَوِيَ عملُه فكرِهُوا قطعَهُ عن العمل لغير اشتغال بالضمير في اللَّفْظِ وإذا تَأَخَّر الفِعْلُ ضَعُفَ عن العمل ، فجاز أنْ يُقْطَعَ عن المعمول المُتَقدِّم لاشتغاله بالضمير لفظاً أوْ تقديراً .

فقد تحصَّل ممَّا بَيَّنْتُهُ أنَّ الفعلَ ـ وهو الأصلُ في العمل ـ يَضعُفُ عن معموله مع التَّأخير ، فما أَصله ألَّا يكونَ عاملاً ـ وهو المعنى ـ أولى بذلك ، فلمَّا أرادوا التفرقَةَ بين الحَالِ والظَّرفِ لما ذكرتُهُ من أنَّ المشَبَّهَ لا يقوى قُوَّةَ ما شُبِّهَ به جعلوا المعنى عاملاً في الظَّرْفِ مقدَّماً ومؤخَّراً وجعلوا المعنى عاملاً في الحالِ مقدَّماً لا مُؤخراً ، وذَكَر هذا أبو عليٍّ في الايضاح(٢) وهو صحيحٌ .

فقد تَحصَّل ممَّا ذكرتُهُ أَنَّ أقوى تَعَدِّي الأفعال [تعـديها](٣) إلى المصدر ثُمَّ إلى الزَّمانِ ثُمَّ إلى المكان ثُمَّ إلى الحالِ .

قوله : (وأمَّا الحَالُ فهو كُلُّ اسم نَكِرةٍ جَاءَ بَعْدَ معرفةٍ)(٤)

اعلم أنَّ الحَالَ تنقسمُ إلى قمسن : حالٌ مُؤكِّدةٌ وحالٌ مُبيِّنَةٌ . فأتكلَّم أوَّلاً على الحَالِ المُبيِّنة ويشترطُ فيها خمسةُ شروط :

أحدها : أنْ تكونَ نَكِرةً

الثَّاني : أنْ تَكُونَ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ .

الثَّالثُ : أنْ تكونَ منصوبةً . وهذه الشروط الثَّلاثةُ لازمةٌ لا بُدَّ منها .

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣ .
(٢) انظر الايضاح ١/١٩٩ ـ ٢٠٠ .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) الجمل ص ٤٧

الرَّابع : أنْ تكونَ من معرفةٍ .

الخامس : أنْ تكونَ مُشتَقَّةً . وهذان[1] الشَّرطان على الاختيار ، وقد [١١١] تكونُ الحالُ من النَكِرةَ تقول : هذا / رجلٌ ضاحكاً . وقد تكونُ الحالُ جامدةً لأنَّها خبرٌ في الأصل ، والخبر يكون جامداً ومشتَقّاً .

ومن الناس من زاد في هذه الحال أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً[2] ويظهرُ لي أنّ هذا ليس بلازمٍ ، أَلَا ترى أنَّه قد جاء : خلق اللهُ الزرافة يَدَيْهَا أطولَ من رجليْهَا[3] ، حكاه سيبويه بنصب (يـديها) على أنَّـه بَدَلُ بعضٍ من كـلٍّ و (أطوَل) حال .

وجاء بعضُ المتأخرين واعترض قول النحويين : الحالُ لا تكون إلاَّ بعد تمام الكلام، وقال : هذا ليس بلازمٍ ، قد تكون بَعْدَ تمامِ الكلام وقد تكون يَتِمُّ الكلامُ بها[4] ، واستدلَّ بقول عَـدِيّ :

١٠٣ ـ * إنَّما الميْتُ مَنْ يعيش كئيباً *[5]

وقال : أَلَا ترى أنَّ كئيباً حالٌ من الضمير الذي في يعيش ، ولو أسقطتَ كَئِيباً لم يكن كلاماً ولا تمَّ الكلامُ إلاَّ به ، ألاَ ترى أنَّك لو قلت : إنَّما الميْت من يعيش لكان خُلْفاً[6] ، وكان الأستاذ أبو عليٍّ يَنْفَصِلُ عن هذا

(١) في الاصل : « وهذا » .

(٢) من هؤلاء ابن بابشاذ وابن السيد / انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٢ ، اصلاح الخلل ص ١٠٦ ، ١٠٨ ـ ١٠٩ وقال ابن خروف في شرح الجمل ص ٣٤ « وشرط المتأخرون فيها الاشتقاق والانتقال وذلك فاسد . . . »

(٣) الكتاب ١/١٥٥ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٧، شرح عمدة الحافظ ص ٤٤٣ .

(٤) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٣٥ : « وقد تأتي والكلام لم يتم » .

(٥) تمامه : * كاسفا باله قليل الرجاء *

والبيت لعدي بن الرعلا الغسّاني ـ شاعر جاهلي ـ من أبيات في الأصمعيات ص ١٥٢ معجم الشعراء ص ٨٦ وانظر الشاهد في التوطئة ص ٢٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٩ ، مغنى اللبيب ص ٦٠١ ، شرح شواهده ١/٤٠٥ ، ٢/٨٥٨ ، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ٤٧ ، خـزانـة الأدب ٤/١٨٧ .

(٦) ذكر هذا الرأي ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٣٩ ولم ينسبه .

بأنْ يقولَ : هذا عـارِضٌ هنا بوقوعه صِلَةً لمن. لو جئتَ به غيرَ صِلةٍ فقلت : يعيش زيدٌ كئيباً لكان كئيباً قد جاء بَعْدَ تمام الكلام[1] وإذا أخذتَ من هذا الكلام « يعيش كئيباً» لم تكن فيه فائدة لأنَّه وقَعَ صِلَةً لِمَنْ ، فالجملةُ مع (مَنْ) بمنزلة اسم واحدٍ لا يستَقِلُّ به كلامٌ . والدليل على أنَّ الحالَ لا تكون إلاَّ بعد تمام الكلام ولا يتمُّ الكلام بها أنَّك لا تقول : إنَّ غداً أخاك راحِلاً ، لأنَّك لو قلتَ : إنَّ غداً أخاك ، لم يكن كلاماً . ولو كانتِ الحالُ يتمُّ بها الكلامُ لجازت هذه المسألةُ . وهذا الذي انفصل به كافٍ في الموضع .

والتحقيق في هذا أَنْ يُقَالَ : معنى قول النحويين : إنَّ الحالَ لا تكونُ إلاَّ بعدَ تمام الكلام أي : لا تجيء إلاَّ بعد مجيء ما يطلُبُه الفعلُ ، ألاَ ترى أنَّك إذا قلتَ : قام فهو يطلُبُ فاعلاً فإذا قلتَ : زيدٌ ، فقد جئتَ له بمطلوبه فلا يمكن أنْ يصِلَ إلى اسم آخر يقع على ما يقع عليه زيد إلاَّ[2] على جهة التَّبعيَّة فإن قلتَ : الراكب ، كان تابعاً لزيد نعتاً له ، فإن قلتَ : راكبٌ ، لم يمكن أنْ يكونَ تابعاً على جهة النَّعْتِ ولا على جهة البَدَل ، لما ذكرتُه ، فانتصبَ على الحال ، فلو لم تجيء بزيد وجئتَ براكب بعد قام ، لكان فاعلاً ، وكذلك لو قلتَ : مررتُ بهندٍ ضَاحِكةً ، فقد جاء (ضاحكة) بعد وصول الفعل للمرور به فلو لم تجيء بهذا لقلتَ : مررتُ بضاحكةٍ ، وتَحُلُّ ضاحكةٌ محلَّ هند ، فهذا معنى ، « تأتي الحالُ بعد تمام الكلام » أي بعد تمام ما يطلُبُه ، ولو لم تجيء بالاسم الذي هو حالٌ منه لحلَّ [بدَلاً] [3]

---

(١) قال أبو علي الشلوبين في التوطئة ص ٢٠٠ (وقد تكون بعد كلام في حكم التام إن لم تكنه لأن الأصلَ فيه ان يكون بعد كلام تام نحو : ضربي زيدا قائما لأنَّ أصله : ضربي زيدا إذا كان قائماً ونحو :

إنَّما الميت مَنْ يعيش كئيباً

لأنَّ الأصل : يعيش زيد كئيباً ثم دخل عليه ما جعله ناقصاً) وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٩ .

(٢) في الأصل : « لا »

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

منه، ووَصَلَ الفِعْلُ إليه وصولَه إلى الاسم، وأنت إذا قلت: «مَنْ يعيشُ كئيباً » ففي يعيشُ ضميرٌ يعودُ إلى (مَنْ) وكئيبٌ واقعٌ على ما وقع عليه الضمير، ولو أمكَنَ إسقاطُ الضمير، لكان كئيباً فاعلاً بيعيش، لكنَّه لا يمكن هنا إسقاطُه لأنَّ الموصولَ طالبٌ له ، ولا يَسْتَغني عنه لأنَّ الذي يطلُبُه بالصِّلَة ، وبالصِّلة يقعُ التعريفُ للموصول ، وإذا نظرتَ كلامَ سيبويه في باب الحال وفهمته[1] ، بَدَا لَكَ ما ذكرتُه .

وأمَّا الشَّرطُ الثاني : وهو أنَّ الحال لا تكونُ إلَّا نكِرَةً فرأيتُ مَنْ يعترضُه ويقول : إنَّ الحالَ قد تكونُ معرفةً[2] ، واستدلَّ بقولهم : أرْسَلَها العِرَاكَ[3] وطلبتُه جَهْدِي .

وانفصل بعضُ الناس عن هذا بأنْ قال : الألفُ واللَّامُ زائدةٌ كزيادتِها في الّذي والتي ، نظيرُ هذا ما[4] حكى سيبويه عن الخليل في قولِ العرب : ما يصلُح بالرَّجُلِ مِثْلك أنْ يفعلَ هذا، وما يصلُح بالرَّجُلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا[5] ، فقال : إنَّ الألفَ واللَّامَ هنا زائدةٌ ، لأنَّ النكرةَ لا تجري صفةً إلَّا

(١) الكتاب ١/٤٤ .

(٢) ذكر ابن خروف في شرح الجمل ص ٣٤ أنَّ الحال جاءت معرفة « في كثير من الكلام وليس ذلك بالقياس عند الجميع » وقال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١١٧ ـ ١١٨ « أمَّا التنكير فليس بشرط وقد جاء عنهم : طلبته جهدك وطاقتك ورجع عوده على بدئه وكلمته فاه إلى في وهذه كلها معارف » .

(٣) عبارة سيبويه والمبرد: «وذلك قولك: أرسلها العراك» وقد جاءت العبارة في قول لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

انظر ديوانه ص ٨٦، الكتاب ٣٨٢/١ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٠/١، المقتضب ٢٧٣/٣ ، الافصاح للفارقي ص ٣١٢ اصلاح الخلل ص ١٠٦، أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ ، الانصاف ٨٢٢/٢، شرح المفصل ٦٢/٢، ٥٥/٤.

(٤) في الأصل « بما »

(٥) في الكتاب ١٣/٢ : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرَّجُل مثلك أنْ يفعلَ ذاك وما يحسن بالرَّجل خير منك أنْ يفعلَ ذاك . وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنَّه إنَّما جرَّ هذا على نيَّةِ الألف واللام . .

على النَّكِرَة ، فتأويلُه : ما يصلح برجل خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا ، وهذانِ القولانِ فاسدانِ .

أمَّا مَنْ ذهب إلى زيادة الألفِ واللَّام واستدلَّ بقولهم : أرْسَلَها العِرَاكَ ، وما يصلُح بالرَّجُلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا، فغالِطٌ لأنَّ الزيادةَ لا تُدَّعى إلاّ بدليل لا يَحْتَمِلُ التَّأويلَ ، وقد مضى الكلام في « ما يصلُح بالرَّجُل خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا[1] » وقلتُ : إنَّ هذا بمنزلة قولهم :[2]

* إنَّ الحوادثَ أوْدَى بِهَا * [٤٩]

لأنَّ الحوادثَ والحَدَثان يترادفان على معنىً واحدٍ، وإذا نطقوا بالواحد فكأنَّهم نطقوا بالآخر ، فجرى الكلام على ما / يصلُح في الموضِعِ ، وكذلك قول الشاعر : [١١٢]

* ألَمَّتْ بنا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأنَّ الحَدَثَانَ يرادِفُ الحوادثَ ، ونظائرُ ما ذكرتُه كثيرةٌ ، فكذلك : ما يصلُح بالرَّجُل خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا ، جرى على ما يصلُح في الموضع ، ألَا ترى أنَّكَ لو قُلْتَ : ما يُصلُح برجلٍ خيرٍ منك أن يفعلَ هذا ، لكان المعنى : ما يصلُح بالرَّجل الذي هو خيرٌ منك ، وإذا احتمل فلا سبيل الى دعوى الزيادة .

وأمَّا قولُهم : « أرسلها العِراكَ » :

فذهب سيبويه الى أنَّ هذا مصدرٌ لفعل محذوفٍ تقديرُه : أرسلها تعتَرِكُ العِرَاكَ ، والفعل هو الحال ، كما تقول : جاء زيدٌ يضحك[3] . ولا أعلم

(١) المصدر السابق.

(٢) هكذا في الاصل والوجه « قوله » أو : «قول الشاعر».

(٣) الكتاب ٢٣١/١ ، وانظر المقتضب ٢٣٧/٣ ، الايضاح ٢٠٠/١ ، أمالي ابن الشجري ١٥٤/١ ، ٢٨٤/٢ ، المرتجل ص ١٦٣ ، شرح المفصل ٦٢/٢ - ٦٣ ، شرح الجمل لابن =

خلافاً بين النحويين المتقدمين في هـذا ، وكذلـك الكلام في : طلبتـه جَهْدِي ، جَهْدِي مصدرٌ لفعل محذوفٍ[1] ، وذلك الفعلُ هو الحال . والأكثر في هذا أن يكونَ نكرةً نحو قولهم : قتلتُه صِبْرا[2] ، واختلف سيبويه والمبرِّد في القياس في النكرة ، فذهب سيبويه إلى أنَّه مسموعٌ لا يقال منه إلاّ ما قالته العرب[3] ، ولا أعلم خلافاً في المعرف بالألف واللاَّم أو بالإضافة أنَّه سماعٌ .

وقد وُضِعَتْ أسماءٌ موضعَ هذه المصادرِ الموضوعةِ موضعَ الأفعال التي هي أحوالٌ ، وتُوجد نكرةً ومعرفةً بالألف واللاَّم ، ومعرفةً بالإضافة ولا خلافَ أنَّ هذا مسمُوعٌ وليس بقياس ، فمثال النَّكرة : مررتُ بهم طُرًّا ، ومررتُ بهم قَاطِبَةً[4] ومثال المعرف بالألف واللاَّم قولهم : مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ[5] ومثال المعرَّف بالإضافة قولهم: مررتُ بزيدٍ وَحْدَهُ[6]، ومررتُ بهم خَمْسَتَهُم[7] وسيأتي الكلام في هذا كله في باب (وَحْدَه) مكمّلاً .

فقد تحصَّل مما ذكرته أنَّه لا ينبغي أنْ يُدَّعى أنَّ الألفَ واللاَّمَ في

= عصفور ٣٣٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٠١/١ ـ ٢٠٢ ، توضيح المقاصد ١٤٢/٢ ، خزانة الأدب ٥٢٤/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢ .

(١) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ص ١١٨ : « طلبته جهدك ، وطاقتك ، ورجع عوده على بدئه ، وكلمتُه فاه الى فيّ ، وهذه كلها معارف ، والخلاف فيها بين المبرد وسيبويـه معلوم : هل هي بنفسها أحوال أو هي منصوبة على أنها مصادر لأفعال تلك الأفعال هي الأحوال » .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٠/١ .

(٣) الكتاب ٣٧٠/١ ، وذهب المبرّد إلى أن وقوع المصدر النكرة حالا اذا كان نوعا من فعله قياس / انظر المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٦٩ ، ٥٩٩/٤ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، وانظر همع الهوامع ١٥/٤ .

(٤) الكتاب ٣٧٦/١ .

(٥) المصدر نفسه ٣٧٥/١ .

(٦) المصدر نفسه ٣٧٧/١ وانظر المقتضب ٢٣٩/٣ ، شرح المفصل ٦٣/٢ ولتقي الدين السبكي رسالة سماها « الرِفْدَه في معنى وَحْدَه» فارجع اليها في الاشباه والنظائر للسيوطي ١١٠/٤ ـ ١١٤ .

(٧) نصبها على الحال لغة للحجازيين وبنو تميم يتبعونها ما قبلها / انظر الكتاب ٣٧٣/١ ـ ٣٧٤ .

قولهم : أرسَلَها العِراك أنَّها زائدةٌ ، وكذلك الألفُ واللاَّمُ في قولهم : ما يصلُح بالرَّجُلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا ، لا ينبغي أنْ يُدَّعى أنَّها زائدةٌ ، لأنَّه قد وُجِدَ مَنْدُوحَةٌ عن القول بالزيادة بما ذكرتُه .

وإنَّما صحَّت الزيادةُ في الذي والتي ، لأنَّ الموصولَ يتعرَّفُ بالصِّلة ، والدليل على ذلك تعرف (مَنْ) و (ما) بها ولا يصحُّ أنْ يتعرَّف الاسم من جهتين فلا بُدَّ من دعوى زيادة الألفِ واللاَّم فيهما ، وفي نظائِرهما ، على حَسَب ما ذكرتُه ، وإذا صحَّ ما ذكرته في «أَرْسَلَها العِرَاكَ» بَطَلَ قولُ من ادَّعى أنَّ الحالَ تَأتِي معرفةً ، وصحَّ أنَّ الحلَ لا تكونُ إلاَّ نكرةً . وأمَّا النصب فقد بيَّنْتُ وجهَه وأنَّه على التشبيه بالمفعول فيه لأنَّ الفعلَ لا يطلُبُه لأنَّه أَخَذَ مطلوبَه .

وأمَّا كونُ الحالِ لا تكونُ من نكرة في الأصل ، فَبَيِّنٌ لأنَّها لم تُنْصَبْ على الحال بعد المعرفة إلاّ عند تعذُّرِ جريانِ النَّكرةِ وصفاً على المعرفة، ولا يتعذَّر ذلك بعد النَّكرةِ . ألَا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : مررتُ برَجُلٌ ضاحكٍ ، كان حَسَناً وفُهِمَ منه أنَّ المرور وقع منك بالرَّجل في حال ضَحِكه ، فلا فائدة في تَكَلُّف النَّصْبِ على الحال ، والنَّصبُ على الحال إنَّما هو على التشبيه بالمفعول فيه ، لكنَّه جاء من النَّكرة قليلاً كأنَّه لما جاء من المعرفة أنِسُوا به ، فوقع حالاً من النَّكرة .

وإذا تبيَّنَ لك هذا تَبَيَّنَ مما ذكره سيبويه في مثل قولك : فيها رجلٌ قائماً[1] ، قال : إنَّه حالٌ من النَّكرة وجعلَه جاء على القليل ، وهو الحال من النَّكرة .

وَرَدَّ بعضُ النَّاسِ هذا بأَنَّ قال : إنَّما هو حالٌ من الضمير الذي في (فيها) لأنَّه خبرٌ لرجلٍ فيلزمُ أنْ يكونَ فيه ضميرٌ والضميرُ معرفةٌ ، فالحالُ

---

(١) في الكتاب ١١٢/٢ : « وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائماً وهو قول الخليل رحمه الله » . وقوله « قال » : هكذا في الأصل ، والعبارة مضطربة .

هنا من المعرفة . وإنَّما يلزم أنْ هذا حالاً من النكرةِ على مذهبِ أبي الحسن ، لأنَّه جَعَلَ رَجُلاً فاعلاً بفيها . وكذلك كلُّ مجرورٍ وقع بعده اسمٌ مرفوعٌ ، واستقلَّ بالاسم مع المجرور كلامٌ ، وسواء دخل عليه ألفُ الاستفهام أمْ لم يدخل[1] .

الجوابُ : أنَّ هذا الذي ذَهَبَ إليه سيبويه صحيحٌ ، لأنَّ الاسم إنَّما انتصَبَ بعد المعرفة على الحال ، عند تَعذُّر جَرَيَانِهِ صِفَةً ، على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وأنْتَ إذا قُلْتَ : فيها رجلٌ قائمٌ ، فلا يتعذَّرُ أنْ يكونَ قائمٌ صفةً لرجَلٍ ، ويُعْطِي من المعنى ما يُعْطِي إذا نصبتَهُ على الحال فمجيئُهُ في هذا الموضع على الحال مع قُدْرَتِكَ على جعله صفةً كمجيئِه حالاً من / النَّكرة [١١٣] وإنْ كان سيبويه قد جعله حالاً من الضميرِ الذي في المجرورِ ، فَتَدَبَّرْهُ فإنَّه صحيحٌ .

وأمَّا الاشتقاقُ فالأكثرُ في الحال أنْ تكونَ كذلك ، لأنَّها صفةٌ في الأسم ، ولم تُنْصَبْ إلاَّ على تعذُّر الجَرَيانِ على الأوَّلِ صفةً ، ولأنَّها إنَّما انتصبت لأنَّك إذا قُلْتَ : جَاءَ زيدٌ ضَاحِكاً فهي في تقدير : جاء زيدٌ في حالة الضَحِكِ فأشبهت بذلك ظرفَ الزَّمان لأنَّك إذا قُلْتَ : جاء زيدٌ يومَ الجمعة فهو في تقدير : جاء زَيدٌ في يومِ الجمعة ، وهذا كلُّه ممَّا يطلُبُ بالاشتقاق لكنَّها بنَظَرٍ آخر فيها معنى الخبر ، ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : جاء زيدٌ ضَاحِكاً ففي ضِمْنِ هذا الأخبارُ عن زيدٍ بالضَحِك في حالةِ المجيء ، والخبرُ يكونُ[2] بالمشتقِّ ، ويكونُ[2] بالجَامِدِ ، فكانتِ الحالُ بالجامدِ بهذه المُلاَحَظة ، ومع

---

(١) ذكر أبو البركات بن الأنباري في الأنصاف ١/٥١ أنَّ هذه المسألة خلافية فالبصريون لا يرون أنَّ الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور مرفوع بهما والكوفيون والأخفش في أحد قوليه والمبرِّد يرون ذلك ولم أجد نسبته الى المبرِّد في غير الانصاف . وانظر نتائج الفكر ص ٤٢٣ ، شرح المفصل ٢/٥٧ شرح الكافية للرضي (ط . ليبيا) ١/٢٤٨ ، مغنى اللبيب ص ٥٧٩ ، همع الهوامع ٥/١٣٢ .

(٢) في الأصل : « تكون » .

هذا فلا تكونُ بالجَامِدِ إلَّا وفيه معنى الاشتقاق لما ذكرتُه .

قَوْلَهُ : (ولا تكون الحالُ إلَّا نَكِرةً ، ولا تكون إلَّا بعد تمام الكلام)[1]

لمَّا ذكر الحال وشروطَهَا أخذ يُبَيِّنُ الشَّروط المُشْتَرَطة في الحال ـ اللَّازمة ، فذكر ثلاثةً فدلَّ أنَّ ما عداها إنَّما يُشْتَرَطُ في الأكثر ، وقد ذكرتُ هذا كلَّه .

وأمَّا الحالُ المُؤكدةُ فتكونُ على وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يكونَ مقتضاها مفهوماً من الكلام الأوَّل .

الثاني : ألَا يكونَ مقتضاها مفهوماً من الكلام المتقدِّم .

فمثال الأوَّل : أنا عنترةُ[2] شُجاعاً ، وما أشبه ذلك . ومثال الثاني : ما أَنْشَدَهُ سيبويه :

١٠٤ ـ * أَنَا ابنُ دَارَةَ معروفاً بها نَسَبِي *[3]

فلا يلزمُ من كونِهِ ابنُ دَارَةَ أنْ يكونَ معروفاً بها ، قد يكون الإنسان من قبيلةٍ ولا يكونُ معروفاً بها نسبُهُ ولا يدريه كلُّ أَحَد .

فإنْ قُلْتَ : فبأَيِّ وَجْهٍ يُقَالُ : إنَّها مُؤَكِّدَةٌ ؟

---

(١) الجمل ص ٤٧ .

(٢) في الأصل : « عنتر » .

(٣) تمامه : * وهل بدارةَ يا للناس من عَار *

وهو لسالم بن مسافع الغطفاني من بني عبد الله بن غطفان شاعر مخضرم هَجّاء خبيث اللسان وبسببه قتل وأمه من بني أسد اسمها سيقاء ولُقِّبت بدارة لجمالها تشبيهاً لها بدارة القمر وقيل : إنَّ داره لقب لجده . والأوَّل أشهر (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٠٨/١ ، أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات ١٥٦/٢، الإصابة (ترجمة ٣٦٥٧)، خزانة الأدب ٢٩١/١ ـ ٢٩٤). وانظر الشاهد في الكتاب ٧٩/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٧/١، فرحة الأديب ص ١٨٨، الخصائص ٢٦٨/٢، ٦٠/٣، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/٢، شرح المفصل ٦٤/٢، توضيح المقاصد ١٦٢/٢، شرح ابن عقيل ٢٧٥/٢، خزانة الأدب ٥٥٧/١.

فنقول[1] : لما قال : أنَا ابنُ دارةَ ، أراد أنْ يُخْبرَ بنسبه فقوله : (معروفاً بَهَا نَسَبِي) يُؤَكِّد ذلك ، فهو من هذا الوجه مُؤَكِّدٌ ، ومن وَجْهٍ آخر مُبيِّنٌ .

وهذه الحال المؤكِّدة أكثرُ ما جاءت بعد الجملةِ الاسميّة ، واختلف النحويون في مجيئِها بعد الجملة الفعلية ، فذهب الزمخشريُّ في المفصل إلى أنَّها لا تكونُ إلاَّ بعد الجملة الاسميّة ولا تكونُ بعدَ الجملة الفعلية[2] ، وأكثر النَّحويين على أنَّها تكونُ بعد الجملةِ الفعليّة ، والأغلبُ فيها أنْ تكونَ بعد الجملةِ الاسمِيَّة ، وعلى هذا أخذوا قولَ امرىء القيس :

١٠٥ ـ * وعالَيْنَ قِنْوَاناً من البُسْرِ أحمرا *[3]

فقالوا: إنَّ أحَمْـرَ حالٌ من البُسْـر، وهي حالٌ مُؤكِّـدةٌ، وليس في هذا نَصٌّ على ما قالوه ، إنَّما يمكنْ أنْ يكونَ أحْمَرُ في مكان حُمْر ، والتَّقدِير : وعالينَ قِنْوَاناً من البُسْر حُمْراً ، فوضعَ المفرد موضعَ الجميع ، ويكون بمنزلة ما أنشده أبو عليٍّ :

١٠٦ ـ يُبَيِّنُهم ذو اللُّبِّ حَيْنَ يراهمُ[4] بسِيمـاهُمْ بُيضاً لِحاهُم وأَصْلَعـا[5]

---

(١) في الأصل : « فتقول » بالتاء .

(٢) في المفصل ص ٦٣ : « فصل : والحال المؤكَّدةُ هي التي تجيءُ على أثر جملة عقدها من اسمين لا عملَ لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤدَّاه ونفي الشك عنه » . وليس فيه تصريح بأنَّ الحال المؤكدة لا تأتي بعد الجملة الفعلية وكما فهم المؤلف من كلام الزمخشري أنَّ الحال المُؤكِّدة لا تكون بعد الجملة الفعلية فهم ابن فلاح فقال في المغنى ١/ ل ١٦٢ : «وتأتي بعد الجملة الفعلية كالاسمية خلافا لصاحب المفصل » .

(٣) ديوانه ص ٥٧ ، وصدره :

* سوامِقُ جَبَّارٍ أثيث فروعُه *

وانظره في إصلاح الخلل ص ١١١ .

(٤) جاءت بعض كلمات صدر البيت غامضة في الأصل وأثبت ما تراه من التكملة ٢/ل ٢٢ ، الكافي للمؤلف ٢/ ص ٧٣ .

(٥) أنشده في التكملة ل ٢٢ ، والشاهد للأسود بن يعفر النهشلي (أعشى نهشل شاعر جاهلي ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٦١ ، شرح شواهد المغنى ١/١٣٨ ، خزانة الأدب =

أراد: وصُلْعاً، وقد جَاءَ وضعُ المفرد موضعَ الجمع في الصِّفاتِ والأسماءِ ، فمثاله في الصِّفاتِ ما ذكرتُه ، ومثاله في الأسماء:

١٠٧ ـ [كأن] [١] نُسُوعَ رَحْلي حين ضَمَّتْ   حَوالبَ غُرَّزاً ومِعىً[٢] جِياعاً[٣]

أراد : وأمعاءً جياعاً[٤] ، وأنشد سيبويه :

١٠٨ ـ * كُلوا في بعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا * [٥] .

أراد : في بعضِ بطونكم . وقال علقمة :

١٠٩ ـ * . . . وأمَّا جِلْدُها فَصَليبُ * [٦]

= ١٩٥/١) وانظر الشاهد في ديوانه ص ٤٧، نوادر أبي زيد ص ١٦٢، المنصف ٤٤/٣، المحتسب ١٨٤/١ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٩٩ ، ضرائر الشعر ص ٢٥١ ، ويروى وأصلُعا » بضم اللام على الجمع ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما أورده الفارسي ، وتبعه المؤلف من أجله .

(١) سقطت (كأن) من الاصل .

(٢) في الأصل : « ومعا » وفي المنقوص والممدود للفرّاء ص ٣٣ : « والمعى والوحي مقصوران يكتبان بالياء » .

(٣) البيت للقطامي (عُمير بن شُيیم التغلبي / شاعر أموي / ترجمته في الشعر والشعراء ٧٢٧/٢ ، معجم الشعراء ص ٧٣ ، خزانة الأدب ٣٩١/١) انظر البيت في ديوانه ص ٤١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٠١ ، التكملة ل ٢٢ ، المصباح ١/ل ١٤٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٧ ، رسائل أبي العلاء ص ٨٦ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٢ ، قال ابن السيرافي : « والحوالب : عروق الضرع ، والغُرَّز : جمع غارز : وهي التي لا لبن لها » .

(٤) في الأصل : « ومعا جياعا » وهو خطأ . فالبيت استشهد به الفارسي وتبعه المؤلف على وضع المفرد موضع الجمع .

(٥) لم أقف له على نسبته وتمامه : * فإنَّ زمانكم زمن خميص *
انظر / الكتاب ٢١٠/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٤/١ ، معاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، المحتسب ٨٧/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨، شرح المفصل ٨/٥، ٢١/٦ ، ٢٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٢ ، خزانة الادب ٣٧٩/٣ .
الشاهد بتمامه:

(٦) بها جِيَفُ الحسرى فأمَّا عِظَامُها   فبيضٌ وأمَّا جِلْدُها فَصَليبُ
انظر ديوانه ص ٤٠ ، الكتاب ٢٠٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٤/١ ، المفضليات

أراد: وأمَّا جُلودُها. ومن وَضْعِ المفرد موضعَ الجمعِ قولهم: ثلاثمائة، وسيعود الكلام في هذا في باب العَدَد ـ ويظهر من قول امرىء القيس:

* وعالين قِنْواناً من البُسْر أحمراً * [١٢٥]

أنَّ البُسْر يكون أحْمَر، وقال القُتَبيُّ[1] «البَلَحُ ثم السِّيابُ، ثم الجَدَال إذا اخضَّر واستدار قبل أن يشتَدَّ، ثم البُسْر إذا عَظُمَ، ثم الزهو إذا احمرَّ، فيظهر من قوله أنَّ البُسْرَ لا يكونُ أحمر، وإنَّما يكون إذا احْمَرَّ زَهْواً.

والقياس يقتضي أنَّ الحالَ المُؤَكِّدةَ تكون بَعْدَ الجملةِ الفعليَّة، وبَعْدَ الجملة الاسمية، ألَا ترى أنَّها إذا كانت حالاً بعد الجملة الاسميَّةِ، فلا بُدَّ من فعلٍ يعملُ في الحال، بطَلَبٍ[2] لا تقع في الحال نفسَه، هذا بَيِّنٌ.

ونظيرُ ما قلته من أنَّ الحالَ المُؤَكِّدةَ تكونَ على وجهين قولُهم: له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً[3]، وقولهم: له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ حَقّاً[4]، فَعُرفاً مصدرٌ مِؤَكِّدٌ لقوله: له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ، وهو مفهومٌ من مقتضى الجملة،

= ص ٣٩٤، المقتضب ٢/١٧٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٦، الافصاح للفارقي ص ٣٧٢، الاقتضاب ص ١٢١، ضرائر الشعر ص ٢٥٢، الكافي ٢/ ص ٧٣، خزانة الادب ٣/٣٧٩.

(١) هو ابن قتيبة. ويقال فيه: القُتَبي والقتبي، وكلامه هذا في أدب الكاتب ص ١٠٥.

(٢) «بطلب» ليست معجمة في الاصل. والعبارة كلها مضطربة.

(٣) الكتاب ١/٣٨٠.

(٤) في الكتاب ١/٣٧٨ «وذلك قولك هذا عبدالله حقا» وفي المقتضب ٣/٢٦٦ «هذا زيد حقا» وانظر المغني لابن فلاح ١/ل ١١٥، وشروح الألفية عند قول ابن مالك ـ في باب المفعول المطلق:

ومنه ما يدعونه مؤكِّدا ... لنفسه، أو غيره فالمبتدا

نحو «لَهُ عليَّ ألفُ عُرْفاً» ... والثان كـ «ابني أنت حقًا صِرْفا»

كمنهج السالك ص ١٤١ وشرح ابن عقيل ٢/١٨١ ـ ١٨٢، التصريح ١/٣٣٣.

وحقّاً مصدرٌ مُؤَكِّد لقوله له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ ، وإن لم يكن مفهوماً من مقتضي الكلام الأوَّل ، وقيل فيه : مُؤَكِّد ، لأنَّك حين قُلْتَ : له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ قصدت إثباتَ هذا الخبر ، وقولك : حَقّاً ، إثباتُ المخبر ، فهو من هذه الجهة (1) مُؤَكِّد ، وهو من جهة أخرى (2) مُبَيِّنٌ أنَّ إخبارَك كان على وَجْهِ التحقيق ، ولم (3) يكن على جهة الظَّنِّ ، وجعل / سيبويه قولَ العرب: لَهُ [114] عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ حَقّاً مُؤَكِّداً ، ولَهُ عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً مُؤَكِّداً أيضاً (4) ، وجعلهما بابين لما ذكرتُه (5) .

قوله : (ولا بُدَّ من عاملٍ يعملُ فيها) (6)

اتَّفَقَ النَّاسُ على أنَّ العاملَ في الحالِ يكون على وجهين :

أحدهما : أنْ يكونَ فِعْلاً .

الثاني : أنْ يكونَ فيه معنى الفعل بوضعِه نحو: هذا ، وما جرى مَجْراه من أسماء الإشارة فإنَّ فيها معنى الفعل ، وهو التنبيهُ ، فإذا قُلْتَ : هذا زيدٌ ضَاحِكاً ، فالمعنى : تَنَبَّه إليه ضَاحِكاً ، وكذلك المجرور نحو : في الدَّارِ ، وفي المسجدِ يفهم منه الاستقرار .

---

(1) في الاصل : « الجملة » .

(2) في الأصل : « الجملة الأولى » ولا معنى له ، وما أثبته نظرت فيه إلى قول المؤلف في قول الشاعر - ص 522 .

* أنا ابنُ دَارَة معروفاً بِهَا نَسِبي *

لما قال : أنا ابنُ دارة أراد أن يخبر بنسبه فقوله : « معروفاً بها نَسَبِي » ، يؤكد ذلك فهو من هذا الوجه مؤكد ومن وجه آخر مُبَيِّن » وقوله هنا : « نظير ما قلته من أن المؤكِّدة على وجهين قولهم . . »

(3) في الاصل : « وان لم » باقحام «ان».

(4) في الاصل : « مؤكد » .

(5) اولهما : « باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله » الكتاب 1/378 ، وثانيهما « باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه » نفسه 1/380 .

(6) الجمل ص 47 .

فإذا كان العاملُ فيها فِعْلاً جَازَ لَكَ فيها تَقْدِيمُ الحالِ[1] على العامل لقُوَّته وتَصَرُّفه في نفسه، فتقول: جاءني زيدٌ ضَاحِكاً، وضَاحِكاً جاءني زيدٌ، وإذا كان العاملُ فيها معنى فِعْلٍ لم يجز تقديمها عليه، فتقول: هذا زيدٌ ضَاحِكاً، وهذا ضَاحِكاً زيدٌ، ولا تقول: ضَاحِكاً هذا زيدٌ، لأنَّ المشبَّه لا يقوى قُوَّةَ ما شُبِّهَ به حَسَبَ ما ذكرتُه قَبْلُ[2]. وتقول: زيدٌ في الدَّار اليومَ، وزيدٌ اليومَ في الدَّار، والعاملُ في اليومِ ما [في][3] الدَّار من الاستقرار، وجاز تقديمُه عليه وهو معنًى، لأنَّه ظَرْفٌ والعربُ تَتَّسعُ في الظروف والمجروراتِ ما لا تَتَّسعُ في غيرها، وإذا قُلْتَ: زيدٌ في الدَّار جالساً، انتصب (جالساً)، بقولك: (في الدَّار) بما فيه من معنى الاستقرار ولنيابته منابَ مُسْتقِرٌّ، وكائنٌ، فلو قدَّمتَ (جالساً) على (في الدار) لم يَجُز، لأنَّ الحالَ لا يتقدَّم على العاملِ وهو معنى، وهذا يدلُّ على أنَّه لا حُكْمَ لمُتسقرٌّ المحذوفِ، وأنَّ (في الدار) نابَ مَنَابَهُ وتولَّى عملَه، وصار فيه ضميرُهُ، وصار كأنَّه لم يكن، إذ لو كان عندهم كالموجود لكان عاملاً في الحال وفي المجرور مَعاً، بمنزلةِ قولك: زيدٌ جالسٌ اليوم متربِّعاً، ولو كان كذا لجاز أنْ تقولَ: زيدٌ جالساً في الدار، كما تقول: زيدٌ جالسٌ مُتَرَبِّعاً اليومَ، وهذا لا تقولُه العربُ، لما ذكرتُه من أنَّ العاملَ المعنويَ لا يعمل في الحال مُتأخِّراً[4].

واختلفوا في وجهين آخرين:

---

(١) في الاصل: « العامل » وهو خطأ.

(٢) انظر ما تقدم ص ٥١٢.

(٣) تكملة بها يتم الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٢٤ وذهب الفراء والأخفش وابن مالك إلى جواز ذلك / انظر معاني القرآن ٢/٤٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/١/٣٣٥، التسهيل ص ١١١، شرح عمدة الحافظ ص ٤٣٦ - ٤٣٧، التصريح ١/٣٨٥، وانظر همع الهوامع ٤/٣٢ - ٣٣.

أحدهما : أنْ تكونَ الكلمةُ فيها معنى الفعل بغير الوضع الأصلي بأن[1] كان ذلك بأمرٍ عَرَض ، ومثال ذلك : مروري بزيدٍ حَسَنٌ وهو بعمروٍ قبيحٌ، فهذه المسألة اختلف النَّاسُ في جوازِها ، فذهب أبو عليٍّ في الايضاح إلى مَنْعِها[2] ، لأنَّ (هو) ضميرُ غائبٍ ، يعود على مذكور قبله لفظاً أو نِيَّةً ، أوْ على ما دلَّ عليه سياقُ الكلامِ على حَسَبِ ما تَبَيَّنَ في باب الضمائر[3] ، فقد يكون فيه معنى الفعل ، وقد لا يكونُ يعود عليه ، فليس للفعل فيه معنى بوضعه . وإن كان هنا فيه معنى الفعل لأنَّ التقديرَ : مروري بزيدٍ حَسَنٌ ، ومروري بعمروٍ قبيحٌ ، فهذا لا يُعَوَّلُ عليه ، لأنَّه عارضٌ ، وإنَّما يُعَوَّلُ على ما تقتضيه الكلمة بَوَضْعِها ، وكان الأستاذ أبو عليٍّ يرتضي هذا القول ، ويحكى عن أبي عليٍ أنَّه أَجَازَ المسألةَ في غيرِ الايضاح[4] ، واستدلَّ بقول زُهير :

١١٠ ـ ومَا الحَرْبُ إلاَّ ما علمتُم وذُقْتُمُ وما هُوَ عَنْها بالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ[5]

ولهذا النَّوع كان الأُستاذ أبو عليّ يذهبُ في تأويله ، وهو عندي تأويلٌ صحيحٌ ، ولا تَثْبُتُ القواعدُ بمُحْتَمِل ، وإنَّما تَثْبُتُ بالنَّصِّ الذي لا يَحْتَمِلُ ولا يُوجد له تأويلٌ .

الثاني : الابتداءُ ، فيظهر من قولِ أبي القاسم في باب الموصولات أنَّ الابتداءَ يعمل في الحال ، لأنَّه قال في مسألة : الذي قَصَدَهُ أخوك راكباً يومَ الجمعة زيدٌ[6] فإنْ جعلته حالاً من (الذي) لم يَجُزْ أنْ توقِعَه إلاَّ بعد تمام

---

(١) في الأصل : « بل » .

(٢) الايضاح ١/٢٠٠ .

(٣) باب الضمائر في الأجزاء المفقودة من البسيط.

(٤) انظر الكافي ٢/ص ٥٦ ، تقييد ابن لب ل ٦٩ .

(٥) ديوانه ص ١٨ ، شرح القصائد السبع ص ٢٦٧ ، شرح القصائد التسع ١/ ٣٢٨ ، الكافي ٢/ ص ٦٩ ، همع الهوامع ٥/٦٦ .

(٦) الجمل ص ٣٤٠ .

الصِّلَة[1]، فيظهر منه أنَّه يجيزُ أنْ يعملَ في الحال الابتداءُ، لأن العاملَ في الحال العاملُ في صاحب الحال ، ويظهرُ ذلك من كلام سيبويه[2] ، وأكثر النَّاس على منعه[3] ، لأنَّ الحال إنَّما انتصب على التَّشبيه بالظَّرف ، والظَّرفُ لا يعملُ فيه إلَّا الفعلُ ، ومعنى الفعل ولا يعملُ فيه الابتداءُ ، فيجبُ لما شُبِّهَ به ألَّا يعملَ فيها إلَّا الفعلُ ومعنى الفعل ولا يعمل فيها الابتداء فإنَّ الحالَ ليست بأقوى[4] من الظَّرف ، لأنَّ الحالَ لم تنتصب ولا عَمِلَ فيها المعنى إلَّا بالحمل على الظَّرف ولشَبَهِها به ، ولا يَعْمَلُ فيها المعنى مؤخَّراً ويعملُ في الظَّرف مؤخَّراً، فكيف يعملُ في الحَال ما لا يَعْمَلُ في الظَّرف؟ هذا بعيدٌ، وهذا هو الذي يظهر لي: أن الحالَ لا يعملُ فيها الابتداء وليس كلام سيبويه بنصٍّ لا يَحْتَمِلُ التَّأويلَ / والكلامُ فيه في موضعه وسأتكلم على كلام أبي القاسم في الصِّلات . [١١٥]

فقد تحصَّل مما ذكرته أنَّ العاملَ في الحال لا يكونُ أكثرَ من هذه الأربعة اتُّفق على اثنين، واختُلِف في اثنين، على حَسَبِ ما بينته. والله الموفق.

قوله :[5] تُقَدِّمُ الحالَ على صَاحِبِها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً ،

---

(١) في الجمل ص ٣٤١ : « وتجعل راكباً حالاً من الأخ ، وإنْ شئت من الكاف في قولك (أخوك) على أنها أُخُوَّة الصداقة لا النَّسب ، وإنْ شئت من الهاء ، فإن جعلته من الذي . . . »

(٢) ذكر سيبويه في الكتاب ٧٨/٢ أن اسم الإشارة يعمل في الحال ثم قال : « وأمَّا هو فعلامة مضمر ، وهو مبتدأ وحال ما بعده كحاله بعد هذا ، وأجاز النصب والرفع في نحو : فيها عبد الله قائما ثم قال ٩٠/٢ « فإذا نصبت القائم ففيها قد حالت بين المبتدأ والقائم ، فعَمِل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنياً عليه عمل: هذا زيدٌ قائماً . . »

(٣) انظر المقتضب ٢٧٤/٣ ، ٣٠٨/٤ ، الأصول ٢٦٥/١ ، شرح ألفية ابن معطى للرعيني ل ٥٥ ، تقييد ابن لب ل ٦٩ .

(٤) في الأصل : « بأضعف » وهو خطأ .

(٥) هكذا في الأصل « قوله » وليس ما بعده في شيء من نسخ الجمل التي اطَّلعت عليها ، ولا وجدته في شيء من شروح الجمل ـ التي وقفت عليها ـ والكلام باسلوب ابن أبي الربيع اشبه والى طريقته اقرب . فلعل الكلام خطأ من الناسخ صوابه « فصل » أو « مسألة » فقد درج ابن =

فتقول : هذا زيدٌ ضَاحِكاً ، وهذا ضَاحِكاً زيدٌ ، وقام زيدٌ ضَاحِكاً ، وضَاحِكاً قام زيدٌ ، وضربتُ ضَاحِكاً زيداً ، فإنْ كان صَاحِبُ الحالِ مجروراً فاختلف النَّحويون في تقديمها عليه ، فذهب سيبويه إلى منعها ، ولا أعلم من البصريين خلافاً في منعه[1] ، وذُكِرَ عن بعض الكوفيين إجازتُه ، فأجازوا : مررت ضاحكةً بهندٍ[2] . ومنع البصريون ذلك لأنَّهم لم يسمعوه ولأنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صَاحِب الحال ، ولم يعمل الفعلُ في صاحب الحال إلاَّ بواسطة الباء فكأنَّ لحرف الجرّ حظّاً من العمل في الحال ، والحالُ لا تَتَقدَّمُ على المعنى فكيف تَتَقدَّمُ على الحرف . وأمرٌ آخرُ : أنَّك إذا قُلْتَ : مررتُ بهندٍ ضَاحِكةً فالباء تعطى معنى الالصاق ، فكأنَّك قلت : التصق مروري بهندٍ في هذه الحال ، ولو قلتَ هذا لكان العامل التصق والالتصاقُ إنَّما هو مفهومٌ من الباء ، فَجَرَى لذلك مَجْرى العامل المعنويّ ، والحالُ لا تَتَقدَّمُ على المعنوي ، وتقول : بهندٍ ضَاحِكةً مررتُ ، ولا يجوزُ : ضَاحِكةً مررتُ بهندٍ ، فهكذا يَجْري هذا عند البصريين وهو الذي يَعَوَّلُ عليه ، وأنْشَدَ أبو عليٍّ :

١١١ ـ رَأى[3] رَجُلاً منهم أسِيفاً كأنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّباً[4]

= أبي الربيع على افراد مباحث يكمل فيها الكلام على القضايا التي لم يعرض لها الزَّجاجي او يتناولها بإسهاب ويعنون لها بفصل أو مسألة/ انظر على سبيل المثال صفحات ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤ ، ٢٩٩ ، ٣٥٣.

(١) انظر الكتاب ٢/١٢٤ ، المقتضب ٤/١٧١ ، ٣٠٢ ، الاصول ١/٢٦٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٢) وأجازه ابن كيسان وأبو علي الفارسي في تذكرتـه وابن برهان وابن مالك واستشهدوا بعدد من الشواهد . انظر امالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، غاية الأمل ١/ ص ١٨ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦ ـ ٤٢٩ ، المغنى لابن فلاح ١/ل ١٦٣ ـ ١٦٤ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، التصريح ١/٣٧٩ ، همع الهوامع ٤/٢٦ ، وانظر ما تقدم ص ٣١٤.

(٣) في الأصل : « رأيت » وبذا ينكسر الوزن وما أثبته هو رواية الفارسي في التكملة ـ وعنه نقل المؤلف ـ وابن الطراوة في الافصاح ، والقيسي وابن يسعون في شرحيهما أبيات الايضاح ، ورواية البيت في ديوان الأعشى : « أرى رجلاً منكم »

(٤) التكملة ل ٣٧ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ١٤٦ ، المصباح ٢/ل ٤٩ ، والبيت للأعشى . =

وقـال: يجوز أنْ يكـونَ «مخضَّباً» صفـةً لرجـلٍ ويقال: رجـلٌ مخضَّب كما قال:

١١٢ ـ سقى العَلَمُ الفَرْدُ الذي بِجنُوبِهِ غـزالانِ مكحـولانِ مخْتَضِبَـانِ[١]

ويجوز أنْ يكونَ حالاً من الضمير الذي في (يَضُمَّ)، ويجوز أنْ يكونَ حالاً من الهاءِ في كَشْحَيْهِ[٢]، وهذه الوجوهُ كلُّها صحيحةٌ لا اعتراضَ فيها إلاَّ قولَه: حالاً من الهاء[٣]، فإنَّ الهاءَ مخفوضةٌ بالكَشْحِ، والعاملُ في الحالِ هُوَ العاملُ في صَاحِبِ الحالِ، ولَيْسَ في الكَشْحِ معنى الفعل[٤]، ولا بُدَّ للحالِ من فِعْلٍ أوْ معنى فعل على حَسَبِ ما تَقدَّمَ.

والجواب: أنَّه جَعَلَ مخضبا حالاً من الهاء، فهو في تقدير: يضم إليه لأنَّه إذا ضَمَّ إلى كشحه فقد ضمَّه إليه، ويكون بمنزلةِ:

* إنَّ الحوادثَ أَوْدَى بهَا * [٤٩]

و: * أَلَمَّتْ بنا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأنَّ الحـوادثَ والحَدَثَـانِ يتـرادفـانِ على المعنى الـواحـد، وكـأنَّـك إذا نطقتَ بأحدِهما نطقتَ بالآخر. وهذا النَّوعُ في كلام العرب مَرْعِيٌّ ومعمولٌ عليه. ومن النَّحويين من قَوَّاه ومنهم من ضعَّفه، ولم يقل به ما وَجَدَ عنه مَنْدُوحَةً، ويظهر أنَّ مذهبَ سيبويه هذا الثَّاني[٥]، ويظهرُ من قول أبي عليٍّ

= انظر ديوانه ص ١١٥، المذكر والمؤنث للفراء ص ١٧ والمذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٢٧٩ ـ ٢٨٢، مجالس ثعلب ٣٨/١، والافصاح لابن الطراوة ل ٣٤، أمالي ابن الشجري ١٥٨/١، ٢٢٧، الانصاف ٧٧٦/٢.

(١) القافية ليست واضحة في الأصل. والبيت في التكملة ل ٣٧ منسوب للأعشى وليس في ديوانه المطبوع، وانظره في ايضاح شواهد الايضاح ل ١٤٧، أمالي ابن الشجري ١٦٠/١.

(٢) التكملة ل ٣٧، أمالي ابن الشجري ١٦٠/١، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ٣٩.

(٣) في الأصل «التاء».

(٤) انظر الافصاح لابن الطراوة ل ٣٤.

(٥) في الكتاب ٤٥/٢ ـ ٤٦: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، كأنه اكتفى بذكر الموعظة =

المذهبُ الأوَّلُ[١]. وكيفما كان الأمرُ فالاعتراض على أبي عليّ ساقطٌ. فيلزم عن هذا الذي ذكرتُه ألَّا يجوزَ: قام غلامُ هندٍ ضاحكةً وأنت تريد: قام الغلام في حال أنَّ سيدتَه ضاحكةٌ، وإنَّما يقال هنا: قام غلامُ هندٍ، وهندٌ ضاحكةٌ، لما ذكرتُه من أنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال، ولا يصحُّ للغلام أنْ يَعْمَلَ، لأنَّه ليس بفعل، ولا فيه معنى الفعل.

فإنْ قُلْتَ: جاءتني صاحبَتُك لاعباً، جاز على وَجْهٍ، وهو أنْ تريدَ: جاءتني التي تُصاحِبُك في حين أنَّك لاعبٌ، ولا تصاحبُك في غير ذلك الحال. وهكذا تأخذ جميع ما يأتي من هذا النوع، لا بُدَّ فيه من أَحَدِ التأويلين المذكورين.

ومن النَّاس من أجَازَ الحالَ من المضاف إليه مُطْلَقاً[٢]، وليس بالقويِّ وما ذكرتُه هو المُعَوَّلُ عليه.

قوله: (كقولك: هَذَا محمدٌ راكباً)[٣].

ذكر سيبويه هذه المسألةَ وأجاز في (راكبٍ) الرفعَ والنصبَ[٤]، فإذا نصبتَ فيكون على الحال، على حَسَبِ ما ذهب إليه أبو القاسم، وذلك أنَّ رجلًا أنكر على محمَّدٍ[٥] أنْ يركبَ، فبينما هو منكرٌ رأيتَ محمَّداً راكباً، فقلتَ له: هذا محمَّدٌ راكباً، أي: انظر إليه راكباً، فحاله تَرُدُّ قولَك،

= عن التاء. وقال الشاعر (وهو) الأعشى:

فاما ترى لمتى بدلت ... فان الحوادث اودى بها »

(١) التكملة ل ٣٤، وانظر ايضاح شواهد الايضاح ل ١٠٧.

(٢) من هؤلاء أبو علي الفارسي في الشيزاريات وعزاه السيوطي الى بعض البصريين وصاحب البسيط. انظر الشيرازيات ل ٧٤، امالي ابن الشجري ١/١٦٧، ٢/٣٢٧، همع الهوامع ٤/٢٣.

(٣) الجمل ص ٤٧ - ٤٨.

(٤) في الكتاب ٢/٨٣: « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب ».

(٥) في الأصل: « علي ابي محمد » باقحام « ابي ».

فالمقصودُ الاخبارُ بالركوب ، وإنَّما جعلتَ محمّداً خبراً عن هذا ، وجئتَ براكب حالاً لتحيلَه على نظره ، وكذلك تقول : هذا زيدٌ ضَاحِكاً ، تقوله لمن ينكرُ الضَحِكَ على زيدٍ ، على حَسَبِ ما تَقَدَّمَ ، وإذا رفعتَ راكباً جاز لك في المسألةِ أربعةُ أوجهٍ :

أَحَدُها : أنْ يكونَ محمّدٌ تابعاً لهذا ، ويكونُ ذلك على وجهين : على البَدَلِ وعلى عَطْفِ البيان .

[١١٦] الثاني : أنْ يكونَ راكب[١] خبراً/ ثانياً، كما تقول: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريدُ أنْ تنقضَ الحَلاوةَ[٢] لكنَّك تريدُ أنَّ هذا حلوٌ في وقتٍ ، حامِضٌ في وقتٍ آخر ، وكما تقول : هذا حلوٌ مُرٌّ أي حلوٌ للأوِدَّاء ، ومُرٌّ على الأعْداء كما قال :

١١٣ ـ * وله طَعْمَانِ أَرْيٌ وشَرْيٌ * [٣]

ويكون في كلٍّ واحدٍ منهما ضميرٌ يَعُودُ إلى المبتدأ فإنْ اردتَ أنْ تنـقضَ الحَلاَوةَ[٤] فالخبرُ مجموعُ الاسمين ، لأنَّك لا تريدُ أنْ تخبرَ عنه بالحَلاوة. ولا بالحُموضة، وإنَّما أردتَ أنْ تُخْبِرَ بأنَّ طعْمَهُ بينَ الحَلاوة والحُموضةِ ، ويكون الضميرُ العائدُ إلى المبتدأ حينئذٍ في مجموع الاسمين ، ومعنى هذا [أنَّه][٥] في الاسم المقدَّر في موضع الاسمين المعطي معنى

---

(١) في الأصل : « راكبا » .

(٢) في الأصل : « الحموضة » والوجه ما أثبتُّ .

(٣) تمامه : * وكلا الطعمين قد ذاق كلٌّ *

وهو من قصيدة تنسب الى ابن اخت تأبَّطَ شرّاً ، وإلى تأبَّطَ شرّاً ، وقيل : هي لخلف الأحمر/ انظر حواشي الحماسة (تحقيق الدكتور/عبد الله عسيلان ١/ ٤٠٠ ،والبيت في الحماسة برواية الجواليقي ص ٢٣٣ ، شرحها للمرزوقي ٢/٨٣٢ ، الحيوان ٣/ ٦٩ ، والأَرْيُ : العسل .

والشَرْي : الحنظل .

(٤) في الاصل : « الحموضة » .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

مجموعها ، ويَتَبيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب الابتداء[1] .

الثالث : أنْ يكون « راكباً » خبرَ مبتدأ محذوفٍ ، التَّقديرُ : هذا محمَّدٌ هو راكبٌ فحذفتَ [هو][2] لدَلالة الكلام عليه كما قال :

١١٤ - * وقائلهِ خَوْلانُ فانكح فتاتَهم *[3]

أيْ هذه خولانُ ، ويجوزُ إظهارُ المبتدأ . وسيتَّبينُ المواضع التي لا يجوزُ إظهارُ المبتدأ فيها[4] .

الرَّابعُ : أنْ يكونَ الرجلُ بَدَلاً من محمَّد ، تقدِيرُه : هذا محمَّدٌ رجلٌ راكبٌ، فَحَذَفَ الموصوفَ وأقام الصِّفةَ مُقَامَهُ[5] على حَسَبِ ما تَقدَّم في باب النَّعْتِ في مسألة : جاءني زيدٌ راكبٌ[6] .

فإنْ قُلْتَ : هذا الرجلُ راكبٌ ، فإنْ جعلتَ الرَّجلَ نعتاً لهذا ، فليس لك في (راكبٍ) إلَّا الرفعُ كأنّك قُلْتَ: هو راكبٌ، فإنْ جعلتَ الألفَ واللَّامَ للعهد في رَجُلٍ بينَك وبينَ مخاطِبَك فيه عهدٌ فلا يكون الرَّجل نَعْتاً لهذا؛ لأنَّ الأسماءَ المبهمةَ لا تُنْعَتُ إلَّا بأسماء الأجناس وأنْتَ هنا إنَّما تريدُ شخصاً بعينه ، وإنَّما يكونُ خبراً لهذا ويكون بمنزلة قولك : هذا محمدٌ ، كأنَّك قلتَ

---

(٢) انظر ما سيأتي ص ٥٦٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) تمامه : * وأُكْرُومَةُ الحَيَّين خِلْوٌ كَماهِيَا *
والبيت من شواهد سيبويه ولم أقـف له على نسبة / انظر الكتاب ١٣٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤١٣/١ ، الايضاح ٥٣/١ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ١٢ ، المصباح ١/ ل ١٦ ، الأزهية ص ٢٥٢ ، شرح المفصل ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ ، رصف المباني ص ٣٨٦ ، البحر المحيط ٤٧٧/٣ ، الجنى الداني ص ٧١ ، مغنى اللبيب ص ٢١٩ ، ص ٦٢٨ ، شرح شواهده ٤٦٨/١ ٨٧٣/٢ ، التصريح ٢٩٩/١ ، همع الهوامع ٥٩/٢ ، خزانة الادب ٢١٨/١ ، ٣٩٥/٣ ، ٤٢١/٤ ، ٢٥٢ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٥٩١ .

(٥) انظر الوجهين الثاني والثالث في الكتاب ٨٣/٢ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٣١٢ - ٣١٣.

هذا هو الرجل الذي رأينا أمْسِ ، فإذا كان كذلك جاز لك في (راكبٍ) الرَفْعُ والنصبُ ، النصبُ على الحالِ ، وكأنَّه جوابٌ لِمَنْ قال : ذلك الرجل الذي رأينا أمْسِ لا يركبُ ، وأنكرَ ذلك فبينما هو يُنْكِرُ رأيتَهُ راكباً فقلتَ له : هذا الرجلُ راكباً ، المعنى : انظر إلى الرَّجل راكباً كما قلتَ : هذا محمّدٌ راكباً ، على معنى انظر إلى الرَّجل راكباً ، فإنْ رفعتَ جَازَ لك فيه أربعةُ[1] الأوجه المذكورة في مسألة : هذا محمّدٌ راكباً. على حَسَبِ ما ذكرتُ لَكَ يَجْرِي كلُّ ما يَأتِي لَكَ من هذه المسائل .

(١) في الأصل : « خمسة » ، ولم يذكر إلا أربعة أوجه .

بـاب الابتـداء

الابتداءُ : تعريةُ الاسم من العوامل اللَّفظيَّة ، والإسنادُ إليه[1] . ومجيئُه لِيُسْنَدَ إليه هو الذي أوجبَ رفعَه ، وهو العاملُ ، والتعرِيَةُ شرطٌ في العمل ، لأنَّ التعريةَ عَدَمٌ ، والعَدَمُ لا يُؤَثِّرُ ولا يُوجِبُ شيئاً .

والإسنادُ هو : الضَمُّ على جهةِ الإفادة ، والإسنادُ في اللُّغة : الإضافةُ ووضعهما النَّحويون على معنيين ، فالإسنادُ على جهة الإفادة ، والإضافةُ على جهة التخصيص والتعريف .

قوله : (واعلم أنَّ الاسمَ المبتدأ مرفوعٌ)[2]

يشترطُ في الاسم المبتدأ شرطان :[3]

أَحَدُهما : الإفرادُ ، فلا يكون المبتدأُ جُملةً ، ويريد النَّحويونَ بالمفرد هنا ما ليس بِجُمْلَةٍ ، فيطلقونَ على التثنية في هذا الباب مفرداً ، وكذلك الجمع ، وعلى المضاف . ومتى أطلقوا المفرد في باب المبتدأ ، فإنَّما يريدون به ما ليس بِجُمْلَةٍ . ومتى أطلقوا المفردَ في باب النداء ، فإنَّما يريدونَ به ما ليسَ بِمُضافٍ ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف، ومتى أطلقوا المفردَ في باب

---

(١) انظر هذا التعريف بلفظه في شرح الجمل للغافقي تلميذ المؤلف ص ٣٠ .

(٢) الجمل ص ٤٨ .

(٣) اقتفى ابن لب في تقييده ل ٧١-٧٢ أثـر المصنف في ذكر هذين الشرطين والكلام على الشرط الأول ، وبعض مواضع من الشرط الثاني .

الاعراب فإنَّما يريدون ما ليس بتثنية ولا جمع . ومتى وَجَدْتَ الجُمْلَةَ وُضِعَتْ موضع ما أصله أنْ يكونَ مبتدأً فإنَّما يكونُ ذلك على القلب وبعدما صُيِّر المُخْبَرُ [عنه][(١)] خبراً، والخَبَرُ مُخْبَراً عنه، ومن ذلك: سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قعدتَ[(٢)] ، المعنى بلا شكٍّ : سواءٌ عليَّ قيامُكَ وقعودُكَ ، وأنْتَ لو قلتَ هذا لكان سواءٌ خبراً مقدَّماً ، والقيامُ والقعودُ مبتدأ ، لأَنَّ المقصودَ الاخبارُ عن القيام والقعود بالاستواء ، ويجوز على قياس ما حكاه سيبويه : إنَّ خيراً منك زيدٌ[(٣)] أنْ تجعلَ (سواءٌ عليَّ) مبتدأً ويكون (قيامُك وقعودُك) خبراً ، وتكونُ قد أخبرتَ عن النكرة بالمعرفة ،[(*)] ، لأنَّ النكرةَ فيها تخصيصٌ بعَلَيَّ كما كان في (خيرٍ منك) تخصيص بمنك ، إلَّا أنَّ الأظهرَ ما ذكرتُه أولاً ، لأنَّه أصلُ الإخبار ، وهو المقصود هنا في هذا الموضع / لكنَّ العربَ لم تجعل : [١١٧] أَقُمْتَ أم قعدتَ ، في موضع قيامِك وقعودِك وهما مبتدأٌ ، وإنَّما جعلتْهُما مكانَها على تقدير الخبر ، على جهة الاتِّساع ، لأنَّ الجُمَلَ تقعُ مواقعَ الاخبار على حَسَبِ ما أُبيِّنُهُ ولا تقعُ الجُمَلُ مواقعَ المبتدأ[(٤)] .

وذهب الزمخشريُّ في التفسير إلى أنَّ : سواءٌ عَلَيَّ خبرٌ مقدَّمٌ ، و(أَقُمْتَ أم قعدتَ) في موضع المبتدأ[(٥)] ، ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَليهم أَنْذَرْتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[(٦)] وليس الأمرُ على ما ذكر؛ لما

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) عقد السهيلي فصلاً لهذه المسألة في كتابه نتائج الفكر ص ٤٢٨ فما بعدها .

(٣) في الكتاب ١٤٢/٢ : « وتقول : ان قريباً منك زيد ، والوجه إذا اردت هذا أن تقول إنَّ زيداً قريبٌ منك أو بعيدٌ منك » .

(٤) انظر الكلام على هذا بما يقرب مما ذكره المؤلف في شرح الجمل لابن الفخار ص ٨١ .

(٥) الكشاف ١٥١/١ ، وانظر المفصل ص ٢٤ ـ ٢٥ ، شرحه ٩٣/١ ، التصريح ١٥٥/١ .

(٦) سورة البقرة آية ٦ (وأنذرتهم) بهمزة واحدة ، وهي قراءة ذكرها المصنف في تفسيره ص ٣٧ ، قال : « وقرىء (أنذرتهم) على حذف همزة الاستفهام استغنوا عنها بأم ، لأنَّ (أم) طالبة بالاستفهام وهذا لا يكاد يعرف . ولم يجيء في السبع » ونسبها ابن عطية في المحرر الوجيز ١٥٢/١ ـ ١٥٣ الى الزهري وابن محيصن .

(*) في الأصل : عن المعرفة بالنكرة ، والصواب ما أثبت .

ذكرتُه من أنَّ المبتدأ لا يكونُ جُملةً وإنَّما يكونُ مفرداً .

الثاني : أنْ يكونَ معرفةً، ولا يكونُ المبتدأُ نكرةً إلَّا في عشرةِ مواضع :

أَحَدُها : أنْ تكونَ النَّكِرةُ فيها اختصاصٌ نحو قوله : إنَّ خيراً منك زيدٌ ، وعلى هذا جاء :

١١٥ - * ولا يَكُ مَوْقِفٌ منكِ الوَدَاعَا *[١]

لأنَّ موقفاً منك، فيه اختصاصٌ[٢]، وكذلك تقول: إنَّ مثلَك زيدٌ، لأنَّ مثلَك فيه اختصاصٌ بالاضافة ، وإنْ لم تكن للتعريف . وعليه جاء : سواءٌ عَليَّ أقُمْتَ أمْ قعدتَ .

الثاني : أنْ تكونَ النكرةُ موصوفةً ، فتقول : رجلٌ من بني تميم عاقلٌ ، لأنَّ النَّكرة إذا وُصِفَتْ اختصَّتْ ، فصار ذلك فيها بمنزلة الاختصاص بالاضافة وبما تتعلَّقُ به ، على حَسَبِ ما ذكرتُه.

الثالث : أنْ تكونَ النَّكرةُ فيها تنويعٌ كقوله :

١١٦ - فيَوْمٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرُّ[٣]

---

(١) صدره : * قَفِي قَبْلَ التفرقِ يا ضُبَاعا *
وهو مطلع قصيدة للقطامي مدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي ، وكان أطلقه من أسر بني أسد وكساه وحمله وأعطاه مائة ناقة - أنظر ديوانه ص ٣٧ ، المقتضب ٩٤/٤ ، الأصول ٩٤/١ ، الجمل ص ٥٩ ، غاية الأمل ١/ ص ١٣٧ ، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٣ ، الحلل ص ٥١ ، الفصول والجمل ص ٨٣ ، الايضاح ٩٩/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٤٤/١، الإفصاح للفارقي ص ٦٣، شرح المفصل ٩١/٧، ضرائر الشعر ص ٩٦، مغني اللبيب ص ٥٩١، شرح شواهده ٨٤٩/٢، همع الهوامع ٩٦/٢، خزانة الأدب، ٣٩١/١، ٦٤/٤. قال ابن السيد في الحلل ص ٥٢ «وقد روى: ولا يك موقفي» بالإضافة وهذا لا نظر فيه».

(٢) انظر هذا الوجه في توجيه الشاهد في الحلل ص ٥١ ، وبه أخذ ابن عقيل في المساعد ٢٦٣/١ ، وأكثر العلماء على أنَّ الشاعر أخبر بالمعرفة عن النكرة ضرورة / انظر المقتضب ٩٤/٤ ، الأصول ٩٤/١ ، الايضاح ٩٩/١ ، الافصاح للفارقي ص ٦٣ ، ضرائر الشعر ص ٩٦ ، خزانة الأدب ٦٤/٤ .

(٣) البيت للنمر بن تولب العكلي / انظر شعره ص ٥٧ ، الكتاب ٨٦/١ ، ما يجوز للشاعر في

وحكى سيبويه : شَهْرٌ ثَرَى ، وشَهْرٌ تَرَى ، وشَهْرٌ مَرْعَى[1] ، ومن هذا قول امرىء القيس :

١١٧ ـ إذا ما بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انحرفتْ لَهُ
بشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ[2]

فإنَّ : « عندنا » خبرٌ لِشقٍّ ولا يجوز أنْ يكونَ صِفَةً لِشقٍّ ، ويكون (لم يحول) خبراً عن شِقٍّ ، لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ أنْ يفيدَ غيرَ ما أفاده المبتدأ بنفسه وتابعه ، لأنَّ الخبرَ لا يكونُ مُؤَكِّداً ، لأنَّه لو كان كذلك لجاز أنْ يُحْذَفَ، لأنَّ التوكيدَ يُسْتَغنى عنه ، فيجوزُ حذفُه[3] على حَسَبِ ما تَبَيَّنَ .

الرابع : أنْ تكونَ النَّكرةُ فيها معنى الدُّعاء ، وذلك قولهم : سلامٌ عليكم [ومن هذا قولُ الشاعر :

١١٨ ـ * فَتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ *[4]

المعنى معنى الدعاء][5].

الضرورة ص ٦٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥ ، المقاصد النحوية ٥٦٥/١ ، همع الهوامع ٣٠/٢ ، ٨٦/٤ .

(١) الكتاب ٨٦/١ ، وجاء في كتاب النبات للأصمعي ص ٣٠ : « وحدثني الثقة عن رؤبة بن العجاج أنَّه قال : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى وشهرٌ استوى « وذلك أنَّ المطرَ إذا وقع الأول منه فبلّ الأرض تمكث الأرض تراباً رطباً فهو قوله « ثرى » ثم تنبت فيرى النبات ، فهو قوله « ترى » ثم يكون في الشهر الثالث » مرعى « . . . » .

(٢) يروى الشطر الثاني * بشق وتحتي شقها لم يحول *
ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وما أثبته المؤلف هو رواية الأصمعي وأبي عبيدة / انظر ديوان امرىء القيس ص ١٢ ، شرح القصائد التسع ١٢٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١ ، تقييد ابن لب ل ٧٢ .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤٢/١ : « إنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ الخبرَ ينبغي أن يعطي ما لا يعطيه المبتدأ ، وأنت اذا جعلت « وشِقٌّ عندنا » مبتدأ كان معنى « لم يحول » مفهوماً منه . ألا ترى أنَّ معنى عندنا ومعنى لم يحول واحد » .

(٤) صدره : * لقد ألب الواشون ألبا لبينهم *
ولم أقف له على نسبه وهو في الكتاب ٣١٥/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٨٣/١ ، المقتضب ٢٢٢/٣ ، الحجة لابن خالويه ص ٣٢٢ ، شرح المفصل ١٢٢/١ ، همع الهوامع ١٣٠/٤ .

(٥) جاء ما بين المعقوفتين بعد الوجه الخامس ، وهو من أوهام الناسخ .

الخامس : أَنْ يكونَ في الكلام معنى الأمر نحو قوله : ﴿ والَّذِيـنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُم وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةٌ لأَزْوَاجِهِم﴾[١] . المعنى معنى الأمر[٢]

السادس : أَنْ يكونَ فيه معنى العموم ، نحو قولك : كُلُّ رجلٍ له دِرْهَمٌ « وتمرةٌ خيرٌ من جَرَادةٍ »[٣] .

السابع : أنْ يكونَ فيه معنى الحصر ، وذلك نحو قولهم : شَرٌّ أهرَّ ذا ناب[٤]، المعنى : ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شرٌّ ، وكذلك حكى سيبويه : شيءٌ مًّا جاء بك[٥] ، أيْ ما جاء بك إلَّا شيءٌ ، وهذا هو الأصل ثم قُدِّم الفاعلُ وصُيِّر مبتدأً على هذا المعنى ، وإنْ كان في ذلك اختصارٌ ، فإنْ قُلْتَ : زيدٌ جاءك ، فيَحتَمِلُ وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يكونَ المرادُ الاخبارَ عن زيد بالمجيء خاصّة .

الثاني : أنْ يكونَ المرادُ ما جاءك إلَّا زَيدٌ ثُمَّ قُدِّمَ زيدٌ ، على المعنى الذي قُدِّم عليه شيء : على معنى الحصر ، ويَجْرَى هذا في الفَضَلات فتقول : زيداً ضربتُ ، وأنت تريدُ : ما ضربتُ إلَّا زيداً ، وعلى هذا قولك : إيَّاكِ أَعْنِي واسمعي يا جَاره[٦]، المعنى: ما أعني إلَّا إيَّاكِ، وعلى هذا أَخَذَ

---

(١) سورة البقرة آية ٢٤٠ برفع (وصية) ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وعاصم في رواية أبي بكر ، والكسائي ، ورواية حفص عن عاصم بالنصب ، وبه قرأ ابن عامر ، وأبو عمرو ، وحمزة / انظر السبعة ص ١٨٤ ، حجة القراءات ص ١٣٨ ، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٩٩ .

(٢) قال النحاس في اعراب القرآن ١/ ٢٧٤ : « فتقديره : الذين يتوفون منكم عليهم وصية » .

(٣) من أثر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه كما جاء في الموطأ ـ بشرح السيوطي « تنوير الجوالك » ـ « كتاب الحج» ١/ ٣٦٥ ، وانظر نتائج الفكر ص ٤٠٩ ، شرح الالفية لابن الناظم ص ٤٥ .

(٤) هذا مثل من أمثال العرب / انظر مجمع الامثال ١/ ٣٧٠ ، المستقصى ٢/ ١٣٠ .

(٥) الكتاب ١/ ٣٢٩ .

(٦) هذا مثل من أمثال العرب / انظر كتاب الأمثال لابي عبيد ص ٦٥ ، الفاخر ص ١٥٢ ، مجمع الأمثال ١/ ٤٩ ، المستقصى ١/ ٤٥٠ .

الزمخشريُّ قولَه تعالى: ﴿إنَّه هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[1] المعنى: ما يُبْدِئُ ويعيد إلَّا هو، فلا يكونُ الابتداء نَصّاً على هذا المعنى إلَّا في النَّكرة، على حَسَبِ ما تَقَدَّم.

الثامن: أنْ يكونَ الخبرُ ظرفاً أوْ مجروراً ويكونَ مُتَقدِّماً عليه، وذلك قولُك: في الدار رجلٌ، وعندي غُلامٌ، ولزيدٍ مالٌ، ولا يجوز: رجلٌ عندي، وغلامٌ في الدَّار، إلَّا في الشِّعر، قال سيبويه: وقد جاء في قليلٍ من الكلام، وحكى: أمْتٌ في الحَجَرِ لا فيك[2]، وقال المُبَرِّدُ: ليس هذا بشاذٍّ، لأنَّ فيه معنى الدُّعاء[3]، وجعله من قبيل:

* فَتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ * [١١٨]

وسيبويه أعرفُ بهذا، لأنَّه باشر العربَ، وسمع المتكلِّم بهذا، وعَلِم ما أراده. وكأنَّ قائلاً قال: والله أعلم - فِيَّ أمْتٌ؟ فقال له قائلٌ: أمْتٌ في الحجر لا فيك، أي ليس فيه غلط، والغِلَظُ في الحَجَر[4]، وقال امرىء القيس:

١١٩ - مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أرْساغِهِ به عَسَمٌ يبتغي أرْنَبا[5]

القياس: بَيْن أرْساغه مُرَسَّعَةٌ، فابتداء بالنَّكرة وليس من تلك المواضع العشرة.

التاسع: أنْ يكونَ المبتدأُ صفةً قد تَقَدَّمَها أداةُ الاستفهام نحو: أقائمٌ

---

(١) سورة البروج آية ١٣.

(٢) في الكتاب ٣٢٩/١: «وقد ابتدىء في الكلام على غير هذا المعنى - الحصر - وعلى غير ما فيه معنى المنصوب، وليس بالاصل، قالوا في مثل: أمت في الحجر لافيك» والمثل في المستقصى ٣٦٠/١، وانظر نتائج الفكر ص ٤١٠».

(٣) انظر شرح السيرافي ٢/ ل ٩٣، الخصائص ٣١٨/١.

(٤) انظر ترجيح رأي سيبويه بعبارة قريبة مما هنا في تقييد ابن لب ل ٧٢.

(٥) ديوانه ص ١٣٨، ويروى لامرىء القيس بن مالك الحميري / وانظر الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١، شرح ابن عقيل ٢٢٢/١، المقاصد النحوية ٥٤٦/١.
المرسَّعَة: التميمية، عَسَمٌ: يُبْس في الرُّسْغ.

زيدٌ؟ وأحسَنٌ أخوك؟ وسيأتي/الكلامُ في هذا بَعْدُ[1] إنْ شاء الله تعالى. [١١٨]

العاشر: أنْ يتقدَّم الصِّفة (ما) النافية نحو: ما قائمٌ أخوك، وسيأتي الكلام في هذا مكمَّلاً[2] بحول الله تعالى.

قوله: (وخبرُه إذا كان اسماً واحداً مثلُه، فهو مرفوعٌ أبداً)[3].

قَيَّدَ الخَبَرَ لأنَّه يكونُ مفرداً وجُملةً، فإذا كان مفرداً مرفوعاً، يريدُ: إنْ كان مُعْرَباً ولم يكن فيه ما يُوجِبُ البناءَ، وكذلك المبتدأ يكونُ مرفوعاً ما لم يكن فيه ما يُوْجِبُ البناءَ، وأمَّا الخبر إذا كان جُملة فلا يحتاج فيه إلى هذا، لأنَّ الجُمَلَ ليست محلاً للإعراب، وإنَّما محلُّ الإعراب المفرداتُ.

واختلف النَّاسُ في رفعِ المبتدأ، وفي رفع الخبر إذا كان مفرداً:

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ رَفْعَهما بحقِّ الأصل، فهو[4] لأنَّهما عُمْدَتانِ، والعربُ فَرَّقَتْ بَيْنَ العُمَدِ والفَضَلاتِ فجعلتِ الرفع للعُمَدِ والنصب للفَضَلاتِ، وهذا ظاهرُ كلام أبي عليٍّ[5].

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٤٥٧ .

(٢) انظر ما سيأتي ص ، وانظر مسوغات أخرى للابتداء بالنكرة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١ ، ولابن الفخار ص ٧٩ ، شرح ابن عقيل ٢١٦/١ - ٢٢٧ ، همع الهوامع ٢٩/٢ - ٣٠ .

(٣) الجمل ص ٤٨ .

(٤) في الأصل : « نحو » .

(٥) تقدم ص ٢٥٩ قول المؤلف : « ويظهر من أبي علي أنَّ الرفعَ في الفاعل كالرفع في المبتدأ » وكأنه يعني قول أبي علي في الايضاح ٢٩/١ : « الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به . وصفة الاسم المبتدأ أن يكونَ مُعرىً من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء» وقوله ص ٦٣ : «إعراب الفاعل رفع وصفته أن يسند إليه الفعل مقدماً عليه..» وهذا يعني أن المبتدأ والفاعل كلاهما أصل عند أبي علي وينسب هذا المذهب إلى الأخفش وابن السراج واختاره ابن بابشاذ والرضي والسيوطي وعزاه ابن يعيش إلى سيبويه وابن السراج انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٨٦/٢ ، شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ٦٧/١ ، همع الهوامع ٣/٢ ، ومما يحسن ذكره هنا انَّ ابن السِّيد ذكر في اصلاح الخلل ص ١١٨ أنَّ ظاهرَ مذهب ابن السراج في الأصول أنَّ المبتدأ أصلٌ والفاعل فرع عنه لأنَّه بدأ بباب المبتدأ والخبر ثم أتى بباب الفاعل وكذلك فعل الفارسي في الايضاح .

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ العربَ جعلتْ الرفعَ والنَّصبَ، ليُفَرَّق بها بينَ الفاعلِ والمفعول به، ثُمَّ ارتفع المبتدأُ بالحَمْل على الفاعل، لشَبَهه به، مِنْ حيثُ إنَّ كلَّ واحدٍ منهما يطلُبُ ما يُسْنَد إليه[1]، فإذا قُلْتَ: قام زيدٌ، فزيدٌ مسندٌ إليه الفعلِ لا يَسْتَغْنِي عنه، وكذلك المبتدأ مسندٌ إليه الخبرُ لا يَسْتَغْنِي عنه، ولا يَسْتَقِلُّ الكلامُ دُونَه.

ورُفع الخبر لشَبَهِه بالفاعل أيضاً، لأنَّ الفاعلَ مبنيٌّ على ما قبله، فالرفع للمبتدأ والخَبَرِ على هذا القول سرى لهما من الشَّبَه بالفاعل، وليس الرفْعُ لهما، وهو ظاهرُ كلامِ أبي القاسم.

ومنهم مَنْ زاد في هذا فقال: أصل الاعرابِ إنَّما دخل في باب التَّعجب لمكان الاضطرار إليه، ألا ترى أنَّك تقول: ما أَحْسَنَ زيداً، على التَّعجب، وتقول: ما أَحْسَنَ زيدٌ، على طريقة النَّفْي، والمعنى أنَّه لم يُحْسِن في فعله. وتقول: ما أَحْسَنُ زيدٍ؟ على طريقة الاستفهام. والمعنى: أيُّ شيءٍ منه أَحْسَنُ؟ فانظر إلى الألفاظ الثلاثة تجدها بمعانٍ مختلفة، ولا فارقَ من وجهة اللَّفظ، فجُعِلَ تَغَيُّر آخر الاسم فارقاً، فرُفِعَ الفاعلُ ونُصِبَ المفعولُ، وخُفِضَ المضافُ إليه، فَلَزِمَ عن هذا نَصْبُ ما هو تعجبٌ، ورَفْعُ ما هو نفيٌ، وخفض ما هو مضافٌ. ثم أجرى كلُّ مفعولٍ مُجْرى: ما أَحْسَنَ زيداً، إذا أردتَ التَّعجبَ وأُجْرِيَ كلُّ فاعلٍ مُجْرَى: ما أَحْسَنَ زيدٌ إذا أردتَ النفي، وأُجْرِي كلُّ مضاف مُجْرَى: ما أَحْسَنُ زيدٍ؟ إذا أردتَ الاستفهام. ثم أُجْرِي كلُّ عُمْدةٍ مُجْرَى الفاعل. وأُجْرِي كلُّ فَضْلَةٍ مُجْرى المفعول، لتَجْرِيَ الأسماءُ كلُّها مَجْرى واحداً. وكلاهما عندي مذهبٌ.

---

(١) يعزى هذا المذهب إلى الخليل واختاره جماعة من النحاة منهم الزمخشري وابن يعيش وذكر أنه « الذي عليه حُذّاق أصحابنا » انظر المفصل ص ٢٤ ، شرحه لابن يعيش ١/٧٣ ، شرح الرضى على الكافية ١/٦٧ ، همع الهوامع ٢/٣ وقال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١/٣٣٦ : « وبالجملة فهذا الخلاف طويل الذيل عديم الفائدة » وهو نحو ما نقل السيوطي في الهمع عن أبي حيان .

قوله: (والابتداءُ معنى رفعِهِ)[1].

قد تقدَّم أنَّ الابتداءَ تَعْرِيَةُ الاسم من العوامل اللَّفظيةِ، والإسنادُ إليه وأعني بالتَعَرِّي: من نواسخ الابتداء. وهي كان وأخواتها، وما جرى مجراها: وهي (ما) عند أهل الحجاز و(لا) في قول الشاعر:

١٢٠ - مَنْ صَدَّ عن نيرانها فأنَا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ[2]

و(لاتَ) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3] في مذهب سيبويه[4]. وسيأتي بيانُ هذا كلِّه في مـواضعه مكمّـلاً، وإنَّ وأخواتها وما جرى مَجْراها. وقد تقدَّم أنَّ التَّعرِّي شرطٌ في العمل، وأنَّ الإسناد هو العاملُ، لكنْ عند مجموع الوصفين يكونُ العملُ، فمن أجل هذا قال: «والابتداء معنى رفعه» وكلُّ ما يرفع من الأسماء إنَّما يُرْفَعُ بأوصافٍ تكون فيه، إلَّا أنَّ تلك الأوصافَ تَحْدُثُ بِكَلِمٍ تكونُ الأوصافُ موجودةً بوجودها ومعدومةً بِعَدِمِها فنُسِبَ العملُ لتلك الكلم. والابتداء وَصْفٌ في الاسم المبتدأ، لم يَحْدُثْ بوجود كَلِمةٍ فيُنْسَبَ العملُ إليها، فلذلك قالوا في الابتداء معنى معنويٌّ ولا يكونُ الرفعُ في شيءٍ إلَّا بعاملٍ لفظيٍّ إلَّا هذا

---

(١) الجمل ص ٤٨.

(٢) البيت من حماسية لسعد بن مالك بن ضُبَيْعة - جد طرفة بن العبد - من سادات بكر وفرسانهم، قتل في حرب البسوس / انظر ترجمته في الأغاني ٥/٤٦، المؤتلف والمختلف ص ١٣٥، خزانة الأدب ١/٢٢٦.
وانظر الشاهد في الكتاب ١/٥٨، ٢/٢٩٦، ٣٠٤، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٨، المقتضب ٤/٣٦٠، الجمل ص ٢٤٢، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٨، الحلل ص ٣٢٥، الفصول والجمل ص ٢٠٩، معاني الحروف للرماني ص ٨٣، شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠٦، أمالي ابن الشجري ١/٢٨٢، ٣٢٣، ٢/٢٢٤، الانصاف ١/٣٦٧، الفصول الخمسون ص ٢٠٩، شرح المفصل ١/١٠٨، رصف المباني ص ٢٦٦، مغنى اللبيب ص ٣١٥، ٨٢٥، شرح شواهده ٢/٥٨٣، همع الهوامع ٢/١١٩، الأشباه والنظائر ٤/١٩٤، التصريح ١/١٩٩، خزانة الادب ١/٢٢٣.

(٣) سورة ص آية ٣.

(٤) الكتاب ١/٥٧ - ٥٨.

الرفع[١] الحادث عن الابتداء فإنَّه موجود بوجود الابتداء، وهو معنى لم يوضع له لفظٌ يدلُّ عليه .

ورأيتُ بعضَ مَنْ يدَّعي معرفةَ هذه الصَّنْعَة ، يقول : إنَّ (هو) التي هي ضميرُ الأمر والشأن هو اللَّفظُ الدالُّ على الابتداء .

وهذا القول غَلَطٌ ، إذ لو كان كذلك لما صَحَّ أنْ يَعْمَلَ فيه عاملٌ ، لأنَّه حرفٌ على قوله ، وليس باسم ، وقد سمعناهم يقولون : إنَّه زيدٌ قائمٌ . قال سبحانه : ﴿ إنَّه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ﴾[٢] وسيأتي الكلام في ضمير الأمر والشأن وفي الضمير الذي يقع فَصْلاً بَعْدُ[٣] .

وقوله : (وهو مضارعته للفاعل)[٤]

[١١٩] لا يرجع / الضمير إلى الابتداء ، لأنَّ الابتداء ليس المضارعةَ ، إنَّما الابتداءُ ما ذكرتُه من التَّعري والإسناد ، وإنَّما الضميرُ يعودُ إلى الذي أوْجَبَ أنْ يكونَ الابتداءُ رافعاً ، ولم يكن ناصباً ، فهي عِلَّةُ العِلَّة ، كأنَّه لما قال : « والابتداءُ معنى رفعِه » قدَّر قائلاً يقول : ولم كان الابتداءُ رافعاً ؟ و[ما][٥] هو الذي أوْجَبَ له ذلك ؟ قال : الذي أوجب ذلك مضارعتُه ، أيْ مضارعةُ المبتدأ للفاعل .

قوله : (وذلك أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من خبرٍ)[٦].

قد ذكرتُ أنَّ المبتدأ أَشْبَه الفاعلَ ، من جهة أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مسندٌ إليه ، وذكرتُ أنَّ الخبر أَشْبَهَ الفاعلَ من جهة أنَّ كلَّ واحدٍ منهما عُمْدَةٌ مُبنيَّةٌ على ما قبلها .

---

(١) في الأصل: الرافع.
(٢) سورة طه آية ٧٤ .
(٣) أنظر ما سيأتي ص ٧٤٤ فما بعدها.
(٤) الجمل ص ٤٨ .
(٥) تكملة يتم بها الكلام .
(٦) الجمل ص ٤٨ .

وفي قـوله : (وكـذلك الفعـلُ والفاعـلُ لا يستغني أَحَـدُهمـا عن الآخر)[1] .

تنبيه على أَنَّه يمكن أنْ يُقالَ : الرفعُ في المبتدأ والخبر بعلَّة واحدةٍ ، وهي[2] أنْ يُقالَ : إنَّ المُبتدأَ عُمْدَةٌ والخبرُ عَمْدَةٌ ، والفاعلُ عُمْدَةٌ فيجب أنْ يُرْفعَ المبتدأ والخبر كما رُفع الفاعلُ لاشتراكهما في أنَّ كُلَّ واحدٍ من الثلاثة عُمْدَة .

قوله : (والسِّعْرُ رَخِيصٌ)[3] .

يظهر من هذا أن السِّعْرَ يقعُ على المسعَّر ، لأنَّ الطعامَ هو الذي يوصف بالرُّخْصِ والغَلاء ، والرُّخْصُ ضِدُّ الغَلاء ، وبلا شكٍّ أنَّ الغَلاء لا يكون إلاَّ في الطعام والرُّخص كذلك .

قوله: (والبَرْدُ شَدِيدٌ)[4] .

قالوا: في الفعل : اشتدَّ يشتدُّ ، وقالوا : مشتدٌّ ، وهو اسمُ الفاعل الجاري على اشتَدَّ، وقالوا : شَدِيد ، فهذا ليس بجارٍ على اشتَدَّ ، فإنَّما قياسُه أنْ يكونَ لفَعُل ولم يستعمل ، فيمكن أن يُقالَ هنا أنَّه جارٍ على شيء لم يستعمل ، كما جاء (مذاكير) على واحد لم يُسْتَعمل ، وَيُمكنُ أنْ يقالَ : إنَّ اشتَدَّ أُجْرِيَ مُجْرى شَدَّ، فقالوا فيه: شَدِيد، ولأجل هذا قالوا: ما أَشَدَّه في التَّعجب وهو من اشتَدَّ ، وهو فعلٌ زائدٌ على ثلاثة أحرف . وسأزيد هذا بياناً وايضاحاً في باب التَّعجب إنْ شاء الله تعالى .

قوله : (واعلم أَنَّ المبتدأ يُخْبَرُ عَنْهُ بأَحَدِ أربعة أشياء)[5] .

---

(١) الجمل ص ٤٨ .

(٢) في الأصل : « وهو » .

(٣) و (٤) ليس هذا النص في الجمل المطبوع ، وهو في الخطيتين .

(٥) الجمل ص ٤٨ .

رأيتُ بعضَ مَنْ تكلَّم على هذا الموضع يقول : إنَّما كان ينبغي أنْ يقولَ : إنَّ المبتدأَ يُخْبَرُ عنه بأحدِ ثلاثة أشياء : مفردٌ وجُملةٌ ومجرور ، والمفرد ينقسم ثلاثة اقسام :

أحدها : أنْ يكونَ هو الأوّلُ ، ويكونُ مع ذلك جامداً ، وذلك نحو قولك : أخوك زيدٌ .

الثاني : أنْ يكونَ هو الأوَّلُ ، ويكونُ ذلك مشتقًّا نحو : زيدٌ قائمٌ .

الثالث : أنْ يكونَ منَزلاً منزلة الأَوَّل ، وذلك نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، وعبدُ الله حاتمٌ جُوداً ، وما أشبه ذلك .

والجملةُ تنقسم ثلاثة أقسام :

ـ جملةٌ مركَّبةٌ من جملتين وتلك الشَّرطُ والجزاء والقسم .

الثانية : أنْ تكونَ مركَّبةً من مُفْردينِ مبتدأ وخبر .

الثالثة : أنْ تكونَ مركَّبةً من فعلٍ وفاعلٍ .

أمَّا المجرورُ فينقسم إلى ثلاث أقسام : ظَرف زمان وظرفُ مكان ، ومجرور ، وإنَّما جعلت الظرف من قبيل المجرور ، لأنَّه في تقدير حرف الجرِّ ، ألَا ترى أنَّ الأصلَ في قولك : زيدٌ أمامَك ، زيدٌ في أمامك ، والقتالُ يومَ الجمعة ، الأصْلُ : القتالُ في يومِ الجمعة، فهي على هذا التفصيل تسعة ، وعلى الاختصار ثلاثة ، فقوله : « بأحد أربعة أشياء ليس بحَسَنٍ[1] .

الجَوَابُ : أنَّه أراد التقريبَ ، فبيَّنَ هنا أنَّ الجُملةَ تكون اسميّةً وفعليَّةً ولم يَحْتَجْ إلى بيان أنَّ الجملةَ تكون مركَّبةً من جملتين ، لأنَّ الجُمْلَة المركَّبةَ من جملتين إنْ جئتَ بإحداهما لم تفدك ، والخبر إنَّما تقعُ الفائدةُ به ، ألَا ترى أنَّك لو قُلْتَ : زيدٌ إنْ تكرمْه ، وتسكتَ لم يُفِدْكَ ذلك ، وكذلك لو

(١) أنظر اصلاح الخلل ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

قُلْتَ : زيدٌ لعَمْرُ اللهِ ، لم يُفِدْكَ ذلك ، فمعلومٌ أَنَّ جملةَ الشَّرطِ لا بُدَّ لها من جلمةٍ الجزاء في الافادة ، وسيُقَسِّم أبو القاسم الظَّرفَ إلى ظرف زمان وإلى ظَرْفِ مكان ، و[يذكر][1] أنَّ ظرفَ المكان يُخْبَر به عن الجُثَّة والمصدر ، وظرف الزَّمان لا يُخْبَر به إلاَّ عن الحَدَثِ خاصَّةً ، وقد بَيَّن أنَّ الظَّرفَ أصلُه أنْ يكونَ بحرف الجرِّ .

فَقَدْ تحصَّل ممَّا ذكرتُه أَنَّ ظرفَ الزَّمان وظَرْفَ المكان والمجرور قسمٌ واحدٌ ، فذكر الواحدَ مِنهُما واستغنى عن الباقِي ، وأمَّا تقسيم المفرد فسيذكرُ في آخر الباب أنَّ الخَبَر قد يُوْجَد غير الأوَّل ، اتِّساعاً نحو : زيدٌ زهيرٌ [شعراً][2] وهناكَ أتكلَّم فيه . وأمَّا كون الخبر مشتقاً وجامداً ، فقد أعطاه في مُثُلِه فتسعةُ الأقسام التي ذكرها / قد استفيدتْ من كلامه : فمنها ما هو [١٢٠] بالمثال ومنها ما هو بالنصِّ ، وفَعَلَ ذلك كلَّه بحسَبَ ما رآه تقريباً على المبتدىء وترك شرح ذلك وبسطه لشارح الكتاب، ومع هذا ما ذكرتُه أوّلاً هو البيِّن والمعوَّلُ عليه .

ورَأيتُ مَنْ يُخَطِّىء قولَ النَّحويين : خبرُ المبتدأ يكونُ على ثلاثة أقسام ، ويقول : إنَّما ينبغي أنْ يقولوا : خبرُ المبتدأ على قسمين : أحدهما مفردٌ ، والآخر جُمْلَةٌ ، فإنَّ الظَّرف إذا وقع خبراً للمبتدأ فلا بُدَّ أنْ يتعلَّق بمحذوف ، فإذا قُلْتَ : زيدُ أمامَك فلا بُدَّ أنْ يكونَ التَّقدير : زيدُ استقرَّ أمَامَك فالظَّرفُ من قبيل الجُمل لأنَّه نائبٌ منابَ الجُمَل ، وإنْ كان التَّقدير : مستقِرّاً أمامَك كان من قبيلِ المفردِ، وقد جعلَهُ أبو عليٍّ من قبيل الجُمل ، كأنَّه قدَّره نائباً منابَ استقرَّ[3] ، وقدَّره في باب النفي بلا بمستَقِرٍّ[4] .

---

(١) تكملة يمثلها يلتئم الكلام .

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

(٣) الايضاح ١/٤٣ ، ٤٧ .

(٤) في الايضاح ١/٢٤٧ : « وتقول : لا مرور بزيد ولا نزول على عمرو ، وان جعلت على والباء متعلقين بمحذوف كأنك قلت : لا مرور ثابت بزيد ولا نزول واقع على عمرو » .

الجواب : أنَّ الذي يقدَّر ليتعلَّق به الظَّرف إذا وَقَعَ خبراً لم يظهرْ قط ، فإذا قُلْتَ : زيدٌ أمامَك لم يَسْتَفد مخاطبُك المعنى إلاّ من الاسم المبتدأ والظَّرف ، وأمَّا استقرَّ أو مستقرّ فلم يُنْطَق به ، ولا سمعه المخاطب ، وانَّما استفاد الخبر مما ذكرتُه ، فصار لذلك كأنَّه قسمٌ على حِدَةٍ ، ليس من قَبيل : زيدٌ قائمٌ ، ولا من قبيل : قام زيدٌ ، والظَّرفُ والمجرور أيضاً إذا وقعا صلتين أو صفتين يتعلَّقان بمحذوفٍ ، نحو قولك : الذي عندك زيدٌ ، التَّقدير : الذي استقرَّ عندك . . . ، ولا يجوز أنْ يَتَقدَّر هنا مستقرٌّ ، لأَنَّ الصِّلة لا تكون إلَّا جُمْلَةً ومستقرٌ ليس بجملةٍ .

فإنْ قُلْتَ : أجعلُه خبرَ مبتدأ محذوف تقديره : الذي هو مستقرٌّ ثم حُذِفَ (هو) كما حذف فيما حكى سيبويه عن الخليل : ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً[1] .

قُلْتُ : هذا ضعيفٌ : حذف الضمير من الصِّلة والضمير المبتدأ ، وهذا لا يكون في شيءٍ من الموصولات - إلَّا في أَيْ - إلَّا قليلاً ، و(الذي عندك زيدٌ) كثير في القرآن الكريم وفي كلام العرب . قال الله تعالىٰ : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾[2] .

وكذلك إذا وقع الظَّرْفُ والمجرور صفتين، فيتعلَّقان بمحذوفٍ، تُقَدِّره[3] بمستقرّ أو باستقرَّ ، لأنَّ النَّكرات تُوْصَفُ بالمفردات وبالفعل الماضي فتقول : مررتُ برجل من بني تميم ، تقدِّر المتعلِّق به ، (من بني تميم) باستقرَّ إنْ شئتَ أو بمستقرٍّ ، لأنَّك تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، ومررتُ برجلٍ قام ، لأنَّ الحالَ إذا كانت بالفعل الماضي قياسُها أنْ تكونَ بقد ، وقد تُحْذَف[4] .

---

(١) الكتاب ١٠٨/٢ .

(٢) سورة النحل آية ٥٣ .

(٣) في الأصل : « تقديره » .

(٤) أجاز الكوفيون والأخفش وقوع الفعل الماضي حالاً غير مقترن بقد لا ظاهرة ولا مقدرة ووافقهم =

وإذا وقعا خبرينِ لكان كذلك أيضاً ينبغي أنْ يُقدَّرا بمستقرٍّ[1] ، لأنَّ الماضيَ لا يكون خبراً لكان إلاّ بقد ، وأمَّا إنْ وقعا مفعولينِ لظننتُ ، أوْ خبرينِ لما ، أوْ خبرينِ لإنَّ فتقدِّرهما بمستقرٍّ أو استقرَّ على حَسَبِ ما تقدِّرهما إذا وقعا خبرينِ للمبتدأ .

فقد تحصَّل ممَّا ذكرتُه أنَّ الظرفَ والمجرورَ إذا وقعا خبرينِ للمبتدأ وخبرينِ لما ، أو خبرين لأنَّ ، أو خبرين للا ، أو صفتينِ ، أوْ حالينِ أوْ صلتين ، فإنَّهما يتعلَّقان بمحذوف لكنَّ تقديرَه : استقرَّ في الصِّلة ، ومستقرٌّ في الصِّفة[2] ، وإذا كانا خبرينِ لكان . فتقدِّرهما بمستقرٍّ أوْ استقرَّ فيما عدا ما ذكرتُه .

فإنْ قُلْتَ : فقد قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ ﴾[3] فتراه قد ظهر[4] .

الجواب : أنَّ « مستقِرّاً » هنا بمنزلة جالس فالتَّأويلُ : فلما رآه جالساً عنده ، ألاَ ترى أنَّه لو حُذِفَ (مستقّراً) هنا وقيل : فلما رآه عندَه ، لم يُفِد ذلك ، لأنَّك تقول : زيدٌ عندي ، وإنْ لم يكن مَعَك بالحَضْرةِ ، لكنَّه بحيثُ لو أرسلتَ إليه لجاءك ، وإنَّما الذي يُحْذَفُ ويَلْزَمُ حذفُه ما يكون ظهورُه وحذفُه سواء ، فتفطَّن لهذا فإنَّه صحيحٌ ، وبه كان الأستاذُ أبو عليٍّ يَنْفَصِلُ .

= ابن مالك وأبو حيان . انظر الانصاف ٢٥٢/١ ، شرح المفصل ٦٧/٢ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٠ ـ ٤٥١ ، البحر المحيط ٤٩٣/٧ ، همع الهوامع ٤٩/٤ ـ ٥٠ . وقوله : « لأن الحال » هكذا في الأصل ، وكأن في الكلام سقطاً . ولعله يلتئم بمثل : « وكذلك اذا وقع الظرف والمجـرور حالين . . . » .

(١) في الأصل : « مستقر » .

(٢) كذا في الأصل ، وقد ذكر في الصفحة االسابقة أنهما يقدران في الصفة بمستقرّ أو باستقرَّ .

(٣) سورة النمل آية ٤٠ .

(٤) ذكر هذا أبو الحسن بن خروف في شرح الجمل ص ٣٨ وابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١٢١ . قال ابن خروف : « . . ولا فائدة للخلاف في هذا ـ متعلق الظرف امفرد أم جملة ؟ ـ لأنَّ العرب تظهر ذلك على وجه التأكيد فتقول زيد استقر في الدار وثبت فيها ومستقر وثابت ومنه قوله تعالى : ﴿ فلمَّا رآه مستقراً عنده ﴾ ولو قال : ثاوٍ عنده لكان المعنى واحداً .

ثُمَّ مَثَّل فقال : (كقولك : زيدٌ قائمٌ)[1]

هذا مشتقٌّ ، وهو اسمُ فاعلٍ لا بُدَّ فيه من ضميرِ الصِّلة ، وكذلك الخبرُ إذا كان مشتقّاً فلا بُدَّ فيه من ضميرٍ ، وذلك الضميرُ لا يظهرُ إنْ جرى على مَنْ هو له ، فيستَتِرُ وإن كان متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً كان أوْ مثنًّى أوْ مجموعاً ، مذكَّراً كان أو مؤنثاً وفي كلِّ حال . فإنْ جرى على غير مَنْ هو له بَرَزَ الضميرُ مطلقاً .

[١٢١] ولا يجري على غيرِ مَنْ هو له من الصِّفات إلَّا اسمُ الفاعل واسمُ / المفعول وأمثلةُ المبالغة ، إذا كانت بمعنى الحال أوْ الاستقبال ، فإنْ كانت بمعنى الماضي فلا تجرى أسماءً على [غير][2] مَنْ هي له ، وكذلك الصفة المُشَبَّهَة باسمِ الفاعلِ لا يكونُ الضمير [فيها][3] إلَّا مستتراً لا يظهرُ على كلِّ حال .

وقوله : (الله رَبُّنا)[4]

الرَّبُّ : المُصْلِحُ ، يقال : رَبَّه يَرُبُّه ، إذا اصلح حالَه أو أمرَه ، وَوَزْنُه فَعِلٌ بكسر العين ، ولا يكونُ فَعْلٌ بإسكان العين ، لأنَّه قد جُمِع أرباباً في التنزيل[5] ، وقال النابغة :

١٢١ ـ * لبعضِ أَرْبَابِهَا حانِيَّةٌ حُومُ *[6]

ولو كان فعلاً بإسكان العين وفتح الفاء لجمُع على أَفْعُلٌ كما قالوا :

---

(١) الجمل ص ٤٨ .

(٢ ، ٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) الجمل ص ٤٨ .

(٥) كما في قوله تعالى في سورة آل عمران آية ٦٤ : ﴿ ولا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً من دونِ الله ﴾ انظر السورة نفسها آية ٨٠ والتوبة آية ٣١ .

(٦) الشاهد لعلقمة الفحل ـ لا للنابغة ـ وصدره:

* كأس عزيز من الأعناب عتَّقها *

ديوانه ص ٦٨ ، شرح المفصل ١٥٢/٥ ، و (حوم) في الأصل (حرم) بالراء .

كَفٌّ وأَكُفٌّ ، ولا يكون فَعَلاً بفتح العين ، لأنّه لو كان كذلك لم يُدْغَم ، لأنَّ فَعَلاً بفتح الفاء والعين لا يُدْغَم ، قالوا : طَلَلٌ وَشَرَرٌ، فَصَحَّ من هذا أنّه فَعِل بكسر العين . ويقال : رَابٌّ ورَبٌّ كما يقال : بارٌّ وبَرٌّ ، وبرٌّ فَعِلٌ بكسر العين . وينبغي في ربّ أنّه قد تَجَرَّد من الضمير لأنّه قد جرى مجرى الجامد ، وَوَلِيَ العواملَ، ونظير ذلك صاحب ، ألَا ترى أنَّ ما جرى مجرى المشتقِّ من الجامد يتحمل الضمير . قالوا : مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجْمعون[1] ، ففي (عَرَبٍ) ضميرٌ ، ولولا ذلك ما ارتفع أجمعون ، وكذلك قالوا : مررتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه[2] ، والعَرْفَج : نباتٌ يَنْبُتُ في الأماكن الصُّلبة الخشنة ، فهو جامدٌ لكنَّه تَحَمَّل الضميرَ ، لأنَّ هذا الجامد[3] قد جرى مجرى المشتقّ ولُحِظَ فيه الاشتقاق فتحمَّل لذلك الضمير .

فقد تَحَصَّلَ ممَّا ذكرتُه أنَّ الأخبارَ إذا كانت مفردةً فإنما تُوْجَدُ على أربعةِ أقسام :

أَحَدُها : جَامِدٌ لم يجرِ مَجْرى المشتقِّ .

الثاني : مُشْتَقٌّ جرى مَجْرى الجامد في [4-[وِلَاية العامل نحو صاحب، فهذان لا يتحَمَّلانِ ضميراً]-4] .

الثالث : المشتقُّ الذي لم يَجْرِ مَجْرى الجامد.

الرابع : الجامدُ الذي جَرَى مَجْرى المشتقِّ . فهذان يَتَحمَّلان الضمير]-4] على حَسَبِ ما ذكرتُه .

---

(١) انظر الإيضاح ٣٧/١، وفي الكتاب ٣١/٢: كما تقول: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عرب بالنيّة».

(٢) انظر الإيضاح ٣٨/١.

(٣) في الأصل: الضمير.

(٤ ـ ٤) جاء ما بين الرقمين في الأصل هكذا : « . . . فهذان يتحملان ضميراً . الثالث : المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد . الرابع : المشتق الذي جرى مجرى الجامد في ولاية العامل نحو صاحب فهذان لا يتحملان ضميراً » . وفي هذا من الخطأ والاضطراب ما هو بيّن . فقد =

وأمَّا قولُه : (ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنا)[1]

فيقال : نَبِيءٌ بالهـمز وبغير همزٍ . فإذا كان بالهمز فهو من أَنْبأَ عن الله ، إذا أخبر عنه فهو بمعنى مُنْبِىء بمنزلة سميع ، في قول ابن مَعْدِي كَرِب :

١٢٢ ـ * أمِن ريحانةَ الدَّاعي السَّميعُ *[2]

المعنى : أَمِنَ ريحانةَ الدَّاعي المُسْمِع ، وكذلك : عذاب أليم[3] ، بمعنى مُؤْلم ، وجاء هذا في ألفاظ مسموعةٍ تُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليها ، وإنَّما يكونُ فَعِيْلاً كثيراً في الثُّلاثيِّ العَدَد نحو عليم ، مبالغة في عالم ، ورحيم كذلك .

ومَنْ قال : النبيُّ بلا همز ، فهو مُخَفَّفٌ من النبيء بالهمز ، لأنَّ الهمزةَ إذا وقعَتْ بعد ياءٍ زائدةٍ للمدِّ فإنَّها تُقْلَبُ ياءً لا يجوزُ غيرُ ذلك . ويتبيَّنُ هذا في باب تخفيف الهمزة .

وذكر بعضُ الكوفيين أنَّه يُمكنُ أنْ يكونَ من النَّبْوَةِ ، وهو الارتفاع[4] ،

= ذكر قبل أن رَبّاً ـ وهو مشتق ـ قد تجرد من الضمير ، لجريانه مجرى الجامد فكيف يقول هنا عنه وعن الجامد « فهذان يتحملان ضميراً » .

كما أن القسم الرابع : « المشتق الذي جرى مجرى الجامد » هو القسم الثاني لم يزد عليه إلا قوله : « في ولاية العامل نحو : صاحب » لذا نقلت العبارة الى القسم الثاني . كما أن قوله : « فهذان لا يتحملان ضميراً » ليس صحيحاً لأن المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد لا خلاف في تحمله الضمير . ما أظن هذا إلا من أخطاء النساخ . لذا اضطررت الى تصحيح النص مستعيناً بما ذكره المؤلف قبل هذا التقسيم .

(١) الجمل ص ٤٨ .

(٢) تمامة : * يؤرقني وأصحابي هجوعُ * .

والبيت مطلع أصمعية لعمرو بن معدي كرب الزبيدي / انظر ديوانه ص ١٢٦ ، الأصمعيات ص ١٩٨ ، الكامل ٢٠١/١ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٨٦ ، التقفية ص ٥٤٤ ، أمالي ابن الشجري ٦٤/١ ، ١٠٦/٢ ، خزانة الأدب ٤٦٠/٣ .

(٣) جاء هذا في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ في قُلُوبهم مَرَضٌ فزادهم الله مَرَضاً ولهم عذابٌ أليمٌ بما كانوا يَكْذِبُون ﴾ سورة البقرة آية ١٠ .

(٤) انظر اصلاح المنطق ص ١٥٨ .

لأنَّ النبيَّ قد رفعه اللهُ على الخلق . وهذا القولُ صحيحٌ من جهة الاشتقاق والمعنى ، إلَّا أنا سمعناهم يقولون : تَنَبَّأَ مُسَيلَمةُ الكذَّابُ[1] بالهمزة ولو كان من النُّبْوَة لقالوا : تنبى بالياء ، وقالوا : مُسَيْلَمةُ نُبَيِّءُ سَوْءٍ[2] ، ولو كان من النُّبْوَة لقالوا : نُبيٌّ سَوْء ، بياء مشدَّدةٍ ، وتحذف الثالثة ، ويتبيَّنُ هذا في باب التصغير . فقد صَحَّ ممَّا ذكرتُه أنَّ النَّبِيَّ بغير همز مخَفَّفٌ من النبيء بالهمز .

مسألـة :

الخبرُ أصلُه أنْ يكونَ مفرداً، لأنَّه أُسْنِدَ إلى المبتدأ، وَقِياسُ المُسْنَدِ والمسنـد إليه ألَّا يفيـدا إلَّا باجتمـاعهما، زيـدٌ قائمٌ، فلو جئتَ بـزيـدٍ وَحْدَه لم يكن كلاماً ، وكذلك لو جئتَ بقائمٍ وَحْدَه ، لم يكن كلاماً وإذا قُلْتَ زيدٌ قام أبوهُ ، وزيدٌ ضربتُه ، فأنْتَ لو جئتَ بقام أبوهُ وَحْدَه لكان كلاماً ، لأنَّ فيه المسند والمسندَ إليه .

فإنْ قُلْتَ : لا يُعْلَمُ على مَنْ يَعُودُ الضمِّيرُ .

قُلْتُ : لا يكونُ الإضمـار إلَّا بعدَ تقدُّم الذكرِ ، والمعرفة بمَنْ يعودُ عليه ولا يلزم من هذا أنْ يكونَ الذي يعود عليه مبتدأً .

وقد يوضع موضعَ الضمير الظاهرُ فيقال : زيدٌ قام زيدٌ . قال الله تعالى : ﴿ الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ ﴾[3] ، ولو جئتَ : بـ(زيد قام) وَحْدَهُ لكان كلاماً مفيداً . فقد علمتَ ممَّا ذكرتُه أنَّ الخَبَرَ إذا كان جُملةً لم[4] يجيء على الأصل ويكون ذلك على وجهين :

أَحَدُهما : أنْ تكونَ الجُملةُ وُضِعَت موضعَ المفردِ ، ومثالُ ذلك : زيدٌ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٤٦٠ : « وليس من العرب أحدٌ الا وهو يقول : تنبأ مسيلمة ، وإنما هو من أنبأت » .

(٢) الكتاب ٣/٤٦٠ .

(٣) سورة الحاقة الآيتان الاوليان .

(٤) في الأصل : « فلم » .

ضَرَبْتُه ، فضَرَبْتُهُ في موضِعِ مضروبٍ . وكان الأصلُ : زيدٌ مضروبٌ لي ، فَوُضِعَ هذا موضعه لما في ذلك من التوكيد ، ووجهُ التوكيد أنَّ زيداً ذكرته ظاهراً ومُضمراً، فهو آكد / من أنْ تقولَ : ضربتُ زيداً أو : زيدٌ مضروبٌ لي . ومثال ذلك : عمرٌ أكرمتُهُ ، ومحمَّدٌ عَظَّمْتُهُ ، وما أشبه ذلك . [١٢٢]

الثاني : أنْ يكونَ قد أُجْرِى مُجْرَى ما وقع في الخبر ، وذلك قولك : زيدٌ هل ضربتَهُ ومحمّدٌ أكْرِمْهُ ، وذلك أنَّ الأصلَ : أكرِمْ مُحَمَّداً ، وهل ضربتَ زيداً ، فلمَّا أردتَ الاعتناء بزيدٍ والتأكيد قَدَّمْتَه وشغلتَ الفعل بالضمير ، فصار : زيدٌ هل ضربته ، ومحمَّدٌ أكْرِمْهُ [مِثْل][1] : زيدٌ ضربتُه في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما فيه اسمٌ مقدَّم جاء بعده[2] جملةٌ انتظم مع الجملة كلامٌ مؤكَّدٌ . وقد كان زيدٌ في قولك : زيدٌ ضربتُه مرفوعاً بالابتداء لأنَّه اسم قد تَعَرّى من العوامل اللفظيّة ، وبعده جملةٌ وقعت موقعَ المسند إليه[3] ـ على حَسَبِ ما أعلمتُكَ ـ فارتفع زيدٌ من قولك: زيدٌ هل ضربتُه، ولذلك كان الرفعُ في قولك : زيدٌ أكْرِمْهُ أضعفُ من النَّصب . وسيتبيَّنُ هذا كلُّه في الباب الذي بعد هذا[4] ، وسيتبيَّنُ ضميرُ الأمرِ والشَّأنِ في باب كان[5] .

مسألةٌ :

قَالُوا : كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ ، وزيدٌ وشَأْنُهُ[6] ، فالمعطوفُ سَدَّ مَسدَّ الخبر ، وكان التَّقديرُ : كلُّ رجلٍ مع ضَيْعَتِهِ وضيعتُه معه[7] ، فَحُذِفَ من

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٢) في الأصل : « بعد » .

(٣) هكذا في الأصل ، والمراد : « موقع المسند الى زيد ، وهو الخبر » .

(٤) يريد باب الاشتغال / انظر ما سيأتي ص ٥٠٢ .

(٥) انظر ما سيأتي ص ٧٤٤ فما بعدها.

(٦) في الكتاب ٢٩٩/١ : « وذلك قولك : أنت وشأنك وكلُّ رجل وضيعَتُه » وانظر المصدر نفسه ٣٠٥/١ ، الايضاح ٣٥/١ ، شرح ابن عقيل ٢٥٣/١ ، همع الهوامع ٤٣/٢ .

(٧) ذكر تقدير ابن أبي الربيع هذا تلميذ ، أبو حيَّان في الجزء الثاني من كتابه التذييل والتكميل (تحقيق السيد تقي السيد) ٤٦/١ ـ ٤٨ ثم قال : « وما قدره الجمهور (كل رجل وضيعته =

الأوَّلِ ما أُثْبِتَ نظيرُه في الثاني، وحُذِفَ من الثاني ما أُثْبِتَ نظيرُه من الأوَّلِ . ونظيرُ هذا قولُ الشاعر :

١٢٣ ـ وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ[1]

المعنى بلا شكٍّ : وإنِّي لتعروني لذكراك فَتْرةٌ وانتفاضٌ كفَتْرَةِ العُصفُور وانتفاضه اذا بلَّلَهُ القَطْرُ ، فحُــذِفَ من الأوَّل (وانتفاضٌ) لدَلالة (كما انتفض العصفور) عليه وحُذِفَ من الثاني (كفَتْرَةِ العصفور) لدلالة الأوَّل عليه . وهذا من بَدِيع كلام العرب .

وينظر إلى قولهم : كلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُهُ قولهم : أنْتَ أعْلَمُ وأخوكَ[2] المعنى : أنْتَ أعْلَمُ بـأخيك ، وأخـوك أعْلَمُ بك ، فَحُـذِفَ من الأوّلِ (بأخيك) لدَلالة (وأخوك) عليه . وحُذِفَ من الثاني (أعلَمُ بك) لدَلالة الأوّل عليه . ويظهرُ من كلام سيبويه أنه أخذ على هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الّذي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[3] المعنى : مَثَلُكَ يا محمَّد ومَثَلُ الذين كفـروا في دُعائـك إليهم[4] كَمَثِلِ النـاعق بالغنم[5] ، فالذين كفروا مُشَبَّهونَ بالغنم ، فحذف من الأوّل ما أثبت نظيرُه

= مقترنان) أولى مما قدره الأستاذ أبو الحسين إذ قدَّروا المحذوف خبراً وجعلوا الكلام جملة واحدة ، وجعل الكلام جملتين » وانظر تقييد ابن لب ل ٨٤ ـ ٨٥ .

(١) الشاهد لابي صخر الهذلي (عبد الله بن سلم السهمي الهذلي / شاعر اسلامي أموي / ترجمته في الأغاني (طبعة دار الكتب) ١١٠/٢٤ ، خزانة الأدب (تحقيق عبد السلام هارون) ٢٦١/٢) . وهو في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ وروايته :

إذا ذكـرت يـرتـاح قلبي لـذكـرهـا كمـا انتفض العصفـور بلله القـطر

وانظره في الأمالي ١٤٩/١ ، الانصـاف ٢٥٣/١ ، شرح المفصـل ٦٧/٢ ، المقرب ١٦٢/١ ، رصف المباني ٤١٩ ، المساعد ٤٨٦/١ ، خزانة الأدب ٥٥٢/١ .

(٢) في الكتاب ٣٠٠/١ : « ومثله : أنت أعلم ومالُك ، فإنَّما أردتَ : أنت أعلم مع مالك » وانظر المصدر نفسه ٣٠٥/١ .

(٣) سورة البقرة آية ١٧١ .

(٤) هكذا في الأصل : « اليهم » ولعل الأولى « اياهم » .

(٥) أنظر الكتاب ٢١٢/١ .

في الثاني ، وحذف من الثاني ما أثبت مقابلُه في الأوّل ، وأخذ الآيةَ أبو عليّ على حذف مضاف، التقدير: مَثَلُ داعي الذين كفروا، أو يقدر الحذف من الثاني ، ويكون التقديرُ : مَثَلُ الذين [كفروا][1] كَمَثلِ المنعوقِ به أو ما أشبه ذلك .

وكلاهما عندي حَسَنٌ[2] ، لأنَّ حذفَ المضاف ثابتٌ من كلام العرب ، وما ذكرتُه من الحذف لدَلالةِ مقابلِه عليه ثابتٌ أيضاً ، فالأصلان ثابتان من كلام العرب ، فاحمِلْ الآية على ما شئتَ من الأصلين ، والمعنى واحد .

مسألةٌ :

تقول : ضَرْبي زيداً قائماً ، وأَكْثَرُ شُرْبي السويقَ مَلْتُوتاً[3] ، وتقول أكْثَرُ شُرْبي السويقَ إذا كان مَلْتُوتاً ، وهذا هو الأصل[4]، وإذا قُلْتَ الأصل جاز لك في ملتوتٍ وجهان :

الحال من الضمير الذي في كان وتكون (كان) تامَّةً .

الثاني : أنْ يكونَ خبراً لكان وتكون (كان) ناقصةً إلَّا أنَّك لا تَحْذِفُ (إذا كان) فتقول : أكْثَرُ شُرْبي السويقَ مَلْتُوتاً إلَّا إذا كانت (كان) تامّةً ، ويكون (مَلْتُوتاً) حالاً . ومتى كانت (كان) ناقصةً فلا تحذفُها العربُ ، ويلزمها الاظهارُ ، فتقول : أكْثَرُ شُرْبي السويقَ إذا كان مَلْتَوتاً ، والدليلُ على ذلك أنَّ العربَ تقول : ضَرْبي زيداً إذا كان صاحبَك ، ولا تقول : ضَرْبي زيداً صاحِبَك ولو كانت تحذِفُ. والخبرُ نكرةٌ لكانت تحذِفُ والخبر معرفةٌ ، فالتزامُ الحذف مع التنكير دليلٌ على أنَّ الحذفَ لا يكون إلَّا إذا كانت تامَّةً ،

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) تكلم ابن لب في تقييده ل ٨٠ عن الآية الكريمة وذكر مأخذ سيبويه ومأخذ أبي علي الفارسي على نحو ما فعل المؤلف .

(٣) انظر الايضاح ١/٣٤ ، وانظر الكتاب ١/٤١٩ ، شرح المفصل ١/٩٥ .

(٤) انظر شرح عمدة الحافظ ص ٥٢٩ ، توضيح المقاصد ١/٢٩١ .

ويكون النائبُ منابَها حالاً ، فإذاً صَحَّ أنَّ العربَ : لا تقول : ضَرْبِي زيداً قائماً إلَّا إذا كان قائماً حالٌ ، ولا تقوله : وقائمٌ خبرٌ[١] .

واعلم أنَّ الحالَ مُشَبَّهةٌ بالظرف والظرف يقوم مُقَامَ الخبر ، فأجرتِ العربُ الحالَ ذلك المَجْرى فأنابتُه منابَ الخبر ، ولما كان خبرُ (كان) مُشَبَّهاً بالمفعول به ، قد ناب مَنَاب خبر المبتدأ[٢] لم يُنَيبُوا قائماً وهو خبر كان مَنَابَ خبر المبتدأ الذي هو (ضَرْبِي) وهذا تَعْلِيلٌ بعد ثبوته من كلام العرب بما ذكرتُـه .

مسألة :

إذا كان الخبرُ شرطاً وجزاءً ، وقسماً وجواباً فلا بُدَّ من ضميرٍ به يقع الرَّبطُ بين المبتدأ وخبرِه ، وذلك الضميرُ تارةً يكون في الجملة الأولى وتارةً يكون في الجملة الثانية ، فتقول :/ زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ عمروٌ ، وتقول : [١٢٣] زيدٌ إنْ تُكْرِم عمراً يُكْرِمْكَ هو ، وإذا كان الضميرُ في الجملتين فالرَّبطُ وقع بأحدهما والآخرُ جاء لمقتضى الكلام ، ويكونُ ذلك بمنزلةِ الجملة الواحدة إذا كان فيها ضميران أوْ أكثر ، نحو قولك : أخوكَ أكْرَمْتُهُ في داره ، وزيدٌ ضربْتُهُ بسيفه ، فلم يأتِ الضميران لربط الخبر بالمبتدأ ، لو جئتَ بأحدهما لكان خبراً عن زيدٍ ، وإنَّما جئتَ بالضميرين لمكان المعنى ، ويجرى مَجْرى

---

(١) انظر شرح الرضى على الكافية (ط . ليبيا) ١/٢٨١ .

(٢) هكذا في الأصل « قد ناب مناب خبر المبتدأ » والعبارة قلقة في مكانها لا تتفق مع السياق الذي وردت فيه وربما كانت العبارة مقحمةً على الأصل ، ومما يقرب ذلك قول ابن الفخار (وقد ترسم خطى المؤلف في إيضاح قولهم « ضربي زيدا قائماً ») في شرح الجمل ص ٧٣ : « فإن قيل : فهلا أضمروا الناقصة أيضاً ، وجعلوا خبرها يسد مسد خبر المبتدأ وكان يكون أنسب لاشتراكهما في الاسميّة ، وأيضاً فإنّ خبرَ كان خبر عن المبتدأ أصلا ومعنى قلنا : هو وإن كان كذلك فإنه خارج بالتشبيه الى باب المفعولات ، وحق المفعول ألا يسد مسد عمدة ، لانتفاء النسبة ، فإن قيل : أليست الحال من قبيل الفضلات ، فكيف جاز فيها ما امتنع فيما هي من قبيله فالجواب : أنه كان كذلك فانّها مشبّهة بالظرف الذي اطّرد فيه أنْ يَسُدَّ مسدَّ الخبر . . . » وانظر تقييد ابن لب ل ٨٥ .

الشَّرط والجزاء الجملتانِ إذا عَطَفْتَ إحداهما على الأخرى بالفاء السببيَّة ، وقد وقعتا في موضع الخبر للمبتدأ ، نحو قولك : عمرٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ ، فالضميرُ العائد على المبتدأ هو المستتر في (يغضب) وتقول : زيدٌ أتيتُه فغَضِبَ عمروٌ ، فالضميرُ الذي في (أتيتُه) به وقع الرَّبْطُ ، وتقول : زيدٌ أتيتُه فأكْرَمَني ، الرَّبط وقع بأحد الضميرين والآخر جاء لمقتضى الكلام ، لأنَّ المعنى معنى الشَّرط والجزاء ، ألَا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ ، فهو في معنى : زيدٌ إنْ يَطِر الذُّبابُ يغضبْ ، فلما اكْتُفيَ في هاتين الجملتين بضمير واحد لتنزُّلهما منزلة الجملة الواحدة اكْتُفِي [به][1] فيما هو في معناها قال زُهير :

١٢٤ - * إنَّ الخَليطَ أجَدَّ البَيْنَ فانْفَرَقا *[2]

فقال : أَجَدَّ البَيْنَ على معنى : جَدَّ البين ، ومن هذا ، « إنَّ عذابك بالكافرين ملحِقٌ »[3] بكسر الحاء بمعنى لاحق ، لأنَّهم يقولون : أَلْحَق ولَحِق في معنى واحد ، ويقال أيضاً : جَدَّ الشيءُ وأجدَّه زيدٌ ، ويكون هذا في لَحِق وأَلْحَقَ فتقول : لَحِقَ زيدٌ وألحقْتُهُ فإذا صَحَّ أنَّ أجَدَّ يستعمل على وجهين في كلام العرب فَيُتَصَوَّر في البيت أنْ يكونَ (أَجَدَّ) فيه على معنى جَدَّ ويكونُ الضميرُ العائدُ على الخليط مستتراً في (انفرَقَا) ، ويكونُ بمنزلة المثال ، زيدٌ يَطِيرُ الذبابُ فيغضبُ ، لأنَّ المعنى : إنَّ الخَلِيطَ لما جَدَّ البيْن انفرقا . فيه معنى الشَّرطِ والجزاءِ وَيُتَصَوَّرُ أيضاً أنْ يكونَ (أَجَدَّ) في البيت على أنَّ الأصلَ جَدَّ ، وعُدِّيَ بالهمزة فيكونُ بمنزلة : خَرَجَ وأَخْرَجَ ، وتَنْصِبُ

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٢) تمامة : * وعُلِّق القلب من أسماء ما عَلِقا *

والبيت مطلع قصيدة يمدح بها هرم بن سنان / انظر ديوانه ص ٣٣ .

(٣) جاء في التهذيب ٤/٥٨ : « أبو عبيد عن الكسائي : لحقته وألحقته بمعنى واحد قال . ومنه ما جاء في دعاء الوتر « إنَّ عذابَك بالكفار مُلْحِق » بمعنى لاحق ومنهم من يقول: «إنَّ عذابك بالكفار مُلْحَق » وانظر النهاية في غريب الحديث ٤/٢٣٨ .

البينَ ، ويكون في (أَجَدَّ) ضميرٌ يعودُ إلى الخَلِيْطِ ، وكذلك (انفرقا) فيه ضميرٌ ، ويكونُ بمنزلة : زيدٌ أتيتُه فأكْرَمَنِي .

ويعني النَّحـويونَ هنا بالشَّرط كلَّ ما اقتضى السببَ ، فمن ذلك : لَمَّا ، ولو ، ولولا وغيرها[1] مما فيه معنى السَّبب ، فنقول : زيدٌ لَمَّا أتاني عمروٌ أكْرَمْتُهُ ، فالضميرُ في الجملة الثانية . وتقول : زيدٌ لَمَّا أتاني أكْرَمتُ عمراً ، وتقول: زيدٌ لَمَّا أَتاني أكْرَمْتُهُ ، وكذلك تقول: زيدٌ لو أتاني لأَكْرَمتُ عمراً ، وزيدٌ لو أتاني عمروٌ لأكْرَمْتُهُ وكذلك تقول : زيدٌ لولا أخوه لأَكْرَمْتُ عمراً ، وزيدٌ لولا عمروٌ لأكْرَمْتُهُ .

فإنْ أخبرتَ عن المبتدأ بجملتين عطفتَ إحداهما على الأُخرى بغير الفاء أوْ بالفاءِ على غير معنى السَّبَبِ ، فإنْ كانت الأُولى خاليةً من الضمير ، والثانيةُ بضمير ، فلا تجوز المسألة باتفاق ، فلا تقول : زيدٌ أتانِي عمروٌ وأكْرَمتُهُ ، لأنَّ قولَك : (أتَانِي عمرو) لا معنى له ، فإنْ كان الضميرُ في الجملة الأولى ، والثَّانيةُ خاليةٌ من الضمير ففي هذا وقع الخلافُ : فمن النَّاس مَنْ مَنَـعَ ذَلِكَ ، فقال : لا تقولُ : زيدٌ أَتَاني وأَكْرَمْتُ عمراً إلاَّ أنْ يكونَ (أكْرَمْتُ عمراً) معطوفاً على (زيدٌ أتَانِي) - ويكونُ فيه ضَعْفٌ - لا على (أتاني) لأنَّ (أتاني) خبرٌ عن زيد ، فيجبُ أنْ يكونَ ما عُطِفَ عليه وهو : (أكْرَمْتُ عمراً) خبراً عن زيدٍ أيضاً ، فيحْتَاجُ إلى ضمير . لأنَّهما خبران . وهذا مذهبُ السِّيرافي[2] . والظَّاهرُ من كلام سيبويه أنَّ هذه المسألة تجـوزُ على وجهين : على أَنْ تَعْـطِفَ على الكُبْـرى وأَنْ تَعْـطِفَ على الصُّغْرى[3] وهي[4] (أتاني) ، وإلى الجواز ذهب أبو عليٍّ[5] ، واستدلَّ على

(١) في الأصل : « وغيرهما » .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ل ١٩٨ - ١٩٩ ونقله عن الزيادي ، وعزاه ابن جنى في المحتسب ٣٠٢/٢ إلى الأخفش.

(٣) الكتاب ٩١/١ .

(٤) في الأصل : « وهو » .

(٥) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٣٦٧/١-٣٦٨ مذهبَ السيرافي ومذهب الفارسيّ ، وقال =

الجواز بقوله تعالى: ﴿ والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ. والسَّماءَ رَفَعَها ﴾[1] اتَّفق القُرَّاءُ كُلُّهم على نَصْبِ (والسَّماء)[2] ، وهذا لأنَّ الجُملةَ معطوفةٌ على (يَسْجُدانِ) والمختارُ في مثل هذا إذا عطفت على جملة فعليَّة أنْ يكونَ فيه النَّصْبُ ، ولو كانت الجملة معطوفةً على قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدان ﴾ لكان الرفع هو الفصيح والنَّصبُ ضعيف .

ثم قال أبو عليٍّ : وجاز أنْ يُقالَ : زيدٌ أتَاني وأكْرَمْتُ عمراً ، وإن كان (أكْرَمْتُ عمراً) ليس خبراً عن زيدٍ لأنَّه لم يُظهَرْ فيه عَمَلٌ ، فجاز أنْ تَعْطِفَ عليه على أخْذِه منقطعاً عن الخبريَّةِ ، كأنَّكَ قُلْتَ :/ أتَانِي زيدٌ وأكْرَمْتُ [١٢٤] عمراً ، وهذا مَأْخَذٌ حَسَنٌ ، وإذا جاز :[3] :

* إنَّ الحَوَادِثَ أوْدَى بهَا ﴾ [٥٠]

على تَوهُّمِ : إنَّ الحَدَثَان ، وكذلك :

* ألَمَّتْ بِنَا الحَدَثانُ * [٤٩]

وجاز على تَوَهُّمِ : ألَمَّتْ بِنَا الحَوادِثُ. وهذا كثيرٌ، وسيأتي منه نظائرُ جَمَّةٌ في أبوابِ عِدَّة .

فإنْ كان الضميرُ في الجملتين فلا خلافَ في الجواز ، فتقول : زيدٌ أتَانِي وأكْرَمْتُهُ لأنَّك جئتَ بخبرين ، وجئتَ بضميرين رابطين. فهذا لا إشكالَ في جوازه ، ولا خلافَ يُتَصَوَّرُ فيه .

= عن مذهب الفارسي : « وهو أسدُّ المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب » .

(١) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧ .

(٢) ذكر أبو حيَّان في البحر المحيط ١٨٦/٨ أنَّ النَّصبَ قراءةُ الجمهور وأنَّ الرفع قراءة ابي السمال . (وهي من الشواذ) .

(٣) هكذا في الأصل ولا يظهر جواب (إذا) في الكلام الآتي. وإنْ كان مراده في التنظير واضحاً .

مسألةٌ :

تَبَيَّنَ أَنَّ الجُمَلَةَ إذا كانت خبراً لا بُدَّ فيها من ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأ ، وقد تَضعُ العربُ موضعَ الضمير اسمَ الإشارة ، قال تعالى : ﴿ إنَّ السَّمَعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ (١) فالذي وقع بـه الرَّبط (أُولئِكَ) وهي في موضع الضمير ، وفي كان ضميرٌ يعود إلى المُكَلَّف التقدير : إنَّ السَّمَعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ كلُّها (٢) كان عنـه مسؤولاً ، وفي (مسـؤول) ضميرٌ ، وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، و (عَنْهُ) في موضع نَصْبٍ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (عَنْهُ) في موضع رفعٍ ، لأنَّ ما يسند إليه الفعل لا يجوزُ تقديمُهُ عليه ، فلا تقول : بزيدٍ مُرَّ ، تريد : مُرَّ بزيدٍ ، وإذا قُلْتَ : زيدٌ ضُرِبَ ، فليس زيدٌ هو الذي أُسْنِدَ إليه الفعلُ ، إنَّما هو مبتدأ ، والذي أُسْنِدَ إليه الفعلُ ضميرٌ مستتر يظهر في التثنية والجمع ، فتقول : الزيدان ضُرِبَا ، والزيدون ضُرِبُوا . وهذا ممَّا غَلِطَ فيه الزَّمخشريُّ فجعل (عنه) في هذه الآية مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه لـ (مسـؤولاً) (٣) ، ولا أَعْلَمُ أحداً قاله ولا أجازه (٤) .

وقد تَضَعُ العربُ مكان الضمير تكرار الأوَّل بلفظه وأكثر ما يكون ذلك عند التعظيم قال تعالى : ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾ (٥) فالحَاقَّةُ مبتدأٌ ، و (ما) مبتدأٌ ثانٍ ، والحَاقَّةُ خبر المبتدأ الثاني . والجُملةُ خبرُ الأوَّل ، والاسم الظَّاهِرُ حلَّ مَحَلَّ الضمير ، وفُعِلَ ذلك للتَّعظيم والتَّهويل ، وكذلك قولُه تعالى :

---

(١) سورة الاسراء آية ٣٦ .

(٢) في الأصل : « كل أولئك » .

(٣) الكشاف ٢/٤٤٩ .

(٤) اقتفى ابن لب في تقييده ل ٧٦ اثر المصنف ثم قال : « وقد نسب أبو عليّ الفارسيّ في بعض تواليفه جواز تقدم المجرور في هذا ونحوه إلى سيبويه ، وإلى أبي اسحاق الزَّجاج ، فزعم أنَّ مذهبهما كما ذهب إليه الزمخشري .

(٥) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

﴿ القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ ﴾ (١) ، وأنشد سيبويه :

١٢٥ ـ لا أرى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شيءٌ   نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنى والفَقِيرا(٢)

فكرَّر الموتَ في مواضع البيت تهويلاً وتعظيماً للموت. وقال تعالى: ﴿ فَارْجِعِ البَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ (٣) الآية فكرَّر تعالى البَصَرَ تعظيماً لخلق السماوات . وقد يكون التّكرار على جِهَةِ الاستطابة للشيء ، كما قال قيس بن عاصم المِنْقَري :

١٢٦ ـ * أَيَا ابْنَةَ عبد الله وابنةَ مالكٍ * (٤)

ويكون التّكرار إذا كانت الجُملُ مستقلَّةً بنفسها ، فتقول : ما زيدٌ ذاهبٌ ولا عمروٌ خارجٌ ، لما كانت جملة مستَقِلَّةً بنفسها أرادوا ألَّا تكونَ إحداها مفتقرةً للأخرى في تفسير الضمير فتقول : أكرَمْتُ زيداً وأعْطَيْتُ زيداً، ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ: وأعطيتُه لكانت الثانيةُ مفتقرة إلى الأولى، لأنَّ الضميرَ لا يعلم إلَّا بمن يعود عليه ، والذي يعود عليه في الجُمْلةِ الأُولى .

وقد تَضَعُ العَربُ أيضاً موضعَ الضمير اسمَ الجنس ، ومن هذا قولهم : زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجلُ ، فالرَّجُل قد سَدَّ مَسدَّ الضمير ، وسيتبيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب نِعْمَ وبِئْسَ ، وعلى هذا أخذ أبو عليّ قولَه :

---

(١) سورة القارعة آية ١ ، ٢ .

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي وينسب لابنه سواد أوْ سَوَاده ولأمية بن أبي الصَّلت / انظر ديوان عدي بن زيد ص ٦٥، الخصائص ٣/٥٣، أمالي ابن الشجري ١/٢٤٣، ٢٨٨، مغني اللبيب ص ٦٥٠، شرح شواهده ٢/٨٧٦.

(٣) سورة الملك آية ٣ ، ويتم الاستشهاد بالآية التي تليها ، وهي قوله جل شأنه : ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئاً وهو حسير ﴾ ، ويبدو أن هذا هو أسلوب المؤلف : الاكتفاء بجزء من الشاهد / أنظر مثلاً ما سيأتي في آية ٤ من سورة الطلاق ، وآية ٤٥ ـ ٤٦ من سورة يوسف .

(٤) تمامة : * ويا ابنةَ ذي البُرْدَيْن والفَرَسِ الوَرْدِ *

انظر الحماسة ٢/٣١٦ ، الكامل ٢/١٧٩ ، وينسب الى حاتم الطائي ، وهو في صلة ديوانه ص ٣١٢ ، ورجّح محققه ـ تبعاً للشيخ أحمد شاكر ـ نسبتها إلى قيس بن عاصم .

١٢٧ ـ * فأمَّا الصُّدُورُ لا صُدورَ لجَعْفَرٍ * (١)

جعل الصُّدُورَ الأولى خَاصَّةً، وجَعَلَ الصُّدُورَ الثَّانية عامَّةً، وكأنَّ المعنى : فأمَّا الصُّدَورُ التي ادعيتُـم لأنفسكم فلا صدورَ لكم أيّ : ليست لكم هي ولا غيرُها ، وكذلك قولُ الآخر :

١٢٨ ـ * فأمَّا القِتَالَ لا قتالَ لَدَيْكُم *(٢)

المعنى: فأمَّا القتالُ الذي ادعيْتُم لأنفسكم فلا قتالَ لكم، أي ليس لكم هو ولا غيرهُ . فهذه ثلاثة أشياء وُضِعَتْ موضعَ الضمير الرَّابط بالمتبدأ ، لا أعلمُ خلافاً بَيْنَ النَّحويين فِيهَا .

ونُقِلَ عن أبي الحسن رابعٌ ، وهو : أنْ يَتَكَرَّرَ الأَوَّلُ بمعناه (٣) ، فتقول زيدٌ جاءني الرَّجلُ الصالحُ ، وأنْتَ تريدُ بالرَّجلِ الصالحِ زيداً ، واستدلَّ بقول الشاعر :

١٢٩ ـ إذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَرِيْهَة أَوْشَكَتْ
حِبَالُ الهُوَيْنَى بالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا (٤)

---

(١) تمامه : * ولكنَّ أعجازاً شديداً ضريرُها *
والبيت في الايضاح ٨٦/١ ، وهو لرجل من الضُّباب كما نقل ابن يسعون عن الهجري ، وذكر القيسي أنه ينسب إلى توبة بن الحُمَيِّر / انظر إيضاح شواهد الايضاح ل ١٩ ، المصباح ١/ ل ٣٠ ، شرح المفصل ١٣٤/٧ ، خزانة الأدب ٥٧/١ .

(٢) تمامة : * ولكن سيراً في عِراض المواكب *
الايضاح ٨٦/١ ، إيضاح شواهد الايضاح ل ٢٠ ، المصباح ١/ ل ٣٢ والبيت للحارث بن خالد المخزومي كما في شعره ص ٤٥ ، وذكر القيسي أنه للوليد بن نهيك وأنه ينسب للكُمَيت بن زيد الأسدي / انظر المقتضب ٦٩/٢ ، المنصف ١١٨/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ شرح المفصل ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، توضيح المقاصد ٢٧٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٨٠ ، شرح شواهده ١٧٧/١ ، المساعد ٢٤٣/١ ، التصريح ٢٦٢/٢ ، همع الهوامع ٣٥٦/٤ ، خزانة الأدب ٢١٧/١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١ ، وقد ذكر ابن لب في تقييده ل ٧٦ ـ ٧٧ هذه المواضع الاربعة على نحو يقرب مما هنا وكذلك ذكرها ابن الفخار في شرح الجمل ص ٨١ ، وأنظر روابط الجملة بما هي خبر عنه في المغنى ص ٦٤٧ .

(٤) الشاهد من مفضلية للكَلْحَبة اليربوعي (من فرسان تميم في الجاهلية ، واسمه : هبيرة بن =

فَذَكر أوّلاً (المرءَ) وذكر آخراً (الفتى)، وكان الأستاذُ أبو عليّ ينفصِلُ عن هذا فيقول : ليس جوابُ الشَّرطِ كخبر المبتدأ ، لأنَّ خبرَ المبتدأ إذا كان جُمْلةً فلا بُدَّ فيها من ضميرٍ ، وإنْ لم تأتِ بضميرٍ فلا يَصِحُّ أنْ يكونَ خبراً ، وجواب الشَّرطِ يَصِحُّ أنْ يكونَ جَوَاباً وإنْ لم يكن فيه ضميرٌ يعودُ إلى الاسم الذي في الجملة الأولى ، فتقول : إنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عمروٌ ، وإذا قَام زيدٌ خَرَجَ خالدٌ ، فالضميرُ في الجواب / لا تطلبه الجُملةُ لكونها جواباً ، [١٢٥] والضميرُ في الخبر يطلبُه كونُه خبراً ، فلا يَصِحُّ القِيَاسُ مع اختلاف الوضعين [١] ، وهذا عندي ممكنٌ أنْ تراعيَهُ العربُ وتُفَرِّقَ بين الموضعين ، فتجعلَ مكانَ الضمير في الجواب تكرارَ الأول بمعناه ، ولا تفعل ذلك في الخبر .

ويمكنُ عندي انفصالٌ آخرُ ، وهو أنْ يُقَالَ : إنَّه على حذف الضمير ، لأنَّ المرء إنَّما يُرَادُ به النَّاسُ كُلُّهم، والفتى إنَّما يُرَادُ به مَنْ عَظُمَ [من] [٢] النَّاسِ ، ألَا تَرَى أنَّه قال :

١٣٠ ـ إذا القومُ قالوا: مَنْ فتىً؟ خِلتُ أنَّنِي عنيتُ فلم أكسل ولم أتَبَلَّدِ [٣]

وقال :

= عبد مناف ، والكلحبة لقبه ومعناه : «صوتُ النار» وذهب الاسود الغندجاني في فُرحة الأديب ص ١١٩ الى أنه ابن الكلحبة والكلحبة أمه وهي امرأة من جرم . والأول أشهر . انظر ترجمته في القاب الشعر (ضمن نوادر المخطوطات) ٣٠٦/٧ ، والمؤتلف (ترجمة ٥٨٧) ص ١٧٣ ، لسان العرب (صرف) ، خزانة الأدب ١٨٩/١، انظر الشاهد في المفضليات ص ٣٢ ، النوادر ص ١٥٣ ، الخصائص ٥٣/٣ ، خزانة الأدب ١٨٦/١ ، وفي الأصل : « يخش » تصحيف .

(١) أنظر انفصال أبي علي الشلوبين هذا في تقييد ابن لب ل ٧٧ .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) لطرفة بن العبد من معلقته / أنظر ديوانه ص ٢٧ . شرح القصائد السبع الطوال ص ١٨٣ ، شرح القصائد التسع ٢٥٣/١ ، وفي الأصل « قلت » مكان « خلت » ولم اقف عليها رواية .

١٣١ - إذا النَّاسُ قالوا مَنْ فَتًى لعظيمةٍ فمـا كلُّهم يدعي ولكنَّـه الفتى [١]

فهذا الاسم قد جرى فيه عرفٌ خصَّصهُ بالعظماء فكأنَّه قال في البيت: إذا النَّاسُ لم يَغْشَوا [٢] الكريهةَ أوشَكَتْ حِبَالُ الهُوَيْنى بالعظيم منهم أنْ تَقَطَّعَا ، فوضع مكان النَّاس المرءَ ، ووضع مكانَ العظيم الفتى ، وحَذَفَ (منهم) .

ويجوز حذفُ الضمير من الخبر بشرطيه حَسَبَ ما أُبَيِّنُهُ .

مسألةٌ :

الضميرُ العائدُ من الخبر إلى المبتدأ يجوزُ حذفُه بشرطين [٣] :

أحدهما : أنْ يكونَ في الكلام ما يدلُّ عليه ، أوْ قرينةُ حالٍ ، فإنْ لم يكنْ معنا ما يدلُّ عليه فلا يجوز حذفُهُ . وهذا بلا شكٍّ بَيِّنٌ لأنَّ العَرَبَ لا تَحْذِفُ الشيءَ حَتَّى يكونَ معها ما يدلُّ عليه .

الثاني : ألَّا يكونَ في الكلام ما يصحُّ أنْ يعملَ في المبتدأ نحو : زَيْدٌ ضربتُ ، فإنّ (ضربتُ) يصحُّ أن يعملَ في زيدٍ ، لأنَّه لم يشتغل عنه بضميره ، ولا بغير ضميره في اللَّفظ ، وقد جاء هذا في الشِّعر ، وفي قليلٍ من الكلام : أنْشَدَ سيبويه :

١٣٢ - قَدْ أَصْبَحتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَـليَّ ذَنْبـاً كُـلُّه لم أَصْنَـعِ [٤]

---

(١) لم أقف عليه في موضع آخر .

(٢) في الأصل : « يخشوا » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « بشرطيه » .

(٤) الشاهد من أرجوزة لأبي النجم العجلي / ديوانه ص ١٣٢/ وانظر الكتاب ١/٨٥، ١٢٧، ١٣٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٤ ، معاني القرآن ١/١٤٠ ، ٢٤٢ ، مجاز القرآن ٢/٨٤ ، الخصائص ١/٢٩٢ ، ٣/٦١ ، المحتسب ١/٢١١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٦٦ ، ضرائر الشعر ص ١٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٠ ، أمالي ابن الشجري ١/٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، مغنى اللبيب ص ٢٦٥ ، ٦٤٧ ، ٧٩٦ ، ٨٢٩ ، شرح شواهده =

يـريد : لم أصنعـه ، وقالـوا : شَهْرٌ ثَـرَى ، وشَهْرٌ تَـرَى ، وشَهْـرٌ مَرْعَى [١] . المعنى : ترى فيه ، ويجري هذا مَجْرى : زيدٌ إنْ تضرِبْـهُ أضْرِبْهُ ، فيقبُحُ حذفُ هذا الضمير وإنْ كان الفعلُ لا يصِحُّ أنْ يعملَ في الاسم ، لأنَّك لو لم تَأْتِ بالشَّرط لكان الحذفُ قبيحاً ، فدخل حرف [٢] الشَّرط وبقي القُبْحُ ، كأنَّهم راعوا الأصلَ ، وكان الحذفُ في هذا أقربَ من الحذف في الأوَّل ، فإذا اجتمع الشَّرطان جَازَ حَذْفُ الضميرِ .

ويَدُلُّكَ على صحَّة جواز حذف الضمير الرَّابطِ الخبـرَ بالمبتدأ أنَّ الخبرَ يجوزُ حذفُه وإنْ كان جُمْلَةً ، فتقول : زيدٌ ضَرَبْتُهُ وعمروٌ ، تريدُ : وعمروٌ ضَرَبْتُهُ . ولا شكَّ أنَّك إذا حذفتَ الضميرَ في الجملة فإذا كان الخبر كلُّه يُحْذَفُ للدَلالة عليه فَحَذْفُ شيءٍ منه للدَلالة عليه أيسرُ ، قال الله تعالى : ﴿ واللاَّئي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيْضِ مِنْ نَسـائِكُم ﴾ [٣] الآيـة . ثُمَّ قَـالَ تعـالى : ﴿ والـلاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [٣] [أي] [٤] فَعِدَّتُهنَّ ثَلاَثَةُ أشْهُرٍ . فحذف هذا الثاني للدَلالة عليه .

فإنْ قُلْتَ : فكيف جازَ حَذْفُ الخبرِ وهو جُمْلةٌ ، وحذفُ جُمْلةٍ كثيرٌ ؟

الجوابُ : عن هذا من وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يُقَالَ : إنَّ الجُمْلةَ إذا دلَّ عليها الدليلُ يجوزُ حذفُ كلِّ واحدٍ منهما ، لأنَّ كلامَ العرب مبنيٌّ على الاختصار ، والكلام إنَّما يُرَادُ للابانة والافصاح عن المعنى ، فإذا كان المعنى مستدلاًّ عليه من قُوَّةِ الكلامِ ، فلا يُحتاجُ إلى الجُملةِ الدالَّةِ . وإذا نظرتَ إلى هذا وجدتَهُ في القرآن وفي كلام

= ٥٤٤/٢ ، همع الهوامع ١٦/٢ ، خزانة الأدب ١٧٣/١ .

(١) الكتاب ٨٦/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٢٦/١ ، وسبق في ص ٥٣٨ .

(٢) في الأصل : « فدخل حذف حرف الشَّرط » بإقحام « حذف » .

(٣) سورة الطَّلاق آية ٤ وتتمة موضع الشاهد من الآية قوله تعالى : ﴿ فعدتهن ثلاثة أشهر واللاَّئي لم يحضن ﴾ .

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام .

العرب كثيراً قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ (١) الآية، إلى قوله تعالى : ﴿ أيُّها الصِّدِّيقُ ﴾ (١) فبلا شكٌّ أنَّ بين هاتين الجملتين جملةً محذوفةً حُذِفَتْ للاختصار ، لأنَّ ما بعده وما قبله من الكلام يقتضيه وهو : فأرسلوه فقال : يُوسفُ ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ وإذا استَسْقَى مُوْسَى لِقَومِهِ ﴾ (٢) الآية ، فالمعنى فَضَرَبَ فانْفَجرتْ وكذلك قولُه تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ (٣) الآية . المعنى : فأفطر . وقال الشاعر :

١٣٣ ـ * إذا ما الماءُ خالطَها سَخِينَا * (٤)

المعنى بلا شكٍّ : فشَرِبْناها (٥) . وهذا في كلام العرب كثيرٌ ، العربُ تَحْذِفُ الجُمْلَةَ إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها ، فخبرُ المبتدأ يجوزُ حذفُهُ ، وإنْ كان جُمْلَةً ، إذا كَانَ في الكَلَامِ ما يدلُّ عَلَيْهِ .

الثَّاني : أَنَّ الجُمْلَةَ إذا كانت خبراً فهي واقعةٌ مَوْقِعَ المُفْرِدِ ، فكما يجوز حَذْفُ المُفردَ إذا دلَّ عليه [دليل يجوز] (٦) حذفُ الجُملة لذلك

---

(١) سورة يوسف آية ٤٥ ـ ٤٦ ، وتمام موضع الشاهد قوله تعالى : ﴿ أنا أُنَبِّئُكم بتأويله فأرسلون . يوسف أيُّها الصديق ﴾ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ ، وتتمة موضع الشاهد من الآية قوله تعالى : ﴿ فقلنا اضربْ بعَصَاك الحجَر فانفجرت ﴾ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٤ وتمام موضع الشاهد منها : ﴿ فعِدَّةٌ من أيَّامٍ أُخرَ ﴾ وفي الأصل : « ومن » ومثل هذه الآية في موطن الاستشهاد الآية ١٨٥ من السورة نفسها وانظر الاستشهاد بالآيات (٦٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ من سورة البقرة) والشاهد الآتي رقم (١٣٣) في الخصائص ١٧٤/٣ .

(٤) الشاهد لعمرو بن كلثوم التغلبي من معلقته وصدره:

* مشعشعة كأن الحص فيها *

انظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٧٢ ، شرح القصائد التسع ٧٣٣/٢ ، الخصائص ٢٨٩/١ ، ١٧٤/٣ .

(٥) إلى هذا ذهب ابن جنى في الخصائص ٢٨٩/١ ، ونقله ابن الانباري عن أبي عمرو ثم قال : « وقال غيره اذا الماء خالطها سخيناً ، معناه انها تمزج بالماء الحار » شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٧٢ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

أيضاً . وقد تَقَدَّم أنَّ الجُمْلةَ إذا وقعتْ خبراً للمبتدأ فهي في موضِع المُفْرَدِ
واستدللتُ على ذلك بما يغني عن الإعادة [1] .

[١٢٦] فإذا صَحَّ أنَّ الضميرَ العائدَ / عن الخبر إلى المبتدأ يجوزُ حَذْفُهُ
بشرطين فتقول : قولُهم : السَّمنُ مَنوانِ بِدِرْهَمٍ [2] يجوزُ فيه وَجْهَانِ :

أَحَدُهما: أَنْ يَكُوْنَ (منوان) مبتدأً، و(بِدِرهْمٍ) خبرٌ عن منوين، والجُمْلَةُ خبرٌ عن السَّمن، والضميرُ العائِدُ محذوفٌ تقديرُه: السَّمْنُ مَنوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ، و(منه) في موضع الصِّفة وَحُذِفَ لوجود الشرطين.

الثَّانـي: أَنْ يَكونَ (مَنوانِ) خبراً عن السَّمن ، و(بِدِرْهَمٍ) في موضع الصِّفةِ ويكونُ على حذفِ مُضَاف ويكونُ التَّقديرُ : منوا السَّمن منوانِ بدِرْهَم ، كما تقول : الرَّجُلانِ رجلانِ صالحانِ ، ويجوزُ أنْ تُقَدِّرَ حذفَ المضاف من الثَّاني ويكون التَّقديرُ : السَّمنُ ذو منوين بِدرْهَمٍ .

والدليلُ على أنَّه يجوز أنْ تَجْعَلَ المنوين خبراً عن السَّمن ، ويكونُ من قبيل الاخبار بالمفردات أنَّ سيبويه حكى عن بعضِ العربِ : كَانَ [السَّمنُ] [3] منوين بِدِرْهَمٍ [4]، وكان لا تُؤثِّرُ في الجُمْلَةِ، على حَسَبِ ما يتبيَّن في بابِ كَانَ . وعلى هذا يجري هذا النَّوعُ كلُّه نحو قولك : البُرُّ قفيزانِ بِدِرْهَمٍ ، يجوزُ لَكَ في قفيزينِ وَجْهَانِ على حَسَبِ ما ألقاه [5] .

وأمَّا قولُه تعالى : ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُور ﴾ [6]

---

(١) انظر ما تقدم ص .

(٢) انظر الأصول ١/٧٧ ، ٢/٣١٦ ، الايضاح ١/٤٤ ، شرح المفصل ١/٩١ ، شرح عمدة الحافظ ١٦٦ ، ٤٥٨ ، شرح ابن عقيل ١/٢٠٣ ، التصريح ١/١٦٩ وقد اقتفى ابن لب في تقييده ل ٨٠ أثر ابن الربيع في توجيه هذا القول .

(٣) تكملة من الكتاب ١/٣٩٣ .

(٤) في الكتاب ١/٣٩٣ : «وأمَّا قول الناس: كان البر قفيزان وكان السمن منوين فانما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه . . » وقد تبع ابن لُبّ في تقييده ل ٨٠ المؤلف في ذكر « بدرهم » فيما حكاه سيبويه .

(٥) هكذا في الأصل : « القاه » ولعلها تحريف « أبناه » .

(٦) سورة الشورى آية ٤٣ .

فمَنْ مبتدأٌ وصبر وغفر صلتان لمَنْ واللام الداخلة على (مَنْ) لام الابتداء . وقولُه تعالى : ﴿ إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور﴾ خبرٌ لمَنْ ، وذلك إشارةٌ لما تقدَّمَ من الغفران ، والضميرُ الرابط محذوفٌ ، والتقديرُ : إنَّ المذكور من الصبر [منه] (١) من عزم الأمور ، وحُذِفُ الضميرُ لوجود الشرطين ، وعلى هذا أخذ أبو علي هذه الآية (٢)،وهو أحسنُ ما تُؤْخَذُ عليه هذه الآيةُ . ويجوز أَنْ يكونَ (ذلك) إشارةً الى (مَنْ) فوقع به الرَّبْطُ (٣) ، ويكون بمنزلة الآية التي في سُبْحانَ ، وهو قولُه تعالى : « إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ ﴾ (٤) ويكون التقدير : إنَّ الصابرَ والغافرَ من عَزْم الأمور ، وجُعِل الصابرُ والغافرُ من عزم الأمور على جهة الاتساع ويكون بمنزلة قوله : ﴿ خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (٥) جُعِل كأنَّه مخلوق من العَجَلة لكثرة العَجَلة منه .

وأمَّا قولُه تعالى : ﴿ إنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ البُكْمُ ﴾ (٦) فَيحتَمِلُ عندي وجهين :

أَحَدُهما : أَنْ تكونَ (أفعل) التي للتفضيل ، وتكونُ بمنزلة ما حكاه سيبويه : إنَّ خيراً منك زيدٌ (٧) ، فأخبرَ بالمعرفة عن النكرة ، لأَنَّ في النكرة تخصيصاً وأفعُل التي للتفضيل إضافتُها تكونَ غيرَ محضةٍ ألا تَرى أَنَّك تقول : مررتُ بأفضلِ الناسِ . وقد تضاف على جهة التعريف .

الثاني : أَنْ تكونَ (شَرٌّ) هنا بمنزلة: في فلان شَرٌّ، وتكون

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) الايضاح ١/٤٥ .

(٣) انظر الوجهين في البحر المحيط ٧/٥٢٤ .

(٤) سورة الاسراء آية ٣٦ وقد أوردها المؤلف شاهداً على وضع الاشارة موضع الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ وتتمه موضع الشاهد منها قوله جل شأنه « كل أولئك كان عنه مسؤولاً » وانظر ما تقدم ص ٥٦١ .

(٥) سورة الأنبياء آية ٣٧ .

(٦) سورة الأنفال آية ٢٢ .

(٧) في الكتاب ٢/١٤٢ « وتقول : إنَّ قريباً منك زيدٌ ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إنَّ زيداً قريبٌ منك أو بعيد منك ، لأنَّه اجتمع معرفة ونكرة » وانظر ما تقدم ص ٥٣٦ .

لغير التفضيل، ويكون المعنى: شَرُّ الدوابِّ الصُمُّ، ويكون بمنزلة: ﴿خُلِق الانْسَانُ من عَجَلٍ﴾ [1] على جهة الاتساع، وهو كثيرٌ في كلام العرب، وهذا الوجه الثاني أقربُ من جهة اللَّفظ، والأَوّلُ أقربُ من جهة المعنى.

فهذان وجهان جائزان في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُور﴾ [2]، وزاد الخِدَبُّ [3] وجهاً ثالثاً، فقال: (ذلك) موضوع موضعَ صبرِه وغفرانِه، فكأَنَّ الأصلَ: إنَّ صبرَه وغفرانَه فعلُه ثم وضعت (ذلك) موضعَ فعلِه فلا يُحْتَاج الى ضمير محذوف. وهذا القولُ ليس بمحقَّقٍ لأَنَّ (ذلك) إشارةٌ فلا بُدَّ أَنْ تكونَ الاشارةُ الى الفعل، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من تقديرِ ضميرٍ محذوفٍ على حَسَبِ ما ذهب إليه أبو علي.

ويلزم الخِدَبَّ أَنْ يقولَ في قولِ سبحانَه: ﴿والَّذِين يتوَّفَونَ مِنْكُم﴾ [4] الآية إنَّ الضميرَ الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) وُضِعَ موضعَ أزواجهم، فأغنى ذلك عن الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله في ﴿إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾. وهذا قولٌ بعيدٌ، لأَنَّ الضميرَ لا بُدَ أَنْ يعودَ إلى مذكور، وهو هنا عائدٌ الى الأزواج، وهذا ليس فيه ضميرٌ يقع به الرَّبْطُ.

واختلف الناسُ في هذه الآية: فمنهم مَنْ جعلَها على حَذْف مضافٍ تقديرُه: وأزواجُ الذين يتوفون [5]. ومنهم مَنْ جعلَ (الذين يتوفون) مبتدأً

---

(١) سورة الأنبياء آية ٣٧.

(٢) سورة الشورى آية ٤٣.

(٣) بكسر الخاء وفتح الدال وتشديد الباء ومعنى الخِدَبّ: الرجل الطويل، وهو أبو بكر محمد بن احمد بن طاهر / اشبيلي سَكن فاس أخذ كتاب سيبويه عن أبي القاسم بن الرماك، وأخذ عن ابن الآخضر، **له** طرر على الكتاب بسطها تلميذه ابن خروف وعَوَّل عليها في شرحه. **وله** طرر على الايضاح وتعاليق على الأصول لابن السراج ومعاني القرآن للفراء. توفي في حدود الثمانين وخمسمائة ببجاية / انظر ترجمته في الذيل والتكملة ٦٤٨/٢/٥، بغية الوعاة ٢٨/١، وقد ذكر ابن أبي الربيع رأي ابن طاهر هذا في الكافي ١/ ص ١٢٨.

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٤ وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله عز وجل: ﴿ويَذَرُونَ أزواجاً يتربصنَّ﴾.

(٥) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢٦٩/١، ومكّي في مشكل إعراب القرآن ٩٩/١، =

والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : ومما يُبَيَّنُ لكم حكُم الذين يتوفون منكم [1] ، ويكون (يَتَرَبَّصْنَ) كلاماً مستأنفاً جيء به لبيان حكم أزواجهم ، ويكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مغفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [2] فقولُه تعالى : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأجرٌ عظَيمٌ ﴾ بيانٌ للموعود / [١٢٧] ويكونُ هذا على الطريقة التي أَخَذَ عليها سيبويه قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي ﴾ [3] جعل (الزَّانِية والزَّاني) مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : ومما فُرِضَ عليكم حكمُ الزانية والزاني [4] ، ويكون قولُه تعالى : ﴿فاجلِدُوا﴾ [5] جملةً ثانيةً [6] ، والفاء ربطت بين الجُمَلتين بمنزلة الفاء في قوله :

* وقائلةٍ خَوْلانُ فانكح فتاتَهم * [٥١]

التقدير : هذه خولان فانكح فتاتَهم ، وقوله (كما هي) [7] ها هنا بمنزلة الذي ، والتقدير : كالذي هي كائنة ، وسيعود الكلام في هذا في باب الخفض [8] ،وكذلك قولُه تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾ [9]

= وأبو البركات الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١٦١/١ هذا الرأي ولم ينسبوه.

(١) ذكر مكي في مشكل اعراب القرآن ٩٩/١ أن هذا قياس قول سيبويه ، وانظر البيان ١٦٠/١ .

(٢) سورة المائدة آية ٩ .

(٣) سورة النور آية ٢ .

(٤) في الكتاب ١٤٣/١ : « كأنّه . . . قال : في الفرائض الزَّانية والزَّاني أو الزَّانية والزّاني في الفرائض » وهذا أدقّ مما ذكره المؤلف . وإن كان تقدير معنى لا تقدير اعراب .

(٥) سورة النور آية ٢ .

(٦) الكتاب ١٤٣/١ .

(٧) يريد ما جاء في تتمة الشاهد السابق (٥١) من قول الشاعر :

* وأُكْرومَةُ الحَيَّين خِلْوٌ كما هيا *

وفي خزانة الأدب ٢١٨/١ « وقوله : كما هيا صفة لخلو وفيه فعل محذوف ، أي : كما كانت خِلْواً . . ويجوز أن يكون هي مبتدأ وخبره محذوف . وما موصولةٌ أي كالحالة التي هي عليها فيما عهدته . . »

(٨) انظر ما سيأتي ص ٨٥٠ ـ ٨٥١.

(٩) سورة المائدة آية ٣٨ .

السَّارِق مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، التقديرُ : مما يُبيِّنُ لكم حكم السَّارق والسَّارقة فاقطعوا أيديهما . والمراد أيْمَـانَهما وهي في قراءة ابن مسعود [1] . وعلى هذا أيضاً أَخَذَ سيبويه قولَه تعالى : ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتي وُعِدَ المُتَّقُونَ فيها أَنْهارٌ ﴾ [2] الآية . وفي موضع آخر ﴿ تَجْرِي من تَحْتِها ﴾ [3] التأويل : مما يُقَصُّ عليكم مثلُ الجَنَّة وجيء بها لما بعده [4] . ثم قال تعالى : ﴿ فيْها أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِن ﴾ [5] .

وقد أُخِذت هاتان الآيتان على غير هذا : فمنهم من قال (مَثَل) زائدة والتقدير : الجنَّة التي وُعِدَ المتقون فيها أنهارٌ ، فيكون (فيها) خبراً [6] عن الجنَّة و (أنهارٌ) فاعل بالمجرور لأنَّه قد اعتمد ، ويجوز أنْ يكونَ (فيها) خبراً مقدماً ، و (أنهارٌ) مبتدأٌ . والجملةُ خبرٌ عن الجنَّة ، وهذه الطريقـة تجري على مذهب الكوفيين ، لأنَّهم يرون زيادةَ الأسماء، وأمَّا البصريون فلا تكونُ الزيادةُ عندهم إلَّا في الحروف ، ولا تُزَادُ عنـدهـم الأسماءُ ، ولا الأفعالُ .

ومنهم مَنْ جعل (مَثَل) مبتدأ و(فيها أنهارٌ) خبرٌ عنه على حَسَبِ ما تقدَّم، وأعاد الضمير مؤنثاً لأنَّ مَثَلَ الجَّنة جَنَّةٌ ، فهو مؤَنَّثٌ في المعنى ، وفي هذا عندي بُعْدٌ .

ومنهم مَنْ قال : إنَّ العَربَ تقول : مثلك يفعل كذا ، تريد : أنت تفعل كذا، وهذا اذا حقَّقْتَه راجعٌ الى الزيادة، وقد تقدَّم الكلامُ في زيادة الأسماء

(١) في معاني القرآن ٣٠٦/١ « وفي قراءة عبد الله : والسارقون والسارقات ، فاقطعوا ايمانهما » .
(٢) سورة محمد آية ١٥ .
(٣) سورة الرعد آية ٣٥ .
(٤) الكتاب ١٤٣/١ .
(٥) الوجهان التاليان يفهمان من كلام الفراء على آية الرعد رقم ٣٥/ انظر معاني القرآن ٦٥/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ١٧٣/٢ ، مشكل اعراب القرآن ٢٤٤/١ ، وفي ٣٠٧/٢ منه حكى مكي القول بزيادة (مثل) في الآية ١٥ من سورة محمد ولم ينسبه .
(٦) في الأصل : « خبر » .

وأنَّها لم تَثْبُتْ . وسأتكلم في زيادة الأسماء في باب حروف الخفض [١] .

مسألة :

الفاء تدخلُ في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأُ موصولاً أو نكرةً موصوفةً بشروط :

أمَّا المبتدأُ إذا كان موصولاً فلا تدخل الفاء في الخبر إلَّا بشروطٍ أربعةٍ شرطان في الصِّلة ، وشرطان في الموصول . فأمَّا الشـرطانِ اللَّذانِ في الصِّلة : فأَنْ تكون الصِّلة سَبَباً في الخبر ، وأنْ تكونَ جملةً فعلِيَّةً أو ظرفاً أو مجروراً .

وأمَّا الشرطانِ في الموصول : فألَّا يكونَ الموصولُ الألفَ واللام [٢] ، وخالف في هذا المُبَرِّدُ فأجاز دخول الفاء في خبر الموصول ، وان كان الألفَ والَّلامَ ، وقال في قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعُوا ﴾ [٣] (اقطعوا) هو خبرُ المبتدأ ودخلت الفاء في الخبر لأنَّ (السَّارقَ) فيه معنى الشَّرط ، والمعنى : مَنْ سرق فاقطعْ يدَه [٤] .

ولا يـدخل على المـوصول عـاملٌ عـدا (إنَّ) [٥] ، فإنَّ دخـولَها كخروجها ، لإنَّها لم تغيِّرْ مِنْ المعنى شيئاً ، إنَّما دخلت للتوكيد . وخالف

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٨٥١.

(٢) قال ابن لب في تقييده ل ٨٥ ـ ٨٦ «وهل يشترط في المبتدأ الموصول أن يكون ما عدا الألـف والـلام أم لا ؟ خلاف ، اشترطه بعض النحويين واليه ذهب ابن أبي الربيع فلم يجز دخول الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام بمعنى الذي أو التي وزعم أنَّه مذهب سيبويه » .

(٣) سورة المائدة آيـة ٣٨ .

(٤) ما ذهب اليه المبرد في توجيه الآية ذهب اليه قبله الفراء في معاني القرآن ٣٠٦/١ وانظر اعراب القرآن للنحاس ٤٩٦/١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ل ٥ ، شرح الكافية للرضى ٤٧٣/١ .

(٥) هذا هو الشرط الثاني .

في هذا الأخفش ، وقال : إنَّ الفاءَ لا تدخل في خبر (إنَّ) وإنْ كان في الصِّفة معنى الشَّرط [١] . احْتُجَّ عليه بقوله سبحانَه : ﴿ إنَّ الَّذِينَ فتَنوا المُؤْمنين والمُؤْمِناتِ ﴾ [٢] الآية . قال : إنَّ الفاء زائدةٌ ، ومذهبُه أَنَّ الفاء تُزَادُ في الخبر [٣] ، وأكثر النحويين منعوا ذلك ، وقالوا : إنَّ الزيادةَ في الحروف خروجٌ عن القياس فلا تُدَّعى إلَّا بدليل لا يَحْتَمِلُ التأويلَ .

وإذا وجدتَ هذه الشروط فأنْتَ بالخيار ، إنْ شئتَ أدخلتَ الفاءَ ، وإنْ شئتَ لم تدخل ، وإذا نَقَصَ من هذه الشروط شرطٌ واحدٌ فلا تدخلُ الفاء ، إنَّما لم تدخل الفاء ، إذا كانت الصِّلةُ ليست سَبَباً في الخبر لأَنَّ المبتدأ لا تدخل الفاء في خبره ، لا تقول : زيدٌ فقائمٌ ، تريد: زيدٌ قائمٌ . وإنَّما يجوزُ هذا على أنْ يكونَ التقديرُ : هذا زيدٌ فهو قائمٌ ، فزيدٌ خَبرُ مبتدأٍ ، وكذلك أيضاً (قائم) خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

* وقائلةٍ خَولانُ فانكح فتاتَهم * [٥١]

التقدير : هذه خولانُ فانكح فتاتَهم ، وكذلك جاء : زيدٌ فاضربْه إنما هو على تقدير : هذا زيدٌ فاضربه فيكون (فاضربه) جملة أخرى . وعلى هذا أخذ سيبويه قولَه تعالى / ﴿ الزَّانِيةُ والزَّانِي ﴾ [٤] الآية . وقد مضى الكلام في هذا [٥] . وذهب أبو الحسن إلى زيادة الفاء . ولم يأتِ بدليل - فيما أعلم - إلَّا مُحتَمِلاً للتأويل ، فلا تَثْبُتُ فيه قاعدة، وإنَّما لم تدخل الفاء [والصلة جملة اسميّة] [٦] ، لأَنَّ الفاء لا تدخل إلا بملاحظة الشَّرط [١٢٨]

---

(١) شرح المفصل ١/١٠١ .

(٢) سورة البروج آية ١٠ وتتمة موضع الاستشهاد منها قولُه جلَّ شأنَّه : ﴿ ثُمَّ لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾ .

(٣) شرح المفصل ١/١٠١ .

(٤) سورة النور آية ٢ .

(٥) أنظر ما تقدم ص ٥٧١ .

(٦) تكملة يتم بها الكلام .

والجزاء . فَتَنَزَّلَ عندهم الاسمُ الموصول بمنزلة اسم الشَّرط ، وتَنزَّلَتْ عندهم الصِّلةُ منزلَة جملةِ الشَّرط ، وتَنزَّلَ الخبرُ منزلةَ الجواب . والشَّرطُ لا يكون إلَّا جملةً فعلِيَّةَ ، ولا يكون جملةً اسميَّةً ، ولا جملةً مركَّبَةً من شرط وجزاء ، ولا جملةً مركَّبةً من قَسَمٍ وجواب ، فلم تدخل الفاءُ في الخبر حتَّى تكونَ الصِّلةُ جملةً فعلِيَّةً وإنَّما دخلتِ الفاءُ في الخبر ، والصِّلةُ ظرفٌ أو مجرور ، لأنَّ الظرفَ والمجرورَ إذا وقعا صلتين فلا بُدَّ أنْ يتَعلقا بمحذوف وذلك المحذوف : الفعلُ، فإذا قلتَ : الذي في الدار ، التقدير : الذي استقرَّ في الدار، ولو نطقتَ بهذا لكانت الجملةُ فعليَّةً فتَنَزَّلَ (في الدار) من [1] قولك : الذي في الدار ، منزلةَ الفعل لأنَّه نائبٌ منابَه ، فجرى مجراه .

فان قلتَ : فيلزم عما ذكرتموه صِحَّةُ قولِ المُبَرِّد في قوله تعالى : ﴿ والسَّارقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [2] : إنَّ الفاء دخلت في الخبر لأنَّ (السَّارِقَ) في معنى : الذي سَرَق .

قلتُ : ليس مثْلَه ، لأنَّ (في الدار) مجرورٌ يطلب عاملاً فيه، وكذلك (عندك) منصوب على الظرف، والنصب يطلب ناصِباً ، فظهورُ عمل الفعل يتَنزَّلُ منزلةَ ظهوره و (السَّارِق) مرفوعٌ بالابتداء ، والابتداءُ يختَصُّ بالاسم ، فليس للفعل ظهورٌ لأنَّه لا عملَ له ظاهرٌ ولا هو موجود ، وانَّما هذا الكلام يصلُح مكانَه الفعلُ والفاعلُ ، فلا يلزم إذا نَزَّلَتِ العرب (الذي في الدار) منزِلَة (الذي استقرَّ في الدار) لو نُطِق به أن تُنَزَّلَ (السَّارق) منزلة (الذي سرق) لأنَّ (استقرَّ) وإن حُذِفَ فقد بَقِيَ عمله و (الذي سَرَقَ) لم يبقَ للفعل عَمَلٌ حين قال : السَّارق ، والأصل ألَّا تدخل الفاء في الخبر حتى تكونَ الصِّلةُ مما يجوزُ أنْ يكونَ شرطاً ، وهذا فرقٌ ظاهرٌ ، ولو كان قول أبي العباس قوياً لكان الاختيارُ في الآية النصبَ كما يُخْتَارُ النصبُ في قولك :

(١) في الأصل منزلة . وفي الكلمة أثر إصلاح كأن الناسخ أراد أن يغيرها الى (من) .
(٢) سورة المائدة آية ٣٨ .

زيداً فاقتلْه ، لأنَّ الأمْرَ طالبٌ بالفعل على حَسَبِ ما يتبيَّنُ في باب الاشتغال [١] ، والآي [٢] كلُّها من هذا النوع إنَّما جاءت بالرفع فدلَّ على صِحَّة مذهب سيبويه :

وإنَّما لم ندخل الفاء في الخبر إذا دخل على الموصول عاملٌ لأنَّ الفاءَ لم تدخل في الخبر إلَّا بما ذكرتُه من ملاحظة الشَّرط وتنزُّل الموصول منزلَة اسم الشرط ، واسم الشَّرط لا يعمل فيه ما قبله إلَّا الابتداء وحرف الجرّ ، فيلزم عن هذا ألَّا يجوزَ أنْ تقولَ : إنَّ [٣] الذي يأتيني فله درهم ، لأنَّ (إنَّ) لا تعمل في اسماء الشَّرط ، وادُّعيَ [٤] أن الفاء هنا زائدة ، وإذا بطلت زيادة الفاء في الخبر بما ذكرتُه دلَّ على صِحَّة ما ذهب اليه سيبويه ، وهو أنَّ [إنّ][٥] دخولَها كخروجها لأنَّها لم تُحْدِثْ معنى زائداً وكأنَّك اذا قلتَ : إنَّ الذي يأتيني ، قد قلتَ : الذي يأتيني فدخلت الفاء مع (إنَّ) كما دخلت مع عدمها ، ونظيرُ هذا العطفُ على الموضع في قولك : إنَّ زيداً قائمٌ لا عمروٌ . وسيأتي الكلام في هذا مستوعباً في باب (إنَّ) [٦] . فقد تبيَّن لك مما ذكرتُه أنَّ الموصولَ إذا وقع مبتدأً لا تدخل الفاء في خبره إلَّا بأربعةِ شروط ، وبينتُ عِلَلَ ذلك بما أمكنني .

وأمَّا النكرةُ الموصوفة وهي (كُلُّ) في نحو قولك : كُلُّ رجلٍ يأتيني ، فإذا وقعت مبتدأةً دخلت الفاءُ في الخبر بشروط ثلاثة :

أَحَدُها : أَنْ تكونَ الصِّفةُ سَبَباً .

الثاني : أَنْ تكونَ جملةً فعليّةً أو ظرفاً أو مجروراً .

---

(١) أنظر ما سيأتي ص ٦٣٣ - ٦٣٤.

(٢) في الأصل : « الافي » « تحريف » .

(٣) في الأصل : لعل ، تحريف .

(٤) المدعي هو الأخفش كما سبق في ص ٥٧٤.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٦) انظر ما سيأتي ص ٧٩٣ فما بعدها.

الثالث : ألاَّ يدخلَ عليها عاملٌ ، ما عدا (إنَّ) على حَسَبِ ما تقدَّم في الموصول، وما عُلِّلَ به الموصول تعلل به النكرة الموصوفة . وهذا بَيِّنٌ ، وإذا وجدتَ الشروطَ الثلاثة فأنت في ادخال الفاء بالخيار ، ومتى نقص شرطٌ منها فلا تدخل الفاء على حَسَبِ ما تقدم في الصِّلة.

قوله : (واعلم أنَّه يجوزُ تقديمُ خبر المبتدأ عليه ، إلاّ إذا كان فعلاً) (١) .

الكلامُ هنا في ثلاثة فصول :

الأول : في تقديم خبر المبتدأ عليه / [١٢٩]

اعلم أنَّ خبرَ المبتدأ يجوزُ تقديمُه على المبتدأ بالسَّماع وبالقياس ، أمَّا السماع فحكى سيبويه : مشنوءٌ من يَشْنَؤُك (٢) ، وحكى : تميميٌّ أنَا (٣) . فأنا مبتدأٌ والخبر (تميميٌّ) وهو خبرٌ مقدَّمٌ ، والتقديرُ : أنا تميميٌّ ، وكذلك : (مَنْ يَشْنَؤُك) مبتدأ والخبر (مشنوءٌ) والتقدير : مَنْ يَشْنَؤُك مشنوءٌ أي : من يبغضك مبغضٌ . والمَشْنُوءُ: المُبْغَضُ وإن كان جميلاً . والمُشْنَأُ : الدَّميم (٤) وإن كان محبَّباً .

ولا أعلم خلافاً في أنَّ (مَشْنُوءاً) خبرٌ مقدَّمٌ إلاَّ ما ذكر عن أبي الحسن : فإنَّه أجاز أنْ يكون (مشنوءٌ) مبتداً ، و (مَنْ يَشْنَؤُكُ) مفعولُ لم يسمَّ فاعلُه، وكذلك أجاز في : تميميٌّ أنا أنْ يكونَ (أنا) فاعلاً بـ « تميميٌّ » وسدَّ مسدَّ الخبر وهذا مبنيٌّ على عمل الصِّفة وان لم تعتمد ، فذهب سيبويه

---

(١) الجمل ص ٤٩ .

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) في اصلاح المنطق ص ٢٨٤ : « وتقول : هذا رجل مَشْنُوء إذا كان مبغضاً وإن كان جميلاً . وهذا رجل مُشْنَأ ، إذا كان قبيح المنظر » وانظر التهذيب ٤٢٢/١١ ، التاج ٢٨٦/١ « شنأ » وفي الأصل : الذميم بذال معجمة .

وجمهورُ النحويين الى منع ذلك[1] ، وأجاز ذلك الأخفشُ[2] . وسيأتي الكلام في هذا بَعْدُ[3] فيصِحُّ ما ذهب إليه الخيليلُ في الاستدلال على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بما حكاه وهو: منشوءٌ من يشنَؤُك، «وتميميٌّ أنا»[4] .

واستدلَّ أبو علي على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بقول الشَّمَّاخ :

١٣٤ - كـلا يَوْمَيْ طُـوالةَ وصـل أَرْوَى
ظَنُـونٌ آن مطَّـرَح الـظَّنـونِ[5]

ووجه الدليل من البيت أنّ (كِلا) ظرف ، والناصب له (ظَنُون) - والظَّنُون الذي لا خبرَ فيه . قال زُهير :

١٣٥ - * وقد يأتيك بالخبر الظَّنُونُ *[6]

---

(١) لم أجد في الكتاب المطبوع نصاً على منعه لكنَّ الأمثلةَ التي أوردها سيبويه اعتمدت الصفات العاملة عَمَل أفعالها على نفي أو استفهام أو جرت نعوتاً لما قبلها أو أحوالاً منه ، أو أخباراً عنه/ انظر الكتاب ١/٢٢، ١٠٨، ١٠٩، ١٧٤ - ١٧٥، ١٩٥، ٢/١٨ وانظر ما سيأتي ص ٥٨٢ - ٥٨٣ .

(٢) أنظر شرح المفصل ٦/٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٣ ، البحر المحيط ٨/٣٩٦ ، توضيح المقاصد ١/٢٧١ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٦٣ ونسبه ابن عقيل في شرح الالفية ١/١٩٢ وخالد الأزهري في التصريح ١/١٥٧ والسيوطي في الهمع ٢/٦ ، ٥/٨١ الى الكوفيين والأخفش .

(٣) أنظر ما سيأتي ص ٩٩٩.

(٤) في الكتاب ٢/١٢٧ : « وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول : ضَرَبَ زيداً عمرو وعمرو على ضرب مرتفع . وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً . وكذلك هذا الحدُّ فيه ان يكون الابتداء (فيه) مقدماً وهذا عربيٌّ جيد وذلك قولـك : تميميٌّ أنا ، ومشنـوءٌ من يَشْنَؤُك » .

(٥) الايضاح ١/٥٢ ، والبيت في ديوان الشماخ ص ٣١٩ ، الاضداد لابن الانباري ص ٢٠٦ ، الامالي ٢/٣٠ ، المحتسب ١/٣٢١ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٤١١ ، الانصاف ١/٦٧ ، شرح المفصل ٣/١٠١ .

(٦) صدره * ألا أبلغ لديك بني تميم *
والبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٨٤ وانظره في الاضداد لابن الانباري ، ص ١٩ .

وهو خبر عن (وصل أروى) ولا يتقدم المعمول إلّا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ ، فتقدُّم (كلا) على (وصل) دليلٌ على جواز تقدُّم (ظنون) عليه . وبهذا النوع استدلَّ على تقدم خبر ليس على ليس [١] : استدَّل عليه بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ [٢] ، فـ (يومَ يـأتِيهِم) ظرفٌ ، والعامل فيه (مصروفٌ) ، والتأويل : ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة . فقدَّم (يوم يأتيهم) على (ليس) والمعمول لا يتقدَّم إلَّا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ ، فتقدُّمُ (يوم) على (ليس) يَدُلُّ على جواز تَقَدُّم (مصروف) عليه . وسيأتي الكلام في تقديم خبر ليس عليها في باب كان [٣] .

فإن قلتَ : العربُ قد تَتَّسِعُ في الظرف والمجرورات فتقدِّمُها حيثُ لا تقدِّمُ عواملَها ألا تَرَى أنَّه يجوز : إنَّ بك زيداً مأخوذٌ ، ولا يجـوز إنَّ مأخوذ [٤] بك زيداً ، وإنَّما هذا صحيحٌ في غير الظرف والمجرورات .

قلت : الأصل في العمل كلِّه ألَّا يتقدَّمَ العاملُ، والظرفُ والمجرور وغيرهما في هذا سواء، والدليل على ذلك أنك لا تقول : اليوم إنَّ زيداً شاخصٌ ، وتقدِّم الظرف المتعلق بخبر إنَّ ، ولا تقول : بك إنَّ زيداً مأخوذٌ ، ولا يلزم من اتساع العرب في الظرف والمجرور في موضعٍ مّا أن تتسّعَ في كلِّ موضع ، فإنَّ الاتساعَ شيءٌ جرى على غير قياس فسبيلُك أنْ تقصِرَه على الموضع الذي صحَّ فيه ، ولا تَتَعَدَّاه ويبقى ما عداه على الأصل والقياس ، وهو أنَّ المعمولَ لا يتقدَّم إلَّا حيثُ يَتَقدَّم العاملُ ظرفاً كان أو غير ظرف ، وهذا النوع كان الأستاذُ أبو علي يأخذ في الانفصال عن هذا الاعتراض ، وهو عندي حَسَنٌ .

---

(١) قال في الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح ١ ص ١٤٧ « وبهذا النحو استدل ابو علي في غير هذا الكتاب على جواز تقدم خبر ليس عليها » .

(٢) سورة هود آية ٨ .

(٣) أنظر ما سيأتي ص ٦٧٦ .

(٤) في الأصل : « مأخوذاً » بالنصب .

فإن قلتَ : قد تقرر من كلام النحويين قاعدةٌ متفقٌ عليها، وهو أَنَّ العاملَ اذا كان متصرِّفاً في نفسه تصرَّفَ في معموله ، وإذا كانَ العاملُ غيرَ متصرِّف في نفسه لم يتصرَّف في معموله . والعاملُ في الخبر المبتدأ ، والمبتدأ ليس بمتصَرِّف ، وإنما التَّصَرُّفُ في الأفعـال وما جـرى مَجْرى الأفعال ، فيلزم ألاَّ يتصرفَ في معموله ، وعلى هذه الشُبَه اعتمد ابنُ الطَّراوة في أَنَّ [1] خبرَ المبتدأ لا يتقدَّم عليه [2] .

قلتُ : للنحويين عن هذا انفصالان :

أَحَدُهما : أَنَّ العاملَ بحقِّ الأصل شيئان : الفعلُ والمبتدأُ ، وكلُّ ما يعمل من الأسماء غير المبتدأ فإنَّما يعملُ بالحَمْلِ على الفعل والإجراء مُجراه والفعل إذا لم يكن مُتَصَرِّفاً فليس بفعل حقيقيٍّ وإنَّما هو بمنزلـةِ الحروف ، ويدلُّك على ذلك أنَّ الأفعالَ التي لا تَتَصَرَّفُ أربعة : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وفعل التعجب، وعسى . فأمَّا (نِعْم) و (بِئْس) فليس فيهما دَلالةٌ على زمان ولا حَدَثٍ وإنَّما جيء بهما تعظيماً أو تحقيـراً للاسم الـذي بعدهما ، وليست الأفعالُ / مأخوذَة من المصادر لذلك . هـذا إنَّما هـو [١٣٠] للحروف وهو الدَلالة على معنى في الغير .

وأمَّا فعلُ التعجب فقـد أجرتْـه العربُ مُجْرَى الاسم في تصغيره وتصحيحه وليس فيه دَلالة على الزمان الماضي، وكذلك (عسى) إذا قلتَ: عسى زيدٌ أنْ يقومَ فليس فيه أيضاً دَلالة على الزَّمان إنَّما هي دَلالة على أنَّك راجٍ ، ألاَ ترى أنَّها بمنزلة (لعلَّ) في المعنى ولا يُفْهَم منها إلاّ ما يُفهم من

---

(١) في الأصل : «وأنَّ» ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) قال السيوطي في همع الهوامع : ٣٨/٢ : « وذهب ابن الطراوة إلى جواز : زيد أخوك ، دون : قائم زيد بناء على مذهب له غريب خارج عن قوانين العربية وقد أشرت اليه في كتاب : (الاقتراح في اصول النحو) » وانظر منهج السالك ص ٤٥ ، الاقتراح ص ٤٦ ـ ٤٧ ، ابن الطراوة النحوي ص ١٢٥ ـ ١٢٩ .

(لعلَّ) ولا خلافَ في (لعلَّ) أنَّها حرف. قال سيبويه: «عسى ولعلَّ: طمعٌ واشفاقٌ»[1]، فانظر إليه كيف سوىّ بينهما.

وأمَّا (ليس) فالأمرُ فيها بَيِّنٌ؛ لأَنَّ معناها معنى (ما) النافية .

فإذاً تبيَّنَ لك أنَّ الافعالَ أصلُها أَنْ تكونَ مُتَصَرِّفةً ، ومتى وَجَدْتَ فعلاً غير متصرِّف فإنما هو على غير قياس، وتسميتُه فعلاً مسامحةٌ ، لأنَّه جرى مَجْرى الفعل في لَحاق الضمائر وعلامة التأنيث . وسيعود الكلامُ في الأفعال التي لا تَتَصَرَّفُ بَعْدُ .

فأقول : إنَّ الفعلَ الاصليَّ يتقدَّم معمولُه عليه ، والفعلَ الذي أُطْلِق عليه هذا الاسم بحكم المسامحة لا يتقدَّمُ معمولُه عليه؛ لِيُفَرَّقَ بين الفعل الأصليِّ والفعل غير الأصليِّ ، ثم ما أُعمِلَ عملَ الفعل يجري على هذا ، فما كان مُتَصَرِّفاً في نفسه تصرَّف في معموله بالتقديم والتأخير وما كان غيرَ متصرِّف في نفسه لم يتصرَّف في معموله؛ ليجريَ الفعلُ على حكم الأصل ، فالنحويون لم يقولوا هذا إلاَّ في الأفعالِ وما أُعْمِل عملَ الأفعالِ؛ لما ذكرتُ لـك ، وأمَّا المبتدأُ فعمله بحقِّ الأصل ، وليس عملُه بالحمل على الفعل فينظر في تقدُّم معموله عليه الى تصرُّفه وعدم تَصَرُّفه . وهذا الانفصالِ مذكور عن الرُّمّانيّ[2] وهو حَسَن .

الثاني : أَنَّ الأفعالَ تختَلِفُ عليها الأزمنةُ وجعلتِ العربُ دليلاً على ذلك الأبنية ، والأسماء تختلف عليها المعاني وجعلتِ العربُ دليلاً على ذلك

(١) في الكتاب ٢٣٣/٤ : « ولعل وعسى : طمع واشفاق » .

(٢) علي بن عيسى الرماني ـ نسبة إلى قصر الرمان بنواحي واسط ـ أحد نحاة القرن الرابع المشاهير أخذ عن الزجاج وأبي بكر بن دريد وأبي بكر بن السراج . وله مؤلفات كثيرة منها : معاني الحروف ، النكت في اعجاز القرآن ، شرح كتاب سيبويه ، توفي سنة ٣٨٤ هـ .

انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٩٤/٣ ، بغية الوعاة ١٨٠/٢ ، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن مبارك .

الإعراب . فاختلافُ الأزمنة في الأفعال نظيرُ اختلاف المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة على الأسماء . فيلزم عن هذا أنَّ كل اسم متصرِّف ـ وهو الذي يوجد فاعلاً ومفعولاً ومضافاً ـ هو بمنزلة الفعل الذي يدلُّ على الأزمنةِ والأفعال الدَّالةُ على الأزمنة تتقدّم معمولاتُها عليها ، ما لم يمنع من ذلك مانعٌ فيلزم في الأسماء المُتَصَرِّفة أنْ يتقدَّم معمولُها عليها ، فتقول على هذا : قائمٌ زيدٌ ، والأصل : زيدٌ قائمٌ ؛ لأنَّ زيداً ، وإن لم يختلف بناؤُه للدّلالة على الزمان فيوجد فاعلاً ومفعولاً ومضافاً وهذا في الاسم هو نظيـر ذلك في الفعل ، فكما أنَّ الفعلَ الذي يدلُّ على الأزمنة يتقدّم معمولُه [1] عليه ، كذلك الأسماء التي تتصرف يتقدَّم معمولها عليها . ويظهر لي هذا الانفصال من صاحب الكُرَّاسة [2] فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ خبرَ المبتدأ يتقدم على المبتدأ بالقياس والسماع .

الفصل الثاني : ما يجوز من الأخبار أنْ يَتَقَدَّمَ ويبقى خبراً .

فأقول : اعلم أنَّ الخبرَ اذا كان جملةً اسميّة أو فعلّية ، وفاعلُ ذلك الفعل غير ضمير الأول فإنه يَتقدَّمُ على المبتدأ ويبقى المبتدأُ مبتدأً ، والخبرُ خبراً ، فتقول : زيدٌ ضربتُه ، وضربتُه زيدٌ ، وعمروٌ أبوه قائمٌ ، وأبوه قائِمٌ عمروٌ .

فإن كان الخبرُ جملةً فعليّةً فاعلُ ذلك الفعل ضميرٌ يعودُ الى المبتدأ ، فهذا اذا تقدَّمَ بَطَلَ الابتداءُ وصار فاعلاً بالفعل ؛ لأنَّ العاملَ الظاهر أقوى من العامل المعنويِّ وذلك نحو : زيدٌ قام ، فـ «قام» خَبَرٌ عن زيد ، فإن قدَّمتَ (قام) فقلتَ : قام زيدٌ صار (زيدٌ) فاعلاً بالفعل ولم يَجُز أنْ يبقى مبتدأً لما في ذلك من تهيِئَة العامل للعمل وقطعه عنه ، ولأنَّ الشَّرط في عمل الاسناد أنْ يكون مفرداً عن العوامل اللفظيّة ـ واللَّهُ أعلم ـ . ومثال ذلك : زيدٌ ضَرَبَ

---

(١) في الأصل : « يتقدم معمولها عليه » .

(٢) لم أجد هذا في النسخة التي اطلعت عليها من المقدمة الجزولية .

عمراً ومحمدٌ جلس في الدار ، وما أشبه ذلك، إنْ قدمتَ الفعلَ في هذا كلِّه بطل الابتداءُ وصار المبتدأ فاعلاً بالفعل ؛ لما ذكرته : وهو أنَّ العاملَ اللَّفظيَّ أقوى من العامل المعنويّ.

[١٣١] فإن كان الخبرُ / صفةً تُثنّى وتُجْمع وتُذكَّـر وتُؤنَّث ، نحو : قائم وقاعد وحَسَن وما أشبه ذلك ـ ولم تعتمد على ما قبلها ـ والاعتماد : أنْ تَتَقَدَّم عليها أداةُ الاستفهام أو (ما) النافية، أو تجري صفةً على ما قبلها ، أو حالاً أو خبراً ـ فللنحويين في النوع كلِّه مذهبان : أمَّا سيبويه فيذهب إلى أنَّه يبقى خبراً ، ولا يجوز فيه غيرُ ذلك ، وعلى مذهبه جمهورُ النحويين [١] وذهب أبو الحسن الأخفش الى أنَّه يجوز فيه وجهان :

أَحَدُهما : ما ذهب اليه سيبويه .

الثاني : أنْ يكونَ صفةً مبتدأةً [٢] ، وما بعدها مرفوعٌ بها يسدُّ مسدَّ الخبر ، ومثال ذلك : زيدٌ قائمٌ ومحمد جالسٌ ، وعبدالله حَسَنٌ . فإذا قدمْتَ الخبرَ في هذا كلِّه فقلت: قائمٌ زيدٌ، وجالسٌ، محمدٌ، وحَسَنٌ عبدُاللَّهِ ، فسيبويه يذهب إلى أنَّه خبرٌ مقدّمٌ ، ويُثَنَّى ويجمع في تقديمه كما يُثَنَّى ويُجمع في تأخيره ، فتقول في التثنية : قائمان الزيدان ، وجالسان البكرانِ ، وضاحكان العَمْرانِ ، وقائمونَ الزيدونَ ، وجالسونَ العَمْرونَ ؛ لأنَّ حالَه عندَه مَقَدَّماً كحاله مؤخَّراً ، وأبو الحسن يجيز فيه وجهين:

أَحَدُهما : هذا الذي ذهب اليه سيبويه :

الثاني : أنْ يكونَ (قائمٌ) مبتدأً ، و (زيدٌ) فاعلٌ به يَسُـدُّ مسدَّ الخبر ، ويظهر الفرق بينهما في التثنية والجمع ، فتقول في تثنية المسألة على

---

(١) انظر الكتاب ١٢٧/٢ ، المقتضب ١٢٧/٤ ، الايضاح ١٤١/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٨٩/٢ ، المفصـل ص ٢٢٩ ، شرح المفصـل ٧٩/٦ ، شرح الجمـل لابن عصفور ٥٥٢/١ ، التصريح ٦٦/٢ ، همع الهوامع ٧٩/٥ ،

(٢) انظر مذهب الأخفش في شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح ابن عقيل ١٩٢/١ ـ ١٩٤ ـ التصريح ١٥٨/١ .

الوجه الأول : قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، لأنَّه مع تقديمه على حاله مع تأخيره ، وأنت لو قلتَ زيدٌ قائمٌ ثم ثَنَّيْته لَقلتَ : الزيـدانِ قائمانِ فيلزمك أنْ يكونَ ذَلِكَ مع التقديم ، وتقول في تثنية المسألة على الوجه الثاني : قَائِمٌ الزيدان ، وفي الجمع : قائمٌ الزيدون ؛ لأنَّه قد جرى مَجْرى الفعل اذا رفع الظاهر فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، وكذلك ما جرى مجراه [1] ، لا يُثَنَّى ولا يُجمع فمن قال : « أكلوني البراغيث » [2] و

* يَعْصِرنَ السليـطَ أقـاربُـه * [٢٩]

لزم أن يقولَ في التثنية والجمع: قائمانِ الـزيدان، وقـائمونَ الـزيدونَ، على أنَّ الزيدين فاعلٌ .

ونَصَّ على هذا الوجه [الذي] [3] ذكرته أبو علي [4] ، ونبَّه عليه أبو القاسم بَعْدَ [5] . وسأُبيِّن ذلك .

فإن كان الخبرُ صفةً تُثَنَّى وتُجمع ، واعتمدتْ على همزة الاستفهام . أو (ما) النافية ، أو جرى صفةً أو حالا أو خبراً كان لك فيه وجهانِ باتفاق ، وذلك نحو : أقائِمٌ زيدٌ ؟ وأحَسَنٌ أخوك ؟ :

أحدهما : أنْ تجعلَه خبراً مقدَّماً .

الثاني : أن تجعلَ قائماً مبتدأ، وزيدٌ فاعلٌ يَسُدّ مسَدَّ الخبر، ولا يُثَنَّى ولا يجمع في الاختيار ، فتقول : أَقَائِمٌ الزيدانِ وأَقَائِمٌ الزيدونَ . وعلى من قال : « أكلوني البراغيث » يُثَنَّى ويُجْمَع . وإنْ جعلته خبراً مقدَّماً ثَنَّيْتَ

(١) في الأصل: « ألَّا يثنى » باقحام الهمزة .

(٢) أنظر ما تقدم ص ٢٦٩ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام وهي مأخوذة من كلام المؤلف في الكافي ١/ ص ٣٠٥ .

(٤) في الكافي ١/ ص ٣٠٥ : « ونصّ على هذا الذي ذكرته أبو علي في التذكرة ، وابن أبي العافية وغيرهما » .

(٥) الجمل ص ٤٩ ـ ٥٠ .

وجَمعتَ، وهذا الفصل لا أعرفُ فيه خلافاً بين النحويين .

فإن كان الخبرُ ظرفاً أو مجروراً وتقدَّم، فإن لم يعتمد ـ على حَسَبِ ما ذكرتُه ـ فلا يجوز فيه عند سيبويه إلَّا أنْ يكونَ خبراً نحو : في الدار زيدٌ ، وعندك عمرو ، وأجاز الأخفش وجهين [1] :

أحدهما : ما ذكره سيبويه .

الثاني : أنَّ زيداً من قولك : في الدار زيدٌ فاعلٌ [2] بـ « في الدار » ، كذلك عمرو من قولك : عندك عمرو ، أجاز فيه أنْ يكونَ فاعلًا بالظَّرف وأنْ يـكونَ مبتدأً . فإن كان الظرفُ والمجرور معتمِداً نحو : أفي الدار زيدٌ ؟ ، وأعندَكَ عمروٌ؟ فاتفَّق سيبويه والأخفش على جواز الوجهين . ومن الناس مَنْ قال في الظرف والمجرور : ليسا بمنزلة الصِّفة التي تُثَنَّى وتُجْمع الصفة أقوى منهما فيجب ألَّا يعملَ الظرف والمجرور وإن اعتمدا، بخلاف الصِّفة .

فإن كانت الصِّفة لا تُثَنَّى ولا تُجمع نحو قولك : زيدٌ مثلك ، وعمرو خيرٌ منك، فهذه إذا تقدَّمت يبقى خبراً . وإن كان قبلَها همزةُ الاستفهام وغيرها مما يقع به الاعتماد فتقول : أمثلُك زيد ، وأخيرٌ منك عمرو ، وكذلك : صُفَّةُ هذا السرج خَزٌّ [3] ، وأَخَزٌّ صُفَّةُ هذا السرج ؟ وعَدْلٌ زيدٌ، ورضىً عمروٌ وهذا كلُّه حكمه مقدَّماً كحكمه مؤخرّاً ؛ لأنَّ هذه الصفات لا ترفع الظاهر وان اعتمدت، وسيأتي هذا كلُّه في باب الصِّفات إن شاء الله [4] .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ المبتدأ إذا تقدَّم خبرُه عليه على خمسة أوجه :

---

(١) انظر ما تقدم ص ٥٨٣ .

(٢) في الأصل : « فاعلا » .

(٣) من امثلة سيبويه ٢٣/٢ : « مررت بسرج خَزٌّ صُفَّتُه ، والصُفَّةُ : ما يوضع على الرجل يوطأ به / اللسان « صفف » .

(٤) أنظر ما سيأتي ص ١٠٧٠ .

[١٣٢] أَحَدُهـا : / أَنْ يتقدَّم ويبقى خبراً، وذلك إذا كان جملةً من مبتدأ وخبر ومن فعلٍ ، وفاعل ذلك الفعل ليس ضمير المبتدأ نحو : ضربتُه زيدٌ وأبوه قائمٌ عمروٌ ، وإذا كان جامداً لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع نحو قولك : زيدٌ رجلٌ عَدْلٌ ، وكذلك زيدٌ رجلٌ صالحٌ ورجلٌ صالحٌ زيدٌ ، ومثال المشتَقّ : مثلُك زيدٌ،وكذلك: مـررت برجلٍ أبو عَشَرةٍ أبوه . وما أشبه ذلك .

الثاني : أَنْ يَتقَّدَمَ ويَبْطُلَ الابتداء ، وذلك اذا كان الخبر فعلاً فاعلُه ضميرُ الأول ، نحو : زيدٌ قام وعمروٌ خَرَجَ .

الثالث : أَنْ يَتَقَّدَمَ ويبقى خبراً عند الأكثر . وذلك إذا كان الخبرُ صفةً تُثَنَّى وتُجْمَع ولم تعتمد نحو قولك : ضاربٌ زيدٌ ، وحَسَنٌ عمروٌ ، وما أشبه ذلك وقد تقدَّمَ مَنْ يخالف في ذلك[١] ، وكذلك الظرف والمجرور إذا لم يعتمدا .

الرابع : أَنْ يكون لك فيه وجهان ، وذلك المُشْتَقُّ الذي يُثَنَّى ويُجْمَع وقد اعتمد نحو : أضاربٌ زيدٌ ؟ وأَحَسَنٌ عمرو؟ ويجوز لك أَنْ تجعلَ ضارباً خبراً مقدماً وتُثَنّى ـ عند ذلك ـ ضارباً وتجمعه ، ويجوز أَنْ تجعل ضارباً مبتدأ ، وما بعده فاعل به . ويَسُدُّ مسدَّ الخبر ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إلَّا على مَنْ قال : « أكلوني البراغيث » .

الخامس : الظرف والمجرور إذا اعتمدا نحو : أفي الدارِ زيدٌ ، وأعندك عمروٌ؟ فالأكثر يجيزون أَنْ يكونَ زيدٌ مبتدأ ، و (في الدار) خَبرٌ مقدَّمٌ ، وأَنْ يكونَ زيدٌ فاعلا بالظَّرف وبالمجرور على حَسَبِ ما ذكرتُه[٢] .

الفصل الثالث : في لزوم تقديم الخبر ولزوم تأخيره وجواز الوجهين فيه: فاعلم أَنَّ الخبَر يلزم التقديمَ في أربعة مواضع[٣]:

(١) أنظر ما تقدم ص ٥٧٧.

(٢) أنظر ما تقدم ص ٥٨٥.

(٣) أنظر مواضع تقديم الخبر وجوباً في شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١ ، التصريح ١٧٤/١ ـ ١٧٦ ، همع الهوامع ٣٤/٢ وغيرها .

أحـدها : أَنْ يكونَ الخبر قد ضُمِّنَ حرفاً من حروف الصَّدْرِ[1]، نحو قولك : أينَ زيدٌ ؟ وكيفَ عمروٌ ؟ ومتى القيامُ ؟ فكيف ومتى وأين أخبارٌ مقـدَّمةٌ وما بعدها مرفـوعٌ بالابتـداء ، ولا يجوز تـأخيرهـا لما فيهـا من الاستفهام ، والاستفهام يطلب بصَدْر الكلام .

فإن قلتَ : الخبرُ أصْلُه التأخير ، لأنَّ المبتدأ عاملٌ فيه ، وَحَقُّ العامل أَنْ يكونَ مُقدَّماً والمعمولُ مُؤَخَّراً ومتى وُجِدَ مُقَدَّماً فهو مقدَّم من تأخير ، وهذا لا يمكن فيه ذلك ، لأنَّه لا يمكن تأخيرُه .

[قلتُ][2] : إذا قلتَ : أينَ زيدٌ ؟ فالأصل : أزيدٌ في الدار أَمْ في السُّوق أَمْ في الحانوت ؟ ثم جعلوا مكان هذا كُلِّه (أَيْنَ) فقالوا : أَيْنَ زيدٌ ؟ فأينَ نائبةٌ منابَ الظرف وهمزة الاستفهام و (أَمْ) فكانت خبراً بما فيها من نيابتها منابَ الظَّرف ، ولزمت التقديم بما فيها من نيابتها منابَ الاستفهام ، وكانت سُؤَالاً عن التعيين لنيابتها مناب (أَمْ) ، وكذلك : متى القيامُ ؟ الأصلُ : القيامُ يومُ السَّبت أَمْ يومُ الأحد أَمْ يومُ الاثنين . . ؟ فلما أرادوا الاختصار قدَّموا الخبرَ فقالوا : أيومُ السبت أَمْ يومُ الأحد أَمْ يومُ الاثنين القيامُ ؟ ثم أنابوا (متى) منابَ هذا كلِّه فكانت خبراً لنيابتها منابَ الظرف ولزمتِ التقديمَ بما فيها من نيابتها منابَ الهمزة ، وكانت سؤالاً عن التعيين بما فيها من النيابة مناب (أَمْ) وكذلك الكلام في : كيفَ أخوك ؟ ومَنْ أخوك ؟ وما فرسُك ؟ وما أشبه ذلك .

الثاني : أن يكونَ المبتدأُ نكِرَةً ، والخبرُ ظرفٌ أو مجرور ، نحو : في الدار رجلٌ ، فهذا يَلزَمُ التقديم ولا يجوز تأخيرُه فتقول : رجلٌ في الدار ، لأنَّه لا يبتدأ بالنكرة . وإنَّما جاز الابتداء هنا بالنكرة لأَنَّ المقصودَ الاخبارُ عن

(١) في الأصل : « المصدر » .

(٢) تكملة يتم بها الكلام .

الدار بأنها مَسْكُونَةٌ ، [و](1) ليست النكرة المقصودة بالاخبار ، وكان الأصل أن تقول : الدار معمورةٌ برجلٍ ، ثم أرادوا الاختصار فقالوا : في الدارِ رجلٌ ، وألزموا الدارَ التقديمَ ، لأنَّها المخبرُ عنها بالحقيقة ، فتفطَّن لهذا كلِّه فإنَّه صحيحٌ ، وكذلك : عندك جاريةٌ وما اشبه ذلك .

الثالث : أنْ يكونَ في الخبر ضميرٌ يعود على المبتدأ نحو : على التَمْرَةِ مِثْلها زُبْداً (2) ، لا يجوز : مثلُها زُبْداً على التمرة ؛ لأنَّ الضميرَ لا يتقدَّم لفظاً ومرتبة إلاَّ في أبواب أربعةٍ ليس هذا منها ، وسَنُبَيِّنُ المواضع في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز .

الرابع : أنْ يكونَ مقروناً بإلاَّ ، أو ما كان في معنى ذلك ، مثال ذلك : ما فارسٌ إلَّا زيدٌ ، وما في الدار إلّا عمرو ، ولا يجوز في مثل هذا المبتدأ إلّا التأخيرُ ، لأنَّ المعنى في قولك : ما فارسٌ إلَّا زيدٌ، أنَّ زيداً استَّحَقَّ الفروسية ، ولم يتَّصف بها أحدٌ على شروطها غيره ، ويمكن أنْ يكونَ زيدٌ متَّصِفاً بغير الفروسية ، ليس في اللفظ دليلٌ على نفي ذلك ولا على إثباتِه ، فلو قدَّمتَ المبتدأ هنا فقلت : ما زيدٌ إلّا فارسٌ ، فالمعنى : ليس لزيد صفة يتَّصِفُ بها إلّا الفروسية ، ولم يتعرَّض اللَّفظ لاتصاف غيره . وما كان بمنزلة هذا قولهم: إنَّما فارسٌ زيدٌ، فمعناه معنى: ما فارسٌ إلّا زيدٌ(3)، فلا يجوز تقديمُ المبتدأ هنا، لأنَّك لو قدمتَ فقلتَ: إنَّما زيدٌ فارسٌ، فيكون المعنى: ما زيدٌ إلّا فارسٌ. فهذه أربعةُ أوجهٍ يلزم فيها الخبرُ التقديمَ.

وأمَّا المواضِعُ التي يلزم فيها الخبرُ التأخيرَ ففي أربعة أوجهٍ (4) .

أَحَدُها : أنْ يكونَ المبتدأ قد تضمَّن حرفاً من حروف الصدور وذلك

---

(1) تكملة يلتئم بها الكلام .

(2) انظر الجمل ص ٢٤٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ١٧٢ ، شرح ابن عقيل ٢٤١/١ .

(3) في الأصل : « ما زيدٌ إلّا فارس » .

(4) انظر مواضع تأخير الخبر وجوباً في شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١ ، شرح ابن عقيل ٢٣٢/١ ـ ٢٣٨ ، التصريح ١٧٠/١ ـ ١٧٣ ، همع الهوامع ٣٢/٢ ـ ٣٤ .

نحو : مَنْ قائمٌ ؟ وأيُّهم جالسٌ ؟ فلا يجوز في هذا المبتدأ التأخيرُ . لا بُدَّ من تقديمه لما تَضمَّنه من حروف الاستفهام ، وهي الهمزة والأصل في قولك : مَنْ جالسٌ ؟ أعمروٌ أم زيدٌ أَم خالدٌ جالسٌ ؟ فأرادوا الاختصار فوضعوا مكان هذا كلِّه (مَنْ) و (أيهَّم) ، فقالوا : أيُّهم جالسٌ ؟ فأيُهُّم بما فيها من النيابة منابَ المبتدأ كانت مبتدأً ، وبما فيها من النيابة منابَ الهمزة كانت استفهاماً ، وبما فيها من النيابةِ منابَ (أَمْ) كانت سؤالاً عن التعيين ، وكذلك المبتدأ اذا تَضَمَّنَ الشرط يلزم التقديم فتقول : أيُّهم يكْرِمْك [أكرِمْهُ] [1] ، فأيُّهم مبتدأ، وخبره (يكرمْك) ـ و (أكرمْهُ) جواب الشَّرط ـ ولا يجوز أَنْ يكون (أكرِمْهُ) هو الخبر لأَنَّ الشَّرط والجزاء لا بُدَّ أَنْ يكونا جملتين وإذا جعلت (أكرِمْهُ) خبراً عن المبتدأ صار الجواب مع الشَّرط جملةً واحدةً . وسيتبين هذا مكملاً في باب الجزاء ، ولزم (أيُّهم) التقديمَ لتَضَمُّنِه حرف الشَّرط ، وحرفُ الشرط له صَدْرُ الكلام ، وكان الأصلُ : إنْ يكْرِمْني زيدٌ أو عمرو أو خالد أُكْرِمْه ، فلمَّا أرادوا الاختصار قَدَّموا هذا كلِّه ثم جعلوا مكان هذا كلِّه (أَيَّهم) على حَسَبِ ما تقدَّمَ في الاستفهام .

فإن قلتَ : إذا تَقَدَّمتِ الأسماء جاز [في] [2] : إنْ زيدٌ يكرمني أَنْ يكونَ زيدٌ فاعلاً باضمار فعل لمكان إنْ ، لأنَّها طالبةٌ بالفعل ، وإذا جعلت (أيّاً) مكان الحرف والاسم صار المفهوم منه الشَّرط يلي [3] الفعل فلم يُحْتَج الى تقدير الفعل كما احتيج في (إنْ) إذا ظهرت وقُدِّم الاسم ، ولم يُجْعل مكانهما شيءٌ ، نحو قوله : ﴿ وإنْ أَحَدٌ من المُشركينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [4] فأَحَدٌ ليس بمُصَدَّر ، وانما هو محمول على فعل مقدَّر ، لأنَّ قبله الحرفَ الطالبَ بالفعل ، فكأنَّ الفعل مقدَّمٌ ، فلم يتعرَّ من العوامل اللفظيَّة . فتفطَّن

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) : مكان « في » كلمة غامضة في الأصل .

(٣) يريد : يقرب من الفعل .

(٤) سورة التوبة آية ٦ .

لهذا فإنَّه دقيقٌ في الموضع ، ومن أسرار هذه الصَّنْعَة ، ولا أعلم خلافاً فيما ذكرتُه حتَّى إنَّك إذا قلتَ : أيُّهم تكْرِمْه أُكرِمْهُ ، فالاختيار في (أيِّهم) أنْ يكونَ مبتدأً ويجري مَجْرَى : زيدٌ أكرَمْتَهُ ، ألَا ترى أنَّك لو رُمْتَ أن تُقَدِّر لأَيِّهم من قولك : أيُّهم يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ فعلاً يعمل في (أيِّهم) لم تجد بُدّاً من أنْ يقع بعد (أيِّهم) ، فيكونُ التقديرُ : أيّهم يكرمني أكرمه [1] ، وهذا تقديرٌ خُلْفٌ ، لأنَّ تقديرَ الفعل إنَّما يكون في مثل قوله سبحانه : ﴿ وإنْ أَحَدٌ من المُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [2] فتكون (إنْ) : الشّرطية واليةً الفعلَ ، وإذا قلتَ : أيُّهم يكرمني أكرمه ، فالكلمة التي يُفْهَم منها الشرط واليةُ الفعلَ . وهذا بيِّنٌ .

الثاني : إذا كان الخبر مقروناً بإلّا أو كان بمعنى ذلك . فمثال المقرون بإلَّا قولهم : ما زيدٌ إلا فارسٌ. ولا يجوز في هذا التقديم، لأنَّك لو قلت: لو فارسٌ إلَّا زيدٌ لكان معنى آخر، وقد تقدَّم بيانُ هذا بما يغني عن الإعادة[3]. وأمَّا الذي هو بمعنى هذا فقولُهم: إنَّما زيدٌ فارسٌ، لو قلتَ: إنَّما فارسٌ زيدٌ لاختلف المعنى/لأنَّ قولَك: إنَّما زيدٌ فارسٌ بمنزلة قولك: ما زيدٌ إلا فارسٌ، وقولُك إنما فارسٌ زيدٌ[4] بمنزلة: ما فارسٌ إلا زيدٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ في هذا. [١٣٤]

الثالث : التشبيه نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ ، وعمروٌ حاتمٌ ، فلا يجوزُ التقديمُ ، لأنَّك لو قلتَ : زهيرٌ زيدٌ أو حاتمٌ عمروٌ لصار حاتم مشبّهاً [5] بعمرو ، وأنت إنما تريد تشبيه عمرو بحاتم ، وكذلك زهيرٌ زيدٌ ، ينقلب التشبيه وسيأتي الكلامُ في هذا في آخر البـاب .

---

(١) هكذا في الأصل ، ويستقيم الكلام لو قيل : « أيهم يكرم يكرمني أكرمه » .

(٢) سورة التوبة آية ٦ .

(٣) أنظر ما تقدم ص ٥٨٨ .

(٤) في الأصل : « إنما زيد فارس » .

(٥) في الأصل : « مشبَّهٌ » .

الرابع : المبتدأ إذا تقدَّم للحَصْر، نحو قولك : شيءٌ مّا جاء بك [1] ، المعنى : ما جاء بك إلّا شيءٌ وكذلك : شَرٌّ أهرَّ ذا ناب [2]، المعنى : ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شَرٌّ، فلا يجوز لهذا المبتدأ أنْ يتأخَّرَ إلا على رَدِّ (ما) [3] و (إلَّا) وإن قلتَ : أهرَّ ذا ناب شرٌّ لم يكن فيه حَصْرٌ ، وقد تَقَدَّم الكلام في : زيد قام وعمروٌ خرج ، أنَّ الفعل إذا تقدم هنا بَطَل الابتداءُ، لأنَّ العاملَ اللفظيَّ أقوى من العامل المعنوي [4] .

فإذا عَرِيَ المبتدأُ والخبر مما يلزمُهما التقديمَ والتأخيرَ فأنت بالخيار إن شئتَ قَدَّمتَ الخبرَ ، وإنَ شئتَ أَخَّرْتَه ، والتأخيرُ أحسنُ ، لأنَّه معمول للمبتدأ وحقُّ العامل أنْ يكونَ مقدَّماً على العمل .

[مسألة] [5] :

اعلم أنَّ الخبرَ يلزم الحذفَ في ثلاثة مواضع :

أَحَدُها : الخبرُ الواقع بعد (لولا) نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمتُك، فزيدٌ مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتَزمتِ العربُ حذفَه ، وقولك : (لأكرمتُك) جوابٌ للولا ، لأنَّها حرفٌ يدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره، ويدلُّك على أنَّ (لأكرمُتك) ليس خبراً عن زيد عُرُوُّ الجملة عن ضمير يعود إلى زيد، لأنَّ الخبرَ إذا كان جملةً فلا بُدَّ فيها من ضمير أو ما يقوم مقامَ الضمير - وقد تقدَّم ما يقوم مقام الضمير [6] - إلَّا أنْ تكونَ الجملةُ هي المعنى [7] ، أو تكونَ

---

(1) و (2) المثالان من أمثلة سيبويه ، والثاني منهما من أمثال العرب / وقد تقدم توجيههما وتخريجهما أنظر ص ٥٣٩ .

(3) في الأصل : « الأعلى رد وما » باقحام الواو .

(4) انظر ما تقدم ص ٥٤٣ .

(5) تكملة مكانها فراغ في الأصل وأثبتها تمشياً مع ما درج عليه المؤلف من إفراد مباحث للمسائل التي لم يتكلم فيها الزجاجي عنوانها مسألة أو فصل .

(6) أنظر ما تقدم ص ٥٦١ .

(7) أي هي المبتدأ في المعنى . وفي الأصل :«إلّا أنْ تكون الجملة هي المعنى أو تكون الجملة هي المعنى » تكرار .

الجملةُ قد وُضِعَت موضع ما هو مبتدأ في الأصل نحو : سواء عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قعدتَ . وليس هنا شيء من هذين فلا يصحُّ أنْ يكونَ (لأكرمتُك) خبراً عن زيد [١] ، فإذا بطل هذا لم يكن بُدٌّ من جعل الخبر محذوفاً ، أو جعل زيدٍ فاعلاً بفعل محذوف ، وإلى هذا ذهب الكوفيون ، قالوا : إنَّ الأصلَ : لو زال زيدٌ لأكرمتُك ثم حذفوا (زال) وجعلوا مكان زال (لا) [٢] فقالوا : لولا زيدٌ لأكرمتُك . ويبطل هذا بأمرين : [٣]

أحدهما : أن الحرف لم نجده موضوعاً موضع الفعل القوي الدال على الحدث والزمان الباقي على أصله ، وانما جاء الحرف موضوعاً موضع الفعل الناقص ، والفعل الخارج عن أصله، فمثالُ الأول قول العرب : أَمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك [٤] ، التقدير : أنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك . فحُذِفَت (كان) وانفصل الضميرُ لزوال ما اتصل به ثم وضع مكان الفعل (ما) إلَّا أنَّ (كان) هنا ناقصةٌ جيء بها للدَلالة [على الزمان] [٥] خاصَّة؛ فهي لذلك فعلٌ ضعيفٌ ، ولا تؤكَّدُ بالمصدر لما ذكرتُه . وسيأتي بيانُ هذا مكمَّلا في باب كان [٦] .

ومثال الثاني : يا عبدَ الله ، فيا موضوعةٌ موضعَ (أُنادي) و (أُريد) إلاّ أَنَّ هذا الفعل ليس باقياً على أصله ، لأنك لا تريد الاخبار ، وانَّما يقالُ هذا

---

(١) الى هذا ذهب ابن الطراوة / أنظر الجنى الداني ص ٦٠١ ، مغنى اللبيب ص ٣٦٠ ، ٦٥٣ ، ابن الطراوة النحوي ص ٢٥٩ .

(٢) كما نسب المؤلف هذا الرأي الى الكوفيين نسبه ابن عبد النور المالقي في رصف المباني ص ٢٩٤ ونقله عنه المرادي في الجنى الداني ص ٦٠٢ ونسبه الرضى في شرح الكافية ٢٧٤/١ وأبو حيان في منهج السالك ص ٤٩ الى الكسائي وذهب الفراء في معاني القرآن ٤٠٤/١ الى أنَّه مرفوع بلولا ، ونسب الانباري في الإنصاف ٧٠/١ وابن يعيش في شرح المفصل ٩٦/١ مذهب الفراء الى جمهور الكوفيين .

(٣) نقل هذين عن المؤلف ابنُ لُبّ في تقييده ل ٨٤ .

(٤) انظر الكتاب ٢٩٣/١ ، ١٤٩/٣ ، ٣٣٢ .

(٥) تكملة يتم بها الكلام .

(٦) أنظر ما سيأتي ص ٦٦٣ .

على وجه الانشاء ، والأصلُ في مثل هذا أَنْ يقالَ إذا كنت مخبراً عن نداء قد وقع ، وهذا[1] لولم تأت به لم يكن ثَمَّ نداءٌ . وسيأتي بيان هذا مكمَّلا في باب النداء ، ومع هذا فَوَضْعُ الحرف موضعَ الفعل الناقص أو الخارج عن أصله ليس بالكثير فيجب على هذا أَلَّا[2] يُقالَ في : لولا زيدٌ : إنَّ الأصلَ : لو زال زيدٌ ثم حُذِفَ الفعلُ وجُعِلت (لا) مكانَه، لما في ذلك من القولِ بما لا نظيرَ له ، على حَسَبِ ما أعلمتُك ، فإذا بطل أَنْ يكونَ زيدٌ فاعلاً بفعل محذوف ، وأَنْ يكونَ مبتدأ والخبرُ (لأكرمتُك) صَحَّ ما ذكر البصريون وهو أنَّ زيداً مبتدأٌ ، والخبرُ محذُوفٌ ثم إنَّهم اتفقوا على فصل ، واختلفوا في آخر :

فأَمَّا الفصلُ الذي اتَّفقوا فيه فهو أنَّ الخبرَ إذا كان مفهوماً من جملة (لولا) فلا يجوز اظهارُه ولا بُدَّ من حذفه، وذلك نحو : لولا زيدٌ لأكرمتُك ، المعنى :لولا زيدٌ حاضرٌ أو موجودٌ ، أو ما أشبه / ذلك ، مما هو مفهومٌ من [١٣٥] جملة (لولا) لأنَّ (لولا) : تَدُلُّ على امتناع الشيء . لوجود غيره .

فإن قلت : ومن شرطِ الخبر أَنْ يفيدَ ، وأنت لو قلت : زيدٌ موجودٌ لم تكن فيه فائدةٌ لأنَّ ذلك معلومٌ .

قلت : الشَّرطُ لا يطلُبُ فائدته[3] من الجواب ، إنَّما يطلُبُ في جملة الشرط أَنْ يكونَ فيها مسندٌ ومسندٌ اليه ، وأَنْ يكونَ ما بعدها معلَّقاً بها ، وأَمَّا الفائدةُ فلا تحصل إلَّا بوجود الجملتين :

وأَمَّا الذي اختلفوا فيه فهو أَنَّ خبرَ المبتدأ الواقع بعد (لولا) يلزم أَنْ يكونَ ما ذكرتُه أو لا يلزم ، فمنهم مَنْ قال : يجوزُ غيرُ ذلك فأجاز أَنْ يقولَ : لولا زيدٌ جالسٌ لأكرمُتك ، ولولا عمروٌ ذاهبٌ لأتيتُ إليك[4] . ومنهم مَنْ

---

(١) يريد : « يا » .

(٢) في الأصل : أن يقال : « والصواب ما أثبته بدليل قوله قبلُ : « ويبطل بأمرين » وقوله بعد « لما في ذلك من القول بما لا نظير له » .

(٣) في الأصل : « لا يطلب فائدته إلا من . . » باقحام « إلَّا » .

(٤) هذا مذهب الرُّماني وابن الشَّجري والشلوبين وابن مالك / انظر أمالي ابن الشجري =

قال : لا تقول العربُ هذا ، وانَّما تقول العربُ في مثل هذا : لولا جُلوسُ زيد ، ولولا ذهابُ عمرو ، وإلى هذا ذهب أكثرُ النحويين [1] وأمَّا الذين أجازوا : لولا زيد ذاهب فاحتجوا بقول عَلْقمة :

١٣٦ ـ فواللهِ لولا فارسُ الجَوْنِ منهم   لآبُوا خَزَايا والإيابُ حَبيبُ [2]

فقالوا : (منهم) هو الخبرُ ، وقد ظهر ، لأنَّك لو حذفته لم يُفْهم من الكلام . وهذا ليس بدليل لأنَّه يَحْتَمِل التأويلَ ، ألَا ترى أنَّ (منهم) يَحْتَمِل أنْ يكونَ مُتَعَلِّقاً بما في (فارس) من معنى الفعل ، والتقدير : فوالله لولا هذا العظيم منهم ، والشيء إذا احتمل فلا يُبْنى عليه قاعدةٌ.

واحتجُّوا أيضاً بقوله ﷺ : « لولا قومُك حديثٌ عهدُهم [3] بكفرٍ لأقمتُ البيتَ على قواعد إبراهيم [4] . والكلامُ في هذا الحديث من وجهين :

أَحَدُهما : أَنَّ الروايةَ الصحيحةَ في الحديث : « لولا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بالكفر » كذا رواه مالك في موطأه [5] . وهذه الروايةُ لم أرها في

= ٢/ ٢١١ ، شواهد التوضيح ص ٦٥ ، توضيح المقاصد ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، الجنى الداني ص ٦٠٠ ، مغنى اللبيب ص ٣٦٠ وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٥٩ .

(١) الجنى الداني ص ٥٩٩ ، توضيح المقاصد ١/ ٢٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٣٥٩ التصريح ١/ ١٧٩ ، همع الهوامع ٢/ ٤٠ .

(٢) البيت من بائيته المشهورة والتي مطلعها :

طَحَا بِكَ قلبٌ في الحِسَانِ طَرُوبُ   بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

انظره في ديوانه ص ٤٣ ، المفضليات ص ٣٩٤ ، اللالىء ١/ ٤٣٣ ، تقييد ابن لب ل ٨٣ ، وقد ذكر تأويل ابن أبي الربيع له .

(٣) في الأصل : « عهد » والصواب ما أثبته بدليل قوله بعد : « ويجوز أن يكون حديث عهدهم بكفر » .

(٤) أخرج البخاري في صحيحه «كتاب العلم ـ باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه » ١/ ٤٠ ـ ٤١ عن الأسود قال : قال لي ابن الزبير : كانت عائشة تسر اليك كثيراً فما حدثتك في الكعبة ؟ قلت : قالت لي : قال النبي ﷺ : يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم قال ابن الزبير : بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين . . » .

(٥) الموطأ بشرح السيوطي « تنوير الحوالك » ١/ ٣٣٢ » كتاب الحج باب ما جاء في بناء الكعبة . وانظر صحيح البخاري / كتاب الحج ٢/ ١٥٦ وللحديث فيه روايتان أخريان : احداهما : =

الصحاح [١] ، فَيَبْعُد [٢]. الأخذُ بها .

الثاني : أنَّه يُمْكِنُ أنَ يكونَ (حديثُ عهدُهم بكفر) جملةً اعتراضيةً ، والأصل : لولا قومُك لأقمت البيتَ على قواعد ابراهيم ، ثم قَدَّر ما يقول له : وما شأن قومي ؟ فقال ﷺ : « حديثُ عهدُهم بكفر » ويكون (حديثُ) ، خبراً مقدَّماً ، و (عهدُهم) مبتدأ [٣] ، و (بكفر) متعلِّقٌ بحديث ، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانَه : ﴿ وعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرةٌ وأجرٌ عَظِيمٌ ﴾ [٤] ، قولُه سبحانَه : ﴿ لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ جملةٌ مفسِّرة للموعود، وإذا نظرتَ كلامَ العرب وجدتَ فيه هذا كثيراً .

فقد صحَّ مما ذكرتُه أنَّ خبر (لولا) لا يجوزُ اظهارُه .

ثم إنَّ (لولا) متى وقع بعدها الظاهرُ فلا يكون إلا مرفوعاً ، ويكونُ اعرابُه على حَسَبِ ما أعلمتُك ، فإن كان مضمراً ، فيكونُ مخفوضاً ومرفوعاً ، والرفُع أكثرُ ، والخفض قليلٌ ، فإذا كان مرفوعاً فيكون مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، على حَسَبِ ما تَقَدَّم في الظاهر ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُم لكُنَّا مُؤْمِنِين ﴾ [٥] فإذا كان مخفوضاً فتكون (لولا) حرفَ جرٍّ ، ويكون لها مع المضمر حالٌ ليس مع الظاهر ، قال :

١٣٧ ـ وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ [٦] كما هَوَى ... بأَجْرَامِه من قُلَّةِ النِّيق مُنْهَوِي [٧]

= « لولا حداثة . . » والثانية : « لولا قومك حديث عهد » على الاضافة .

(١) تقدَّمَ أنَّ هذه الرواية جاءت في كتاب العلم من صحيح البخاري .

(٢) كلمة غامضة في الأصل وقد اجتهدت في قراءتها كما ترى .

(٣) أنظر تأويل ابن أبي الربيع لهذه الرواية في / توضيح المقاصد ١/٢٨٩ ـ ٢٩٠ ، تقييد ابن لُبّ ل ٨٣ .

(٤) سورة المائدة آية ٩ .

(٥) سورة سبأ آية ٣١ .

(٦) في الأصل : طاحت ، والصواب ما أثبتُّ فالشاعر يخاطب ابن عمه .

(٧) في الأصل : « فهو » ، والبيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي « شاعر أموي سَيِّد من أهل

وسيأتي الكلام في (لولا) بَعْدُ ، لأنَّ أبا القاسم وضع للو ولولا باباً ، فلا بُدَّ من تكرار الكلام فيها هناك ، فَثَمَّ استدراكُ ما فات من الكلام فيها ، وهناك يتبيَّنُ أيضاً أنَّ لها استعمالا آخر ، وهو التحضيضُ ، فتكونُ طالبةً بالجملة الفعلية ويكون الفعلُ ظاهراً ومحذوفاً ، على حَسَبِ ما يتبيَّنُ .

الثاني : القَسَمُ نحو : عَمْرُك لأفْعَلَنَّ ، وكذلك : أَيْمُنُ اللّهِ لأفْعَلَنَّ ويَمِينُ اللّهِ لأفْعَلَنَّ ، الخبر في هذا كلِّه محذوفٌ لا يظهر ، والتقدير : لَعَمْرُكَ [1] قسمي ، قال الله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهم لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [2] ، وسيأتي الكلامُ في هذا كلِّه في باب القَسَمِ .

الثالث : قولهم : كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه ، الخبرُ هنا محذوفٌ ، التقدير : كلُّ رجل مع ضيعتِهِ وضيعتُه معه ، وحُذِفَ من الأول ما دلَّ الثاني عليه ، وحُذِفَ من الثاني ما دلَّ الأوَّلُ عليه ، وقد مضى الكلام في هذا [3] ، وأنَّ المعطوف ناب منابَ الخبر .

فهذه ثلاثة مواضع يلزم فيها حذفُ الخبر .

فإذا تبيَّن لك أنَّ الخبرَ يأتي في كلام العرب ملتَزمُ الحذف فأعلم أنَّ المبتدأ أيضاً كذلك يأتي محذوفاً لا يجوزُ اظهارُه ، وذلك في خمسة مواضع [4] :

= الطائف ـ ترجمته في الأغاني ٢٨٦/١٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٩٠/٣ ، يزيد بن الحكم الثقفي حياته وشعره / نوري القيسي ـ مجلة المجمع اللغوي العراقي / المجلد الحادي والثلاثون ١٩٢/١ » .

انظر / يزيد بن الحكم : حياته وشعره ص ٢٢٥ ، الكتاب ٣٧٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٢/٢ ، معاني القرآن ٨٥/٢ ، الأمالي ٦٨/١ ، الخصائص ٢٥٩/٢ ، المنصف ٧٢/١ ، أمالي ابن الشجري ١٧٧/١ ، الانصاف ٦٩١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/١ ، الجنى الداني ص ٦٠٣ ، شرح ابن عقيل ٩/٣ . قال ابن السيرافي في شرح ابيات سيبويه ٢٠٣/٢ « والنيق الجبل الشامخ وقلته : أعلاه ، والمنهوي : الساقط » .

(١) هكذا في الأصل باللام ، ولم ترد في المثال السابق والأمر فيها هيِّن .

(٢) سورة الحجر آية ٧٢ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٥٥٤.

(٤) أنظر مواضع حذف المبتدأ وجوباً في شرح ابن عقيل ٢٥٢/١ ، همع الهوامع ٣٩/٢ .

أَحَدُها : في صفة المدح والذَّمِّ والتَّرَحُّم إذا قطعت ورفعت ، نحو قولك : مررت بإخوتِكَ الظرفاءُ الكرماءُ العقلاءُ ، يجوزُ في هذا الرفعُ والنصبُ / ، فإذا رفعتَ فهو مرفوع بإضمار مبتدأ تقديرُه : هم الظرفاءُ الكرامُ [١٣٦] العقلاءُ ولا يجوز إظهار المبتدأ ، كما لا يجوزُ اظهارُ الفعلِ الناصب إذا نصبتَ ، وقد تقدَّم الكلام في هذا في باب النعت (١) .

الثاني : في البشاشة والتَّطَلُّق عند اللقاء ، قال :

١٣٨ ـ * أَلَا مرحَبٌ واديك غيرُ مُضَيَّقِ * (٢) .

فمرحبٌ خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : أمْرى مرحبٌ بك .

الثالث : في الأمر نحو قول الشاعر :

١٣٩ ـ يشكو إليَّ جملي طولَ السُّرى   صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى (٣)

يمكن أنْ يكونَ (صبرٌ جميلٌ) مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ :

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٧٣ .

(٢) صدره * ولما رآني مقبلاً قال : مرحباً * وهو لأبي الأسود الدؤلي / ديوانه ص ١٠٩ ، الكتاب ٢٩٦/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٠١/١ ، مجاز القرآن ١٨٦/٢ .

(٣) الرجز في الكتاب ٣٢١/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣١٧/١ ، ونسبه للملبد بن حرملة الشيباني . وقال الأسود الغندجاني في فرحة الاديب ص ١٧٩ ـ ١٨٠ « ليس بيت الكتاب للملبد بن حرملة الشيباني إنّما سئل أبو عبيدة عن قائله فقال : هو لبعض السواقين فأنشد :

يشكو اليَّ جملي طولَ السُّرى
يا جملي ليس اليَّ المشتكى
صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى
الدرهمان كلفاني ما ترى

قال س ـ الأسود الغندجاني : ـ حفظي «صبراً جُمَيْلي».

وأما أبيات الملبد فليس فيه (صبر جميل) وهي :

يشكو اليّ فرسي وقع القنا
اصبر جَمَيْلُ فكلانا مبتلى

وانظر الشاهد في أسرار البلاغة ٤٦٣/١ ، وجاء في معاني القرآن ١٥٣/٢ ، ١٥٦ « صَبْراً جميلاً » ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

صبرٌ جميلٌ أمثل وأولى ، ويمكن أنْ يكونَ (صبرٌ جميلٌ) خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : الذي يليق بك صبرٌ جميلٌ، وكذلك قولُه سبحانَه : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[1] يُمْكِن أن يكونَ (صَبْرٌ جميلٌ) مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه : صبرٌ جميلٌ أولى بي، ويمكن أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف ، التقديرُ : الذي يليقُ بي صبرٌ جميلٌ ، وإذا جعلته مبتدأ [2] ، والخبرُ محذوفٌ كان من القسم الأول ، وتصير على هذا الأقسام التي حُذِفَ فيها الخبرُ أربعةً [3] :

الرابع : أنْ يذكرَ الشاعرُ رسوماً وأطلالاً ثم يأخُذُ في تفسيرها فقد يرجع على أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ ، والتزمتِ العربُ في مثل هذا حذفَ المتبدأ [4] ، ومن هذا قول امرىء القيس :

١٤٠ - * لِمَنِ الدِّيارُ غَشِيتُها بسُحامِ * [5]

ثم قال بعد :

١٤١ - * ديارٌ لِهِندٍ والرَّبَابِ وفَرْتَنَى * [6]

التقدير : هي ديارٌ ، فديارٌ خبرُ ابتداءٍ محذوف ، وهذا المبتدأ لا يظهر أبداً ، وأنشد سيبويه :

---

(١) سورة يوسف آية ١٨ .

(٢) في الأصل : « خبر مبتدأ » .

(٣) في الأصل : « خمسة » ، وهو خطأ .

(٤) في الأصل : (حذف الخبر) وهو سهو .

(٥) تمامة : * فعمايتين فَهَضْبِ ذي أَقْدام *

والبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١١٤ يجيب فيها سبيع بن عوف بن مالك حنظلة على أبياته عرَّض فيها به - وقد سأله - وكان بينهما قرابة فلم يعطه .

(٦) تمامة : * ولمَيْسَ قَبْلَ حَوادِثِ الأيام *

ديوانه ص ١١٤ ، و « ديار » هَكذا في الأصل ، وقد بنى عليها المؤلف تقديره فقال : « التقدير : هي ديار ، فديار » وهو خطأ في الرواية ، اذ به يخرج الشطر من بحر الكامل الذي هو بحر القصيدة الى الطويل ، وصواب الرواية كما في الديوان : « دار » .

١٤٢ ـ اعتادَ قَلْبَكَ من سَلْمَى عَوائِدُه وهـاج أهـواءَكَ المكنـونَـةَ الـطَلَلُ
رَبْعٌ قَوَاءٌ أذَاعَ المُعْصِراتُ به وكلُّ حَيْرانَ سـارٍ ماؤُه خَضِـلُ (١)

الخامس : ألفاظٌ جرت في كلام العرب على إضمار مبتدأ لا يظهر ، وجرت كالمَثَل لا يقاسُ عليها ، ولا تتغيَّرُ لأنَّ الأمثالَ لا تُغَيَّرُ كثيراً . منها ما حكاه [سيبويه] (٢) : مَنْ أَنْتَ زيدٌ (٣) ، يقالُ هذا بالرفع ، ويقالُ : بالنصب من أنت زيداً (٤) ، والنصبُ أحسنُ ، فالنصب على إضمار فعلٍ لا يظهر تقديرُه : من أنت ذاكراً زيداً أو مُعَرِّفاً زيداً (٥) ، والرفعُ على إضمار مبتدأ لا يجوزُ إظهـارُه، تقديره : من أنت ذِكْرُك زيدٌ ، ومن النـاس مَنْ قـدَّره : مذكورُك زيد ، ولم يقدِّره سيبويه إلاّ ذِكْرُك زيدٌ (٦) ، لأنَّ الرفعَ قليلٌ ، فوجب أَنْ تقدِّره تقديراً يقتضي العِلَّة ، فلذلك قدَّره بالمصدر ، لأنَّ قولَك : ذكرُك زيدٌ فيه اتساعٌ : لأنَّ الذكرَ ليس زيد ، فقلَّ الرفعُ لذلك (٧) ، ولو كان هذا عند العرب : مذكورُك زيدٌ لكان كثيراً ولم يكن لقَلَّتِه وجه . ومن هذا

---

(١) الكتاب ٢٨١/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٩١/٢ ، الخصائص ٢٦٧/٣ ، مغنى اللبيب ص ٧٨٤ ، شرح شواهده ٩٢٤/٢ ، شرح أبياته للبغدادي ٢٦٦/٧ وفيه ٢٦٧/٧ « قال ابن خلف : الشعر لعمر ابن ابي ربيعة » ولم أجد البيتين في ديوانه المطبوع ولا في ملحقاته . والقواء: الخالي، والحيران : السحاب الذي كأنه متحيِّر لثقله وكثرة مائه . الخضل : الذي يبل ويندى / عن شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٢/١ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) الكتاب ٣٢١/١ .

(٤) و(٥) المصدر نفسه ٢٩٢/١ وفي شرح المفصل ٢٨/٢ « وأصله أنَّ رجلاً غير معروف بفضل تسمى بزيد ، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دُفعَ عن ذلك فقيل له : من أنت زيداً ! على جهة الانكار ، وكأنه قال : من أنت تذكر زيداً ، أو ذاكراً زيداً » .

(٦) الكتاب ٢٩٢/١ .

(٧) في شرح المفصل ٢٨/٢ « والنصب اجود ، لأنه أقلُ إضماراً وتَجَوُّزاً، لأنَّك تضمر فعلاً لا غير ، وفي الرفع تضمر مبتدأ وتحذف مضافاً وقدم أن (ذكرك زيد) على تقدير : ذكرك ذكر زيد .

أيضاً قولهم : لا سواءٌ[1] ، التقدير : لا هما سواءٌ ، وهذا مبتدأ لا يظهر ولذلك لم تُكَرَّر (لا) لأنَّ (لا) إذا دخلت على المبتدأ وهو معرفةٌ فلا بُدَّ من تكرارها ، إلاّ في ضرورة الشعر ، كما أنشد سيبويه :

١٤٣ ـ بكَتْ جَزَعاً واسترجعتْ ثم آذَنَتْ ركائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها[2]

وإنَّما لم تكرّر (لا سواء) ، لأنَّ سواءً فيه ضميرٌ ، ولم يُحْمَل (سواءٌ) على مبتدأ ظاهر ، فكأنَّه لم يُبْنَ على مبتدأ ، وكأنَّه جيء به أوَّلاً ، فصار لهذين الأمرين بمنزلة (لا يستويان) وهذا صحيحٌ إذا تأملتَه .

قوله : (وقد أجاز غيره وجهاً آخر)[3] .

الأخفشُ يجيزُ في كلِّ صفةٍ تُثَنَّى وتُجْمَع ، وفي الظَّرف ، وفي المجرور اعتمدت أو لم تعتمد أنْ ترفعَ الظاهر ، وسيبويه لا يجيزُ إعمالَها إلاَّ أنْ تعتمد ، وقد بَيَّنْتُ هذا كُلَّه بما يغني عن الإعادة[4] .

قوله : (واعلم أنَّ الظروفَ من الزمان لا تكونُ أخباراً عن الجُثَث ، ولكن تكونُ أخباراً عن المصادر)[5] .

اعلم أنَّ ظروفَ المكان تكون أخباراً عن الجُثَث وعن المصادر ، فتقول : زيدٌ عندَك ، والقتالُ عندك ، وكذلك ما أشبهه ، وأمَّا ظرفُ الزمان فيكون خبراً عن الحَدَث ، ولا يكون خبراً عن الجُثَث ، فتقول : القيامُ يومُ

---

(١) الكتاب ٣٠٢/٢ وفي شرحه للسيرافي ٣/ ل ٩٧ : « إنَّما يتكلم به عند ادعاء مدع لاثنين جرى ذكرهما أنَّ أحدَهما مثل الآخر ، فيقول المنكر ـ لمن قال ـ لا سواء أي هما لا سواء . . . واستجازوا حذف المبتدأ لانهم جعلوا (لا) كافية من المبتدأ لكثرة الكلام عند رد بعضهم على بعض ادعاء التساوي بين الشيئين » .

(٢) الكتاب ٢٩٨/٢ ، ولم أقف له على نسبة وانظره في المقتضب ٣٦١/٤ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣٦ أمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢ ، شرح المفصل ١١٢/٢ همع الهوامع ٢٠٧/٢ ، خزانة الادب ٨٨/٢ .

(٣) الجمل ص ٥٠.

(٤) انظر ما تقدم ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٥.

(٥) الجمل ص ٥٠

الجمعة ، ولا تقول : زيدٌ يومُ الجمعة ، ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلَّا ابن الطَّراوة ، فإنَّه ادَّعى أنَّ [1] / ظروفَ الزمان تكون أخباراً [١٣٧] عن الجُثَث إذا أفادت ، وإذا لم تُفِدْ لم تَكُنْ أخباراً ، ولا فرقَ في هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان ، وظروفُ المكان إذا أفادت كانت أخباراً ، وإذا لم تُفِد لم تكن أخباراً [2] . ثم أَتى على صِحَّة قوله ـ في زعمه ـ بأربعة مواضع :

أَحَدُها : قولُ العرب : الهلالُ الليلةَ [3] ، قال : إنَّ الهلالَ جُثَّةٌ وقد أُخبر عنه بالليلة ، وهي ظرفُ زمان ، لأَنَّ ذلك أفاد .

الثاني : أنَّ العربَ تقول لمن سألها : في أيِّ شهرٍ نحن ؟ نحنُ في شهر صفر ، ونحن في شهر ربيع وكذلك تقول : نحنُ في يوم الخميس ، لمن سألها في أيِّ يوم نحن ؟ [4] وهذا ـ بلا شكٍّ ـ كلامٌ صحيحٌ ، لأَنَّ الفائدةَ قد وقعت . فالضابِطُ إنَّما هو حصولُ الفائدة ، فكل ما كانت فيه الفائدةُ صَحَّ به الاخبار .

الثالث : ما أنشده سيبويه :

١٤٤ ـ * أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونَه * [5]

---

(١) تكرر قوله : «فإن ادعى أن» في الأصل .

(٢) انظر الكافي ١/ص ١٣٥ ، الأشباه والنظائر ٥٦/٣ ، التصريح ١٦٨/١ ، وابن الطراوة النحوي ص ٢٥٦ .

(٣) كذا في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٨٢/٢ ، توضيح المقاصد ٢٨١/١ ، وجاء في الايضاح ٤٩/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٨/١ ، شرح ابن عقيل ٢١٨/١ ، التصريح ١٦٧/١ ، همع الهوامع ٢٣/٢ : «الليلةَ الهلالُ» .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/١ ، التصريح ١٦٧/١ ، همع الهوامع ٢٣/٢ .

(٥) في الأصل « تجدونه » والتصحيح من الكتاب ١٢٩/١ ، والشاهد نسبه ابن السيرافي لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي وبعده :

* يُلقِحُهُ قوم وتنتجونه *

انظر: مجاز القرآن ٣٦٢/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٩/١ الانصاف =

فكلُّ عامٍ ظرفٌ ، هو خبرٌ عن نَعَم ، و (نَعَمٌ) جُثَّةٌ ، وعلى هذا تقولُ : كُلَّ يومٍ لك رجلٌ مقتولٌ ، ورجل جثة ، وهذا مما لا يُنْكَرُ من كلام العرب .

الرابع : العربُ تقول : زيد حين التحى ، وفي الفصيح : وغُلامٌ حين بَقَل وَجْهُه [1] ، ومن أبيات الحَمَاسة :

١٤٥ ـ * كغُصْن الأراك وجهه حين بَقَّلا * [2]

فهذه أربعةُ مواضعَ جاء فيها الإخبار عن الجُثَّة [بظرف الزمان] [3] ، وجاز ذلك لما وقعتِ الفائدةُ بالاخبار به .

وكما جاءت ظروفُ الزمان في هذه المواضع أخباراً عن الجثث وأفادت جاءت ظروف المكان أخباراً عن الجثث ولم تفد ، أى ترى أنك لو قلت : زيدٌ مكاناً لم يكن كلاماً ، لأَنَّ هذا معلومٌ ، فلا فائدةَ في الإخبار به ، لأَنَّ زيداً لا يخلو عن مكان . فالرابط لهذا كلِّه الفائدةُ بالاخبار ، فمتى وقعت الفائدةُ جاز الإخبارُ ، كان الظَّرفُ ظرفَ زمان أو ظرفَ مكان ، ومتى لم تقع الفائدةُ لم يكن خبراً .

= ٦٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٩/١ ، خزانة الادب ١٩٦/١ .

(١) انظر التلويح شرح الفصيح ص ٧٢ ، واصلاح المنطق ص ١٨٣ ، وفي النهاية في غريب الحديث ١٤٧/١ ، وفي حديث أبي بكر والنسابه فقام اليه غلام من بني شيبان حين بقل وجهه أي أول ما نبتت لحيته وانظر اللسان « بقل » .

(٢) صدره : * أقول وفي الأكفان أبيضُ ماجِدٌ *

وهو لرُقَيْبَة الجَرْمي الطائي وروايته في الحماسة برواية الجواليقي ص ٢٨٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٨٢ « حين وسَّما » فقافيته ميمية وبها سيورده المؤلف بعد ص ٦٠٤.

وقال المرزوقي في شرح الحماسة ٢ /٩٨٢ : « ويقال : لون الغلام ، وطر ، ووسَّم وبَقَل بالتخفيف في معنى واحد وأجاز أبو حاتم بَقَّل بالتشديد ورواه الاصمعي ولم يجزه غيره » وانظر البيت في اللسان « وشم » .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

الجواب : أمَّا قولُ العرب : الهلالُ الليلةَ ، فقد انفصل عنه أبو علي وقال : إنَّه على حذف مضاف تقديره : حدوثُ الهلال الليلةَ ، كما يجوز لك أنْ تقولَ : الهلالُ الليلةُ برفع الليلة ، والتقديرُ : ليلةُ الهلال الليلةُ[1] ، وهذا الذي ذهب إليه أبو علي صحيح ، لأنَّ المقصودَ الإخبارُ عن ظهوره لنا . وأمَّا قول العرب : نحن في شهر رمضان ، فأنت أعلم ـ بالضرورة ـ أنَّ[2] السائل عن هذا لم يجهل وجودنا في هذا الشهر ، وإنَّما المرادُ السؤالُ عن تعيين هذا الشهر الذي نحن فيه ، قياسُه أنْ يقولَ : أيُّ شهرٍ شَهْرُنا فنقول له أنت : شهرُنا شهرُ رمضان ، هذا هو البيِّنُ ، وعلى هذا كان ينبغي أنْ يجريَ لكنَّ العربَ عدلت إلى هذا ، على جهة الاتساع ، فقالت : نحنُ في شهر رمضان . وهكذا كان الأستاذ أبو علي ينفصِلُ عن هذا ، ويقول : هذا كلامٌ مُخْرَجٌ عن حَدِّه فلا ينبغي أن يُعْتَرَضَ بهذا لأنَّه في الحقيقة من قبيل الإخبار بالمفرد عن المفرد ، لأنَّ الأصلَ أنْ يقولَ : شهرُنا شهر رمضان فعُدِلَ إلى هذا إتساعاً .

وأمَّا ما أنشده سيبويه :

* أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونَه *[3] [١٤٤]

فإنَّما جازَ لمكان الصِّفة وكذلك إذاقلتَ : كُلَّ يوم لك رجلٌ مقتولٌ ، إنَّما المعنى : كلَّ يومٍ لك قَتْلُ رجل ، وكذلك المعنى في البيت : أكلَّ يوم أخذُ نَعَمٍ لكم . هذا بلا شكٍّ هو المعنى . والقصدُ الإخبار عن الأخْذ ، وهو حَدَثٌ . فقد أخبرت عن الحَدَث بالزمان ، ثم عُدِل إلى هذا على جهة الاتساع ، وليس الاتساع في كلام العرب بالذي ينقض المعنى ويُغَيِّرُهُ . وهذا كما تقول : صِيدَ عليه يومان[4] ، إنما ارتفع على أنَّه مفعولٌ به ، على جهة

---

(١) أنظر الايضاح ١/٤٩ .

(٢) في الأصل : « لأنَّ » .

(٣) في الأصل : « تجدونه » وانظر ما تقدم ص

(٤) أنظر الكتاب ٣/٤٧٨ .

الاتساع ، ولم يخرجه ذلك على أنْ يكونا ظرفين في المعنى ، وأنَّ الصيدَ وقع فيهما لا بهما .

وأمَّا قول الشاعر :

أقُولُ وفي الأَكْفَانِ أَرْوَعُ مَاجِدٌ كغُصْنِ الأرَاكَ وَجْهُهُ حينَ وشَّمَا[1]

(١٤٥)

فأمَّا الكوفيونَ فيذهبون إلى أنَّ (حين) زائدةٌ؛ لأنَّ المعنى : وَجْهُه وشَّماً ، وكذلك : غلامٌ حينَ بَقَل وجهُه ، المعنى : بَقَل وجهُه، فحين زائدة عندهم ، وأمَّا البصريونَ فيذهبون إلى أنَّ المعنى : وجهُه، وشَّم ، لكن إذا كان المعنى كذلك فبلا شكٌّ / أَنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من زمانٍ ، فأُخْبِرَ عنه [١٣٨] بالزمان المضاف إلى الحَدَث الذي المقصودُ الاخبار به عنه، فتقول على هذا : زيدٌ حين تعلَّم القرآن ، والمقصود : زيد تعلَّم العلم[2] ، لكنْ لما كانَ كلُّ حَدَثٍ يَتَّصِفُ به الشَّخص أو يوقِعُه الشخص لا يخلو عن زمان؛ أُخْبِرَ عنه بذلك الزمان مضافاً إلى ذلك الحَدَث على جهة الاتساع والمراد الإخبار عن الشخص بالحَدَث .

فإذا حقَّقْتَ هذه الأربعة المواضع وجدتَها إنما جاءت على جهة الاتساع، وإذا رجعتَ إلى قصد الإخبار بالمراد ، وجدتَه على خلاف الظاهر ، وأنَّه من باب الإخبار بالمفرد عن المفرد ، وذلك: نحن في شهر رمضان ، الأصل : شهرُنا شهرُ رمضان أو من باب الإخبار عن الحَدَث بالزمان وذلك : الهلالُ الليلة التقدير : حدوثُ الهلال الليلة ، وكذلك :

* أكلَّ عام نَعَمٌ تحوونَه * [١٤٤]

المعنى : أكلُّ عامٍ حَيٌّ نَعَم لكم . أو من باب الإخبار عن الجُثَثِ

(١) كذا في الأصل بالشين المعجمة وبها ورد في اللسان « وشم » ثم قال ابن منظور : يروى : وشَّم ووَسَّم ، فوشم : بدا ورقه ، ووسَّم حَسُن » وقد سبق قريباً : (بقَّلا) .

(٢) هكذا في الأصل والذي سبق : « القرآن » .

بـالحَدَث، نحـو: زيـد حين التحى، المعنى، زيـد التحى. وقـد أجاز النحويونَ هذا كلَّه وبيَّنُوه وقسَّموا الأَخبار على قسمين : مفردٌ ، وجملةٌ ، وقسَّموا الجُمَل ، وقد دخلت هذه الأربعةُ تحتَ ما بيَّنُوه وضبطوه إذا رجعتَ إلى ما قصدوا الإخبار به وعنه، وزُلْت عن الاتساع .

وأمَّا الإخبار بظَرْفِ الزمان عنِ الجُثَّة بالقَصْدِ ، من غير أَنْ يكونَ الكلامُ أُحِيلَ عن طريقته فشيءٌ لم يعقل وجودُه لأَنَّه لا فائدةَ فيه ، لو قلت : زيدٌ يومَ الخميس ، أو عمروٌ يومَ الجمعة، لكان خُلْفاً ، وليس كذلك ظرفُ المكان ، ألاَ تَرى أنَّك إذا قلت : زيدٌ عندك، فلا قَصد لك إلا الإخبار باستقراره في هذا المكان ، وليس المقصودُ غير ما ظهرَ من اللَّفظ ، بخلاف المواضع الأربعة ، فهذا بَيِّنٌ .

قوله : (ومن الابتداء قولُك : زيدٌ الأسدُ شِدَّةً) [1]

فقد تقدَّمَ أن الخبرَ يكونُ مفرداً أو جملةً . وإذا كان مفرداً فإنَّه يكونُ مشتقاً وإذا كان مشتقاً فلا بُدَّ أَنْ يتحَمَّلَ ضميراً ، وإذا كان جامداً فيكون الأول أو منزَّلاً منزلتَه ، وتكلمنا في جميع فصول الخبر ، وبقي فصلان :

أَحَدُهما : الكلامُ في الضمير الذي في الصِّفة : اعلم أنَّ الصِّفة إذا جرت على مَنْ هي له . فيستتر الضميرُ ولا يظهر مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، مخاطباً كان أو متكلماً أو غائباً، فتقول: أنا ضاربٌ ، وهو ضاربٌ ، وهي ضاربةٌ ، الضميرُ في هذا كُلِّه مستترٌ ، وأَمَّا التَّاءُ في (ضاربةٌ) من قولك : هندٌ ضاربةٌ ، فلحقت لتأنيث الضمير المستتر، وهذه التَّاءُ بمنزلة التَّاءِ في : ضَرَبَتْ من قولك : هندٌ ضَرَبَتْ لحقت لتَدُلَّ على أنَّ الضميرَ مؤنَّثٌ ، ويدلُّك على أنَّ لَحَاقَها في اسم الفاعل كلَحاقِها في الفعل أنَّها تجري على حكمِها فحيثُ يَحْسُنُ لَحاقُها في الفعل يحسُن في الصفة ،

---

(١) الجمل ص ٥٠ .

وحيثُ يَقْبُح اسقاطها في الفعل يقبح اسقاطها في الصِّفة، فتقول : الشمسُ طلعتْ ، ويقبُح إسقاطها هنا ، وتقول : الشمسُ طالعةٌ ويقبح اسقاطها ، فلا تقول : الشمسُ طالعٌ ، ولا يكونُ: الشمسُ طالعٌ ، والشمس طلعَ إلَّا في الشعر(١) ، وتقول : مررت برجُلٍ حَسُنَتْ أفعالُه وحَسُنَ أفعالُه ، وتقول : مررت برجل حَسَنَةٍ أفعالُه ، وحَسَنٍ أفعالُه ، ولا تجد هذا ينكسر أبداً . وأمَّا قولُهم : امرأة حائضٌ ، فليس بجار على حاضت ، وكذلك قوله : امرأة مُرْضعٌ ، ليس بجارٍ على أرضعت ، ولو أرادوا الجاري لقالوا : مُرْضِعَةٌ وحَائِضَةٌ ، وكذلك : امرأة حامِلٌ ، لو أرادوا الجاري لقالوا : حامِلَةٌ، وسيأتي الكلام في هذا ، وفي أقسامِ لَحاقِ التَّاء ، وأنَّها تُوجَدُ على سبعة أقسام في باب التذكير والتأنيث .

وتقول : الزيدانِ ضَارِبَانِ ، والزيدونَ ضارِبُونَ ، الفاعلُ مستترٌ ، والألفُ والواوُ ليسا بضميرين يدلُّ على ذلك انقلابُهما ياءً مع العوامل ، والألف والواو إذا كانا ضميرين فلا ينقلبان نحو : يضربان ويضربون / فقد [١٣٩] ثَبَتَ مما ذكرتُه أنَّ الضميرَ في الصِّفة الجاريةِ على مَنْ هي له لا يظهرُ أبداً ولا يكون إلَّا مستتراً ، فإن جرت على غيرِ مَنْ هي له بَرَزَ ضميرُها مطلقاً ، ولا يجوز استتارُه(٢) ، ولم يجيء مستتراً إلَّا في الشِّعر . قال الاعشى :

١٤٦ - فقلتُ لـه : هـذه هَـاتِهـا فجـاءَ بـأَدْمَـاءَ مقتـادهـا(٣)

فمقتادُ صفةٌ لأدماءَ ، والأَدْمَاءُ : الناقةُ . والمقتادُ : صاحبها . فكان القياسُ أنْ يقولَ : مقتادها هو، إلَّا أنَّ الشاعر اضطَرَّ فتركه مضمراً كما كان في الفعل . والروايةُ المشهورة في البيتِ :

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٢٦٥ .

(٢) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ذلك / أنظر أمالي ابن الشجري ١/٣١٦ ، الانصاف ١/٥٧ .

(٣) هذه رواية الفراء في معاني القرآن ٢/٣٤٧ ، ورواية الديوان هي التي وسمها المؤلف بالمشهورة بعد . انظر ديوان الأعشي ص ٦٩ ، أدب الكاتب ص ٥٢ .

* بَأَدْماء في حَبْلِ مقتادِها * [١٤٦]

وإنَّما يظهرُ المضمرُ في الصِّفة إذا جرتَ على غير مَنْ هي له، وبسط هذا أَنْ تقول : إنَّ الفعل إذا تحمَّل الضمير فحكمُ الضمير فيه على حالة واحدة . جرى على مَنْ هو له أو على غير من هو له[١] .

والضميرُ في الفعل على حَسَبِ ما أذكرُه : اعلم أَنَّ الفعلَ إذا كان ماضياً فإنَّ الضميرَ يظهرُ في كُلِّ حال ، إلَّا أَنْ يكونَ مضمراً غائباً مذكراً أو مؤنثاً ، فإن كان متكلماً أو مخاطباً فلا بُدَّ من ظهوره . وكذلك إذا كان مثنىً أو مجموعاً ، فتقول : ضربتُ وضربْنَا وضربْتِ وضربْتُما وضربْتُم وضربتُنَّ ، والزيدانِ ضَرَبا والزيدونَ ضَربَوا ، والهندان ضَرَبَتَا ، والهنداتُ ضَرَبْنَ ، ولا يستتر إلَّا أَنْ يكونَ مفرداً غائباً، مذكراً كان أو مؤنثاً ـ كما أعلمتُك ـ فتقول : زيدٌ ضرب ، وهندٌ ضربَتْ ، فإن كان مضارعاً فلا يخلو الضميرُ أَنْ يكونَ متكلماً أو مخاطباً ، أو غائباً، فإن كان متكلِّماً استتر في الافراد وغير الافراد ، فتقولُ : أَضْرِبُ ، ونَضْرِبُ النون للجمع والهمزة للمفرد وبهذا وقع الفرق بين المفرد وغيره . فإن كان مخاطباً استتر إن كان مفرداً مذكراً وظهر فيما عدا ذلك ، فتقولُ : أنت تَضْرِبُ فيستترُ لأَنَّ الضميرَ مفردٌ مذكرٌ ، فإن ثَنَّيْتَ أو جمعتَ أو كان مؤنثاً ظهر[٢] فتقول : أنْتِ تضرِبِيْنَ يا هندُ ، وهذا على مذهب سيبويه[٣] ، وهو الصحيحُ ؛ لقوله في التثنية : أَنْتُمَا يا هندانِ تَضْرِبَانِ ، وتقول في الجمع : أَنْتُنَّ يا هنداتُ تَضْرِبْنَ، وتقول : أَنْتُما يا زيدانِ تَضْرِبانِ ، وأَنْتُم يا زيدُونَ تَضْرِبُونَ ، فتجدُ الضميرَ ظاهراً في الفعل المضارع ، إذا كان مخاطباً ، إلَّا أَنْ يكونَ مفرداً مذكراً ـ كما أعلمتُك ـ ، فإن

---

(١) في الأصل : « بل على من هوله أو على غير من هوله» وما أثبته يعضده قولُ المصنف بعد « فهكذا الضمير في الفعل جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو له».

(٢) في الأصل : « استتر » وهو سهو .

(٣) الكتاب ٢/٣٥٠ .

كان غائباً فإنه يستتر في الإفراد ، ويظهر في التثنية والجمع ، فتقول : زيد يَضْرِبُ وهَنْدُ تَضْربُ ، فيستتر في المذكر والمؤنث ، لأنَّ الفرق وقع بين المذكر والمؤنث بالتاء . وتقول في التثنية : الزيدانِ يَضْرِبَانِ ، والهندانِ تَضْرِبَانِ [١] ، وتقول في الجمع : الزيدونَ يضربونَ ، والهندات يضربنَ بالياء ؛ لأن التاء إنما كانت في مثل قولك : هند تضرب ، والهندانِ تَضْرِبَانِ [١] للفرق بين المذكر والمؤنث ، وقد وقع الفرق هنا بأَنَّ ضميرَ المذكر الواوُ وضمير المؤنث النونُ ، ورجعوا إلى الأصل ، وهو الياء للغائب ، فهكذا الضميرُ في الفعل ، جرى الفعل على مَنْ هو له أو على غير مَنْ هو له ، فمثاله إذا جرى على من هو له قولك: زيدٌ قام، ومثاله إذا جرى على غير من هو له قولك: هندٌ زيدٌ ضَرَبَتْهُ، فضَرَبْتهُ خبر عن زيدٍ، والضاربةُ هندٌ، والفاعلُ مستترٌ كما هو مستترٌ في قولك : زيدٌ ضربَ عمراً ، وعلى هذا تقيس كل ما جاءك من هذا النوع .

فإذا جرتِ الصِّفةُ على مَنْ هي له ، واستتر[٢] في كلِّ حالٍ ، فقد استتر في مواضعَ ظهرت فيها في الفعل ، فأظهروا الضميرَ في الصِّفة إذا جرت على غير من هي له في كلِّ حالٍ ، ليظهرَ في مواضعَ استتر[٢] في الفعل ، فيكونُ ذلك كالعِوَض .

الفصلُ الثاني : في الخبر إذا كان مفرداً جامداً ، فإنَّه يكون هو الأولَ حقيقةً ، ويكون الأولَ اتساعاً ، فمثال الأول حقيقةً قولهم : أخوك زيدٌ ، ومثالُه : اتساعاً قوله تعالى : ﴿ وأَزْوَاجُهُ أُمَّهـاتُهُمْ ﴾ [٣] فالمعنى : مِثْـلُ

---

(١) في الأصل : « يضربان » .

(٢) في الأصل : « استترت » في ثلاثة المواضع ، و « لتظهر » بالتاء ، وهو خطأ بدليل قول المصنف السابق (ص ٤٧٧) : « اعلم أن الصفة اذا جرت على من هي له فيستتر الضمير مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، مخاطباً كان أو متكلماً أو غائباً . . » وقوله (ص ٤٧٨) : « وانما يظهر المضمر من الصفة إذا جرت على غير من هي له » .

(٣) سورة الاحزاب آية ٦ .

أمهاتهم في التحريم ، فلمّا تَنَزَّلْنَ منزلَة الأُمَّهات في ذلك [صِرْن][1] كأَنَّهُنَ أُمَّهاتٌ ، والدليلُ على ذلك قولُه سبحانَه : ﴿ إِنْ أُمَّهاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ ﴾[2] فنفى سبحانه أَنْ تكونَ الأمُ غيرَ الوالدة ، وتقول : أبو يوسف أبو حنيفة / [3] أي تَنَزَّلَ منزلتَه وسدَّ مسدَّه . قال النابغة : [١٤٠]

١٤٧ ـ عُلِينَ بِكِدْيَونٍ وأُشْعِرنَ كَرَّةً فهنَّ إِضاءُ صافياتُ الغَلائلِ [4]

يروى هذا البيت : فَهُنَّ وِضَاءٌ ، من الوَضَاءَة وهي النظافةُ ، ووضاء جمع وَضِيء كما تقول: كَرِيمٌ وكِرام وظَرِيفٌ وظِرَافٌ، فهو من قبيل الإخبار بالمفرد وهو مشتَقٌّ، ويروى: فهن أَضَاءٌ[5]، بفتح الهمزة جمع أَضَاةٍ، والأَضَاةُ: الغدير: والعربُ تُشَبِّه الدروعَ بالغُدُر، قال أوس[6]:

.... [7]

وهذا كثيرٌ في أشعار العرب وغيرهم، فعلى هذا يكون الأصل : فهن

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) سورة المجادلة آية ٢ .

(٣) انظر هذا المثال وتوجيهه في الايضاح ١/ ٤٩ . وعليه جُلُّ اعتماد المؤلف في هذا الفصل .

(٤) بهذه الرواية أورده أبو علي الفارسي في الايضاح ١/ ٤٩ . وانظر ايضاح شواهد الايضاح ل ٨٠ ، المصباح ١/ ل ١١ ، المعرَّب للجواليقي ص ٣٣٣ ، أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٧ ، شرح المفصل ٥/ ٢٢ ، خزانة الأدب ١/ ٥١٢ ، اللسان « اضا » .

ورواية الديوان ص ١٤٧ « وضاء » بالواو وبها جاء البيت في التقفية ص ٤١٩ ، التهذيب ٩/ ٤٤٢ ، ١٠/ ١٢١ ، اللسان « كرر » و « كدن » .

و « علين » في الأصل : « غلبن » بغين معجمة بعدها موحدة تحتية والتصحيح من المصادر السابقة .

(٥) لم أقف على هذه الرواية فيما اطلعت عليه من مصادر .

(٦) : أوس بن حجر التميمي شاعر جاهلي مشهور .

(٧) سقط قول أوس من الأصل ولعله يريد قوله يصف درعاً :

وأَمْلَسَ صُوْلِيّاً كَنِهْيِ قَرَارةٍ أحسَّ بقاعٍ نَفْحَ ريحٍ فأَجْفَلا

ديوانه ص ٨٤ ، والنهي : الغدير .

او قوله ص ٨٦ :

وبَيْضَاءَ زغفٍ نَثْلَةٍ سُلَمِيَّةٍ لها رَفْرَفٌ فوق الأنامل مُرسَلُ

وأَشْبرَنِيه الهالِكِيُّ كأنه غَديرٌ جرتْ في متنِه الريحُ سلسلُ

مِثْلُ الغُدُر . والكِدْيَونُ : عَكَرُ الزيت ، والكَرَّة : البَعَرُ ، والغلائلُ : مسامير الدروع ، وهذه الروايةُ أحسنُ من الأولى ؛ لأنَّ قولَه : [1] صافياتُ الغلائل يعطي الصفاء والبريق، فيكون قوله : وضاء ، لا فائدةَ فيه إلّا التوكيد وإذا رُوِي : أَضَاء بفتح الهمزة فيكون قد أعطى معنى زائداً ، وهو التشبيه بالغدر .

ومن روى : إِضاءٌ بكسر الهمزة احتمل وجهين :

أَحَدُهما : أَنَ تكونَ الهمزةُ بدلاً من الواو ، فتكون مثل وِشَاح وإشاح، ووِعاء وإعاء ، فيكون مثل الرواية الأولى وهي : وِضاء من الوضاءَة وهي النظافة، والكلام فيه هنا كالكلام فيه هناك .

الثاني : أَنْ يكونَ إضاء جمع أَضَاةٍ على وزن فَعَلَةٌ ويكون بمنزلة أَكَمَة وإِكَام . والعرب تقول في الغدير : أَضَاةٌ وأَضَا ، بالمد والقصر [2] ، فيكون قد شبَّه الدروع بالغُدُر ويكون الكلام على حَسَبِ ما تقدَّم في الرواية الثاني، ، وعلى هذا الوجه حمله أبو علي [3] ، وهو عندي أحسن ، لأمور ثلاثة :

أَحَدُها : أَنَّ قلبَ الواو همزةً إذا كانت أولاً مكسورة اختلف النحويون فيه . فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّه سماع يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه، ومنهم مَنْ ذهب إلى أَنَّه قياسٌ . والذي ذهب إلى أنَّه سماع الجَرميُّ ، لأنَّه لم يبلغ كثرته عنده أَنْ يكون مما يُقال منه ما لم تَقُلِ العربُ بالقياس على ما قالته، وأجراه مُجْرى قلب الواو المفتوحة همزةً نحو : وَحَدٌ وأَحَدٌ ، امرأةٌ وَنَاةٌ وأَناةٌ ، وهذا متفقٌ على أَنَّه محفوظٌ لا يقال منه إلَّا ما قالته العربُ [4] . وذهب المازنيُّ إلى أنَّ

---

(١) في الأصل : « قولَكَ » .

(٢) المشهور القصر وذكر سيبويه في الكتاب ٦١٢/٣ وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه ٥/ ل ٣٠٥ : « وقوله : أَضاءَةٌ وأَضاءٌ لا أعلم أحداً ذكر أضاءة بالمد غيره وكلٌ يقول : أضاة وأضا مثل : حصاة وحصى وذكره هو أيضاً مقصوراً فيما تقدم ومدُّه نادر» . وانظر الكتاب ٥٨٣/٣ ، المنقوص والممدود ص ٢٦ ، التهذيب ٩٧/١٢ ـ ٩٨ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ١٠ ، اللسان « أضا » .

(٣) الايضاح ٤٩/١ .

(٤) انظر المنصف ٢٣١/١ .

قلبَ الواو همزةً إذا كانت مكسورة قياسٌ [1]، وأجرى الواو المكسورة مُجْرى الواو المضمومة نحو : (أُقِّتَتْ) [2] ، وهذا مما لا خلافَ في أنّه من فصيح كلام العرب ، فهو أولى بلا شكٍّ .

الثاني : أنّك إذا جعلتَ الهمزةَ بدلاً من الواو ، فأنت قد تركت الظاهر وقدَّرت ما لم يُنْطَق به، وإذا جعلتَ الهمزَة أصليةً ، فأنت قد بقيتَ مع الظاهر وبلا شكٍّ أنَّ البقاءَ مع الظاهر أولى .

الثالث : أنَّك إذا جعلت الهمزةَ بدلاً من الواو ، فهو عندك من الوَضَاءةِ والنظافة ، فلم تَزد على ما أعطاه (صافيات الغلائل) شيئاً ، لأنَّ قوله : « صافياتُ الغلائل » النهاية في النظافة ؛ لأن تلك المسامير آخر ما يزول عنها الصدأ من الدُّروع ، وإذا جعلتَه جمع أَضَاة مثل أَكَمةٍ وإكَام فيكون له معنى زائدٌ ، وهو التشبيه . ومهما قُدِّر في البيت ألَّا يكونَ فيه حَشْوٌ فهو أولى .

فهذه ثلاثةُ أوجه تَحْسُنُ في إضاء بالكسر ، أن لا تكون الهمزة بدلاً من واو، وأن تكونَ يُراد بها الغُدُر .

قوله : (والتقدير : زيدُ مثلُ الأَسَدِ شدَّة) [3] .

يحتمل هذا عندي وجهين :

أحدهما : وهو الظاهر أنَّه حَمَله على حذف مضاف وأجراه مُجْرَى قوله سبحانه : ﴿ واسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾ [4] المعنى : واسأل أهل القريـة ، فَحَذَف المضافَ وأقام المضاف اليه مقامه .

الثاني : أنْ يكونَ قولُه : والتقدير ، أي : وتقديرُ الحقيقة في مثل هذا أنْ تقولَ : زيدٌ مثلُ الأسد ، ويكون قولُه : (زيـد الأَسَدُ شِدَّةً) على غير

---

(١) المصدر نفسه ١/٢٢٩ .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ وإذا الرسل أُقِّتَتْ ﴾ سورة المرسلات آية ١١ .

(٣) ليس هذا في الجمل المطبوع ، وجاء في الخطِّيتين كما أورده المصنف هنا .

(٤) سورة يوسف آية ٨٢ .

طريقة (زيدٌ مثل الأسد) لأنَّ هذا تشبيهٌ صريح ، وإذا قلت : زيد الأسد، فهو استعارة ، واتساع كأنّه هو ؛ لكثرة شَبَهِهِ به .

[١٤١] وقوله : (شِدَّةً) يحتمل عندي وجهين : /

أحدهما : أن يكونَ بمنزلة شِدَّة من قولك : زَيْدٌ عَلِيَ الناس شِدَّةً ، ويكون تمييزاً ، ويكون من باب : زيد أحسنُ الناسِ وجهاً ، والأصل : وجه زيد أحسن الوجوه، وبذلك يكون التقدير هنا : شِدَّةُ زيدٍ مِثْلُ شدَّةِ الأسد .

الثاني : أَنْ يكونَ بمنزلة : أنت الرجل علماً ، ومذهب سيبويه في هذا أَنْ يكونَ حالاً [١] ، أي أنت الذي عَظُمْتَ في هذا الحال ، وسيأتي الكلامُ في هذا في باب التمييز مستوعباً .

وقوله : (علمي بزيد ذا مال) [٢] .

الأصل : علمي بزيد إذا كان ذا مال أو إذ كان ذا مال ، وحُذِفَ للعلم به . وقد تقدَّم الكلامُ في هذا بما يغني عن الاعادة[٣] . فإن أردت أَنْ تُدْخِلَ كان ، قلت : كان علمي بزيدٍ ذا مال، ويكون التقدير : علمي بزيد إذ كان ذا مال ثم حُذِف (إذ كان) للعلم به وسدَّ (ذا مال) مسدَّهُ ، فإن كان الأصلُ : علمي بزيد إذا كان ذا مال ، وأردتَ أَنْ تُدخِلَ كان فتقول : يكون علمي بزيد ذا مال ، على تقدير : يكون علمي بزيد إذا كان ذا مال، ويجوز أن تقدم (علمي) على (كان) وترفعه بالابتداء ، وتجعل في كان ضميراً فتقول : علمي بزيدٍ كان ذا مال ، ومتى قلتَ هذا أظهرتَ الخبر ، ولم تُنِبْ الحالَ منابَه، فتقول: علمي بزيد كان ذا مال؛ لأنَّك إن قلتَ: علمي بزيد كان ذا مال، وتحذف (إذ كان) فيكون ذلك نَقْضاً للغرض لأنك إنما حذفت (إذ كان)

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨٨ .

(٢) هذا النص ليس في الجمل المطبوع ولا في الخطيتين .

(٣) انظر ص ٥٥٦.

طلباً للاختصار وللعلم به ، فدخول (كان) نقضٌ [١] للغرض ، وكذلك لا يجوز أن تجعلَ (كان) هنا زائدة، لأن كان الزائدةَ إنَّما تدخل للدَلالة على الزمان الماضي، وأنت قد حذفت (إذ كان) وهما دالاَّن على الزمان الماضي للعلم به وطَلبِ الاختصار ، فهذا نَقْضُ الغرض . ولا يجوز أنْ يكونَ (ذا مال) خبراً عن كان ، ويكون في كان ضمير يعود إلى زيد، فلو كان ذلك [٢] بَقِيَ المبتدأ بلا ضمير يعود عليه من الخبر وهو جملة ، وهذه المسألة منعها أبو علي في الإيضاح، وأجازها غيره ، والذي يظهر لي ما قاله أبو علي [٣] . وقد بينت ذلك بما أمكنني .

(١) في الأصل : نقضاً .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم بها الكلام .

(٣) الايضاح ١/٥٠ وانظر الكافي ١/ ص ١٣٩ - ١٤٠ .



دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود
تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 1986/11/2000/93

التنضيد: كومبيوتايب للصفف الطباعي الالكتروني

الطباعة:  مؤسسة جواد للطباعة والتصوير . بيروت . لبنان